



بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله الذي شرف بحجابه حوائجنا من الغنى والافاضة والاصول كونه وعبادة الخلقين وسنخف بدر
الحج العفول والمنقولات اذ اننا اذ كان علماء الدين ارجح الجسم الذي لا يحصى فضل الوافي
ولا يجد ولا يفيض نواله الكافي بعد اجراء الكرم الذي لا ينفذ بمواهب الدراية منها به حمدنا
الابدية والابدية ولا يدرك غايه شكر الاله بغير عنايته العلي العظيم الذي تعالى ذاته
الاسمي عن التوضيف والاطلاق لخط البرهان وجعل صفاته احسن عن التعريف بفضلها عن غايه
البيان السميع العليم الذي عنده الكفريات كالظواهر وخلاصة البينات لديه الى اعجابه
مظاهر اعمده مما يقف في رادف نوره واستكراه شكره بفضله الذي توالي جوده وكرمه ثم
الصلوة والسلام على سيدنا وسيد الانام نغايه الانبياء والرسل وغانية اهل بيته الطاهرة
الكل الذوات اجمل الصفات مجمع الجود والبر والنبوة جامع الفضل والجليل والقدرة المستغنى
الذي شرف بشريفه الجود ليل الا سراز الحجبى بنات سبحة الانوار في كثره وقابض
الغفلة زمره فانيق بدايح اختلافه عين عبود مسائر حسن الاضلا في جميع جوامع الكرام
على الاطلاق فانه نسخة بدانية الشفاء الكبر في فائده رسالة العظمى ناظم
منظومة الجود واسطة مرسل الكائنات مالك لصاب علوم الاواني والادامل حاوي
مبسوط النوازل بنسبة ذاته الجميلة الصفات قلادة صفة الشريعة بينه وبينه انما
العبد البركات الزمعة تنفرد المختار بين السادة الاجبار بجله جليلة الحجة والاختيار
بجوده عباد الله المحسنه شفيق ذو بيا وطيب قلوبنا في محمد المصطفى الذي جوده جوده
سراج الاله ونير جوده كاشف غمام الغمة صلوات الله وسلامه عليه
وعلى خير الانبياء والمرسلين والهادين والارواح الصالحة بعدة شريعة الشريعة
وانما جبين لهم في تلك الطريقة **وبعد** فيقول ارجو عباد الله تعالى الى كونه واقف خلف
سبحة الى قضا جوده ونعم عبد العزيز المدعو بغير حيلة ربه من انما شرف الحجبى
والزبانة لما كان علم الغف الذي هو دعاة الاسلام وعاد الدين علمه افصح بحدوث سيد المرسلين
علما لا يكتفى كنهه فوايد ولا يتناهى وصف عواده به بتميز الاحكام والاعمال ويعلم الشرائع
والاحكام ويتبين الحق عند الانسان فينا نخرج بين تلك الالهة مدوم الصواب انه احرف
نفاذه ايمان الشباب الى تتبع ما فيه من الفصول والابواب فاكملت بذور السمر
واشتمت سراج الخيال الى استغفارنا على السحر مستغفرا بنو نبيه تعالى حتى يستر
الى التمتع بغيره نغايه ونور عين بصير في بيا هذه عايب فرمت حامد الله تعالى على
نعمه انه اهدى مننا جاحنا من كسائر الخلقية ما احتاج اليه لانه مستغفرا من مخارات الاله
لوارده وازمعت معتمدا على فضل كونه انه ارنب عليه شرفا فانا نعالا لصلاته والبصيرة
وانما مشكوة واضاءة مصباحه بحيث يحل عقده ويسهل صغايه وبكشف غمومه
مخدراته نغايه موزة كل منسلة في كنهها راداما شرفه في خيرة الى بابا يستمتع كل طالب

التمريض العباد من الصدوق
محمد بن قيس بن قيس

في حقه

الحمد لله الذي شرف بحجابه حوائجنا من الغنى والافاضة والاصول كونه وعبادة الخلقين وسنخف بدر
الحج العفول والمنقولات اذ اننا اذ كان علماء الدين ارجح الجسم الذي لا يحصى فضل الوافي
ولا يجد ولا يفيض نواله الكافي بعد اجراء الكرم الذي لا ينفذ بمواهب الدراية منها به حمدنا
الابدية والابدية ولا يدرك غايه شكر الاله بغير عنايته العلي العظيم الذي تعالى ذاته
الاسمي عن التوضيف والاطلاق لخط البرهان وجعل صفاته احسن عن التعريف بفضلها عن غايه
البيان السميع العليم الذي عنده الكفريات كالظواهر وخلاصة البينات لديه الى اعجابه
مظاهر اعمده مما يقف في رادف نوره واستكراه شكره بفضله الذي توالي جوده وكرمه ثم
الصلوة والسلام على سيدنا وسيد الانام نغايه الانبياء والرسل وغانية اهل بيته الطاهرة
الكل الذوات اجمل الصفات مجمع الجود والبر والنبوة جامع الفضل والجليل والقدرة المستغنى
الذي شرف بشريفه الجود ليل الا سراز الحجبى بنات سبحة الانوار في كثره وقابض
الغفلة زمره فانيق بدايح اختلافه عين عبود مسائر حسن الاضلا في جميع جوامع الكرام
على الاطلاق فانه نسخة بدانية الشفاء الكبر في فائده رسالة العظمى ناظم
منظومة الجود واسطة مرسل الكائنات مالك لصاب علوم الاواني والادامل حاوي
مبسوط النوازل بنسبة ذاته الجميلة الصفات قلادة صفة الشريعة بينه وبينه انما
العبد البركات الزمعة تنفرد المختار بين السادة الاجبار بجله جليلة الحجة والاختيار
بجوده عباد الله المحسنه شفيق ذو بيا وطيب قلوبنا في محمد المصطفى الذي جوده جوده
سراج الاله ونير جوده كاشف غمام الغمة صلوات الله وسلامه عليه
وعلى خير الانبياء والمرسلين والهادين والارواح الصالحة بعدة شريعة الشريعة
وانما جبين لهم في تلك الطريقة **وبعد** فيقول ارجو عباد الله تعالى الى كونه واقف خلف
سبحة الى قضا جوده ونعم عبد العزيز المدعو بغير حيلة ربه من انما شرف الحجبى
والزبانة لما كان علم الغف الذي هو دعاة الاسلام وعاد الدين علمه افصح بحدوث سيد المرسلين
علما لا يكتفى كنهه فوايد ولا يتناهى وصف عواده به بتميز الاحكام والاعمال ويعلم الشرائع
والاحكام ويتبين الحق عند الانسان فينا نخرج بين تلك الالهة مدوم الصواب انه احرف
نفاذه ايمان الشباب الى تتبع ما فيه من الفصول والابواب فاكملت بذور السمر
واشتمت سراج الخيال الى استغفارنا على السحر مستغفرا بنو نبيه تعالى حتى يستر
الى التمتع بغيره نغايه ونور عين بصير في بيا هذه عايب فرمت حامد الله تعالى على
نعمه انه اهدى مننا جاحنا من كسائر الخلقية ما احتاج اليه لانه مستغفرا من مخارات الاله
لوارده وازمعت معتمدا على فضل كونه انه ارنب عليه شرفا فانا نعالا لصلاته والبصيرة
وانما مشكوة واضاءة مصباحه بحيث يحل عقده ويسهل صغايه وبكشف غمومه
مخدراته نغايه موزة كل منسلة في كنهها راداما شرفه في خيرة الى بابا يستمتع كل طالب

في الغاية والجليلة من قطف باده وحده والافاضة
ومن الكبرياء كونه عليه من الغنى والافاضة

وآل افسدتها ولو خفف عند السلام بعد الوضوء والصلوة الا ان يعمد لانه حينئذ يكون خارجا عن
 والصلوة بطلان الصلوة لا الوضوء والتمسك لا بطلانها ونحوه من غير ان يعمد لانه حينئذ يكون خارجا عن
 وضوء الرجل والمرأة في الوضوء الجنب وغيره كل شيء اذا دخل بعضه في الدبر وطرفه خارج لا ينقض الوضوء
 الا اذا غلب في الحيض ولكن ما وجد في الدبر من الطهارة المرأة اذا دخلت اصحابها في
 استنقض وضوءها لانها لا تخلو عن البهية في المنقطة ولا تنقض طهارة المرأة بركوب الدابة ونسبها
 الا اذا خرج منها بل كذا غايات تاريخية لا من عورة سواء من عورة نفسه او عورة او من غير عورة
 وبغيره من حكم مس بشرة المرأة بطريق الاول في الطهارة كذا في النسخة التفصيلية بشرة ولا يخرج
 من الحيض من الاذن بل وجع وبه ينقض لانه ليس الجرح كذا في الرمي ولا يخرج بل من سوادها صاعدا
 من الجرح او نازلا من الراس ولا سقوط دودة او لحم من الجرح لان ما عليها من النجس قليل وهو
 معفو عن غير السيلين والمخدر والدر لا ينجس عليه وقت ومن الاذنه لو وجد فيه كس من النجس
 برس السيل والاسطوان بطن والفتل رجب ورعاف وجرح لا يبرئ وغرب سائل قليل
 وعكس ورعد في الكافي وانما يصير الرجل صاحب عذر ابتداء او اذ لم يجد في وقت صلوة زمانا يتوضأ
 ويصلي فيه فليأخذ من الحدث وفي البقاء شرط وجود كس في جرحه كوقت وان انقطع وقت صلوة
 زال الكس والتعريف المذكور في الهداية للبقاء لا ابتداء يصح في بوضوء واحد عاشر من فرض
 ونفل سواء توضأ وصلى على الانقطاع ودام الانقطاع وصلى على السيل ونحوه لا ينقض
 او توضأ على الانقطاع وصلى على السيل ولو توضأ على السيل وصلى على الانقطاع ودام الانقطاع
 وقتا كاملا عاود الصلوة كذا في الكافي في الوضوء الجنب وغيره رجل وعرف او سال عن جرح الدم
 يشترط في الوقت فانه توضأ وصلى ثم جرح كوقت ودخل وقت صلوة اخرى وانقطع الدم
 وعاود الصلوة لانه لم ينقطع في وقت الثانية عالم بوجوب وقت ابتداء في جنبه ونحوه
 نزل ينقض وضوءه كذا في بوضوء الوقت وعند أبي يوسف ينقض بغيرها كانه فلو توضأ بعد ذلك
 قبل الزوال يصح به النظر عند ما خلا لا في يوسف ونحوه ولو توضأ بعد طهره بغير بطلان وضوءه بطلان
 التمسك من الاذنه نزل رحمهم الله في اختلافه رجل سبيل الدم من احد مخوييه فوضأ والدم سائل
 ثم احتبس وسال من الموقوف الا ان ينقض الوضوء كذا لو كان له وعاين او جرحه من ماله ما سئل
 ومنها ما ليس له فوضأ وبعضها سائل ثم سالت اليه لم يكن سائلة انقض الوضوء
باب الغسل حرم بغير صلاة القرآن بقصد واما بقصد الذكر والنساء فلا بأس به كذا في الجنب
 وحرم ايضا وضوء المسبح وان احتلم فيه شيئا ان يوجع من ساعته وان كان في السيل وفان كان في
 يستحب ان يتيمم الغسل اذا احتلم وخاف ان يغسل منه ان يقع الدم المصيف جازا التيمم
 ولا اعادة عليه عند أبي حنيفة عند فراعنه من الشك وقال لا عليه الا عادة في الوضوء الجنب قال
 الطحاوي وكذا في قراءة الكفوت وبه يفتي وقال الرخبي لا يكره في ظاهر الرواية وفي الكبري عليه
 الكفوت كذا في التمار خاتمة وستن الغسل لصلوة الجمعة والعيدين والاحرام وعرفة ويزيد
 لدخول مكة والمدينة وعند من وافقه وكسوف واستسقاء وافتحة الجحيم ومن بلغ بس من
 اسم طهر او وجب بغيره بالانزال ومن اسم جنب في خاتمة ولو كانت الكافرة ثم طهرت
 من حيضها ثم اسلمت لا غسل عليها فرض عند من منقطع عن ظهر الرجل وصد المرأة بدون

الى برعة سبيلها وشهوة هذا عند أبي حنيفة ونحوه عند أبي يوسف يستمر الطهارة عند الطهور
 فلو استنجز رجل بكف واسكت ذكره بعد انفصال المني عن مكانه ميتة حتى سكت شهوة او غسل
 قبل ان يبول ثم سأل المني بالغسل عند ما لا عنده ولا جنبه فلو لم لا غسل بعد ما بال كذا في الوضوء
 بعد النوم او السبي ثم سأل منه المني في الخاتمة اذا اغتسلت المرأة بعد الجماع فخرج منها بغية مني
 الزوج لا يلزمها اعادة الغسل في ذلك لان الخارج او لم يكن مني المرأة كانه بمنزلة الحدث في الغسل
 ذكر الشهوة منه انك في سكران لها اذا لم يبق بدونها في الاثام متلاذبا وقفا فيذكر ان معاينة
 الجنب حرام او ضرب على ظهره فخرج بلا شهوة لا غسل عليه عند العامة خلافا ليعيسى بن ابيان فانه
 يغسل بخرجه على كل حال وعند بلل مستيقظ على نوب او بونه ولو كان مذبا لا احتيازا كونه ميتا
 رقي باصانة الهوانة كذا في الغسل اولم يترك في السباحة روي عن حماد بن عيسى عن ابي حنيفة عن ابي
 قال بعبد الصلوة من اقرب نوم اليه وفي الجنب بعيدة من ارقها احتلم وجامع هذا في الجنب بايديه
 وان كان في الثوب كان يمس فيه فانه يقطعه والنوم في ذلك سواء لا يفرق الا عادة حتى ينقض بوقت
 الاصابة رطبيا كانه اوياس وفي التمار خاتمة ذكر ابن رستم في نوادره انه يجزئ من آفة نوم نام فيه
 لان الاصل انما هو الاحتياط الى اقرب اوقانه في الطهارة امرأه احتلم ولم يخرج منها المني ان
 وجدت لذة الانزال فليغسل الغسل لانه ما ينزل من صدرها الى رحمها وفي الحضرات فليغسل الغسل
 قبل ان يغسل غيرها وهو الاحتياط في نصاب الغسل امرأه قالت مع جنتي يا جنتي في النوم واجد في شئ
 ما اجد اذا جاعني زوجه لا يجزئها الغسل وجد الزوجة جازيها ميا ولا يكره ان الاحتلام قال حنيفة
 الغسل بحسب ما احتلم وقيل ان كان غلبا ابيض او طويلا فانه الرجل وان كان رقيقا اصفرا
 عريض فنه في كفاية الرجل اذا احصا وغسل عليه ثم افاق فوجد مذبا قالوا لا غسل عليه وذكر الكوفي
 اذا افاق ثم وجد مذبا وليس هذا كذا في النوم وتواري خشفة كذا في غيبه بمقدار ما من مقطوعا
 في احد سبيلي او في احد ارجل عن البهية والحيث فان غيبه بغيره في احد سبيلي احداهما لا يجزئ
 الغسل ما لم ينزل ابن عشرين سنة جامع امرأته الباطنة عليها الغسل لا عليه ولكن يؤمر به بخلاف
 وينعكس بالعكس وانقطع الحيض والنكاح في الخاتمة وعنده امرأه اجبت في شئ
 ان شاءت اغتسلت وان شاءت لم تغتسل فانه في النجس الغسل الغسل والغسل في شئ
 المبالغة وغسل سائر البدن حتى يجب البصا للماء فحت احاجب والتارب بخلاف الوضوء
 وعليه الفتوى كذا في الحضرات والتا تاريخية واختلف في داخل الغلظة ذكر في الكافي
 والطهارة انه يجب البصا للماء اليه وفي واقعات الناطق وهو المختار في المبالغة ويجب البصا
 الماء الى داخل السرة ويشي ان يدخل اصبعه فيه بالماء في الخاتمة وان علم انه يصا للماء اليه
 من غير اذخال الاصبح اجزاه ولا يجب غسله فانه كالعجز وتغيب انضم لاجب عند الاحتقان
 ولا عند اذخال اصبعه او شئ اخر في دبره وسن البدن بما ذكر في الوضوء من كنية والتسمية
 وغسل البدن والقبيل وازالة الجنب عن كبدن ان كان له ثوبا او باصا به الماء والنوم
 مؤخر اغسل عليه ان كان في شئ من الماء لانه كان عليه لوج او نحوه في الطهارة وظهر احكام
 واغتسل وخرج حافيا لا بأس به في الوضوء الجنب الفتوى على انه يجزئ وان لم يغسل منه في
 التا تاريخية فليغسل في شئ من الماء لانه كان عليه لوج او نحوه في الطهارة وظهر احكام

وفي الفتوى اذا كانت امرأة وهي كبر فغسل عليه لم ينزل
 لان البكارة تمنع من اتقاء المني وبدونه لا
 يجب الغسل ما لم ينزل وكذا لا غسل عليه ايضا
 منه

اى غسل كبد ولها ثلث على المرأة نقص الضفيرة ولابل الذواب ان بلغ الماء احدل شعره لما فيه
 اخرج هو الصحيح ولو كانت منقوضة الشعر جبال الماء الى انشاء كما يجب فضيرة العلوية والجبنة
 لانه لا يخرج فيها **باب الكيس** ينظر من احد نين كما ومطوق كما والجو والعين والبشر والقطر والنج
 رقيق قديم لانه غلبه غيره وصار به نجسا لا ينظر به وان غير طول مكث او شئ طاهر كاشفا
 وصاحبته وزعفران وثراب ووصافه وهى اللون والطعم والريح او مات فيه مائى المولد كما مسك
 والسرطان والصفدر البرى والجوى كذا فى الكافي كذا الوحات خارج الماء فالق فيه او مات
 فيه غير موى كالبح والذباب والزنبور او اسفح فيه **باب** كالمطل فى الخانة انتضاج الفل
 فى الماء ان كان قبيحا لا ينس الماء وحده لظليل ان لا يستبين مواقع القطر فى الماء كالقطر وبغضه
 ان كان يستبين ذلك لانه كثير او دخل به جب فى الخانة كحدث او اجبته او دخل به فى الماء
 لا غتراف وليس عليه لا ينس الماء فى الكافى فوض نصب فيه الماء من الانبوب لا يتنجس الا غتراف
 منه فى الظهيرة وينظر حوض صغير نجس من الماء فيه وجرح من طرف واغتراف لم يخرج من الماء هو الصحيح
 وفى البزاية وبه يقضى وينظر بجار وهو ما يذهب بشبه وفى كذا نزل او ما بعد الشئ جاريا هو
 الصحيح ومع فيه **باب** لم يصير احد ماى احد او صافه وراكه اى ينظر به راكمه ايضا هو
 غتراف غير بذراع الكرياس اى ذراع العامة وبقرار الذراع الكسرة ايضا هو ست قبضات
 بقبضة الرجل الوسط كل قبضة اربع اصابع كل اصبع ست شعيرات مضمومة بطول بعضها
 الى بعض فى الهداية وعليه كفى وذراع الملك كسرى يزيد على قبضة وقيل بذراع الساحة و
 صحح الامام فاضل خان سبع قبضات باصبع فاجبه وفى الكافي والاصح ان يعتبر فى كل زمان ومكان
 ذراع اليد فى الظهيرة وما ذكره المربع واما فى الحوض المذور فيعتبر ان يكون حوله ستة وثلاثون
 ذراعا هو الصحيح المبرهن عنه بحساب والغير فى الصحيح انه يكون بحال لا ينكسر ارضه بالغرف
 وعليه كفى او قدره اى ينظر به راكمه قد عشرين عشرة كذا اذا كان طول وعرض جاعض
 لكن لو جمع بصيرة عشرة عشرة وعطف لا يتنجس بالغرف قال محمد بن ابراهيم الكيدى وبه اخذ الامام
 الرضا وسنن مخالفا ابو بكر محمد بن طرخانه كذا ذكر فى الظهيرة والخانة فى مجمع الفوائد والاول
 قول سبعا زاجز جانه وفى الاختيار وهو الصحيح وفى الخلاصة هو الصحيح وفى الحاوى قال فى قبضة
 اليد البت وبه تأخذ وفى النوادر والجملة والمضرات لا باس بالتوضي فيه تنبيه اللامع على العجز
 وفى الخانة وكجوز التوضي فى الحوض الكبير الخائن عالم بعجم نجاسة الاحمال ان غير الرجة
 من طول المكث فى الخانة غير عظيم يمس فى الصيف ورائت الدواب فيه ثم دخل الماء
 واحتمل ينظر ان كانت النجاسة فى موضع دخل الماء فالتكفل نجس وان لم يكن فيه فاجتمع
 الماء فى مكانه طاهر هو عشرة عشرة ثم تعدى الى موضع نجاسة كذا الحاد طاهر لا ينظر بطريق
 كما قاله روى ابو خلفه ومعتصر من سحر كسراب الرياس او كركل وفضل فى القاطر من
 الكرم واختر شمس لانه كذا انه عدم جواز التوضي به وصاحب الهداية سلك سلك الجواز و
 مستعمل لقوة او رفع حدث وان كان طاهر وعليه الفتوى والماء الذى غس به اليد قبل الطم
 او بعد مستعمل لقوة القربة فى الخانة طاهر توضع لانه لا يدرن واغسل الشئ لا
 بصيرة مستعملا فى الظهيرة غس الكهضى نفسه غير وقال الطحاوى عن اصحابنا بصيرة مستعملا

ولما خذت في الزيادة وغيره والماء كما انزل من العضود بغير مستحله هو الصحيح وفي المضرات
لغذاء من النضاب الماء ما دام على العضود ظاهر في جميع الاصابة حتى لو انزل عنه فبغيره لا يتنجس
المعبر عن لا في جميع الظهور حتى لو اخذ واستعمل في عضوا لا يجوز ولو استعمل في هذا العضو كجزء في
اجزاء يجوز ان يذهب من عضو الى عضو لان جميع الاعضاء في جميع اجزاء كعضو واحد قبل الشئ
صفا على شط وتوضاء وامنه جاز هو الصحيح وينزع كل ماء البشري بوقوعه على الشئ ان كانت
دون عشرة في عشرة ولا يجب نزع الطين الكائنة الخارج ولا غسل الاجزاء في الولد الجنية وبطرية البشري
بطهر الجبل والدم في الخائنة اذا وقعت في البشري قطرة من الحمر والدم او البول ينزع كل الماء بول
البشري والصبي وما يكثر وما لا يكثر فيه سواء خلافا لغيره بول حار وكذا في قاطره كرو من المبر
ووقوعه في حمام وعصفور وفبار بنس وبغيره ابل وغنم ونفخ الحرج واستفاح ودموق
صغير الكائنة او كبير ونفسه اي تقطعها فبغيره لثابتة من انما عند النفخ لا بطهر البشري والنزع
اصلا فلي هذا لا ينزع وجه ما قبله بذكر النفخ لانه يفرغ من الانفخ بطريق الادوية وموت
شاة وما فوقها كادمي وفس ونحوها وينزع قدر ما في ذوقه قدر است رت الى انه لو
نزع به لو عظيم يسع فيه قدر ما وجب نزعها جاز لوصول المقصود خلافا لغيره وسط المراد به
الدم المستعمل للبار في البلاء وهذا بطريق الوجوب اما بطريق الاستحباب فينزع الى ثلثي
ان كانت البشري مجتبا بحيث يعبر نزع كله وهو مروي عنه في المضرات لغذاء من النضاب
وبه يفتي وان يشترط كونه النزع متداركا حتى لو نزعها على النضاب جاز وينزع قدر
اربعين حتما الى ستمين ندبا لموت ما دونها اي ما دون ستة الى نحو جاجة كسور
واوزة وحامة في الظهيرة وفي السنون ينزع كل الماء وينزع نصفه اي ينزع قدر
عشرين دوا الى ثلثين لو نزعها الى موت وجاجة الى موت نحو حارة كعصفور وسودانية
وان وقع فيها ذنب الفارة ينزع كل الماء لانه لا يجلو الدم ونحوها اي تجس الكلب البشري
بعشرين وقت الذراع ان علم وان جهل فثلث ان استغنى الحيوان او نفخ وال
نحوه وويله وقال لا يبعد شيئا من صلوة عالم يتقن انه نوضا منها هو فيها كذا في
الكافي وبغير كل ثوب اصابه حادة وان اخرج فيها حكم سورة اي كان نجسا ينزع كله
وان كان ظاهرا لا ينزع شئ الا ان يكون به خبث وان كان بكرة يستحب نزع غير
دوا وان كان مشكوكا ينزع كله احتياطا كذا في كولو الجنية في الظهيرة وقع فيها انس
ظاهر واخرج جثا ينزع عشرون دوا وان كان كذا او جنبا او ذمبا ينزع كله في البرية
كذا في الفارة والهريرة اذا فت من هرة او كلب للبول غابا في الخائنة ولو وقع
وان جثت جثة ينزع عشرون دوا والسكنجبين القلب وان لم ينزع ونوضا جاز وذكر
في الكتاب الحسن ان ينزع منها دوا ولم يقدر ولو وقع فيها الدجاجة المحلاة وفت
جثة لا يوضا منها استحسانا وان نوضا جاز وبشيء ان يكون بين بئر البالوعة وبئر
الماء مقدار عال يصل الى البئر الماء وقدرة في الكتاب ثلثة اذرع او سبعة وذلك
غير لازم انما الجدير عدم وصول النجاسة وذلك بثلثة يخطف بصلابة الارض ورضاؤها
بئر بالوعة جملها بئر ماء ان جعلت اوسع واجمى مقدار عالم يصل الى النجاسة

باب التيمم التيمم الحار من الطهارة من الوضوء والغسل من الجنابة وكيفية
 بعد الماء مبدأ وهو ثلث التيمم أربعة آلاف خطوة وهي ذراع ونصف بذراع واحدة
 والبريد التي عشرة مبدأ قال الربيعي في التمارين والتميم حار مع ماء زمزم في قفصه ما ذكر
 فيه من ان يهرب لغيره ويسلم اليه ثم يستودع منه فليس يبيع لان القدرة على استعماله بواسطة
 الرجوع في الهبة ثمانية فيمنع جواز التيمم في الكافي ما فوضي الماء في رطل فصلى بالتيمم ثم ذكره
 في الوقت او بعد لا بعد الصلوة وان كان قد وضعه بنفسه او وضعه غيره باجره ووجب
 لظان قرب الماء تنقذه غلوة في كفاية والغلوة مقدار رمية سهم وقيل ثمانية ذراع الى ارجاء
 في الخانة وهو يشترط طلب الماء بجوارحه في العرانات يشترط في الغلوات لا يشترط الا ان يغلب
 على طهارة لو طلب الماء بجوده واخبر بذلك فيمنع من ان يطلب بماء يسار على قدر غلوة
 وحينئذ يقيم التيمم على الوقت ونوب راجي الماء صلوة آخر الوقت المستحب قبل هذه اقل
 ما لم يجتهد فيه ابو حنيفة رحمه الله وقد من سئل لان واجده يشترط ولا يقيم بخلافه لو طلب
 صاحبه اكثر من من سئل قال الربيعي روي الحسن عن ابي حنيفة انه اذا قدر ان يشترى ما
 يساهى درهما بهم ونصف لا يقيم في الغلابة واختلف في تغيير الغلابة في النواذر
 جعله في تعفيف النفس وقيل بعضهم هو ما لا يضر تحت تقوم المعذرة في الهداية وان كان
 مع رقيقه ماء طلب منه فانه لم يعطه تيمم ولا يقيم قبل الطلب جاز في حنيفة خلافا لهما وفي
 في الكافي حنيفة في خوف ان اغتسل او نوضاء بقتل البر او يكره جاز لا التيمم سواء
 كان خارجا في الماء او فيه عند ابي حنيفة وعند ابي حنيفة في المصراة ما ذكره في الخانة في حنيفة
 الصحيح في المصراة اذا خاف الهلاك من الغسل جاز لا التيمم في قولهم واما الحديث في المصراة
 خاف الهلاك من التيمم اختلف فيه على قياس قول ابي حنيفة والصحيح انه لا يباح له التيمم قال
 صاحبنا في بيان لا يباح للمقيم ان يقيم لانه في عرفنا اجماعهم يعطى جاز في حنيفة
 ان يدخل الحمام ويتحلل بالعبادة ومرض سوار خاف حدوته او اشتداده او اعتداده بسبب
 استعمال الماء او كونه في الخانة منه به جدي اوجبته جاز لا التيمم لان الغسل يعضه
 للمنع لا يقدر على الوضوء او لا يشق من يقبل بغيره الماء الا انه لا يقدر على استعمال الماء بنفسه
 انه لم يترك احد جاز لا التيمم بالاتفاق وان كان معاه جرحه على استعماله ان كان حرا او امرأة
 جاز لا التيمم ايضا في قول ابي حنيفة وان كان معاه مملوكه اختلف في حنيفة في قول بعضهم لا يجوز
 لا التيمم وقيل ان كان العجز بعينه بغيره بل لا يجوز التيمم عند المملوك كذا الحكم في توجبه في قوله
 ونحوه عن النواذر الخس في الواجبة عريضه جارية فغيره ان توضع في الظهيرة او اذ لم يقدر
 المريض على الوضوء والتيمم وليس من ماله بوضوئه او يؤمنه فانه لا يصلي عند ابي حنيفة في قول هذا
 وبيد جواز التيمم باقية في غير عند الجرح عند بنف وجوب غالب في الكافي جنب الكربة
 جرح يقيم لا غير بالكلية غير في الخانة جنب به جراحات في عانة جسده وهو لا يطع
 عندها ويستطيع غسل ما بقي فانه يقيم وان كان اكثر اعضاءه مبيحا بغسلها بالاعضاء وسحب
 موضع الجراحة لان اكثر حكم الكل في المصراة فلهذا في الطهارة وان كان اكثر به مبيحا فانه يسلم
 ويربط الجراحات ويغسل عليها ويكفي المسح عليها كالفصل لا ختم في الخانة كذا

جراحات فان كان اكثر اعضاء الوضوء جرحا يقيم وان مبيحا غسل المصباح ومسح الجراحات ان اكله
 مسحه من غير ضرر وان استوى الصحيح والجرح في تكملة فيه لئلا يعضه لا يسقط غسل الصحيح وهو الصحيح
 لانه احوط وفي الخلاصة الصحيح انه يقيم ثم يجد زوال المسح للتيمم بل يجد ما يصلح به ان كان الخاتم من
 جانب الله كالخض او الجرح وغيرهما لا يبعد وان كان من قبل الجراحات كالاسبر في يد الكفا
 اذا منع من الوضوء وكما يجبره في السجود ونحوهما بعيد كذا في الظهيرة وخوف عطش في الخنة
 او دابة او رقيقه بالنعول او بالقدرة في الظهيرة ما فوضي ماء ويحتاج اليه للبيح جاز لا التيمم
 لا ان كان يحتاج اليه لمطرقة وخوف عدو وخوف سبع بينه وبين الماء وخوف فوت صلوة
 نفوت بلا خلف كصلوة اجازة لغير الوضوء وصلوة العبد لانه لا خلف لهما لا نفوت اجمعه و
 الوقتية لان لهما خلفا الظهور والقضاء ولو تيمم لصلوة اجازة وصلى جاز لا ان يعطى به على
 جازة اخرى بلا إعادة التيمم ولو شرع في صلوة اجازة او العبد بالوضوء ثم احدث
 تيمم وبني عند ابي حنيفة خلافا لهما وهو ضرورة بنية قرينة مقصودة فلو تيمم لوضوء المسح واستوى
 المصحف والاولان لا يصح به لانه ليست بقربة مقصودة وانما هي اتباع لغيره وفي التيمم
 لقراءة القرآن روايتان وفي الغلابة الصحيح انه لا يؤدى به الصلوة على طاهر لا يطهر الى
 لا يلين فلا يجوز على الذهب والفضة ولا يبرم بالاحزان فلا يجوز على الحجر وكذا ولو لم
 نفع اي غبار خلافا لمحمد وكذا على الغبار بلا عجز عن الصعيد خلافا لابي حنيفة لمسح وجهه
 وضربة اخرى ليد به رقيقه مسنونا على كل واحد مسح الوجه واليد حتى يركب الرجل الخاتم
 والرامة السوار قال الربيعي وكيفية التيمم ان يغرب يده على الارض بقبول يده ثم يرفعها
 وينفض ومسح بها وجهه بحيث لا يبقى منه شيء وليس الوضوء التي بين المنحوسين ثم يغرب
 يده على الارض كذلك ومسح بها ذراعيه مع طرفيها ولا يجوز المسح باخر من تحت اصابع
 كسج الرأس واخفين في آجام الصغرة والمسح الكف فنه على الارض يكفي هو الصحيح فيصلي
 مائة من الغرايب والداخل والغوايب كالوضوء ما عدم احدث لان ما ينقض الوضوء
 ينقض التيمم والماء المطلق الطهور الكافي للوضوء او الغسل جنب مع ماء يكفي للوضوء
 فقط يتيمم ولا يجب على الوضوء ولا بد منه كونه فاضلا عن الخواج الاصلية لانه شرط ابتداء
 كذا بقائه في الواجبة خمسة من التيممين وجدوا ماء يكفي وضوء واحد ينقض تيممين
 لان كل واحد منهم صار قذرا في الخانة ما فوضي في الصلوة بالتيمم ثم جاز ان شاء ومعه ماء
 فانه يفيض في صلوة فاذا سلم بالان منع جازت صلوة وان اعطاه بطلت المصلي
 بالتيمم اذا وجد الماء بعد الفراغ من الصلوة لا يجده اذا وجد في خلا لا فسدت **باب**
المسح على الكف والمسح على الكفين والمسح على الخفين جاز عند عامة العلماء باناء مشهورة قريبة من
 التماس قال الكوفي من انكر جوارحه بخلاف عليه كفو ومن رآه وعلى البقرة بناب مسح السجدة
 ولا ينفذ في السجدة كسج الرأس على ظاهره في الخانة الخف الذي يجوز عليه المسح ما يكون
 صافا قطع المسافة والمسح المتتابع عادة ويسنة الكعبين وما تحتها واخف الذر لا ساق
 لكان لا يساق لوسنة الكعب من له رجل واحد نوضي وليس عليها الخف مسح فطقت رجله
 ان بني من ظهر القدم مقدار ثلثة اصابع فليس عليها الخف جاز لا المسح اذا كان مسح ينع على مسح

والمسح على اليد جازية وان علم انه لا يجد الماء
 لأن التيمم شرع طهور حال عدم الماء ولا
 تكره بحتة حال وجود الماء فكذا حال عدمه
 يجوز ان يني بالتيمم

الاصول والبدل ولو كان في احد جانبيها غسل الا في وجهه وبسرها الحنف لا يمسح على لحيته
عليه وقد اختلفوا في مسح بجموده وهو كالغسل لادى الى الجمع بين الغسل حكما وبين المسح وهو غير
جائز ولو لم يمسح عليها مسح **باب النجاس** ونظيره في الف توب نجس بمثل في توب
طاهر يابس او بسط التوب الطاهر على ارض نجسة فمسحه فظهرت النجاسة على التوب كمن لم
عصره لا ينفك عن العيص انه لا يصير نجسا في الظاهرية الزنج اذا حرت بالعدرات واصابت
التوب المبدل لا ينجس الا اذا وجدت فيه راحة النجاسة وما يصيب من نجاست النجاس
لا ينجسه هو العيص مشي في الطين ولم يغسل قدميه حتى يصير نجسا في اديمه في اثر النجاسة
الدم سوى دم السمك فانه ليس نجس اذ ليس بدم حقيقة بل هو ماء متغير متلون اذ الشمس
يبين في الظاهرية ودم السمك ما دام عليه فطاهر فاذا ابين منه كاه نجسا والطحال
والكبد قبل الغسل وجده وما بقي في العروق بعد الذكوة وحالم يسلم من البدن ليس نجس
واكثر العذرة ونحو الكلب ورجع السباع وحرد الدجاج في الخائنة فحرد ما يتركه
من الطيور طار الا ما لا يركب كركبة كركبة الدجاج والبقا والاوز فنجس نجاسة غليظة
وبول ما لا يترك في الظاهرية بول الهرة نجس الا في قول في ذبول الفارة ليس نجس للضرورة
وفي الخلاء بول الفارة معفو وعيد الغنم انتفض عن التوب بول من رؤس الابر فذلك
ليس نجس كذا في الهداية وغيره والروث والنجس ينجس به ذوات الحمار كالحمل
والبحال والحمار والخنزير ينجس بالبقع واسبا به كما ان البقرة تنجس بذوات الاطراف كالابل
والغنم في الظاهرية البقرة اذا وقع في الحلب عند الحلب فرمى قبل التفت لا ينجس من غلظ
وبول ما يترك في نجس عند ابي حنيفة وابي يوسف طاهر عند محمد ويكره التداوى به عنده كذا
عند ابي يوسف لا عند ابي حنيفة رحمه الله تعالى وحرد طير لا يترك في نجس والتخفيف والتخفيف
بتحريض النضيب وعدمه عند ابي حنيفة وباختلاف العلماء وعدمه عند محمد في نجس
مادونه ربع ما اصحاب في ابي توب اصحاب وقيل ربع اقص التوب كالمس او بالاحتياط
وقيل ربع موضع اصحاب كالكلم والذيل ولو كانت النجاسة متفرقة بغير بعضها الى بعض وعنى
عن المخطئ قد متفق كذا في الهداية هذا في الكثيف وقد عرفت معقوف في الرقيق ينفى
الظاهرة في نجس الفارة اذا وقع في الماء لا يفسده كذا في الوقع فليس منه في الحنطة في الخائنة
وان طعن بها لا بأس به حالم بظهور اثره بغير الطعم وغيره وان وجد في خلال الحنجر وهو على
صلاية يرمى ويترك الحنجر وسور الادوي والنجاسة سوى الخنزير لان جميع اعضائه نجس خلافا
لحمد في شجرة لا س كذا في شجرة الكلب طاهر لا يفسد فاذا خرج من الماء وانتفض فاصاب
توب استان افسده لان انتفض وقد اصابه المظهر الا اذا وصل جلده في الخائنة اذا نام الكلب
على حصى سجد الى كذا في باب لا ينجس كذا ان كان رطبا ولم يظهر فيه اثره وغلظت في الخائنة
رجع الى سنة المنزوع الى مكانه وصل بجزءه في ظاهر الرواية وعظم الغنم لا يفسد الماء
الظليل ويباح الانتفاع به في قول ابي حنيفة وابي يوسف رحمهما الله في الحيط روى عن ابي يوسف
ان عظم الغنم طاهر وهو الصحيح ذكره شمس المائتين في حديثه لوران ان النبي صلى الله عليه وسلم
لخاطمة رضى الله عنها سواها من عاج فظفر سقاها الحجاج لئلا يتركه منكره الحجاج عظم الغنم

فدل انه طاهر فحاشي المسكت الا ان يكون رطبا لغيره المذبوحة والمسكت طاهر حلال كذا في الخائنة
الطيب الذي يقال الزباد لم يفسد له مشا به العلاء غير الشح كمال الدين بن المهام ذكره في
سرمه على الهداية مجمل صورة ما قاله واكرت بعض الافواه من الفخار في الزباد فقلت
يقال انه عوى جودان حرم الاكل فقالوا بحيلة الطبع الى صلاح كالطبيعة بخلافه في النجاسة كالمسك
استوى ووقع بين علماء الهند في اوائل القرن التاسع خلاف في ذلك وانتمى القاضي شهاب
الدين تاريخ الكافية بطهارة والتف فيه رسالة ورد عليه بعض اقاربه فذكر ذلك
الراد بعض علماء كذا اور وكتب الدين الحنفى كفتى بكملة المكرمة وسورة الادوي ولو كان
جنبيا او كافرا او ذميا لم يكن بعد ما بلغ رتبة ثلثا عنده ابي حنيفة والماء الذي يسيل من قم
النائم طاهر هو العيص لانه متولد من البندم وسور ما يتركه طاهر والنفس ما كمل بلا كرا
هذه ما ومع الكراهة عند ابي حنيفة فيل كراهة تحريم وقيل كراهة تنزيه وسور الكلب و
الخنزير وسباع البرايا نجس في مبسوط شمس الا ان الكلب نجس العين كالحنجر
وصح صاحب مواج الدار به وبه اخذ الامام قاضي خان في الخائنة وذوق سباع البرايا لا
ينفس التوب وسور الهرة قبل الكفر الفارة وبعد معنى ساعة منه افاض الكلب نجس و
الدجاج الخلاء الى الخائنة في الزباد ولو كانت نجاسة بحيث لا يصل منها الى ما تحت ذك
لا يكره وسباع الطير لا ينجس البينات وسواكن البيوت كالحية والعقرب والفارة والوزغة
مكرهه قبل غلظه وجود الماء الطين اما عند عدمه فلا كذا في النجاسة وسور الحمار والبقرة مشكوك
في طهورة لاني طهرته وهو العيص وعليه فتوى كذا في الكافي وحكم كونه مشكوكا ان فكتة فاقه
الماء الطين يتوضأ به وينبهم واما قدم مع والوق كالسور في الاطعام المذكورة بالظهور
اي ان النجس انزاله اثر نجس كونه ورا كنه حرق كالعذرة والروث بما ينقص كاه وما يج
من كذا في كونه ولا يشترط في استحقاقه وهو العيص والماء بالانجاس الى شئ آخر
كالصابون ونحوه وما احتاج اليه لا ينجس بالنجاسة به ونسبت كونه كالبول والخرق في الخائنة
وجاز الغسل في النجاسة ونسبت عصره فيما ينقص به قدر حصول غلبة الطين في الحيط
اشترط العصر ثلاث مرات في طاهر رواية الاصول وانه احوط في غيره كمنش بالضرورة
وانه اوسع وارفع وفي النوازل وعليه الفتوى كذا في التمار خائنة وسور طاهر في
الحمة الثالثة بحيث لو عصر بغيره لا يسيل منه الماء ويعتبر في كل شخص فونه وان لم يبالغ فيه
صيانة التوب لا يظهر ان ثبت غسله وجعله فيما لا ينقصه قال الزبيدي ونفسه التخصيف
ان يخل التوب التنجس حتى ينقطع النفاط ولا يشترط فيه البس وارجو ان الماء على
نجس قليل يوما وليلة وقيل اكثر من يوم وليلة في الظاهرية لينة في الخائنة وغيره بظلال
طرف منه وجهه يغسل طرف منه بالخرق فيطهره ويصير من التخصيف لينة كالتوب مسيح
نجس وبه امرادة اخضعت بجناء نجس والخصير من البردي يغسل من ويخفف في كل
مرة وكرهني يابس قليل ولا فرق بين مني الرجل والمرأة وبين التوب والبدن
وفي رواية الحسن عن ابي حنيفة رحمه الله ان البدن لا يظهر البؤر واختاره الامام في
خائنة وفي فتاواه اصحاب التوب مني فترك وطهر فاصابه ما يصح انه يعود بخائنة

انكسار هذه النخار انه لا يعود نجس في الطهيرة المني اذا اصاب الظهارة وتعدى الى البطانة
 اذا ترك طهر الكلى هو الصحيح وذلك نجس في يومه وكل ما يبقى اثره بعد الجفاف اصاب نجسا
 بالارض قبل هذا اذا جف البجس على الكف والارض بدمه غسل كما اذا اصابه بغيره في يومه وقال ابو
 يوسف نجس به الكف في رطبه ايضا اذا بولغ فيه حيث لم يسبق له لون ورج وعليه الفتوى
 لعدم البدول في الرطبة وحديث نجس في التمار خائفة اصاب بخل بول ثم مشى على التراب
 فغرق وبجف ومسح بالارض قبل يطهر عند اي جنبه وقال الشافعي وهو الصحيح وعليه الفتوى
 وفي رواية عن ابي حنيفة وابو يوسف انه لا يستتر الجفاف وفي الغيابة قال بعض المشافعية
 بجس به يعني هذه الرواية توسعة ودفع المخرج ومسح المصغر يعني اذا شرب سكب وكوه
 ومسح تراب او خوخة وذهب اثره نجس طهر وكحت كحت في التمار خائفة كحت
 اذا اصابته النجاسة ثم اصابه المطر كان ذلك نجس لانه لم يمتدح الغسل والجفاف الارض حيث لم يسبق
 اثر النجاسة لكن للعدو لا يستتر لان الطهيرة زائدة على الظهارة في المضرات سواء جفت
 بالشمس او في الظل في الخائفة كذا الواحها المطر ولم يسبق اثره وفيه ايضا الا بالشمس
 اذا تجسس بغير غطاء وكشف في كل مرة ان كان جديدا ويكفي الغسل ان كان قد استعمل
 في الطهيرة كذا الخوف الجدي اذا اصاب فيه الحذر وان بقي اثره نجس بجعل فيه اكل فطره والباع
 في الاكباب سور اكل الجوز لاني سنة عنه والادوية كذا في الكافي والباع كل ما يمنع النجس
 والفساد ولو تشبها او تشربا ويطهر بالذكاة ما يطهر بالذباغ لانه يعمل عمله في إزالة
 الرطبة به النجس قبل بشرط ان يكون الذكاة من اهلها في حملها في الطهيرة والحكمة التي يطهر
 من المرقعة من اللحم لا بأس بها في الخائفة اصلح الكفانة وذبها وجعل فيها اللبن او السم
 جاز كذا الكرخي في التمار خائفة والنخبة الميته طاهرة وجعل كحيت نجس ان كانت مذبة حرة
 لانه لا يبيع وفيها طاهر والمار في الخائفة وغيره الطير النجس اجعل منه الكوز او القدر
 فطبخ بكونه طاهرا كذا الحسن الشاذلي في حلال دمه والبلية النجسة في التمر تنزل بالاقاق
 في التمار خائفة اللبن اذا لبث من المار النجس والارح طهر القيت وجاجة حال غلب الماء
 فيه قبل ان يسحق بطهره التشتف او كرس قبل الغسل لا يطهر ابد في الطهيرة الدهن النجس
 يطهر بالغسل غرما وجبلة ان يغسل على فغسل الدهن هكذا يفعل ثلاث مرات في جمع التماس
 كذا العسل واللبس القارة اذا وقعت في سمن جامد فوطه حوله وبوكل الباقى وحده
 الجودان لا ينضم البعض الى البعض والدهن النجس اذا جعل في الصابون بقي بطهارته لان
 التغير مطهر عند محمد رحمه الله واستحالة الاعيان كحيت صارت ميا ومزولا وقدر ما
 مطهر في الذخيرة الخطية التي تناس بالمرقوت وتبول ويبس بعض الخطية ويختلط ما
 اصاب منها بغيرها قالوا لو عزل بعضها وغسل ثم خلط بغيرها لم يضرها كذا ابو حنيفة
 ووجهه لانه كذا في التمار خائفة وفي المضرات واحدا بالبقول لا يطهر كاللبن فيل
 في اناء الخطية وفيه ايضا اهل قرية اجنوا باللباس باطنه فلا بأس به لان عدم البدول
 يوجب سقوط اعتبار النجاسة في الطهيرة التي سبخت اذا وقعت فيها القارة ولم
 تنفس بغير الخطية فلان وكشف في كل مرة وان تشمت لا يصح الا لانه با **والماء والثلث**

وهي جف ونفاس واستخاضة وليس لها بفس والنفس ما ليس نجس من عادة القرآن والمفسد
 الا بخلافه ونحوها في الدواليجية وغيره المعلة في حاله الجف من علم العبدان كذا في قوله تعالى
 كما طه لانه الضرورة تدفع بالاول الجف دم ينفضه دم بالغه سبيته عن اودوا حشره بالظم
 عن الاستخاضة لانه يسيل من عروق عن الرغاف والدماء الخارجة عن الجفحات واما تراه احاط و
 ادنى حدة بدمها تسع سنين كما سياتي في كتاب الجفان شاد الله تعالى وحشره بقوله سبيته عن
 داء عما ينفضه الرحم من كلاله ونحوها فان النفس في حكم المرضة حتى يغيره فراه من التفت
 على ما ذكره المستصفي اقل الجف من ثلثة ايام ولباسها كما هو ظاهر الرواية هو الصحيح لا ماروي
 عن ابي حنيفة انه ثلثة ايام وما يخلطها من لبنين والكر عشرة في الطهيرة جافين انقطع
 دمها واباها دونه العشرة تنظر الى الوقت الى الوقت المستحب لا كرهه واقل الطهر عشرة
 يوما لا جامع الصحابة رضوان الله تعالى عليهم عجيز ولا حد لا كرهه في الهديا لانه قد يمتد الى
 سنة وستين فلما يتغير بتغيره الا اذا استمر بها الدم فاجتج الى نجس العادة انتهى وله
 مثال في المطولات اخرنا عن ذكره لندرة وقوعه ولا حد لقل النفاس ايضا ما حكم من كان
 بين ابي حنيفة وابو يوسف ذاك في اقل مدة نفاس النفاس المعتد في انقضاء العدة كذا في
 الخلاصة والنفس دم يعقب الولد واكثره اربعون يوما لانه عليه العدة والسلام وقت
 للنفس اربعين يوما وفي التواخين من الاول والسقط الذي استبان بعض خلقه
 كيد ورجل وجميع وظفر وسرور له تنفض في العدة وتغير المراتة نفاس والامة ام ولد
 وكحت لو كان على بنية بالولادة والطهر المتخلل بين الدمان في ايامها اي في ايام الجف
 والنفس جف بكونه كالمسح الى حكمها اي حكم الجف والنفس سقوط العدة
 بلا قضاء واما الصوم تنفضه وهو سنة استباح ما حلت الا لار فانه وطهره في الجف
 يستحب ان يتصدق به بناروان في اخره فنصف وينفق الله تعالى ولا جود كذا قال الربيعي
 ومستحل وطهره الجف بكونه كذا في الطهيرة وبعد اكثر المدة فيها حل الوطئ قبل الغسل كذا بعد
 النفاس لا الجف الا ان يصفى عليها وقت صلوته وقبل وقت يسح فيه الغسل والتجوزة والنظرية
 بجلوطها بغيره لا انقطاع قبل العشرة والنفس عن اقل الجف والاربعين كذا هما والاربع
 على العادة المعروفة لهما ان جاوزا اكثرهما ومارا انه حامل ابتداء او في حال ولادته قبل خروج
 الولد وان كانا محتملا استحاضة لا يمنع شيئا من العدة والصوم والاستمتاع وهذا هو
 متردد بين حميد وسنين في التمار خائفة وكثير من المشايخ منهم ابو علي الدقاق اعتبر
 ستين سنة وهو مردى عن محمد بن عفا واعتبر بعضهم خمسين سنة وهو مذاهب عابته
 رضي الله عنها وشايخ مرو وكثير من المشايخ اخذوا بخمس وخمسين سنة وهو اعدل الاول
 وفي الجدة اليوم يعني خمسين شمرا على من ابتلى بارتفاع الجف بطول العدة ومارا انه
 بعد ذلك ان كان اسود او احمر فانيا جفينا وان كان اصفر او اخضر فاستخاضة **باب**
الاستنجاء سن الاستنجاء باليد اليسرى وكذا باليمين بالضرورة بخروج منق لا يخرج
 اليمن فانه لا يزيل النجاسة وكوه كدر وتراب وخبث ذكره بظلم وروث وادى ولم
 يسس فيه العدة بل ثلث الثلث يدبر بالاول والثالث ويلب بالثاني صبغا ونجس

اداة نجس في دبره لا تنسخ الصلاة لانه لم يمس
 بجف ونحوه انما يغسل عند انقطاع الدم
 فان اسك الرجح عن القربان هو جفت
 الى من الغيرة

ويكس الرجل في الشتاء والامراة في الصيف بغير طين اصبح او اجتمع
او ثلاث وان جاوز الخمس خارج المخرج قبل اكثر من قدر درهم يغسل حنثا الى ان ينقي وكراه
استقبال القبلة في البول والغائط واستند بدارك والبول في ثوبا بلا عذر وفي الماء والطين
وتحت شجر متروك انكس عليه ووجب الاستبراء بالمشي او التمشي او الاصل على سفل الايسر
حتى يستقر قلبه على الانقطاع وعدم العود وقيل يكفي لمسح الذكر واجتذابه ثلاث مرات الاول
هو الصحيح كافي التارخانية في الظهيرة ولو وضعت الشيطان كثيرا لا ينقض الى ذلك كافي القصة
وينقض فرجه بانه لو راى بطلا حمله على بطن الماء وفيه ايضا وليس على السجدة الاستنجاء
لوقت كل صلوة في التارخانية رجل سلت بده السرا وليس من يصب عليه الماء
سقط عنه الاستنجاء في الخاتبة كذا مر بصفة لا زوج لها **كتاب الصلوة** هي فرضة محكمة
لا يسع تركها وتاركها عاصي صلي وقيل يرضى حتى يسجد مرة ويكفر جاحدا وبكم
باسلام كما في بعض النسخ خلافا لغيره ووجب ضرب ابن عشرة سنين ولا تجزئ فيها النيابة
لا بالنفس ولا بالمال وجاز تأخيرها عن وقتها للضرورة ان كانت على الولد في الولد الجنب كذا
المنازل خاضع من العصر وجاز قطعها اذا راى انسانا يفرق في الماء او راى اعمى قد ذاب
من زكوة او جرم يبرق في وسعها بخاذه كذا اذا جاء ذمي واستعرض الاسلام او دعاه احد من
ابويه او خاف تلف شيء من ماله ان كان قدر درهم وقرض في الجور كعتان وفي الظهور المع
والعتا اربع ركعات وفي المغرب ثلاث ركعات ووجب الدور هو الاصح في
عن ابي حنيفة انه فرض على الاعتقاد حتى ان جاهد لا يكفر وعنه انه سنة اي ثبت
وجوبه بالسنة وقال هو سنة مؤكدة لظهور آثار السنن فيه كذا في الكافي وهو ثلاث
ركعات يقرأ في كل ركعة فاتحة الكتاب وسورة وقيل ركعة الاول يكبر رافعا يديه فيقف
وسنن وكعتان قبل الفجر وهي سنة مؤكدة فلا يصح تركها بلا عذر ولو صلها واستغفر
بالبيع والسرقة ولا كل بعيد كذا الاربع قبل الظهر وسنن ايضا اربع ركعات قبل الظهر
والجمعة وبعد ما ركعتان بعد الظهر والمغرب والعشاء وذهب اربع قبل العصر العشاء
وبعد وستة بعد ركعتي المغرب وهي صلوة الاوابين واربع فصا عدا في الضحى وركعتان
بعد الوضوء وعند دخول المسجد قبل اكله وسنن عينا لكل صلوة اذا ما عند الدخول وقيل
تؤدى بعد العشاء وحزب النفل على اربع بسبعة نهارا وعلى ثمان ليلا والافضل فيها رابع
عنه ابي حنيفة وعندهما في الليل مثنى في الكافي صلي كوايض وحده الاصح ان يأتي بالسنن
الا اذا خاف فوت الوقت فنية ايضا العالم اذا كان مرجعا في الفتوى جاز له ان يترك
السنن كاجبة التمس السنة الفجر والسرور في التطوع عذوم ولو في الوقت المكره كن
الافضل النطق والقضاء في الوقت الكامل وكفي ركعتان لو خسر وان نوى اربعا
افسده قبل العشاء الاول وبعد سرورها الطهارة اي طهارة المبدن من الحدث واجتنب
وطهارة السوء من الخس هذا في الاختيار وفي الاضطرار يجب لو اجده ما بعده طاهر الصلوة
فيه وخبر ان قل من ذنب لو كان كوكبا ولا يحد ما صلي به اذا وجد ثوبا طاهرا في الغمر
من به جرح ساكر منه عليه خرقه فاصابها جنس واصاب ثوبه ان كان بجال الوضوء تجتنب

ثانيا قبل الفراغ من الصلوة جاز له ان يعلل قبل ان يغسل وآخا قال العبد الشهد به
اكتفى به الغيبة وعلمه الفتوى كذا في التارخانية في الخاتبة مرض يتجسس بسبب كنه
من سب عنه يصلي على حاله كذا الوالم يتجسس التارخانية لكن لم يحد زيادة مستحبة بالتجسس في الجحيط
صلى في ثوب ايتام اطلع على نجاسة به ولا يعلم متى اصحاب الثوب لا يعيد سببا مما صلى
به وروى عن ابي حنيفة انه يعيد صلوة يوم ويلبث في رواية عنه هذا اذا كان طرايا وان كان
عتيقا يعيد ثلثة ايام وبالله وبعض من يخافوا ان كان بولاً في ثوبه اول ما بال وان دما
فمن اول ما رضع وقيل لا يعيد في الدم حتى يستيقظ انه صلى وهو فيه وان كان ميتا يعيد
منه اقرب نوم اليه كما مر في باب الغسل مع زيادة تفصيل هذا اذا كان في ثوب يلبس وان
كان قد لبس غيره لا يبرئه الا عاده حتى يتيقظ لوقت الاصابة رطبا كان او يابس في الكفا
هو الاصح وسقط ايضا طهارة المكان فلو قام على الخس قدر اداء ركن فسد صلوة عذابي
حنيفة وابي يوسف وعنه محمد لا حتى يذوبه وهو عليه ولا يمس بالصلوة في الحمام اذا كان في الخس
طاهرا وصح لو صلى على طهارة ثوب طاهر بطانته نجسه هذا عند محمد خلافا لابي يوسف وقيل
قول محمد في جحيط غيره مضرب وجواب ابي يوسف في مضرب اي جحيط ما بين جانبيه نجس
كذا الوصل على طرف ثوب طاهر الا في الخس داء نحو الطرف الا في جوارحه ولا وكذا الوصل على
ثوب طاهر ظهر فيه ندوة ثوب نجس فيه وعلى ثوب منبل فزنت على ارض نجسة ظهر
فيه ندوة الارض والستر اي ستر العورة وهي الرجل من تحت السرة الى اسفل الركبة
كذا الامانة مع طهرها وبطنها والمكانة والمدة والمدة وام الولد بمنزلة الامانة والحرة كل منهما الى
الوجه والكف والقدم قال الزبيدي والاصح ان القدم ليست بعورة في الظهيرة ولا عورة
للصغير والصغيرة جدا وفي الغيبة للصغيرة ان تصلي بغير قناع والخمار ان تصلي بغير
كفا في التارخانية وفيه ايضا عابان لا يجزئ الا ثوب كوبر يصلي فيه كذا لو كان معه ثوب
جوير طاهر وذهب كرايس فيه نجاسة اكثر من قدر درهم والكتف ربيع العورة مانع
لجواز الصلوة وتجمع منقورة والستر والبطن والفخذ وكل واحد من العورة الغيلة غصه
كامل في الولد الجنب امرأة صحت وشعرها تحت الاذن مكتوف قدر الربع لا يجوز صلته
لان السنن من شعرها عورة في رواية واختارها الفقيه ابو الليث والاضطرار في الرواية
احوط في الخاتبة وعنه والكتف العورة قدر اداء ركن مفسد عند ابي يوسف وعنه
محمد لا نفسه عالم يؤده مكتوف العورة وعادوم الثوب يصلي في عداه مباحا وهو افضل
من القيام بركوع وسجود الاستقبال للمكي استقبال عين الكعبة ولا فاني استقبال
جهرتها وللحاج الاستقبال جهة الكعبة ولمن استقبل عليه القبلة وعدم المجزأ استقبال
جهة الخوى وان اخطأ وان علم خطأه او تحول راى في الصلوة استدار وجبني استا
ان شرع بل نحو وان اصحاب وعنه ابي يوسف يعني فيها كذا في طهر خطاؤه بعد الاداء في
الظهيرة ولو لم يتبع كذا على شيء قبل يؤخر الصلوة وقيل يعيد كل ركعة من الصلوة الى جهة
من الجهات الاربع ووجه الغرض والنفل في الكعبة كذا في قوله لكن مع الكراهة لانه ينافي
تخطيها ووجه ايضا في البيرة العيفة وعلى اجاب التارخانية لان القبلة من الارض لا بعدة

نف

بجوار الكعبة الى العرش وجاز الشغل ركبها خارج المصروع مبال الى اى جهة توجهت الدابة
كما سبقت ان تـ والله تعالى والنية والا ففصل فيها ان يكون مفادته للشروع في التهادية النية
هي الارادة والشرط ان يعلم المصل بطلب اتي صلوة يصليها الله عز وجل ان فلا معتبره حسن
ذلك لا جناح في غيبته ثم ان كانت الصلوة نكلا بكيفية طعن النية وكذا اذا كانت سنة في صحيح
وان كانت فرضا لا بد منه تجب كالتحريم مثلا لا خلاف في الفرض في النية وان تولى الظاهر لا يجوز
لان يحل ظهريوم آية وجاز ان تولى ظهر الوقت ويكفي فرض الوقت في النية لان العلماء اختلفوا
في فرض الوقت في هذا الوقت وينوي في الله صلوة الله عز وجل لا الواجب ومن عليه الغوايت اذا
اراد ان يقضيها بنحو اول ظهر عليه مثلا او اية ظهر عليه في الظهيرة المتفرقة ويجزى الى ثلاث
نيات او اية صلوة هي الثانية يصليها الله تعالى النية في صلاة الكعبة والنية في صلاة
البيت والى ان افندي هذه الامام في البرازية ونية الكعبة لا يشترط كتبت عدد الركعات
وهو الصحيح ولا يشترط الامام نية الامامة حتى لو تولى الامام ان لا يؤم اصلا او لا يؤم فلا
يجزى خلافا واقندي به جاز ولا بد من المراءاة في صلوة بل نية انما في صلوة الكعبة والبيت
وقرأ فيها التوحيد وهي تولى بكل ما فيه تعظيم الله تعالى خالصا لله اجزاء الرحمن اكبر
وتكبر سبحان الله والاله الا الله غير مشوب بالاعتناء بغيره بغيره ولا يأتى باله في اية
الله ولا في باء اكبر وتولى بالفارسية وغيره من اللسان عند اى حنيفة وعندنا بشرط
الرجوع عن العربة ومحمدا بعد رفع اليدين هو الصحيح لان في فعله نفى الكبرياء عن غير الله تعالى
والنفى مقدم والامام بذكر الكبر والموثق بستر به وجيز المنفرد ومن ادرك الامام في
الفاتحة انز نواب تكبيرة الافتتاح والقيام في الصلوة المفروضة المأخوذة لاني الشغل
لان يجوز اذا وقع بعد اداء اربعة ركعات في حنيفة خلافا لما في البقاء الا بعد
كذلك اصح الشغل مثلا على شئ كحصولها على اعيان وبني الا يكون بين قدم المصلي
قد راس اصابع اليدين لا اقرب الى الخوض والقراءة على ما سبقت في بابها
ان شاء الله تعالى وبكره القواعد في غير حال القيام في آثار خاتمة تعميم الحروف المرام
لا بد منه على صحيح الحروف بل لا بد من سماع نفسه على غير الكفر في اية يكون به كان يفتي
الغنية ابو بكر الا عشر ومكي عن الشيخ ابي جعفر والشيخ محمد بن الفضل انه لا يجوز ان يسمع
نفسه به اخذ عامة المشايخ وفي السراجية هو المختار وفي الخلاصة هو الصحيح في الرد اية ولا
يقول الموثق خلف الامام ويسمع وينصت وان قراء الامام آية الترتيب والترتيب
لان الاستماع فرض بالنص والقراءة وسؤال الجنب والتعريف من التارك لم يخل في الظهور
وبكره القواعد خلف الامام في السرية هو الصحيح وقال تميم لامة السخري انه نفسه صلوة
في قول عدة من الصحابة رضي الله تعالى عنهم وفي المحيط المقندي اذا قراء خلف الامام في
صلوة لا يجزى فيها اخذ الشيخ بعضهم قالا لا يكره واليه حال الشيخ الامام ابو جعفر
الكبير وبعضهم ينها ذكره ان على قول محمد لا يكره وعلم قولنا لا يكره والركوع بعد ما فرغ
من القواعد هو الصحيح في المحيط وبكره ان قام القواعد في الركوع وكيفية ان يضع يديه
على ركبته ويخرج اصابعه في التحلوة وغيره الا صاحب اذا بلغ حد وبكره الركوع بكيفية

الاشارة برأسه لانه خارج عما هو على منه السجود على النية وجهته ويديه وكيفية
ان يضع ركبته على الارض او لا ثم يديه ضامتا اصابعها ثم وجهه بين كفيه مبد باعقبه يديه
بطنه عن مخبئه موجهها اصابع يديه ورجليه نحو القبلة والمراءاة تخفيض وتزويج بطنها بغيرها
لان ذلك استلزاما لوجه النية او على جهته فقط ان بعد جاز بالافتتاح وان يغيره جاز
ايضا ان يسجد على جهته وكذا اذا سجد على عامة كذا ان يسجد على النية عند خلافا لما في
الظهورية يسجد رافعا اصابع رجليه عن الارض لا يجوز لان وضع القدمين في موضع وفي النية
ولا يسجد رافعا احد قدميه عن الارض وان رفعها لا يجوز صلوة في النية رافعة وان
وضع احد يدها دون الاخرى لا يجوز في المحيط وضع اليدين والركبتين ليس بوضوح وعنده الفتوى
وفي الظهورية وقوى من ينها عليه صلي وموضع سجود ورفع من موضع فميه ان كان
مقدار البتتين منصوبتين يجوز وان كان اكثر لا يسجد على كل واحد حتى ويسفر جهته حيث
لو بالغ لا يشغل رأسه منه والقعدة الاخيرة قدر قراءة التشهد وكيفية القعدة عروضة السنة
ان يستر رجليه يسيرا فيقف على رجليه وينصب اليمنى موجهها اصابعها نحو القبلة واضعا يديه على
على مخبئه باسطا اصابعها ولا بالتحركية هو الصحيح والمراءاة تخرج رجليه من الجانب الايمن و
يكن ركبتيه على الارض في اللو الجنية ويقعد على رجليه ان تارت والواجب بفسحه اى بقعد
الاختبارى باقى وجهه كان عند اى حنيفة وقالا لا يجوز بفسحه ليس بفرض وقال الشافعي يجوز
بلفظ السلام فرض وواجب قراءة الفاتحة ثم قراءة السورة او طالت ايات في الركعتين الا يبين
لان القواعد فرض في ركعتي الفاتحة بانيقين ونعنيها للابدين واجب كذا التقديم الفاتحة
على السورة واجب ونوالى السجدة في الكثرة وعنده ورعاية الترتيب في فعل مكرره الكافي
الى في ركعة كالسجدة في لوترك السجدة الثانية وقام الى ركعة الاولى لا نفسه صلوة اقامت
القيام على الركوع وترتيب الركوع على السجود ففرض انتهى فاضرت هذه العبارة يكون
اخضر في الدلالة على المراءاة ظهر وتعد بالاركان قال الرعي وهو مكبر اخرج في الركعة
والسجود حتى تطمئن مفاصله وادناه مقدار تسبيحة وهذا يخرج في الركعة وفي خروج الجواز
سنة وقال ابو يوسف هو فرض في اللو الجنية واجمعا ان الطائفة فيها سترع للانتقال
كالقعدة بين الركوع والسجود والقعدة بين السجدين سنة عند اى حنيفة ومحمد في الركعة
والسجود في كل فعل هو ركن بنفسه ذكر الكفر في انها واجبة حتى ان المصلي لو تركها سبها بترك
سجدة اليهودي ذكر غيره انها سنة والقعدة الاولى قدره اى قدر التشهد ايضا وقراءة
التشهد اى تشهد ابن مسعود رضي الله عنه وهو التحيات لله والصلوة والطيبات السلام
عليك ايها النبي ورحمة الله وبركاته السلام علينا وعلى عباد الله الصالحين تشهدان لا اله الا الله واستشهدان محمد احمد ورسوله ولا يشير بالسبابة عند السجدة لان معنى الصلوة
على الوقوف في اللو الجنية وعنده كفتور فيها الى في القعدة بين نفس عليه في المحيط وفيه ايضا
المحيط لوترك التشهد لا نفسه صلوة ولفظ السلام محلا وجهه بمسنة ويسرة حتى يرى بياض
حده والمنفرد ينوي بقوله السلام عليكم ورحمة الله اخفظة وينوي الامام من كان ثم من
القوم واخفظة والموثق ينويها واحده في التسليمين ان احده ولا نواه في اى جانب

المقطع عند الانقصاب يوم الجمعة كذا في النجاة والغروب حتى تغرب الشمس عند
الغروب لان السبب في انقصاب الوقت لانه لو تقطعت بالكل لوجب الاداء بعده ولو تقطعت
بالجاء الماضي فاما في ذلك الوقت فاض فاذا كان كذا فقد اداها كما وجبت بخلاف غير ذلك
من الصلوات لانها وجبت كما قلنا من انقصاب الوقت كذا في الهداية والصلوة جنازة
حضرت فيها فانها جنازة بلا كراهية بل تأخيرها مكره لقوله عليه السلام لعنت لابن مومن وذكر منها
النجاة وجاز ايضا سجدة آية نيت فيها بلا كراهية لكن الافضل تأخيرها لتدبرها في الوقت
المتخير لانها لا تقرب بالنجاة وكذا السجدة لافضل فافضل وصلوة جنازة وسجدة نوافل
بين طلوع الفجر وطلوع الشمس سوى سجدة الفجر في المحيط روي عن ابي حنيفة روي عنه انه يفتي بحرية
المسجد بعد طلوع الفجر في النجاة وغيره ولا ينقطع قبل صلاة العبد وبين صلاة العبد وصلاة العبد
وكذا السجدة ايضا وقت الخطبة اي خطبة كانت وفي النجاة وكذا قضا الفرائض وقت
الخطبة من غير كراهية **باب القراءة** جاز بغير عربية كالتركيب والفارسية والحبشية
بحر عن العربية او لا عند ابي حنيفة وعندهما ان غيرهما جاز بغيرها والآخرون في الهداية ويروي
رجوعه الى قولهما وعليه الاعتماد فرض في ركعتي الفرض بلا تجزئ لان الاصل في باب القراءة
ان فرضها في الفرائض في الاداء بين اداء الفريضة او اداء الفريضة او اداء الفريضة او اداء الفريضة
خير ان شاءت وان شاءت ربي وان شاءت قراءة والقراءة افضل وان شاءت
لا يكره السجدة وفي الكل في غير الفرض كالسنة والوتر والنوافل واذية سواها كانت
طويلة او قصيرة عند ابي حنيفة رحمه الله والمكثفي هما مسي في الظهيرة ولو قرأ آية
طويلة في الركعة بدون النجاة خواتمة الركعة واية الهداية قال في الشرح يجوز عند ابي
حنيفة وقيل الصحيح انه لا يجوز وفي المحيط تم على قول ابي حنيفة اذا قرأ آية قصيرة اي كل مواضع
خوفا له كما كان اداءه حرف واحد مخوف وحس وان كان هذه آيات عند بعض النجاة
اختلف الشرح فيه بعضهم قال لا يجوز وعامتهم على انه يجوز في الظهيرة والاصح انه لا يجوز
قال تميم الاكلاني لانه يسمى عادوا لم يسمى قارئا وان كان لا يكره الا قوله الحمد لله رب
العالمين فانه يقرأ مرة واحدة وان شاء ذلك وفرض آية طويلة او آيات قصيرة
عند ابي حنيفة روي عن ابي حنيفة في الصلاة عند ابي يوسف رحمه الله في اختلافه وهو قول ابي حنيفة
الاول وفي المحيط روي عن ابي حنيفة روي عن ابي حنيفة روي عن ابي حنيفة في الصلاة في كل
ركعة ثلاث آيات او آيتين طويلتين او آية طويلة مثل اقصر سورة في القرآن وسبح
الحق في الفجر والظهر طوال الفصل وفي العصر والعشاء او سطره وفي المغرب قصادة والمساء
اياها شاء ومنها ما جاز طوال الى البروج ومنها ما سطره الى لم يكن ومنها قصار الى الاخر
كله في حالة الاختيار وسعة الوقت اعاني حالة الاضطرار وصح الوقت بقوله قد رما
تيسر وسن بطول اداء الفجر على الركعة الثانية والمعتبر في التطويل كثره الى ان كانت شقا
والا يعتبر كثره الركعات والحد في الظهيرة قبل خشي ان يكون في الضيق بعد ركعتين
والتي في شرح الطحاوي هذا هو بيان الاول اعني الحكم في الضيق وان كان في الضيق
لا بأس به قال محمد بن ابي ان يطول الى الصلوات كذا وفي النجاة وهو الاخذ بالمتن

المسافر ولو اكتفى بالافاق جاز كذا المصنف في المسجدة لا يحصل في بيته وذلك لكونه الاداء على هيئة
الجماعة **باب الوقت** في الظهيرة سبب وجوب الصلوة الوقت كذا في النجاة
سبحان ان وجوب الصلوة متعلق بقاء الوقت وهو باق وسبب وجوب الصلوة في الوقت وجوب
ابي الحسن الوجوب متعلق بالجماعة واختار القاضي الامام ابو زبيرة الدبوسي ان سبب الوجوب هو
الجماعة الذي ينصرف به الاداء وقت الفجر من الصبح الصادق وهو البياض المنتشر في الافق وبه ثبت الحكم
انها من جهة الطعام والشراب للصائم وهو اداء الفجر ولا عبرة بالكاذب وهو البياض الذي
يبرده وطول لا يفيقه الطعام ولا يخرج به وقت العشاء ولا يثبت به حكم من احكام النهار الى طلوع
اي طلوع الشمس وقت الظهر من الزوال الى بروج ظل كل شئ مثله سوى في الزوال عند ابي حنيفة
وعندهما الى بروج مثل وطول معرفة زوال الشمس وفي الزوال ان يغرب في ارض مستوية قبل الزوال فما
دام ظل العود في الانقصاب فالسنة في الارتفاع فاذا وقف فهو قيام الظهيرة فاذا زالت خط ظل
رأس موضع الزيادة خط فيكون من رأس الخط الى العود في الزوال فاذا صار ظل العود من رأس الخط
مثل العود وجوز وقت الظهر وقت العصر الى ما يبلغ ظل شئ مثله الى الغروب وقت
الغروب منه اي من الغروب الى مجيب الشفق وهو عند ابي حنيفة البياض الذي يقبض عليه وعندهما
الحرة وبه يفتي نوحه لكس ونظر رجوعه الى قولهما في التجسس قال بعض الشافعيين ان يؤخذ في
بقوله العصر الليالي وبقوله البياض الى نيت الليل ونصف وفي الشتاء يؤخذ بقوله الليالي وبقوله
بقوله البياض الى نيت الليل وقت العشاء منه الى الصبح الصادق لان بالكاذب لا يجوز وقت
العشاء بقوله اذا غابت الشمس من طلوع الفجر لا يجب عليها صلاة العشاء في اختلافه وغيره وقت
الوتر بينهما اي بين العشاء والصبح الصادق عندهما وعند ابي حنيفة وقت اذا غاب الشفق الا ان
الا ان ما سطره في العشاء عليه الترتيب كذا في الكافي والعبرة في الوجوب وعدمه لا في الوقت
يعني من هو اهل فرضه في الوقت كما في طهرت وصبي بلغ ويجوز افاق وكذا في سلم في الوقت
ولو قدر تركه بغيره الامن حاشا او نعت او من فيه وذهب تنوير الفجر وحدة ولكن
لم يفتي تركه بغيره آية في ركعتي سوى النجاة ثم الاعادة ان ظهر فاد وضوءه واما في العصر
عالم بتغير الشمس واختلف في التغيير قبل هو التغيير في ضوء الشمس الذي يكون على الجبل وتغير في ضوءها
وانما يعرف ذلك اذا نظر اليه لم يجر عينا كذا في النجاة وتأخير العشاء الى ان غابت الشمس وتأخير
الى نصف الليل مكره وتأخير الزوال الى الفجر والليل وهو الصبح الصادق لكونه الزوال
لقيام الليل كذا في هذا القدر بالانتباه والعبارة فالأفضل ان يصبر في اول الليل وتأخير ظهر
الصيف للابراء ما ابرأ الجملة فالجهد على ان ليس به شيء ثم اعتبره بغيره كل بقعة سكون
شدة كذا في مختلف الشرائع وتأخير ظهر يوم الغيم بوجه اي بوجه يوم الغيم ومغرب في الكافي
لانه ان جعل في الفجر لادى الى تقبل الجماعة بسبب الظلمة ولم يؤمن ان يتبع قبل الصبح وكذا في
الظهر والمغرب ليل يتبع قبل الزوال والغروب وذهب بجعل مغرب يوم الصبح لان تأخير مكره
قبل الاضطرار على المائدة وتغير ظهر الشتاء لفعل النبي عليه الصلاة والسلام وعصر يوم الغيم
وقته لان في تأخير العصر يوم الغيم احتمال وقوعه في الوقت المكره وفي تأخير العشاء وقبل
الجماعة باحتال الطهر والطهر ولا يصح المائدة سواها كانت وقتية او فائتة في الكافي ويجوز

كذا في التناخانية في الولوجية الامام اذا طول القراءة في الركعة الاولى كل يدرك التناخانية
 ان كان فطما لا يتسنى على الناس جاز وان كان يتسنى ينبغي ان لا يتسنى الا انه سبب لتفصيل
 ابي عن في التناخانية ويكره ان يطول الركعة الاولى في النطق وكره عكسه اي تطويل الركعة الثانية
 على الاولى اجماعا ان ثلاث آيات وتكسب القراءة بان فراء في الركعة الثانية سورة فروع
 ما فراء في الركعة الاولى او فطر وكفى في ركعة في البرزانية هذا اذا وقع بقصد اطا اذا وقع بلا
 قصد بان فراء في الاولى فطر اذ يرتب الناس بكرة في الثانية لان التكرار اهدا من القراءة
 متوكسا في الثانية وقيل بقراءة الثانية شيئا من البقرة بكرة الى كذا في الظهيرية واسقاط
 بعضها كالمناظر من اية سورة الى آية سورة اخرى او الى آية من هذه السورة وبينها آيات
 كذا في التناخانية ركعة من سورة الى اخرى وبينها سورة واختلف فيما لو انظر منها الى اخرى في
 كحسين وبينها سورة قبل بكرة ايضا وقيل لا كالمناظر كذا في التناخانية في الفواض اما في
 التناظر فلا بكرة مطلقا وكره تجزئ سورة للصدقة سورة الفاتحة لما فيه من جو الباقى لكن هذا
 اذا لم يعتقد الجواز بغيره لا بكرة تنصيف سورة يعني لو فراء بعض سورة في ركعة وبعضها
 في ركعة اخرى قال بعض الشايع بكرة قبل هذا اذا فراء سورة قصيرة وروى اجماعا انه لا بكرة في
 الظهيرية هو الصحيح وفي الخلاصة لا بكرة ولكن لا ينبغي ان ينقل ولا بكرة ايضا جمع سورتين في
 ركعة ولا بكرة فراءة نحو انهم يعني لو فراء فاتحة سورة في ركعة وفاتحة سورة اخرى في ركعة
 اخرى لا بكرة في التناخانية هو الصحيح وفي الذخيرة هو الصحيح **باب زلة الفارسي** في
 المحيط التقني بالقرآن والالحان ان كان لا يغير المعنى ولا يؤدي الى تطويل الحروف التي حصل
 التقني بها حتى يصير الحروف في غير محل ثبته تحسين الصوت وترتيب القراءة لا تغنى واذا
 حفظ صوته ببعض حروف الكلمة الصحيح انه لا تغنى صلوة لان فيه بولى العامة بدل حرف
 الى حرف في التغيرات المصنوعة بدل الحروف من لفظ الى حرف اخر انه لم يخرج اللفظ بحرف
 البدل من الفاظ القرآن يعني ان هذا اللفظ يحرف البدل يوجد في القرآن نحو ان فراء بالمعنى
 مكان بغيره وما اشبه ذلك لا تغنى صلوة كذا في الخرج به منها الا ان بينها موافقة
 في المعنى نحو ان فراء السجد مكان الصمد او قبا حين مكان فوا حين خلافا لا يبدى ولو في الفا
 في المعنى الا ان الحرفان من فخرج واحد كالقراء الحمد بالياء الجملة القيس ان تغنى صلوة و
 هو قول عامة المشايخ واستحسن بعضهم بغيره عدم الفساد والضرورة وعليه الفتوى فراء
 في المحيط كذا في الجواز ابدال احد هما عن الاخر كما لو فراء الحمد بالياء لان تبدل من الحاء لغنة
 يقال مدحته ومدحته ويحتاج لتخرج مثل هذا النوع الى معرفة خارج الحروف فتذكر الحروف
 على ترتيب خارجها فتقول اولها الهزة والالف والهاء ثم العين والحاء ثم الغين والحاء
 ثم القاف والكاف ثم الجيم والسين والياء ثم الصاد ثم الهمزة والراء والنون ثم الطاء
 والذال والظاء والسين والياء وهكذا ثم الضاد ثم الهمزة والواو والفاء وفي التناخانية
 بعد قوله ثم الجيم والسين والياء والحاء ثم الفاء والهمزة والواو وفي المحيط وكذا
 ثم الصاد والراء والسين ثم الطاء والذال ثم الفاء والهمزة والواو وفي المحيط وكذا
 اذا لم يكن بين الحرفين اتحاد مخرج ولا قرب الا ان فيه بولى العامة نحو ان ياء في بادل مكان

القضاء او بآية البراءة المحض مكان الدال والطاء مكان الصاد في البرازية ولا عبرة لقرب المحج
وانا العبرة لانفاق المعنى عندهما ولو جردوا الفشل في القرآن عنده والاصل ان امكن الفصل بين كونهما
بلا كلغة كالمصاد مع الطاء وقد عند الكل وان لم يكن الاشارة كالطاء مع القضاء والقضاء مع السين
والطاء مع التاء انفسد فيه والاكثر على انه لا يفسد لعدم البدل وعن ابي منصور العراقي كل كلمة
فيها عين او حاء او خاف او طاء او واو او ياء في سبب او صا او فاء احد هما مكان الاخر جاز وذكروا
الغضابي وان لم يكن واحد من هذه الحروف مع السين والصاد وبغير المعنى نحو الصدا بالسين المفسدة
بالطاء او الضالين بالذال والطاء قبل انفسد لعدم البدل فان العوام لا يعرفون محاج
الحروف وكثير من المشايخ كعلام الصغار ومحمد بن سلة اقتداه واطلق البعض بالفساد وان
تغير المعنى وقال القاضي ابو الحسن والقاضي ابو هاشم ان تعدد فساد وان جرى على ما ذكرنا
لا يعرف التمييز لانفسد وهو اجل الاقارب وهو المختار في الذخيرة وغيره او فناء التاء
في اسماء الله تعالى كالقراء هل ينظره ان الا ان تانيهم الله تانيهم بالتاء قبل انفسد وحكي عن
الشيخ الامام ابي بكر محمد بن الفضل انه لانفسد وصححه بعض مشايخنا لكن قالوا ان لانفسد
صلوته باضار الكلمة وصار تعدد التاء هل ينظره ان الا ان تانيهم الله تانيهم كلمة او بدل كلمة
الى كلمة اخرى في الحبط وغيره لو بدل كلمة الى كلمة اخرى ان كانت في القرآن وتوافق البدل
في المعنى كالقراء الفاجر مكان الاثم لانفسد صلوته عند اصحابنا ولو لم يوافق البدل في
المعنى الا انها متعاربان فيه كالقراء العظيم مكان الحكيم فصلوته نامة كذا لو لم يكن البدل
في القرآن الا انها متوافقات في المعنى كالقراء فباي الا ربكم نحمد ان مكان تلكه تان
خلافا لابي يوسف ولو لم يكن البدل في القرآن ولم يوافق البدل في المعنى تنفسد صلوته
بالاتفاق كذا لو كان البدل في القرآن لكن بينهما اختلاف متباعد لافي رواية عن ابي يوسف
اذا جرى على ما ذكرنا غير قصد وجه كان يفني لفقيه ابو الحسن وهو اختيار محمد بن مقاتل
الرازي في الذخيرة والبرازية فليست غير مانسب اليه ان لم يكن المنسوب اليه في القرآن
ومريم ابنة عمران تنفسد صلوته بلا خلاف ولو في القرآن نحو ومريم ابنة عمران تنفسد
ابي حنيفة وابي يوسف خلافا لمحمد وعليه عامة المشايخ ولو قراء عيسى بن عمران تنفسد
لان عيسى لا بد له ولو بدل آية الى آية اخرى ان لم يغير المعنى نحو ان قراءه وجوه يوشيه
عليه غير ترميزه فقرة او لكثرت هم الكثرة الكافرون حقا مكان هم الكفرة لانفسد
صلوته وان غيره نحو ان قراء الذين آمنوا وعملوا الصالحات اولئك هم خير البرية
مكان خير البرية قال عامة المشايخ من اصحابنا تنفسد صلوته في آية وفيه وهو الصحيح وقيل
ان وقف على الادنى وقفنا قائم ابتداء بالآية لانفسد او قدمها نحو ان قراء فاذموا
البحر بقرب البحر لانفسد صلوته لعدم تغير المعنى لان بقوله في برف ولو قراء والعصر
الانسان لفي خسر لفي خسر تنفسد لفساد المعنى كذا في الظاهر كذا الوفاء لهم فيها سبب
ونفسر بتقديم كلمة شايخ لانفسد ولو قراء ان الا برف لفي جسيم وان الفجار لفي نعيم تنفسد
لف والمعنى ويغرم من التقديم حكم التاخير في الذخيرة قدم جملة على جملة ان لم يغير المعنى
ان قراء يوم شؤد وجوه وتبيض وجوه لانفسد وان غيره نحو ان قراء اذ انكم

الشبهة بخلاف اولها فافهم ولا تخافوه في نفسه او في غيره ان لم يغير المعنى فخوان قراء
 ويتعدده ودهو به فافهم بزيادة الميم لا لنفسه وان غيره كالقراء وزيابيب مكان زياي لنفسه
 كذا الزيادة كلفه قراءه وبالوالدين براد واحدنا بزيادة براد لنفسه ولو قراءه فاس اعطى وانقضى
 وزاد عليه وكلفه نفسه وقيل ان لم يكن الكلف الزايد موجودا في القراء لنفسه عند ابي يوسف كالمو
 قراء فيها فاكهة وتخل وتفاخ وورقان بزيادة تفاخ في الظاهرية المصنعة لو تركه كذا في قراءه ما كلف
 ما كلف يوم الدين نفسه صلوة بغير المعنى في الخانية ولفظ حكم الكلف فلو جازى على ما لا يشترط كلفه لو
 انما لنفسه الصلوة لنفسه صلوة والافلا هو الصحيح او نقص في فاس كلفه لا لنفسه صلوة عام
 بغير المعنى كالقراء جاءهم بسلام بترك القراء ولو قراء قراءا عتيا واستفظ الدين او الباء
 لنفسه بغير المعنى كذا لو نقص كلفه بزيادة كالقراء وما تدرى نفس ما ذكركم بخلاف ترك
 ذاك حيث لا لنفسه صلوة لعدم بغير المعنى بخلاف لو قراءه فافهم لا يؤمنون وترك ما هو الصحيح
 كذا في الظاهرية وجيزة في الخانية وجيزة المصنعة لو ترك الحرف الاخير ان كان ثانيا فخر بترك
 واستوفى الباء لنفسه وان ربا عيا وخاسيا ووقع بعد الذاء نحو ما كلف واستوفى الكاف
 لا لنفسه لان الترخيم نوع من العضاة في الذخيرة ولو ترك في فاس من اذ الكلمة والباقي
 فاسه لا لنفسه ايضا كالقراء ما روى في ترك العا والنون كذا لا لنفسه صلوة لو قراء
 بة كذا في الخانية وفي البرازية الا انه لا يجزى عن القراءة في الصلوة وما روى في قول النحال
 بالنسب والنسب عند الاختصار عليه واخلاء الصلوة من ما بلغ اليها بالتواتر هو الصحيح وفي
 الذخيرة الاصل اما كذا قراءه وان كان مثا لا لنفسه الصلوة كالقراء اياك لا يكتف
 ومنه حين عتي بالعين وسبحا طوبى بالحاء والمجى او الهراط بالسبع او بالراء هو الصحيح او
 آية حرف من كلفه الى كلفه انما في قراءه الحمد لله ووصل الى الابل بلام الله او قراءه اياك بغير
 ووصل الكاف بالنون وما استبد ذلك على قول بعض العلماء لنفسه صلوة ووجه قول العامة لا
 لنفسه هو الصحيح في الخانية والخاصة ان تعد ذلك كذا لا لنفسه صلوة لو وقف وابتداء في
 غير قراءه وان وقف على الشرط وابتداء بجزاء كالقراء ان الذين آمنوا وعملوا الصالحات
 ووقف وقفنا ما تم ابتداء بقوله او لك هم خير البرية او فصل بين الصنف والوصف
 بان قراءه ان كان عيدا ووقف ثم ابتداء بقوله شكورا ففي هذه الصورة لا لنفسه صلوة بل لا
 ولكنه قبيح وان قراءه شهدا انه لا الله ووقف ثم قال الا هو قال بعض العلماء لنفسه وهو احوط
 لتغير المعنى بغيره فافهم وعند عامتهم لا لنفسه في المحيط وغيره والفتوى على عدم الفساد
 على كل حال لان مراعات الوقف والابتداء ابقاء النسخ في الخارج ففهم في صوح العوام
 والخارج مدخوع شرعا او كلف في الاعراب وان غيره الى المعنى في المعجزات المصنعة اذا
 لم يغير المعنى لا لنفسه وان غيره فخوان قراءه وعسى آدم بغير المعنى
 ورفع الباء اخذت الشئ في قول بعضهم لا لنفسه صلوة وهكذا روى عن بعض اصحابنا والوجه
 لان في اعتبار الصواب في الاعراب ابقاء النسخ الخارج والوجه مدخوع شرعا في الخلاصة
 وبغيره وفي الظاهرية وهكذا افتى ابو بكر محمد بن الفضل وفي الخانية قراءه بالحاء ان غير كلفه
 لنفسه صلوة فان كان ذلك في حرف المد واللين والياء والالف والواو ولم يغير المعنى

لا لنفسه الا اذا خشن كلفه ان يغير المعنى بزيادة او حذوا في المحيط وغيره المصنوع لو ترك
 المد والنت بزيادة في موضوعه او اتي بهما في موضوعه او ادم في موضع لم يغيره احد وما شئ كل ذلك
 ان لم يغير المعنى لا لنفسه صلوة لعدم البوى وان غيره اخذت الشئ في قول بعضهم لا لنفسه
 ايضا وان كان عامتهم تغيره في الظاهرية هو الصحيح في البرازية شهدا ان لا لنفسه عند ابي يوسف لو جاز
 مطلق في القراء وعليه الفتوى **باب الامانة** الجماعة سنة مؤكدة نسبة الواجب في
 القوة وقيل فرقة كذا في الخانية في الخلاصة رجل لا يغير الجماعة بجزء من غير باخذ المال في الخانية
 والصلوة في مسجد في افضل وان كان قوما قبل الا اذا كان امانة فاسفا والاقوى بالامانة الا ان
 بالسنة الى احكام السيرة في الاولوية والعالم بالسنة او الى اذ كان بكتب الفواشيل المارة
 وان كان غيره او روع منه لانه اقدر على حفظ الامانة وان في العلم فالاصح بها الا قراء
 بكتاب الله تعالى وان في وداعة القواعد في الاربع في اخوف من الله تعالى والاحزاب من الشبهة
 وان في وداعة الاربع فلا سب وان في السن قبل فالاصح فافهم الحسن
 وجهه ثم لا سرف نسبة ثم لا تظف ثوبا وكراهه لا عام تطويل الصلوة لقوله عليه الصلوة السلام
 من ام قوما فليصل بهم صلوة اضعفهم فان منهم المريض والكبير والحاجة صفة مع وانهما
 يمينه مسددا له وان ام اثنين تقدم عليها في المحيط ويكره للمقضى اذا كان وحده ان يقدم
 من يسر الامام او خلفه وكتب الامام بعد الفراغ ان يجزى في كبر القبلة وهو ما يكون في
 يسر مستقبل في الظاهرية اذا لم يكن بخلافه رجل يصلي في الخانية اقدر الامام لا يدرى ان يتم
 او مسافر قالوا لا يصح اقتداءه لان العلم بحال الامام شرط اداء الصلوة بالجماعة في الظاهرية
 وغيره اقدم في الامام وهو يرى انه زينة فاذا هو مكره وصح الاقتداء لا لو قال اقتديت بزيد او نوى
 الاقتداء بزيد فاذا هو مكره في الاولوية وغيرة الامام في الركوع اذا سمع شخصا حائبا وطول
 الركوع ليدرك اجبا في الصلوة ان كان الامام عرف اجبا في كبره وفي الظاهرية قال ابو حنيفة
 اخشى عليه مرا عظيم وهو شرك وان كان الامام لا يعرفه لا يمس بالاشارة مقدار شبيحة
 وكراهه جماعة النساء وحدهن ولو فعلن بقض الامام وسطرت ولا اذان لجماعتين ولا اقامة
 وكراهه حصة السب بجماعة او العجز في الظاهرية والعصر والجمعة كراهه بعد عدم تفرقة التعليم
 وفاسق لانه يهزم بدينه في التوازل المجدود في القذف لو صلى بالناس حازت صلواتهم كذا في
 التاثر خانية وفي الخلاصة قال رضي الله عنه رأيت كذا تسلم على اخواني انه يمنع عن الصلوة خلف
 من يجوز في حكم الكلام وينظر صاحب الابل والاعلى لانه لا يتوفى النجاسة ويوم قاعد يرحل
 ويسجد لقائم لان النبي عليه السلام صلى في صلوة قاع او القوم خلفه قيام في الظاهرية
 ولا يصح امانة الا حسب القائم وقيل يجوز والاولى صح وفي الخانية يجوز كذا في القائم بالقاعد و
 منهم لم يفرغ خلافا لغيره كذا في الهداية والكافي وسق في غير متعصب لم يفرغ ان لم يكن شكا
 في اجابته بان يقول ان المؤمنين ان شاء الله ولم يكن مخوفا عن كسبه ان كانا فاسا بان جاز
 الغائب ولم يرمه في الوضوء ما هو كلف له بينه وبين الامام ان يجزى مواضع الاختلاف
 ما استطاع وقوم سواء كان يرمى قاعا او قاعا وامي في الخانية والظاهرية ولو صلى في
 ووجه وجبته فافهم بصلوة لا يجوز صلوة الامي وفي الهداية جاز هو الصحيح في السراجية

رجل ام قوما شرا ثم قال صليتكم المدة على غير وضوء
 وهو في قول بعض قوله كذا في الخانية

الاخرى اذا صحت منقولة جاز وان قار على الاقتداء بالعمارة كذا في التارخانية ومار
 العروة ويقف وسطهم ومعدور من به سمس البول لمنه ان تحت العدة كذا صاحب الجرح
 يوم منسوخ في الظهيرة وغيره ويجوز اعادة المنقولة في الحامدة ان كان باس فوج الدم
 في التارخانية نقلا من النصاب وجاز اعادة الكسح على بجمرة للعاسل هو الامح في التارخ
 شرح المختار ولا يصح اعادة موقوف اليد بجمرة عن اكمال الوضوء واسباغها والاستنجاء ونحوها
 ويوم منسوخ لمنسوخ كذا في المحيط وغيره ويوم مقرر منسوخ لان الحاجة في موق المؤتم لصل
 الصلوة وهو موجود في موق الامام فيتحقق البناء كذا في المهادية لا مقرر منسوخ فرض
 آت ولا مؤد نقلا من الامام لاستواءهم حالا ولا يؤم موم غير موم وامى لقارى في الحامدة
 حتى لو اتى قارى بامى نفسه صلوة الامى ايضا وان لم ينو اعادة ولا يؤم عاركتس
 ومعدور يصح لضعف حال الامام وقوة حال المؤتم لا يؤم ما ذكره في الظهيرة الا ان
 ينذر رجل صلوة فقال رجل آت فله على ان اصلي تلك المنذورة واقتدى احداهما بالآخر
 جاز كذا في التارخانية ولا يفتى في اقتداء النذر بالخالف وفي الفتاوى البرانية
 النادر بالناذر لا يجوز ومن هذا كره الاقتداء في صلوة الرغائب وصلوة البراءة وسلكه
 القدر ولو بعد النذر الا اذا قال نذرت وكنت بهذا الامام بالجماعة لعدم امكان الجرح
 عن العدة الا بالجماعة ولا يفتى ان يتكلف الالتزام حال يكون في الصلوة الاول كل من الخلف
 لاقاة امر مكره وهو اداء النفل بجماعة على سبيل التذاع فيوترك امثال هذه الصلوة ما
 يعلم الناس ان ليس من التعاير فمن ولا سبوت فيما يقضى لمنه ولا غيره في البرازية لانه
 وان كان منقولا فيه لكنه مقتضى في النجوة ولا يصح في الصلوات كلها هو المختار كذا في الفتاوى
 في الظهيرة سئل نصير بن يحيى عن اعادة الصبيان فان يجوز ان كان ابن عشر سنين
 قال مشايخ العراق وبعض مشايخ بلخ لا يجوز وقال شيخنا الحسن انها لا يجوز انما لا
 غير في طلب وان ام الصبيان يجوز لانهم على حاله ومن محمد بن محمد بن الرضى انه قال يجوز
 في التارخانية فان كان ابن عشر سنين على حاله عابثة رضي الله تعالى عنهم في التارخانية
 وكان صبيها البرازية وبها فاذ قال الزبيدي جاز في اعادة في السن والنوافل ايضا
 في التارخانية والكر علماء خراسان جواز اعادة الصبي في التارخانية ويصح الاقتداء بالجنون
 في زمان اخافته لان يكون كان مطبقا قبل ولا يؤم النسخ وهو الذي يقرأ السبع شيئا اوفا
 وقيل هو الذي يقرأ مكانه الرأب وفي التارخانية هو من يقرأ الامم بانه في التارخانية ولا
 ينبغي لا النسخ ان يؤم الامم كانه من حاله عند كذا عند كذا لم يكن في القدم من يقدر على التكلم
 ببعض الحروف اذا كان قد فسد صلوة وصلوة القدم قبا على الامى اذا صلى باميين
 وقارئين وكذا التمام وهو الذي يتكلم التارخانية وقيل هو من لا يقدر على اداء الكلمة الا بعد
 ان يدبر اعادة النسخ غير النسخ ذكر الامم في صلوة كذا وكذا الفاء وهو الذي يتكلم في
 حارة في الظهيرة والنجانية اعادة النسخ غير النسخ ذكر الامم الفصل انها تصح لان ما يقول
 صار لفته وقال غيره لا يصح وصلوة الامام في هذه المسئلة جائزة الا اذا كان الامام متبا
 واقتدى بغيره في التارخانية واتا الذم لا يقدر على الجرح كره في الامام ولا يتكلم

بالقاء مرارا ولا بالتأخر واذا خرج الخوف اخرجها على العدة فصلوة جائرة ولا يكره ان يكون الامام
 وكذا لا ينبغي ان يؤم من لا يقف في مواضعه ويقف في غير مواضعه كذا في التارخانية كذا
 وان صلت وهو ان لم يكن فيه بدل الكلام ولا يكره ان يتخذ من القرآن آيات ليس فيها تكليف
 يجوز صلوة بالانفاق وانه كانه يكره هو الصحيح ولا بد من الفاتحة مطلقا وفي المحيط
 المختار للفتوى في جبر هذه المسئلة ان هذا الرجل ان كان يجزئه اناء الليل والنهار في تعذيب هذه
 الحروف ولا يقدر على تعذيبها فصلوة جائزة لانه عاجز وان ترك جهنم فصلوة فاسدة لانه
 قادر في الذخيرة قال مولانا كماله وانه مشكل عند ذلك حاكنا خلقه فالعبد لا يقدر على
 تغييره ولا من استبده حاله بجبر في الظهيرة والنجانية واذا كان بين الامام والمؤتم حاكما كبير
 وعليه باب مفتوح او ثقب لوارد الوصول الى الامام يكره ولا يستبده عليه حال الامام بسماع
 اوروبه صح الاقتداء في قولهم وان كان عليه باب مسدود او غلب ثقب صغير لوارد الوصول
 الى الامام لا يكره كذا لا يستبده عليه حاله ذكره في التارخانية كذا في الفتاوى في هذا الباب
 لا يشبهه وعله لا يمكن من الوصول اليه لان النبي عليه السلام كان يصلي في حجرة عائشة
 رضي الله عنها والناس يصليون بصلوة ومعلوم انهم حاكوا بما يتكلمون من الوصول اليه عليه
 السلام في الحجرة الشريفه ولو قام على سطح المسجد واقتدى فهو على هذا وتوفهم على سطح النقص
 قام على سطح داره وهي منسوخ بالمسجد لا يصح وان لا يشبهه عليه حاله لان بينهما كبر السطح
 لمكان تختلف بخلاته لو قام على سطح بينه لم يتخذ بينهما الا لابط لم تختلف المكان وقفا
 المسجد حكم المسجد من لو قام فيه واقتدى بالامام صح وان لم يكن الصفوف منسوخ ولا المسجد
 حلالا واليه اشركه ولو حاكم كطريق واسع بين الامام والمؤتم كذا كان بين الصغير وطريق
 واسع وهو ما يتر فيه الجدة والادقار وقام ثبته فيه يجمع الجملته كذا لو قام فيه انما عند
 ابي يوسف خلا فالحاكم كذا في النجانية ونهر عظيم وهو ما يجرى فيه الزرع وقيل هو ما لا يحصى
 شراكه ورفقه قدر صغير في المعارة وعليه الفتوى في النجانية اقتدى بغيره في الصلوة وبينها
 اقرب من ثبته اذ عرج صح وفيه ايضا قوم صلوا في الصلوة بجماعة ووسط الصفوف موضع ثبته
 حوض او فارقين لم يبق فيه احد جازت صلواتهم الى ان كان الصفوف حوالى ذلك موضع منسوخ
 لانه حينئذ يكون الكل في حكم مسجد الا في مصلا العبد النجانية والاول الجدة وغيرها الامام لو
 صلي بالناس في اجبانه صلوة العبد عند اداء الصلوة بها حكم المسجد ولا يؤم من في سفينه لم يبق
 سفينه اخرى الا اذا كانت منفردة بن جند كذا في الظهيرة ام رجل نوا واحد
 الى سفينه في الصلوة حدث غير مانع للبناء استخلف من يصلي للامامة بان يتأخر
 عن مكانه محمد وواو اضاعه به على انفه بوجهه انه رخص ويقدم من اذ احته في المسجد
 خست صلوة القدم كذا في الكافي وان تقدم بغيره غير تقدم وقام مقام الامام ان غير
 حو جبر من المسجد جاز وان استخلف خلفه غيره قال الشيخ الامام ابو بكر محمد بن الفضل ان كان
 الاستخلاف واخذ خلفه مكانه قبل ان يخرج الامام من المسجد جاز كذا في النجانية وتعين الامام
 الواحد للامامة نوا اول من في الظهيرة احدث ولم يقدم احد احته في المسجد خست
 صلوة القوم لا صلوة هو اصح وان لم يستخلف وتوفوا في ناحية المسجد موضع اخر فله

فاذ استخلف الامام تقدم كمنه فقام هو الامام فقلت
 الامامة في حق الاول الا انه لا يجمع في صلوة الواحد
 الامام فان استخلف رجلا فليصلي بجماعة خلف
 رجع الاول وقيل في صلوة سبيهم خلف
 احدية فاذ خرج من سفينه ام صلوة بغير قراوة
 لانه لا يجمع في صلوة سبيهم خلف

فهو على احاطته والاولى الامام ان يقدم مدركا لان المدرك اقدم على تمام صلوة فان
 سبق قال ينبغي له ان يقدم فان تقدم جاز ويتم صلوة الامام واذا انتهى الى السلام
 يقدم مدركا يسلم بهم وهو يقوم لقضاء ما سبق به استخفاف في الرابعة من لا بد
 ان الامام لم صلى ولم يركع في سجدة او ركعة او سجدة او ركعة او سجدة او ركعة او سجدة
 الامام ثم صلى وركع في سجدة او ركعة او سجدة او ركعة او سجدة او ركعة او سجدة
 تؤخذ وستم لان التسليم واجب فلا بد منه التوضيحي في سجدة او ركعة او سجدة او ركعة
 سجدة او ركعة او سجدة او ركعة او سجدة او ركعة او سجدة او ركعة او سجدة او ركعة
 اما بالارادة والكلت في مكانه مخدرا قد اراءه دكن مانع لبناء الاستقاء المارة عند
 البحر عن الماء كذا في الظاهرية وعدة اخرى والقدر من الموانع ولا التسليم التيسيل
 ان لم يرد به الجواب كذا في الخاتمة ولا الكلث حتى ينقطع رعا فكذا في الظاهرية تؤخذ
 وغسل اعضائه ثلث ثلث الصبي انه لا يستقبل ما لو غسل رعا يستقبل كذا في الخاتمة
 في الهداية والاستيفاء افضل من رعا عن شبهة الخلاف وقيل المنذور يستقبل والامام
 المقنن يبنى صيانة لفصل الجماعة والمنذور ان شاء الله في منزله وان شاء
 عاد الى مكانه والمقنن يجوز اليه الا ان يكون امامه قد فرغ **باب القضاء**
 المدرك من صلى الركعات مع الامام والسبوق من سجد الامام بها او بعضها و
 الاصح من ادرك اولها وفات الباقى حدث او نوم او غيره بالمقنن كذا في الافتتاح
 ستر او الافضل ان يكبر مع الامام عند اي سجدة وعند ما لا يفضل ان يكبر بعده والتسليم
 على هذا الخلاف وقيل فيه عن ابي حنيفة روايتان كذا في الكافي وفي الخاتمة وان وقع قول
 المومن اكبر قبل قول الامام ذلك قال الفقيه ابو جعفر الاصح انه لا يكون مشرعا عندهم كالم
 فرغ من قوله قبل فراغ الامام من ذلك وينبغي لا يدرك صلوة جهرية والامام مخبر
 فانه لا ينبغي وان لم يسمع رآه بعد وصم كذا في الخاتمة وفي البرازية قيل بآية بالشاء
 لا ثم لم يأت به بقوته اصلا والاولى اصح لان الاجتماع فرض والثناء سنة ولا سبوق
 بركعة منها اي في الجهرية والمسبوق بركعتين او ثلاثا بآية بالشاء كما للمسبوق في صلوة
 الخاتمة فيرسل الشاهد هو العيى كذا في الخاتمة وينبغي وينبغي ويسمى بالقراءة او الام
 فاصحها ما سبق به في المحيط نقل من متفرقات شيخ الاسلام ابي جعفر ان المسبوق
 اذا جاء الى الامام في صلوة جهرية وهو في الخاتمة ينبغي بالانفاق كذا في السورة عند ابي
 لا عند محمد ومحمد الله ودار الادراك الركوع بقوله عليه السلام من ادرك الامام فقد ادرك
 اي ادرك تلك الركعة فنعى هذا الادراك للامام في الركوع الاول لا ينبغي مطلقا لانعدام المحل
 ولو ادركه في غير ذلك لم يكن لا فسادا ويركع مكبرا وينبغي اذا قام الى القضاء في الخاتمة
 ادرك الامام في حاله الركوع كبر لا فسادا ثم يخبر فان اكبر رآه انه ان اشئ فاقبال
 الامام في شئ من الركوع فانه يات به وان فلا اقتدى بركع وان خط للركوع فرفع الام
 راسه قبل ان يجتهد فيه او قد رجع ووقف حتى رفع الامام راسه فانه الركعة
 لا لو ركع قبل الامام وحده الامام فيه كذا لو سجد قبل الامام وادرك الامام في السجدة وقبل ولكن

يركع للمقنن ان يفعل ذلك في السرية اي الامام وهو ركع كره له ان يركع دون الصف
 وينبغي ان ينتهي اليه بالسكينة والوقار وفي خزانة الفقه ومن المشهور الحد والمهر والصلوة
 كذا في التمار خاتمة وفي الخلاصة وينبغي ان يركع الى الصلوة بالسكينة والوقار وان خاف
 الفت وتبايع المقتدى امامه في ترك القعود الاول يعني لو ترك الامام القعدة الاولى
 وقام الى الثالثة يتابعه المقنن ولا يقعد في التمار خاتمة ولا يستج لافطارة وفي ترك سجدة
 السجدة اي سجد الامام ولم يسجد لا يسجد المومن كذا في الوقار آية السجدة ولم يسجد لا يسجد المومن
 وترك القنوت اي اذا لم يقنن الامام في وتر رمضان لا يقنن المومن ولو ركع الامام في
 وتر رمضان قبل فراغ المومن من القنوت لقطعه وتبايع الامام ويتابعه ايضا في رفع الركبتين
 من الركوع او السجدة ولو قبل ان يستج المومن ثلثا هو الصحيح في الولولة الجهرية والخلاصة المقنن اذا
 رفع راسه من الركوع او السجدة قبل الامام ينبغي ان يعود لان المتابعة فرض ولا يصير كذا في
 التمار خاتمة يجب عليه ان يعود ويكون ذلك واحد الا ان في ثلث ثلث يعني اقتدى حنفي
 بثاني في النجف فقلت لا يتابعه قبل ويقعد تحقفا للمخالفه وقيل بل يكف فاما هو الصحيح
 كذا في النهاية ولا في ثلث السجدة اي لو زاد الامام في الصلوة سجدة لا يفعل المومن كذا في
 الخلاصة ولا في القيام يعني لو قام الامام الى الثالثة ولم يتم المقنن الشاهد بعد بتم
 يقدم في الخلاصة ولو لم يتم وقام جازوا السلام يعني لو سلم الامام في القعدة الاخيرة وهو
 في الشاهد لا يتابعه ويتم الشاهد لانه من الواجبات ثم يسلم ولو لم يتم اجزاه كذا في الخاتمة
 وان في السنية يتم معه في الظاهرية والمقنن بعد تمام الشاهد لا يصير خارجا من الصلوة
 سلام الامام فلا فسادا وهذا بين من بعض الناس ممن يشغل بالدعوات بعد تسليم
 الامام ولا في القيام عن القعدة الاخيرة اي لو قام الامام الى الخامسة بعد ما قعد في الشاهد
 على طعن انها الثالثة لا يتابعه المومن وكانت قاعدة اقلان عاد الى القعود وقيل ان يقيد كذا
 بالسجدة فيها ولا يسلم وان تشهد المقنن وستم قبل ان يقعد الامام الخامسة بالسجدة ثم
 قعد بها فسد صلواتهم جميعا كذا في الخاتمة وغيره في الظاهرية ولو تابعه المسبوق فقد
 صلواته **فصل** مدرك ركعة واحدة يقعد بعد كل ركعة سوى ثالثة فرض رباعي ويقعد
 قبل كل ركعة ماني الغزيت وهو الفاتحة والسورة في الركعتين مخيرة في الركعة الرابعة
 لان المسبوق فيما يقضي يقضي اول صلوة في صغى الغزاة واخرها في صغى الشاهد فلو ادرك
 ركعة من المغرب يقضي ركعتين ويصلي بينهما بقعدة ويقعد فيها فاته وسورة ولو ادرك
 ركعة من الرابعة يصلي ركعة بفتح وسورة فيقعد ثم يصلي التي معها ولا يقعد ثم التي فيها
 فيها بين الغزاة والركعة والغزاة افضل في التمار خاتمة ويقعد فيها فاته الكتاب ومدرك
 ركعة واحدة من الجوز يصلي التي بقراءة كدرك ركعتين من المغرب وفات ركعت من الرابعة
 ومدرك ركعتين منها يصلي ركعتين بقراءة في الظاهرية ادرك الامام في القعدة الاخيرة بكبر بكبرة
 الافتتاح قايما ثم يقعد ويتابعه في الشاهد وهو الامم قد ركع ركعة من الرابعة مدرك ففضل
 فضل الجماعة لا مصل بها فلو كان عدي هو ان صليت الظهر جماعة لا يقنن في هذه الصورة
 بخلاف ما لو قال ان ادركت الظهر شرع الامام في فرض رباعي ورجل اذ فيه اي في ذلك الفرض

الرابعة وانما قلنا شرع الامام ولم نقل انهم كما في سائر المتون لان المؤذن لو اخذ في الركعة
والرجل لم يقيد الركعة الاولى بالسجدة فانه يتم ركعتين بلا خلاف بين اصحابنا كما في
الامانة اكلوا في كذا في الكفاية ان كان في الركعة الاولى او في السجدة قطع واقعدى اجابى
في الصورة الاولى فلان ما دون الركعة محل النقص والنقص هنا لا كمال وهو احول من
اجابة اليه حال غير الامام وقيل يصح ركعتين ثم يقطع واليه حال تسمى الركعة البشرية
كذا في الكفاية وانما في الصورة الثانية فلان الشئ الاول قد تم بالقعدة الاولى وما هو
محل القطع والقطع لا كمال اكمال معني فجاز قطعها له وهو احول من فضل الجماعة كما مر وفيه
ان شاء عاد وقعد وسلم وان شاء وكبر فاجابى في صورة الامام هذه الكلمة
في الفرض اما الثالث في النظر على القطع لانه ليس فيه احول من فضل الجماعة وان كان في
الركعة الثانية او في الركعة الرابعة اتم شطرا يعني ان كان في الثانية يصح ركعة او
ليصير ركعتين نافلا وقطع يجوز بفضل الجماعة بقطعه وان كان في الركعة الرابعة اتمها
بالقعدة والتسليم لانه قد ادى الاكثر وله حكم الكل فلا يجزئ النقص ثم اتم اي اقعدى الامام
مقترضا في الصورة الثلاث ومنفصلا في الصورة الاخيرة وهي كونه في الركعة الرابعة لا
الفرض لا يتكرر في وقت واحد كذا في الهداية الا في صلوة العصر فانه لا يقعدى فيه تكرار
التنفل بعد صلوة العصر وان شرع الامام في غيره اي غير الرابع وهو الجهر والمخبر
قطع وان واقعدى بالامام يجوز بفضل الجماعة لانه لم يقطع وصلى ركعة اخرى يتم صلوة
في الجهر ويوجد الاكثر في المغرب وله حكم الكل كما سبق فنية شبهة الفواع وحقيقة لا يخل
النقص فكذا اشبهته فكن هذا حاله بعد الركعة الثانية بالسجدة اما بعد تقيد الثانية
بها لا يقطع ويتم صلوة ولا يقعدى بالامام بعد الاقام تكرارها التنفل بعد الجهر قبل طهر
التمس وتكرارها التنفل بالثبوت وانقص في سنة الظهر وفي سنة الجمعة يعني شرع في
سنة الظهر فاقيم وشرع الامام في فرضه او شرع في سنة الجمعة قبل يقطع على
شئ لانه نافلا من سنة وقيل يتمها اربع لانها صلوة واحدة والقطع هنا ليس لا كمال
في الصورة لاقامة المؤذن فانه لو اخذ المؤذن في الاقامة والرجل لم يقيد الركعة الاولى
بالسجدة فانه يتم ركعتين بلا خلاف بين اصحابنا وقد شرع هو منقوذا في فرض غير ربياني
كالجهر والمغرب او في اولى ركعة اي الرابع لان ما دون الركعة محل الرقص والنقص
هنا لا كمال وهو احول من فضل الجماعة او في الثالثة منه اي الرابع في الهداية لانه محل
الركض ايضا وتجيز ان شاء عاد وقعد وسلم وان شاء وكبر فاجابى في صورة الامام هذه الكلمة
في الصورة الامام قطع واقعدى بالامام احول من فضل الجماعة لانه لم يقطع وصلى ركعة اخرى
تتم صلوة في الجهر ويوجد الاكثر في المغرب وله حكم الكل فيقعد الركعة الثانية
مكررة وان في الركعة الثانية من الرابع او الرابعة اتم صلوة بقعدة وهي القعدة الاولى
في الصورة الاولى والثانية في الثانية وانما لم يقطع صيانة للمؤدى عن البطالان في الصورة
الاولى والثانية والركعتان نافلتا وجودا لا كونه في الثانية فلا يجزئ النقص ثم اتم فنيقيد
بجميعه الى اقعدى بالامام مقترضا في جميع الصور ومنفصلا في الصورة الاخيرة ولهذا لا

رابع اذ اركب ركعة من الجهر بانه بسنة والاصل ان خالف ويقعدى بالامام وان كان جوا
اركت ركعة من بعض السنة عند باب المسجد ثم يقعدى لانه امكن الجمع بين الفضيلتين وان كان
او اركب التسليم ببداهة ركعة الجهر عند باب حنيفة واني يوسف فلان الجهر كذا في الكفاية في
الحكمة اركب الامام في الركوع ولا يدري انه الاول ام الثاني يترك السنة وينابذ ويترك
سنة الظهر سواء خالف فوت الكل او البعض او ليس بها فضيلة سنة الجهر ثم تقضي في
الوقت **باب القضاء** اي قضاء كفرايت ومن تركت كثر فواته ينزل اول ظهر
لله عليه مثل اوجوه في الكيفية ولو لم يقبل الا قول والاخر وقال نويت الظهر الفاسية
جاز في الثانية رجل يقضي صلوات عمره مع انه لم يقعد شي منها قبل كبره وقيل لانه اخذ
بالاحباط لكن لا يقضي بعد صلوة الجهر والعصر لانها تقطعا هرا في الثانية فانه قد فعل ذلك
كثير من السلف لسبب القضا وفي النظر سيرة ويقعد في الركعات كلها الفاسية والصورة
في الكفاية اسم في دار السلام جابلا بشرايع لم يقض خلافا لفرجيب الترتيب بين الفرائض
الوقفية والقوايت سواء في وجوب الترتيب بينهما كما بين احمدية وكفدية من القوايت
في الكفاية وعليه الفتوى وكذا بين الفروع الخمسة والوتر اداء وقضاء حتى لو ذكر الوتر في المكتوبة
يقعد المكتوبة ولو ذكر فانية في الوتر يقعد الوتر لكن على قول في حنيفة لانه فرض على هذه خلافها
لانه سنة عندها ولا ترتيب بين الفرائض والسنة في سنة الوقت لانه الترتيب بسقط يقضي الوقت
فقدوم الوقفية على الفانية عند صبيح الوقت يعني وانفسه ان يكون الباقي من الوقت مقدارا ما سبق
فيه الوقفية والمتركة جميعا وان كان المتركة اكثر والوقت لا يسبق جميعها مع الوقفية لكن يسبق بعضها
مع الوقفية يقضي ذلك البعض ثم يقضي الوقفية على اذكر لانه يسقط بالنسيان ايضا لم يقطع
قوايته سنة عند باب حنيفة واني يوسف خروج وقت السدسة صلى خمس صلوات ذكرا عز
محمد رواية فاعلم انه اجبر دخول وقت السدسة صلى خمس صلوات ذكرا فانه صلى الكراهة
موقفا ان صلى سادسة قبل قضاء الثانية انقلب الكل صحيح وان قضاء قبل السدسة تحول
الكل لظلاله المبسوط هذه المسئلة هي التي يقال واحدة تقضي حصة واحدة تقضي حصة واحدة
المعنى خمس الى السدسة قبل قضاء المتركة والواحدة المفسدة لخمس الى المتركة التي تقضي
قبل السدسة وبعضها لا يعود الترتيب يعني من يقضي قوايته سنة ان يقضي بعض القوايت
وقيل ما بقي منها قال النضر بعد الترتيب في الهداية هو الاظهر وقال الامام السرخسي لا يعود في
المحيط واختلفت فيه بين يقضي وفي الثانية هو المختار وبما في القضاء الا اذا قعد او انما يقضي فانية
السفر تقضي ركعتين ولو في الجهر وقايتة اكثر تقضي اربع ولو في السجود ابداء وقايتة يقضي لوقايتة
في الصورة صلوة يقضي في المرض وموبا ولو فانية في المرض في حال لا يقدر على الركوع والسجود
في الصورة ركعتين وساجدا لادميما وبسقط القضاء عن اعلى عليه ستة صلوات يعني من اعلى عليه
خمس صلوات او دونها يقضي وان كان اكثر من ذلك لم يقضي والجنون كالانكاد فخلان النوم لان
امتداده ما دهم ان يذبحه فغيره من حيث الاوقات وهو المصحح عند غير لان التكرار يتحقق به عند
من حيث الساعات فلو انما عليه قبل الزوال فافاقى من القعدة بعد الزوال فعند مجزئ لقصا
لا عند باب يوسف فاذكرا ربعي زان عقل بالجزء من القضاء وان طال زجره كذا في الوهاب

بالسج والاداء عند اي حيف وعند سج سقطة وتقفى سنة الحج بها قبل الزوال يعني فانت سنة
الحج بدون الفرض لا يقضيها وقال محمد بن ابي ان يقضيها الى الزوال وفاتها يقضيها معه
قبول الزوال الجماعة او منفردا لا بعد الزوال وتقفى سنة الظهر في الوقت يعني فانفوت
الظهر ترك السنة ثم يقضي في الوقت لا بعد الزوال وقبل شقبة عند اي يوسف وبعد ما عند
محمد دون غيره الى لا يقضي غير سنة الظهر صاحب الفوايت اذا اراد ان يقضيها
يؤدى اول ظهر عليه مثلا اذ انى اذ انى فاذا نور الاول وصلى فابعده من الفوايت بغيره ولا
كذا لو نوى ان يظهر عليه وان كان واوصى بها يعطى عنه وبه مكنت من الثلث لان لم يوص
بها لكل صلوة كذا للوتر صاعا والف درهم واربعة درهما من شعير او ثمر او يعطى
نصفه اي نصف صاع من بره او خمسة درهم وعشرة درهما بغير رجومات وعلب
صلوات واوصى ان يطعموا عنه لصلواته الف درهم المشايخ على انه يجب تنفيذ هذه الوصية من
ثلث ماله ويعطى لكل مائة نصف صاع من الحنطة ولله تركه وان خلف في انه لم يقدم
الطعام مقام الصلوة قال محمد بن مقاتل ومحمد بن مسلم يقدم وقال البيهقي لا يقدم وكذا قال
عليه واما محمد بن الله ان الطعام يقدم مقام صوم رمضان وصوم النذر وفي الكلاصة وان لم
شيئا يستوفى ورنه نصف صاع ويذوقه الى مسكين ثم يقصد ان يمسكين على الوارث
ثم الوارث على المسكين ثم ثم حتى يتم لكل صلوة ما ذكرنا ولا قضاء ورنه باهره ولا يجوز
لانها عبادة بدنية لا تجرى فيها النيابة وفي الظهيرية ولا يعطى فقير واحد اجلة خارج خلاف
كفارة البهيمن ولا يجوز ان يعطى كل مسكين اقل من نصف صاع **باب التراويح**
سنة في القبريات التراويح سنة هو الصحيح من المذهب وفي الخانية سنة مؤخره للرجال
والنساء واطلب عليها اختلاف الراشدون واخاها ازواج رسول الله صلى الله عليه وسلم
وقد صح انه عليه السلام اقامها في بعض الليالي وبين الحزرة تركه المواقفة وهو خشيعة ان
يكتب عليها في التارخانية ومن لم يرها سنة او قال انها سنة حررض الله عنه فورا فغنى
بغافل بعد قضاء رمضان قبل الوتر او بعده هو الصحيح ولا يجوز قبل العشاء فلو دخل المسجد
والامام في التراويح قال اصحابنا يصلى العشاء ثم يابعد في التراويح ولو فاته بعض التراويح
فاوتر مع الامام ثم صلى بقية التراويح وحده جاز وتيسر تأخير التراويح الى ثلث الليل
والا فضل استيعاب اكثر الليل بها فان اخرج الى ما بعد نصف الليل لا بأس به الصحيح
فمن تروى في الخانية التروية اسم لكل اربع ركعات فانما في الاصل اتصال الرامة
اي اجملة ثم سميت الاربع ركعات في اجملة التروية الى الاستراحة للنفس الجماعة
هو الصحيح وروى عن ابي يوسف انه قال من قدر على ان يصلي في بيته كما يصلي مع الامام في المسجد
فلا يفضل ان يصلي في البيت في الخانية وقال بعض اذا صليتها في البيت وحده وترك الجماعة
كانه ميتا واما كمال السنة واهم صلوات الجماعة على وجه الكفاية انه ترك اهل المسجد كلهم فقد
اساءوا وتركوا السنة وان قيمت التراويح في المسجد بالجماعة وتغفل رجل من آحاد الناس
وصلى في بيته كونه ماركا للفضيلة ولا يكون مسبيا ولا ماركا للسنة وان كان الرجل من كثير
الجمع بغيره لا ينبغي له ان يترك الجماعة وان صلى الجماعة في بيته فقد جاز في فضيلة ادائها بالجماعة

وترك الفضيلة الرامة وهي فضيلة الجماعة في المسجد في الحيط وغيره ولا بأس بان يترك سجده لو
كان احدهما كما ذكره لو كان غيره اخف قراءة واحسن صوتا ويكره ان يقعد الى ان يركع الامام
لا فيه من اظهار التواني في العبادة رجل صلى العشاء وحده فلا يصلي التراويح مع الامام
ولو ترك الجماعة في الفرض ليس لهم ان يصلوا التراويح جماعة لانها تتبع الجماعة كذا في القنية
واي اولى المنيعة فخلا عن ظهر الذين امر غيبا في كونه الى كونه رمضان في الخانية واختلف
في ان اداء الوتر في رمضان بالجماعة افضل او الاداء منفردا وحده والصحيح ان الجماعة افضل
وفي تحريات النوازل ويصل الوتر في رمضان بالجماعة وهو الصحيح لورود الاثر فيه
ويجوز في القنية في الوتر في الاول اجملة ولو لم هو المختار يمكن التقدير ان يقرا الوتر
خلفه في القنية ولو لم يصل التراويح مع الامام فلا يصلي الوتر معه وفي القنية ويجوز ان
يصل الوتر بالجماعة وان لم يصل شيئا من التراويح مع الامام او صليها مع غيره هو الصحيح
لكنه اذا لم يصل الفرض معه لا يتبعه في الوتر في التارخانية سئل علي بن احمد عن صلى الفريضة
والتراويح وحده او يصلي الفريضة مع الامام وفي التراويح او يصلي التراويح وحده هل له
ان يوتر مع الامام قال في الحيط السبق بركعتين في وتر رمضان يغتسل مع الامام في
الركعة الاخيرة منه صلوة الامام لاني الركعة الاخيرة اذا قام الى لقضاء كذا اذا اورد في
الركعة الثالثة في الركوع ولم يغتسل لا يغتسل فيما يقضي في التارخانية وغيره ولا يصلي الوتر
جماعة في غير رمضان عليه اجماع المسلمين ويحتم مرة فلا يترك كسب القدم وهو يحصل
بقراءة آيات في كل ركعة والا فضل ان يجتمع في ليلة اربع والعشرين كل سنة الا انها
التي تدل على انها ليلة القدر وفي الاختيار رستر المختار لا فضل في زمانها مقدار حال يؤدى
الى تغيير القوم عن الجماعة وفي البحر الرابع في احوال ان يصلي من المذهب ان الختم سنة
لكن لا يلزم منه عدم تركه اذا ازم منه تغيير القوم وتعطيل كثير من المساجد خصوصا في زمانها
فالظاهر اختيار الاضيق على القوم وفي جميع الفتاوى قبل الامام في التراويح بميل الى ما هو
اخف على القوم قال الزبيدي ويؤاد في التراويح قد ما يؤاد في المذهب لان التوافر مبني على
التخفيف فيكون مثل اخف الفوايف وقيل خمس ايات وقيل عشرة آيات في الظهيرية وغيره سئل
ابوبكر الاسكاف عن الامام في رمضان ان يجعل للفريضة قراءة على حدة او يخلط فيقرا البعض
في الفريضة والبعض في التراويح قال بميل الى ما هو اخف على القوم فقرأ بعض القرآن في سائر
الصلوات بان كان القوم يملكون الختم في التراويح لا بأس به لكن لا يكون لهم ثواب الختم
في الاخيرة وغيره الامام اذا كان لا يجتمع في مسجد فيه في التراويح لكن بقراءة مقدار السنة
الا فضل ان يصلي في مسجد في التارخانية الامام اذا لم يكن حاضرا للقاء ان او ترك الختم لكسب
القوم قبل قراءة سورة الاخلاص في كل ركعة وقيل بقراءة سورة من القصار وبعضهم اختاروا
قراءة سورة الفيل الى آخره فان مرتين وهذا احسن لانه لا يشبه عليه اعداء الركعة
ولا يشغل حظه في الاول اجملة من يجتمع القرآن في الصلوة اذا ارغ من العود في ركعة
الركعة الا وبقراءة التارخانية شيئا من سورة البقرة لانه عليه السلام قال في غير الشئ الحار
المرحلي الى الختم والمفتوح للكرشع ثمانية في الخانية وبأية بالتشاد في كل شفع وسبعة

يكون غير متبليح ولو حصل اربع ركعات او ستا او عشر وكل التراويح بتبليح جاز ان تعدل
 راس كل ركعة في الخط هو الاصح وفي الخلاف على قول عامة المتأخرين يجوز بعد ذلك ينظر ان
 تعدل ركعة وتبليح في الثانية سئل ابو بكر الاسكاف عن الامام اذا فرغ من التراويح في
 اية ركعة عليه ان يتغير قال انه علم انه لا يتفضل على التراويح ولا يتركها من لم يكن عارفا
 بالركعة فانه يتركها في البراءة قبل التراويح بالبيان بالصلوات لانه فرض عند الله فيجب عليه
 لا يتركها في الثانية وانه لا يجوز في كل شفع من التراويح ان يتروك في حال بعض ركعاته لانه
 كل شفع منها صلوة على حدة والاصح انه لا يجوز في كل ركعة من ركعات الصلوة واحدة وفي غير ركعات
 التراويح لصاحب الهداية والاصح ان الثانية لا يجوز في كل شفع وانظر الامام في شفع التراويح
 الى ان يكتبه منه وانه يترك بعد كل ركعة انتظارا لركعة اخرى فترتبه ان شاء الله في ركعة
 شاء الله وان شاء سكت وانه يترك في كل ركعة من ركعات الصلوة في كل ركعة من ركعات الصلوة
 وكانه ابراهيم بن يوسف يقول ذلك حسن جميل لانه اهل المدينة يصنعونه فيه اربع ركعات كل
 ركعة يقطع في السجدة في الركعة الثانية والكافي وغيرها ويستحب في كل ركعة من ركعات الصلوة
 كذا ابراهيم بن محمد والوتر واحدة اهل المدينة يقولون فيها اربعة ركعات ولانه في كل ركعة من
 غير ركعات الصلوة كذا ابراهيم بن محمد والوتر واحدة ايضا استعمال على ما يفعله اهل الحرمين
 وجازية الكتب قاصرة على كمالها في وجازية اداء كل ركعة باتمام ركعة عليه العمل بها
 ويكره ان يصلي كل تبليح باتمام اداء ركعة بغير اتمام الركعة اي جاز ايضا اداء خمس ركعات
 باتمام غير اتمام الركعة كذا في النظرية والحقانية وغيرها وفي السجدة من يتركها في كل ركعة من ركعات الصلوة
 المسويين لا بأس به ولكن ينبغي ان يوتر في الثانية واختلاف فيما لم يصح امام واحد التراويح في
 مسجد في كل مسجد على وجه الكمال واختار الفقهاء اجماعا واما ابو بكر الاسكاف فعدم جواز
 ذكره لم يثبت ما يثبت في مسجد الامام في مسجد واقفي في مسجد في كل مسجد وانه قد ذكر في جملة
 فخرهم ومع ذلك استعمل جماعة سوادنا في التراويح هذا اذا استعملوا على سبيل التراويح
 اما اذا صلوا الجماعة بغير اذان واقامة في ناحية المسجد لا يكره وقال شمس المنة السرخسي ان
 كان سوي الامام ثلثة لا يكره بالاتفاق وان كان اربع اختل في الشافعي والاصح انه يكره كذا
 في الكافي وغيره **باب ما في الصلوة** بعد كل ركعة من ركعات الصلوة في كل ركعة من ركعات الصلوة
 مفصل وان ثلثت فقل في الركعة هو الصحيح وفي الثانية والاختلاف وهو اختيار العامة
 وفي الصلوة المختارة والركعات وهو الصواب في غير ركعات التراويح لصاحب الهداية والاف
 بين النقص والخطأ والتسليم والسهو عندنا وقبل هو ما يستكره المصلي وهو اقرب
 الاقوال الى ما ذهب اليه حنفية فانه لم يقدر في مثل من يترك في الركعة الاولى المتبليح وقبل هو ما ينافي
 بالمعنيين عادة وان فعل بغير واحدة كتكبير العامة وركعة القباء وما يقام به واحدة عادة
 كرفع العامة وحمل الزار فقليل وان فعل بغير اثنين وقيل هو ما استعمل على عدد الثلثات فذلك
 حسن في كل واحد من لم يفسد ولو حكمنا فسادا في ركعة في كل ركعة والا فلا يفسد في كل
 واحدة كذا في الخلاف والبراءة كذا التراويح بكم او بركعة ونسب الشهور في كل ركعة وركعة واحدة
 في النظرية وغيرها كذا في صغير ونقص مفسد لان كل بيتا بل يباب عليه لو فعل

20
 بعد ركعة وفي غير ركعات التراويح مثل ثلث ركعات بفسد صلوة كذا في المشي من مصف
 الى مصف ونقص واحدة وما يفسد الصلوة الاكل والشرب وان ابتلع شيئا من بين اسنانه
 ان كان اقل من خمسة لا تفسد ولو اذخره خارج سبعة وابتلع ما فسد صلوة في رواية
 لا لا يبتلع وما خرج من بين اسنانه الا اذا طعمه في فم سكر يذهب ويذهب ماؤه في طعمه
 تفسد صلوة كذا في مصنف على كذا في الكافي والاصح ان كل كلام الاكل والشرب ما كان او فسد فليس الاكل
 ومثل ذلك السلام ورواه بالسن وكره رده بالادس وكذا طهره والاصح طهره في غير ركعات
 ان اراد به الجواب والا فلا كذا في الصحيح والتمثيل والتبليغ في حال ما في الثانية في ركعات الباب
 على المسلسل في ركعات السلام ان في الصلوة لا تفسد في كل ركعة لو قال لا اله الا الله وادعى الامام
 كونه في الصلوة لا تفسد صلوة بالاجماع كسببت العاطس في الركعة الواحدة ولو قال العاطس في كل ركعة
 لا تفسد صلوة والاصح السكوت في الخط عن اي حيلة العاطس كذا في الكافي في نفسه لا يكره
 وعن بعض المشايخ العاطس في الركعة لا تفسد صلوة في كل ركعة ولو قال العاطس في كل ركعة
 بلا صوت لم يفسد او لم يفسد في الثانية في الكافي عن ابي يوسف هذا اذا كان في الصلاة والاصح لا يقطع
 وعن محمد بن ابراهيم بن محمد قال اذا كان في الركعة في الصلاة بقطع وان كان في الصلاة لا يقطع في
 الثانية قالوا وان فعل هذا السن لا يفسد في كل ركعة من ركعات الصلوة وان فعله في كل ركعة
 السلام لم يفسد في كل ركعة من ركعات الصلوة والاصح هو ان يقول آه وآه وآه وآه وآه وآه وآه وآه
 وتفسد في كل ركعة من ركعات الصلوة او لا تفسد في كل ركعة من ركعات الصلوة او لا تفسد في كل ركعة من ركعات الصلوة
 والاصح في الخط ويكره التفتيح عن اختيار اذا كان صوتا لا يفسد في كل ركعة من ركعات الصلوة
 صلوة في السجدة كذا في المصنف في الصلاة والاصح ان يقول آه وآه وآه وآه وآه وآه وآه وآه
 خاتمة في البراءة الامام اذا كان في ركعة من ركعات الصلوة او لا يفسد في كل ركعة من ركعات الصلوة
 بل يفتتح في كل ركعة من ركعات الصلوة بجلالة لا تفسد في كل ركعة من ركعات الصلوة او لا تفسد في كل ركعة من ركعات الصلوة
 لا يفسد في كل ركعة من ركعات الصلوة بجلالة لا تفسد في كل ركعة من ركعات الصلوة او لا تفسد في كل ركعة من ركعات الصلوة
 هو الصحيح كما لا يفسد في كل ركعة من ركعات الصلوة بجلالة لا تفسد في كل ركعة من ركعات الصلوة او لا تفسد في كل ركعة من ركعات الصلوة
 خاتمة مشتملة ولو لم يكن هذا في كل ركعة من ركعات الصلوة او لا تفسد في كل ركعة من ركعات الصلوة او لا تفسد في كل ركعة من ركعات الصلوة
 وقال الزبيدي المعتبر منها السابق والكعب على الصحيح وبعضهم اعتبر القدم والمراد بالمشتملة
 كونها متصلة فالتبليغ هو الصحيح بلا حائل واذا ما قدر ركعة الركعة الثانية في الركعة الاولى وسقط
 الكسب قد راد ذلك عن محاذية عن ابي يوسف وعند محمد شرط اداءه كذا في صلوة مشتملة
 كما لا يفسد في كل ركعة من ركعات الصلوة بجلالة لا تفسد في كل ركعة من ركعات الصلوة او لا تفسد في كل ركعة من ركعات الصلوة
 كما يستعد عام المعقولة له والوالد به والمؤمنين والمؤمنات واختل في الامام اغفر لاني ونفس
 الامام اغفر لاني ولاني كافي الامم ان في الركعة الواحدة او اقل من ذلك في كل ركعة من ركعات الصلوة
 وان كان مسموعا له حروف هجاء واحدة في الكافي اجب ان يصل في كل ركعة من ركعات الصلوة او لا تفسد في كل ركعة من ركعات الصلوة
 اية يقطع عند هذا وان كان في كل ركعة من ركعات الصلوة بجلالة لا تفسد في كل ركعة من ركعات الصلوة او لا تفسد في كل ركعة من ركعات الصلوة
 فارتفع صلوة لا تفسد صلوة وان قصرت به حروف ولا السلام على شفع رابع على
 في الثانية سلم على ركعة النظر فانه ما انما في كل ركعة من ركعات الصلوة او لا تفسد في كل ركعة من ركعات الصلوة

وقيل سبوق قبل سلام الامام يعني لو لم يفرغ من تشهد قبل الامام وسبوقه لا يغير
هو القعدة وانه كقراءة وقدم قعدة الامام في من المقتدره قبل بركه ان لم يكن جزي في
البرازيه كما اذا خاف كالحاج زوال حده او ما حبا حذر من وجع كوت او خاف ان يسبقه
او خاف ان يترك الشئ من بين يديه فيمنعه من ان لا ينظر فراغ الامام ان قعدة تشهد في الظهيرة
المسبوق اذا قام قبل سلام الامام يكون مسبقا وفيه ايض في الولاء الجنية مسبوقا اذا
قام قبل تشهد الامام فانه وجد منه بعد تشهد من القيام والقراءة قد رما بجوزيه كصلوة
جازت صلوة وان خلا في الخلافة المسبوق لو فرغ قبل سلام الامام وما بعده فيه لانفسه
يفتي في الخائبة وجنزه المسبوق اذا ابداه بفضاء ما سبق به بركه لانه محال للسته ولا
نفسه صلوة وفي الظهيرة وقيل نفسه وهو الصحيح لانه عمل بالنسوة ولا الفتح على ما علمه
قبل ان يقرأ الامام قد رما بجوزيه الصلوة او بعد ما قرأ قبل ان ينحول الى آية اخرى او بعد
هو الصحيح ولا ينبغي للمقتدر ان يفتح من ساحة فرجا بينه والامام من ساعته والامام
ان يفتح في الفتح بين يديه والاية بل يركع ان قرأه ما يجوز به الصلوة ولا ينقل الى آية اخرى
ولو اخذ الامام منه لا نفسه صلوة هو الصحيح كذا في الكافي قال الربيع وان استقل الامام الى آية
اخرى ففتح عليه نفسه صلوة وان اخذ الامام بفتح نفسه صلوة ايضا في الخائبة فيفتح على المصلي
بطل السجدة في الصلوة فافقه بفتح صلوة وفيه ايضا الامام اذا حذر من القراءة يستخف
ان كان قبل قراءة قد رما بجوزيه الصلوة عند آية خيفة ولا نفسه صلوة خلافا لما كان كذا
بعد قراءة لعدم الحاجة اليه والتخفيف ليهدي الامام الى خطاه لان فيه اصلاح صلوة
وذكر الحارثي حقه ولو امره كذا في الكافي وياكم المار من موضع سجوده لا المار من راء
موضع السجدة هو الصحيح كما عار من وراء السترة هذا في العود اعني السجدة الصغيرة المرد
من آية موضع كان وفي الكبير كما سجد الحاجب قبل هو كما سجد الصغير وقيل كالحواء ومن الشيوخ
من قال الحمد فيه قد رما في اذرع وفي المكان قد رقا في الرجل كذا في الظهيرة من موضع
سجوده ان عدم السترة او مرتبه وبين السترة وكفي سترة الامام بما عده ولا بد
ان يكون قد فرغ في غلط اصبع وينبغي ان يجعلها على احد رجليه ولا يجزئ السترة
ان تعذر رما ولا الخطا ان عدم السترة هو المختار وان فعل بغيره طولا ويخط صولا كذا في
الولاء الجنية بالتسبيح وكذا في الاشارة او بيده كذا في الاستسار المصنف عن عيسى فادى برأسه
بنعم او بلا كذا في الخائبة وغيره وخط الامام الشك الى من خلفه يقدم في الخائبة و
المحيط امام شكته في سجوده انه كم صلى فخط الى من خلفه عما يعلم انهم ان قاموا قام
وان تعذر افتد قالوا لا بأس به ولا سهو عليه وفي التناخية نفسه وقيل وان
اصبح في الخائبة رجلا انقذ بالامام بعد ما اوى الامام بعض الصلوة ثم قاما بغيره
فمنسجما انهم لم يسموا في نظر الى صاحبه وقفي مقدار ما قضى حاجته ولم يفتد به بركته
وتعلق النظر على العورة في الخائبة صلى في قميص فخلو الجيب فوقع بصره في الركوع او
السجود على وجهه لانفسه صلوة وفي الولاء الجنية وهو الصحيح وعليه الفتور ولو نظر غيره من
خلف القميص وراى عورة لانفسه صلوة ايضا ولو وقع نظر المصلي على عورة غيره

لانفسه صلوة في قول أبي خنيفة وفي الظهيرة قال رضي الله عنه وعند من لا يفتد في الظهيرة
المصلي لو قبل امرأة بغير شهوة لانفسه صلوة وفي الخائبة رجل قبل زوجته وهي في الصلوة
فقدت صلواتها سواء قبلها بشهوة او بغير شهوة كذا الوستة بشهوة وكرة في الصلوة كل
ما فيه تركت الخشوع كالعبث بالثوب واليدون وفرقة الاصابع وعد ما يقرأ بيده و
الاتفات بان يولي عنقه يمينا وشمالا لا النظر بوجهه عينه ولو حول صدره عن القبلة
فقدت صلوة وكرفع بصره الى السماء وتغيب العينين لانه عادة اليهود وتسمية الكتابين
الى الساعدين واقتراس الزرعين الى الفخاذه على الارض والتراوح بين القدمين الى
بعد زواله وان يعتد على احد بهما مرة وحده لا في مرة وروي عن أبي خنيفة التراويح في الصلوة
واجب له من ان ينصب قدميه نصبا في المحيط ويكره ايضا القيام على احد بهما باخذ والبرقع
الا بعد هذا في التراويح اعني التطلع فلا يكره مطلقا الا اذا فعله على وجهه فكبره كذا في
الخائبة وككف الثوب واسداله وهو ان يجعل ثوبه على راسه او كتفيه ويرسل جوانبه
ومن السدل ان يجعل القباء على كتفيه ولا بد من ثوبه بيده قاله الربيع وفي الخائبة قالوا ومن
يصل في قباء ينبغي ان يدخل به في كفيه ويستره بالخطفة في الخلاصة والبرازيه المصلي
اذا كان لا بأس بشفة او فرج ولم يدخل به في شفتها متاخفة في كراحمته والمختار انه
لا يكره في الخائبة ويكره الصلوة مع البرنس ولا يكره لبسه في كعب كذا في التناخية
وكالتمطي والتناوب فان عليه وضع يديه او كفي في قبله اذا لم يكن اخذ شفته سنية
وكسج جبهته من الراب وقبل لا بأس به ان كان يوقد النار من جبهته الا نور وقب له بال
والبعوض يكره او يده لا عند الحاجة بعلم قبله وكالصلوة في ثياب البذلة فيل ولو فعل
لغيره اضع جازلا كرايمه وكالصلوة في ازار واحد غير عذر في الظهيرة ولا بأس به بصفته
في ثوب واحد متوشجا به فيجعل بعينه على راسه وبعضه على كفيه وعلى راسه بعضه يده
وكالصلوة حاسر الراس لانه علامة الشهادة بالصلوة الا ان يكون له لفافه لا بأس به
في المحيط هو حسن سقطت حاشية في الصلوة رفعها بيده واحدة او الى من الصلوة بكشف
الراس الا اذا اخلت واحتاج الى تكويره ذكره القيام خلف صفه فوجه وترفع
الامام وحده على المكان وعكسه قبل ان يقرأ بقائه به الا بغيره وقيل بزاوية اعتبار
بالسترة وعليه الاعتقاد في الخائبة ويكره ان يكون الامام في مكان اعلى من القدم وعلى
لا يكره وعليه عامة الشيخ والارتفاع كراهه مقدرة بقائه الوسط ذكره ايضا ليس
نوب فيه صورة جبهته ان كذا لو كانت في موضع السجدة او في جهة من الجهات غير خلفه و
تحت الا اذا صمرت بحيث لا يبدو لناظر من بعيد او في راسه لانه لا تعبد به في الراس
عادة في الخائبة صلى وفي اصبعه فقام فيه صورة صغيرة او مبطوعة وراهم عليها فانيل
لا بأس به ذكره التوجه الى تنورا كذا في رقبته نار لا الى شمع موقد وموصف وسبقه في
ولا الى ظهر من يجث قبل الا اذا رفع صلوة بالخطبة فيمنعه بركه **باب سجدة السهو**
في الولاء الجنية الا صلوة هذا ان استرك ثلثة انواع فمن سنة وواجب ففي الاول
ان احسنه التارك بالفضاء بيقضه والا فقدت صلوة وفي الثاني لانفسه لان قيامها

بالكاف وقد وجدت ولا تجزئ سجدة السهو لانها واجبة فلا يجب جبر الشئ بما هو فوق الغائب
وفي الثاني ان تركها بغير سجدة السهو لا يستلزم في الدرجة والشئ يجزئ بغيره وان ترك
عامة الصلاة الظاهرة والخاتمة السهو في صلوة العبد وصلوة الجماعة والكتابة والنطق سواء
ومن الشيخ من قال لا يسجد السهو فيها كمالا يقع النسي في كفتته تنقل ركعتين ثم زاد ركعتين
وقد سمي في الشفع الاول لا ينبغي ان يسجد الا بعد الشفع الثاني اذا سجدة في خلال الصلوة لم يبرأ
فوسم على الركعتين وسجد السهو لا ينبغي ان يبنى عليه الثاني وان بنى صح انما يجزئ بغيره وقال
الامام الحسن لا يصح البناء بحجب الى سهو وسهو بعد السلام الى التسليمين هو الصحيح
كذا في الهداية وغيره وفي الكافي الصواب بعد سجدة واحدة على يمينه وعليه الجمهور قبله الكافي
قول محمد وماني الهداية قول أبي حنيفة وأبي يوسف والمختار للامام العجل بقول محمد لان الجماعة ربما
يشتمل بعضهم باني في الصلوة اذا سمع الامام تسليمتين وكنت في العجل بقولهما سجدة
قبل لا تكبر بل يجوز سجدة تشهد في الظاهرة والخاصة القعدة بعد السهو والسهو ليست
بغرض حتى لو سجد وقام وذهب لا تعد صلوة وتسليم وتأتي بالصلاة على النبي صلى الله تعالى
عليه وسلم والدعاء في قعدة السهو هو الصحيح كذا في الكافي وفي الظاهرة والخاتمة والاصح ان يصلي
في القعدة بين قبل الا ولان من سمع الامام احسن يعلم ان السهو في حق المنفرد الثاني لا يجوز
كذا في الثاني خاتمة لمن قدم ركعتا على ركعتين او غيره من ركعتين او غيره وان كان ركعتا واحد
من التقديم والتأخير فيحق باوجود الا لا كما اذا سجد من ركعتين او غيرها العبد فركعتين وكما اذا
كر تشهد في القعدة الاولى واخر القيام وكل منهما بوجوب السهو او فركعتين او غيرها الخاتمة
اذا في السهو الصلابة او سجدة السهو من موضعها كما عليه السهو في الكافي في السجدة الصلابة
سهو افتدركا في الركعة الثانية فسجد عليه سجدة السهو وفي الظاهرة ترك سجدة ثم ذكرها بعد فقد
قد تشهد في الركعة الاولى ثم ذكرها قبل ان يسلم او بعد ان يسلم قبل ان يتكلم بآية بها وينوي ما عليه
ثم تشهد ويسلم ويسجد السهو شك فيا فتفكر حتى استيقن ان طالع قد حاكك اداء ركعتين وجب
السجدة ولو دونه لا كذا في تحفة الفقهاء او كرهه بان ركع ركعتين او سجدة ركعتين او ترك
واجبا لا ترك الخاتمة في البرزخية او اكثر في الركعة او ترك الركعة او ترك الركعة الاولى
او تشهد في الظاهرة او جفنة في احد القعدةين وذكر بعد السلام او ترك تجزئ العبد والقعدة
في الخاتمة وعجزه بقاء بالسورة سبها فلا زاد بعضها ذكرها في غير الخاتمة ثم السورة ويسجد
السهو لا ترك الخاتمة في الشفع الثاني او ترك السجدة او التسمية او التمام في التسليم
او الخاتمة او تجزئ التمام او تسبحات الركوع والسهو او ترك رفع اليد مطلقا او غيره
كما اذا جهر الامام فيما يخفي او خافت فيما يجره واخفف الرواية في المختار والاصح قد جاز به
الصلوة في الصلابة لان السبحة من الجهر والاعفاء لا يمكن الاحتراز عنه وهذا في الامام دون
المنفرد لانها من خصائص الجماعة كذا في الهداية وغيره وفي النسفية اذا ترك جهر الترابيح
او في ترك رمضان بركة السجدة كذا في الثاني خاتمة لا جهر بالنعوذ والتسمية او التمامين
او زاد فعلا صلاتا في غير ذلك كالتواء في الركوع او قومة في السجود او جسته لان هذه
الزيادة لا تعزى عن تأخير ركعتين كذا في الركعة تشهد في القعدة الاولى او زاد عليه اللهم صل على محمد

في البرزخية هو المختار بخلافه لو كرر ما في الثاني لانه محل الدعاء والذكر في الظاهرة هذا قول السيد
الامام ابي سجاد وقال القاضي الحارثي لا يجب لم يقدر على ترك السجدة في الامام الاستسقاء
فلم يزل من المرحبة في الخاتمة من قد اراد ان يركع في الخاتمة هذا عند أبي حنيفة وعندهما
لا يجب وان زاد الصلوات كلها او استغنى عن السجدة لاجل الصلوة على النبي صلى الله عليه وسلم في الظاهرة
وغيره قراءة الاولين او في احدية الخاتمة حرمين على الاول بغيره سجدة السهو ولو قرأ الخاتمة
ثم السورة ثم الخاتمة لا سهو عليه لانه قراءة سورة طويلة ولو قرأ اكثر الخاتمة ثم عاد ما نسيها
فوجب له ما لو قرأ حرمين لا لقراءة الخاتمة بغير سورة ما ينافي في الشفع الاول او قرأ اكثر ثم
اعاد ما قرأ في الثاني حرمين او قراءة السورة بعد الخاتمة او قرأ الخاتمة بعد السجدة بخلافه
لو قرأ ما قبله في الظاهرة ولا سهو لو قرأ التسليم في القيام في الركعة الاولى كذا لو قرأ في ان
هو الصحيح سهو قبل المجموع قال الزاهد لا يتردد في تركه للقدوري وانما يجب سجدة السهو في الشفع
في صلوة سهو او ان تعد لاجب الثاني تسليمتين وذكرها استسقاء في الامام اذا ترك
القعدة الاولى على اذ شك في بعض افعال صلوة فتفكر عند احتجته تسجد ذلك على ركعتين
كرهت يجب سجدة السهو بعد ذلك سجدة العذر لا سجدة السهو وان كرر السهو لا يسهو ولا يسهو
مما لا يكره في الركعة الثانية لانه شرع جبر النقصان في الصلوة والصلوة واحدة فكان ايجابه
لنقصانها سجدة واحدة فقط وسجدة الامام ملزم اي لو سجد الامام وسجد السهو وجب على الموقوف السجود
وان لم يسجد لانه يصير في الخاتمة الظاهرة سجد الامام المسافر وسجد السهو في الموقوف المقيم ولا يسلم
معه ثم يتم صلوة وان لم يبا بعد لا تعد صلوة في الاصح ولو سجد الموقوف فيما عليه سجدة والسجود
كالمركب في الخاتمة الامام اذا سجد سجدت فيما عليه سجدة والسجود وان لم يجز في السهو ثم يقف ما
سجد به في السجدة في ان صلوة وفي الظاهرة يبا بعد عالم بقية الركعة بالسجدة ولو لم يبا بعد
لا تعد صلوة لانه ترك السجدة في الواجب وتعد صلوة له ما بعد ما قيد الركعة بالسجدة
لانه اقتدر بعد ما استحكم انقراؤه ولو سجد السجدة ايضا فيما يقضي كفته واحدة ان لم يتابع
الامام في السجدة وان تابعت فيها ثم سجدت فيما يقضي سجدة ثانيا في الثانية خاتمة فلو ان الامام ان عليه
سجدة السهو فنجى وتعد السجدة ثم يتبين انه لم يكن عليه السهو فتعد صلوة السجود هو المختار
كذا في الكبير والاصح ان يعيد صلوة كذا في الحاد و صلوة حائزة عند الشائخين وغيره في
كذا في الخاتمة لا سهو الموقوف اي لو سجد الموقوف الامام ولا الموقوف السجود ولا سهو سجد
في الخاتمة والبرزخية سجد في سجدة السهو لا يبرأ من سجدة السهو ما ينافي في الخاتمة شك
في سجدة السهو انه سجدة واحدة او سجدة ثنتين وكل تفكره ثم ذكر لا سهو عليه ولا سلام
المسجد في خطا بغير السجود اذا سلم في الامام سهو لا يبرأ من السجدة لانه مقتضى بعد في
الظاهرة كذا لو سلم قبل الامام والى سلم بعده بركة السجدة لانه صار منفردا بخلاف سلام
الابن يعني لو سلم من عليه السهو ولو بنيت النطق بطلت نيته ويسجد السهو بناء على ان
سلام من عليه السهو يجوز في الصلوة موقوف ان سجدة عاديا وان فلا هذا عند أبي حنيفة وأبي
يوسف وعند محمد لا يجوز الصلاة من غير الصلوة في ذات الاربع او اثنتي عشرة وقام
الى الثالثة سهو لا يبرأ من ذكره عاديا في القعدة وكما قرب الله بان دفع اليه من الاخرين

وركنه عليها وقيل عالم ينسب لنفسه الاول فيقول القعود اقرب قال الربيعي عالم يستقيم فاما بعد
اليه وهو الصحيح ولا يسجد لله هو الاصح كذا في الهداية وفي الوالوجية وهو قول الشيخ الامام ابي بكر
محمد بن الفضل وقال غيره من المتأخرين انه يسجد هو المختار والا اى وان لم يكن اقرب الى القعود لا
يعود ولو عاد فقد صلواته هو الصحيح كذا قال الربيعي ويسجد لله لانه ترك واجبا ولو سجد في
القعود الاخير بان قام الى الخامسة في الرابعة او الى الثالثة او الى الثانية في الثالثة
عاد عالم يسجد في الهداية لانه فيه اصلاح صلواته وامكنه ذلك لانه عاد في الركعة بحمل الفضل
ويسجد لله لانه اتم ركعته لان يسجد ويعيد صلواته لان فرضه تحول فخلا فيضم ركعة اخرى ندبا
ولم يضم لاشئ عليه لانه موقوف وهو غير موقوف ولا يسجد لله لان نقصان بالفساد لا يجبر
باسجد هو الاصح كذا في الغاية ولو قعد في الرابعة ثم سجد عن السلام اى قام ولم يسجد عاد
الى القعود عالم يسجد في الخامسة وسلم لان السلام في حاله القيام غير مشروع وفي الخلاصة ولو
سلم فاما لو جازت صلواته لم لا ينبغي ان يفعله ولا يسجد لله ولا يعود الى القعود ان يسجد
في الخامسة ولا يعيد صلواته لان فرضه قد تم لان الباقي اصابة لفظ السلام وهو واجبة ونظم اليها
ركعة اخرى ليصير ركعتان فخا ولو في العصر هو الاصح كذا قال الربيعي وفي الخامسة وعليه لا اعتماد لان
القطع انما يكره بعد العصر اذا كان من اختياره في الهداية ولا يندب بان من سنة الظاهر هو الصحيح وفي
الخاص هو الاصح ولو قطعها لا قضاء ونظروا ويسجد لله استحسانا كالوسعي عن القنوت وقد ذكر
في الركوع او فومته انه لم يفت لا يعود ويسجد لله ولو عاد وقت لم يعد الركوع ويسجد
ايضا **فصل** في شك في صلواته من ليس من عادته انه لم صلى اخذ فواتي تفسير ذلك
قال بعض مشايخ علماء الشيخ الامام ابو بكر محمد بن الفضل اول ما سجد في هذه الصلوة وقال اكثرهم
اول ما سجد في ركعة وفي الكافر مضاه ان السهو ليس بجادة له لا انه لم يسه في ركعة قط وفي
الخلاصة وهو قول الامام الخليلي المستقبل والاستقبال بالسلام اولى دون الكلام وان
كثر تركي واخذ بجانب ظنه ولا عبرة للشك بعد السلام روى عن محمد انه لا عبرة للشك بعد
الشهادة ايضا وان لم يخط ظنه قبل اقل لتيقنه وقعد قدر الشبهة حيث توجه الى صلواته
ما اذا وقع الشك بين ركعة وركعتين فانه يبنى على ركعة وان وقع شك بين ركعتين وثلاث
بنى على الركعتين وان وقع شك بين الثلاث والاربع بنى على الثلاث وان وقع بين الاربع و
الخمس بنى على الاربع ويتم صلواته على ذلك وعليه ان يشهد عقب الركعة التي وقع شك فيها الصلوة
احتياطاً ثم يقوم ويصلي ركعة اخرى ثم يشهد ويسجد لله كذا في المفردات والفتاوى
في آلتها في شك في الوتر وهو قائم انه في الثانية او الثالثة اتم كل الركعة وقت فيها ثم قعد
وقام وصلى ركعة اخرى وقت فيها ايضا هو المختار شك انه كبير الخوف او احدث او تخشى
او مسح راسه لا استقبال لو نذر شك ولو كثر معنى ولا بد من الاستقبال ولا الوتر ولا سطر
الفتوى في الظهورية والخاتمة رجلا ثم قال كنت محدثا عادوا الصلوة ان كان ثقله لانه
خبر الواحد في الامور الدينية حجة الا ان يكون عاجزا ولا يستأنف صلواته بغير عدل انه ما تم
صلواته ان كان على يقين في الخاتمة وحده رجلا في الظهور مثلا فلهم اخبره رجلا عن ركعتين
ثمنت ركعتان قال ان كان عندك الحصة انه صلى اربع ركعات لا يفتى الى قول الخبير والا اى

[illegible]

سجدة السجدة نفس عليه محمد كذا في الظهيرة والسجدة الصليبية مطلقا المساواة في السجدة الاولى من
قوله ان لو كان الركوع الصليبي والسجدة الصليبية عقيب قراءة الآية في الظهيرة وعينه ذكر شيخ الانا
الموقوف نحو امر زاه اذا قراء بعد اية السجدة ثلاث ايات بنقطع الفور ولا ينوب الركوع الصليبي
والسجدة الصليبية على سجدة السجدة وقال شيخنا العلامة لا يقطع ما لم يقراء اكثر منها وكفى سجدة
واحدة لو احدا الى اية واحدة تكررت في مجلس واحد بخلاف لو تبدل الالية او المجلس حيث يتكرر سجدة
سجدة او سماعا في الظهيرة من رجل او رجلين هو الاصح او بهما في سجدة وسماح من رجل او رجلين في سجدة
قراءة اية السجدة خارج الصلوة ولم يسجد متى سجد فيها ثم قراء مرة اخرى سجدة واحدة في الصلوة
ويستغنى عنه الاول في ظاهر الرواية وفي الكافي ان لم يستغل بين القراءة والصلوة بصلوة او اذ لم يسجد
في الصلوة سقط وان تلاو وسجد ثم تلاو الا تكلم الالية فبقي في ذلك المجلس حيث يكفي السجدة الاولى
كذا في الكافي والمعتبر للكرامة الثاني والاب مع مجلس في الثانية وعينه اخفف المجلس مع في غير الصلوة
واحد المجلس في تكرار الوجوب على ما مع تكرار السجدة وان اخفف المجلس الثاني دون ما مع اخفف
فيه قبل تكرار الوجوب على ما مع وفي الكافي وانما هو عليه انه لا يتكرر قال الزمعي هو الاصح وفي الهداية
الاصح انه لا يتكرر وزوايا السجدة والاركان مكان واحدة في العيزات ولا يفتنف المجلس لانها من زاوية
سجدة ودار الى زاوية اخرى الا اذا كانت الدار كبيرة كدار سلطان وفي الثانية وفي السجدة الجامع لا
يتكرر الوجوب فكل موضع يقع الاقتداء فيه بجعل مكان واحد وان انتقال من عصف الى اية تبديله في الهداية
هو الاصح لا منه وكذا في عصف الى يوسف خلاف الجرح ولا يتكرر الوجوب بالكل لغة وشرط شربة وكلام
يسير في الاول الجدية وجعل احد الفاصل بين اثنين والكثير ثلاث ولا ينوب قاعدا ولو نام مضطجعا
فقد انقطع الحكم ولا يركب ونزول فلو قراء في مكان ثم ركب فقرأ مرة اخرى قبل ان يسجد فليكن سجدة
واحدة يسجد على الارض ولو سار ثم غاب عنه سجدة كذا لو قرأ في دار كذا ثم نزل قبل ان يسجد فقرأ بها
ثانيا فليكن سجدة واحدة ولو سار ثم نزل قبل ان يسجد فقرأ بها ثانيا فليكن سجدة واحدة ولو سار ثم نزل
فقرأ بها ثانيا فليكن سجدة واحدة وفي الثانية وعينه ولا يفتنف خطوة او خطه بين ولا يسجد ركب مضطجعا في
الصلوة فليكن الا مكانة مكانا واحدة وتكرار لم يكن في الصلوة ولا يسجد في السفينة سواء كان في مضطجعا
او لا في الخلاصة قراءته وهو مطلق المقر قراءه عليه سجدة **باب صلاة المريض** في شرح القدر في الزاوية
نظرا عن شرح كذا في رجل نزع الحاء من عينه واهرب بالاختلاف او ما يوجب استلقيا بغير غرض القيام
صلى قاعدا كالمستند عليه الغيرة كذا في الظهيرة وعينه وفيه بقية كيف في الركوع وسجدة
يعني اذا نذر القيام لمرض او خاف ازدياده او امتداده او حصل بالقيام وجع شديد او
دوران الرأس صلى قاعدا ركباً وسجدا وان كان منه من يعينه على القيام وان لم يكن كذلك
لم يجز نوع مستند لا يجوز له ترك القيام والقادر على بعض القيام بان كان قادرا على تكبيره
مثلا يوجب قدر ما قدر ثم يقعد اذا عجز في الخلاصة هذا هو المذهب الاصح في الاول الجدية وجعل
بخلقه جرح لا يقدر ان يسجد وهو قادر على القيام والركوع صلى قاعدا باياديه ولو كان بجار
لوقام ساجدا وان جلس متمسك بصلب قاعدا ويسجد ولو بجار لو سجد بصلب قاعدا
ايما وان بجار لوقام او قعد ساجدا ولو استغنى لم يسجد بصلب قاعدا بركوع ويجوز في الثانية كل من
لم يقدر على ذلك الا بذكر يستغنى عنه ذلك الركن وان عجز عن الالية الركوع والسجدة او لم

اى صلى فاعدا باياد وان قدر على القيام في الخاتمة وهو المستحب ان صلى فاقباجا ويجوز عنه ما
 ويجف من سجدة من ركوع قبل كذا لا يسجد على كل حال يستقر عليه جهته لو هو والاياد في الحيط وال
 لا يخفض راسه ولكن يرفع العود على جهته لا يجوز صلوة لانه لم يجز سجدة ولا الايام
 في التمار خاتمة وان عجز عن القعود استلقى على ظهره فاذا رجليه في القبلة وينبغي ان
 يوضع تحت راسه وسادة صلبة او شبهها بقدر التحتم من الايام بالركوع والسجود
 استلقى على جنبه وجهه الى القبلة فاوى جاز والاولى اى الاولى عندنا قال الرقبي وان لم يقدر
 على القعود مستويا وبعد عن القعود متكئا او مستندا الى حائط او ان لا يجوز له ان يصلي
 مضطجعا على الخمار وان عجز عن الايام بالاراس بوجهه عن الصدرة ولا يعتبر الايام بالعينين
 والحا جبين ثم اذا خضع عرضة الى ركعة ففشاء ان زاد شجرة على يوم وبسلة لا يركع الفشاء
 وان كان ذلك بركعة كان في الاعاء واجتنبه وعليه كفتور كذا في الظهيرة وغيره مصغر وضو
 صحيح يتم باقدر الاموم استطاع الركوع والسجود في ثلث الصدرة العاجز عن السجود
 على الارض لو سجد على سادة موضوعه اليه بسجدة عليه ان خفض راسه والاول هو
 الاصح **باب تسعة اى** **فجاء** من طرف حوزة في الظهيرة ولا يعتبر حلة اخرى
 بخلافه من اجاب الاله فانه كان في اجاب الذي خارج منه حلة منفصلة عن المصغر وفي القديم
 كانت منفصلة لا يقصر الصدرة حتى يجاوز حلة حلة ثم ان مقامه في الكافي فلو كان اما
 دارا وداران لا يقصر في الخاتمة وهو يعتبر مجاوزة الفشاء ان كان بينهما مزارع او قد غلوة
 يعتبر مجاوزة العزان فقط لا الفشاء وكذا اذا كان هذا الانفصال بين قوسين او بين قوسين
 ومصر وان كانت القرى منفصلة ببعض المصغر فالعتبر مجاوزة القرى هو الصحيح وان كانت
 متصلة بغيرها المصغر لا يركع يعتبر مجاوزة الفشاء والقرى فاصدا قطع مسافة عشرة ايام
 بسيرة وسطى في برا وجرا وجبل وهو للسيرة الابل والارجل في اقصا ايام السنة وللبحر
 اعتدال الريح وبحر ما يليه به وان كانت تلك فخذ في السرايل فيقطع ما دونها في
 الظهيرة بركعة ايام ومضى كل يوم الى وقت الزوال فالسنة الثالثة اكلوا في الصبي
 انه يصير مسوانا في الخاتمة وغيره قصد مدة والى مقصده طريقتان احداهما سيرة ثلثة
 ايام وليها والى في دونها فلكل طريق الاجد كان مسافرا عندنا قصر ولو كان عاجزا
 في سنة فرضا رابعا في الكافي فلو انه وقع في الثانية قد انقضى من صح فرضه والاولى
 نافذة كالمصلي في اربعين ويصير سببا لتأخيره السلام الواجب وان لم يقدر بطول فرضه
 في الخاتمة مسافر على النظر والغير فقام الى الثالثة فاسبغ ثم تذكر قيعان بقبلة بالسجدة
 يعود وينقذ وان سجدة في يوم صدرة اربعة ويؤب الركض عن سنة
 ولا قصر في السن وتلك اذ لا فضل في السن قبل هو ذلك ثم خصا وقبل هو الفعل ثم با
 قال الفقيه ابو جعفر الرندي وانما لا قصر الفعل في حالة النزول وانترك في حالة السيرة
 والعبارة في التغير باحو الوقت فانه كان في الركعة من اربعة ركعتين وان كان في
 يصلح اربعة ان لم يؤد في اول الوقت حتى يهبط الى مقامه الاول او يتولى الثانية
 حتى لو دخل مدة ولم يتولى الثانية بل تركت السفر وبقي سببين قصر في غير فحالة نصف شهر

في الخاتمة ونية الإقامة لا تقع الا في النيران والموت المختارة من الحج والعمرة والحجبات والحيثية والوبر ولا تقع نية الإقامة في موضعين كلكة ومنها حاله كان احدهما متعلقا بالزمان
كانت القوة قريبة من المصير بحيث على ساكنها ان يتوجه بنية الإقامة بهما في الولاية
نوى الإقامة في الجزيرة او في موضع ليس هناك بيوت الدار لا يكون فيها وجه يثبت من اهل
الاجبية في الظهيرة ولا يقع نية الإقامة من الرعاة اذا كانوا يطوفون في الصحارة ولهم خيام
واجبية وعن ابي يوسف انهم اذا كانوا موضع كثير الماء والكلاء ونصبوا الخيام ونوا الإقامة
خيمة غير نوما والماء والكلاء يكفون فلكل مدة صدارا ومقربين وكذا التراكمة والاعاب
في الولاية وعلى الفقيه في الاختارة قال سئل لانه السرحني والبيع انهم مقيمون لان الإقامة
اصول السفر خارجة وهم لا يتدون السفر فوطا فاستقروا من عاد الى عاد ومنه عز المهرى
وفي الكافي والاصح انهم مقيمون وفي المصنفات وعليه الفقيه لا يستأجر ان يكون في مسافر ابر
ومع نية الإقامة على دخل دار الحوب باحسان لا يقع نيتها في مسكنها الى دار الحوب وان
حاصره احصيا كذا الواسع البقاء بدارنا ونوا الإقامة كذا في الخاتمة ولا تقع ايضا نية الإقامة
من الملاحين في سرح القادرين الى ابدى ذكر البقائي ان الملاح مسافرا عند الحرس وفرضه ليس
بوطن ومع نية السفر من الخليفة في الولاية الخليفة اذا سافر فبطلت صلوة المسافر لانه سافر
كغيره في الخلافة الخليفة اذا سافر فبطلت الصلوة الا اذا طاف في ولايته فبطلت لا يصير مسافرا
في الخاتمة امير فخرج مع جيشه في طلب العدو ولا يجزى ان يركبهم فانهم يصعدون صلوة الإقامة
في الذهاب وان طالت الحدة في الكثرة في ذلك الموضع واما في الرجوع ان كانت مدة السفر يومين
والأقل في البرية كذا في الامام والخليفة او الكاشف لخص الرجعة وقصد كل الرجوع متى
حضر مقصوده ولم يقصد امسية سفره نحو في الرجوع لانه موضع له مدة سفره قصره
والعبرة فيها اي في النية للبدء بنية الإقامة والحق يعتبر من الاصل دون البيع حتى لو
نوى الامير او المولى او الزوج الإقامة بكونه اجندرا والعبد والروضة مقيما بلانية كذا الاجبية في كتابه
والتميز مع استاده في الولاية مسافر دخل مسارا فافذه غربة وجب ان كان مسارا قصره وان
موسرا ويقطعه ونية ابداهم وان كان لا يقطعه ولم ينو قصره فلو سافر عبد بولييه ونوى
احدهما الإقامة دون الآخر يتم العبد في نية ويقطعون نية الماهي ان ابي الهيثم المختار في الخاتمة
ولو كان العبد بين موليين في السفر فنوى احد الموليين الإقامة دون الآخر قالوا ان كان العبد
بينهما حيا في الخاتمة قال العبد يصلي صلوة الإقامة اذا خدم المولى الذي نوى الإقامة و
اذا خدم المولى الذي لم ينو الإقامة يصلي صلوة السفر في التارخانية وفي الحجة والالم يكن بالغا
وهو في ابداه فلو صلوة يصليها وحده على اربعة ويقطعه على راس الركعتين ويقطعه في
الاخر بين ويأتم ان يقدر كسافر بيمينه ولو في النسخ الثاني في الوقت وبعد الا في قضاء
رباعي فانه لا يقع اقتداؤه في فرض رباعي بعد الوقت لان فرض المسافر كذا في هو
يتغير بعد لا يفتن في كسب فيكون اقتداؤه الموقوف بالتمسك في حق القعدة ان اقتدى في
الاول وفي حق القعدة ان في الثاني فكلما حالوا اقتدر في حال يتغير كالمجرى والمغرب ويوم
له مطلقا اي يقدر المقيم بالسفر في الوقت وبعد فيما يتغير وفيما لا يتغير ويتم القعدة

فيها اي في صورتين اعاني الاول في طلاق فرض المسافر في غير اربع للتعبد واما في الثانية فلما
القيم انهم كالموقف في الركعتين فيفرد في الباقي كالمسافر في الاقامة في الاصل كذا في الهداية
وينبغي ان يقول الامام المسافر اذا صلواتكم فاني سافر وبطل الوطن الاصلي وهو مولد الرجل
او البلد الذي تأمل فيه بمسكنه سواء كان بينهما مسافة السفر كذا في المحيط على الرعي هذا
اذا انتقل عن الاول باهل واما اذا لم ينتقل به ولكنه استحدث اهلا ببلدة اخرى لا يبطل وطنه
الاول وينتقم فيها ويبطل وطن الإقامة وهو الموضع الذي نوى المسافر ان يقيم فيه ثمة غير يوم
فصاعدا باني بالوطن الاصلي ويقتله اي ببلد وطن الإقامة والسوق بان يخرج فاصدا مكانا
يصل اليه في مدة السفر **فصل** في السفر ركبا والسكن الرواتب نوافل فيجوز على الدابة
وعن ابي جعفر انه ينزل في سنة البحر لانه اكثر من غيره في المنازل هذا اذا كانت الدابة
تسير بنفسها من غير ان يسير صاحبها خارج المصير فاما ان كان في الظهيرة وضعت
في مقدار الخروج فبطلت فرضه وسجن وقيل قد قيل والاصح انه يجوز في كل موضع يجوز فيه فرض
قصر الصلوة والمسافر وغيره سواء بعد ان يكون خارج المصير حتى ان يخرج منه الى غيره
جاز ان يصلي على الدابة وعن ابي يوسف انه يجوز في المصير ايضا في كل صلاة وفارح كذا في ذكره
ساجدة كانت الدابة او واقفة وبني ان ينزل لان ركب موميا ويجعل السجود اخفض
من الركوع من ان يضع راسه على شئ الى جهة التوجه اي الى التي جهة توجهت الدابة
ولا يشترط فيه العذر في الخلاصة ويقف مستقبلا القبلة ان امكن ولا يصلي الى التي جهة
قدر ولو مستقبلا للصلاة فرضا كانت او نظلا فاعدا في تلك جاز ولو جاز عذر كذا
عند ابي جعفر وعند ابي جعفر لا يجوز الا بعدد وهو يقبل كذا لا يصلي باجاء الا بعدد ولو ناله في الظهيرة
وينبغي ان يتوجه الى القبلة كيف ما دارت كسيفه سواء كان عند الاقتراب او في خلال الصلوة
بخلاف ركاب الدابة لاني لم يوطا الا بعدد كذا في الامام والسودا والعبد وكذا في بعض
اي كذا في الفرض ركبا على الدابة خارج المصير موميا اذا لم يجد مكانا بابا واخاف من السبع
والحد ووضوف المانع عن القفل والعجز عن الركوب ايا كذا في سنة وضعت حرجا او كذا
الدابة جواز ان ينزل لا يكتفي الركوب المباحين والوتر كذا في الفرض عند ابي جعفر خلافا لما في
الخاتمة وغيره صلى ركبا لم ينزل لم يقدر على ايقاف الدابة يجوز الا بقاء عليه وهي سيرة وان
قدر لا يجوز اذا كانت الدابة سائرة وكما يستطاع الاركان من الركاب بسقط من التوجه
الى القبلة في الظهيرة وغيره صلى على الدابة في حقل وهو يقدر على النزول لا يجوز اذا كانت
الدابة واقفة الى ان يكون الموقوف على عبد الارض وكذا لا يجوز الصلوة فرضا كانت او نافلة
في حقله اي كانت طرفها على الدابة اي على الدابة وهي سيرة في حاله العذر لاني غير في وال
اي وان لم يكن طرفها على الدابة جاز مطلقا سواء كان في حاله العذر في غير ذلك وهو بمنزلة
الصلوة على السيرة **باب** صلوة الجمعة في الغيبة صلوة الجمعة في الغيبة بكتف السنة
والاجماع والعقول وفي النهاية ولا يسع تركها ويكفي جاز حدة وسن الغسل لها لا يوم الجمعة
هو الصحيح والاختلاف من السطاح النظام واكثر من غير في التخت وفي الخلاصة كذا في النظر
السيرة بوجوب اي صلوة الجمعة على حوالا على حدة ولم يذكر البندغ والعقل مع انها من

وجوبه فوجب على من صلى في المسجد والمصرو وجوبها رواية عن أبي حنيفة وهو لا يخرج
 لظهور علامات الوجوب من الوقت واجتماع الامام والمهر واما نقل عن محمد في الجماع
 الصغير انه قلل عدد الاجتماع في يوم واحد فالاول سنة والثاني فريضة ولا يترك واحد منها
 ما دل بان وجوبها ثبت بالسنة واداء فتوى الجماعة بوال او نائبه وكما قال صلوة العيد
 ركعتان ايضا جبر بالقراءة فيها وليس صلوة العيد اذان ولا اقامة جري التوارث هكذا
 ما توارثت جهة لا وقت وخطبة وكذا فصل في صلاة العيد من بعد استماع التمسيم روي عن ابي
 الروال وبعذر الغيم وثبتت الرواية بعد الروال يؤخذ الى الله في الخط والى ما بعده ايضا
 في الاصح ولو بلا غير كغيره في كبريات ثلث اصلييات تكبيرة الافتتاح وتكبيرة الركوع وست
 زوايد في كبريات منها وهذه التكبيرات واجبة رافعا بديلة لقوله عليه السلام لا يرفع الا يدي الا في
 سبع مواطن وذكر منها تكبيرات العبد بين وبين الله تعالى التكبيرات ساكنة قدر ثلث
 تسبيحات لئلا يستنبه على الجماعة في الخائبة والظاهرية وان سلمت خلف امام لا يركع
 رفع اليدين في التكبيرات يرفع المقتدى ولا يوافق الامام في الركعتين قبل قراءة الركعة
 الاولى وكذا بعد القراءة قبل ركوع الركعة الثانية قال ابن مسعود وهو قول اكثر الصحابة
 رضي الله عنهم وبه اخذ اصحابنا وعن ابن عباس رضي الله عنهما روايتان في رواية الرايد
 تسع تكبيرات خمس في الاولى واربع في الثانية وفي رواية في الثانية ايضا خمس في الثانية و
 في الثانية عشرة والامام اذا راها فيها يتابع المقتدى اذا جازاها واذا جازها في المصبرات
 قال ابو حنيفة اذا نسي الامام تكبيرات العيد حتى قراءته يكبر بعد القراءة او في الركوع
 ما لم يرفع راسه ويسجد لله وهو يصلي ثم يخطب خطبتين كما يخطب ويعلم في عيد
 الفطر احكام صلوة الفطرة وفي الاصح احكام الامحية وتكبيرات التسميت والخطبة
 ليست من سنة ولا يخطب بل هي سنة فيها فلو تخطى تركها يجوز الصلوة كذا الوفا على
 الصلوة لكن كبره وتب اكل شي قبل الصلوة واداء الفطر قبل الاكل يخرج الى اجبا منه في
 الفطر فاما غير الاكل والتكبير في الطرود جهل في الاصح والاشباك الاختال والتطبيب
 والتبليس باحسن ثيابه وترك التنفل فيها فيما وليس اما اذان واقامة وسن
 الخروج الى اجبانه وآن وسهرم الجماع ولا يخرج التكبير اليها واختلف في بناء المنبر فيها فيل
 يكره وقيل لا ويخطب قائما او على اربعة اركان رسول الله صلى الله عليه وسلم في الخلافة
 وعن أبي حنيفة انه لا يركب المنبر فيها وفي نسخة الامام فلو هزاهم هذا حسن في زماننا
 في الخائبة روي عن ابن مسعود رضي الله عنه انه قال من قرائته صلوة العيد صلى اربع ركعات فيقرأ
 في الاولى سبع اسم ربك الا عرو في الثانية تسعة وخمسة في الثالثة واليسر اذا انقضى
 وفي الرابعة والعشرون في ذلك عن رسول الله صلى الله عليه وسلم وعدا جليلها ونوابها
 جليلها وفي التبرانية وغيره اجتمع العيد والجماعة قدم صلوة العيد لانها واجبة علينا والجماعة
 كفاية لكن يؤخذ في خطبة عيد الجماعة ويأخذ بالرواية مدرك بعضها ومدرك القراءة ومدرك
 الركوع لكن في الصورة الاخيرة ان من قوت ادراك الامام في الركوع فقلنا في انما
 بعض ادراك الامام في صلوة العيد وقد كبر بعض التكبيرات تابعها ادراكك ويقضي ما

مجاورة ببناء الصلوة وفي منكر المذهب
 المثل العام في الصلوة

ما في الحال ثم يتابع امامه وان ادرك في القراءة كبر لافساح ثم كبر لما نكاه ان ادرك في
 الركوع في كبر لافساح فاقام ثلثي تكبيرات العيد قايما ايضا اذا كان غلب رأيه بركت
 شيئا من الركوع مع الامام ولا يركع كبر بغير التواجب ويأخذ في الركوع ولا ياتي
 بالتسبيحات في قول أبي حنيفة ومحمد لان التكبيرات واجبة والتسبيحات سنة والافساح
 بالواجب اولى وقال ابو يوسف لا ياتي بالتكبيرات لاحكام القيام المطلق في فتاوى اهل سر
 قند واذا اتى لا ينبغي ان يرفع يديه وينال الامام في القعدة وان لم يتم التكبيرات يعني
 بالتكبيرات في الركوع لرفع الامام راسه قبل غيرها تابع امامه وسقط عنه ما بقي كذا في الخط
 والسمعون بركة يؤخذها عن القراءة هكذا ذكر في عامة الروايات وفي رواية نادر
 ابي سليمان انه يبداء بالتكبيرات ثم يقرأ والسبوق بركعتين بان ادرك الامام في
 التسمية فدخل معه ثم سلم الامام فانه يقوم ويقضي صلوة العيد بالاجماع قال شيخ الامام
 خواهر راجح يقوم ويكبر ثم يقرأ ويكبر مرة حيا امام مقيم فلا يجب على المفسد خلفا لها
 ولا على الامام الساكنة الا خلاصة وان نسي التكبير حتى انصرف عن مكانه ان تذكر قبل ان يخرج من
 المسجد عادة كبر فلو لم يكبر الامام كبر يقوم وان تذكر بعد ما خرج سقط عنه التكبير وموتم فلو لم
 يكبر الامام كبر يقوم وان تذكر بعد ما خرج سقط عنه التكبير فلو كان مسافرا او احرارا او
 مسجون لكن المسجون يكبر بعد ما قضى وعينه مع الامام فلو ركع فركع لا عقب الاخر و
 صلوة العيد ادى جماعة مستحبة فلا يجب على النساء اذا احتجوا من الجماعة وبعدها المحرم
 بالتكبير ثم بالتسبيحة من جرم يوم عرفه الى عصره ايام التسميت وهو قولنا وبه العمل اليوم
 احتياطي في باب العبادة وقد قال ابو حنيفة يبداء بعد صلوة التسميت بخمسة ويقطع بعد
 صلوة العرفة يوم النحر في الخلاصة واما يوم النحر فثلاثة ايام التسميت ثلثة ويخطب ذلك
 كل في اربعة ايام العاشرة من ذوالحجة للنحر فاختار والثالث عشر للتسميت خاصة واليوم
 فيما بينهما للنحر والتسميت جميعا والتعرف ليس بشي وهو ان يجمع الناس يوم عرفه في
 بعض المواضع تشبهها بالواقفين بعرفة وعن ابن عباس رضي الله عنهما انه تعلم ذلك في البصرة
باب اجابة من جمع جماعة وهي بالكسر سيرة وبالفتح الميت وفي رواية الفساح
 بوجه المختار في القبلة على سنة الامم واخبر الاستقادة لا بأس بزوج الزوج وان كان
 الاول سنة ويلحق الشهاداة بالركعة التوحيد عنه ولا يؤخرها فاذا مات بسنة طهارة و
 بعض عشاء للتوارث والان فيه خيصة في الخائبة اذا مات الانسان لا بأس بان يؤخذ في رواية
 واخواته بموته ويكره الشهاداة في الاسواق في اولها اربعة من مات يوم الجمعة بركي الفصل كذا
 من مات بمكة لان بعض الايام والباقى فضلا على البعض فيسأل الميت فيوضع جردا ان
 يتابع سنة العدة على سيرة غيره او يؤخذ على معنى سيرة او من كان وجدا والافساح في
 بلا مخصصة ولا استثنى في خلافا ذلك في من اعتق من قال بحسن النكاح فوفا في الصلوة
 بها استنانه ولهاته ولبنه وبغيره مؤخر ايضا وعليه الناس اليوم في الخائبة والصغير
 الذي لا يصلح لاي صفة ولا يقر راسه ويحمله بغيره ولا يقر راسه ولا يقر راسه ولا يقر راسه
 ويخرج على يده فيفسح في بصر ما وادى التخت ثم على يمينه كذا ويجلس سندا الى

لذي نصاب ولو هلكت البقية لم يكن بغيره لا قبله نام بالنتائج والارباح ولو تقديرا
 بان تمكن من الاستخار يكون الخال في يده او في يد امينه قال عن دين مطالب من جهة الجهاد وسواد
 كانه قد خال كدين الزكوة والعشر والخراج او لام كالتن والاربع ونفقة الزوجات والحج والعمرة
 ولا فرق بين الموهل والمجمل في الحيط والخاصة قبل ان كان نية الزوج اداؤه متى طاب له الزوجه يبيع
 وجوب الزكوة والافلا ولا فرق ايضا بين الدين بالاصالة او بالكتابة فذكره الرعي وغيره وما ليس
 بمطالب من جهة الجهاد كالتقديرات والخراج لا يمنع وجوب الزكوة كذا الدين الا حق
 بعد احوال كذا في الخلاصة وجوز عليك بيع عشره فلما بيني بها سجدة واحدة ولا يقصر بها ميت لا فخر
 التملك وهو الركن ولا يقضي بها دين ميت لان فساد دين الغير لا يقضي التملك منه لا سيما في
 الميت ولا يشتد بره رقبته بغيره لان الاعاق السقاط الملك وليس بملك ولا يفرق الى حج
 وجهه وكل لا عليك فيه في الكافي اطعم من زكوة عائلته بيتا او كسبه صحيح لوجود الركن وهو التملك
 كمن هذا اذا سلم الطعام او القيس الى اليد والافلا في الخلاصة ولو دفع الى فصيل او قاربه دراهم في
 ايام العيد او الى البشير بنية الزكوة بكونه في الظاهرة وان اطعم من فقه عليه بنفقة ما يارب الزكوة
 يجوز عند أبي يوسف وهو خلاف ظاهر رواية لا عند محمد ولو كسبه عنها جاز عند محمد في الاقي
 ببيان بنية مغارة لغير مقدار الكواجر ولو دفعه الى كفيفه في الخلاصة المراك اذا دفع المال الى كفيفه
 ولم يوشى بنية ثم حضرته النية عن الزكوة بنظر ان كان المال فائدا في كفيفه جاز عن الزكوة وان لم
 لم يخر قال شام سالت محمد بن رجل قال ما تصدقت به الى امة السنة فقد نويت عن الزكوة
 ثم جعل تصدق ولا يحضره النية قال لا يجوز قلت قال اخرج الدراهم وصرها في كفة وقال يدين
 من الزكوة فجعل يتصدق ولا يحضره كنية قال ارجو ان يكون في عشر من مثقال كل مثقال عشرة
 قيراط وكل قيراط عشر شعيرات من الذهب وهو ادى نصاب يجب فيه الزكوة كذا في الفقه
 وغيره ما في مائة درهم وزن كل عشرة دراهم وزن سبعة مثاقيل من الفضة والبر والعملة كلها
 سواء وربع عشر نصف متفاز من الذهب وخمس دراهم في الفضة ثم في كل خمس من النصاب
 وهو اربعون من الفضة واربعون من الذهب كسبه فوجب الفضة درهم وفي الذهب
 قيراط واحد ولا يشي في كسبه ان يشار الى غير من النصاب في حيفه هو الصحيح والمعتبر وزنها او اوزانها
 وجوبا لا قيمتها قال الرعي في كسبه اربعين فضة وزنه مائتان وقيمة لصا عشرة مثاقيل
 ان ادى من العبرين ثوبين بربع عشرة وخمس قيمتها سبعة ونصف وان ادى خمسة فبمئة خمسة
 جاز عند أبي حنيفة وابي يوسف خلافا لغيره ولو ادى من خلاف جنبه وجب القيمة بالاجماع وقاب
 الورع وروح وغالب النخس يقدم التجارة والا ينظر ان كانت الفضة تنخص بغير نصاب
 الزكوة ان بلغت نصابا وحدها او انضم الى غيره لان غير النصف لا يشترط فيها نية التجارة
 ولا القيمة وان لم تنخص فلا شيء عليه لان الفضة قد هلكت فيه وهو موصوف بشرط فيها
 نية التجارة فصارت كالنصاب الموصوفة بجاه الذهب في آخية ورث ما في درهم دينار على حال
 وحال عليه احوال الماركة عليه من يتبصره وبعد ما مضى من احوال قبل القبض وفي رواية عن
 ابي حنيفة لا يجد في عرض تجارة لاني احوال اصلية كذا في النسخة ونصاب كسبه واثاث
 المنزل وعبد الحرة والآلات المحترقة وكتب العلم لا يهدى وسلاح الكفار وادوات اركوب لانها

لا فرق في كسبه او بالظن
 من الفضة كذا في النسخة

مشغولة بالحاجة الاصلية فصارت كالعدم في آخية ونية التجارة تبطل نية الاستخار
 وانه او بعد التجارة ثم آخيه يخرج من ان يكون التجارة لانه لا جرمه فقد قصد المنفعة ونية الاستخار
 لا تبطل بنية التجارة ما لم يبيع وحده سوى التمكن من التجارة لانه لا يبيع الا بالبيع فلو كان
 ما ملكه بسبب اختياره كسبه ووصيته وكسبه وخلع وصح من قد دوناه للتجارة كان له في غرضه
 يدسف خلافا لغيره وقيل بخلاف على الفس في الظاهرة وجوز استخار صباغ عصفور او غفران
 ليصنع ثياب القنس بالاجور فخال عليه كحل يجب الزكوة احوال استخار صباغ او صفا لاركة
 فيه لانه لا يبغي بعد العمل فكذا الاجور مقابل بالمنفعة ولا يجد من مال التجارة بسوى قيمته نصاب
 احدهما الى الذهب والفضة وجب عليه ثمة سواد كان وكذا او انشئ لكن لا بد ان يكون
 ثوبا هو ما لم يستة في خمس من الابل اسنة وهي الراعية التي يكتفي بالرعي في السنة
 حتى لو علمها نصف حول كسنة لا يكون سائمة فلا يجب فيها الزكوة ثم بعد ذلك في كل خمس من
 الابل اسنة ابي حنيفة غير من وما بين النصاب من عقود الحكم في سائر النصاب الآتية وفي خمس
 وغير من بنت خاص وهي التي طعنت في الثانية وفي ست وثلاثين بنت لبون وهي التي طعنت
 في الثالثة وفي ست واربعين حفرة وهي التي طعنت في الرابعة وفي احد وستين حفرة وفي اثني
 طعنت في الخامسة وست وسبعين بنت لبون وفي احد وعشرين حفرة في الثانية عشر
 ثم في كل خمسة اسنة وفي خمس وعشرين بنت خاص وفي مائة ومئتين بنت لبون ثم نصف
 الفريضة في خمسة اسنة الى مائة التي خمس وسبعين بنت لبون بنت لبون وفي مائة وست
 وتسعين اربع حقان الى مائة ثم ينظر في كل خمس كانه في الخمس التي جعلها لانه
 الخمس من ثمنه من الابل الائمة لوروا النص بقوله بنت خاص وبنت لبون وحفرة
 ولا زكوة في احوال وهي التي اعدت للحمل لانها في احوال الاصلية في الخلاصة مغزا الى مجموع
 النوازل ان لا زكوة في احوال الكاري ويجب ايضا في اربعين من النعم الى مائة واحد عشر
 فغيرها ثمان الى مائتين وواحدة وفيها ثلث شياء الى اربعة وفيها اربع شياء ثم في
 كل اسنة والضم مع الضاء والمعر فيتم بلغة النصاب لكن لا يؤد منه الا واجب ويجب
 عليه تباع او تبعة والتبج ما لم عليه كحل في مائة من البقر اسنة والجاموس كالبق في النسخة
 مسن او مسنة وهو ما لم عليه كحلان وما زاد على اربعين فحسبه الى ستم لان العقوق في النسخة
 نسبت نصابا بخلاف النخيل ولا نقص منها واخذ المار عن الزكوة لا يجوز دفع الواحدة الزكوة
 اربع عشر سنة وفي النخيل نصف عشر ثم في كل ثلثين تباع وفي اربعين مسن ولا زكوة
 في الدواحل وهي التي اعدت للحمل كثاره الارض وكذا كونه من احوال في الذخيرة وغيره ولا
 في العجا جبل والكلان والفضلا عند أبي يوسف حنيفة آخر او هو قول محمد وهذا اذا كان النصاب
 كله صغيرا فانه كان في النصاب واحدة مسنة تجب الزكوة بخلاف من في مائة كان له تسعة
 وتسعون حملا واحدة مسنة حال عليها احوال تجب فيها الزكوة ويجعل السنة اصلا والصغار
 تجارها وتوقع الوسط من اسنة والتبج ولو لم يوجد دفع اعلى منه واخذ الفضة او دفع دونه
 والنفس في الظاهرة والآخية ولورث سائمة كان عليه الزكوة نوى التجارة او لم ينو ويمتلكها
 اي قيمة اسنة والتبج واجبا بل كسبه في الكافر وفي الهبة الى المصدقا وكذا جاز دفع

دفع القيمة في الزكوة جاز وفي الكفارات وصدة كفارة العشر والخراج والتذرو ولا يجز على
اداء الزكوة لو امتنع عنه لانها عبادة فلا يؤدي الا بالاختيار خلافا لما في ولومات من عليه
الزكوة لا يتخذ منه تركه ان لم يؤمن وان اوصى العشر من اشدت وعند الثالث في يؤخذ جبراً
وان مات فمن تركه اوصى او لم يؤمن كذا في الكافي ويعلم احد النقيضين الى الالة بالقيمة عند
اي حصة وعند جبر بالخراج وهو رواية عنه فلو ملك مائة درهم وحصة ذواته فتمت مائة
درهم يجب عند الزكوة لا عند جبر ولو كانت الذوات عشرة يجب اجماعاً ولا يظهر الاضطرار
عند ذلك على الجواب لان قيمة احد جبراً متى انتقصت يزداد قيمة الالة فيكمل النقص بالزيادة
وانما يظهر حال نقصانها وبغيره من التجارة لا مال من الالة لا الزكوة فيها لم يكن للتجارة و
تبلغ قيمتها نصيباً من احد النقيضين بهما الى النقيضين على الاختلاف المذكور والدين يفهم العشر
فمن له مائة درهم نقد ومائة اخرى على جبر عليه الزكوة كذا في خلاصته والمستفاد الى محاسب
فمن له نصيب فاستفاد في النسيان اكل من حصة بشرا او ثوباً او مائة او مائة او مائة او مائة
ضمه اليه فزكاه به في شريح الجمع ولا يضم من سواهم حركة كذا في النقيضين قد مضى عليه
بعض اكل اذا باع نصيباً سائماً بعد اخراج زكوة وعنده نصيب من النقيضين ومضى
عليه بعض اكل ثم تم اكل لا يضم ذلك التمس الى النصيب ولا يترك به خلافاً لما في ولا يترك
مال النصارى لا اموالهم منعت وهو حال تغذر الوصول اليه مع قيام الملك كالدين المحجوب بل لا يجز
ثم صارت له بنية بان اقره عند الشهود وكالاته في المفقود والمغضوب اذا لم يكن عليه
بنية وكما سقط في الجود المدفون في الصخر اذا انسى المال مكانه اما المدفون في
الدار فنصيب لا مكان مغرجهما والتمس في المدفون في ارضه وكوم ولو كان له بنية
عادة الصحيح انه نصيب كذا لو كان الفاضل عاكفاً به لانه يقضي بعد وفي مغر به كسقف
سواء كان المدفون عليه او معر او مغسلاً لا مكان الوصول اليه بلا واسطة في الملى و
بواسطة التمس في العسر وكذا في المغسول في حصة لعدم صحة تقبيل الفاضل وعنده
محمد لا يجب التحقق التقبيل منه وابو يوسف مع تحريمه تحقيقه ومع اي حصة في حكم جبر
الزكوة نظر الفقهاء كذا في الكافي ولا يترك في الدين الضعيف كالمهر في الخانية وغيره
كالديون تامة ودين قوي وهو القرض ودين حال التجارة ويجب الزكوة فيه اذا حال اكل
وتبرأ من الاداء الى ان يقضي اربعين درهما وكذا ما يقضي اربعين درهما بدينهم ودين
وسط وهو دين ما ليس بالتجارة كتمس ثياب البدنة وعبد الخدعة ودور السكنى والجب
فيه الزكوة عالم يقبض مائة درهم ولا يقبض اكل بعد القبض ويعتد بما مضى من اكل قبل
القبض في الصحيح من الرواية ودين ضعيف وبديل ما ليس بالكلية والوصية وبديل
التمس والصحيح من دم العمد والدية ولا يقبض فيه الزكوة عالم يقبض مائة درهم وبديل اكل
بعد القبض ولا الخيل وكذا كالبخار والخبير فيها الا ان تتجارة بها عند جبر وهو الخيل المغنول
وعنده اي حصة اذا كانت كخيل سائمة واحتفظ ذكرها وانما ثمنها فضا جبراً يعطى من كل شئ
دينار او بقومها ويعطى اربع عشر قيمتها اما المذكور المختص والان في الكفارة فغيره ورواية
ولا نصيب للخبير عند وقيل نصيباً ثمنه وقيل خمسة واكواهم والاتي الا ان يكون للتجارة

كذا في

كذا في اقسامه خانية وفي الكفارة زكوة فيها مطلقاً ويسقط الزكوة باستبدال السائمة في الحيط
بغيره من باطن باطنهم او ذواتهم او جنسها او بخلاف حيث لا ينقطع حكم اكل حتى لو لم
حول الاصل يجب الزكوة كذا في الباول غرض التجارة بعرض التجارة لان النقص اكل عليها وهو
الزكوة فيها باعتبار القيمة والقيمة لم تبدل في الخانية استهلاك النصاب بعد وجوب الزكوة
بوجوب الضمان واستبدال مال التجارة بمال التجارة ليس باستهلاك وبغيره من التجارة استهلاك
واستبدال السائمة بالسائمة استهلاك وفي الكافي استبدال مال الزكوة بمال الزكوة ليس باستهلاك
لانه لم يختلف المتعلق به وبغيره استهلاك بخلاف استبدال السائمة بالسائمة لان التجارة
باعتبار غيرها والزكوة فيها باعتبار العيز وقد اختلف العيز ويسقط بهلاك النصاب بوجوه
وان ملك شريطاً المكي بخلافه لو استهلكه وملك البعير بسقط حصته في التبردية وان
ملك بعد ملك الساع قبل بغيره وقيل لا يضم لانعدام التقويت ولا يسقط بهلاك العفو
حتى لو ملك رجل مائة وعشرين مثقالاً فملك ثمانية بعد اكل خمسة مثقالاً عند اي حصة في
يوسف لبقاء النصاب وعند محمد وزرجب ثلث مثقالاً ولو كان له شئ من اكل فملك منها
اربع مثقالاً عند جبر خمسة مثقالاً عند محمد وزرجب ثلث مثقالاً وهبة قبل اي يسقط
ايضا بهبة المكي النصاب قبل تمام اكل اي احد اكل من ساقط الزكوة ويكره اكله لم يمنع
الزكوة عند محمد خلافاً لابي يوسف في الخانية والسائمة اخذوا بقول محمد لا بهبة الدين من
المدفون بعده يعني المكي اذا وهب الدين من المدفون بعد اكل يتي به الزكوة ان كان
المدفون غنياً لا يجوز وبغيره زكوة استحق في الظاهرية وقال ابو يوسف لا يضم كذا في العلم
انه غني او فقير في الخانية واختلفا فيه وان كان المدفون فقيراً وهب الدين يتي به زكوة قال
عمر بن الخطاب لا يسقط منه زكوة ذلك لانه لو كان زكوة دين آخذ على غيره ولو
جميع الدين من المدفون بنية الزكوة عن الدين في الاستحالة يسقط كذا في الوهب ولم ينف
شيئاً **باب العشر** هو من نصيب الامام يأخذ الصدقات من التجار لبا من اموالهم
لان الخبانية من الخانية في النهاية بان الامير في نصيب اخذ الصدقات لانه فيه امانة المسلم
على اداء العبادات وما عدا ما تابع لا يحتاج الى تنصيصه بالذکر في رواية ستمائة وان كان
يأخذ ربع العشر لانه يأخذ في اجماع العشر وذلك من اكل يأخذ العشر من اي من المسلمين ربح
العشر ان وجد شريطاً وجوب الزكوة ويصدق ما ملك في الكفارة تمام اكل بيمينه لانه منكر
ومن اي يوسف لا يجز عليه وهو الفقير وان الزكوة عبادة ولا يجز في العبادات كالصدقة
والصوم وجه الاختلاف انه منكر له كذب بخلاف سائر العبادات لانه لا يكذب له كذا
قال الزنجي ويصدق ايضا في الكفارة النواحي من الدين وفي ادعاء الاداء الى عاشره في ملك
استدعيه ان كان عاشره اية واجز اية البراءة من ليس بشيء في الاصح كذا في ادعاء الاداء في غير
نفي الكفارة الاداء كانه موقوف اليه ولو قال انا اديت الزكوة بعد ما اخذتها من الخانية لا
يصدق لانها بالخراج التفت بالاموال الظاهرة مكانها الاخذ منها الى الامام في ادعاء
الاداء بنفي السوايم لانه حق الاخذ للامام فلا يملك اية كافي الخانية والصحيح ان الاداء في
ناقله وان ثمنه والثانية زكوة ويأخذ منه الدين ضعيف اي ضعف ربع العشر هو نصف العشر

ب

لم يطعم فاذا هو طبع او افطر وهو يرى ان الشمس غربت فاذا لم يظن ان الشمس غربت فلو ان
قضاء على الوقت بالغد يمكن او نفيها للشمس وقضى ذلك اليوم ولا كفارة عليه سوى الاولين
اي البائع والمسلم فانها لم يقض يوما لعدم الخطاب التبرع منه وبسبب تأخيرها وقهرها لا فطر
الا في يوم النحر **باب ما يجب في الهدي** من اصبغ يوم النحر صبا غام افطر
لا شيء عليه ومن ابي يوسف رحمه الله في النوازل عليه القضاء لا في الشروع ولم يفسد في الصوم
غير رمضان كفارة توى في الذخيرة من اصبغ في رمضان وهو مقيم لا ينور الصوم ثم افطر قبل ان
تلك الكفارة عليه عند ابي حنيفة وقال عليه الكفارة ولو افطر بعد الزوال لا كفارة عليه في قولهم
فانظر هذا او ذواته وان اكل كركا عليه القضاء لكل سمرة واحدة ان مضغها فلا شيء عليه
لانها شائعة ويصح ان اكلها في يوم مضغها على القضاء ولا كفارة الاكل ما بين سنان
ان مثل خمسة قضت لان اقل منها الا اذا اخرجته ثم اكله او شرب عددا ولو مضغ فوصل الماء
جوفه خطا قضى فقط او جامع او جامع في احد السبلين ولا يشترط الا نزال فيها في الخائبة كما
في غيرها من غير انقضائه والكفارة انزل او لم ينزل في قول ابي يوسف رحمه الله وكذا اذا عمل على
قوم لوط ومن ابي حنيفة فيه روايتان في رواية كالا وبها اخذ المشايخ وفي رواية لا يذبح
ولا كفارة على موطوءة يائنة في الظهيرة والولولة الجية والذخيرة المارة اذا اكرهت زوجها
في رمضان على الجماع فاجامعها مكرها الاصح انه لا يجب عليه الكفارة وعليه الفتوى في الخائبة اكره
رجل على ان يجمع امراته في رمضان لها راونا كل او يشرب ففعل لا كفارة عليه وعليه القضاء
وفي الظهيرة اذا وطئت المرأة وهو مكره لا كفارة عليها ولو طأ وقت في وسط الامر كانا
عليها ايضا في الخائبة جامع مكرها عليه القضاء دون الكفارة في اداء رمضان في انقضائه
فانقضاه فوطئ بعد انقضائه بشرط ولاد واستحب الى مسارعة الى اسقاط الواجب في الخائبة
من وجب عليه قضاء يومين من رمضان فاذا ادى ان يقضيهما ينور اول يوم وجب عليه قضاء
من هذا رمضان وان لم ينو ذلك اجماعه وان كان من رمضان ينور قضاء رمضان الا
فانه لم ينو ذلك اختلف المشايخ فيه والصحيح انه يجزيه وكذا كالمطهر على ما يجب في باب
الظهار ان شاء الله تعالى افطر في رمضان شهرا فصام يوما وسبب يوما للقضاء والكفارة
ولم يجز يوم القضاء جاز وصار كأنه نور القضاء في اليوم الاول واستسبب يوما من الكفارة
كأنه الظهيرة ويتداخلك بين من افطر اياما في رمضان كفارة واحدة وان قبل ان يكون
للاولى لان افطر بعد الكفارة ثانيا في ظاهر الرواية لان الله افطر قبل اداء الاولى لا بعده
ان جامع في رمضان ينو كفارة واحدة في الصحيح للداخل كذا في الكافي وفي السراجية كذا في فطر
في رمضان وهو الاصح كذا في الخائبة وفي الظهيرة لو افطر في رمضان نين في لزمه كفارة
روايتان وفي الذخيرة افطر في رمضان فاشترط ان عليه لفظ كفارة وان لم يلفظ فافطر
محمد بن كنفارة واحدة ويسقط الكفارة بجره بعد الافطر وجيز لا يسقط في الذخيرة
اذا اصبغ الرجل صبا غام اكل او شرب او جامع ثم سافر في الشهر ففعل الكفارة واذا فرغ من
بعد ما جامع فلا كفارة عليه وكذا كفارة اذا حاضت المرأة بعد ما جامعها زوجها فلا كفارة
ولو اكره على السفر ان اركب على الدابة مكرها وان خرج الى السفر مكرها ذكر الحسن انه لا كفارة

عليه عند ابي حنيفة قبل وعليه الكفارة عند مالك والشافعية ولو اكره على السفر في رمضان
وفي الخائبة المرأة اذا افطرت ثم حاضت لا كفارة عليها والصحيح اذا افطرت ثم مرض مرضا لا يستطيع
معه الصوم يسقط الكفارة عنها ولو افطر في اول الشهر ثم حاضت ثم اكرهه السلطان على السفر لا يسقط
عنه الكفارة في ظاهر الرواية ودوي الحسن عن ابي حنيفة يسقط عنه الكفارة ولو سافر فاجامعها
لا يسقط عنه الكفارة ولو ابتاع شيئا فخره ما كمل كالحصاة والتراب وكذا ما لا يقبل صلاح
البدن ولا يبرغ في الكله ولو اكل الطيب الارمني عليه الكفارة واختلف في الملح او دخل الماء في
حلقة بلا قصد كالمغصص اذا دخل حلقة ان كان كثيرا بحيث يجد طوخته فيصدمه لا يدخل
انفخ فافطر فافطر حلقة ابتاع حفرة الا بريم او حصة بيزارة فيصدمه كالمغصص الدم
اخرج من الاسنان الا اذا كان مغلو باغ الذخيرة ابتاع بزارة غيره لا كفارة عليه الا اذا
كان بزارة حديق او انزل بلا ايلاج كذا اذا فخذ او بطن كذا لواني بهيمة او امرأة متبينة
ولا شيء عليه ان اتي باحديهما ولم ينزل ولو جالج يده حتى امسى قضى ولا كفارة عليه في الخائبة
في الظهيرة علمت المريان على الرجل في الجماع ان انزلت ففعلها القضاء كذا في النوازل ليس
او تقبيل قضى فقط والباشرة كالتقبيل في ظاهر الرواية ولو انزل بنظر لا شيء عليه لا باطل
بالتقبيل والمناقضة اذا امن من نفسه الا نزال واجامع او استعط السعوط وواهب
في النافذ كذا اذا وى جائفة او آمة تداود وصل الى جوفه او دماغه وكذا لو افطر في اذنه
دينا ولو اغسل فدخل الماء اذنه لا يفسد صومه بلا خلاف وان صب الماء الصحيح في الفم
اقطر في احليل لم يفسد عند ابي حنيفة خلافا لابي يوسف وفور لم يضرب فيه او استقاء
ملا فمهم وقدم تغبيره في نوافذ الوضوء ولو قال لا يفسد صومه لانه لا ياكل الا عاداما
لو عاد يفسد ان ملاه او احقن في الظهيرة او دخل خشيبة او نحوها وطرف منها بده لم
يفسد كذا لو دخل اصبعه في اسنة او ادخلت المرأة في فرجها او انجارتا اذا كانت
الا صبح مبتلة بالمالا والدين وقبران المرأة اذا حثت الفرج الا فطر صومها وكذا
لو استنجى الرجل وبانغ حتى دخل الماء باطنة الرجل اذا تشاقل حتى خرج صومته في حال الاستنجاء
ثم عاد الى مكانه فسد صومه الا ان يحفضه قبل ان يقوم قضى ولا كفارة عليه كمن افطر
مستطوعا في الهدياة ومنه دخل في صوم المتطوع ثم اخذه قضاء ولا يباح الا فطر فيه
بغير عذر والضيافة عذر لقوله عليه السلام افطر واقض يوما ملكا في الظهيرة يتناول
والصحيح من المذهب ينظر ان كان صاحب الهبة ممن يرضى لمجوده حضوره ولا يتبادر
بشرك لا فطر لا يفسد فاشتمل على اكله في احسن ما قيل في هذا الباب انه ان كان
لا يشق لا يفسد هذا كله قبل الزوال وما بعده فلا يفسد الا اذا كان في شرك الما فطر عقوقا
احد الدين في الخائبة الصائم المتطوع اذا فطر على بعض خدانه فساله ان ياكل لا يباح
بان يجيبه وان كان صاحب قضاء رمضان كره له ان ياكل او افطر مسرا لا يباح
له المسافر ان يفسد صومه فخران لم يفسد وبكره اذا اجهده الصوم لان فيه اهلاك النفس
وهو منهى عنه مقيم سافر بعد الصبح لا ينبغي له ان يفسد لانه السفر ليس بجزء في اليوم
الزرافة السفر فيه وان اتخذه افطر قضى ولا كفارة عليه ولا شيء على المريض وان

ان ما على حاله لا يملكه بذكره كعدة ايام او من صبح او افطار فضا قد راعه راعيه فان لم يصب
وما ناطم ولها من الفلك يوم سكتا نصف صاع من بر او صاع من تمر او شعير ان اوصيا
وان تبرع الذي به جاز ولا يصوم عنه او افطر مريضا يعني من كان مريضا في رمضان تخاف ان يصام
او زاد مرضه افطر وقضى كذا في الهداية وغيره قال الزبيدي وطبري موقوفه الاجرة فاذا غلب
على طه افطره كذا اذا اجبره طبيب فاذن عدل والصحيح الذي يفتي ان يمرض بالصوم فهو كالمريض
وكذا الالة التي تخم اذا خافت الضعف جاز لها ان تفطر ثم تقضي في الظهيرة والاهلية
من امتثال امر الله في اذكاره وكذا يجوز ما من اقامة الغرائب وفيه ايضا المرض الذي يبيح الاطعام
فاذا اكل المرض حتى الضعف يفتي له ان لا يفطر ما يخاف الصوم فرفع الزيادة وقيل ان يصير
صاحب راض فاذا زال المرض وبقي الضعف يفتي له ان لا يفطر ولا يعتبر خوف المرض في الخائفة
رجل خاف ان لم يفطر يزداد عينه وجها وحماه شدة كذا ان لا يفطر كذا ان كان باراد العدة
وهو يخاف الضعف على نفسه فلا ان يفطر متعبا كذا او مسافرا ذم ايضا رجل رضى غيا فافطر
على طه ان يولد يوم لم يمرض وما حرم فيه كذا عليه الكفارة وكذا اذا افطرت المرأة على ان يومها
يوم حيض فلم تحض في ذلك اليوم كذا عليها الكفارة قال مولانا هذا اذا نوى الصوم ثم افطر فان لم
ينو للصوم في ذلك ففطر فقط ان كان في المرض ان خاف على نفسه او ولدها افطرا وقضوا
كفارة عليها رجب مبطون في علم الاطباء ان الطهر اذا شرب دواء كذا اجبره الصغير قبل
لها ذلك ان كان الاطباء هذا في مسكين اتقى عليه قضي الا يوم حده ولو وجد الصوم فيه فوافظ
انه نوى الصوم في السبل حلالا على الصلاح الا اذا كان مسافرا او منهكا يفتي بالاكل في نهار
رمضان كذا الوجه ان غير مستوعب لشهر ولو يوما وان استوعب لا يقضي وفيه الشيخ
الحاج وان قدر على الصوم بعد الغدنة قضى لان جواز ما ستر وطا يستمر العجز لكل يوم اطعم
مسكين ويجوز فيها ما يجوز صدقة الفطر الا ان في الغدنة يجوز طعام الاباحة اكلان مشبعان
ولا يجوز ذلك في صدقة الفطر افطر بعد او بغير عذر لم يقض حتى صار شيخا فانيا لا يرضى به
جاز له الغدنة وانما يجوز الغدنة من صوم هو اصل تنفقه في رمضان عند وقوع الياس من فضائه
ولا شيء من كفضائه والكفارة الفرض والنظر فيه سواء لو وجد العطر ناسيا ولو جامع ناسيا
فذكر فرغ لا يفسد صومته الظهيرة اي صائيا في كل ناسيا ان شأه بذكره لان القوة بدونه ذلك
وان كان سبخا لا يكره لانه ضعيف لا يقدر اكل ناسيا فظن انه يفطر ثم اكل عد عليه القضا
دونه الكفارة او احتلم في الظهيرة احتلم فظن انه افطر ثم اكل عد الكفارة عليه او احتلم وان
وجد طهر في خلفه او ادمن من ربه او احبب ويكره القصد والاحتام اذا خاف الضعف كذا في
الظهيرة ولا يمس في السواك الربط واليابس في الغداة والعشي كذا في الخائفة وغيره او دخل
حلقه ذباب او غبار او دخان او ربح العطر وكذا ذكره اوصافه او طعن برنج وان بقي في
جوفه او اسابه سم او خرج من جانب آفة ولو بقي النصل في جوفه بفساده كذا في الظهيرة
باب الفطرة مصرف الزكاة الا ان الزكاة لا يبيع الى الذم وصدقة الفطرة يبيع
اليه كالمصدقة المندوبة والكفارات يجب بطوع بخروج يوم الفطرة فمات قبل او اسلم او ولد
بعده لا يجب لانه لم يترك وقت وجوبه على قوسم ولو صغيرا او مجنونا كذا في الخائفة في الولد الجلية

المسافر والكريض اذا افطر في رمضان لا يسقط عنه صدقة الفطر في نصاب كوة الى فاضل
مسكنه وتبناه وزر وسلاصه وعيده ولا يقصر فيه وصف النماء عن نصف وطفه الفقير
وان كان غنيا فانه لا خلاف في كونه ولد الكبر والشيخ في عباده والحملة والمجنون كالصغير ولا يودي
عن ابن ابي اذ كان الابن جيا موصرا كان او معسرا وان كان ميتا فعن ابي حنيفة فيه رواية
في الظهيرة الصغيرة اذا كان له عياله فلاب يودي فطرة عليهم من حاله في الهداية ولا يودي
عن زوجته واولاده الكبار وان كانوا في عياله ولو ادى عنهم بغير اهرام اجزاهم استخانة
لبوت الاذن عادة وفي الخائفة وعليه الفتوى ومالك في الخائفة ولو كانا خلافات فتى وعن
مدبره وام ولد وعن جده المأذون به بونا كان الا من مكاتبه وعنده الشتر والابوع
كذا في الكافي وقيل يودي لما مضى ان عا وصاع وهذا جائز ارجا البواقي كل رطل عشرة اشترار
والاستار ستة دراهم ونصف فيكون كل صاع الضارهم واربعون درهما من شعيرة وتمر
او نصف اي نصف صاع من بر او ما يتخذ من البر كالدقيق والسويق او نصف صاع
من زبيب في الظهيرة فان ادى نصف صاع من شعيرة وربع صاع من بر جاز عنه ما او قيمة
وكذا في الكافي والدين اولي من البر والدرهم او الى من الدين لانه ادفع حاجته الفقير كذا ادى
عن ابي يوسف وصح التقديم قبل يوم او يومين وعن ابي حنيفة في رواية بسنة او شتر
وقيل جاز اذا كان في النصف الاجرة من رمضان وقيل في كذا عليه الفتوى كذا في الظهيرة
ان خير اى لا يسقط بان خير المستحب ان يخرجها بعد طلوع الفجر يوم الفطر قبل صلاة العيد
بذلك امر رسول الله صلى الله عليه وسلم ولان الامر بالانفاضة هذا اليوم كذا يثبت
على الفقهاء بالمشقة عن الصدقة وذلك بالتقديم والجمع والتفريق اي جاز اذا اصدق
الى نفسه واحد او اداء صدقة واحدة الى جماعة من الفقراء كذا في الظهيرة والخائفة وفي
الولد الجلية لان الفداء في حق الممرك كتحضر واحد فالزبيدي وجب دفع صدقة فطر كل
شخص الى مسكين واحد حتى لو فرق على مسكين او اكثر لم يجوز لان المنصوص عليه هو
لقد عليه السلام اخذهم من المشقة في شهر رمضان ولا يستغنى باذنه ذلك ويجوز
الكر في فروع صدقة شخص واحد على مسكين لانه انما اخذ يحصل المجموع ويجوز دفع ما يجلي
جماعة الى مسكين واحد **باب المتفوق** يستحق صوم ايام البيض وهي الثالث عشر والرابع
عشر والخامس عشر كذا صوم يوم الاثنين والجمعة في الظهيرة صوم سنة من شوال كذا
هذا في حنيفة متفق كذا او متباجا وقال ابو يوسف كذا متباجا لا متفوقا وهاهنا
المتاخرين لم يروا به ثبوت واختلوا في ان الافضل المتفوق او التتابع وفي الخائفة
واما صوم سنة بعد الفطر متباجة منهم من كره ذلك ومنهم من لم يكرهه وان فرقها في
شوال فوا بعد عن الكراهة والتشبه بالمتفوق واقرب الى اجواز ولا بأس بصوم
يوم الجمعة عنه في حنيفة وكذا عن ابي يوسف الا ان يصوم يوما قبله او بعده كذا لا بأس
بصوم يوم عرفة الا في العوات فانه مكره كصوم يوم التروية لانه يجزئ عن اداء افطار
الحج وكذا ان يصوم يومين لا يفطر بينهما كذا اوصاف الوصال وهو ان يصوم السنة ولا
يفطر خلالها ايام التوبة والا فضل صوم يوم وافطر يوم وهو صوم داود عليه السلام ومن

والا في حنيفة

صيام شخصان ووصل رمضان في حرم وكانوا يستحسنون ان يصوموا قبل عشاء او
بعده يوما وكره صوم يوم النوروز والمهرجان اذا تقدم ولم يوافق يوما كان يصوم قبل ذلك وهكذا
قبل في يوم السبت والاحد ولا يتطوع المرأة بغير اذن زوجها كذا المهرجانات والاعراس كان يصوم
في الحنفية وكره دفع غني ومغنى من ضرورة وفضل ان كان الزوج سقي الخلق لا بأس للمرأة
ان تنزول الحرفة بمساكنها نذر صوم شهرين معينين متتابعين واذا فطر يوما استأنف لانه اقل بكونه
لا اوجبت في غير هذا الشهر ولو دخل الوقت وهو رخص لا ينطبق الصوم الا بفطره ونقض كذا
في الكافي نذر صوم شهرين فصام غيره جاز لانه لا يفتن نذر غير متتابعين زمان ومكان بخلاف الصوم
حتى لو قال انه جاز فلا ينعى ان الصوم او اضل فطره فليجزيه لم يجز نذر صوم هذه السنة افطر اياما
منية وهي يوم الفطر ويوم النحر واما التيسير وقضاها في الطهيرة المرأة اذا اوجبت على
نفسها صوم سنة بغيرها ففتت ايام حضاها التزم صوم شهرين متتابعين وصلى وجبا تعبها
فاذا استعيا نفع يوم فاجله ان يسافر مدة السفر فينوي اليوم الاول من رمضان فما التزم
من عليه قضاء ان من رمضان ينوي اول صوم عليه من رمضان الاول والثاني او في صوم عليه
من رمضان الاول والثاني وان من رمضان واحد لا يجزى الى التيسير حتى لا يشكك
في العشر الاخير من رمضان في مسجد والحكمة في مسجد بينها وابتداء من التيسير وجب
فيما سواه ولا يجزى من معكف الا جازة شرعية كالجمعة او طهيرة ونحوه والكل وسر في معكف
ووجه منه بل عذر ولو ساعة مفقودة لا يجزى لعبادة المريد وصلاة الجارية كذا في الحنفية
وقد ايضا اوجب السطان مكراما او غيرهم فدا عكافه عند اي حنيفة وفي الخلاصة اوجب
السطان والغريم والهدام المسجود والباس بعقد البيع في بلاد اضرار سعة وكره اضرار
في آلة جيرة هذا فيما لا بد منه كالطعام ونحوه اما اذا كان تجارة كذا تجارة كبره هو الصحيح وقدم فيه
الوطي ودوا غيره وكره فيه الصمت لانه ليس بقرينة في شريعتنا كذا السكك بالانتم فيه التزم
لنا ذرا عكاف ايام بالها ايضا وصح نية النية خاصة **كتاب الحج** اشهر شتال و
ذو القعدة وعشر ذي الحجة وصح الايام فيها وكره ولا يجوز ان يعرض شيئا من اعمال الحج من
طواف او سعي قبل شهر الحج وان علم فيها بحوزة القعدة سنة وهي طواف سعي وقيل واجبة
وقيل فرض كفاية ونقض في جميع السنة وكره يوم النحر واما التيسير فرض مرة
على العذر عند اي يدس وقال محمد بن عمار في وهو قولان في الكافي والظاهرية والاول
انظر الروايتين عن ابي حنيفة وانتم ان اقبل ولا تقبل شهادة وكبره الخرج الى الحج واحدا
كراهه قيل ان كان محتاجا اليه وعند الاستغفار لا بأس به والجداد واجبات عند عدم الابوين
بمنزلة ما علم **مسلم مكلف** لا على عبده وصبي وكذا اولا فان عتق العبد وبغى الصبي لم يجز
عن فريضة وان جد الامام قبل التوقف بعونه مع من الصبي لانه العبد صحيح الحج والعمرة والاعمال
اذا وجد زادا او احلته ومن يكفيه مؤنة سفره في ضرفته لا يجب ايضا عند اي حنيفة خلافا
لها واما المعنف والرمي فالتدبير عندنا ان الحج لا يجب الا على الكافي قال الربيعي
والصغير والرمي ومنقطع الرجلين والشيخ الذي هو الاصل بنقضه الجوس اذا وجد زادا او احلته
لا يجب عليهم الحج عند اي حنيفة فلا يجب الحاجج عنده ويجب منه ان زاد الى نفقة ذهاب

واباب ولا يثبت الاستطاعة بعقبة الاجير وهو ان يكره رجلان بعينه واحدا يتعاقبان
في الركوب بركب احدهما رجل او فرسخا ثم يركب الاخر والفقهاء اجمع ما شيا ثم يسير لا يجزى عليه
وكبره الحج على الجار والجار افضل لان النفقة فيه اكثر كذا في الحنفية في الطهيرة الحج راكبا افضل
لان المشي يسئ الخلق رواه الحسن عن ابي حنيفة نذر حج ما شيا لا بركب حتى يطفئ طواف
الزيارة ولو ركب اراق دما وينتدئ المشي من بيته وقيل من البيعات والاول اصح لانه هو المراد
في العرف في الطهيرة والحائنة رجل قال وهو كذا ان على المشي الى بيت الله تعالى ان مكملت
فلما فكر بالهنة فخلية المشي الى بيت الله تعالى في اسان فضلا عن الحج كذا في الكافي
والخادم والسياب وانما البيت ونفقة عيال الى حين حجته والمراد بالحيال من عليه اسباب
معيشته كالزوجة والاولاد والصغار والخدم في الحائنة وكره الخروج الى الحج لمن عليه الدين وان لم
يكن عنده مال الا باذن وليه مع امن الطبيب قال ابو الليث ان كان الغائب في الطريق السلامة
يجب والآ فلا وعليه الاعمال وان كان بينه وبين مكة نحو الاربعة وقيل ان كان الغائب في
البحر السخن مع موضع جوت الحادة بركوبة يجب والآ فلا واختلف في انه هل هو شرط الوقيف
ام شرط الاداء ونحوه انما يظهر وجوب الوصية بالحج ومع روج او حرم على التام بغير نسب
او رضاع او مصاهرة كذا في الكافي او عبيد امسا كان او كافرا الا ان يكون فاسقا او مجوسا وشرط
ان يكون الحرام عاقلا بالغ المراهقة شابة كانت او مجورا واختلف في وجوب نفقة الحرام وشرط
وفي وجوب التزوج عليها بالحج بها ان لم تكن محرما ووجوب الوصية عند الجرح فمن قال هو شرط
الوجوب قال لا يجب عليها شي من ذلك ومن قال انها شرط الاداء قال يجب عليها جميع ذلك قال
السناني الصحيح ان الحرام شرط الاداء كذا في الحنفية وفي جامع الفقه للعلاني والحرم في
صوم المرأة من شرط الوصية في كفاية وغيرها امرأة لا حرم لها لا يجب عليها ان تنزله بالحج
بها كذا لا يجب على الفقير كتاب المال لا جرح امرأة وجدت نحو ما ليس زوجها منقضا من حجة
الاسلام وتن شرط الوصية بالحج على من خلعت عن الحدة اية عدة كانت ولا بأس بسفر
الامة وام الولد بالحرم الامام فاعل فرض والوقوف بعرفة وطواف الزيارة وبسبب طواف
الفاضة وطواف الكعبين فاذا فات واحد من هذه الثلاث بطل الحج ووجوب القضاء في العم
القابل الاول شرط والباقيان ركنا وعندنا في الامام ايضا ركنا فلو اقام قبل شهر الحج
جاز عنه تالا عنه **وجوب عليه** بين الصفا والحرة والوقوف بعرفة والرمي الى
رمي الجمار والحلق والتقصير وطواف الصدر وهو بفضتين الرجوع وبسبب طواف الوازع
ووجوبه على الفاق وغيره من الاعمال الحج بعضها سنن تاركها مبني كقبيل الجح لا سود و
طواف القدوم والتباعد والاصطباح في الطواف والرفقة والهرولة في السعي والبيتوتة
بينا والجمع بين الظهر والعصر بعرفة وبين المغرب والعشاء بمكة والبيتوتة بها وبعضها
آداب تاركها غير مبني كالاعتزال قبل الوقوف والاجتناب في الدعار وغير ذلك في كفاية
ودخول البيت حرم وكره الحيازة عند اي حنيفة لانه يحتمل ان ينقض الى اخلال ارجال
بيت الله تعالى بكثرة المشاة هذه خلافا **باب اعمال الحج** اذا اقام من البيعة
وهو عند في ذوا الحجة وهو مكان على اربعة ارجال من المدينة وهو اجد المواقف وان لم يحرم

منه وادوم من الحجة لادم عليه السلام ان كان الشاة اقرب الى مكة ولما في ذات
عوج ولسان في حجة ولما في قرن ولما في بطن وكل واحد منها وقت لا يها ومن مريها من
غيرها ثم انما في اذا انتهى الى الميقات على قصد دخول مكة عليه السلام يوم قصد الحج او العمرة
او لم يقصد عنده من كان داخل الميقات لان يدخل مكة بغير ايام حاجته لان في الزمان كبر
يقين لانه يحضر دخول مكة فالحق ان كل من كان في مكة من غير ايام بعد ما خرجوا منها
حاجته بخلاف ما اذا قصدوا او ارادوا ان يسكنوا في مكة قال الربيعي وان سكت بين الميقاتين في البحر والبر
اجتهدوا يوم اذا حاذى ميقاتا منها وابتعدا الى اولى بالاجرام وميقات اهل داخل مكة الذي هو
من ديرة اهل مكة الحج والعمرة وميقات الكتي احرم لها الا ان التخييم افضل وتجاوز تقدير الامم
على الوقت بل هو افضل فاخبره عنها حرام واذا اراد ان يحرم توفاه واخبره افضل وسحب
فلم اطفاه ونقص ما به وعلق حاشته وشفط بطه وسرحه راسه ثم ليس ازارا واداه
طاهر بن جدي بن اوس غيلان واجد بفضل ونظيب وكره حجر النظيب بما يعني عنه كالمسك
والغالية ثم صلى شفا وقال اللهم اني اريد الحج فيسره لي وتقبله مني ان مشغورا وان كان
قارنا يقول اللهم اني اريد العمرة والحج فيسرها وتقبلها مني في الحاشية امر غيره بان يحرم عنه
عند غيابه فاحرم عنه جازا واجامحى لو افاق فاني بافعال الحج جازا واذا حج ارجع بالجملة
وواله الصغير قالوا يحرم عن الصغير من كان اقرب اليه لبي رافعا صوته والتبكية ان يقول ليبيك
اللهم ليبيك ليبيك لا ستر لك ليبيك ان الحمد والثناء لك والكل لا ستر لك ولا ينقص
منها وان زاد جاز ومن عظمى الله عنه انه كان يقول ليبيك ذوالنهار والفضل احسن ليبيك
مرغبا ومرهوبا ليبيك ويكثر التبكية متى صلى او علا شرفا او هبطا واديا او لقي راكبا بالاحكام
الى الرمي اي اول رمي جرة العقبة وبعد التبكية تبقى الرقت والغسوق واجد ان كل من دخل مكة
التي سبقت تفصيلا في باب الجناب والمراة دارفت اجماع وقيل الكلام الفاضل الذي فيه
ذكر استرواحا ولا يناس الحوم ان يزوج حرمه كمن لا يوطأ ما وادخل مكة شرفها الله تعالى
سواء دخلها ليلا او نهارا واستحب ان يخطبها نهارا بالمسجد الحرام وعند الكعبة كبره وقلعا
واستقبل الحجر الاسود وكبر رافعا يديه كافي بكبيره ان فتاح ولا يبداء بالصلاة الا ان يكون
الامام فيها او خاف فوت الوقت فليكن ان احسن بلا اداء احد والا وضع يديه على الحجر
وقبضها ان قدر والا امس بحجر شاة كالرجول ثم قبل وان عجز عنه رفع يديه فداء منكبيه
وجعل يدهما كخارج مستبدا اليه كانه واضع يديه عليه وطاف مصطفي اخذ من بين
الطابف عاين الباب الشريف والمستقبل بالحجر كونه الى جانب الباب فيبدا من الحجر ذابا
الي العظيم ويطوف منه وراية ويسمي هذا الطواف طواف القدوم وطواف الخيعة وهو سنة
للانفاقي وليس على كل هذا الطواف ولا على من لم يدخل مكة ووقف بعوفات والاضطباع
ان يحجر رواه تحت ابطه ويلقي الامن على كنفه الا يسره وهو سنة ويتبع ان يطوف بابيت
حاشيا وطواف ركبا او طيف به نحو لا ان يعتز بحرية وان بدونه بعبد ما دام مكة واذا
رجع الى اهل بيته فليكن ما اقيمت الصلاة وهو في الطواف او السعي قطع وصلى ثم سجد
سجدة الشاوية طرية في الثالث الاول ويشي في الثاني عرفة فاراد ان زاحم الناس

في اهل مكة ووقف واذا وجد مسكرا لم يلبس له فبقي حتى يقبض على الوجه السهل والرمال
بمنه مستبينة الكنفين كالجوار الذي يتجوز بين الصغير واستلم الحجر في كل مرة ان يخطب
والا استقباله كاتين انما ويستحب ان يستلم الركن الثاني ولا يقبله ثم بعد ما ختم الطواف
باستلام الحجر صلى شفا عند المقام اوجبت تبستر من المسجد والاول افضل والمراد بالمقام موضع
قيام الخليل عليه السلام وقت النزول والركوب وهو حجر فيه اثار قدوة الشرف وهذه الصلوة وآ
عندنا بقا اثاره الاولى قبل اياها الكافرون وفي الثانية قبل هو الله احد ويصلي ايضا كقبر بعد كل
طواف فرض كان او نفلا ولطاف في الاوقات المذكورة في قوله الصلوة ثم يعود ويستلم الحجر
لان كل طواف بعده سعي فبعد العود الى الاستسلام ثم يخرج الى الصفا حتى اتي باب ساد الاول ان
يخرج من باب بني مخزوم فيصعد على الصفا ويستقبل البيت بكبره احتلا مصليا على النبي صلى
الله عليه وسلم داعيا ياتي في رافعا يديه ثم يهبط نحو الحرة وسعي ما سبها هو الا افضل من الركوب
اي بين الصفا والحرة على وفار كمن يهول بين الجبلين الواقعين في طرف الوادي وقد سبها
السبل اليوم وبها علاقات المسقى مخوفان عن جدار المسجد متصلا به ويصلي على الحرة كمن
على الصفا وهذا سوط هو الصحيح لامع الرجوع الى الصفا فيسقي بينهما سبها ويختم بالحرة
ثم يكبت بكبره محرم فخطب بابيت كلات ونظلا ويخطب الامام في يوم التروية بيوم
خطبة يعلم فيها انما سكت وهر كفيته اخذ حج الى منى والكلث والصلوة فيها واخرج الى غيابة
وغير ذلك وتوجه بيوم التروية بعد ما صلى الحجر بكبره الى منى في الحج والصلوة في يومه بعد
الزوال قال الربيعي اتفق الرواة ان النبي عليه الصلاة والسلام خطب الظهر في منى ولونه
الى عرفات يوم عرفة بعد ما صلى الحجر بكبره وقرئ في الجاهل واسباه واسباه في منى عند سجد
اخيف وتوجه يوم عرفة بعد ما صلى الحجر بكبره في منى في عرفات ويستحب ان يسجد
طويح الحارمين اقتداء برسول الله صلى الله عليه وسلم ثم يمشي الى منى ولا يمشي في مكة
وهو ما ذكره الربيعي ان النبي عليه السلام قال افضل الايام يوم عرفة اذا وافق يوم الجمعة
وهو افضل سبعين حجة في غير حجة رواه اخاف ابو الحسن زرين في كتابه بخبر الصحاح الذي
هو اصل صحيح الاصول لما بن الاثير وذكر النووي في من سجد في يوم عرفة يوم الجمعة عفو
لكل اهل الحق فجمع بعد الزوال الظهر والعصر في يوم الامام والامام باذان واقامتين
ويخطب الامام قبل الصلاة خطبتين كان في الجمعة يعلم فيها الوقوف بعوفات والحزقة ورمي
الحجر واخرى الى طواف الزيادة فانه صلى ولم يخطب اجماعا لانه هذه الخطبة ليست
بفريضة ثم يخطب الامام خطبة واحدة بعد الظهر في اليوم الحادي عشر من ذي الحجة فيعلم فيها
انما سكت ثم توجه الى مكة وقف ووقف بالوضوء واخبره افضل حاشا كبره احتلا مصليا
داعيا والافضل للامام ان يقف على راحلة اقتداء برسول الله صلى الله عليه وسلم وكاتب
موقف الا بطل عنة وقرب الجبل افضل ومنه وقف بها سعة من الزوال الى حجر التروية
فقد تم حجة ولو جازا او فاجا او غير عليه ولو اهل عن رافعة باخانة صح عنة لا عنة فانه
فاته الحج بعوفات الوقوف بعرفة فيحلق بعرفة وعليه الحج من قابل لادم في المعفقات وقفا
في يوم وسد قوم انهم وقفوا يوم التروية وبعد الغروب افاض الى مزدلفة وانه افاض

قبل ان يام عليه دم وان عاد الى عرفة بعد الغروب لا يسقط الدم في طهار الرواية وان عاد قبله
اختلف فيه وسحب ان يدخل في وقتها وشبهوا المشرك اوام هي كمن دخل في وقتها وجمع العشرتين
تاجرا باذان واقامة لا باق متين ولم يجوز لمصلي المغرب بعرفات او في الطريق ويجب ان لم
يطلع في عرفة الطهيرة ولو قدم العت على المغرب جرد لفة يصلي المغرب ثم يعيد العت وان لم
يجد حتى انقضى الصبح عاد العت الى احوال قال الرازي ولا يشترط اجماع هذه الامة عند ابي
حنيفة رحمه الله تعالى في المغرب على وقته وصلى بها الجو مجلس في الكعبة اجمعوا على ان السجدة
في صلوة المغرب لا بد لفة كذا موقف الا بطن محرم وسحب الوقوف بقرب جبل قزح وبعد
ما اسجد وقبل الطلوع نغز الى منى وفي بطن حبيب سرى قدر رمية حجر ورمى بحجرة العقبة
من بطن الدار ركنها بجبل البيت عن يمينه ومنى عن يمينه ولور ما في فوق العقبة اقامة
والاول افضل ولا يقف عند سبعا الى سبع حصاة مثل حصي اخذ في لور ما باكبيرة منه
جاز وجوز الرمي بكل ما كان من جنس الارض كحجر او حصى او قذير بسم الله والله اكبر فخا
للسيطان وحزبه الامم اجمع حتى يبروا وسعى لشكركم وذنبي مغفورا ويقطع التلبية باول
رمية وكيفية الرمي ان يضع الحصى على ظهر يده اليمنى ويسبح باليسرة وهذا بيان
الاول والى ما في حق احوال فلا يقيد ببيتة دون بيتة ومقدار الرمي ان يكون بين الاربعين
وبينه خمسة اذرع ولور في سبع حصيات جملة فذلك واحد لانه ينصرف في فروع الافعال ووقته
من طلوع الفجر الى غروب الشمس ويستحب ان قال ثم ذبح ذبا قيده بقوله لا اله الا الله الذي ياتي
به الموفد والوفد في الموفد وقدر انفسه على ان يافذ من رؤس شعور ربع اراس
مقدار رؤس الاصابع من الخفاصيل والرجل والارادة فيه سواء او صول او حلق افضل لاجل
لالتقاء لانه منزه عن حلقه ويكتفي في حلقه برسم اراس اعتبارا بالمسح وحلق الكل في
اقدار رسول الله صلى الله عليه وسلم ومنه لا شعور له اقر المحرم على راسه تسبحة وسحب
ان ينقص شعوره واطفاره وبه حلق كل شئ الا النساء فيل ولا العبد كذا في شرم مخفر
الكرخ والى مكة سرفها الله في طواف الزيارة المحرم من ذابح وهو سبعة اشواط بلا حلق
وسعى ان قد كان في طواف القدوم والافها وبه طواف في ايام هداية وغيره ثم ياتي مكة
من يومه ولكن ومنه الغدا بعد بعد الغد فيطوف بالبيت طواف الزيارة انتهى ويكفي ان
يقال بان استراح في غير ذى الحجة على ما حلف فلما في طواف الزيارة الى الغد والى ما بعد الغد
لزم ان يودي من مكة الى ابي حنيفة في غير زمانه انفسه به فليست برم عاد الى منى وكذا ان
يقدم ثقله الى مكة وينهم يومئذ لزم لانه يجب شغل قلبه على العبادة ورمى الحجارا
سبعا سبعا كالحجارة بايدي يمينه يسرى الحنيف ثم يابليها ثم بحجرة العقبة وجاز الرمي راكبا
والا فضل الرمي ماشيا سور بحجرة العقبة لان في غير ما حلف وقوف واما على ما ذكر فيرمي
ماشيا يكون اقرب الى التضرع وكذا ان يبيت بمنايا الى منى وان ترك بيتة لا
يجب عليه دم بعد الرزوال من مكة ومن بعد العدة اي من ثمان ايام السحر وثلاثة وان لم
ينفر في اليوم الثالث رعى اليوم الرابع ايضا وجاز وصح فيه الرمي قبل الرزوال عند
اي حنيفة خلافا لما في غير الى مكة المحرمة فينزل بالحصب ولو ساء وهو الا يطرح اذا

اراد الرمي من مكة طاف بالبيت سبعا بلا حلق وسعى وهذا طواف الصدر ويسمى طواف
الوداع وهو لا ياتي بالبيت ولا من ثمان الا فاقه قبل ان يفر الا ان وصلى ركعتين عقب الطواف
وسرب من زمزم وكيفية ان ياتي زمزم فيسقي بنفسه الماء ويشربه مستقبل القبلة
ويتصلع منه ويتنفس فيه مرات ويرفع بصره في كل مرة وينظر الى البيت ويسبح به وجهه
ورأس وجهه ويصحب عليه ان يسير قالوا لا يجوز سرب الماء طافا الا ههنا وطافا
من فضل وصلى حلق العبة السريفة وان امكن دخل البيت طافا والقدم المكنة من
وى وضع صدره ووجهه عليه وهو ما بين الحجر الاسود والباب العالي وتثبت على
تمسك بالاستسار الطاهرة على البيت الشريف ساعة يدعو مجتهدا باكبيرة اركان الكعبة
المكعبة ورجع قواى الى انقوف وهو عيسى وجاءه بصره الى البيت مودعا باكبيرة
على قواف البيت حتى يخرج من المسجد وكذا اجارة بيوت مكة في الموسم عند ابي حنيفة وحقق
في غير ايام الموسم كذا في الطهيرة وغيره كذا المرأة اي توافق المرأة الرجل في جميع افعال
الحج الا ان لبس الخيط في الخاتمة وغيره ولا يلبس المرأة المحوطة ان لبس الخيط من غير
كان او من غيره ولبس حتى واخف وسدر الراوس لانه عورة فلا تكشفه وكشف
وجهرها وان ارخت ثيابا على وجهها وجانف عنه لا بأس به ولا يوافق الرجل في رفع الثوب
بالنسبة لان صوته لا يورد الى الفتنة والافر الرجل والهرولة بين المسلمين لانه كل منهما محرم
للمسرة ولا في الحلق بل تقصر واخاف هذا ان حرم نفسه تسبها ونظره بقدر الامكان و
تقيم التمسك السعي والوقوف بعرفة والوقوف بمزدلفة ورمى الحجارا ولكن لا تقرب
البيت بل توتر طواف الزيارة حتى تظهر ولا يجب عليها دم ولو كانت بعد طواف الزيار
بسقط عنها طواف الصدر لان النبي صلى الله عليه وسلم رخص النساء ان يقفن في ترك طواف الصدر
ولم يامرهن بافاته شئ معناه **باب التمتع والقارن** ولا تنع لكي ولا لا
ميفاة الغاليم الا زاد فاقته خلافا لغيره من رخصه والقران افضل من التمتع والاد
وقال الشافعي الا زاد افضل ثم التمتع ثم القران وهو قول مالك وقال الامام احمد التمتع افضل
ثم الافراد ثم القران اتي المبقات وتولى القران اجماع واهل ابي دفع صوته بالنسبة بحجرة
وخرج من المبقات وبعد بعد صلوة الهم اتي اريد بحجرة واجب فيسجد على ركبتيه ما مضى قال
الزبيدي واستراط الابل من المبقات وقع اتفاقا حتى لو اجمع بها مرة او عدة
خرج قبل ان يصل الى المبقات جاز وصار قارنا وهو افضل وكذا لو اجمع بها داخل التمتع
وطاف وسعى لها اي لعمرة كذا واحد منها سبعة اشواط برحلة التمتع الاول من الطواف
وبهرول بين المسلمين في السعي وهذا افعال العمرة ثم حج كما في طواف القدوم سبعة اشواط
ويسعى كائنا في المزدلفة والحج فان طاف لاطواف بين متوايين وسعى سعيين معا فيزدح
واسار في حجرة سعي العمرة وتقديم طواف القدوم عليه ويجزى يوم التذبح في ثمة او بقية
او بعين فقام القران ولم تنسب الا حجة عنه وكفى سبع من بدنة في الطهيرة والاشراك
في البقرة افضل من الشاة والجوز افضل من البقرة كذا في الاشجة ويباح له ان يتناولها والاعمال
عن الذبح يوم ثمانية ايام ايام يوم عرفة وسبعة اذ فرغ من اعمال الحج ورجع الى اهلها وجاز

فيما يفتت من ماله في الطرية ولا بأس بان يبيع من البيت للفقير اذا كان لا قدر السيرة
يشت لا يفتت به عارة البيت الشريف وفي قتل حبيد وهو اكله ان الامتناع المتعشش باصل
الخلق والارادة منها البري والافايج حلال والالالة عليه كالقتل والبيع والملك فيه سواء
لان الصيد عام والصيد الذي في الحرم فهو ميتة لا ياكل اكله عليه وعلى غيره ولا يحرم اكله باصداة حلال
وذلك ما صنع حرم كلالته وامره وعمل الاكل اقيمة فاصداة في الحرم يصدق بها ولا يصوم ولو كان
حلالا من الحرم صيد حلالا في الكافي آكله الحرم على قتل حبيد والى حتى قتل كان عاجزا كذا في
الحانية وغيره في حقه بتقوم عدلين في مقتله واقرّب موضع اليه ان كان في بيرة لا يباع بالصيد
فيه فيشترى بها ما يداون ببقته ويذبحه عند أبي حنيفة وابي يوسف وقال محمد وان نفي حجب النظر فما
لا نظير في الضبي والبيع منه وفي الارب حناق وكثرها وان شئت يشترط طحاها ويصدق
بر على كل مسكين نصف صاع منه براوصا عامه ثم او شتر وان شئت يصوم من كل طعام يوما
لا يجوز في قطع البحر والحبش الصيام وان جرحه او قطع عضده او نكف شجرة منه فانقصه وان
قطع قوائم حبه فبنته وان سعى والحامه المستبر والعاينة في وجوب اجزاء سواء ومن ارب حناق
رضي الله عنه ان لا كفارة على العانة لقوله تعالى ومن عاد فينتقم الله منه فانه تعالى جعل اجزاء
الاستقام لا الكفارة كذا في الحانية ويشتى اجزاء حبيد قتل حرمان ارب على كل واحد منها اجزاء كذا
بخلافه لو قتل حلالا حيث يجب عليه اجزاء واحد ولا شئ في ذبح حيوان اهلي ولو ذبح حمارا
مردولا وطلبيا مستانبا يجب اجزاء لانها متوحشان باصل الخلق والاستنباس عارض فيهما
ولا في قتل الفؤوس لقوله عليه السلام خمس من الفؤوس يغفلن في اكلها والحرم اكلها واجبة
والعقوب والعقارة والكلب العقور وقال عليه السلام يقتل الحرم الفارة والغواب واجبة
والعقوب واجبة والكلب العقور وفي بعض الروايات والذئب والاراد بالغواب التزكك
اكتيف وعن ابي حنيفة ان الكلب العقور وغير العقور والسنامة والمستوحش منها سواء
وفي حكم السنور كذا في الكافي ولا في قتل الهوام كذا باب والبرفوت والنمل والبوض
والقواد والسحفاة وغير ذلك من الهوام والحشرات لانها ليست بصيد وليست
بمنولة من البدن في الحانية ويجب اجزاء في الضب والبر بوع وابن وس الا اجزاء لانه
من صيد البر والنمل لانه منولة من النفت النمل على البدن فكله فضاء النفت فيجب قتل
شئ كلف من ذيق او كسرة خبز او تمره كذا في قتل اجزاء في الحانية واذا قتل ما سقط منه
نفسه لا يجب عليه شئ ولو وضع ثوبه في الشمس لم يمت القمل فعليه اجزاء ولو لم يفتقد موته
لا يجب شئ كذا في قتل فئات **باب** النيابة في الجاهل في العبادات الحانية
كالركوة والعشرة عند العز والقدرة لانه البدنية كالصلوة والصدقة كذا في كمال الصيام
ان يجبر ثواب عمله لغيره عند اهل السنة خلافا للحنابلة وفي المراكب منها كالجحش عند العز
على ما سيجي في الظاهر رجلا او مولى بان يحج عنه بنت ماله وهو كفي في حانته يحج عنه جده وامه
وهن حجة الاسلام الا ان يرمى بان يحج عنه جميع الثلث تجزئ يحج عنه حج والا ففضل ان
يحج كفارة سنة كافي من تعجير تنفيذ الوصية في الحانية رجلا او مولى بان يحج عنه ولم يزد عليه
لدمج ان يحج بنفسه ماله في ارضه او في الحانته من يحج عنه لم يكن ذلك في اكله ارضه او مولى

بان يحج عنه ففان مات فلا قبول ان يحج عنه غيره جاز ان يحج نيابة عن الميت والعاجز
عن الحج بنفسه مستر الى الموت حتى لو زال الجرح قبل الموت فغلبت حجة الاسلام هذا في النوى
واما النفل فمجرد الجرح ولا يجوز عن غيره جاز في الحانية وغيره حج من ميت بارضه اهل بسطة
الحج عن الجرح عنه اختلفوا فيه قال بعضهم لا ينع عنه ويكون له ثواب النفقة لا غير وقال
بعضهم ينع عنه وهو الصحيح وهذا يستلزم البنية عنه وبكره اكله في البنية ويقول الله
اني اريد الحج فيستولي وتقبل متى ومن فلا في الاول الجنية حج من ميت بغير امره حجة الاسلام
جاز عنه ان شاء الله تعالى فحج عنه من منزله وان مات في غيره قال لم يبلغ النفقة من حيث
تبليغ ومنه لا وطن له وطنا من الموضع الزمات فيه الا ان يعجز الموضع الا ان يحج عنه ومنه
وطنا من ارضها الى مكة اذا انقروا وتوحيج حاجا ومات في الطريق او اوصى بان يحج عنه
يحج عنه من منزله ان ساعده الثلث عند ابي حنيفة وعندهما من حيث مات وعلم هذا اختلاف
لواضي بان يحج عنه فئات فاجزا عنه رجلا فليبلغ الكوفة مات وقد انفق بعض النفقة يحج
عنه ثانيا من منزله بثلاث مائة من مال الميت عند ابي حنيفة وعندهما من حيث مات ثانيا
عنه فحج بالبقية من المال المدفوع اليه فقط وان لم يبق شئ بطلت الوصية وعند ابي يوسف
وبما بقي من الثلث الاول في يد الوصي او الوارث هذا اذا اوصى بان يحج عنه او قال
من الثلث اعالوا مولى بان يحج عنه بثلاثة نفق لم يحج بقول ابي يوسف وعليه هذا اختلاف
لومات الثمانية والثلاث ولو بصيرة بالصاد والماله وهو الذي يحج لنفسه حجة الاسلام
لانه ابعد عن الخلاف والا ففضل ان يحج عن الميت من قد حج مرة من نفسه حجة الاسلام
لانه ابعد عن الخلاف واهدي لامور الناسك وهو من حيث مات في وعاء لانه اهل مكة
ويكره ان الرجل اقره من مكة ان لا يلو الجنية وعنده واحدة باذن المولى والاولى ان يحجوا
مرا وتوحيجوا عن الميت من يؤدي الحج ويقيم بمكة جاز ان الغرض ادا الحج دون العود
والا ففضل ان يحجوا من يذهب ويرجع لان ثواب النفقة اكثر كذا في الاول الجنية والى باب
يتحقق على نفسه ذاهب وآيبا بالمعروف من غير تضييع في طعامه وشربه ونيا به
وكوبه ومالاته منه وليس ان يرهو اطماعه ولا يتصدق به ولا يقرض احد ولا يشترى
الا ما له لوضوئه ولا يتداوى بشئ منه ولا يشترى به دين المراهج ولا يعطى اجرة اكله
واجرام عنه الا ان سعى له الميت او الوارث ولا يتفق على من يجزئ الا اذا كان من
بخدمته ينفق وتوحيج بمكة بعد فراقه من الحج اقامة غير مفادة فنفقته جائز ثم ان عاد وجه
الاقامة لا تعود النفقة في الحانية ولو ضاع مال النفقة بمكة او ثوب منها او لم يبق مال
النفقة فانفق مال نفسه له الرجوع في حال الميت وان فعل ذلك بغير قضاء لانه ما دونه
به معنه ودم القرآن والتمتع والحانية على النائب ويرد الباقي عن النفقة الى الامر
او ارثه او وصيه الا اذا تبرع به الوارث او اوصى له به الميت في الحانية عاجز فذبح الى
رجل ماله ليحج عنه حجة الاسلام واراد ان ينفق عنه الحج يكون المدفوع اليه الحيلة في ذلك ان
يقول المدفوع اليه ولكنك ان تذهب النفل من نفسك فيجبرها من نفقة وفيه ايضا
الامور بان يحج حاشيا وامسك مؤنة انكرا كان ضامنا حال الميت ويكون الحج لنفسه

[illegible]

وعند بلوغ الخبز يعني لو زوجه الوالي قبل الاستبراء ثم بلغها الخبز فسكت او سكنت بلوغه رضا فلا
النيب فانه لابد من القول ثم الخبز ان كان فصوليا بشرط فيه الحد واجامها ولها نظيره وهي الشفيع
اذا الخبز بيع لمشفوع والوكيل اذا الخبز بالفل والعبد المأذون له اذا الخبز بالفل والوالي اذا الخبز
بجانية عبده فافترق العبد وابعد اليمين بخلاف المأذون والفقول لها في الرد يعني لو اختلف
الزوجان ففارقا الزوج بعت الخبز فسكت وقالت المرأة بل ردوت صدقت
عندي ابي حنيفة بلابدين وبه عندهما فان اقام الزوج البينة على سكوتها فسكت كذا الزاير
بلها باقية كوثبة او حنيفة او بواحدة او تعيس وهو طول مكثها في اهله بعد اركانها
او زنا عند ابي حنيفة ففارقا لها وقبل قوله في مسورا ما لو اشترت بلانا لا يكتفي بسكوتها
عنده ايضا فافترقا بينهما ولو اكرهت على الزنا لا رواية لهذه المسئلة والوالي ان كان الصغير والصغيرة
بكر كانت او شيئا ولهما اي الصغير والصغيرة خيار الفسخ في النكاح غير الاب والجد الاب لابنهما
وان زوجهما من غير كصوصح الامة والعبد او اوفد في مراهقة الصغير ونقص من مراهقة الصغيرة عنده
وعندهما لا يجوز الزيادة واخط الابا بتخابن النكاح فيه ولا يجوز ذلك لغير الاب والجد الخاف في الخاتمة
وان زوجهما القاضى فعن ابي حنيفة فيه روايتان قال الشيخ الامام تميم في الشرحي الظاهر ثبت
الخيار فيه وفي اكلامة وعليه الفتوى واذا الزوج الصغيرة اهما عن ابي حنيفة فيه روايتان ايضا
الظاهر ثبت في النكاح وعليه الفتوى قال الزبيدي المصنف والمفسر انه اذا زوجها الاب والجد لا شيء
لها اذا افاقا وان زوجهما الابن فلا رواية فيه من ابي حنيفة وينبغي ان لا يكون لهما الخيار لانه مقدم
على الاب بقضاء لان في اصله واما هو فمختلف فيه فمفهوم من ابي ومنهم من رأى ثم هذه الفتوى
ليست بطلاق فلامرهما عليه ان لم يبدل بها ويسوى في ذلك اختياره واختياره وان
دخل بها في الحسبي فيها ولو مات احداهما بعد بلوغ قبل الفسخ بقضاء وورثه الا في حالات
فقط بلوغ موسعا الى لا يفتق خيارا بالجنس ولا يبطل بالقيام عنه ولا بالسكوت بل يمكن
خيارهما الى بصرح الراد والرضاع ولو دلالة كما تنفيل لكن هذا في غير النكاح اي في صغيره
وشيب بلغت وقدر فيها يعني خيار بلوغ اذا ثبت للبكر بطلانها ولا يمتد الى امر
الجنس وينبغي ان تختار نفسها مع رغبة الدم وان راته بالبيع بخلاف ما نقلت في
النكاح وتسهل اذا اصبحت ونقول راتب الدم ساعة واخترت نفسها وجاز لها الكذب
بها لئلا يبطل حقا وبعد ما اشهدت لم تلتزم بتقديم الى القاضي بشهرين متتابعين على خيارها
ولو بلغت في مكانه منقطع عن النكاح فبعت الجارية لئلا يسهل وتسهل بهم بطل خيارها
الا اذا قالت في وقت بلوغ اخترت نفسي ونقضت النكاح فاذا قالت ذلك لا يبطل
حقها باتخاذ حتى يوجد النكاح كذا في الخاتمة وغيره في المهادنة ولو قال لها اختاريني بالفسخ
فاختارته سقط خيارها ولا يجب البعض وان جعلت بالخيار يعني البكر اذا علمت بالزوج والمهر
ولم تعلم بالخيار لا تغدر بالخيار لان المراد اسلام وهي متفرقة لمعونة احكام الشريعة بخلاف
الامة وصدرت البكر بالامة في قولها ردوت يعني لو قال الزوج ليكرها بالامة بعتك الخبز
فسكت وقالت بل ردوت فانقول لهما بلابدين عند ابي حنيفة وبه عندهما لانه برى
لزم العقد والمراهقة ففقه فمكنت في النكاح فلهذا اذا كان الاختلاف قبل النكاح

اما بعده فلا يصدق لان ملكيتها الزوج من نفسها اول على الرضا من سكوتها الا ان يكون في
رأيا وهي مكرهة فيسند القول قولها ولا يصدق قول الولي بالرضا الا اذا برهن الزوج على سكوتها
في الخاتبة الزوج او اقام بينة انما اجازت النكاح حين اجبرت واقامت المرأة البينة انما
رودت حين اجبرت كانت البينة بينة الزوج لانها ثبتت الزوم فترجحت وقصدت ايضا
بلغت الان يعني لو قالت عند الفخاخ بلغت الان ونسخت النكاح فالقول قولها وان وقت
فكانت بلغت امس اجبرت لنفسه لان قبل قولها كذا في الخاتبة وفي علمت النكاح الان ونسخت
يعني صغيرة ردها الولي فبلغت وقالت علمت النكاح الان ونسخته يقبل قولها بخلاف لو قال
نسخته حين علمت حيث لم يصدق بالاستسناد الى وقت العلم ولا الى العلم الى حين الاعتراض في نصيب
مهرها الى ان نكحت المرأة عن مهر مندها الولي الاعتراض عند أبي حنيفة صحيح بنتم لها مهر مندها او بخلاف
ولا يكون النكاح طلاقا لان الفروقة ما وقعت من قبل الزوج وعندهما لا يثبت له الاعتراض كذا في
الكافي قال الرعي واذا اقرارتما ان قبلك قول النفي وروى انه رجع الى قولهما قبل موته بسبعة
ايام ولا قرب الى الولي الا قرب الاعتراض في عدم الكفاءة ان شئت واجازوا ان شاء
فسخ وليس لولي الابد ولا لمن هو منكر في الولاية الاعتراض ان كان رضى به الا قرب او مثله في
الخاتبة والكافي وغيرهما روى الحسن بن ابي حنيفة انها لو تزوجت نفسها من غير كفوف لا ينعقد النكاح
والفقهاء في زماننا على هذا القول في الخاتبة ولا يشترط ان يكون الولي ذارحم محرم منها هو الصحيح
وان اجاز الولي بطرف حقه وان زوجها الولي من غير كفوف وقعت النكاح بينهما ثم تزوجت نفسها
من هذا الزوج بغير ولي كان للولي ان يفرض بينهما وان سكت مدة الى لا يبطر حق كولي
باسكوت بعد ما علم النكاح وان طال السكوت ولا بالامتناع عن الخطبة بالانفراج وان
طال الزمان لم يدر في النهاية معزاي بسوط شيخ الاسلام ان المرأة اذا زوجت نفسها
من غير كفوف علم الولي بذلك فسكت صحيح ولدت اولاد او تم به الدان بخاصم في ذلك فله ان
يعرف بينهما لان اسكوت انما جعل رضائي حق البكر نقض بخلاف القيس ثم قال صاحب النهاية
كذا كان مكنو بخط شيخ في الخلاصة اذا اولدت منه ليس للاباء حق الفسخ كذا في صحيح الدوله
بعدم حريمه وفي الخاتبة ما يورده والنسخ للفقهاء يعني النكاح فيه لا يتم الا بقضاء وقبل قضاء
النكاح قائم بجميع احكام من الطلاق والنكاح وكذا يكون هذا النكاح نسخا لا طلاقا
حينئذ لو كان قبل الخلوه الصحيح بسقط كل المهر وجده لا وعليه نفقة العدة ولا عبرة لاقراره
بالنكاح الابينة الى ما اقر في الصغير والصغيرة بالنكاح لا يصدق عند أبي حنيفة رحمه الله لا
ان يشهد السهو على النكاح او يدرك الصغير والصغيرة فيصده وعندنا يصدق بلا شبهة
وتصديق في الكافي كذا في رواية وكبر الرجل والمرأة بالنكاح موكلة او اقر كولي بنكاح العبد
واجبوا ان الموالي اذا اقر بنكاح امته ما ادعى رجل كاحا انه يقضي بنكاحها بلا بينة وتنفقة
واكفارة تغير نسب هذا في العوب فان اعجم منيعوا انهم قوم قيس الكفار بعضهم لبعض
وما سواه اكفا وقبيلة بقبيلة وليسوا بكفو لغريش والموالي اي اعجم الكفار رجل رجل
سبي اعجم بكت لانهم نصر والعرب على قسما العرب والافراسسي مولى والاعجم العالم كفوف
لعوب الجاهل والعالم الفقير كفوف الجاهل الغني والمولى والفردى كفوف لمدني في الخاتبة و

والظهيرية ولو استتب الزوج لها نسبا غير نسبه فان ظهر دونه وهو ليس بكفو فحق الفسخ ثابت
للكافي وان كان كفوا فحق الفسخ لها دون الاولياء وان كان ما ظهر فوق ما اخبر فلا نسخ لاحد
حجة في الخاتبة امرأة تزوجت نفسها رجلا ولم يعلم انه حرام وعندها دون في النكاح لا خيار
لها ويكون الخيل للاولياء وان زوجها الاولياء لم يعلموا انه حرام ثم طلقها لا خيار
لاحدهم في اقرارها خاتبة معزاي الى المحيط قال بن سائمت محمد بن رجل خطير زوج ابنته من
مملوك نفسه قال ان كانت ابنته كبيرة ورصيت به جاز وان كانت صغيرة لم يقر فقلت
انا ابو يوسف اجازة فلم يقبل ذلك مني والمكاتب كالعبد وعلى قول أبي حنيفة يجوز في الصغير
جميعا واستلما والابوان في الاستسناد والحقية يكون كفوا لغيره لغيره لغيره لغيره لغيره
فيها لا يكون كفوا للمهر لغيره لغيره لغيره لغيره لغيره لغيره لغيره لغيره لغيره لغيره لغيره
الاستسناد والحقية وعن أبي يوسف انه جعل الاب والابن كالأبوين ودبانه عند أبي حنيفة ويلي
يوسف حتى ان امرأة من بنات الصالحين لو نكحت فاسقا كان لابا وبها رجوع الرولان النكاح
به اصح الفخاخ وقال محمد لا يعتبر وماله وان يكون ماله كالمهر والنفقة وهو المعبر في ظاهر
الرواية والمهر والمهر قدر ما قدره العبد وبغيره قدر ما عليه يسا رابوه وجده وجدته لا على
النفقة وما الكفاة في الفخاخ فيصير عند أبي حنيفة ومحمد خلاف لابي يوسف وهذا القول منهما
مذكور في غير رواية الاصول قال شمس الاخرة السرخسي وصاحب الذخيرة الاصح ان ذلك
لا يعتبر كذا في الكافي ومحمد بن محمد بن أبي حنيفة ومحمد بن النكاح يقع بها وقال ابو يوسف
لا يعتبر الا ان ينحس كالعطر والحق كذا والبزاز كالعطر والحق او انخفاض كالحائك
والعبرة لما ابتداء في الظهيرية فلو تزوجها وهو كفوف لم يصار فقيرا او فاسقا لا يفسخ النكاح
لان المعبة الكفاة عند ابتداء النكاح لا استمرار كما بعده ولو تزوجها الولي برضاها من رجل ولم
يعلم انه غير كفوف لم علم فلا خيار لها ولا للولي **باب المهر** صحيح النكاح بلا ذكره ومع نفقة
وجب مهر المثل ان وطئ او مات عنها والمنفعة ان طلق قبل الوطئ وهي ورع وخار
ومنفقة باعتبار حاله وقبيل باعتبار حالها وهو استسناد الفقهاء ويستحب المنفعة لكل طلق
الا لمصلحة طلق قبل الوطئ فانها واجبة لها وهو المهر والى التي زوجت بلا مهر وعلى
ان لا مهر لها وقبح ايضا سبني غير منقوض ولا يحدل جنبه صحيح الشافعي وهو يكره ان يتر
رجل بنت رجل او اخته بشرط ان يزوجه بنته او اخته من وخته بالعقد بنات لعدة
ست عشرة اى خاتمة فيجب مهر المثل ان وطئ او مات عنها وفي الظهيرية المنافع ببيع مهر
غير ان الزوج اذا كان حرا وقد تزوج امرأة على عتقه ابا جاز النكاح ويقضي مهر المثل
عندها وبقيمة اخذته عند محمد بن النضر وان تزوج عتقه باذن سيده على عتقه سنة صحيح لهما
عتقه في الكافي تزوج امرأة على عتقه اخيرا او طلاقا فلا نفقة قبلت صحيح ورواه المثل
وعتق اخذها وطلقت فلا نفقة رجعية وفيه ايضا زوج الاب طفلة الصغيرة امرأة بمهر
معلوم لا يلزم المهر باه الا اذا ضمن تزوج امرأة في السرية بعتادة بنت هدي بن علي الف
ثم تزوجها في العلانية بالغير فمهرها في العلان ويكون نفقة في المهر عند أبي حنيفة ومحمد
عند أبي يوسف المهر هو الاول لان العقد الثاني لغو فكذا الزيادة المذكورة فيه اقل عشرة

درایم نفقه وزن سبعة مثاقیر سواد كانت الدرهم مصرية او غير مصرية فان سادها اودولها
فنها عشرة وقال زواج مهر مثل ان كان المسمى مائة من النخلة او مائة من الشعير او مائة من التمر
وزيادة الزوج بعد العقد على مهر المسمى وجب المسمى كما ملأ بموت احد الزوجين مطلقا
اي سواء كان قبل الدخول بها او بعده وقتل احدى نفسه كونهما يجب لها المهر كالمهر كالمهر
الدخول بها بخلاف ما اذا قبل المولى امته قبل ان يدخل بها زوجها حيث يسقط مهرها عنده خلاف
لما قال الربيع ولو تمت الامة نفسها نفقة رواتها في رواية يسقط وفي رواية لا يسقط
وهو قولنا كذا في ردتها وفي تقسيمها ابن زوجها وبصرفه بطلاقا وفروقه بالبراءة والحال وجب
وعنه ردة وبراءة واستلام وتقبيلها امها او بنتها بشهوة كذا القبيها ابنه بشهوة كذا في الكافي
بعد الخلوة في الكافي ويقام مهر مقام الوطى في من بعض الاحكام كمن كذا المسمى ومهر المسمى وبنو النسب
ووجوب العدة ووجوب النفقة والسكنى في هذه العدة ووجوب النكاح اخترا واربع سوا
ما بقيت العدة ووجوب بعض الاحكام كالمهر والبنات والاحكام للزوج الاول
والرجعة والارث في البدايع الخلوة في الجملة والنفقة صحيحة بلامانع وطلى حات او سرفا
او طلقا كمن منع الوطى ورتق وسوم رمضان والكفن وسوم الطلوع بسبب مانع كذا الصوم
القضاء والمندور والصلوة في الصوم والارث مع مانع ولو كان اعلى او با او امته لا ولو
صغيرا لا يعقل وان كان مجبوا او عتقا او خبيثا تحت الخلوة هذه خلاف لما في الجواب ويجب
نفقة ان كان لهوت او الفروقة قبيها اي قبل الخلوة وما فرض بعد العقد الذي لم يسلم فيه
مهر او نذر لا ينصف خلافا لابي يوسف ومهر المسمى في العقد على مقدم المهر كالمهر كالمهر
مهر مثل بالغا ما بلغ كونه زوج امراة على ما لم تقدم كالمهر كالمهر كالمهر كالمهر كالمهر
نوب ولا يكون المهر الامنة حال مقدم كذا في الخانية وقيمة الكا سبب يعني رجل تزوج امرأة على
الدرهم الاربعة فكتبت فصار النصف غير كذا في الزوج فتمت ما يوم كسرت وهو النكاح كالمهر
رحمهم الله كذا في الظهيرة وفي الخانية هو الصحيح ويجب عقر قبل هو مهر المثل في الكهانة وهو
في الامة ان كانت كبر اعتر القينة وان كانت ثيبا نصف عمر القينة في الخلاصة سئل الام
الكسبي جابى عن العقر بالقنينة فكذب هو العقر انه ينظر بكم نشأ لولها لو كان حلالا لا يجب
وكنت القدر في زنا دري احد عن الرجل والمرأة كذا في الولو الجنية كوطي مكانته يعني لو
وطي مكانته مرارا فكتبته مهر واحد لان سبب الكل واحد وهو قيام المكنت وامة ابنه
يعني لو وطى رجل امته ابنه مرارا لا يجب مهر واحد ايضا لان الكل كالمهر كالمهر كالمهر
وهي شبهة من التملك وشبهة استحقت يعني رجل اشترى جارية ووطى مرارا
فاستحققت عليه مهر واحد لان الوطى كانت بناء على سبب واحد وهو التملك من
حيث الظاهر وان استحق نصفها كان عليه نصف مهر المسمى المستحق وبنحو العقر
وطي امته احد ابويه وروجه يعني لو وطى رجل امته ابويه او امته مرارا وادعى الشبهة كان
عليه بكل وطى مهر لان المهر وجب بسبب وهو الشبهة لانه لو لم يزوج الشبهة كان
عليه كذا في المهر وهو الشبهة كذا في المهر بخلاف الاب لانه لا يجنب الى دعوى الشبهة
كذا لو وطى جارية امته مرارا وادعى الشبهة وجب نصف العقر في كل وطى امته كذا

بينة وبن غير قال يسم لانه حين وطى كان يعلم ان نصفها ليس المكنت في الخانية و
الظهيرة ومهر مثلها مهر مثلها في وجوه الرقبة كالس والجمال والحلال والبند والعقر والعصر
والدين والبيكاره من عتيرة ابوها كخواتمها وعمازها ولا يعتبر مهرها بمهراتها وخانها الا ان
تكون من قوم ابوها بان كانت بنت عمه فان لم يوجد من عتيرة ابوها من كانت بمهرها
في هذه الوجوه يعتبر مهر مثلها بمهر مثل الاجنبيات في هذه من قبيلة هي مثل قبيلة ابوها في
الاجنابة ومهر مثل الامة قدر الرقبة كذا في سترج الطي وروى قال الا وراحي تمت فيتمت
باب نكاح الرقيق بعدد المولى في اقراره بنكاح الامة لا العبد في الولو الجنية وينبغي ان
لا يزوج ام ولد حتى يستبرأها كخفصة وان زوجها بلا استبراء حاز فان ولدت لا قبل
سنة اشهر فممن المولى وان ولدت لا كثر منها فممن الزوج فان ادعاه المولى عنق قراره
وهو ولد الزوج لان العدة حصل على فراش الزوج للمولى اجبار عبده معنى الاجبار ان
ينفذ نكاح المولى عليه وان لم يرض وامته على النكاح بخلاف المكاتب والمكاتب في الخانية
المكاتب اذا كان بغير رطب لم يزوجها احد من ابويها ولو كان بغير رطب لم يزوجها احد من ابويها
بالنكاح حاز لانه الولو لانه لهم في الكهانة وغيره زوج امته لا عليه ان يخلي بغير الامة و
بين زوجها ولا يستخذهما بل كخفصة ويطلق الزوج متى طلق كمن لا يجب على الزوج نفقة
وسكنى الا بالبنوة والمولى ان يرجع بعد النوبة ولا ينفذ نكاحها الا باذنه يعني
يجوز نكاحها كمن يتوقف نفقته على اذن المولى وهو مثل الوارث والمكاتب حتى
ان المولى اذا اجاز نكاح ابوا عنه فاجاز سيده الوارث او المكاتب يجوز ان ينفذ نكاحه في
الجماعة والآمر بالطلاق المطلق كقول المولى طلقها ليس باجازه اما لو قال طلقها رجعة
فهو اجازة بملك الرجعة لان الطلاق الرجعي لا يكون الا في النكاح صحيح فينفذ الاجازة و
يباع العبد في المهر لان المهر دين في رقبته كالنفقة مرة وان لم ينفذ بدينه لم يبيع
ما يباع بطلب بباقيه بعد العتق ان كان ماذونا في النكاح كذا لو تزوجها بنكاح فانه
ودخل بها عند ابي خنيفة وقال لا تشي عليه حتى يعق زوج عبده المأذون له يكون امراده
جازه النكاح ولو على رقبة والمرأة اسوة للفرقة في مهرها وهذا اذا كان النكاح بالمهر
او قبل والى والحال انه قد دخل بها بطلب به بعد العتق في غايه البيان اذا تزوج العبد
والعبد والمكاتب بدون اذن المولى ودخل بها ثم فرق بينهما المولى خلاصا عليه حتى يعق
كذا ذكره الحكم الشهيد وتسمى الامة الشربة في سترجه وذلك لانه دين ثبت بسبب لم يظهر
في حق المولى فصار كدين اقرب العبد انتهى ويسقط بموته نفقات محل الاستيفاء ويأبى
العبد مرارا في النفقة اي في نفقة زوجته سواء كانت حرة او امته لان النفقة في
ذمته وهي تجب شيئا فشيئا فيباع فيها مرة بعد اخرى ويسقط بموته ايضا نفقات محل
الاستيفاء كذا في قوله المولى ولا تشي عليه ويسعى المهر والمكاتب فمما ادى في المهر و
النفقة لانه نفقة الاستيفاء من رقبته لانها لا يقبلان النفقة من مكنت الى مكنت
حال قيام التدبير والكتابة ولا مهر لزوج امته من عبده لان العبد ماني به لولاه وجب
المهر لزوج الاب امته ابنه ولا يجب القينة لو ولدت ولم تصر ام ولد له والولد

للقائمة ولد ولدت منه بنحو تصير له ولد كذا يجب له تزوج الابن امة ابية باذنه والامير
المولى ان يداه هو يعني لا تزوج المولى امة من عبده على ان امرأته بغيره لا يرثه ان كان
المولى هو المولى كذا اذا قال زوجها منك على ان امرأته بغيره لا يرثه ان كان
صار الامير بغيره لانه براء العبد بان قال زوجي امة على ان يكون امرأته بغيره لا يرثه
زوجها منه لم يرث الامير بغيره وانما في البطلان كذا الا ان الزوجية منه بغيره وادان فيسخ
النكاح والعبد لا يطلو على ان يهرس له فاذا ثبت البطلان كذا وان لم يثبت الملك
لعبد ولا لامة والمكسرة والمكسرة وام الولد خياره عنق ولدت من قبل الفحل وبعده الا اذا
كان النكاح بلا اذن المولى فعقدت في نفسه بغيره لا خيار ولا خيار للعبد لان هذا الخيار له دفع
منزله ظاهر وهو زيادة الملك ويقصر على النكاح لان زيادة في حقه دون العبد لان الطلاق
في بده عتقت منكونه صغيرة لها خيار العنق اذا بلغت زيادة الملك لا خيار البسوق ولو
كان عبيدا صغيرا فاختاره لا خيار له اصلا موسعا انما يحد خياره الى اثم المجلس ولا يطلو
بالسكوت بركا كانت او بغيره فلوله كانت او غير مدخولة بما قضاه الى ان يتزوج الفقرة
به الى قضاء القاضي وعذر بالجهل الى الامة لو علمت بالنكاح والعنق ولم تعلم بالخيار
كان لها خيار اذا علمت لان الجهل لها عذر لانها مشغولة بخدمته المولى فلما تفرغ لمعونة
الاحكام ولا تعذر الجيرة بحمل كل الجيرة لان الدار دار اسلام وهي مشغولة لمعونة الاحكام
كذلك الصغير والصغيرة والولد يتبع الام سوى له ام الولد من المولى فانه حر لالام حرة سواء
كانت اصلية او عاقبة بالاعتاق والتبني والكتبة والاستبداد ورقا كذا المحل لا يعني
بعض الام كسابق في امانته احمق امة ولها ولد فقات ولدت بعد عتق وهو حر وقال المولى
لا بل ولدت قبل عتقك وهو عبيد ذكر في العيون ان الولد ان كان في بده كان الفحل قد رها
وقال ابو يوسف ان كان الولد في بدها فماتت وان لم يمت في بدها فماتت وفي الكنتفي عرق
ان كان الولد بغير من نفسه فالفحل قوله والا فلوله هو بده وان برضا فثبتها الى
وصح تزوج الامة على ان ولد كذا يعني رجل تزوج امة على ان كل ولد منه فهو حر لانه لولم
يكن الشرط يكون الاولاد فبقا فكان الشرط مقبلا كذا في امانته **النكاح الثاني**
كأن تزوج حرة فطلب احداهما التزويق قبل اسلام لا يعرف عبده وله تراضي الى القاضي في بدها
كالو كانت امرأة الفحل مطلقة فطلب التزويق وان لم يطلب التزويق لا يعرف فلول
لا يفسد ولو كان في ذمة بغيره وذاتي وبينهم جائز لا شيء لها سواء طلقتها قبل الوطئ
او بعده او مات عنها ولو تزوجها بغيره فاسما او اسما احداهما الحرة او الخبيثة ان
كانا معنيين والارهاقية الحرة وهو المستتر في الخبيثة في كسافه شرع النكاح كل نكاح جائز بين
المسلمين جائز بين اهل الذمة ومالا يجوز بين المسلمين لا يجوز بينهم الا في ثلث سائر
وهي التزويج الذي اذنته بغيره او بغيره او بغيره او بغيره في هذه في هذه الثلاث
جائزة فيما بينهم عند ابي حنيفة خلافا لما فانه ذلك لا يجوز عندها الا ان تزوج بغير شهود
اسما الى الزوجان او اعليه اي على النكاح الا اذا كانت امرأة من حرة فحينئذ
يعرف بينهما ولو كان العقد بلا شهود فان عدم الشهود يمنع الابتداء لا كسافه كذا في الكافي

غيره

وغيره او كان العقد في حرة كافر وذاتي وبينهم جائز كذا اسما وختمه كذا بنية خلافة
لو كانت جرسية وان اسلمت عوض عليه الاسلام ان قبل فليس له والافرق بينهما واثبات
طلاق الا باذنه او اذ فرق بينهما باذنه با جميع المستمى ان بعد الفحل والنصف ان قبل وان
فرق بينهما باذنه فلول المهران بعده لانه قبله كذا هذا اذا اسلم الزوج وختمه جرسية فرفض
عليه الاسلام وابت وفرق كسافه بينهما في الحبط السرخسي وجب العدة والنفقة ان كان
دخل لانه المرأة كانت مسلمة فقد التزمت احكام الاسلام ومن حله وجوب العدة لان الزوجية
وان كانت كافرة لانه من وجوب العدة لانه الزوج مسلم والعدة حق الزوج وصرفه لا يطلو
بديانتهم انتم وان كان الزوج حرة يتزوج العوض الى ان يعقل الاسلام لا الى البلوغ وان
كان الزوج حرة يتزوج الاسلام على ابويه ان اسما او اسما احداهما حرة والافرق بينهما
والولد يتبع حرة فان كان احد الزوجين مسلما او اسما او اسما احداهما حرة فلوله صغير صار
الولد مسلما **باب حنفي الزوجية** في الخلاصة وغيره شكت المرأة عند القاضي ان الزوج
يغيرها وطلبت ان يسكنها عند قوم صالحين ان علم زوجها وان لم يعلم ان كان حرة فلوله
اخرها ثم لم يكن بتم ان اخبرها وكاشكت زوجها وان لم يكن بتم صالحين او يمينون البتة
بالاسكان عند قوم صالحين له معها عن الفراق بعد ايقار المهر المحل يعني لزوجته السفر والتزويج
بلا اذن والامتناع عن الخروج بالزوج من البلد ما لم يستوف المجلس فلوله بعده لانه المرأة
ان تجلس نفسها لاستيفار المهر فان في موضع بغير البعض وبترك البعض في الذمة اليه
وقت الطلاق او الموت كما هو عرف ديارنا ان تجلس نفسها لاستيفار المهر فلوله بالكل
المهر كذا في امانته وفي الكافي فان كان المهر كله موطئا او مشروطا الفحل قبل اداءه فلول
ليس لها ان يمنع نفسها في امانته صغيرة زوجت فثبتت الى زوجها قبل قبض المهر
كان من له صا امسكها قبل النكاح ان يبردها الى منزله وينفقه من الزوج حتى يبيع الزوج
مهرها اليه من حق الفجر وفيه ايضا احالت المرأة على زوجها بالمهر فلولها كذا في امانته
نفسها لان غيرها بمنزله وكيفية فلوله يصور الصداق اليه وكيفية كذا في امانته
فيما دونته اي مدة السفر اتفاقا وبغيره ولا يبشر بها بل رضانا مطلقا لا بالتوب
يؤثر ولا حرجا على الخروج عن منزله بغير اذنه وله صهرها ايضا على الامتناع عن الاجابة
يعني لا تزوج غيرها ان امتنعت عن الاجابة اذا دعاها الى فراشه بعد ايقار المجلس لا قبل
وان كان قد دخل بها عند ابي حنيفة خلافا لما اذا دخل بها طائفة وهي من اهل التسليم
والفرقة حرجها على ترك الصلوة والغسل والزينة ان ارادها في مجمع الغنادي وبغيره
الزوج ان ضربها فاحقت بعد ايقار المهر لا قبل ايقارها لا استخداها في اخبر
كسافه البتة وبغيره كذا قضاء امامانية فخذت البتة عليها كذا في امانته والظهرية في الزوج
وكرشمس الامة انما لا تجبر على الطبخ واخبر اصله ولكن لا يعطى لها الا ادم حنيفة وهو الصحيح
وعن ابي حنيفة المرأة ان لا تجبر لانه لا يطبخ له والزوج بالخيار ان يات اعطاه خيرا
وان ساء اعطاه دافعا ولا يمنع ابويه عن الزينة كل اسبوع ولا يمنع حرمها عن
كل سنة في الوضوء وكذا كسافه للرجل منع ابويه عن الزينة وحرمها من الفحل عليها في منزله لانه

الزينة

ملكه فله ولاية المنع من دخوله ملكه ولا منعها عن الخروج الى بيت ابويها لا منعها من النظر وتعاهدا
 والشكك في نفقة مواعيل بدار والمرأة داخله الدار وعن ابى يوسف انه لا يملك منعها من
 الدخول عليها الزانية في كل شهر مرتين ومن ابى يوسف بكر الاسكاف في كل جمعة وعليه الفتنون قال
 شيخ بلخ ولا يملك منع حياتها عن الزانية في كل سنة وعليه كفارة ولا يمنعها عن عبادة
 ابويها في الظهيرة ولا عن التعاقد بحال ابويها الزمن او لم يكن معه من يقوم عليه مؤمنا كما قال والده
 او كما قال ابو جعفر في الكفر وبس ومن شاء والنقعة احب بغير امرانية البكر والشيب
 والجدية والقدية والسرة والكنانية والبرقة والصحة بينونة لا وطئ لا يثبت على
 النشأ والمرأة ان يثبت عليها لا في وقتها ان يرجع متى شاءت لا تجرد ولا يثبتها ولا لامة
 النصف اي نصف الحرة كذا في المكاتب والمحررة وام الولد ويجوز من امنه بلا اذن ومن
 زوجته باذنها **باب النكاح الفاسد** كذا في النكاح للمحرور والاضح في عدة الاخت في البان
 والى سنة في عدة الزانية والامة على الحرة وكان النكاح بغير شهود وولي ونكاح المتعة والموت
 للمطلقة به اقل المهرين فلو فرق القاضي بين الزوجين في النكاح الفاسد ان قبل الوطئ
 لا مهر لها ولو بعد الخلوة لان فساد النكاح يمنع معتقها وهذا معنى قولهم الخلوة الصحيحة في
 النكاح الفاسد كخلوة الفاسدة في النكاح الصحيح وان بعد الوطئ يجب الاقل من
 المسمى ومن مهر المثل كذا في الكافر وغيره وفي التارخانية هذا اذا كان مهر مسمى
 وان لم يكن فمهر المثل بالخامخ والعدة فيه من وقت الفقرة لامن اذ الوطئ هو
 الصحيح كذا في الهداية وغيره وبوت النسب من وقت الدخول لان النكاح الفاسد
 بعد الدخول في حق النسب بمنزلة النكاح الصحيح ويعتبر اكد وذلك سنة الشهر من
 وقت النكاح عند ابى حنيفة وابى يوسف وعند محمد من وقت الدخول ومدة الفتنى ولكل
 منها اى من الزوجين من النسخ بغيرية الا في وقت هذا كان الزوج لم يخلوها اما ان دخل
 بها ليس احد منها النسخ الا بخبر من صاحبه والطلاق فيه مشاركة حتى لا يتفرض من عدد
 الطلاق والتشارك في النكاح الفاسد لا يخفى بعدم محي كل واحد منهما الى صاحبه وانما خفى
 بالقول بان يقول الزوج مثلا تركك او تركتها خلت سبيلك او خلت سبيلها كذا في
 التارخانية لا النسخ قبل الفقرة وبعد فلو غاب رجل ونزوت امرأته بزواج آه و
 دخل بها الثاني فما الاول وفرق القاضي بينهما وبين الثاني في عدة العدة ولا نفقة لها لامة
 لا على الاول لانها صارت ناسرة ولا على الثاني لغاها وكذا كذا في الخانية ولا التوارث
 لان اصل صلات لم يكن ثابتا فلا يثبت التوارث كذا في النكاح الفضولي لان النكاح قد فسخ
 فبطر بالكون كذا في الكافي والربيع **باب نفقة الزوج** يجب على الزوج ولو كان
 صغيرا نفقة زوجته ولو كانت موسرة مسنة كانت او كناية والنفقة الواجبة
 عليه المتيقن والمار والطلب والصح والدهر ولا يخبر على الطبخ والخبز ان ابى وعلم
 الزوج ان يتيه بطعام مهيا او يتيه لمن يكتفي على الطبخ والخبز قال القاضي ابو الليث
 هذا اذا كانت المرأة من بنات الاشراف لا يخدم في اهله او بها علة وكسوتها
 فخر ما يصلح في الشراء والصيف ويجب على الزوج خف امته لا خفها لانها ثيابية

عن الخروج لاهنها وسكنها في بيت خال من اهله الا ان يخرج ردا وان كانت في الدار بيت
 واعطى لها بيتا تفق وتفتح لم يكن لها ان تطلب بيتا آه اذ لم يكن له احد من اهله الزوج يوفى
 وليس لها ان تقدر الا السكن مع امته لانها بمنزلة المتاع وحكم ام الولد حكم الامة بغير شهود
 ولو معنى بان لم يطل بها الزوج بالاشغال او استغنى لا يستغنى عن العمل ولو بعد التسليم عند
 ابى حنيفة وبه يعني لان الامتناع بحسب ليس بشور خلا فالعاقبة يجب عليه ايضا نفقة فاحدا
 الواحد قبل ان كانت المرأة من بنات الاشراف ولا يخدم بغير الزوج على نفقة فاحدا من لاهنها
 محتاجة الى فاد من احد من الخدم وان لم يدر لاهنها لاهنها لا يجب عليه نفقة فاحدا من
 لو كان معسرا والمرأة موسرة خلا لا ابى يوسف ويجب ايضا نفقة مععدة الطلاق بطلا
 او واحدة برجعية او بانية عادت في العدة وحاز الصلح من نفقة العدة لو كانت بالشراء
 لانها متعينة فصارت كنفقة مخلوقة وان بالقبض لان العدة جسد لاهنها فيكون النفقة
 جمولة وكما يستحق المععدة النفقة يستحق الكسوة فيها كذا في الكافي ان كان الزوج منزل مملوك
 يسكن فيه والافعليه ان يكره منزل لاهنها ويكون الكسوة على الزوج وان كان معسرا يؤمر المرأة
 بالاستدانة وترجع عليه اذا اليسر في الخانية وغيره مععدة ادعت انها حامل لها النفقة
 من وقت الطلاق الى سنتين وان مضت السنين ولم تعد وقالت كنت اظن اني حامل
 ولم احض الى هذه المدة فطلبت النفقة كذا في النفقة الى ان تنقضي عدتها بالقبض او
 نصير آية تنقضي عدتها بالاشهر واذا سقطت النفقة في النكاح لا يجب في العدة ومععدة
 اذا لم يبرم بيت العدة بل نكس زمانا وتبرز زمانا لا يستحق النفقة لانها ناسرة ولا
 نفقة لام وله اعتقت وجبت لها العدة في الخانية والمععدة اذ لم تنضم في نفقة العدة
 حتى انقضت عدتها لا نفقة لها واخفى في القضية في الخانية قال بعضهم لا يسقط وذكر
 شمس المجلد اني انها تسقط وكذا اذا انقضت عدتها قبل القبض ومععدة الوقت بمنزل
 مباح كخيار البوع وخيار العتي وعدم الكفاية سوى الرضا فانه فعل مباح في الأصل
 مع انه لا نفقة لمععدة الفرق بسبب ثبوت كذا في الظهيرة لا يخطو راى لا يخطو كراهة
 نفقة لمععدة الفرق بفعل خطو كراهة ومطوعة ابن الزوج وتقبله بشهوة لانها
 صارت حابة نفسها بلا من فصارت كذا في شرة في الظهيرة وان طاعت المعدة
 ابن زوجها لا يسقط النفقة والمرأة اذا سلمت بعد الارتداد عادت النفقة ولا
 لها شرة حتى تعود الى منزله ومنعها زوجها عن ان يدخل عليها ويسكن معها في بيتها فتوز
 كذا ابا داود عن ابن سافر معه وقد ادنا في المجر وصغيرة لا توطأ اى لا يصح للجماع سوء
 كانت في بيت الزوج او في بيت الاب والعدة في الدخول بالصغيرة للطلاقة في كذا
 سمينة جسيمة يطلى الجماع به خروجا والا فلا ولا جيرة لسن عليه كذا في الخانية
 والرفاء يستحق النفقة ويجوز له ان يغير زوجا كذا في الغصبه رجل كذا وحاجة مع
 غيره ولو حجت به فلها نفقة اخضر لا سفر ولا عيب انكره ومريضه لم تنزل الى زوجها
 وان زنت فلها النفقة وامة لم تنزل النبوة ان تخلى لمولى بين الامة وزوجها ولا
 يستخدمها وان استخدمها تسقط النفقة ويغض من النفقة كل شهر وقال بعض من يحن

في النكاح الفاسد
 ولا نفقة

ان كان الرجل حراً فنفق نفقته يومها وما كان نازحاً شهرته وان دهمها سنة سنة
وقبل ان كان صاحب مائة وطلعها كغيره لا يفرض لها النفقة ويؤخذ كل سنة شهر ولولم
تبس ومضى وقت لو بسببها بسببها معناه وانفق في كانه طلب كسوة اخرى لان اخذت
او سرت او بسببها بسببها معناه وانفق في كانه طلب كسوة اخرى لان اخذت
اذا كان من لا شراف بالكل الحوائج والطبقة الشرف والاباحات والامارة فبقية ما ذكر في هذا
خبر الشرف بطريق الزوج خبر البر وواجبة او باجنين كذا في الحائض والفقول في الحائض
البسار وادبته لها وبنم نفقة البسار على معسر بسببها بسببها معناه وانفق في كانه طلب كسوة اخرى لان اخذت
في كل وقت ولو قضى القاضي بالنفقة مع الطعام او رخص فان القاضي يغير ذلك الحكم
ولا يكثر الا يعني ليس بمرأة طلب الكفيل من الزوج لنفقة باحتيال غيبته كمن عند القاضي
لها ان تأخذ منه كفيلاً نفقة شهر لا نوع احتياط في الخلاصة وفي الفتاوى امرأة قال
ان زوجي يريد ان يغيب عني فاطلب كفيلاً بالنفقة قال ابو حنيفة ليس الا ذلك وقال ابو
يوسف اخذ كفيلاً بنفقة شهر واحد استخسنا وعالية الفتوى فلو علم انه بكت في السفر
الزمن شهر ماخذ الكفيل اكثر من شهر عند ابو حنيفة وابو يوسف في جميع الفتاوى وقال ابو يوسف
استخسنا ان واخذ منه كفيلاً بالنفقة وعالية الفتوى لان النفقة لم تجب في الحال وانما
يجب من بعد فبغيره كانه كفل با ذاب لا على زوجها بخلاف استخسنا وفتاى بالنسب وذكر
المستعمل على هذا الوجه في التجنس ايضا وقال في آخر كفاية المحيط والغور من مسئلة النفقة
على قول ابو يوسف وفي سائر الروايات لو افترقت بذكر كانه حراً فنفق ما بالنسب و
يجب الزوج ان ابى عن الاتفاق على زوجة لا نفقة مضت ولو كانت مضية ولا
يؤثر المرأة عن زوجها بالخبر عند ابى سبب بخبره عن الاتفاق وتوفر المرأة بالاستدانة
عليه اى على الزوج والفاضة ان يامر سقوا باليقض بينهما بالتفريق ان كانا حائراً
بالاستحسان ولم يرتش الامر والمأمور كذا في الظلمية والحائض ولا تجب على الزوج
ما مضت اى نفقة مضت ولم تصل اليها بخبره او نفقة او غيبته بالجلس وبغيره الى
بالقضاء او الرضا في الحائض وان فرض لها القاضي او صاحب زوجة النفقة على شئ
معلوم كل شهر فلم ينفق عليها حتى انقضت من مالها او استدان رجعت بذلك
على الزوج امره القاضي بالاستدانة او لم يأمره في الغيبة لانه القاضي لما امره بذلك
كانه استدانة استدانة الزوج لعموم ولايته عليها ولو استدانة بنفقة لم ينفق
فكذلك اذا استدانت بحكم القاضي في الخبر النفقة المفوضة فقط بالنسب واما
استدانة هل تسقط به يجب ان لا تسقط على الصحيح الروايات ولو كانت احداهما بعد
بعد القضاء او الرضا على مقدار بسيط النفقة المفوضة لانه صلت وهي لا يتم الا
بالقبض فقط بالموت قبل في الحائض وانما خلاصة ولو اخذت في قدرها او في الزمان فانها
له ولو بر من قبيلتها او لى لانها تثبت الزيادة كذا في السقوط المفوضة بطلاق في الحائض
وكما يسقط المفوضة بموت احد الزوجين هل يسقط بالطلاق اخذت في حقه قال بعضهم
لا يسقط وقال الامام علي بن ابي طالب ومحدث رواية في السقوط وذكر الباقي ان على قول محمد

يسقط

يسقط ولا رواية فيه عن ابى يوسف وذكر سبل لانه كونه راداً كحضانة النفقة
المفوضة شيئاً له وقال بسقوط كونه الاستدانة يعني لو كانت المرأة قد استدانت
بعد الوضوء بالمرأة القاضي مات احد الزوجين قبل القبض لا يسقط الاستدانة وان استلف
نفقة سنة مثلاً مات احداهما قبل عام السنة لا يسقط ومضى ما بقى منها **فصل** نفقته القاضي
بالعروف من غير اصراف وتغير نفقة خمس من غاب وله في منزله او في يد مودعه او مضاهيه
او مودعه حال من جنسها اى من جنس النفقة كالنفسين والطعام والكسوة اما اذا لم يكن
من جنسها لا يفرض فيه النفقة فلا يباع مال الغيب للنفقة عندها وباع عنده ان
علم القاضي به اى بالمال وبالكسوة لان علم القاضي حجة يجوز له القضاء به في كل ولايته او عرف
بها الى المال والشكاح من هو الى المال في يده كالمودع والمضارب والمودع لا يخرج
اقراره لم حق الاخذ مما في يده واققراره مقبول في حق نفقة فتقع القضاء عليه ولا يتم
يسرى الى الغائب مودع الفوق المودع عليه بغير قضاء عنه ولا يرجع عليه من الفوق عليه
كذا المذهب في اوجبه من الرأى عليهما اى على المال والشكاح وهو قول زفر بن عبد الله بن ابي
لا حجاج الشكاح اليه اذ لا اصر فيه على الغائب لانه اذا حضر فان حضرها او اقامت بينه
او نكح عن البهين فقد اخذت حضرها وان حلف بغيره او كفيلاً استخسنا اكثر الشكاح
ويقتون به ويكفرها القاضي انها ما اخذت النفقة في الظلمية ويكفرها ايضا على ان لم يكن
بينهما سبب منع النفقة من الشكاح وعنده ويكفرها اى يأخذ منها القاضي كفيلاً بالنفقة
اى يأخذ منها القاضي كفيلاً بالنفقة هو الصحيح نظر الغائب وانما ربما استوفت النفقة
او طلقها وانقضت عندها كذا يفرض القاضي نفقة طلقها وبه ولا يقضى بنفقة في
حال الغائب الا لهداه ولام اى للزمن والابوين اتفاق ما عندهم منه اى من جنس
النفقة كذا المذهب اتفاق ما عندهما حال ابى الغائب والاب عمن الغائب بنفقة
عند ابى حنيفة استخسنا وليس كذلك عند باقيها كما لا يجوز له بيع عقار ابنه للنفقة
باب نفقة الحرام يجب على الاب في الكفاية وان كان الاب معسر او الام مسرة
امرت الام بان تنفق من مالها على الولد ويكون ذلك ديناً على الاب اذا ايسر في الحائض
كذا لو كانت له عدة موصرة نفقة بنته سواء كانت صغيرة او بالغة وبه يفتى ونفقة
ابنه الكبير الحار اى المقلد عقل او صابة عايدة قال الشيخ الامام سبل لانه كونه راداً كحضانة النفقة
كذا طاب العلم او لم يهتدى الى الكسب ونفقة طفله الفقير ويجب لو امتنع عن
الاتفاق عليهم في التامر فانية ولا يجبر الام على الرضا ولا في كانه الصبي لا يأخذ
لبن غيره او لا يوجد من يرصه تجبر الام على الرضا وذكر سبل لانه كونه راداً كحضانة النفقة
رواية اصحابنا لا يجبر في الحار ورواية ابو عبد الله بن ابي حنيفة وغيره من ابي حنيفة فلا تؤذي
الى سلف الولد في المحيط وروى عن ابى حنيفة وابى يوسف في السواد رانها تجبر في الحائض
وعليه الفتوى قال القاضي اذ لم يكن للصبي او الاب مال جبرت الام على الرضا وهو
الصحيح لانها ذات بسار وهذا اقل ما سار قال اصحابنا في ادب القاضي اذا غاب الاب
وليس له مال وترك امرأته وكان له مال غير على الاتفاق على الصبي ثم ترجع عليه كذا

في اخذ نفقة الزانية واجبة على الزوج
مطابقا لما في بعض اقسام الكتاب
وعلاوة ان اية اخصاف يجب
على الزوج ان لا يتركها
انما يرجع

ثم ارضاع الصبي اذا كان يوجد من برئته انما يجب على الاب اذا لم يكن له صغير مال اما اذا كان
لا مال فله من نفقة الرضاع في حاله وكذلك نفقة الصبي بعد العظام اذا كان له مال لا يجب على
الاب في الجبيل وان كان حال الصغير غايبا يؤمر الاب بالنفقة عليه وله ان يرجع ان الشاهد
ونفقة زوجته اي زوجة الابن الكبير العاج والطفل الفقير ويجب على كل من تصاب ذكر الكفا
او انثى واما نفقة الاصول سببان هو الصحيح في ايجابة وان كان له فقير انبال احد هما فابيع
في الخلاء والآخر يملك نفقا بالكانت النفقة عليها على السواء ولو كانا من احد هما سببا والآخر
فمما نفقة اصوله وعليه نفقة زوجته ابيه في الولد الجنبه والجد من قبل الام بمنزلة الجدة من
قبل الاب الفقراء وان قدروا على الكسب لانه في نفقتهم فكسب الكفا المستحق لهم في الرزق
واجبة لا الارث فمن لم ينفق وابت ابنه نفقة على ابنته مع ان الارث بينهما
نصفان وفي منزله وله بنت وانه نفقة على له لا مع ان الارث لكل واحد نصف نفقة
في رحم محرم كالاخوة والافوات والاعام والعمات والافوال والافوات ولا نفقة
لغير المحرم النكاح عاجز عن كسب اما الصغير او النوة او عاهة قد راجعة الارب لا احواله
اي يعتبر ان يكون وارثا في الجملة وان كان ينجح باغيره فلو كان له صغير لم ينفق والاب علم نفقته
على حاله لانه محرم ويكره ميراثه ابن حمة لانه عصبه ولو كان له عم وقال او عم ووجهه فنفقة
على العم لا ستواهما في المحرمية وميزان العم كونه وارثا في الحال كذا في الكفا ولا نفقة مع
اختلاف الدين لان الاختلاف في ايجابة باسم الوارث واختلاف الدين يمنع التوا
الزوجية واصل وان على وجه وان سقط ونقص مدة لم يحصل فربما النفقة تسقط
النفقة المحضية لغير العوس لان نفقة غير العوس يجب بطريق الكفاية ولهذا لا يجب
مع البسار وقد حصلت الكفاية بمقتضى المدة فتسقط بخلاف نفقة العوس لانها يجب
بجواز على ان يمسك لا بطريق الكفاية ولهذا لا يجب مع بسار فلو تسقط في احداهما
فازحه الله ذكر المدة ولم يقدره او المراد به اذا طالبت المدة اما اذا قصرت فلو تسقط
والطويل مقدر باكثر من ثمان مضي شهر في دونه لا يسقط وان مضى اكثر من شهر يسقط
ان النفقة المستدانة بقضاء لان اهر القاضية بالاستدانة كاذون الغائب في
النكاح رخصة معناه الى احوال القاضية اذا فرض نفقة الاولاد وامر الزوجة بالاستدانة
فاستدانت حتى ثبت لها من الرجوع على الاب فمات الاب قبل ان يؤمر بالبسار
هذه النفقة هل لها ان تافد من مال ان تركت حالا قال اخصاف في نفقاته ليس له ذلك
وذكر في الاصول ان لها ذلك وهو الصحيح هذا استدانت بامر القاضية واما اذا فرض
القاضية نفقة الاولاد ولكن لم يات بها بالاستدانة فاستدانت ثم مات الزوج قبل
ان يؤمر بالبسار لها ان تافد من مال ان تركت حالا بالنفقة **فصل** يجب على
المولى نفقة مملوكه قال ابن المولى في كسبه اي كسب المملوك وان عجز المملوك عنه
اي عن كسب امر المولى ببيعه لو رقيقا ونجس على النفاق لو دبر او ام ولد وان نجس
المالك على نفقة ابهايم وعلى بيعها ان امتنع منها فضاء او دعي رجل عبد اعنه رجل
او مودة عند رجوعه وتثبت كونه رهنه وغاب فطلب المودع او المودع من القاضية الا

بالنفاق فانما ينفق بوجوه وينفق عليه من اجرة او ببيعة ويغفل عنه لولاه وكذا العبد
الشرك كذا في الخلاصة وسبب نفقته في منقولات كتاب الشركة **باب** النفقة
في مجموع النوازل على شيخ الاسلام رجل ادعى نكاح امرأة وهي تقول كنت امرأة طليقة
وانقضت عدته ونزوت تحت هذه الثانية والثانية بعدها ولا بينة لاول فموسط المسطحة
بينهما ودفع القوار على الاختلاف فاضلعت عنه حال خزلت من غير تحريم العقد والاب
العدة ولا يصح الخلع لانه لم يثبت النكاح صريحا كذا في الكفا في الخلاصة في الذخيرة
برهن على نكاح امرأة وهي تقول ان له زوجا في بلد كذا في النكاح ينفق بالنكاح عليها
وتقبل شهادته الكيل عند النكاح اذا قال الشاهدان هذه امرأة هذا لا تقبل اذا قال
انما زوجها منه في الخلاصة بطل ادعى نكاح معتدة بشرط حضرة زوجها سواء كان بالطلاق
رجعا او بابتا في ايجابة رجل ادعى نكاح امرأة انها زوجت نفسها منه وشهادته وكثيرا
فلان زوجها منه تقبل في ايجابة ايضا امرأة امرت زوجها ان يبيع جارية ويشتري
بها اخرى ففعل ثم قال الزوج اشتريت اجارية الثانية لنفسه وجعلت من جاريته
دينا على نفسي لا يصدق واجارية له لمراد جاز في النكاح التحليف بين رجل ادعى
امرأة او ادعت المرأة عليه نكاحا والآفة ينكره لا يستحق المنكر عنه اي حنيفة وعند
يستحق في النظر بينة واثباته والقصور على خاها وفي الكفر قال القاضي الامام في الدين
الفتوى على انه يستحق المنكر الا شتات السنة وعدتها النكاح والامرأة اذا كانت
مدعية والرجل منكرا يحلف بالله ما هو امر انك وان كانت امرتك في طالق باين
وجاز فيه الشهادة بانك مع مبرها وان فسروا قال الشاهد على النكاح لاني سمعت ذلك
من قوم لا يتصور اجتماعهم على الكذب لا يقبل وكما يجوز الشهادة على النكاح بالنسب مع
جواز على المهر ايضا ذكره انا كالم شريفة في الكسفي وتوراي رجلا وامرأة يسكنان في منزل
ويشبه كل واحد منهما على صاحبه كما يكون بين الزوجين حال ان يشهد على كل واحد منهما كذا في
الاجابة والكافي ولا يبطل النكاح باليمين فلو ادعت امرأة على رجل نكاحا وحده فماتت
المرأة البينة على النكاح ينفق بها ولا ينفق النكاح بجوده وتوراي رجل وامرأة انها مملوكة
فانكرت ثم مات الزوج فادعت ميراثه نزلت كذا الواوحت فانكرت مات فادع ميراثها
هكذا ادعى ابن يوسف في النكاح ولو ادعت انه طلقها فانها فانكرت مات فطلبت
ميراثها منه لا نزلت كذا لو كانت نفسها قبل موته وادعت انه لم يطلقها كذا في ايجابة و
الا يستنكح بمنع وهو ان ادعى النكاح في احواله كما يمنع دعوى الكفا في الالة كذا في
جميع الفتاوى ويكفي على العلم من ادعى منقوحة ينفق ادعى رجل على امرأة نكاحا
المرأة في نكاح الخيرة والابينة للمدعي يستحق الزوج بالله ما لم يعلم انها امرأة بذلك
فان حلف النطق وعد الرجل وان منكر حلف اي حلف هي اي المرأة على البينات
بالله ليست بامرأة لهذا المدعي فان حلف النطق المدعي وان حلف بنبغي بالمدعي
كذا في الذخيرة والعادية برهن اي الرجلان على نكاح امرأة سقط البرهان ان لم يوقفا
وان ارفا هي **باب** ما يرجع على كل حال لا ينفق من ذبادة الانثبات وان استويا

ما

قلتم في بيته لانها في يده فيخرج حكم العبد والا اى وان لم يكن في بيت احد هما فليقل لانها
 لا اقاما البينة ولم يكن لاحدهما سبق في تاريخ ولا بد بطلت بينهما المكان التي تفر فان اقرت
 لاحدهما ثبت النكاح للمنفق له بقضاءها في الكافي او حرص على انكاح امرأته بعد موتها واقام
 لكل واحد منهما البينة بقبض المهر واحد بنصف ميراث الزوج في الخانية لانه حكم النكاح بقبض
 الميراث وانما قيل انشر في التوجيه اقام لكل واحد من المسم والكاف في بيته بقا ابنة علي النكاح امرأته
 نظر ابنة قبض المهر عند ما وعند ابى يوسف بقبض المهر في برهن وجعل امرأته ان يات بها
 زوجها عند صغيرة بحكم الولاية وبرهن المرأة ان زوجها منه كبيرة كذا بغير رضا ما بيننا
 اولى لان البلوغ معنى حادث ثبتت بيننا فكانت اكثر اثباتا ثم ثبتت فساد النكاح
 ضرورة كذا في التوجيه وغيره في الخانية بالغة زوجها ولها وهي بكر فادعى الزوج انه
 زوجها برضا وانكرت لا يبين عليها عذره خلافا لما اختلفوا في الزجاجة في المهر فقال احد
 لم يستم المهر وقال الا في دستي فان اقام البينة ثبتت والاشكاف المنكر فان نكل ثبت
 وهو النسيئة وان حلف بغير المهر وان اختلف في قدر المسمى حكم لمن برهن لانه
 نوردها بالبرهان والزوج وان كان منكر الزيادة حقيقة لكنه مدعى ظاهرا وان ستر
 عليها اى حكم المرأة لانها مثبتة للزيادة في الهداية معناه اذا كان مهر المثل اقل مما اذنت
 وفي الشرع ان كان اكثر فالبينة للزوج لانها تثبت اخطا وبينها لا تثبت شيئا
 لبوت ف وما ادعت بشهادة مهر المهر وان عجز عن اثبات البينة كالحاق عند ابى
 حنيفة وبيد ابى جهم الزوج فيجوز ان يثبته الكول وابها نكل لزمه دعوى الا في
 ان حلف لا يفسخ النكاح لانه انما اختلف في بطلان النسيئة وذلك بخلاف صحة النكاح
 لان المهر تابع بل حكم مهر المثل فقبض بقوله لو كان كذا قال او اقل وبقوله لو كان
 كذا قال او اكثر واتخالفوا في الحكم قول النكاح وعند الزنبي بحكم مهر المثل الا ان
 يخالفان وقد كان مهر المثل اكثر مما قاله واقل مما قاله فقبض بمهر المثل لانه لم يثبت الزيادة
 على مهر المثل ولا اخطا عنه لمتخالف كذا اختلف بعد موت احد هما الحي والورثة اى وثق
 الا في جواب فيه كالجواب في حار جيتوما حال قيام النكاح في الاصل والمفسد وان
 حان في القول لورثة اى ورثة الزوج عند ابى حنيفة ولا يحكم مهر المثل لان مهر المثل بسقط
 اعتباره بعد موتها عند كذا عند ابى يوسف الا ان ياتوا بشي قبيل وعند محمد القول لورثة
 المرأة الى مهر متي ولورثة الزوج في الفضل كافي حال الجبوة وان اختلفوا في اصل النسيئة
 القول المنكر عند ابى حنيفة لانه لا يحكم مهر المثل عند بعد موتها وعند ما يفتي بمهر المثل كافي حار
 الجبوة وعليه الفتوى كذا في الكافي وان اختلفا فيما بعثت اليها فقال احد وقال نفقة وقالت
 بل يهدية قال قول له مع يمينه الا في المهر بالاكل كالجبوة والهم فان القول فيه قولنا استخفا
 بخلافه الرقيق والعسل والنمر وما يفتي وان برهن المرأة عذرا بعثت اليها يهدية ثبتت
 الا في برهن الزوج على انه بعثت اليها مهر ونفقة فثبتت بقبض البينة لا بغيرها في العادة بعثت
 اليها عند زفافها يها جهم قال اخذته من برز ليس اخذه لوبعته عريضة التملك لكن
 لربها لوبعته اخذته كحجة وصديق ايضا بعد الفتنة في قوله بعثت عارية بعثت رجل تزوج

امرأته وبعثت اليها شيئا ثم عارية وقال انها بعثت اليك عارية والا وان بسره لركب
 ونسره ما عودته يعني اذا استرد الزوج منها ذلك الشيء والمرأة قد عودته على ذلك
 عودتها ان تسره ما عودته كما يسترد ما بعثت الى خطوبته يهدية قايما وهو مطلقا يعني
 رجل خطيبا امرأة وبعثت اليها شيئا ولم يسره وجها كما بعثت للمهر يسترد عودته ان كان قايما وان
 تغير بالاستحالة ولا يزوج ما انقص به ويسترد قيمته ان كان كذا كذا مستهلكا وما بعثت الهدي
 ان كان قايما يسترد وان هلك لالان فيه معنى الهبة وان اختلفا في سماع البينة الزكيات
 يسكنان فيه حال قيام النكاح او بعده وقول النفقة كذا في الهداية وخبره وفي الخانية ولا فرق
 بينهما اذا كان البينة ملك الزوج او ملك المرأة فهو اى المتاع لمن يصلح منها الا ان يقيم لاف
 البينة وان برضا بقبض الزوج وفي بعض شروح الهداية واذا كان كل منهما بغير او يبيع يصلح
 للا في لا يكون ذلك لمن يصلح منها في الظاهر لو كان للرجل ربع نسوة فوقع الاختلاف في المتاع
 بينهما وبين من فان كان في بيت واحد فاصبح لنفسه ويكونن بيته وان كانت كل واحدة
 في بيت على حدة فلكا في بيت كل واحدة منهم يكون بينهما وبين زوجها كل واحد منهما في بيت
 في الزوجين لا يشارك بعضهن بعضا والوارث كما عرفت في الخانية وانما مات الزوج و
 بعثت المرأة ووقع الاختلاف بين المروءة ووارث الزوج فليكون للرجل عادة كذا في التوجيه
 فيه قول كذا واث والباقي للمرأة وانما مات المرأة وبقى الرجل فليكون لنفسه فانه
 في ذلك قول واث المرأة والباقي للرجل والشكل كالمقبول والدور والنوش ونحوها
 للزوج الا ان يقيم المرأة البينة وقال ابو يوسف للمرأة جواز خلعها والباقي للرجل وان
 اختلفا في البيت الذي يسكنان فيه كان القول فيه قول الزوج فان اقامت المرأة البينة
 او اقاما جميعا بقبض بينة المرأة لانها خارجة معني كذا في الخانية ان كان الزوج حيا والا
 فلها يعني ان مات الزوج واختلفت المرأة وورثة الزوج في المثل ولو للمرأة لانه لا يرد
 للميت في الكافر ولو كان الزوج سمي والمرأة كنية ببيت هذا ولو كانا مسلمين سواء والمثل
 اى كل المتاع لم يورثها يعني ان كانا احدهما حيا والا فمحلها كالجواز او ما ذكرا او مكاتب كان
 المتاع كله لورثتها ايها كان لانه يورثها ببيتها بملك ويد المملوك ليست ببيد مملوك
 وقال صاحبها ان كان المملوك ما ذكرا او مكاتب فاجاب فيه كالجواب في تحرير لانه يورثها
 بدار معتبرة في الخصومات ان كانا حيين والا فكل منهما حيا كان الحي او عبد الالة لا يثبت
 فيقبضت بدار الحي بدار المعارض كذا في الكافي جهرا بنبه ثم ادعى العارية فثابت البنت هو
 عليه جهرا بنبه بداره قال الزوج ذلك بعد موتها قال الشيخ الامام ابو بكر محمد بن الفضل لا يثبت
 الاب والقول لها ولزوجها بعد موتها لانه الظاهرست ببيتها بملك البنت اذ العادة وفي ذلك
 ايها بطريق الملك الا ببينة على انه الشاهد عند الجبوة ان عارية او علم انه كتب شيئا فموت
 والشهادة الالبنة على اقواله في جميع ما في هذه النسخة ملك والار عارية منه في بركي
 هذا يصلح للفضلاء لا للا حياط لجزا انه اشترى هذا سببا في حالة الصغر فهذا
 الاقوال لا تصير للاب فيما بينه وبين الله ولا حياط ان يشترى ما في هذه النسخة
 فمن معدوم ثم ان البنت تبرئ من القتل كذا في الخانية والهادية وفي الولاية والولاية

[illegible]

فلما رخصت صحتها وسماعها في الزوج والامر الكبير ان قبل الوصول والصغيرة نصف
ويرجع الزوج به على الكبيرة ان علمت بالنكاح ونقصت الفساد لان لم تعلم به او فسخ
دفع الجوع والهلكة او لم تعلم انه مفسد والقول لها فيه زوج مرفوعة لبيها من باب الرجوع
وابنه الخ وبنته اخت واخوه عم واخوته عمه في الكافي مطلقة لها بين تزوجت باخوه
جعلت منه ونزل الدين فارضعت له من الاول حتى نزل عنه في حنفية فاذا ولدت فلابي
يكون من الثاني وعند أبي حنيفة يوسف بن ربيعة عنه يومئذ الثاني وعند محمد او منها احتياط
لان احتمال كونه منها قائم فثبتت الحمة منها حتى تنفع الحكم الثاني وثبت الرضا على
ثمة لا يشترطه الثاني في مفردات ابتداء وبقاء في الكافي اذا اجزته عدل ثمة فلا بد
ان يشتره عنه ولا يجب عليه ذلك وفي نسخة لا يجوز النكاح بينهما ان اجزته عدل ثمة
وان بعد النكاح فلا يحوط ان يفارقا في الحامية رجلا تزوج امرأة فاجز مسلم ثمة
رجل او امرأة انهما ارتضا من امرأة واحدة فافترقا كتب احب الي ان يشتره بطلان
وبعطيها نصف المهر ان لم يكن دخلها ولا ثبت الحمة بجزا الوعد عنه فاعلم سبب رجلا
او رجلا او امرئ ان فاعلم بطلانها ولم يشتره وسعد ذلك لان ملك النكاح لم يبطل بغير
السماحة كذا لا يبطل بغير ملك البين فلو اشترى رجلا جارية واجزته عدل ثمة انها ثمة
من الرضا لا يفضل ان يشتره من دخلها وان لم يشتره وسعد ذلك كالأجزة ثمة انها
حررة الابوين وفيه ايضا صغيرة ارضعها قوم كثيرة من اهل قرية ولا يدري من ارضعها او
واحد من اهلها ان يشترها قال ابو القاسم الصفار اذا لم يظهر له علامة ولا شهد له بذلك
شك به يمكن نكاحها اذ هي كالحمل وبعد الاقرار به وبعد ما يعني رجلا قران هذه اخذ
او بنته او احد من الرضا ثم اراد ان يشترها فاقرا بعت او افطنت وصدة له فذكر
وان ثبت ما قوله ثم تزوجها فرق بينهما وان اقرت بذلك وانكره ونزوحها جاز
سواء قبل ان يكتب نفسه او بعده كذا لو اقر اجمعا بذلك ثم كتبها بانفسها
كتاب الطلاق كل طلاق اوضح وقع بهل فباين كذا ما بغية حال الخرج
مخرج الكنية حتى لو خضعها ثم طلقها على حال نطق بها حال وان خرج خروج الايضاح
فخرجي وفي الايضاح كل طلاق بطل فيه الجعل وطلقت فباين لانه لفظ الخلع باين
كسائر الكنيات فكذا احكم عند سقوط الجعل وكل طلاق بطل فيه الجعل وطلقت
فدرجي اذا طلاق بها حال رجعي فكذا احكم عند سقوطه ويقع الطلاق بلفظ العتق
اذا نوى او دل عليه الحال الا عكسه كاسبائه يقع الطلاق منه عاتق لانه الجعل
والعتق والمهر سمي واحد هو سمي والمهر عليه ولا انساب الجعنة لا يقع طلاقه الا في سائر
اذا علم عاتق ثم جاز فوجد سريها ونها اذا كان مجده فانه يفوق بينهما بطلانها
هر طلاق ونها اذا كان عينا يذبح بطلانها فانه لم يصرف في بينها بخصومة وليه ونها اذا
اسلمت وهو كافر وابا ابواه الاسلام فانه يفوق بينها وهو طلاق باين لو كانا
عبد الامنة الصبي ولو مزها ولو مكرها خلا فالت نهي وله زيادة تفصيل في
كتاب الاكرام في الحامية رجلا اكره بالجلس والعزب على ان يكتب طلاق امرته فكتب

[illegible]

أمرأة طلاق بنت فلانة بن فلان طلاق لا تطلق امرأته لأن الكتابة أقيمت مقام العجالة فثبت
الكتابة ولا حاجة هنا أو سببها بال إرادته بقول شيئا آخر على ما أنت طالق من
غير قصد لانه مجرد لا يحتاج إلى النية أو ما ذل لا يقدح عليه الصلوة والسلام ثبت جرح
وهذا لأن جرح النكاح والطلاق والعقاق الحديث وآلهما زل منه يتكلم بكلام ولا يربده حكمه
أو سكران زجر المرأة في الخانة ولو أكره على الشرب فشرب حتى سكر وطلق امرأته اختلف
فيه والصحيح انه لا يلازم أحد لا يبيع طلاقه ولا يفتخره بغيره وبيع طلاق الكبر حال سكره هو
الصحيح وقيل السكران جائز أو الخس بآثامه العجوة في البيع هذا إذا ولد أو نس
أو طرا عليه ودام وإن لم يدم لا يبيع طلاقه قال الرعي واعتبار عده بالنس فطلاق المرأة
ثبت والامة شتان حال كونه زوجا أو جده أو ولو طلق غير المدخول بها ثلثا وقعن وإن
فروا بان قال أنت طالق وطالق طالع بآثامه بالاوليه ولا يبيع الثانية ولغيره وهو ما
استعمل فيه فقط يبيع واحدة رجعية مطلقا إلى سواء نور واحد بابا وأكثر منه حتى النكاح
أو لم ينو شيئا ولا يبيع الارث لاني الصحة ولا في المرض إن أضاف إليها كما إذا قال أنت
طالق أو مطلق أو طلقك أو أضاف إلى ما يغير به غيرها كالرنية والاراس والوجه البدن
والروح والفروج لا اليد والرجل والظهر والبطن والبضع والغيب إذا لا يغير به من الكل
قال الرعي فإن فسر البدن والغيب غيرهما من الجميع بقوله أنت بدي إلى لبس و
قوله أنت فانه أتم قلبه وخبرها أوجب بانه لم يعرف استمرارا سنه لانه وعرفا واما
جاء على وجه العدة أو أضاف إلى جرحها يبيع منها كما نصف والثلث والطلاق لا يغير
التي تخرى فبعض المطلقه كالنصف والثلث والرابع مثلا مطلقه واحدة وبيع ثلاث يبيع
أنت طالق مثلا بالبيت وأخس الطلاق واشده وطول جرحه وطلاق البدن و
طلاق الشيطان وتطلق عنه بغيره أنت طالع عدا وعند موت احدكما في ان لم يطلقك
فأنت طالع في الحياة ان كان لم يغير بها فلا ميراث لها وإن دخل بها فلها الميراث وبيع
ثلاث ايضا أنت طالع عدا والجرح وعدو الجرح وكما جرح وكالف وأبواب الفاية
بغيره لا يشترط ما قدر قال أنت طالع من واحدة إلى اثنين يبيع واحدة عدا في حقيقته و
ثلاثان عنه هما ان نواها أي الثلاث والواحدة بآثامه كذا في أنت طالع بآثامه أو أنت
ثلاثا أصابع قبل ان أنت ببطونها تغيب المستورة وإن أنت ببطونها تغيب المستورة
وبيع واحدة رجعية في أنت طالع من هنا إلى الشام ولا شيء في قوله أنت البدن
طالع وعبد القصور كذا في الظاهرية وفي الخاتمة والخاتمة وطلقت امرأته غدا
هذا البيت طالع لو كانت فيه كذا الفان ساء هذه البلدة أو الفرية طالع وفيها كذا
في الأول الجينة ولو قال أنت طالع الرمي طالع وهو من أهل لا يبيع على امرأته إلا ان تولى
بذلك أدوى إسم من أبي يوسف ونحوه لا يربده امرأته نفسه عادة ولا شيء فيها
في قوله أنت طالع مع موتي أو مع موتك لأنه أضاف الطلاق إلى حاله منافية لكونه
في أنت طالع قبل موتي بغيره مثلا فمات قبله بغيره لانها في الشرط وإن مات بعد طلق
لوجود الشرط وتطلق امرأته واحدة هو الصحيح لا ما قبل تطلق كل من في قوله امرأتي طالع

والمعنى في قوله امرأتي طالع
جرحها بآثامه

وله امرأتان أو ثلاث والتعيين له وبكفايته وهي ما يجزئ الطلاق وغيره كانت باين
وأنت حرام والحقي بالملك وأمرك بيدك وأختار زوجي وأذهبى ونفسي ونفسي و
أنت حرة لا يبيع الطلاق إلا بالنية وإن نوى بها الطلاق يبيع واحدة كذا في النوى
وإن نوى ثلث فثلاث أو دلالة حال ففي حالة الرضا لا يبيع بها شيئا بل بنية وفي حال سكر
الطلاق يبيع الطلاق إلا فيما يصلح جوابا وردا نحو زوجي وأذهبى ونفسي ونفسي وفي حال
الغضب لا يبيع الطلاق إلا فيما يصلح جوابا فقط نحو أمرك بيدك وأختار زوجي والقول لمع
بمنه لو ادعت المرأة نية الطلاق وأكرهه ويمنه كذا لو ادعت انه كان في حاله
الغضب أو في سكره الطلاق وتقبل بنية في الثبات الغضب وهذا كذا الطلاق لا يبيع
نية الطلاق إلا ان تقيم البنية على توار الرعي بها وبيع الطلاق بغيره حل على إمام وإن لم
يؤده وعبد القصور رجعية الاستعمال في رادة الطلاق كذا في الكافي وبيع باستدأ بنية
نحو أن قال أنا منك باين وأكرهه إلى نفسه نحو أن قال أنا عليك حرام وبني الرجعية كما
إذا قال للمارة لست بأمرة أو قال لست بزوجة إن نواه إلى الطلاق واحدة بآثامه أو
ثنتين وإن نوى في الأوليين يمينتين فيمين لانه ما يجزئ في الثانية ولو قالت لزوجة لست
بمزدوجة فمأخذت يبيع عنه إلى حقيقته إن نوى لا باستدأ الطلاق إليها وإن نوى
نحو أنا منك طالع لا يبيع الطلاق إلا في القيد والقيده فبمرة دون رجل المطلق تطلق
كما إذا قال أنت طالع أنت طالع تطلق ثنتين وتبان كما إذا قال للمارة أنت طالع
ثم قال أنت باين يبيع الطلاق البايين والاميان تطلق كما إذا بانها ثم قال أنت طالع
يبيع الطلاق ولا تبان إلى الجميع البايين الاميان كذا في مطلقا بآثامه كما إذا قال
إن دخلت الدار فمات طالع باين ينوي به الطلاق ثم قال أنت باين دخلت الدار في
العدة وقع عليه طلاق أو عند كذا في الكافي وغيره خلف رجل بالطلاق كما إذا قال في
على الخاتمة جهة الفرض مثلا فأكبر المدعى عليه وحلف بالطلاق أو حلف الفاضل به فقول
بعض المشايخ يطلب المدعى من المدعى على خلافه وقضى القاضي بالمال لا يبيع الطلاق فاما
لمد كذا وحلف بالعقاق كذا في الخاتمة **فصل** في كذا من الزوج جرحا صاحبه بمطهر النكاح
يبيح له ملكا صاحبه كذا أو بعضا بشره أو بهيمة أو آفة أو غيرها بطل النكاح بينهما
لوجود التمايز بين ملك النكاح وملك البهيم ومن أهدى أصله أو فوهه بشهوة على ما
بين في باب المحرمات من كذب النكاح ويعلم منه حكمه بطريق الأولوية والتعجيل
بشهوة أو بغيره كما مر فيه ايضا في آكله صفة ولو وطئ رجلا اخت امرأته ولا يجرم عليه امرأته
محرم أحد على الآخر ووجهه أي جرح أحد بها البتة مسأ أو ذميا أو مسبيا فزنت يبيح
لزوج أحد الزوجين الكافين إلى دار الاسلام مسأ أو ذميا أو مسبيا يبيح الفروقه بينهما
كذا في جرح البتة اسم أو عقد عقد الذمة في دارنا بطلاقه أو جرح البتة مسأ أو
مجتبأ أو متحصصا أو نحو كذا أو فوضم دار الحرب باحسان أو نحوه أو أسروا أو
بها جرح لا يبيح الفروقه بينه وبين مسكونه كذا في الكافي لم يبيح عندنا خلافا
لست في ومدار الحكم عندنا تبان الدارين وعندنا السبي وأرثاده أي أرثاده أو غيرهما

فيما استقيمت منها لكن في حق نفسها خاصة مثل ان يقول ان يجيني فانت طالق وفلان
فكانت اجب طلقت اي ولم تطلق فلانة وبطلت تعيق الثلث بتجيزا يعني لو علق له علق
الثلث بشرط ثم جازا قبل وجود الشرط ثم تزوجا بعد انقضاء عدتها من الزوج الثاني فوجد الشرط
لا يقع شئ وبطل الطلاق بالاستئناس المتصل فلو قال لا طلاق انت طالق ان شاء الله متصلا
لم يقع الطلاق في الظاهر رجلا فافاد او ففعل في لسانه لا يمكنه انعام الكلام الا بعد مدة فخلعت
بالبطلان وذكر الشرط والاستئناس بعد ترويه وتكلف ان كان موعودا فيك جاء استئناسه
وتعيقه والقول له فيه والبيته لا يعني لو ادعى الزوج الاستئناس وكذبته المرأة فالقول له في
وان شهد الشهود ما به طلق بغير استئناس سميح ولو قال لم سميح منه غير كونه الطلاق لا يسمع
والقول قول الزوج في الثانية وهذه من المسائل التي تعتبر فيها الشهادة على النفي **باب طلاق القهار**
من غالب حاله الهلاك كمرض عجز عن اقامته معصاة خارج البيت ومريض بجنون عن اصلاح
الداخلية في التحيط والسكول والمقعد والمضروب والمذوق ما دام يزداد فمريض ومن قد
ليقتل نفسه ما ورأى اليأس اذا انكسرت سفينته وبقى على لوح كالخشب والمقعد والمضروب الذي
لا يزداد مرضه كل يوم وتحتاج اجرة والوجع الذي لا يجعل صاحب فراشه ومن يحكم كل يوم ومن في
مضغ الفحل والحصور والمجوس لقصاص او جرم كالصبي لو ابان زوجته بان طلقها رجعا
او بانيا واحدة او اكثر او قال قد كنت طلقك في محنتي ثلث بلا صنع منها احتراز عن نحو
الخلع وكفرقة وقعت من قبلها وان ابانها باعرا او جارات الفقة من جهتها في مرضه كالخبرة
بسبب حب والفتنة وخيار البلوغ والفق لم تره ومات ولو بسبب الخيانة في العدة
بخلها لو طلقها في الصحة ثم مرضت ماتت في العدة كذا الوطوع المريض امراته قبل الدخول
بها ثم ماتت وكذا لو ابانها في مرضه وصح فماتت كطالبه رجعية طلقت ثلثا يعني لو قال المرأة
زوجي طلقني تطليقة رجعية فطلقها ثلثا ورثته لان الطلاق الرجعي لا يقع النكاح ولا يبطل
الارث فلم يثبت به الرضا بالعدوان والعنف اي وكما لحقة طلقها بفعل اجنبى بالافان
اذا دخل فلان الدار فانت طالق او تجي وقت بان قال اذ جاء راس الشهر فانت طالق او قال
ان التعيق والشرط المرض ورثت وان كان التعيق في الصحة والشرط في المرض او كانا
في المرض والشرط حاله مبردا ولا بد منه او بفعلها القوي كالاكل والشرب ونحوها
لا يبالا ضرورة فيه كزوجها الى الصوار وما اى واحال ان التعيق والشرط او الشرط
فقط فيه اى في المرض خلا فالحمد في الثاني والقول لا في طلقني مريضا يعني امراته طلقها
زوجها ثلث وماتت فماتت كان الطلاق في المرض وماتت الورثة كان في الصحة
كان القول قول المرأة كذا في الثانية والقول لها ايضا لم يفيض عدتي يعني مريض طلع
امراته ثم مات بعد زمانه وهر يقول لم يفيض عدتي كان القول قولها بجميع اذ خلعت
ورثت وان نكحت لانه في الثانية **باب الخلع** هو الفصل من النكاح الواقع
وبالطلاق على مال ولا يأس به عند عدم امكان الصلح بينهما وخلق المريض بغيره الثلث
لانه تبرع بخلاف ذلك المريض والخلع لا يبطل بالشرط العكس فلو قال لا طلاق فخلعتك
على ان يكون لي الجارية مدة سماها بطل الشرط وقمع الطلاق ووجب الحال في جامع النكاحين

اختلعت على ان تنكح الولد عند الزوج صح الخلع وبطل الشرط اذا خلع لا يبطل بالشرط الكف
وكونه الام اصح بالولد صح الولد فلما نكحت الام ابطلت هو اى الخلع طلاق باين وعليها اى على
المرأة ما التزمت بما يصح مالا ان ما يصح عوضا المقوم اولى ان يصح عوضا لغيره وهذا لا
البيع عند الفعل مقوم وعند الزوج لا وكذا اخذ البذل ان نشز واخذ الزانية على ما دفع
اليها من المهر ان نشزت في الثانية وكذا زوال المهر والكفارة بمبدل الخلع وكذا التاجيل والكره
تطلق بجانها يعني لو اكرها على الخلع تطلق بلا مال لانه الرضا بشرط في لزوم الحال والاكراه بعدم
يعدم الرضا كطهقة واحدة طلبت ثلث على الف يعني لو طلبت المرأة ثلث على الف درهم
ندفعها اليه فطهقتها واحدة وقمع رجعية بجانها ولو طلبت ثلث على الف درهم فطهقتها واحدة بثلث
بثلث الالف ولو قال الزوج انت طالق بالف او على الف فطلقت وقمع الطلاق وانصرها
الالف ومغيرة اى وكسيرة طهرها الاب بجانها ومهرها حيث تطلق بلا شئ ولم يسقط المهر
ولو خلعها على انه ضامنه لزمه الحال من جهة الالتزام لا من جهة الكفارة ولها المهر ايضا وهو اى
الخلع على حالها ومغيرة منها اى جانب المرأة فصح رجوعها قبل قبوله الى الزوج وصح شرط
الختار لها يعني لو قال لها انت طالق على الف على انك بالختيار ثلثت او بام فماتت قبلت
ان ردت الطلاق في الايام الثلثة بطل الطلاق وان اخارت فيها وقمع وبطل الالف
للزوج ويقصر اختياره على الحبس فيبطل بالقيام عنه قبل قبول الزوج وغيبته كالخبرة يعني
لو كانت المرأة غائبة فبغيرها اخبر فقبلت في مجلس علمها صح قبولها وان كان قائم فكذلك
وهو غائب فقبل لم يصح قبوله كذا في الثاني والخلع باين وتعيق منه اى من جانب الزوج
تتعلق الى حكم المذكورة فلا يصح رجوعه قبل قبولها ولا يصح خياره لنفسه ولا يتصرف على
على المجلس فلا يبطل بقيامه من المجلس قبل القبول وغيبته ليس كغيره وبسقط بان الخلع
كذا بالبراءة بقول هرث من النكاح الذي بيني وبينك فقبلت يسقط حقوق النكاح
الثانية عنده اى عند الخلع كالمهر والنفقة الحاضنة لا الدين الواجب عليه بسبب اى
ولا نفقة العدة لانها لم يكن حقها عند الخلع ولا نفقة الولد والرضاع الا اذا اشترط
البراءة من نفقة العدة ودفعت لذلك وقت وان لم يوقت لا يجوز ولا يقع البراءة
كذا في الاختلاف في التحيط ذكر ابن سماعه عن محمد في امرأة اختلعت منه فوجها بالمال
عليه من المهر ورضاع ولده الذي هو حامل به اذا ولدت الى سنين جاز فماتت او لم يكن
في بطنها ولد تروية الرضاع اليه وفي الولد البنية امراته اختلعت منه فوجها على مهرها
ونفقة عدتها وهي انفسك ولدها ست سنين جاز لانه الخلع بهذا الشرط قد صح وجب
عليها الوفاة بهذا الشرط في السائل اختلعت بمهرها ونفقة عدتها وعليها انفسك الولد
سنين بنفسها فامكنه ايا ما تم دارت نفسها بغيره المدة فلو زوج ان يرضع اليها بغيره
نفقة الولد في مدة لم تنكح الولد فيها لانها اختلعت عنه ايضا وبطل الخلع فزوجها قيمته
البذل والاسكنى وان شرط لانه صح انه تعالى فلا يسقط بوجبه لو اختلعت على نفقة
العدة والاسكنى يسقط النفقة لا الاسكنى وان اختلعت بشرط البراءة عن مؤنة الاسكنى
بان اكترى بانيا وعند فيه كان انكراه على زوجها ما دامت في العدة كذا في الهدي وفي

الخلاصة وان خالفها على ان مؤنة السكنى على المرأة يجب على المرأة **باب الرجعة** الرجعة تطلق
بالشرط الفاسد والباقي ينفقها بالشرط كما اذا خال المطلقة الرجعية راجعاً على ان توفى
كذلك الرجعة في عدة ما دون الثلث من طلاقه وظلقتين وهذا في الحرة والثلث في الامه
كانت في الحرة بغير راجعها او راجعت امرأتى ونفقت بموجبات حرمة المصاهرة كالوطأ
والقبول والنظر الى فرجها بشهوة والطلاق الرجعي لا يحرم الوطأ والمطلقة الرجعية تتزوج
وتتزوج لانها حلال للزوج اذ النكاح قائم بينهما في الظاهر اعلم ان الرجعة كما نفقت بالطلاق
بالفعل غير انما ذكره بالفعل وان ابنت وذهب الاشهاد عليها واعلام الرجعة بها وذهب ان لا
يدخل غيرها حتى يودعها ان لم يقصد رجعتها ولا بأس بغيرها حتى يشهد على رجعتها وقد صدقت المرأة
بينهما في عدة العدة كما اذا خالها انقضت العدة عند انقضائه الرجعة كما اذا
قال الزوج لها راجعت فقلت بغيره لا انقضت عدي لانها امينة فيما تجزى عالم بكيفية الطاهر
في الحرة الحرة المطلقة اذا اقرت بانقضائه العدة بالحيض لا تصدق في غير شهرين او المختار و
لخا وهو الرجعة فيها بعد مضيها الا اذا صدقت بعد مضي الرجعة بعد مضي العدة راجعت فيها
ان صدقت نفقة الرجعة والامه لا لا اجبر بالانكاح ان صدقت في حرة ولا يبرأ عليها
عند ابي حنيفة خلافاً لما ذهب اليه الاشباة السنة المعروفة ولا عبرة بقصد الزوج الموالي ان كذب المرأة
عند ابي حنيفة خلافاً لما ذهب اليه الاشباة السنة المعروفة ولا عبرة بقصد الزوج الموالي ان كذب المرأة
الموالي فانفقت الموالي وان قالت قد انقضت عدي وقال الزوج والسيد لم ينقض فالتفقت
لانها اعففت منها **باب التحليل** امرأه قالت طلقته زوجي ثم تزوجت بغيرها
منه ليس له انكاح امرأتى ام اكرهت فغيره كذا في البرزخية لانكاح المباشرة بثلاث لو كانت حرة
ولا تنكح المباشرة بالثنتين لو كانت امه حتى يطلها غيره في الظاهرية ولو في حالة الحيض والنفاس
تم بطلانها ولو لم يطلها غيرها ونقض عديتها وشرط الايجاز دون الاشرار خلافاً لما كان ولو لم يذكر
بجوفه ودخلها زوجها قبل الاول ان وجد الحرة ولو كان ذلك الغير امها يتزوج كذا في الشريفة
وقد رجعت سنين لكن لا يصح طلاقه قبل البتة ولو كان الثاني مجنوناً او عبداً او مكافاً تزوجها
باذن الموالي حلت للاول ولو كان نكاحاً تزوج نكاحاً حلت للمسلم الذي طلقها في الخلافة
والمطلقة ثبتت تزوجت ما لم يزوجها الزوج الثاني ثم طلقها لا يحل للاول في قوله عامة
الحكماء وقال سعيد بن المسيب نخل وهو قول بشر بن غياث الحريسي ورئيس اهل الاعتزال
وانه قول مجوز بخلاف الاجماع حتى لو طلقه القاضي بقوله لا ينفق قضاؤه ومن افترى بهذه القول
ولم يشترط الدخول فعليه لعنة الله والملائكة والناس اجمعين كذا قال الصمد السمرقندي بنكاح
مصحح لا يملك بين فلا تحل بوطي الموالي ولو اشتد الاول لا يحل له وطئها الا بعد اصابته
الزوج الثاني ذكره تحريماً بشرط التحليل اذا شرط الاحلال بالطلاق وان حلت للاول ولا عبرة
بالسنة لان مجرد النية في الحرام لا غير معتبر وقيل المحل ما جاور سمعت من زوجها انه طلقها
ولا يقدر على منعها من نفسها الا بقصد له فله بالدواء ولا تقبل نفسها وذكر الاول وجنودها تزوج
الامرأ التي الفاضل فانكحها بنية خلفه فان خلفه فالا تم عليه وان قتل فلا شيء عليها والباقي
كانت ثلاث هكذا افترى الامام شيخ الاسلام عطاء بن حمزة والسيد ابي شجاع وقال القاضي الامام

الاسيحياني لا يقبله قال في المنطق وعليه الفتوى كذا في التامر خاتمة ومثله في شرح النظم الوجوه
والخاتمة من امكان الحمل فحبل امرأته بغيره فيقبل في الحرة وغيره مطلقاً الثلاث اذا ارادت
ان تنزع الحمل وتحلف ان لا تنطق بها فحيلة لا في ذلك ان نقول زوجت نفسي منك فلو ان
امرأتي بيدي اطلق نفسي كلما ارادتم بغير الزوج وجب ان يقر ان يقول الحمل تزوجتك على انك
خالع بعد ما تزوجت الى عشرة ايام او على ان امرأتك بغيرك بغيرك بغيرك بغيرك بغيرك بغيرك
فقبل المرأة تطلق بعد عشرة ايام كيوثر الامر بغيره قال الزبيدي ومن لطيف التحليل فلو ان تزوج
المطلقة من صغيرته نكح الله باذن الموالي ثم ملكه بسبب هذا السبب بعد ما وطئها فيفسخ النكاح
بينهما انتهى لكن هذا لا يستقيم على رواية الحسن بن ابي حنيفة انها اذا تزوجت نفسها بغير كف ولا يجوز
وهذا القول مروى عن ابي يوسف ايضا فلا بد ان يكون الحمل حراً بالخاء ويهدم الثاني ما دون
الثلث يعني اذا طلق الحرة فطلقته او تطلقته او نفقت عديتها وتزوجت بغيره ان لم يوطئها
الى الزوج الاول عادت بثلاث نكاحات وهدم الثاني في التلطيف والتلطيفين كما هو المثل
عند ابي حنيفة وابي يوسف خلافاً لمحمد وزفر وحلت للاول لو ادعت دخول الثاني وانكر الزوج
الثاني ولو اقرت ان نكحت وكثرت الحرة دخوله لا تحل للاول ولو ادعت دخول الثاني في غير زوجها
ثم قالت قد كذبت لم تصدق لقضاء قضى ولا عبرة لانكار الزوج الاول دخول الثاني لو ادعت
واذعت انقضائه العدة بين بعض عدة ختمه اي انقضائه بها وصدقت فيها غالب ظنه في الرهانة
لانها حرة او امرأته لغيره اكل به وقول الواحد فيما يقبل وهو غير مستسكن اذا كانت
المدة تختمه انتهى يعني المطلقة ثلث لو قالت مضت عدي وتزوجت ودخلها الزوج الثاني
وطلقته ومضت عدة والمدة تجوز ذلك جاز الاول ان بعدتها ان كان غالب ظنه انها صادقة
واذا ما اى ادنى هذه المدة لكل عدة عدة الزوج الاول وعدة الحمل عند ابي حنيفة شهران ان
اقرت بالبيع بالاولاد وعند جاسق وتكون يوماً كما نه طلقها في احوال الطهر وجبها ثلثه
وطهرها خمسة عشر فيمضي عديتها بطهرين ثلثين يوماً وثلاثة ايام في سنة ايام للمكان في الكافي
والمعنى لما قاله الامام ابي حنيفة قوله اذا لم يكن به العادة اما اذا كذبته فالا لانه الكذب عادة
كالكذب حفيضة وان كانت امه فعند جاسق في احد وخبرين يوماً سنة للحيض في خمسة
عشر للطهر وعده في رواية محمد بن ابراهيم يوماً كما نه طلقها في اول الطهر فطهر ان غشوه وقرآن
عشرة وعلم رواية الحسن بن محمد بن ثعلبة في عشرة وثلثين فقرأ ان غشوه والطهر خمسة عشر واذا طلقها
عند الولادة خمسة وعشرون يوماً عند ابي حنيفة وفي رواية ثمانية وعشرون يوماً عند جاسق
تصدق بغيرها خمس وستون وعند محمد بن ابراهيم ومحمد بن ابي حنيفة **باب الايلاء** رجل قال لاجنبتة والله
لا اقر بك فتزوجها لا يكون ذلك ايلاء كذا في قوله المباشرة بخلافه لو قال لمطلقه رجعية انت
على حرام ايلاء ان نوى التزوج ولم ينو شيئا وظاهر ان لؤاه وهدم ان نور الكذب وبابنة
ان نذر الطلاق وثبت انؤاه فيقول القصور على ان طلاق وان لم ينو وجعل ما دعى عرفاً
هو خلف على ترك وطئ الحرة اربعة اشهر ففصا عدة والامه شهران فصا عدة ايلاء لو
خلف على اقر من الاقرب فان خالف اى ان وطئها في المدة حلت في يمينه لوجود شرط الكف
في خلف بانه نكح بحسب الكفاية وفي غيره كذا اذا قال ان فرقت ففني حرة او غنى او

يجب الجواز وسقط الابداء لان البهيم ينحل بالحنث والآي وان لم يخالف بان لم يطل ثابت
بواحدة وسقط الحلف الموقت باربعة اشهر او بشهرين حتى لو تكلم ولم يغيرها بعد ذلك لا
يبرهن لان البهيم انحلت بمضي الوقت لا المؤبد اى الحلف الذي لم يقيد بمدة كما اذا قال والله
لا اقربك او لا اقربك ابدا فلو تكلم بها ثانيا وثالثا عاد الابداء فان وطئها كثر والا وقعت بمضي
الربعة اشهر فلفظ اوفى ومضت المدة بلاني هو شرط حصول الحنث فانها في المدة بالوطئ عند
العدرة وبالعقل عند الحيض بان لا تزوج بنت حرة في الجماع فيتحقق الظلم فعوقب قال
نحو النكاح بمضي المدة المبرورة وان تزوجها بعد رجوعها لم ينطق اى لم يقع به كذا الابداء
طلاق وبقي الحلف في حق الكفارة حتى لو قربها كثر وقول العاقر في المدة تمت في بعض اذا
اذ كان احد الزوجين مريضا او هو حبيب او هي صغيرة او رتقاء او بينهما مسافة البعثة اشهر
او عجز الزوج عن الوطئ فحالف مدة الابداء فثبت اليها واستمر العذر الى ان يلغى عدته
فقد فاء ولا ينطق بعد وان مضت عدته وهو عاقر وان قدر على الجماع في المدة فغيبه
الوطئ **باب الظهار** لا يصح ظهار الذي واكحون والصبي حرم بنسبه زوج به
خواتم اتي او اخته او بنتي فانه ليس بظهار كما في البسوط فلو قال ان فلت كذا فانت
اخي وتعله فهو باطل وان نوى التوهم وان قال لامرته انت على مثل اى ان نوى الكراهة صدق
وان قال نويت الظهار كما في ظهارة وان قال اردت به الطلاق كان باثما اى عضو بضاف
اليه الطلاق منه المكروه والارد مجوع الزوجة حقيقة او حكما مثل جزمه الاجزاء السبعة و
الكعبه ما عن الكركر رأس والوجه ونحوها بعض حكم النظر اليه من محاربه مؤبدا سواد كان
بنسب او رضاع او مصرية الوطئ فاعل حرم ودواعيه كالنكاح والقبول والكسب بغيره حتى يفر
وان وطئ قبل التكفير استغفر الله تعالى وكفر بظهاره ولا يجب عليه شي اقله طلاق اكرام
بغير رغبة بلا استعطاء اسلام وذكره وبيع كذا في سائر الكفارات غير ان كفارة الظهار
لا يجوز الكافر بالنسب سلبه عن فوات جنس المنفعة كالاجل والاصح والافضل
واكحون المطبق ومقطوع البهيم او الرضيع او الابناء من من جانب ويجوز اكنه واجوب
ومقطوع الاذنين في الكافي ويجوز الاصم في جميع الكفارات استحسانا وتخيلا انه لا يجوز
لانه منفعة السمع مقصودة وقد فات ذلك وقيل هذه الرواية محمولة على من اصلى لانه لا يثبت
ان يكون معه اخنوس في البرازية وان اعتق مريضا برعي حيوته ويخاف بجوز وان كان لا يبري
لا يجوز لانه يثبت حكما كطه ارقى لا المدبر وام الولد والمكاتب الذر ادى بعض بطله ويجوز
اعتاق الابيع عن كفارة الظهار ان كان حيا كما في الروايات وصح التكفير بشهر فربان
نوى وكفارة العبد الصوم فقط وان اعتق المولى او اطعم عنه لم يجز وان عجز عنه اى عن
تحرير رقبته صام شهرين بالامة وان كان مكررا واحدا منها تسعة وعشرين يوما كذا في المحيط والامة
فلما فطر بها في خلالهما استأنف ولو بعد ركعتين والسفر الا لطيف والنفس كذا في
بما مضى فظهر في الاصل استقبله كذا في الروايات في الخلاصة وفي الجريد لو عاشت المرأة
في صوم شهرين لم ينقطع النكاح في الظهارة كذا في كفارة البهيم لاني جازا العبد بالقبول
الى بلا وطئ الظهار من شهرين ولو جامع عتبه لا يقرب ليلتها او غيرها مطلقا اى

عدا او نسيان فان وطئها كذا استأنف لان وطئها في خلال الاطعام وان لم يستطع
اى الصوم لم يرض او غيره فاطعام شهرين مكنت ولو نسيان لكل مسكين ثوبين خدائين او
عش ثوبين او عدا، وقت مستعين بقدر الفطرة او قيمته وفي خبر السعيد لا بد من
الادام لاني خبر الحنطة وجاز تكبير احد الجنين بالامة كمن برى ومضى ثم وسعير وقيد
الكبير النخاني جواز منه في غيره من مصارف الزكاة ومن حنث موسرا ثم اعسر
او بالعكس فاعتبه حاله التكفير ولو اسر في خلال الصوم اعتق وتصح الامة بانه مكنت
في كفارة الظهار والصوم واليدين والقتل وفي اجزائه اجابات في الحج دون الصدقات
والعشرة فانه يشترط فيها التملك والضابط ان ما شرع بلفظ الاطعام او الاطعام كوز
فيه الامة وما بلفظ الانباء والاداء يشترط فيه التملك او اطعام مسكين واحد شهرين
وان اعطاه في يوم واحد قد يطعم شهرين ولو بد فحالت لا يجوز على الصحيح **باب النكاح**
النكاح شهادتان مؤكداً بالامان مفروضة باللعن فابنه مقام القذف في حقه وقام
حد الزنا في حقه فلا تقبل شهادته بعد النكاح ابدأ وتقبل شهادته في حقه فلا
نكاح لو قذف مطلقه باثما او ثلث وان تزوجها بعد ذلك لان الساقط لا يعود ولا
يستطيع ان يزوج مطلقه رجعا لبقاء اصل الزوجية وقذف الا فوس لا ينجس به
النكاح خلافا لثالث نفي لان اثباته كالمصرح بالعقوبة بخلاف لو كانت زانية
بالزنا وها من اهل الشهادة ولو حكم كالتحسين والفاسقين او نفي ولد ما في النكاح
قال هذا الولد ليس حتى قتلا عاتقتم قال هو ابني بصدوقه في الكثرة او بولده ثم اقرتم نكاحا
يلاعن وان عكس حد والولد له فيها ولو قال ليس بابني ولا بانيك بطلا اى لا حد ولا
لعان لانه انكر الولادة وبه لا يصير قاذفا وطالبته بموجبه وهو اكد النكاح على ما نص
نكاحي وهو ان يقول الرجل ارجا السهم بانيك اى صادق فيما رتبته به من الزنا وبني
الخامسة لعنة الله عليه ان كان كاذبا فيه ثم يقول المرأة ارجا السهم بالله انه كاذب
فيما رتبته به من الزنا وفي الخامسة غضب الله عليهم ان كان صادقا فيما رتبته به من الزنا
وان كان القذف ينفي الولد بغيره مكان الزنا وان كان بينهما زوجهما ولا ينفك الزوج
لواكر الزوج القذف فان برعت بلا عن عتبه اى حنيفة لانه الثابت بالبينة كالثابت
بمعانته وقرئ بينهما اى الفرق القاضي بينهما على ما يتبع او يصدر عن الزوجين فبين
بطلقة واحدة وجب العدة مع النفقة والسكنى والحمل الولد بانه بعد ما نفي الزوج
نسبه عنه لان نفي حملها عنه اى حنيفة الا اذا قال زنت وهذا المحرم لوجود القذف
ولا ينفي القاضي الحكم لان الاحكام لا يثبت عليه قبل الولادة وقال لا يلاعن ان جاءت بولد
لا قبل من سنة اشهر كذا في الكافي وان ابى الزوج عن النكاح جيس حتى يلاعن ويؤن النكاح
بينهما على ما يتبع او يصدر عنها في ادعائها البراءة من نكاح الزنا فيجوز حمله نكاحا بعد اقامته
اكر عليه كذا في غيره فنجده كذا في النكاح البراءة ان ابى حتى يلاعن او يصدر عنه
لا تحد كمن ينفي نسب الولد عنه ان نفاه بعد الزوج ان ابى اللفظ يعني ان كانت الزوجة
من اهل الشهادة حد الزوج وان لم يكن منها اهل بان كان عبدا او محمدا او ذوق ولا لعان

لانه تعدد المصنف من جهته فيصير الى الوجوب المستلزم وهو عدم الخذف الثابت بقوله تعالى
والذين جرموا في النكاحات الابنة لان عكس معنى لا يجد الزوج ان لم يكن الزوجة
اهلا لنفسها وانه بان كانت حبيبة او جنينة او امة او كافرة او محدودة في ذنوب كذا الو
كانت زانية وان كان الزوج من اهله ولا نكاح ايضا لانه خلف عن **الحديث**
هو من لا يقدر على الجماع مطلقا او بالبراءة خاصة واخصى من كانت المنة فائدة ونزعت
خصيانه والجبوب الذي قطع ذكره بوجوه تفرق العنين واخصى لان رجاء الوصول في حقه
ايضا موجود لقيام الآلة سنة بعينه امرأة وحدث زوجها عينا او خفيا او الزوج
به او انكر وحلف ونكح من البين اجله الفاضل سنة فمريته هو الامس ومدها ثمانية واربعه
ومسونه يوما وبعض يوم وقيل تسعة ومدها ثمانية وخمسة وستون يوما وربع يوم
خالية عن المرض او لا يحسب منها مدة مرض احداهما كذا لو هرب المرأة بخلافه غيبته
الزوج ثم بعد عام سنة ان لم يصل اليها وطلبت المرأة التفرق فزوج الفاضل بينهما وهذا
التفرق مطلقه بائنة لا نسخ ولا كل المهران خلاها وعليها العدة بهذا في الحرة اما في الامه
فالطلب للمولى في ثمانية ولو تزوج هذا الرجل امرأة اخرى لم يلزم بالصح ان لا يصح
الخصومة لان الانسان قد يجرى عن امرأة ولا يجرى عن امرأة اخرى وفي الاول الجدية وذكر
في الاصل ان لا خيار لها وعليه الفتوى لانه رضى بالمقام معه وان تزوج وحصل اليها ثم وقعت
النفقة بينهما ثم تزوجا بعد ذلك كان من الخصومة بوجوه لا يوجب غيره لا الجبوب بعينه ان
وحدثه بغيره بالانكاح بل يوجب في احوال التحريم عدم الوصول والاختصاص في الجبوب ان كان
بينهم حقيقة احوال بالمس وراء التوب فالقاضي يفعل ذلك والايام مبني بالنظر اليه
في النظرية المرأة لو وجدت زوجها بغيره با وهي رتقاء لا خيار لها والقول في الوصول
له يبين في الشبب ابتداء وانتهاء ان حلف بطل حقه في النفقة وان نكح حرة بوجوه
سنة ان اختارت النفقة ووجدتها حلف ثانيا فان حلف بطل موع طلب النفقة
وان نكح فزوج بطلها والقول لامرأة واحدة والثبات احوط في البكر كذا بعينه
ان كانت بكرا بغيرها الفاضل النساء فان قلن هي تيب كان القول له وان قلن بكر فقول
سنة وبعد فامها تنظر اليها النساء ثانيا ان قلن بكر يفرق بينهما بطلها لان قلن شيئا
وان اخلفن فالقاضي يبرها غيرهن كاخفا القول لانه في الرتقاء بعينه لو ماتت المرأة
هو الجبوب وقول الزوج هي رتقاء فالقاضي يبرها النساء فان شهدن انها رتقاء فلا
خيار لها كذا في الاول الجدية وبسقط الخيار بوطنة وصح واختار بعينه لو طلق الزوج مرة
ثم عجز عن الطلق لا يثبت لها من الخصومة كذا القول العنبر لما لو اختار ترك النسخ بلف
فاختارت سقط الخيار ولا يجب العوض كافي الهداية وكذا الاختارت عدم النفقة ولا
يبطل خيارها بالسكوت والمقام معه وان طار الزمان قبل التناجيل وبعد ما لم يرض بذلك
باب العدة لها احكام منها منع جواز تزوج غير الزوج ومنع نكاح اختها واربع
سواها واما على حرة ومنها محبة الطلاق فيها بقاء واصل النكاح تحت حرة حابضه
ولو تحت صفة للطلاق والنسخ بعد الدخول صحت اكله او فسدت بالموانع المذكورة في

باب المهر لانه يتم النكاح مع تحقق الموانع نظر الى التمكن الحقيقي الذي هو من الصفات الخمس
حقيقة بخلاف الجبوب لان شغلها بها موهوم بالصح ولا علة في الطلاق قبل الدخول
نكح مقدرة من باين لم تزوجها في العدة وطلق قبل الوطء وجب عليها عدة متناهية وعليه
مهر تمام وتعدا لم ولد حقت اومات مولدا ولا عدة لموطوءة بملك بدين ولوام ولد
لان فرائضها ضعيف وبسبب المولى ان يستبرأها صيانة لما في الحيض ولو تزوج ام ولد لم يثبت
للمولى قبل ان يدخل الزوج بها انقضاء النكاح ام الولد لانه لم يمتها العدة من اكل بسبب العتق و
بعد ما دخل بها لم ينقض لانه عدة عليها من اكل في حشكات القدرى واجمع العلماء ان
الامة والمهيرة اذا عتق سبقت اومات غيرها فلا عدة عليها الا اذا كانت الامة حاملة
بنت حبيس كوامل ولا عدة لغيره لغيره مطلقه قالت انقضت عدته بالحيض ولو
لما مع البين ان مضى عليها ستون يوما وعند ما حقت ان مضى ثلثة وثلاثين يوما وثبت
ساعات وقد مر تفصيل في باب التخييل وتعد المرأة التي لا تحيض اما لصغر او اياها
قبلت اشهر لهما الى الطلاق والنسخ ولما عتقت الامة بالاشهر ثم رأت الدم جبه
ذلك او الصغيرة راته في خلال الاشهر استأنف بالحيض ولو اعتمدت بحبث ثم آتت
استأنف بالسهور وتعد بربعة اشهر وعشرة ايام لموت ولو تحت صفة مطلقا الى قبل
الدخول وبعد الطلاق فذكر في الدين يتوفى منكم ويذرون اموالهم اجازير بعض بانفسهم
اربعة اشهر وعشرة ايام العدة التي تحيض للطلاق والنسخ كخمسين كذا المهيرة
وام الولد والمكاتبه او ينصف المهر الذي لم تحض فعدتها شهر ونصف للطلاق
والنسخ وشهران وخمسة ايام لموت وتعد احوط بالوضع اي موضع حملها كونه كانت
او امة للطلاق والنسخ والموت والنفقة والعقود انقضت العدة في النواحي من
الاخير والسقط الذي استبان بعض خلفه كالولد والابن بغير النكاح في اقل منه ثمانية
وعشرين يوما وتعد روجة القهار با بعد الجليل اي بربعة اشهر وعشرة ايام تستكملها
تحت حبس هذا اذا كانت الطلاق بائنا او تحت اما اذا كانت رجعا فغير عدة الوفاة
اجمعا لبقاء الزوجية من كل وجه وتعد معتقة في عدة رجعي كالموت اي تستكمل عدتها
اي عدتها كذا تير لبقاء النكاح من كل وجه لانه عدة باين وموت لان الطلاق في الكفر
الناقص لا يوجب عدة اخرى فلا ينشعر عدتها وابتداء ما اي ابتداء العدة جرمها اي
في الطلاق والموت عقبتها فلولا نكاحها المرأة حتى مضت العدة فقد انقضت العدة
وابتداء ما وقت الاقرار في الاقرار بان طلقها منه كذا في الاصل وهو اخره طلق امرأته
منه فحينئذ ان كذبته المرأة في الاسباب وقالت لا ادري يقع الطلاق منه وقت الاقرار
وان صدقته يقع منه الوقت الذي طلق وفي الفتاوى المختار لم ينع من وقت الاقرار
لكن لا يجب لها نفقة العدة ومونة السكنى وابتداء ما وقت الطلاق لا وقت القضاء
فيما اذا طلق رجلا امرأته ثم انكر الطلاق فقول بينهما بسبعة ايام اقيمت عليه البينة نقص
القاضي بالتزويج كذا في الخلاصة مغرا الى اجماع الكبير ولا تعد منكوحة رجلا تزوجها رجلا عالم
بانها منكوحة الغير في سنة الامام خوهر زاحم رجلا تزوج منكوحة الغير وهو لا يعلم انها

منكوحة الغير و دخل بها بحجة واحدة وان كان يعلم لا يجب العدة حتى لا يحكم على الزوج الاول وطهها
 يعني كذا في الخلاصة وهذا حكم الموطوعة بسببه العدة كذا الحكم من الموطوعة بسببه الملك ولا تحت
 ذميه من ذمى الا اذا كانت حاملان في الحيط السرخسي واسلمت كما مر في باب نكاح الكافر
 يعني لا عدة على ذميه طهها ذمى او مات عنها عند ابي حنيفة اذا اعتقه واعدتها وعند غيرها
 العدة كما اذا كانت تحت مسلم ولا عدة على ذميه حتى تزوجت اليها مسلمة او ذميه الا اذا
 كانت حامله هو الصحيح لان في بطنها ولذا ثابت النسب **فصل** في احكام النكاح
 ولا تطيب ولا تنبس المصبيغ وشترك الدبس والكحل والحناء لا بعدر معتدة اذا كانت
 مسلمة بالغة حرة كانت او امه وليس على الكافرة احكام او ان ابانها مسلم ولا في عدة النكاح
 الفاسد الموت والباين بخلاف معتدة الرجعي لانها تنكح وتنسب في زوجها لقيام الزوجية
 بينهما ولا يخرج المطلق في العدة سواد كالمطلق رجعي او باينا من البين الزوجية
 العدة فيه بلا موجب بان اخرجت منه او خافت تلف ماله باقية او الازدحام او لم يجد
 اية او ضاق المنزل عليها وكان المنزل الزوج فاسق ولا يخرج على انقضت اليه لانه
 كالمنزل الاول والاولى ان يخرج هو ويركعها ان ضاق المنزل عليها والعدة لا تمنع صحة الطلاق
 كما مر في اول الباب فلو طلق رجل امراته باينا او رجعي ثم طلقها في العدة ثلث يقع ثلث لبقاء
 اصل النكاح ببقاء العدة لا تمنع الارث من الطرفين اى الزوج والزوجة الا اذا ابانها
 في الصحة ثم مرض ومات وهي في العدة او ابانها بسؤال في الحائض ورجل طلق امراته رجعي ثم
 مات وهي في العدة ودرست سواد كانه الطلاق في الصحة او في المرض وكذا الوات المبرأة فيها
 ودرتها الزوج وان ابانها في الصحة ثم مرض ومات وهي في العدة لم تدرت وان ابانها في المرض
 ان ابانها بسؤال لا تدرت وان ابانها بغير سؤال مات وهي في العدة ودرت عندنا وان
 مات بعد انقضائها لم تدرت وقال مالك وابن ابي ليلى تدرت ولا يثبت المهر كذا الا
 فيه اى التي مات عنها زوجها خرج منه ولكن لا يثبت في غيره في الحائض السنو في غيرها
 اذا كان يكفيها نصيبها من بيت الزوج بالميراث فكيف في غيرها وان كان في الورثة من
 لا يكون محرما ان كان من سنه او اخذ بينها وبين الورثة محبا فكيف في ذلك المنزل
 وان كان لا يكفيها كان لها ان تخرج لهذه الضرورة ولا تحطب المعتدة الا بعد بقاء هو
 الكلام الموهوم انه يرد نكاحها بعد رجوع العدة حتى تجسر نفسها عليه ولما طلق الرجوع بما
 انفق في الطهرية امراته اخذت منه اجنى نفقة في عدتها لتزوج به فغيرها رد وهذا هو دفع
 ما اخذت سواد زوجت نفسها ولم تزوج هو الاصح لانه رخصة وهذا دفع الدارهم اليها
 لتنفق على نفسها اما لو طلق بعد الرجوع وفي العادة لا تزوجت سواد بشرط الرجوع
 اولا هو الاصح اما لو انفق بلا شرط الرجوع وكان علمه ان ينفق بشرط الرجوع فزجر
 برجع وهو الاكسب اذ العرف كالمسروط وفي الصحيح انه لا يرجع في الحائض وبني ابي رجح
باب ثبوت النسب اقرا عدة الحمل ستة اشهر واكثر استئمان في
 الكافي وثبت النسب من الجرب عند ابي سليمان لان شغل دم امراته جائز يوم
 بالحق ثبت نسب ولد منكوحة مسلمة او كفا بية حرة او امه ولدت ستة

اشهر

اشهر فصاعدا اقرا زوج اذا ادعاه هل يسترط فيه تعديت المرأة فيه روايان وعراء
 الى شرط الطحاوي وان تجد بشفاعة حرة عدلة لكن هذا في حق النسب فقط دون
 الميراث وبها لا يقع طلاق على بالولادة الا اذا كان الزوج اقرا بجبل ثم طلقها
 بالولادة فقات ولدت وكذا في الزوج طلق بشفاعة القابلة عندنا وعند ابي حنيفة
 طلق بحد قولها بلا شفعة القابلة وان نفاه بحليل وان ثبت نسب ولد معتدة
 رجعي وان ولدت سنين او اكثر الا اذا اقرت بانتفاء العدة فام جاءت بالولد
 لا فطر منها ما ثبت لان الولادة انقضت عدتها وان جاءت به سنين او اكثر لم يفرم
 الولادة رجعة لان الظاهر انتفاء الزمان وبث نسب ولد ثبت اى حنفية او مطلق
 باينة او ثلث وبث نسب ولد معتدة وفات لا فطر منها اى التي مات عنها زوجها
 لا فطر منها لان جاءت بولد سنين او اكثر منها الا ان يرد عهده الزوج فيجنز يثبت
 النسب ويحكم على وطهرها بسببه احوال في العدة هذا كله في البائنة اما المراجعة فمطلق
 رجعية كانت او متوفى فثبت نسب ولد لا فطر منه ستة اشهر والسنو في غيرها زوجها
 فلا فطر منه ستة اشهر وعشرة ايام ببيعة واما المدة لمحض العدة فلا فطر منه ستة
 اشهر من وقت الاقرار وان اقر الزوج في حجة نامة ولا يثبت النسب جئن شتر
 امراته واحدة على الولادة في المعتدة خلافا لما كذا في الكافي او طهر رجلا او قرار
 الزوج بالولادة او بقرار الورثة بعد موت الزوج بالولادة او بقرار الزوج بها
 وثبت نسب ولد **باب** ادعاه المولى ولا يثبت نسب ولد امه وطهها المولى
 الابعدوة وينتفى بالانقي بالانحان لان فراشها ضعيف كذا يثبت نسب ولد امه
 لو قال لها المولى ان في بطنك ولد فهو مني فولدت لا فطر منه ستة اشهر من وقت
 الاقرار ومعارت ام ولده فانه ولدت ام ولده ستة اشهر فصاعدا لا يدره الاضال
 انها حلت به قول المولى فلم يكن المولى مدعيها في الطهرية والحائض قال انه كان في بطنك
 غلام فهو مني وان كانت حرة فليس مني ثبت نسب الولد منه خلافا لما كان او حرة
 وثبت نسب ولد ام ولد اعترف المولى بالولد الاول عالم بنفذه وينتفى بالانقي بالانقي
 وصح الاقرار بالنسب فيما ليس فيه تحميلة على الغير فيصح اقرار رجل بالاب والابن لا
 بالانح والعم لانه من محمل نسب على الغير فكذا اقراره على غيره وهو غير صحيح وسببي في
 كتاب الاقرار في باب الاقرار بالنسب زيادة تفصيل قال الزبيدي رجل قال لخلام هو
 ابني ومات فقات امه وانا زوجة يرثانه وانه لم يعلم انها حرة فقات الورثة انت
 ام ولد ابينا ولست بمنكوحة فلا ميراث لها لانه احرية القابلة بظاير الحال تصدق برفع
 الرق لا الاستحقاق الارث كاستصحاب اقراره امراته بالاب لا بالابن لانه
 من تحميلة النسب على الغير ايضا في الكافي هذا اذا كان لا زوج وان لم يكن منكوحة او معتدة
 يثبت نسب منها بقولها بلا حجة ولا حجة شفعة القابلة وسها دنها كفى وصح عدة غلام
 نفاه في الخلاصة قال هذا الغلام ليس مني ثم قال مني بيع لا لوقال مني ثم نفاه ولو قال
 لصبي هو ابن فلان ثم قال هو ابني لا يكون ابني وان تجد فلان بنوته عند ابي حنيفة

يخلف الفة الكفر بعينه الذميمة اصبى به لدا السليم حتى يعقل وينا ويخاف ان يات الكفر و
نسب فوب الام فقط الى وطنها الذي تحت فيه بعينه لا يخرج الاب بولده قبل الاستغفار ولا
الام بولده بولده اذن ابيه الا الى وطنها الذي تزوجها فيه هذا اذا كان بين الكفر وبينها
وان تغار باجبت تنكح الاب من مطلقه ولده في يوم ورجع الى ابيه فيه قبل البيل جازها
والنظر اليه مطلقا وليس بغير الام ان ينقلها اذن الاب حتى اجرة **باب الاختلاف في استحلاف**
في الطلاق في الهداية اذا ادعت المرأة طلاقا قبل الدخول استحلاف الزوج فان نكل حتى نصف
المهر في قدام جميع لان الاختلاف يجري في الطلاق عندهم لا سيما اذا كان المقصود هو الحال انتهى
وبستحلف بالله ما يبرح منك الساعة كما ذكرت ولا يستحلف بالله ما طلقته لان كساح
غير مجرد بعد الابانة فيحلف على الحال صرة البرازية سمعت بطلاق زوجها اياها ولا تقدر على
الا بقوله ان علمت انه نفقها بغتة بالله والله لا تقبل نفقها وذكر ان زوجها في انما ترفع الامر الى
القاضي فان لم تكن لها بينة فانه حلف قال لم عليه وان قيل لا يسمع حلفها والباين كالتكليف
وفي القاعدية وينبغي ان ينقله باله والابانة القليل لانها لو قلته باله جازته تقبل فصار
وفي الرجعة بان ادعت عليه ادا من غيرها بعد العدة انه راجعها في العدة فانكر لافي
يستحلف عند القاضي في لافي حنيفة والفتوى على قولهما العموم البولي كذا في النخبة وفي الكفا
قبيل وينبغي للقاضي ان ينظر في حال المدعي عليه فان راه متعنتا بحلفه وياخذ بقوله وان
كان مظلوما بحلفه اخذ بقوله وان قصد بها المال بحلف اجماعا وفي وجود الشرط كما اذا
ادعت على زوجها انه حلف بطلاقها ان لا يدخل هذه الدار وان قد دخلها بعد البين
ان اقر بالبين والدخول فقد اقر بالطلاق وان انكرها بحلف على حال صرة باله ما هذه المرأة
بباين منك بطلت تطيقات كادعت وان اقر بالبين وانكر الدخول بحلف بالله ما
دخلت هذه الدار بعد ما حلفت بطلاقها وان اقر بالدخول وانكر البين بحلف بالله ما حلفت
بطلاقها لئلا ان لا يدخل هذه الدار قبيل ان يدخلها كذا في النخبة وفي النسب المقولون
بحق كارت ونفقة بان ادعت على رجل انه اخوه حات ابوها فترك حاله على المدعي عليه
او طلب القاضي فرض النفقة عليه بسبب الاخوة وكعتق بالملك بان ادعى عبد على مولاه
انه عتيق لانه اخوه وكما تنافي الرجوع في الهبة بان اراد الواهب الرجوع في الهبة
فقال هو بوب له انا فوك ونحوه فثبت استحلاف عليه بالاجماع كذا في النهاية كمن النكول
يثبت الحق لا النسب ان كان فيه تجمل على الغير ولا يثبت النسب ايضا عند
ابي حنيفة وعندهما يثبت مطلقا كذا في قوله في الرجعة لافي النسب الجرد عند ابي حنيفة
خلافا لما يثبت بالافراد رجاء النكول الذي هو اقرار عندهما لا فيما يثبت به لعدم فائدة
النكول لانه لو اقر به صريحا لا يثبت كاعرف فيكف يثبت بالنكول الذي هو اقرار ولا يثبت
لا في موجه اللعان بعينه امرأة ادعت على زوجها انه قد فرها وهو ينكر لا يستحلف الزوج
حلف بطلاق امرأته على ان لا يخرج بغير اذنها فخرج واختلف في الاذن فقال قد اذنت
له وقالت لم اذن كنت القول كذا في النخبة وتقبل الشهادة حسبة في طلاق الحرة في النخبة
ولا بشرط الدخول في طلاق الحرة عند الكوفي لا بحلف ولا بطلاق بولده الدخول وقيل

يخلف فثبت على عند الفتوى وتقبل الشهادة بان مع النسب لمن شهد بها وان
خسر فقال شهد على النسب لافي سمعت ذلك من قدم لا يصدر اجتماع على الكذب تقبل
في الذخيرة قال علماء ما الشهادة على الكفر بالشهادة وان مع جركا في الكفر وفي اخلاصة
هو الصحيح وتقبل البينة على ثلث قبل الخلع بعينه المرأة لو خالعت من زوجها على الفارهم
مطلقا ودعت اليه ثم ادعت انه كان مطلقا على قبل الخلع تقبل واما ان تسترد بدل
الخلع وان كانت متافضة لاستقلال الزوج بايقاع الثلث عليها من غير ان يكون لها
علم بذلك كذا في الظهيرية واخلاصة وتقبل البينة على منكر ان ابواه او ابنته وينت
النسب وان لم يدع قبله حق لانه لو اقر به يبيع اقراره فينتصب خصما في اقامة البينة
عليه بالانكار لا على انه ابنا او ابنها احد بعينه لو ادعت المرأة ان هذا ابنها او ادعى
رجل انها امه والمهر عليه كذا في ذلك فاقام المدعي منها البينة على دعواه لا تقبل قياسا
وهو قول ابي يوسف وعند محمد يقبل استحسانا كذا في الوالوجية وصدد في قوله طلق
وفي جملون ان عمره بعينه رجل طلق امرأته ثم قال طلقك وانا يجنون كذا معهود
القول له كذا في الكافي اجبر على الموت رجل غيب او ارتد او اطلق امرأته حل بها ان
تزوج باخر بعينه امرأة غاب عنها زوجها فاجبر على عدل واحد بموت زوجها وقال انا
موتته او بطلاقه اياها لان تنزوج بزوج اخر ان صدقه الكبر رتبة كذا الوائاه بكتاب
من زوجها بطلاق ولا يدري رتبة كذا ام لا كذا في الوالوجية وعينه لانه هذا من باب
الدين فيثبت بغير الواحد وان لم يوجد لفظ الشهادة بخلاف النكاح والنسب كذا في
النخبة في الظهيرية اجبر المرأة على عدل بموت زوجها الغيب واخبر ان انسان مجنون
ان كان اخبر بالموت اجبر بمعاينة الموت او انه شهد جنازة حلالا الزوج بان قال
الفضل الا اذا اخبر بنارح لاصق في اخية فانه جاز رجل بعد ما تزوجت بزوج اخر وقال
دايت زوجك حيا في بلد كذا قالوا ان صدقت الذررا اجبر بالموت او لم يكن لها
ان القوار مع الزوج الثاني لانه جبر العدل الواحد فقبل في باب الموت **كتاب العتاق**
اعتق مملوك وله مال فهو لسيد الا ثوب يواريه عتقه دفع الى رجل حال يستبرئ من لاه
ويعتق ففعل بعتقه البيع هو الصحيح كذا في العتاق وعلى المشتري التمسرة الخوي وما
اخذ المولى او لا سلم كذا في النخبة عتق من اعتق للصنم او للشيطان كمن اعتق
لوجه الله تعالى في اخية رجل قال لعبد في مرضه انت حر لوجه الله تعالى فطلعت من
حر مطلقا لانه عتبه وصبي وجنون ولو مكره لان الاستقامات لا يتوقف على اقرار
في اخية عبد اخذ مولاه في موضع خال فقال ان انت اعتقني والافانك فاعتقه
خالفه القول يعنى وبسي في قيمة مولاه لان المولى كان بمنزلة المكره من عبده وكذا
يرجع على المكره او كذا في الطلاق او سكران بان حر وعتيق ونحوها كانت
حرور ومعنى حر رتق وما انت الا حر ولو قال انت حر من غير اذنت حر
اليوم من هذا العمل يعنى قضاء كذا في النخبة والظهيرية وهذا ابني وثبت على ذلك
اي لم يقرر اخطأت او غلطت ومعنى المستبرأ اذا كان مملوكا بولده لم يبرأ ثم ان لم يكن عبده

ينت

نسب معروف ثبت نسبه من قبله ايضا لان ولاية الدعوة بالملك ثابتة وان كان له نسب
موقوف لا يثبت نسبه منه للنفقة ويعتق حال النكاح في جازة عند تعدد احواله بحقيقة
واذا قال المولى لا يولد مثل نسبه هذا ابني عنق عليه عند ابني حنيفة وقال لا يعق وهو
قول النبي صلى الله عليه وآله انه الهدية والكرامه بالحق احق في هذا بنسب وبالجواز بنسب
الحوية الا ان النسب لا يثبت الا بالحق بطريق الجواز كما ذكرنا ومولا في فانه مشترك احد من بنه
المعتق وبما هو مولى وبما عتق الا اذا سهر عبده باخر والعتق لان العلم لا يبرع
فيها المعاني وبعت منك نفسك وان لم يقبل العبد البيع الا اذا اراد بكذا اخذ لا يعق
عالم يقبل في العتق ولا يشرط نية المولى الا عتاق كذا او ذهب نفس عبده منه عنق
وان لم يقبل لان فذلك نفس العبد العتاق فيخرج من غير قبول وصح ايضا باضافته
الى ما جهر به عن اجملة كاداس والوجه والرقبة والوجه الى ما لا يعبر به
عن كاله والوجه والرقبة والوجه وان لم ينو العتق وصح بلا ملك عتق اولاد
ولا سبيل وخليت سبيلك ووجبت من ملكه وبقوله عبده اهل اليه ان نوى
وعليه القصور كذا في النظر بنية او كل عبده في هذا السجدة ان نوى في امانة رجل قال
عبده اهل بلخ احرار او لم ينو عبده وهو من اهل اوقار كل عبده في امانة اوني الارض اوقار
كل عبده في هذه السكة وعبده فيها اوقار كل عبده في السجدة وعبده فيها اوقار ابو يوسف
لا يعق عبده وقار محمد يعق والقصور على قول ابي يوسف ولو قال كل عبده في هذه الدار
هو عبده فيها يعق عبده في قولهم لا يذهب حيث شئت وان نوى لا يعق
زوال اليد فلا يدل على العتق كان له كسب كذا في غايه البيان ولا يقوله يا ابني ولا
يا ابن ويا بني ويا بنته ولا يا ابني ويا سبي ويا ما كذا او قال لامة يا سبي
ولا يقوله انت مثل ابي واما عبدك ولا يقوله لامة طاعتك لان ازاله ملك
ملك لمتعة لا تستلزم ازاله ملك الرقبة بخلافه ولو قال لامة طاعتك حيث
يقع الطلاق لا تستلزم ازاله ملك الرقبة زوال ملك لمتعة وهذا الحق في طاهر
الرواية الا اذا قال من النسب اولا ب وادم وولد ادم كلهم احرار في قولهم صبي ولا
يا جاد يعني رجل عبده بين يديه فقبيل له احققت هذا العبد فادى به اسه بنع لا يعق
لانه قال وعل العتق لا يثبت الا في مقام العتق وبما في ابي صبي اصاب العتق
الى الملك بان قال عبده غير ان ملكك فانت حر فملكه عنق والشرط بان قال عبده
ان دخلت الدار فانت حر صبي في الكافر قال ان فعلت كذا افعل لملكك في يومئذ حر
عنق من له وقت الفعل سواء لم يكن له ملك وقت الحلف فاشتره ثم فعل او كان في
ملكه ملك يوم حلف فبقى على ملكه حتى فعل لملك الملك وقت الفعل سواء فعله لملك
او نهى لانه لا يرد به مطلق الوقت وبما يومئذ عنق من له وقت الحلف لا يثبت
بعده لعدم انضافه الى الملك بخلاف ملكك او سببه بخلاف اشتيرت في امانة
امارة فانت لزوجها اذن له بالخروج الى منزل ابي مثلها فاحرار اذ انت ملك فقبلي
حر ثم قال لها اذنت لك به لا يثبت المولى بخلافه لو استأذن عبده من مولاه في نكاح

انه رجل قال المولى انما اذنت لك بتزوجها فانت حر ثم قال اذنت لك في تزويج اوني
تزوج انت اذنت المولى وتزوجي الاعتاق وفي الجاهلية السعيا في بيعه رجل اعطى بعض عبده
عنق فلك القدر وسعى في امانته هذا عند ابني حنيفة قال لا يعق كذا وهو قول النبي صلى الله عليه وآله
ولا سعيا عليه وهو كالكسب كمن يبيع لا يرد الى الرق لان الاعتاق استعفاء لحض
فلا يقبل الفسخ بخلاف الكتاب المفسود في امانة رجل قال كل عبدي حر ولا يعق بنيه ومن
غيره لا يعق ويعتق ابي العتق ومرض الموت لا ينافي العتق فيه وصية وليس في ثب
ولم يبع ان اجازت الورثة العتق ولو اعطى عبده العتق في مرضه وهم ماله وبنهم
سواء اعطى من كل عبده ثمنه وليس في ثمنه ومرض الذي صح منه كالحرة البيع والتجسس
والموت والتدبير بيان في العتق اجمع من له عبدا من وقال احدكم في بيعه احرار
الان في كذا الحرة او مات او دهره والوطي ليس ببيان في العتق اجمع بخلافه الوطية
في الطلاق اجمع **فصل** الاعتاق على مال كالتخلف في جميع الاحكام فليس له الرجوع
والعبد كالمراة فيعتق عتقا في جانب السيد معا وضمة في جانب العبد وكل حكم ذكرناه في
جانب المراة في الخلع نفي البيع والشكاح والكتابة كذا في هذه العقود معا وضمة
من اجاب بنين كذا في الكافي اعطى عبده على مال وهو يتنازل والنفقة والعروض والحيوان
وان كان بغيره كذا في الطعام والكسب والصور وان علم بغيره ولا يضره جهالة الوصف
لانه سيرة لا يمنع صحة التسمية اذا كان عوضا على ليس حال او اعطى عبده على حدة
سنة والكرامه بالحق خدمة البيت المعروف بين الناس كذا في الكافي عنق بقبوله
لانه معا وضمة ومن قصه المعا وضمة بقبول العتق في حال كافي البيع
فاذا قبله العبد صار حرا في جميع احكامه ولزمه الحال وهو دين صحيح على العبد لانه التزوم
بقبوله وقد كان له ذمة صالحة لان التزوم وقد ما كذا بالعقود ولو كفل به رجل صحيح لانه
دين مطلق لانه يسي وهو كذا الرخصة المحذرة سنة ان اعطى عبده واقف في عقد
بالاداء ما دونه بالتجارة لا ملكا تب والهدايا يحتاج في فيه الى قبول العبد ولا يبطل بالرد
والمولى ان يبيعه ويأخذ ملكا سبه ولا يبرئ حكمه الى ولده المولى او قبل الاداء وبغيره
من احكام الملكات وعتق بالتخمينه يعني ان احضر العبد الى الجاهل المولى على حدة
ونفسه الاجبار هنا وفي قبضه يبرأ الحق في ان العبد اذا احضر الى الجاهل بيمين
قبضه وخلع بنيه وبين المولى المولى فابضا وحكم بعتقه ولو ادرك البعض اجبر على
القبول اعتبار ببعض بالكل ولكن لا يعق عالم يؤد الكسب والموت احداهما قبل الحقة
وجب قيمته اي قيمة العبد عند ابني حنيفة وابي يوسف وعند محمد عليه قيمة خدمته سنة
عبدا او امة ملكه وان كان المالك نصيبا او مخرجا او ذوما حر عنق الرم عبارة عن
حرة النكاح فالحرم بل احرار ملكه زوجته ابنة او ابنة او بنت عمه او ابنة
رضا لا يعق كذا في الرم بل احرار كني الاعام والاضوان كذا في المملوك احرار
اسلم في دار الحرب ووجه البناء مستأفوه عليه السلام في عبدة الطائفة حين نوجوا
اليه مسلمين ام غنفا والله تعالى ولا في حوزة نفسه وهو مسلم ولا استرقاقا على

من العتق

المسلم ابتداء كذا في الهداية او اسم لم ثم ظهر عليه كذا في غاية البيان موقفا الى سره
الطحاوي او مملوك مسلم لم يدار الحوب سواء اسره جوي واخذه بدار الحوب او سر
اشتراه مستام من يهودا وادخله دار الحوب فابو البنا عتق كانه غنم نفسه كذا في الولد الحية
وغاية البيان وفي حواشي الكل وفي رواية لا يعتق وبرد الى سبيته ولا يثبت الولد الا من
لا يثبت عتق حكمي اعتق ام ولده بشرط التزوج اي على ان يزوجه نفسها منه فثبت صح العتق
بلا جبر على التزوج لانها مكره حرة فلا تجبر على النكاح وان التزمت لان النكاح لا يثبت لان
في اخصائه والمولى الى الجبر ام ولده على النكاح ويملك خروج الامه عنها ولا سعاية لان فتيها غير
منقوصة عند ابى حنيفة كذا في الولد الحية كذا الامه ونسب لانه انما رضى للعقود بشرط ان يزوجها
فابى كذا في الكافي اعتق موسر مشرب عبد كان اواحدة قبل القبض وقبل نقد الثمن نقد العتق
بلا سعاية الا لاسي العبد لبياح في الثمن على قول ابى حنيفة ومحمد في قول ابى يوسف الاول وقال
ابو يوسف ابى حنيفة في جميع قيمته اذا كانت قيمته اقل من الثمن ثم يرجع به على المشتري كذا في النجاشي
وفي الاختصاص كذا في التبره ولو كانت اوجه او درهمه فليبايع الا يبيع الا الى القاضى حتى ينفذ
التمهات في اخصائه رجل اكره على بيع عبده فباعه فاعتقه المشتري بعد القبض بغير
ولو اعتق محسوبه من العبد المشترك بينه وبين الالة صح ولشريكه الخيار او
الاستعارة الى ان يستحق العبد والولد لهما كذا في المالك رجل اكره على بيع عبده
خلفه ولم يضمنه ولشريكه ان يعتق او يستحق فان اشترى بغيره بغيره ثم الاب
ما بقي فله ان يضمنه الاب او يستحق في اخصائه رجل قال كل عبدي حرة وله عبد بينه وبين
غيره لا يعتق وله اي لشريكه التضمين اي تضمين قيمة نصيبه ايضا كذا في العتق
واستخاؤه وان كان العتق موسرا والمراد بالسار ان يملك قدر قيمة نصيبه
فانضماهما يحتاج اليه من ملبوسه ونفقة عياله وسكناه ويعتبر حاله يوم الاعتاق وان
اختلف فيه حكم الحال ويرجع المصنف على العبد بافضله والولد له هذا كله عند ابى حنيفة وعنده
ليس الا في الضمان مع السار والسعاية مع العبد والولد للمعتق في الوجهين والزوج
المعتق على العبد وهذه المسئلة مبنية على تحريم الاعتاق وعدمه وقد مر وعلم ان ميسر
المعتق لا يمنع السعاية عنده وعند ما يمنع منه كذا في الشريكين يعتق نصيب الالة نسبي
لها موسرين كانا او محسرين او كانا احدهما موسرا والالة محسرا اولولاء لهما عند ابى حنيفة
وعندهما ان كانا موسرين فهو موسر ولا سعاية عليه وان كانا محسرين سم لهما في قيمته وان
كانا احدهما محسرا والالة موسرا سم للموسر في نصف قيمته والالة لمحسرا فالعبد ان
بعتك فانت توفيه لا يعتق لانه كالباع زال ملكه الى المشتري فلم يبق له الا عتاقه كذا في
الطهريه المملوك يتناول ام الولد قال ان بعت عبدا فهو توفيه فباعه رجعت وكذا في
والموقوف لا يبايع الا بالبيع كذا في العتق او دبره حيث لغوات فحلية البيع كذا في المملوك
يتناول ام الولد والمدير فيعتق امهات اولاد من قال كل مملوك لي فهو كذا في مبروه
ولا يتناول كمال فلا يعتق على جارية من قال كل مملوك لي ذكر فهو قيد بالكدوة لانه
لو اطلق عتقت الام فيعتق كمال فجاء ولا فرق بين ان يملكه لافرنه سنة اشهر او اكثر

بسط

منها كذا في الكافي والام المملوك لانه ليس مملوك مطلقا لانه كان يد او يعتق كمال حرة
اي صح عتقه لا يعتق الام وتباعه يعتق كمال يعتق الام بتعاليها اذا اختلفت الحكمية البينة
في الامهات تسرى الى الاولاد في الولد الحية اعتق امه له ولها ولد فاعتقها فقال جارية
اعتقتني قبل الولادة وانه قال المولى لا يعتقك بعد الولادة والولد رقيق ان
كان الولد في يد الجارية او في ايديهما فالقول قولها وان اقام البينة فالبينة بنيتها لا يعتقها
اسبغ ولد المودع بالقيمة المودعة من بئري امه او بئركم بسبب من اسبغ المالك
كالامه والصدقة والوصية فيستولده ثم يظهر بالبينة انها ملكة الغير او تزوج امرأه
على انها حرة ثم يظهر بالبينة انها امه فالولد في هذه المسئلة هو بالقيمة والمراد بها القيمة يوم
اخذت امه ولا يرجع على امرأته انها حرة الا اذا كان الغور بالسرط كالمزوجة احرة على
انها حرة ثم استخفت فانه يرجع على الجوز باعته للمعتق من قيمة الولد في الكافي وقيمة ولد
المودع وانما يجب على المودع ان يقض فلو بعتك الولد قبل ان يبيع المودع رسبا **باب في حنيفة**
في الخلاصة ولا يجوز الشهادة بان مع علم العتق قال رسول الله صلى الله عليه وسلم
ابى حنيفة ومحمد واما عند ابى يوسف فيجوز كافي الولد انما قضى عتق في الحرة الا
والعارضة فيه سواء امان الى الاول فليخلفا حال العتق فانه الولد لا يعلم بكونه ابوه
فيقراء بالزوج ثم يعلم بكونها فبغيرها واما في كفاي فلا يملك ابى حنيفة ولا عتاقا بلا
علم العبد فيجوز فيه اخفاء ايضا والتساقيض فيها طريقه اخفاء لا يمنع صحة الدعوى
وصحة الشهادة فيسمع لو ادعى بعد عتقه ثم ادعى حرة الاصل كذا في الواقعة امه
بالزوج ثم برئت على حرة الاصل قبل بناء على ان التساقيض لا يمنع صحة الدعوى ولو لم
تقم البينة على الحرة وانكرت اقراره بالزوج ولم يكن له نزل الهدية بنية على اقراره بالزوج
فالقول قولها بلا يدين بغيره بكونها كذا في اخصائه واخصائه او ادعى كافي عتق بنية
او مسيرة بغيره لو باع عبدا ثم ادعى انه اعتقه قبل البيع واقام البينة تقبل ويعتق
على البايع كذا في الواقعة عبدا ثم ادعى علم البايع انك اعتقته قبل بيعه او قال انك
صلقت وقلت ان استريت عبدا فهو حرة فاستترته وعتق ثم بعته مني
واقام البينة تقبل وبستر الثمن وان عجز عن البينة وحلف البايع يعتق العبد
على المشتري باقراره كذا في الواقعة ان البايع دبره او كانت جارية وادعى انه
كان قد استولده وانكر البايع وحلف بصير العبد دبرا وجارية ام ولد يعتق
بموت البايع كذا في الواقعة ان ادعى ان العبد الاصل في الولد لو جارية تسرى امه ثم ادعت
انها حرة الاصل فاستترت بذكر او استخلف وابي اليمين وقضى القاضي لها
لم يرجع المشتري على البايع بالثمن لان اقراره وكذبه ليس بحجة في صح البايع والقضاء
بأخيه وبفروعه حكم على الكاذب بغيره اذا قضى القاضي بأخيه الاصلية او بالعتق
او بالتدبير او الكفاية او الاستيلاء لا يسمع دعوى المالك من احد لانه حكم عليه لانه
الناس يوجبون التسامح العقود بين الباعة فكل واحد منهم الرجوع على
بايعه ولا يجنب انفسا في كل الى حكم القاضي كذا في الاحتجاج الى الرجوع مستتر عليه

في

في كل ما كان فيه بيع
او شراء او هبة او
تبرع او غيره من
الاعمال التي فيها
مصلحة او فائدة
او غيرها من ذلك

لان اكرية حق الله تعالى والتمس كل من خصوم في اثبات حقه في نيابة كونه عبيد في اكل
اشترى حاربه وظهر انها حرة وقد مات البائع ولم يترك شيئا ولا وارث له غير ان بائع البيت
حاضر يجعل العاقبة رجلا تابعا عن البيت حتى يرجع هو عليه والقيم يرجع عليه من بائع البيت
وفيه ايضا وهو العبد اكرية اذا رجع المشتري على البائع بالتمسك لا بشرط حفرة وفه
ايضا عبيد ادعى الحرية وقضى بها ثم قال كذبت اما عبد بل بطل اكرية القضا بالحرية قال لم ينظر
بارواية وسكت الشيخ الامام الدين ارحمنا عن ذلك فاعلم ثم قال بعد ايام ينبغي ان لا يملك
القضا بالحرية بخلاف مالك والفرق ظاهر لانه اكرية يتعلق بها حق اكل كانه فلان
ابطال حق الناس كانه اما الملك فحقه في اكرية ادعى اكرية وبرهن عليه وقضى بها ثم
ثم حقه قال كذبت في ادعى اكرية لا تبطل القضا لانه اكرية حق اكل كانه فلان يملكه في
وهو العبد اكرية اذا رجع المشتري على البائع بالتمسك لا بشرط حفرة وفه ايضا ادعى
حرية الاصل ولم يترك اسم الله ولا اسم الله جاز ان يكون حر الاصل يكون الام
واقفا بان استولد ابوه حاربه في استباه وكذا في التهاجر بحرية الاصل كافي وهو
الغنية وثبت اكرية الاصلية بالقول الجود اما الاصل في الغنوين ادعى حرة الاكل
صدق بيمينه كونه لا يملك المشتري ان يرجع بيمينه عالم بغير مقضا عليه وطريقه ان يدعي المولى
انه حرة واقره برق وببرهن على اقراره ثم القن ببرهن على انه حر الاصل قبل الانقضاء
ببيع وتسلم الى المشتري لانه انكر اليد الاصل والاصل في الادعي اكرية لانه ولد آدم وهو
وهابا حر والدار دار الاحرار كذا في الكافي وكذا عن صبي معبر عن نفسه اني يجعل فحوى ما
يجري حرسه فلو قال هذا الصبي انا حر الاصل فالقول لانه في يد نفسه فكان هو صاحب
اليده وكان كيدي خارجا فالقول لصاحب اليده ولو كان جديبا غير معتبر فالقول لغير اليده
لانه جنبه كالتساع وبعد ما كبر ان ادعى اكرية لا يسمع الا بالبينة كالتساع لانه عبيد فلان
غير اليده يفتقر لمن معه لانه اقراره لا يدر حيث اقر على نفسه لرق فكان ملكا لمن في يده
كالتساع فلو كبر وادعى اكرية يسمع بالبينة لانه اتساق نفسه وهو اكرية لا يسمع حتى ادعى
كما قر وثبت اكرية الاصلية بالبينة بعده في الغنوين القن لو انقضاء ببيع لا يقبل
قوله اما الاصل بالبينة وتفسير الانقضاء ان ينقضاء التمسك اليه كالمشتري يبعثه اذا سلم اليه
لا يابى وبسكت اما السكوت عند البيع لا يكون انقضاء كالتساع رضية اي كالمشتري اكرية
وهي العتق بالبينة لا يجوز قوله انا معتق مطلقا اي قبل الاقرار بالرق وبعد في البرزاية
برهن العبد على من في يده بالحرية وذو اليده على انه وبيعة فلا بد اقراره اقراره عنده
يندرج وهو العبد وتقبل الشهادة حسبة اي بلا ادعى في عتق الامه عند الكل كذا في
عتق العبد عنده بها خلافا لما في حنفية في الفصول العادية وغيره وهو الصحيح في الاول واجبة
رجل اشترى عبدا فجاء رجلا وشهد ان المشتري قد كان حلف وقال كل ملك اشترى
فهو حقيقي كفا في كرية العبد ثم اشترى عبدا آخر يفتقر بشهادتهم وروى عنه في حنفية
لانه لا يفتقر ما لم يجد والسرماية في الظهيرة وهذا بناء على ان عند السرماية على
عتق العبد لا تقبل من غير وهو العبد وتقبل بينة العبد على وجوده بشرط لا يتصرف به الا

في اكل حصة عبيد فاما البينة على مولاه انه قال ان اعنى فلان عبيد فعبدي هذا وقد عتق
فلان عبيد لا تقبل بينة البينة ولو كان السرط دخول المهر مثلا تقبل بالجماع شري عبيد قال
اشترى فلانا عبدا فبطل الامر وبالأقرار لان بائعا لا يرجع على العبد فاشترى فلانا
حر سواء كان حر الاصل او معتقا رجع على البائع ان كان حاربا لا يرجع على العبد فاشترى فلانا
وليس على العبد شيء والا اي ان كان البائع غايبا غيبة منقطعة بعثت لا يعرف مكانه فخلع
العبد اي يرجع المشتري على العبد ويرجع هو اي العبد على البائع متى ظفروا في اكرية و
عن ابي يوسف في النوا دسائه لا يرجع كالا يرجع في المهرين والمهر لو فوج في هذا في الكافي
بخلاف المهرين فانه لو قال العبد اني فانا عبيد فاشترى فلانا فاشترى فلانا فاشترى فلانا فاشترى فلانا
العبد بنية بحال **باب التدبير** التدبير خلق العتق بطل موت المولى
في الظهيرة التدبير كالوصية المات لا يرجع الرجوع منه ويصح عنها وتدبير الكره صحيح
لا وصيته ولا يبطله اجنونه وبطلها والتدبير يجري عند ابي حنيفة لا عند ما هو قول
الشافعي كافي العتق هو لا يمنع الاستحرام والكتابة فان ادعى ومنع فقد مضى الامر وان
مات المولى قبل الاداء عتق ولا شيء عليه اذا كان يخرجه من التمسك والاسبي في
يمنى قيمته او كل بدل الكتابة عند ابي حنيفة وفي الاقل منها عند ابي يوسف وفي الاقل منه
فيمنه قيمته او يملك بدل الكتابة عند محمد ومحمد بن ابي حنيفة والتمسك والتمسك والتمسك
الملك بعد موت حق العتق ومطلقة كادامت فانت حر اوانت حر بعد موته
او يوم اموت او بدبرتمت اوانت تدبر في الظهيرة ولو قال هو حر بعد موته انك
يبيع الكسنة ويمنع البيع والهبة والرهن في الاول واجبة ويدبر المهرين ويخرج منه
الرهن لانه لم يبيع محلا لا شيئا والرهن عنه في اكرية المدبر اذا قبل خطره واخذ
المولى قيمته يوم ان يشترى عبدا آخر فيدبره وينقل حكم الاول اليه كذا العبد
الموصي بخذ منه لانه لا يمنعها مقيدة كانه مات في سفر في هذا او مرض في هذا
حر لان السبب لم ينعقد في حال التمسك وفي عتق الضقة بخلاف المطلق لانه خلق
عتقه بمطلق الموت وهو كافي لا محالة ومنه المقيد ان يقول اني مات الى عشر سنين
مثلا بخلاف ما لو قال الى مائة سنة ومثل لا يفتقر اليه في الغالب لانه كافي لا محالة
كذا في الهبة وبالموت في المطلق ووجود السرماية المقيد عتق من التمسك في الهبة
لانه التدبير وصية لانه تبرع مصناف الى وقت الموت واحكم غير ثابت في اكل فنفذ
من التمسك في اكرية المدبر اذا خرج من التمسك لاسيما عليه اذا كان السيد
سفيها وقت التدبير فانه يبيع في قيمته مدبرا وان لم يمسح عتق التمسك يمسح به اي
يعتق بحسب ما ساعد التمسك وعند عدم غيره انك لم تترك المولى غير المدبر
سفي في بنية هذا اذا كان له وارث ولم يكن التدبير حتى لو لم يكن التدبير يكن له وارث
او كان كونه اقراره يفتقر كل وعند وجه الدين المستقر سفي في الكل اكرية كل قيمته
وقيمة المدبر المطلق منها قيمته لو كان فنانا على ما قالوا كذا في الهبة قال انت رجح محض
اكل الدين في قوله على ما قالوا استرته اليه فيه اخذنا قال فاعلم ان نصف قيمة

للموت لان قبل التدبير كان فيه نوع منفعة ابيع ومات كله ومنفعة الاجارة ومات كلها
 وقد زال احدهما وهو البيع وبقي الاخر وقال بعضهم فبئس ثمة الحزمة ينظر كيف يستخدم هو مدة عمره
 من حيث الحزن والظلم والاصح ما له في الكتاب لانه منفعة الوطئ والسعاية باثنية ومنفعة
 البيع زائلة وقبل الفتنى ^{التي} على الاول وفيه التدبير المفيد العقل يعني لو كان التدبير مفيداً لما
 لا يدري وجوده فانه يقدم فيها بخلاف كذا في اخاينة وما ولد له لامة المدبرة مدبر لا يخال
 لصحابة رضي الله عنهم ولا من اخوة ثبت للام يبرى الى ولد ما كفيف الحرة لا ما ولد له
 قبل التدبير كذا في الكافي من عبد كان اواحدة قبل له ان قبل موته بغير عرق من الكل هو
 الصحيح لا ما قبل بعق من التثنية مات بعد لان مات قبل شهر لانه مدبر مفيد و
 الفقيه لم يوجد كذا في اخاينة وعرق من التثنية العبد الكسرى والامة الكسرية بعد قوله
 اي قول المولى كل مملوك امك له موجد موثي لانه يكون مدبراً مفيداً اذا مات المولى عرق
 من التثنية وبر احد الشريكين عبد اواحدة حرره الاخر فاكونه موصلاً للتدبير ^{التي} في اخاينة
 نصيب للمعق والاسنفاء اي له ان ينسج العبد ايضا والا عاقب بخاينة والتدبير له
 وان عاك اي التدبير والا عاقب بان اغتصه احد هاتم مدبر مالا في بعق المدبر او ينسج
 وليس له ان يبعق خط المعق **باب الاستسقاء** في اخاينة جارية ادعت على مولاهما
 انها ام ولده فاكرا لا يستحق المولى في قول اي حنفية فظانها لامة ان ولدت
 ولها مات حرة فولدت ميتا عقت لانه الشرع اعتبره ولها في تنقضي به العدة و
 الدم بعده نفاس ام دم ولده فتحقق الشرط امة ولدت منه سيداً ولها اذا داهها
 ام ولده ولا يثبت نسب ولها الاول الابد عدة وينبغي بالنفي كاتر في باب موت
 النسب في النظرية رجل قال جارية له هذه ام ولدي ان كان يقول في الصحة قصير ام ولده
 سواء كان معها ولده ام لم يكن وان يقول مرض الموت فان كان معها ولده قصير ام ولده يبيع
 من جميع المال وان لم يكن له ولد تنق من التثنية او ولدت من زوجها فكلها بشر او غيره
 صارت ام ولده لانه ملك جارية وله منها ولد ثابت النسب قصير ام ولده في اخاينة
 رجل خرجا به فولدت ثم استراها لقصير ام ولده استسقاء وان استسقى الولد
 عرق وهي كالمدة فلا يجوز بيعها ولا نكحها ويجوز وطئها واستخدامها واجارتها ونزولها
 وكذا تبنيها لبقاء الكس في امة بدلت الكساية وعقت فقه مذهب الام وان مات المولى
 قبل الاداء عقت ولا شيء غيرها في النظرية رجل حلف ببعن هذه الامة وهي ام ولده
 فباعها بتر عنه اي حنفية وعنه اي يوسف اليهم على كفيفه لكنها تنق بكونه من جميع المال
 مجاها اي بلا سعاية في دين المولى لغرامة لانه حفرهم انما يتحقق باكانه مالا منقوماً في
 حياته وهي ليست بمنقومة بخلاف المدبر لانه مالا منقوم وما ولد له امة مشتركة فلم يدها
 من التثنية وان تعد الشركا اى سواء كانت الامة بين الاثنين او ثلثة او اربعة
 او خمسة فادعوه ثبت نسبة منهم لمن هذا عند اي حنفية وقال ابو يوسف لا يثبت
 الاكثر من اثنين وقال محمد يثبت من الثلثة في الولد الجنية وان كان احد هاتين ملك نفسه
 منه شهر والا في منه ستة اشهر فادعوا فهو لاقدمهما ملكا واخلفه ^{القصير} في التثنية

والربع واخمس حكم في حق الولد لا يخفف واما الاستبراء فثبت للحكم واحد بعد تركه و
توكاه احد الشرطين هو الاول في عبادة عوة المولى وان كانا احدهما مسلما والآخر ذميا
فالولد مسلم كذا في الظهيرية وهي ولده في الاول الحجة ثم انه جازت بولده ان لم يثبت نسبه
منه عالم بغيره وعليه ما فطره فطره فتمت وعقودها كانت الا مع بين اثنين مثلا انه
نصف فتمت وعقودها قصاصا حال علمه في الاول في حكم المعصوم سبب القضاء بها
او احد الزوجين وتعد راجبا لحد الشهادة في العقر وفائدة وجوب العقر مع كونه قصاصا
ليظهر فيما ابراهم احد ما عقد حيث ينبغي حق الا في توجبه اليه المطالبة كذا في الكافي في القصة الولد
لا يخلو من الاصل ويرث هو اي الولد من كل واحد منهم ارث ابن كامل لان كل واحد منهم
اثر على نفسه بنوته على ان كان يقبل قوله في حقه فيسحق منه مال ميراث ابن كامل ويرثونه من
ارث اب واحد لان استحقاقهم في مال ليس الا لهذا القدر اسلمت ام ولد النضراني
في الكافي او عد بتره عرض عليه الاسلام فانه اسلم فزى له وان الى من الكلام نسى في ثبوت
قيمها في مقطعات كتاب العناج من الظهيرية لانه بقية ام الولد ثلث قيمتها لو كانت
قصة في غاية البهائم لانه الفاضل منها منفقان وهما البيع والسعاية والباقي منفق وان
وهي الاخذ ام ومات به من المولى والجاراة اقول ولا يترك عبارة صاحب الكافي
من ان عليها ان نسى في جميع قيمتها لما صرح في باب غنى البعض ان ام ولد النضراني
اذا اسلمت عليها السعاية وقيمها ثلث قيمتها قصة الى اذا مات المولى النضراني فبئذ
عنتت بلا سعاية لانها ام ولده كذا في الكافي وبالجواب عن اداء القيمة لا ترد ام الولد
قصة لانها لو اعيدت قصة لا عيدت مكانة لوجود موجب الكتابة في الظهيرية اسلمت
ام ولد النضراني فكانت على اكثر من قيمتها جازت الكتابة **كتاب المكاتب** انواع
في عبادة اسلموا وكانه جاز بخلافه لو دبره حيث ينبغي في قيمته كذا في الظهيرية ولو
كانت عبده الذي كثر مقدرة صحح اتى اسم السبي فتمت وعقودها اداء عنها كتاب
عبده ولو صغيرا يعقل البيع والشراء صحح لا لو كان صغيرا لا يعقل في الظهيرية كتاب
عبده على الف على نفسه وماله وله اكثر من الف جاز ولا يخفى الربو لانه مال
المكاتب قبل الكتابة حال المولى حال او موكلا بان كانه على الف درهم اكنه
ولو كانت عبده على الف موكلا فصاحه على نفسه حال او موكلا بهم مائة بقدر
العبده كانت على الف درهم الى سنة على ان تعطيه كل شهر كذا وهو من البيهقي الى
الوقت في الظهيرية **كتاب عبده على الف درهم** فانه يخرج عن حكم فاعل البيع
درهم لم يكن هذه الكتابة او بما صليح مهر الفصح على جوانه ذكر جنسه لا نوعه وصفت
كالعبده والوصف وينصرف الى الوسط ويجوز على قول فتمت كذا في الكافي وقصة ايضا
بائع المكاتب من سبدها عبدا بديل الكتابة صحح ووقعت المفاصلة بين الثمن وبين
بديل الكتابة وعقود فانه مات العبد لم يبع قبل القبض بطل البيع وعاد بديل الكتابة
على المكاتب ولا يطل العتق لانه لا يخلو الفسخ وكذا لو سلم العبد لم يبع فصح وان
استحق قبل التسليم لم يفتى المكاتب او بخلافه له او بغيره عدة جارية في المخرج

وفاء وترك ولد له في كتابه سعي كايه على كونه فاذ ادى حكم بعينه وحق ابيه بغير موت
وان ترك ولد له مشتمرا على البدل حال او يورثه فحقا عندنا في حقيقته وعندنا في كونه
ولا يموت المولى لانه الكتاب من العبد فلا يبطر بموت السيد ويورث البدل الى الورثة على
بكونه لانه النجوم حقه فلا يبطر بموت الطالب كالا جرة الدين ويعتق باعقاف كالم جانا لا
باعقاف بعضهم لانه لا يملكه ولا يملكه الا بالحق فيجب له ان يكتب لا يرد الى الرق كذا في البسوط
باب الاختلاف في كتاب برحق على العتق فيها اي قبل الكتابة قبل ويجزم بعينه
لا يستبداد سيد به بالخير كالم والقول له في حاله وفي قدر البدل وفي جنسه والبينة للمولى
يعني بوقول المولى كائنتك هذا المار في ذلك هو مالي وقال المالك ان يكتب هو مالي لاني ان كتبته بعد
الكتابة فالقول للمالك ان صاحب العبد هو مستوفى به وهو كعبد المولى وعبدية وان اقام
البينة فالبينة بينة المولى لانه خارج الا انه يكون الحال في بد المولى فيجوز بنية العبد
اولى لانه اخرج بوجده في هذه الصورة كذا في الاختلاف في قدر كبد وجنسه وكان اجوز
اولا يقول بخلافه ويعتق ويورثه ما تم ربيع وقال القول قول العبد مع بيئته والبينة
للمولى ويجزم حكم لاختلافه في المعقود عليه وقال المالك ان يكتب كائنتي على نفسي مالي على
الف وقال المولى لا بل كائنتك على نفسك وفي الحال القول للمولى عند جميعه ولا يخالفان
بالاجماع وان اقام البينة فبينة المالك لانه لا يملكه الا بالحق كائنتا ما وينا بجم كل شهر يعني ان
انفقا على قدر البدل واختلافهما في كل شهر فالقول للمولى وكذا القول للمولى ان اختلفا
في شرط اصل المهر والقول للملك الزيادة سواء انكر المولى او المالك ان اختلفا في
قدره والقول للمالك في مغيبه اي ان اختلفا في مضي الاجل بعد ما انفقا على اكل الجمل
وقدره كذا في المحيط **كتاب الولاء** لما شرط عدم الولاء واستفاد بغيره قال الربيعي
والذي يزوج يتوارثون بالولاء كالمسكين في البسوط ولما استلم ببيت المولاه وان كان
كافرا ان الولاء كالنسب ونسب الكافر بكونه تابعا في السلم فكذا الولاء لكنه لا يورث
لكونه مخالفا في الملة في مقبلة المفتي سلم احتق كافر في دار الاسلام فولاده له لكن لا يورثه
لكفره وفي انما تاريخه نفعنا بغيره في شرح الطحاوي ما يورثه استلم جبر ووالا رجلا على ان يورثه
ويعقل عنه مع ويرثه انه لم يكن اقرب منه ويعقل عنه وهو في ذم الارحام في استحقاق
الميراث وله ان يعقل عنه الى ان يحضره عالم يعقل عنه لان عقل عنه وتوالت امراءه
رجل بشر وطه فولدت ولدا لا يعرف له اب يتبع الولد امه في عقد المولاه وبصره ان
مولى ذلك الرجل وليس له حق ان يوالي احد المان ولما اختلفا في ان لا يملك النقص
العتق ولو مال كائنته بغير الكتابة والاستيلاء والوصية ومك الغريب في قدره بغيره
صورة العتق بالخير والاستيلاء وان يورث السيد العبد بالبدن كما ينبغي بدرا احب
حتى يحكم بعينه بغيره وام ولد له ثم جاء سلمات بغيره وام ولد له فالعلاء له مقدم على
ذي الرحم لانه عصبته مؤخر عن العصبه النسبية والعصبه تنقص باخذ ما بقي منه
صاحب الغرض وياخذ كل حال عند عدمه مع صاحب الغرض يعني انه مات عن قات
فرض ومنه عتق فلصاحب الغرض فرضه والباقى للمعتق كذا في الوجيز لصاحب المحيط

في القواعد مروي وفات بافت ما درش حانه ويسر آزاد كئنه بدرش
فالعتق لتمام والباقي للعصبه لانه موقوف ابيه كعقده في الولو الجنية رجلا في ادعاء ولما
رجل ورجلانه اعتقه وهو يملكه لا يعلمون له وارثا غيره فالولاء لهما وعند فخذ
فالولاء لا قرب عصبته كما لو اعتق عبده ثم مات وترك ابنين ثم مات احدهما وترك
ابنات ثم مات العبد المقتنى فميراثه لابن معتقه ولا شيء لابن ابنه وان كان لابن ولما
عقده ولما ولما عقده ايضا فالولاء تبع له اي للاب بالاجماع كذا في التا تاريخه
وولاء مولود بغير معتقه سواء كان معتقها من العوب او من غيره وبين يحيى لولاء
اي للمولى كعقده وان للاب ولما كالات في التا تاريخه من شرط بوث الولد انه لا يكون
الام حرة الاصل فان كانت فلما ولما لا صر علم ولما وان كان الاب معتقا وليس له
من الولاء الا ما اعتق من اعتق او كان من او كان من من كان من او كان
او من من دبر من او من ولما معتق من او معتق معتق احد بوث وصورة جبر
الولاء امرأة زوجت بغيره معتقه الغير فولدت منه فولد ذلك الولد لمولاه فان
اعتق الاب جبر ولما ابنه الى مولاه حتى اذا مات العبد المقتنى ثم ولدت وظف معتق
ابيه فولد له **كتاب الامان** اخلف على ما في فخره كذا في او حال كذا في كذا
عبد من سمى غيبا لانه يمس صاحبه في النار باكم به وعليه التوبة والاكسافار دون
الكفارة لانه اعظم من ان يورثه الكفارة وظنا انه حي وهو ضده كذا في او حال والاعف
فقلت كذا في او حال وهو يظن انه قد اوفى بيمينه ليعفو عنه ليعفو عنه الله بالخيار
ايانكم في اخلاصة القول لا يوافق صاحبه الا في الطلاق والعتاق والمنذور واخلف
على آت كعوله والله لا اؤخذ دار فلان معتقه بيمينه فقط دون الاولين بعد
اكتفت لا قبله لانه يجوز تخديم الكفارة على اكلت ولو كان اكلت مكره لانه النفل يفتي
لا يخدم بالاكراه كذا في الهداية او فاسيا اي ضا طك كذا في او حال وهو مغي عليه او
يجوز التحقق بشرط حقيقة كذا في الهداية وكما يجب كفارة بالحنث مكره او فاسيا
ينعقد البمين بالاكراه والسيان الى الخطا وكذا اذا اراد ان يقدر السفينة الماء فقال
والله لا اشرب الماء بخير رغبة في الخانية ويجوز اعتاق عبده بيمينه وبقا عليه
وصح شره ابيه الكفارة لا شره من عصف بعينه او اطعام عشرة مساكين من اوسط
ما يملكون كما في كذا في او حال واطعام في الطاهر ولو اطعم خمسة وكس خمسة كذا في الطعام
ارخص من الكسوة جازا واكسهم بما يستلزمه البدن في النظيرة لكل مسكين ازار
اوجبة او تبص او جازا واكسهم بما يستلزمه البدن في النظيرة لكل مسكين ازار
يملك الاستفاد به اكثر من نصف مدة الجبر ولا يغير القيمة لانه منصوص عليه العاقبة
عن احد الراشدين والعتق وقت الا اذا يصوم ثلثة ايام ولا لقراءة فضيام ثلثة
ايام مناجات خلافت في في اخلاصة ولو حاضرت المرأة في الثلثة استغفرت
بخلل كفارة صيام وعتق واليمين بالله تعالى في الخانية ولو سكن الهاء وانصبا او
رفعا يكون يمينه لا الخطا في الاواب لا يمنع صحة اليمين فقط لا بغيره تعالى كائنته في

ان كان

وعليه كقولنا والقوة كالمصر هو الصحيح بطريق انما ذهب الى قربة كذا انما لا يثبت برهون عمرها لما
بالمرور من قبلها عما سطر طالع عدم الانبعاث الى الموت في بيانه يعني رجل حلف بياثينته فمات
من مات حنت في ان حياته لا تترك الا بانه لا يخفى الا بالموت وسقط الحلف في قولنا لا يثبت
ان حنت غير ما ذكروه كذا بقره اي حنت اول مرة ولا يثبت ان حنت بعد ذلك وسقط ايضا
بالبيوتة يعني لو حلف على طلاق امراته ان لا يخرج الا باذنه ثم ماتت المرأة سقطت البيوتة ولا تؤخذ
ان تزوج المرأة ثانيا كذا في الخلاصة وسقط الحلف في ان علمت كذا حتى يقدم زيد كذا بموت اي
بموت زيد عند اي حنيفة ونحوه لا يثبت عندنا على ما لا يمكن له ومتى انقضت الى ممكن
ثم زال الامكان سقطت البيوتة كذا لو قال ان علمت كذا بغير اذن زيد كذا مات زيد قبل الاذن
سقطت البيوتة عند ما ايضا زال الامكان وسقط ايضا بغيره وال حلفه ليعلم كذا يعني رجل
حلفه وال ليعلم بغيره في المدينة بغيره بغيره ولا يثبت ولو عزل ثم ولي لا تعود البيوتة كذا لو قال
رجل لغيره اني فعلت كذا وكذا فبما علمتم استناره ففعل كذا لا يثبت وسقط ايضا بالقرع البليغ
في قوله بغيره حتى بموت كذا في الحنيفة وغيره ومدة السعة والحنيفة والعض والقوض ضرب
فلو حلف لا يضرب امراته فمضت او مضى او قرضها حنت وسقط الحلف ايضا
بسبعين مرة في قوله ليجامعها الف مرة كذا في النوازل وفي النوازل لا امرته ان لم يسجد
من الجماع كذا ان جاعها ولم يضربها حتى انزلت لا يثبت وسقط بالاطعام في مثل هذا
حلف بغيره لان العصا ليس بالثقل بل بالاطعام كذا في لوشتر على ان يسيء وحلف
بغيره كذا في بعض مسودج اجماع الكبر وسقط الحلف بدفع الدين الى القاضي او الى الوالد
في قوله بغيره دينه اليوم وقد غاب الغريم يعني رجل حلف لرب الدين ان يفي دينه اليوم
فاضفى الطالب ولم يجزه كالحلف ذكره في فتاوى اهل سمرقند انه لا يثبت وفي النوازل ان حنت
الا اذا دفع الى القاضي فحنث لا يثبت والى هذا حال الصدقة المبرمة وفي الحنيفة هو كذا في النوازل
في موضع لم يكن هناك قاض حنت وان مات الغريم ودفعه وارثه او وصيه لا يثبت وهو قول
ابن يوسف وقال ابو حنيفة لا يثبت مطلقا كذا في الحنيفة وفيه ايضا وان اعطاه ولم يقبل رتب
الدين ان وضع حنت لو اراد ان يخذل ثانيا لا يثبت حلف لا يقبل دينه متوقفا حنت بقبض
كل متوقفا لا يحنث ودينه بغيره بانه ترك عليه شيئا من الدين وهذا حنيفة حيلة وله حيلة اخرى
وهي ان يخذله من غير قضاء حنت ولا بغيره بالنفوس الضرورية كذا في حنيفة وفيه ايضا ان لم يشأ
بينهما بعد ان لا يثبت من حلف لا يتزوج فزوجته ففعله كسوق المهر وعليه
الفتوى وانما اجاز بالقول حنت ولا يقبل ولا يسجد كذا في ابتداء الفعل قبل نكاح النكاح
وان حنت اليها بمرته لم يكن ذلك اجازة حتى لو اجازة بالفعل بعد ذلك يثبت لان بعث الله
ليس من خصائص النكاح واحكامه فلم يكن اجازة ولا حيلة اخرى وهي ان يحنث بغيره بانه ان
التحالف في النكاح وانما حنت في وجهه بغيره بانه في فتاوى شيخنا وغيره في الظهيرة ولو
حلف امراته ان لا تزوج فامراهة كالحلف في جميع ما حلف وفيه ايضا حلف الا لا يزوج ابنته
الصغيرة فزوجها ففعله فاجاز الاب بالفعل لا يثبت كذا في حلفه بغيره لا يتزوج فزوجته
مولاه امراته وهو كذا في النوازل النكاح وجده في الحنيفة كقرب قال ان فعلت كذا وكذا

فزوج ثم فعله لا يثبت كذا في الحنيفة والخلامة ومن قال لا يتزوج حنت فلا يثبت له ثم
ولدت فزوجها لا يثبت كذا في حلف لا يتزوج من امرته الدار وليس فيها اهل ثم سكنها فزوج
منهم كذا في الظهيرة والحنيفة وفي النوازل الحنيفة كذا في بعض المواضع والحنيفة لا يثبت
بقول اي حنيفة ويلي يوسف فانه اذا حلف لا يكلم امراته فلا يثبت امراته ثم تزوج امراته
فكلمها حنت عندنا كذا في اجماع الصنف او قال لا يتزوج المطلق فطلق امراته فزوج
مطلقته لا يثبت لان يحنث بغيره الى غير ما كذا في النوازل الحنيفة وفي الحنيفة هو قول محمد
كذا لو قال لا يتزوج ما دمت بالكوفة فزوج بعد اخفاره والحدود يعني رجل قال ان
تزوجت امرأة ما دمت بالكوفة فزوجها فماتت فادبها وتزوج امراته لا يثبت
لان جعل كونه في الكوفة غاية ليمينه وقد انقضت وعلى هذا الحلف لا يشرب النبيذ
ما دام بخاري ثم فزوج بخاري ثم عاد فشرب وان فارق بنفسه لا يثبت الا اذا غلبت
بكونه بخاري وطنا له فحنث حنت كذا في النوازل الحنيفة وغيره بخلاف لو حلف لا يتزوج نساء من
اهل الكوفة فزوج كوفية فماتت بها ودفنت بالبصرة وتوطنت بها عند اي حنيفة
هو المختار لان عندنا المعتمد في هذا الولادة وقال ابو يوسف لا يثبت لان يحنث بغيره ولو لم
تزوج كوفية ولدت بعد الحلف ايضا في الظهيرة والحنيفة رجل حلف ان لا يتزوج بالكوفة
ثم اراد ان يتزوج بها فزوج له ان يوكل الرجل وكيلها والمرأة فماتت فيخرج الوكيل ولا يحنث
عقد النكاح خارج الكوفة فلا يثبت الحلف لانها حنثت مكان العقد ومكان العقد مكان
الحاقه ويثبت في لا يكلم هذا الب كذا في حنيفة حنت كذا في لا يكلم هذا الحنث في كل بعد
ما صار كذا ويثبت ايضا في لا يكلم فلانا فلم علم جماعة هو فيه وان لم يسمع الحلف
عبد الا ان يقصد بالسلم غيره لان ام قوما هو فيه فلم في اخر الصلوة لان لا بعد كلاما
عفا هو المختار لا يثبت في لا يكلم فلانا ان حكم الحايطة وقال ياربنا اصنع كذا ولا تصنع كذا
وان كان قصده سماع فلا كذا لا يثبت لو قال رجل لا يحنث ان ابتداء نكاح الكلام كذا ففعله
محال لان النكاح ينافي البداية رجل قال لا امرته ان تطلق ان كلمت سنة اذ هي باعدوه
الله حنت او قال لا يقرأ كتاب فلا يحنث ولم ينفذ ما كتب فيه ولا يحنث عند اي
يوسف وعليه الفتوى كذا في الظهيرة وغيره **فصل** حلف لا يشرب السكر فحلف
في حلقه ودخل جوفه بغيره لا يثبت ولو امسكه في فيه ثم شربه بعد ذلك حنت حلف
لا يشرب خمر اخرها بغيره فحلف لا يشرب ولا يشرب السكر فحلف لا يثبت لو حلف لا
ياكل سكر فاكل رطبا ولا يشرب العنب الزبيب فلا يحنث لو حلف لا ياكل سكر فاكل رطبا ولا يحنث
رطبه ويا بيه سواد كذا اللوز والفتق والتمر والكم رطبا ويا بيه كذا في
النوازل الحنيفة والدين السيرة في الظهيرة حلف لا ياكل لبنا فطبخ به ارضه فاكله قبل لا يحنث
وان اكله فيه ماء وعلى هذا اذا حلف لا ياكل هذا الدبس فاكله خبيثا ينفى ان لا يحنث
في الحنيفة حلف ان لا ياكل هذا البس فاكله لا يحنث وانما يحنث اذا شربه فاكله ولو حلف
ان لا يشرب فمروقه واكله لا يكون حنثا فاكله السويق وغيره كذا ما ياكل ويشرب
قالوا هذا ان كانت يمين بالبرية فانه كانت بالفارسية فاكل او شرب كذا حنثا

و عليه الفتوى واليه المسك فلا يخفى لو حلف لا يأكل مما فطر الله تعالى من ثمره
 كذا لا يشترط ان يكون ثمره من جنس واحد كالتين والكمثرى والبطيخ لان الحكم ينشأ من اكله ومنه
 ان يشاء وتشتا ومنه ان صاحب الحلف لا يفرق بين اهل الكوفة وفيه فحاشا لا يخفى لانها لا تأخذ
 الحما والبقع اجماعا موسر فلو حلف لا يأكل لحم البقر فكل لحم البقر لا يحل له ولا يصح كذا
 الظاهرية ولا يشترط ان يكون حلفه في جنس واحد فلو حلف لا يأكل من طعام فلا يأكل من طعام
 مشترك بينهما وبين فلا لا يحل له الاكل من جنس واحد فلو حلف لا يأكل من جنس واحد فكل جنس مشترك
 بينهما حلت والرجف كالطعام لانه اسم لجميع اجزائه وليس له صفة اسم الرجف ولا
 كذا كذا الحنفية ولا يشترط ان يكون الحرام المحسوس بل هو اسم لجميع اجزائه فلو حلف لا يأكل
 مما فطر الله من ثمره فكل ما فطر الله من ثمره لا يحل له الاكل من ثمره لانه اسم لجميع اجزائه
 في البين ما هو حرام عند الكل بل لا يشترط فيه كذا في الحنفية والمراد بالجنس عموما فلو حلف
 لا يأكل من هذه الثمرة لا يشترط ان يكون الحرام المحسوس بل هو اسم لجميع اجزائه فلو حلف
 يتغير بصفة جديدة حتى لا يحل له الاكل من ثمره لانه اسم لجميع اجزائه فلو حلف
 والزيد ولا يأكل من ثمره اي حلفه لا يحل له الاكل من ثمره لانه اسم لجميع اجزائه فلو حلف
 لا يأكل من ثمره لانه اسم لجميع اجزائه فلو حلف لا يأكل من ثمره لانه اسم لجميع اجزائه
 اي الذي اعتاد اهل بلد الحلف الحلفه وبالدوام ما يحل له الاكل من ثمره لانه اسم لجميع اجزائه
 والحق وخلافه كذا في الحنفية والجمهور والجمهور والجمهور والجمهور والجمهور والجمهور
 من قول ابي يوسف وعند محمد ما يؤكل مع الحنفية غالب ادم وهو رواية عن ابي يوسف
 وبالحنفية ما يتفكر به عادة في الحنفية العبرة فيه للعرف فلو حلف على سبيل نفسه عادة
 بعد فاكهة في العرف به فلو حلف في الحنفية العبرة فيه للعرف فلو حلف على سبيل نفسه عادة
 والشمس لا العنب والرمال والربط والقنار والحنان عند ابي حنيفة وعند ابي حنيفة
 والرمال والربط فاكهة والمراد بالربط حلالا ساقا فلا يحل له لو حلف لا يشرب
 ربيما فشم وردا او باسمنيا او نحوها لانه الرمان اسم لما له راحة طيبة ولا ساق
 لفة وعرفا ولها ساقا وبالشرب من دجلة الكرخ منها وهو تناول الماء من موضع
 بالغم فلو شرب بانه لا يحل له الاكل من ثمره لانه اسم لجميع اجزائه فلو حلف لا يشرب
 لا يشرب من هذا الكوز فصب من كوزا في فتره من ثمره لا يحل له الاكل من ثمره لانه اسم لجميع اجزائه
 بالعداء الاكل من البقر الى الظفر وبالفاء الاكل من الظفر الى نصف الذيل وبالسجود الاكل
 من نصف الذيل الى الفخذ والمراد بالزحان والحنين ومنكرها سنة اشهر ان لم ينو مجتبا وبالبد
 العكر كذا في الحنفية والمراد بالبدن العكر ايضا ولم يرد منه كذا في الحنفية ابو حنيفة وتوقف فيه
 ومادونه الشهر قريب وعاجله هو الى الشهر وما فوقه بعيد واجله في الظاهرية رجحان لانه
 ليقتضين حقه عاجلا فانه نوى شيئا كان نوى وان نوى سنة وان لم ينو شيئا
 فمادونه الشهر في حكمه عاجلا وما فوقه في حكمه الاجل والايام والاشهر والسنة عشرة دنانير
 وصفت بالكرة عند ابي حنيفة وعند ابي حنيفة لانه ما زاد عليه فمكره ومنكره سنة لانه
 اجمع الحنفية على انه وهو انشئت كذا في الحنفية ومعهذا واحد فلو حلف لا

لا يتزوج نساء اولاد بشره عبد يقع على العنت ولو كانا معا فحلت بالواحد كذا في الحنفية
 ونصف الشهر وله فلو حلف رجلا يابن فلانة في اول شهر رمضان مثلا فلانة تمام حنيفة
 عشر يوما لا يحل له الاكل من ثمره لانه اسم لجميع اجزائه فلو حلف لا يأكل من ثمره لانه اسم لجميع اجزائه
 من اليوم الحرام عشر يتبعني ان لا يحل له الاكل من ثمره لانه اسم لجميع اجزائه فلو حلف لا يأكل من ثمره لانه اسم لجميع اجزائه
 بعقوب محموله لا يجبر عليه وبما لم يفرق بين اهل الكوفة وفيه فحاشا لا يخفى لانها لا تأخذ
 كذا في الحنفية كذا في الحنفية كذا في الحنفية كذا في الحنفية كذا في الحنفية كذا في الحنفية
 فتعذر ذلك لانه المحذور ولا يرجع على الكره بل على اذ لا يطالب به في الدنيا فلا يطالب به
 فيها كذا في الحنفية وعنده الحنفية اليوم فلو قال الله على ان انصدق اليوم بكذا فصدق
 به غدا بحرية ولا يتبعين الله بهم كما اذا قال الله على ان انصدق بهذا الدرهم فصدق به
 ان حاز كذا الدرهم ان يصدق به هذا الدرهم فصدق به هذا الدرهم فصدق به هذا الدرهم
 والفقير فلو نذر بفقير بكذا فصدق به هذا الدرهم فصدق به هذا الدرهم فصدق به هذا الدرهم
 كذا في الحنفية وفيهم من مالي صدقة لكل مكين درهم واحد فحلت ونصدق في الكل على كذا
 واحد جاز والمكان في الحنفية لانه على ان اصلي ركعتين في مسجد المدينة فصدق به هذا
 مسجد ان جاز نذر بصدق الف وله مائة لزمته فقط ان لم يصدق في سبب المكث في
 الحنفية وان كانا عنده عوض وفادوم برب من الغنم فبيع ويصدق ولا شيء لو نذر ان
 يتصدق بهذه الدرهم فصدق به هذا الدرهم فصدق به هذا الدرهم فصدق به هذا الدرهم
 الظاهرية والحنفية حلف لامله وله دين على ان لا يحل له الاكل من ثمره لانه اسم لجميع اجزائه
 ان حلف فلانة او كسوة او كملت معه او دخلت عليه فكذا انفعله هذا لا يشترط بعد موت
 زبده لا يحل له الاكل من ثمره لانه اسم لجميع اجزائه فلو حلف لا يأكل من ثمره لانه اسم لجميع اجزائه
 لا ينظر فلانة او لا يحل له الاكل من ثمره لانه اسم لجميع اجزائه فلو حلف لا يأكل من ثمره لانه اسم لجميع اجزائه
 يحل له الاكل من ثمره لانه اسم لجميع اجزائه فلو حلف لا يأكل من ثمره لانه اسم لجميع اجزائه
 واخصصة ضرب الولد وما حلت بالام ابضا النكاح والطلاق والعتق والكنة
 والصلى عن دم العمد والهبة والصدقة والقرض والاستقراض وضرب العبد والذبح والبناء
 واجتباة والايديع والاسبيغ والاعارة والاستقارة وقضا الدين وقبض الكسوة
 واحمل **كتاب البيوع** البيوع يتعقد بايجاب وقبول وبما في حقه كما اذا قال البيوع
 بعثت منك هذا بكذا فقال المشتري رضىت او قال المشتري اشتريت منك هذا بكذا
 فقال البيوع فله ما مضى من البيوع او يستقبل كذا في البيوع البيوع البيوع البيوع
 مني هذا ويقول المشتري اشتريت او يقول المشتري رضىت او يقول البيوع بعثت في الحنفية
 لو قال لرجل بعني هذا العبد بالف فقال بعثت لا يتم ما لم يقل الامر قبلت او اشتريت و
 يتعقد بباطل في النفس والحيس وقية القابل الى امر الحيس وان طال لا يباح
 للمنفقات ان لا يتقبل البيوع بكل التمة وان ترك وترك وليس له ان يقبل البعض دون
 البعض الا اذا بيع من كل او رضى البيوع بقوله اشتريت هذا بكذا او غيره المحبوب الى
 قبول صاحبه بعني لوجب خيرا رجوع عما قال قبل قبول صاحبه وبما في حقه

المنفقات الحالف عليه حنيفة وبغير

البيع في سبب في جميع النعمان ولا بد من موافقة قدر الشئ ووصفه ان غيرت رايك ان كان
 ومطلقة بغير شرط على النقد الغالب وان اختلفت النقود فليس العقد ان لم يبين في امانة المشتري
 سببا فوجهه في بدعيه قبل ان ينقد النعمان لا يكون له ان يفتقر من صاحب البذل الى ان يدعي
 الوكالة بالقبض من البائع ان كان النعمان في الخلاصة او بعضه حال احوال المشتري سيما بتمت
 موجبا لبيسته مثلا على البائع تسليم البيع لتمامه في الظاهر وفي الخلاصة ولو دفع بالنعمان
 رهن او كفلا رجلا او احوال المشتري البائع على عدم الاستيفاء كغيره ايضا وللبائع
 حق الاسترداد ايضا ان قبضه المشتري بغير اذن من البائع وان سلم قبل قبض النعمان
 او قبضه المشتري باذنه لفظا او دلالا ليس له ان يسترده يجب بالنعمان لو كان الاسترداد
 بعد تصرف بقبض النقض كالبائع والامانة وكذا لو كان لو تصرف المشتري في البيع تصرف
 لا يقبله كالتقاضي والتدبير والاستيلاء وكذا لو كان ما قبله معلوم كغيره مضاه مثلا الى
 النيزور والهمر جاز وصوره انصارى وخطره يهودا ان لم يدرك ولو كان ذلك معلوما عند
 العاقدين صحيح وله ان يجوز التاجر الى فطر النصارى بعد سترهم الى الصوم لانه عدد ايامهم
 معلوم ولا ياتي احصاءه والديار والقطاف والجزار وقدم الاجازة لانها متقدمة وتأتي
 الا اذا سقط الاجر قبل حلوله لانه المفسد سطر خارج عن صلب العقد وقد سقط قبل التقرر
 فينقضي العقد جازا في امانة رجلا مشتريا الى النيزور ذكره في الاصل انه لا يجوز قالوا هذا
 اذا لم يعلم البائع والمشتري ما يقع في النيزور وان علم جاز وصح التصرف فيه اي في النعمان
 قبل القبض وصح ايضا الزيادة فيه واخطأ عنه قبل القبض كذا صح الزيادة في البيع وقد
 انعقد ان كذا النعمان في جميع البذل ان عند محمد وفي بلد العقادين عند أبي حنيفة وابي يوسف
 قبله ويرى المشتري البيع ان كان قايما وقيمة ان كان كذا ولا يفسد العقد ان قلنا ان قبض
 والنعمان كذا لا يفسد البائع الا النعمان الاول وان كسدت الدار بهم بعد نقد بعض النعمان فسد
 بقدر ما لم ينقد في قول أبي حنيفة لانه يفسد وطاري بغيره لانه ملك فينقد بقدره في كسب
 دلال باع المتاع واستوفى النعمان فقبض ان يرفع الى صاحبه كذا لا يفسد البيع لان قبض لم
 وليس لدلال على المشتري سبيل في امانة وصح البيع بدراهم كاسرة مينة لانها بعد كسها
 صارت سعة وان لم يكن بعينها قالوا لا يجوز قالوا لا ينبغي ان يجوز لانها ان كانت
 بعد ذلك تباع وزنا فقد باع بكونه في الذمة وان كانت تباع عددا فقد باع بعدد
 في الذمة عددا معلوما وبطل العقد فلا بد من ثمة على المشتري ولا الضمان على البائع ان ملك
 البيع قبله اي قبل القبض بلا منعه من المشتري ما يافقه سادة او بغير البائع او العقد
 عليه ولا يبطل البيع ان ملك بغير المشتري وغيره النعمان كذا في الخلاصة وغيره وصح بيع
 عقار لم يقبض خلافا لغيره لا بيع منقول قبل القبض لا لاجل التوهم انفس في العقد فيه
 بهما كذا فبين ان باع مالا يملكه فيكون النور وقد نرى النبي صلى الله عليه وسلم يبيع فيه عودا وحديث
 مخصوص منقول الاما لا يتوهم انفس في العقد بهما كذا كالمهر وهو الخلع وبدل العلي عن
 دم العود والميراث فانه يبيع بغير القبض لا لتمامه كذا في الكفاية والتحلية اي تحلية
 البائع بغير البيع والمشتري تحلية المشتري بين النعمان والبائع بلا مانع بحيث يتمكن المشتري

من قبض

من قبض البيع يتمكن البائع من قبض النعمان قبض في الولو الجنية وغيره وبغيره في صحة التسليم
 معان احدى ان يقول البائع خلت بيته وبين البيع الثاني ان يكون البيع كقصة المشتري
 على صفة يتأق في الفعل من غير مانع الثالث ان يكون البيع مغورا غير مستوفى كمن غيره يرفع
 امانة باع دارا وسلمها الى المشتري وفيها مانع قبض البائع لم يكن قبضها الا ان يكون عند
 المشتري وهو قبضها لانه الكل حينئذ في يده في الخلاصة باع داره من امانة وهو فيها ساكن لا
 يصير لآخر قايضا في بغيره الاب كذا تسليم النقض قبض في الدار الجنية وان لم يرب
 المشتري اليها كمن لا بد من ان يقول البائع خلت بيته وبين الدار فاقبضها كذا في
 امانة وقيل في العقار لا بد من التفارب فلو تباع دار ليست بغيرها فقال البائع مثلا
 ايكت وقال المشتري قبلت ذكر في ظاهر الرواية انه التحلية لا يكون قبضا الا بالتفارب
 منها وعليه الاعتماد في الولو الجنية ثم ان كانت الدار قريبة يكون التحلية قبضا لا كحقيق
 متصور في مقام التحلية فانه اذا كانت قاربة لا يتصور القبض كحقيق فلا يقع التحلية
 مقامه والفاصل بينهما ان كان جازا بقدر عللها كانت قاربة والا كانت بعيدة
 كذا القبض في المنة وكذا احدث العيب في البيع في امانة المشتري اذا احدث في
 البيع عيبا قبل القبض يصير قبضا كذا الواو البائع بذلك فعمل البائع انتهى وكما ان
 احدث العيب في البيع قبض كذا الوطى لا التزوج عالم بطلان الزوج ويجاب الدار تسليم
 الى المتزوج قبض **فصل** قال يفت ميث غيب هذا الكرم كل وقرنه كذا او الوقر
 معروف عندهم والعيب جنس واحد يجوز البيع في وفروا واحد عنده وفي الكل عندها وان
 كان العيب احيانا فحقيقة لا يجوز عنده اصلا ويجوز عندها في الكل في الخلاصة فلا يفرض
 ابو الليث والغنم على قولها تيسيرا لا مريضا المسلمين في الولو الجنية واجمعوا العيب
 جنس واحد وان اختلفت انواعها جاز بيع البقرة سنبلة كذا الارز والسمسم والجوز
 واللوز والفسق وكذا الباقية في ثمره الاول والادوس والقدرة على البائع لا يبيع البقر
 وكذا تحليته عليه وجاز بيع دو والعز وببضه عند محمد وعليه الفتوى وعظم المينة ويبيع
 عظم الضيل وينتفع به خلافا لغيره وعصيا وقرنها وصورها ووبرها والغيب في الارض
 كالجوز والبصر والنوم وكذا ان باع بعد ما ثبت نباتا علم به وجوده تحت الارض و
 يكون مستورا سيما لم يره عند أبي حنيفة فلا يبطل خبره عالم بغيره في امانة وعليه الفتوى
 والصلح على البائع وهو الطاهر وان كانت حافة ذلك يفسخ القاطع العقد بغيره وجاز بيع
 زرع صار قبلا على ان يقطعه المشتري او يرسد امانة فكل لانه هذا الشرط مقتضى العقد
 فلا يفسد بخلاف لو باع قبل صيرورة ثمة قبلا وستر طان بغيره حتى يركب حيث لا يجوز وكذا
 حكم الرطبة والبقول لا قبض لانه ينتفع به بغيره باع الارض فيكون كالموصف فلا يجوز
 ايراد العقد عليه خاصة لكن هذا اذا باع منه غير سكره في الزرع ولو باع منه جاز مطلقا
 كذا الوباغ فبغيره غير سكره ان لم يفسخ العقد حتى يلفح او ان احصاه لرد الالمانع كالمو
 باع اجنح في السقف ولم يفسخ البيع حتى اخرج منه البناء جاز ولو كان الارض والزرع
 فباع نصف الارض مع نصف الزرع من سكره او اجنح بغيره سكره جاز وقام المشتري

مقام الباع ثم يبيع نصف الزرع بدون الارض فاعلم ان موضع كان لصاحب الزرع حق التوار
بان زرع في ملك نفسه اما اذا كان متصرفا في الزراعة كانا صاحب جاز ببيع النصف كذا في الفقه
وجاز ببيع ثمره بغير صلاحها وبدونه ان تأمر العاهلة قاله الزاهد في الكافي اختلف في جواز
بيع الثمار قبل ان يصير نصفها بها بان لم يصلح تناول بني آدم وعلق الدواب والصحيح ان يبيع
وفي الظهيرية والحيثية في جواز هذا كله ان يبيع التمر مع الارض في اول ما يخرج منه فورد في جواز
فيه تجارلا وراعي وتبركه على الثمر باذن الباع حتى يدرك كسب شرط ان لا يشترط التبرك في العقد
ويقطع اي يجب قطعا على المشتري في الحال وشرطه كماله في ان يملكه كسبا في الكفاية
ولو باع كل الثمار وقد ظهر البعض دون البعض فلهذا ذهب انه لا يبيع عنده وقد ظهر كذا في شرائه
لكن ان كان الامام للفضل بغيره بان يجره في الثمار والبادي في البيع وغير ذلك ويجوز له المجدد
اصلا في العقد وما جرت به عادة استحسانا في التعامل الكسب وقد روي عن محمد بن سفيان في بيع الورد على
ان يجوز ومعه ان الدور لا يجوز في حمله ولكن يتلوه البعض بالبيع والاصح ان لا يجوز كذا في
السوط واما استمر التمر على التمر مطلقا غير انما فان حصل له الباع سح والاولى ان يشتري
الشجر حتى يتولد الحادث على ملكه ثم يرد على الباع وجاز استثناءه قد روي عنهما في ظاهر الرواية
لا استثناء لكل من الامانة لان ما لا يبيع اخذوه بالعقد لا يبيع استثناءه من العقد وكل
كذلك وجاز ببيع الطعام اي الكيل والموزون جوازا موب كراف وهو كسب باكل ووزن
لكن هذا ان يبيع بغير حبه وان يخرجه لا يجوز لا في الحال لربوا وشبهته ملحقه بحقيقة وجاز ببيع
بابه وجوز بغيره وان جعل له ان يبيع بوجبه تسليم في الحال وبذلك قبل تسليمه فادركه فلا يغير
بخلاف السلم وجاز ببيع عشرة اسهم من مائة سهم من دار وحمام مثلا في قولهم لا يبيع عشرة اذرع
منها اي من مائة اذرع من الدار عند بي حنيفة فاعلم ان جاز ببيع ارض بدون زرع وعلى كذا
بدون الارض ان يبيع من ثمره جاز وان يبيع من اجنبى لا يجوز كذا في الحاشية وتجب من جرة او
زرع من ثمره بغير جرة او زرع بين اثنين فباع احدهما نصيبه من ثمره جاز لان باعه من
اجنبى ولو بين ثمانية فباع احدهم نصيبه من ثمره لا يجوز وان باع منها جاز وجاز ببيع من ثمره
وحق الشرب تجوز الارض بالاجماع وصح بيع من الثمر وحده في رواية ابن سنان وبيع
من الشرب وحده في قول شيخنا بل لا يجوز ببيع من التمسيل وصحة لانه ان كان من ثمره
كان من الثمن وبيع بالكل وان كان من ثمره الارض كان لا يجوز كذا في قوله الطبري في
يكون ببيع من الثمر فيه جاز سكتة غير نافذة اجتماعهم بها وباهو لا يجوز كذا في قوله ايضا
عند بي حنيفة في ثمانية وبنابر موت مكة وارضها عندها ورواية عن بي حنيفة ايضا في
فيها السقفة ولا يجوز ببيع ارضها في ثمانية عن بي حنيفة والاجازة كذا في بيع كبر كبرها
في الكسب ولا يجوز اشتراء سعة الكعبة من بعض السادة لان ليس بملكهم والارض الحجاز
ان اجازة باذن الامام كذا ان اجازة بغيره فانه عند خلافه لا يبيعه كذا في الحاشية وجاز
شرائه منه ومنه لو كان يبيعه بغير علمه انما الخلاف في ان يبيعه وقال وكذا في
بيعه فان يبيعه ان يبيعه ويطلبه حقه فصح بيع المهرين والستة جازة المهرين و
الستة ونقيل بنية الستة على المشتري وان كان الآخرة غايته لا المشتري بغير الملك لنفس

فكان خصا لكل من يبيع حقه في ذلك العبد كذا في الحاشية وبذلك الاول اي المهرين النقص اي نقص
البيع ولا يملك الثاني اي الستة النقص في الحاشية هو الصحيح وانه لم يجر المستأجر حتى النقص
الاجازة بينهما لم يجر المدة او بسبب شراي نقد العقد لا يبيع كذا في المهرين اذا لم يفسخ البيع حتى ملك
المهرين وبيع ارض في مائة الف غير موقوف على اجازة المزارع في الحاشية ولا يجوز ببيع الفقيه
من غير الفقيه الا ان يكون الفقيه موقرا بالفقه او كان له الفقيه منه بنية **باب**
البيع بشرط صح بيع عنب كرم على ان الفسخ فانه وجد كذا شرط فيها والا فلا يشتري
حق الخصية ان قصص لان البيع بقدر الفسخ لم يفسخ لعدم وصح بقدر الموجود وبطلان الباع
بخصته مالا يبيع البيع فيه شري ارضا على ان فيها كذا اخلت جاز قاله وهذا المشتري
نافسته خبره بين الرد الاخذ بجميع الثمن كذا لو باعها على ان فيها كذا اخلت جاز قاله وهذا المشتري
انه اربعة ان لم يطلوع فمكت خبر ولو باعها ولم يذكر الخراج ولم يجله شرط في البيع او باعها
على انها غير اجنبية ثم ظهر انها اجنبية سيج في باب خيار العيب ان شاء الله تعالى في البيع
بشرط ان يفسخ العقد كشرط الملك للمشتري وشرط تسليم الثمن او البيع كذا في البيع بشرط
ورد الشرع بجواز كشرط الاجارة والاجل وشرط متعارف كشرط نقل على ان يجوز الباع او يشتري
حيث لا يفسد به العقد استحسانا في التعامل وهو جهة يترك به القياس او يلاجه ارجح البيع ايضا
بشرط بل لا يملك العقد كالمهرين والكفيل بالثمن كذا في المهرين بالاشارة والتسمية في الظهيرية باع
على ان يجل الباع رجلا بالثمن على المشتري في البيع ولا على ان يجل المشتري الباع على غيره بالثمن
جاز استحسانا وصح البيع على ان لم ينفذ المشتري الثمن الى ثلثة ايام فلا عقد بينهما لاني كذا
فان نفذ في الثلثة صح رد الالف في الظهيرية وانه لم ينفذ الثمن في مائة الف في مائة الف في مائة الف
كسب ام يفسد كذا في الفقه في المهرين انه يفسد في الحاشية نقد ان كان العبد في يد المشتري فانه
قيمة وان كان في يد الباع لا يفسد ولو اخلت في الايام اقلته قبل ان ينفذ الثمن نقد وفيه ايضا
وصح اخذ كفيل على ان لم ينفذ الثمن الى خمسة عشر يوما فان كفيل يفسخ العقد بينهما فيبيع البيع
والشرط حتى لو لم ينفذ الثمن الى خمسة عشر يوما كان الكفيل ان يفسخ البيع وصح البيع على ان يكون المبيع
عند عدل حتى ينفذه بغير رجل باع من رجل شيئا ووافقه على ان يكون المبيع في يد عدل حتى يقبض الثمن
جاز ويكفي به العدل بغيره في الباع وبذلك في يد اي هلك المبيع في يد العدل يفسخ العقد
وبطلان الثمن كذا في الحاشية وصح الشراء على ان يفسد هذا الرجل بالبرك في الحاشية رجل اشترى شيئا
بشرط ان يفسد فلا يملكه المشتري جاز ان كان الكفيل حاضر ان المجلس وكفيل وجده المشتري كسب
على خلاف جنس شرط في العقد ففسد العقد كذا في باع على ان كان في يد اهل يقطع او على انه هلك
فاذا اهرى في فسخ البيع لان العقد عليه معدوم وعده بفسد العقد كذا في الصفه اي هلك المجلس
في الحكم ان كثر الشكاوت بين الصفتين يعني ان شرط في عقد البيع صفته في بيع ففسد المبيع بخلافها
ان كانت الصفه مما يشاؤون فيها الا اذا شرطوا في كذا باع وارضاه على ان يفسد المبيع
او باع شيئا على ان يفسد فانه اذا اهرى في بيع ففسد المبيع في كذا في الصفه في كذا في الصفه
اجنبى والاولى وانه لم يكن الصفه مما يشاؤون فيها الا اذا شرطوا في كذا باع المشتري حمارا على
انه ان كان فاذ اهرى في كذا في الصفه بين الرد الاخذ بجميع الثمن وانه وجد على ان يفسد المبيع

بمنصفها وفي غيره ان يباع مائة بدينار عشرة بدينار عشرة بدينار عشرة
كذا قال في المثلثة السخسي او يكون مائة وواحدة وعلافة تزيد على ثلثه او يكون على الترتيب
دينار لاني غيره به او يكون المثلث او مائة بالمرسل كالف وكذا او يكون بالصفحة واحدة الى
عنه للمنفقة في الاول الجنية وبه يفتى وله ان يوصي سواها كما في وصي الاب او الجد اب الاب
او القاضى او وصي وصيه ببيع غيره الى غير العارضة العوض والمنقول والرتب استخفا
او كانت الورثة كما رأينا لا تخرج على الترتيب في البيع حفظا وان كان بعضهم
مقصودا ببيع نصيب الغائب كذا في الخاتمة وله البيع الى جميع مال اليتيم نسمة ان كان غير ماض
والقاضي مالا يباع مثل هذا المال بذلك الجبل وله الشراء لنفسه ان خيرا في قول ابن حنيفة
ووقف ببيع مال الغير على اجازته الى اجازة الغير ويشترط صحة الاجازة قيام العاقلين والمعتق
عليه والتمت ان كان من العوض لا في كونه النقص او اذات المالك لا ينفذ باجازه الدارث
وقول المالك للمعتق في قراضه وانما ليس باجازه وله ان يسره لانه يكره على الاشهاد
وقبض التمر اجازة كذا في مائة بدينار عشرة بدينار عشرة بدينار عشرة وان شئت فقل
المشتري ان يملك عند المشتري وانما نسمة كذا في الخاتمة حات رجل في البرية كان
لرقيق ببيع مائة وحماره وحمل ثمنه الى اهلكه كذا في الخاتمة وغيره **باب بيع كونا**
قال الشيخ الامام نجم الدين في النسخة البيع الذي تعارف اهل زماننا ان يكون في بلاد ما احتيا
للربا واسمه ببيع الوقي هو في الحقيقة رهن وعليه فتوى ائمة زماننا ولا يمتنع فيه سمي
بمعا وكمن عرضها الرهن والاسنينا بالدين ويجوز فيه حكمه لانه المشتري لا يملك البيع ولا
ينقضي به بلا اذن صاحبه وبغضه ما اكل منه ثمرة وانفق من ثمره وبسقط الدين بهلاكه اذا كان
وفاء له ولا فائدة له في الزيادة ان يملك بلا ضيق منه وللبايع استرداده اذا قبض دينه
وقيل هو ببيع وكذا في ثمره من النوازل اتفق مشايخنا في هذا الزمان على صحة بيعه ما كان
بعض السلف لانها بفسطاط البيع من غير شرط في الخاتمة والظهيرية الصحيح ان العقد
الذي جرى بينهما ان كان بفسطاط البيع لا يكون رهن لانه كذا في مائة بدينار عشرة بدينار عشرة
الحكام من قبله وهو ان يقول بعت منك هذا ما كنت على من الدين على اني متى قبضت
فولي في الضمان البرزخية القول ببيع فيه انه ببيع فاسد في بعض الاحكام من مائة بدينار عشرة
الفتح وصح في بعض ما كل منافع البيع ورهن في بعض ما كل لا يملك المشتري بوجه من في والاربع
ولا يملك قطع الشجر والهدم البناء وسقط الدين بهلاكه وانقسم ثمنه ان وفاء نقصه كما في
الرهن في ثمره هذا العقد كذا في النسخة اليه بشرط سلامة الدين لصاحبه ما ذكره شرط الفسخ
في العقد بفسطاط البيع بفسطاط البيع بفسطاط البيع بفسطاط البيع بفسطاط البيع بفسطاط البيع
لانما بشرط مفسد كذا في النسخة ببيع الخاتمة وان كان ان في زعم الحاقدين هو ببيع غير لازم
للاوكر بشرط على وجه الواحد ببيع كذا في النسخة من المفسد وانه الوفاء بالوعد كذا في النسخة
كذا في الظهيرية وغيره وخص ببيع الوفاء **باب العقد** يستحق ما قيل يجوز في المنقول ايضا
لعموم الحاجة وقيل لا يجوز لخصوص اتصاله بالبيع بما يباعه وفاء بلا اذن من المشتري وفاء
قبيل نقد لانه بات والاوكر موقوف فتي به صاحب الحيط وقال الامام قاضيه خان لا ينفذ

بعد عدة

باب خيار الشرط خيار الشرط هو الذي يكتل بهما معا لاحدهما ولا يجز
البايع على تسليم البيع في المدة وان نقد المشتري الثمن سواء كان اختيارا لبايع او للمشتري والاختيار
للبايع انه يطل به بالثمن قبل سقوط الخيار ويجوز شرط واحد بها اختيارا لبايع الى ان يملكه ايام
لاكثر من ثلثة ايام حنيفة وقال لا يجوز اذا سمي مدة معلومة وانما اجازته الى المشتري بعد العقد الى
الكثر من ثلثة ايام جازا ببيع عند الفسخ والفسد قبل نفاذه وله الاجازة الى المشتري لا يجوز
البيع وله بلا علم الا في ذلك النقص لكن يعلم كذا في النقص حال غيبه صاحبه ان يفسد الخيار قبل
معنى المدة وان اجازته باحدهما ونقص الا في فلا سبغ احص وان كانا معا ففسخ اولى بالاصح
ويخرج البيع عن ملك البايع خيارا للمشتري للمدة ببيع في جانبه بانقضاء الخيار فقط الى لا يخرج
البيع عن ملك البايع ان كان اختيارا له وله ان يفسد عقد ولا يملك المشتري النقص فيه ولا يفسد
بذل البايع ولا يملك في بيع البايع الفسخ البيع ولا يملك على المشتري كذا في البيع المطلق في الخاتمة
ولو كان اختيارا للمشتري لا يخرج التمر عن ملكه في قولهم ولكن لا يفسد البيع في ملكه ان يملك
المشتري فلا يثبت احكام المالك في المدة كعقوب قريبه وفاء للمالك بغير اذنه ووجه وقوع
شرطه من قال ان ملكه بعد اذنه وجوب الاستبراء ان روت عن البايع وكذا في مائة بدينار عشرة
المشتري في ملكه في مائة بدينار عشرة بدينار عشرة بدينار عشرة بدينار عشرة بدينار عشرة
لانما يسقط بالاسقاط بخلاف خيار الزيادة كذا في الاستبراء ان روت عن البايع وكذا في مائة بدينار عشرة
ليس لاني يردده عند ان يفسد وقال له الرد ومضى المدة بلا اشتراط الاجازة في الخاتمة وبسبغ
المشتري ان يفسد مائة بدينار عشرة بدينار عشرة بدينار عشرة بدينار عشرة بدينار عشرة
ان يفسد مائة بدينار عشرة بدينار عشرة بدينار عشرة بدينار عشرة بدينار عشرة بدينار عشرة
بن سلة لا يجيبه كفاية الى ذلك لانه المشتري ترك النظر لنفسه فلا ينظر له وفي الخاتمة
غيره روي في بعض الروايات عن ابي يوسف ولو فعل كذا في مائة بدينار عشرة بدينار عشرة
فيما اذ لم ينصب القاضي خصما منه وطلب المشتري القاضى الا عذارى كذا في باب البيع
على ما عرفت ونقد البايع في الثمن كذا في مائة بدينار عشرة بدينار عشرة بدينار عشرة
الخيار باجازه او مشتريا واجبا لان خيار الشرط لا يورث لانه لا يورث فيما يقبل
الانتقال واختار ليس لامسبة وارادة فلا يتصور انتقاله ولو مات من عليه الخيار وهو
منه الاخبار لم يبق وتجب البيع بالا برفع سواء كان بفسطاط البايع او المشتري او غيرهما
وبطل بغيره ان يركب لو كان في البيع واية وكثرة لا يفسد الخيار فانه يفعل لا يتخاير والخبر من ولو
ركب بفسطاط او بغيره على البايع في كفاية بفسطاط في الاستبراء ولو نقص حاقرا لانه او
من اعراضه فوجعل خياره لالا ووجهه وفيه خلاف ابي يوسف وبطل ايضا بغيره بفسطاط
بمرة فانه يفعل لا يتخاير ولا يدل على الاستبراء وبطل ايضا بغيره بفسطاط
بالخيار واستخراجه مائة في ذلك النوع من الخدمه كذا في اختيار الملك لادم الحاجة اليها
لحصول الامتنان بالاول كذا في الكفاية والعناية وكذا في المشتري والبايع فوجعل
خياره ولو جزم الفهم او سقاه دواء او صلى راسه فوجعل خياره بالاولى ودواعيه
كالقبول والمس شهوده والاعانة والنواصب كالتدبير والكفاية وبطلان لا ينفذ لان المالك

في الحكم بغير التخلل ان كانت فاحشة في الارض فبطل البيع وغيره باع ايضا ولم يكره ان يراج
ولم يجعله شرط في البيع لم يكره ان يراج فاحشة في الارض فبطل البيع وغيره باع ايضا ولم يكره ان يراج
والا فلا ولو باع ارضا على انها غير فاحشة هي فاحشة فبطل البيع وغيره باع ايضا ولم يكره ان يراج
على التفصيل ان علم المشتري ان ارضه فاحشة لم يكره ان يراج فاحشة في الارض فبطل البيع وغيره باع ايضا ولم يكره ان يراج
في امانة رجل اشترى من رجل فاحشة فبطل البيع وغيره باع ايضا ولم يكره ان يراج فاحشة في الارض فبطل البيع وغيره باع ايضا ولم يكره ان يراج
مسوسة او غصنة له ان يرد على البايع رد ما رد عليه بقبضه باع مستبرر وورد عليه
بجيب ان رد قبضه فاحشة رده على البايع سواء قبض عليه بالقبضه بعد ان كان له او بالقبضه
بعد التخليف ولا عبرة لانكار البايع الاول لانه كذا من حين رده عليه فبطل قوله في انكاره
العيب وان رد عليه بغيره ليس ان يرد على البايع لان رد البايع بعد القبض بالتراضي
بيع جديد في حق الثالث في حق المشتري في امانة البايع ان لا يقبل الرد بغير قبضه
وان كان يعلم بالعيب لانه لو قبضه بغير قبضه لا يكون له ان يرد على البايع الاول وقبضه ايضا
اشترى جارية وقبضها فباعها من امة واقبضها ثم اشتراها من امة الثانية وقبضها ثم وجدها عبا
كان عند البايع الاول لا يرد على البايع ولا على المشتري **باب موانع الرد في حصة**
اي الرد لا يرد من كل عيب وان لم يسم كل العيوب ويظهر في هذه البراءة العيب
الموجود عند العقد والحادث بعده فبطل القبض عند اي حصة واي يوسف فلا يلزم رد في رد
بمنعه تصرفه في حصة كالا عتاق وكذا في الجارية والرهين والسكنى وكذا السكنى المطلقة
فسره الامام السرخسي فقال ابتداء السكنى وضالاد وانه كذا في الخلاصة واللبس والركوب في
حاجته لا الركوب لا المختار وورد والسكنى وسر الخلف ولو اخذت فاقول للمشتري
في امانة الركوب لود في الخلاصة ولو وجد بالدية عبا في السفر هو بخلاف في الطريق فاحش
السفر لا يكون رضا بالعيب في امانة شري برفق فاحصاه ثم اطلع على عيب كان له ان
يرده لانه ليس بعيب فلا يمنع الرد والاستحسان في الجارية والخلع والحداد وكنه الرد
العود على بيع ايضا قوله بعد الاطلاع في امانة المشتري لو باع فوجد به عبا
فقال البايع اذهب به فبيع فانه لم يشره منك فرده على ففعل بطل من رد كذا روى عن
ابي يوسف شري عبا لانه ثوب فباع منه ثوبا واحدا ووجهه وسكنه ثم وجد باقية عبا
رده وليس ان يرد منه ثوبا رديا وشروط لا يمنع الرد قوله اي قول المشتري لمن
سأوه اي ابيع منه ليس بعيب الا اذا عتبه اي العيب في امانة والظاهر ان المشتري
شبا ف وده ان قال المشتري ليس بعيب ففعل بطل البيع فوجد به عبا رده ولا يلزم الا اذا
لانه يجوز ان يرد من ثوبين فقال عند رده عبا على البايع اشتره فانه ليس باع ثم وجد به عبا
لا يجوز له ان يرد من ثوبين ولا يمنع الرد ايضا قوله البايع ان لم ارده اليك اليوم فقد رتبته في
الحب ان اشترى ثوبا فوجد به عبا فقال البايع ان لم ارده اليك اليوم فقد رتبته في
وهذا القول بالكل ولا يمنع الرد على حال ان ظهر عيب في العيب وسواء غيره اشترى
شبا فوجد به عبا ففعل عبا على حال فظهر عيب في الرد ولو كان له انكاره فبطل لا يرد
او كان قول البايع اشترى وادى بدل الصلح ولا يمنع الرد موت احد العاقدين فلو ردت

في حصة وفيه اشتراكية وفيها عيب
ثم رد قبضه من امة فاحشة فبطل البيع
فقال الامام السرخسي ان القبض لا يمنع الرد
انما يمنع الرد في حصة العيب
يرده وانما لا يرد في حصة العيب

جارية ثم وجد بها عبا لم يرد على البايع ان كان عبا كعيب يورث لان الموت
استحق البيع سيما كذا الوارث والمشتري ايضا حو الرد على وارث البايع ولو قطع شري
الثوب فظهر عيب وان باع بعد القطع لم يرجع ببيع علم العيب ثم باع او لم يعلم قبل البيع
او وطئ الامة او قبلها بشهوة في امانة شري عبا جارية وثقبا ثم رد العيب بعيب
وقد وطئها مستبررا جارية شري العبد بين اخذها والرجوع على شري الجارية بقبضها ولا
بضمه النقصان ان كانت بكر ولا العقر ان كانت ثيبا لان شري الجارية وطئها بغيره
فلا يرد العقر والنقصان او وقف الارض المشتركة او حدث عده اي المشتري اي المشتري
عيب ان يخلع او يخلع اجنبي او باقة سعادته في امانة شري جارية وقبضها فوجد بها
عبا فرد على البايع ثم علم البايع حدث عند المشتري له ان يرد على البايع بالحدث فع
ارث العيب الذي كان عده او بملك الجارية فلا شئ له ولم يرد لان لوزال الحادث له
ان يرد على البايع لعود المخرج جزوال مانع ثم علم المشتري بعيب حدث ببيع المشتري
على البايع بقبضه اي بقبضه العيب وطرقه ان يقوم ببيع صحها وبعبا ببيع بقبضه
عليه فهو حصة النقصان العيب او رده على البايع بقبضه واخذ المشتري كل الثمن منه ولو علم
المشتري بالعيب ما ارد البايع عند المشتري كما اذا اشترى ثوبا فقبضه ثم اراد ان يرد
او اشترى ارضا وبني فيها او غرس فيها اشجارا ووجد ما خاها المشتري الثوب المظلم
ولا يرجع ببيع لو علم به بعد ما خاها الثوب باللبس او علم به بعد موت العبد ولا
يرجع ببيع لو قبله الكولي او بعد خبره كجاء او بغيره او استبداد فبطل ببيع العيب
ولا يرجع ببيع لو علم به بعد خبره على ما كانه جسد بده وجسد البكر كبديل
رجع بالنقصان فقط ولا يرد وان رضي بالبايع ولا يرجع ببيع لو علم المشتري
بالعيب بعد بيع الطعام وان باع بوجهه ثم وجد باقية عبا عند بائنه واي يوسف
وفي بعض الروايات من محمد لا يرد ما بقي ولا يرجع بقبضه العيب فيه وجماع وعين
محمد رواية لا يرجع بقبضه عيب باع ويرد الباقي حصة من الثمن وبه اخذ الفقيه ابو
جعفر والفقيه ابو الليث وعليه كفته روى بعد كذا كذا لو اكل بوجهه ثم اطلع على عيب في
الباقية قبل ان يرد عا واهد وان في عاين كان له ان يرد الباقي حصة من الثمن بالثمن
وعنه محمد يرد الباقي مطلقا ويرجع بقبضه العيب فيها اكل وعليه كفته روى كذا في امانة
وغيره او باق العبد ما دام العبد حيا عند اي حصة وعنه اي يوسف انه يرجع على
البايع بالنقصان تخضع الجز في الحال والعود موهوم او هلاك البيع في بد عدل يعني
ان اطلع المشتري على عيب في البيع وفتح الاعمال القاضى وان ثبت عده السرار و
العيب فاحترق القاضى فوضع البيع عند عدل بسبب غيبة البايع فملك عند ملكه على
المشتري ولا يرجع على البايع ببيع الا اذا قضى القاضى على البايع بالرد والنقصان على القاضى
بغيره في امانة الجارية عبا جارية في الخلاصة والفقيهين شري ثوبا فوجد به عبا
قبضها فوجد بها عبا رده حصة من الثمن غير موجب وان قبض احداهما بالثمن او ردها
ولا يرد العيب وده لئلا يرد ثمن الصفة وكذا اشترى كلبا او ذئبا من نوع واحد

ووجه بعضه عباد وكله واخذوه وليس ان يرد العيب حاشا سوا كان قبل القبول او بعد
في الخاتمة بشر من رجلين فوجه العيب فقال ارد علي فلا ذلك عند أبي حنيفة وابي يوسف
باب الخصومة في البيع من الخصومة في البيع ان يرد العيب للموكل ان كان في الزمان المدة
كما اذا كان حرا عاقلا وان كان عبدا او مجنونا كان رد العيب للموكل كما في الخاتمة و
فيه ايضا ان يرد العيب للموكل ان يرد على كذا بيع وموكل غائب فقال البيهقي ان موكل قد رضى بهذا
العيب وارا ومن الموكل على عدم العلم برضا الموكل لم يكن له ان يرد العيب للموكل في الهدية
ولا يرد عليه حتى يخلف المشتري ان لم يرض بالعيب في الخاتمة اشترى لنفسه عبدا من ولد
الصغير ثم وجد عبدا فاراد ان يرد عليه ولده الصغير لم يرد ذلك ولكن الفاضل يوجب
عن الصغير حتى يرد الاب على الخصم ثم الاب يرد له الصغير على الصغير اي الخصومة في
انما يقع بظهوره وهو قد يكون عبدا كالنور والشعل ونحوها فيرد العيب للموكل استلزام البيهقي فان
كان قبل القبول فله ان يرد العيب واما بعد القبول فلا يرد العيب في ذلك ولا يقول واحد
يكون يقول طبيب واحد عدل ولا يشترط الغفلة الشهادة ولا العدد ويقول واحد
ثبت العيب في حق الخصومة والافور وان شهد به كذا عدلين وشهد به قديم كان عند
البيهقي يرد عليه كذا الحكم في اجزاء امرأة واحدة بالعيب كذا في الخاتمة كالامراض الباطنة
كخلة الارب والسر وغيرهما في الاجزاء والنساء وقد يكون يقول حرة عدلة وان شاء اوطا
كالكبر وعيوب الخوف كالزنى والقرن ونحوها وقد يكون في حجة نامة كاسرة والابن
والبول في النوازل والجنون في الكفا قال الامام باسار في زانية بائنة لا ينفك عنها
هذه السارفة فعلت كذا وبيع فوجه المشتري ان يرد العيوب لا يرد باقاره بخلاف قوله
هذه سارفة او هذه سارفة او هذه زانية او بائنة او مجنونة ثم ان كان العيب
اي بعد ثبوته ان كان العيب مما لا يحدث في تلك المدة رد الا اذا اثبت البيهقي رضاء
المشتري كذا ان كان مما يحدث ان اقر البيهقي يكون العيب موجودا عند او انكر
برهن المشتري عليه او استخلف على الثبات فنكروا ولا يخلف البيهقي على حدة
العيب عند المشتري ان انكر وجوده عند على قول ابي حنيفة ويخلف على قولهما في
الاولوية الصبي ان البيهقي يخلف على الاصل ما به حاله فيك حق الرد بسبب العيب
ان يرد عليه المشتري وفي دعوى انقطاع الحيف يعني رجلا اشترى حرة وقبضها
ثم ادعى انها لا تحيض فحبل اي سببه قال الشيخ الامام ابو بكر محمد بن الفضل لا يسمع دعوى
انقطاع الحيف عالم ببيع المشتري انه بائنة او سبب الداء في الكافي المشتري اذا
ادعى انقطاع الحيف فانما يخلف بالمدعي من مدته فان انقطع في مدة قصيرة لا يسمع
دعواه وان ادعى انقطاع في مدة مدبرة يسمع والمدة مقدرة بخلافه اشهر عند
ابي يوسف وباربعة اشهر عند محمد وعند ابي حنيفة بستين فان كان الفاضل يجهل
يقضي باوى اجنبها واهلا ياخذ بقول الامام لا ينفذ عليه في اكله ادعى انقطاع
الحيف بسبب الجهل عن محمد رواينان في رواية ان كان من وقت الشراء او بعدة اشهر
وعشرة ايام يسمع الدعوى وان كان اقل من ذلك لا في رواية شهران وخمسة ايام

او قال

وعليه عمل الناس اليوم يربها القاضي انفسا فان صدقته في ادعائه قبل خليف البيهقي على انه لم
يكن عدله وان كان به فلا يمين عليه وفي دعوى انقطاعه براءة وانكار البيهقي انقطاعه براءة
شهادة على مدعيه في الكافي اما اذا اقر به فانه يرد عليه باقاره وان ادعى حدة
في يد المشتري بخلاف البيهقي فانه يرد على حدة براءة ولا يسمع براءة المشتري على القدم لانقطاع
الحيف على وجهه عيبا لا يقف عليه الشهادة فتبين كذا بهم بخلاف حاله وشهدوا على كذا في الكافي
لان الخاتمة دور والدم فيطبع عليه وان نكل يرد عليه لان نكله كذا في دعوى
الابن يعني رجل اشترى عبدا ثم جاء به البيهقي وقال يقضي انما لا يخلف البيهقي انه لم يبق عند
حتى يرد المشتري عليه اي على انه ابن عبده لان انكار البيهقي يعني بعد قيام العيب العيب
في يد المشتري ولا يعلم الا بالبيعة ثم يخلف البيهقي على الثبات بالمدعي باقاره وسلم ابي
المشتري ما ابي خطا او بالمدعي عذرك فخطا او بالمدعي حرج الرد عليك من الوجه الذي
يدعي ولا يخلف بالمدعي باقاره وما به هذا العيب لان فيه ترك النظر للمشتري كما ان ابي يوسف
البيهقي قبل التسليم والتخلف على فعل الغير على العلم الا اذا كان سببا مقصودا في حثه بخلاف
على الثبات وهذا منه لانه يخلف على فعل نفسه فعنه وهو التسليم كما ان المدعي بالعقد سلبا
عن العيب هذا في الصغير وخلف البيهقي بالمدعي باقاره وسلم ابي يوسف في مدعيه مبيع
الرجل في الكبر لان الابن في الصغير يوجب الرد بعد البلوغ كما هو وان عجز المشتري عن
اثبات اباقة عند خليف باقاره ان لا يعلم ان العبد ابي عند المشتري على قول ابي يوسف
ومحمد ويخلف ايضا عند ابي حنيفة والامام لا يخلف عند فان خلف على قولهما لا يرد عليه
وان نكل بخلاف ثابته على الثبات كاتقدم فانه خلف لا يرد عليه وان نكل يرد عليه كذا
حكم دعدو السرة والبول في النوازل في الخاتمة اشترى فلانا فقبضه وادعى انه
يبول في النوازل فانه الفاضل يرضع على يدي عدل لينظر فيه وفي دعوى الثبات يعني
اشترى امة على انها بكر فوطئها فعلم بالوطئ انها ثيب ان صدق البيهقي في ادعائه
اشترى طائفة البكارة ورواها عنده ردت اي خسر المشتري بمن الاخذ بالثبته و
اردو عند نكته اي نكته الرد ببيع كالتعيب وكذا رجع المشتري على البيهقي
بخصه البكارة فيقوم وهي بكر وغير بكر ويرجع النقصان لانه العذرة بخلافه
التميم لانه الاوصاف وان ادعى البيهقي نكته اي البكارة عند المشتري كما قال
يعتبرها وسلمها اليك وهر بكر فثبت البكارة عندك وخلف انه ما وطئها في
الكافي يخلف البيهقي بعد القبض بالمدعي سلمتها الي المشتري هر بكر كرامة اي
لزمته ايجارته المشتري وان نكل البيهقي ردت ايجارته وان كان كذا البيهقي وقال
بكر الا ان يربها الفاضل ان كان الواخذ فغير القبض فقال البيهقي هر بكر فاشترى
ثيب يربها الفاضل ان كان صدقته وقلع ما بكر فلا قوله له بل ابيع ولزمته المشتري
لما كرهتها ان كان بالاصل هو البكارة كذا القول له ان كذا به وتكون اي بكر ثيب كذا
بيهقي ان خلف لزمته المشتري وان نكل يبيع العقد لانه الفاضل حكم نكته فلا يثبت
بشرها وصدقة وبن ابي يوسف انه يبيع بقوله لان شهدا وان يقبل بخلاف البيهقي

الرجل وردت اجمارية على البايح كذا في الكافي وان لم يكن عند القاضي من الناس من
يشق بها لزمت اجمارية المشتري من غير ان يبيع حتى يحضره الناس ومنه يفرق بها كذا
في اجماع الكوفة اجمارية اجمارية على انها بكونها فعلها انما يتب ان زلتها كما علم
بما ثبت يردوا والارزعة اجمارية كذا ذكره الشيخ الامام ابو القاسم وللبايح كليف كلف
على عدم سقوط حق الرد في الخلاصة ادعى البايح الى المشتري رضى بذلك الجيب او عرضه
على البيع بعد ما راي الجيب وطلب ثمنه بخلاف المشتري انما ساقط ذلك في الرد والجيب
على الوجه الذي يرد عليه البيع البايح وعن ابي يوسف انه القاضي بخلافه لم يطلب البايح
باب الحقوق في بطلان بيع العبد والامة قدر ما يورث عودتها من حل البناء و
المفاتيح والكنف والحد وان لم يقبل حقوقها ووافقها ولا بد من الحل بغير اشتراط بيت
بطلان وبتشريع من الابل من بطلان او برفقة او بغير قليل وكثير هو منه او منه و
البيتان فليكن كانه البستان او كغيره في بيع الدار وان كان البستان خارجا عن الدار
فلا بد من بطلان كانه له باب في الدار كذا قال ابو سفيان وقال الفقهاء ابو جعفر ان كان
اصغر من الدار ووافقها بطلان وان كان اكبر منها او متساويا بطلان كذا في اجماع الكوفة
التي في بيع الارض بلا ذكر ولا طلق شراء بطلان فخر مكانها عند محمد هو المختار خلافه لابي
يوسف لا الرزق مالم يسم في اجماعه ولو باع الارض بعد الفار البذر قبل النبات لا بد من
فيه وان ثبت ولم يبركه فخره دخل وقيل لا في الاول اجماعه باع ارضا وقد بذر فيها ولم
ينبت فهو للبايح في الاقوال كلها وبه اخذ الفقهاء ابو الليث لانه فرع اصل وهو البذر
ولا التمر في بيع البستان بطلان وان ذكر الحقوق والمفاتيح ولا بد من التمر المحذوف والزرع
المحذوف الا بذكر لانها كالمشاع المودع في الارض وان سمي وبطلان بخلاف البايح بالحصار
في الزرع والقطاف في التمر وتسليم البيع الى المشتري لا كذا لا بد من الظلة في الدار
وهي الباطل احد جانبيه على الدار وان في اسطوانات في السكة او على اكار التمر تجالده
كذا الطريق والمسير والشرب الى لا بد من الطريق ومسبل الدار في بيع الدار والشرب في
بيع الارض لا بطلان بطلان هو بها او برفقة او بغير قليل وكثير وكذا لا بد من الجنب
في بيع الامان واختلف في الجبل قال بعض الشيوخ الجبل بطلان في بيع البقرة من غير ذكر وقال
الشيخ الامام ابو بكر في لا بد من الجبل **باب الحقوق** في اجماعه او عريضا في
بدرج بطلان ان يقيم البينة باعه الله وعلمه من رجل يحضره الشهود ثم اقام الله والبينة
على الله عليه ان العبد يفتي به ولا تقبل بينة الله عليه انما باعه فانه جاء المشتري
بعده ذلك و اقام البينة على كلفه ان كعبه عبده وهو فيه بغير حق يفتي به المشتري
او وبه من الكف على الاول جاز ويقود العبد الى ملكه وهذه جملة اخبارها لا بد من ان يتحقق
ولا يفتي به من المشتري على ان العبد عبده كانه شراؤه من الكف على الله القضاء
على الكف على كونه قضاء عليه وعلى من يفتي الملك من البينة حجة متقدمة حتى يظهر
في حق الكافة ان البينة تغير حجة القضاء والقضاء ولا بد من عامة في خبر الى الكفر لا اقرار
حتى يفتي على القول لا حجة لا يتوقف على القضاء ولا بد من علم نفسه دون غيره فيفتي عليه

فائدة ولدت مبيعة عند المشتري لا باستلزامه فاستخفت ببينة يتبعها ولو لم يأتها فخره
وولد له ويقتضي القضاء بالام عند البعض لانه باع له فخره الحكم بجواز قبل شرط القضاء
بالولد واليه مال كذا في الكافي لان اقرارها لرجل اي يأخذ الحق لانه قد فعل بالولد ولو
استولد في اي المشتري من شدة انه فاستخفت والولد حتى فانه مات الولد لم يفتي له
بقية وان ترك مالا فهو بالقيمة اي غنم الاسب للمولى قيمة الولد يوم الخصومة ويرجع
بها وبالبينة على البايح لا العقر كذا في الكافي وفي النسخة اجماعه ويقضي على المشتري بالعقر ولا يرجع
على البايح في اجماعه والكافي فانه كذا المشتري باع الامة منه افي قوله من النسخة فاستخفت
يرجع النسخة على الاول بالبينة وبقيمة الولد ويرجع الاول على بايعة بالبينة فقط لا بقيمة الولد
عند البينة وعند بايعة بقيمة الولد ايضا وان كان بايعة مودعة بغيره لو استولد
احد ورثها فاستخفت فالولد بم القيمة ويرجع بالقيمة ويحكم على بايعة من مودعة
وبخلاف الوارث المورث في ضامه العور كذا في النسخة استخفى البايح وقضات البايح
وبايعة اي بايعة البايح حتى يرجع المشتري على وارثه اي وارث البايح او على وصيه لاي باي
بايعة البايح ويرجع هو اي الوارث او الوصي على اكي وان لم يكن له وارث ووصيه فالتقاضي
ينصب عنه وصيا يرجع المشتري عليه وهو على البايح الاول كذا في الظاهرية وغيره استخفى
بعض البيع المقبوض لانه الباني بخصه انه لم يفتي البايح به اي باستحقاق البعض
وان تعقب به فخر المشتري ان شاء وقبل وان شاء رده على بايعة في اجماعه اشتري دارا
بعبد فاستخفى نصف الدار للمشتري ان يرجع على البايح بنصف العبد وان شاء نقض
البيع واسترد كل العبد ثم ان الرضا وبني فاستخفت اي الارض يسلم المشتري
البناء الى بايعة ويرجع عليه اي على البايح بالبينة وبقيمة ما جبا يوم التسليم ولا يقدر له
ما انفق فيه قبل تسليم يوم التسليم او كثر سترى دارا وجعه فخره فاستخفت لا يرجع
على البايح بقيمة الجص والطير وانما يرجع بقيمة ما كان يوده وتسليم نصفه اليه والنقص
للبايح اي يهدم البايح البناء وبأخذ النقص وان كان البايح غائبا ولم يكن تسليم البناء
اليه يهدم المشتري البناء ولا يرجع عليه اي على البايح اذا حضره هو قول ابي حنيفة وابي
يوسف في ظاهر الرواية وذكر الطحاوي ان المشتري اذا نقض البناء وسلم النقص
الى البايح يرجع عليه بقيمة ما جبا وان لم يسلم لا يرجع الا بالبينة وهذا اقرب الى
النظر وعن ابي يوسف ان المشتري اذا نقض البناء كان له ان يرجع بالنقصا على
بايعة يقوم الدار ببينة وغيره ببينة فيرجع بالنقصا كذا في اجماعه وقيل بجفت النسخة
منه يقوم اي البناء ثم يامر بالنقص وتسليم النقص الى البايح متى طفر به بغير يقول
له القاضي انقصه واحفظ النقص فاذا طفر بالبايح تسليم النقص اليه ونقصه كان
عليه بقيمة البناء قال الامام فخره خاتمة وهذا قول حسن رواه محمد بن ابي حنيفة رحمه الله
في الاخرى سترى دارا وبني فخره فاستخفى ولا يقبل بالدارك قبل يواخذ بقيمة البناء كما تم
وقيل لا في ظاهر الرواية لانها ليست من الدار وان استخفى النقص لانه يرجع على
البايح بالبينة ونقص قيمة البناء ان رد ما يبيع على البايح لانه مودعة في النقص وان

استحق منها نصفها بعينه فانه كانه في النصف المستحق فانه رجع المشتري
بقية البناء وان كان في النصف لم يستحق له ان يرد الباقي ولا يرجع بشئ من قيمة البناء فخر
البائع وقد هدم البعض باخذ المشتري بقية البناء فانه يهدم والنقص له يفتح
المشتري ان يرضى وبني فيها فاستحق والبائع غايب فشرع المشتري في هدم البناء
فخر البائع وقد هدم البعض خيرة المشتري ان يرضى بالبائع وبقيته كانه في البائع وبقيته
منها فهدم البائع والنقص له وان شئت لنقص كله ويكون كمنقص كانه استحق وقد
بني المشتري الثاني فيها بغير اشتراط وان لم يرض بها فخر المشتري الثاني فيها فاستحق
الدار دون البناء يرجع البائع على البائع الثاني بغيره من بناء اي بالنقص وبقيته كانه
يرجع هو امر البائع الثاني على الاول بالنقص فقط ولا يرجع بقية البناء في قول اي خيرة كانه
في الثانية كانه اذا استحق والتفصيل في البائع فيها بغير بيعت وارضا فخر المشتري
وبني فيها او غرس برجع بالنقص فقط لانه ظاهر انه اخذ بغيره من بيع بقية البناء وكما
ان اخذ كانه من ولا على المشتري ان اخذ كانه من كانه في الكافة كولو الجية والفوق بين التفصيل
وبني المشتري ان المشتري صار مغرورا لان البائع لما وجب البيع له في الدار صار مغرورا
يرجع على الغار بما يجزئ من الضمان والمشتري ان اصابه التفصيل ما صار مغرورا من جهة المشتري
لانه نكث الدار عليه على كونه منه فلا يرجع بقية البناء عليه فهذا فصل لا بد من معرفته
مشتري ان يرضى وغرس فيها فخر البائع استحق والبائع غايب ففتح فان اخر القلع بها اي
بالارض خيرة المشتري ان شئت رجع بغيره من البناء ويكون السج مغرورا ويكون السج كانه في الارض
يرجع على المشتري بغيره من الارض او الارض المملوكة على المشتري ان شئت ويرجع عليه
بغيره من الارض ثم اذا حضر البائع ضمانة فخر البائع في كلتا الصورتين ففي الاولى لا يرجع
المشتري عليه بغيره من السج ولا باضمانه من نقصان الارض وفي الثانية لا يرجع المشتري عليه
بغيره من الارض لانه اختار دفع قيمة السج صار كانه في الارض غرس السج وهذا قول اي خيرة
وابي يوسف وقال الحسن كفاية بيعت امينا ليقوم الثابت في الارض ثم يقول له اقلع
السج واحفظه حتى اذا اظفرت بالبائع تسد اليه فانه بغيره من ثابته كانه في الثانية كانه
احكم ان المشتري ان يرضى وزرع فيها فخر البائع او سقيها من الرياحين واجوب
والقول وبانه المشتري على حاله كانه على المشتري القلع ولا خيار للمشتري وان اخر القلع
بها فخر البائع ان يرضى او سقيها فخر البائع ان يرضى او سقيها فخر البائع ان يرضى او سقيها
صالح المشتري مع المشتري بعد القضاء يرجع على البائع بالنقص كانه الوصاح البائع الثاني
مع المشتري ولو على قبوله ان يرجع على البائع الاول بالنقص كانه الوصاح البائع الثاني
اربع البائع لا الوصاح ما ابرأ البائع المشتري بغيره من السج كانه في الارض كانه في الارض
ابرا المشتري عن البائع لا يرجع بغيره من السج استحق الوصاح البائع الثاني
بعد هذا كما وقد ضمن المودع والمستاجر فانهما يرجعان على المودع بما ضمن
في محلهما لان المودع لا يوجب الرجوع الا بعقد المحارضة او بغيره من بيع عليه
الى المانع بخلاف الحارضية والامانة لا يفيض فيها كانه لنفسه **باب الاقالة** فخر البائع

الاقالة قبل القبض في الموقوف وفيه نسخ عند ابي حنيفة وفيه كذا عند ابي يوسف في الموقوف وفي
العقار يرجع عند قبض القبض وبعده ويمنعها بذلك البيع لا يملك التمتع لا بشرط صحة الاقالة
قيام العقد لانها رجع العقد بغيره من قيام البيع وقيامه بالبيع لا بالتعدي لا البيع كمال اضافة
العقد بخلاف التمتع وبذلك بعض البيع يمنع بغيره اعتبار البعض بالكل في الهداية رجل
المشتري حارضية ثم تقابل فان كانت في يد المشتري لم يملك الاقالة اي نسخ في حق المتعديين
قبول ان امكن وبطلان ان لم يكن جعلها فخر باين ولدت البينة اذا زائدة المنفصل تمنع
فسخ العقد فخر المشتري مع جديده في حق الثالث فلو كان البيع عقارا فخر المشتري المنفصل
ثم تقابل بقية له بالنقص كونه بجارديه في حصة كانه اشتراه منه والقبول مقيد بالقبول
وكما يقع قبولها في محلهما فخر البائع بقوله بالاقالة بالقبول كما اذا قطعته فخر المشتري
المشتري كذا في الظهيرة ونقص الاقالة بمثل التمتع الاول وان شرط غير ذلك اي بشرط التمتع
الاول لانه هذا الشرط في سده والاقالة لا تنفسد بالشرط الفاسد او شرطه كانه منه اي
منه التمتع الاول او شرطه فخر منه الا اذا عيب البيع عند المشتري فخر المشتري كونه الاقالة باطل
منه لان نقصان التمتع يكون بمخالفة الغايب بالعيب ولهذا الشرط ان يكون النقصان
بقدر حصة فاقات والا يجوز ان ينقص اكثر منه لان نص الاقالة من وجه ومنه بغيره من
من مال الشبه او الوقف باكثر من قيمته وان كانت الاقالة بمثل التمتع الاول دعائه جانب
البيتم والوقف **باب التولية والمراجعة** التولية بيع بالتعدي الاول بلان زيادة ربح والمراجعة
بيع بالتعدي الاول ايضا لكن بزيادة ربح والوضعية بيع بنقصان وشرط صحة الاوليين اي
التولية والوضعية المشراد بمثل لانه اذا لم يكن له قبل كالتوب لو ملكه ملكه بالقيمة وهي تجوز
لانها كانت في ذوات القيم كما يعرف بالظن والتخمين فكانت فيه شبهة عدم امانته فخر
الحيانة وجاز للمشتري من طعام البيع وكسوته وضم امواله القصار وكسوته كالطراز والصبانغ
اليه اي التمن كذا جاز ان يضمن له امواله كمال وسائر الغنم لا امواله الراعي وكذا بيت الكفط
وجعل الابن واجرة المعلم والطبيب والدلال بخلاف اجرة السمسار المسترولة في العقد وقوله
المشتري اذا ضمن الى راس امال فخر على كونه امواله الدراهم ولا يقول المشتري بكذا ضمانة
عن الكذب فان ظهر بالقرار او البينة او القول خيانة عن البائع في الاقالة اي التولية
قطعت الحيانة عن التمتع وان ظهر ضمانة البائع في الثانية امر المراجعة اخذ المشتري
البيع بالمسح اي بجميع التمتع او رد هذا عند ابي حنيفة وقال ابو يوسف يحيط فيها وعند محمد
بغيره من هذا اذا امكن الرد وان امتنع الرد اما بهلاكه او بغيره او زباده لانه كاستمى
في الروايات الظاهرة لانه مجرد خيار لا يوجب بشئ من التمتع كخيار الردية والشرط كذا في
الهداية بشرط شيئا بالف فخره فبانه لم يبين خيرة المشتري اذا علم ان شئت
رده وان شئت قبل بغيره من التمتع فانه استمره كالمشتري ان لم يعلم لانه بالف ومات
ان باع تلبية ولم يبين رده ان شئت وان استمره لم يعلم لانه بالف حاله لان
الاجل لا يقابل بشئ ولا يرجع على البائع بشئ **باب الاضلاع** اختلف المتألفون
في قدر التمتع او وصفه بانه ادعى البائع انه يدرهم راجحة وادعى المشتري انه يدرهم كاسوة

او اختلاف في جنس ما ادعى الباع انه بالدينه وادعى المشتري انه بالدينه او اختلاف في قدر
 الجميع فليس من بين لانه لو ادعى الباع بالدينه وادعى المشتري الزيادة لان كينيات نشأت
 للانباء وفي الزيادة لا محارضة وان حصر عن كينيت ولم يبرهنها بعد حصر احداهما في لاف
 اي بخلافها في كل واحد منها على دعوى الاخر وبهذا يبين المشتري لانه اقوالها الكفارة
 لانه المطالب اول البينة فيكون هو الباع بالدينه الكافيه في جنس ما ادعى المشتري
 ان طلبا او طلب احداهما وبطلان نفسه بنفسه بخلاف وان نكل لانه الدعوى اي دعوى الاخر
 لانه صار مقرا بما يدعيه خصمه او باذلاله الكافي في الكافي والقول لغيره الا جاز ان يجادل نفسه و
 لم يكن البينة يعني ادعى احداهما ان الباع كان نجسة والا فليكن القول للمكرم عينه والبينة
 له غير ما كان في الخاتمة والقول للمكرم سطره احيانا والمكرم في هذه اى هذه اخباره والمكرم الزيادة
 والمكرم الرد مع عينه يعني المشتري اذا اختلف مع صاحبه بعد مضي المدة فادعى
 الرد وانكر صاحبه القول للمكرم كذا او الكافر والقول للمشتري في البيع يعني المشتري شيئا على
 انه بالدينه ثم قام ونقصه ثم جاء به ردوه على الباع فقال الباع ليس هذا هو الذي بعته
 وقال المشتري هو ذلك فالقول للمشتري مع عينه كذا في الظهيرة والقول لمدهي الصحة
 ان اختلاف في الصبي والفساد في الخاتمة هذا اذا كان مدعى الفساد يدعيه بستر طائفة
 او اجل فاسد وان كان يدعيه بغيره فمطلب العقد بان ادعى انه اشتراه بالفساد درهم
 رطل فخره والادعي يدعي البيع بالفساد درهم فقط فيه روايتان عن ابن حنيفة في ظاهر الرواية
 كذا في الاول وفي رواية القول قول مدعى الفساد ولمدعي البطلان ان اختلاف في الصحة
 والبطلان ولمدعي الباطل ان اختلاف ان البيع بات او بيع وفاء ولمدعي الطوع ان
 اختلاف في الطوع والاكرام والبينة لمدهي الفدوى ولمدعي الوفاء ولمدعي الاكرام هو الجميع
 كذا في الخاتمة والاولا في البرازية وعليه الفتوى وله والغبن فاذا باع ومتى كرم فيه
 صبي مثلا ومنع الصبي وادعى غنا واقام بينة واقام المشتري بينة ان قيمة الكرم في ذلك
 الوقت مثل الثمن فبينة الغبن اولى لانه ثبت امر ازاد او لا في بينة الفساد ابرج من
 بينة الصحة كذا في الدرر **باب الربو** الربو الاكبر فيما يدعى رخت الجوار النهر في بيع
 بيع الجفنة بالجفنة والنفقة بالنفقة والفسس بالفسس باعها بما لا يبيع شيئا
 معين بغيره غير معين في الجفنة او في ما يكون مال الربو امة الحفنة وامانها نصف
 صاع ولا ربو ابرج سيد وجده لانه العبد وما في به سبيده كمن هذا اذا كان ما ذونا
 غير مدونه فانه كان مدونا بالبيع لانه دين العبد يبيع ملك المولى ولا ربو ايضا بين مسلم
 وحر في دار الحرب وبين مسلم من غير دينه ومنه اسم ثم لانه مال من اسم ثم لا عصمة له
 فصار كالحرابي هو فضل سطره لا احد القادرين بلا عوض في معاوضة حال حال فليكن
 الفضل الخالي عن عوض في الامة بدوا وعلمه القدر اى الكيل في الكميات والوزن في الكوز
 والجنس اى الحفنة او الشعير وكذا في حرم الفضل كبيع فغيره بغيره من منة وحرم
 الشاء وله مع الشاء كقضية بغيره بغيره منة احداهما او كلاهما سنة بوجودهما
 اى بوجود القدر والجنس وحرم الشاء باعها كذا اذ ابيع بغيره فخطه بغيره شعير يدعي

حل لانه الجنس بوجوده كانه القدر موجودا ولا يخل الشاء في ما بين الصور بين ولو
 بالت وروى في الفضل الشاء بعد ما اى بعدم القدر والجنس وبيع الكيل كالم
 والشعير والشعير والمبيع وكلها كيت بالنص وان اعتاد الكيل ببيع بعضها وزنا والوزن كالقدر
 والركن في الكافي كل ما ينسب الى الرطل فهو وزن معناه ما يباع بالاداني كالادمان ونحوها
 لانها قد رت بطريق الوزن **كتاب** اى بيع الكيل بالكيل والوزن بالوزن منة وبوضع
 بيع الكيل بالكيل والكيل بالكيل لا ابر بالدينه والدينه بالدينه بالدينه بالدينه
 الزبون والبايع بالتجيز فلا يلزم الربو وان لم يعلم مقدار ما فيه لم يجز لانه الربو البينة
 فيه كالحقيقة في الظهيرة ولا يجوز بيع الحفنة الخفية بغير البينة لانه سنة ولا سنة ولا سنة
 بيع الحفنة بالدينه وبيع الجوز بالدينه وعكسها ما ويا ومتفاضلا وعكسها لانه الحفنة
 والدينه كبيع الجوز في يجوز بيع احداهما بالاداني متساويا ومتفاضلا اذا كانا قدس
 لا متفاضلا ولو غير معلوم كالحق فانه من الكميات واكد به فانه من الكوزيات والاعظم
 غير معتبر عندنا واكد كاردى فلا يجوز بيع فغيره من جريد بغيره من روى او بغيره من
 روى من والمعتبر العجين امر يقين كيد ليس لا التقاض فلا يباع بربا بغيره ونحوها
 قبل القبض جاز لان في الصرف فانه التقاض فيه سطره وجاز بيع الجوز بالدينه والدينه بالدينه
 احداهما متفاضلا في الامة لانه الجوز صاع ديا او موزون ما في منة اى يكونه كميات كالم
 والحفنة بكيته ومنه اى عينة لانه لا خفية فيه والقدر سطره الاول او كان احداهما سنة في الامة
 وعليه القدر ويستفرض الجوز لوزن لا بعد متفاوت احاده - او في الوزن كالم درهم
 والدينه لانه من الكوزيات بالنص ويستفرض القدر بها بالوف اذ بالنص فيها الحفنة
 في الاخرة عن الربو ان يستره القرض من المستفرض شيئا بعشرة مثلا وينتفاضا اى
 يقض المستفرض العشرة والقرض السبعة ثم يبيع من القرض ذلك الثمن منه اى
 المستفرض بثلثه عشر السنة فيقع النحر عن اكرام ومثل هذا روى عن رسول الله
 صلى الله عليه وسلم انه امر بذلك او يبيع منه اى القرض من المستفرض شيئا بثلثة
 عشر موقلا وسلك اليه ثم يبيع منه اى ذلك الثمن المستفرض من اجنبى بعشرة وبه معه
 اليه اى ذلك الثمن اليه الاجنبى ثم يبيع منه الاجنبى من القرض بعشرة وبه ثمانية اى
 العشرة من القرض وبه ثمانية الى المستفرض فيبر ان اجنبى من الثمن الذي كان عليه المستفرض
 فيصل السبعة الى القرض ويكون القرض على المستفرض ثلثة عشر اى اجرو هذه هى
 الرجعة التي ذكرها محمد وقال صاحب مخرج العينة في زماننا جيزه كبيع الدار بغيره اسوقنا
 وعن ابي يوسف انه قال العينة جائزة ما جورة لكانه الغار عن اكرام كذا في الخاتمة قال
 الربيعي سمي هذا النوع من البيع عينة لانه من السلف بقرار به بعينة اى سنة **باب**
 في منة بانه بعض ما يملكه البينة لانه اقض منة خرا فاسم او اسما معا بغيره
 وله اسم المستفرض وحدث فحول فجة ولا كفولها لانه لا يتحول عليه وانما ادر كمن
 رجع على الاصل بعينه وبرا به او لا الاصل البينة وله زيادة تفصيل في اى كتاب الكفارة
 من الكافر وكذا رب الدين اخذ من خسرانها اسم لا كافر في الخاتمة رجع عليه فسد

البيع بالدينه
 بغير البينة
 والدينه بالدينه
 والكيل بالكيل
 والوزن بالوزن
 منة وبوضع

درها دفع الى الدين حارة ورهم وقال خذ منها غير من درهم تقبضها فصاحت بغيره قبل ان
تأخذ منها غير من درهم فصاحت من مال الكديون والدين عليه على حاله وفيه ايضا رجل اراد ان
يشتد دينه غائب فاحيله له ان يكفر رجل من كل مال المدعي على فلان الغائب فحيلة المدعي
كفالة ثم يدعي المدعي المال المدعي الذي يرد اليه الغائب فيقبض الكفيل بالكفالة ويكره دينه
على الغائب فيقيم المدعي دينه بملك الدين على الغائب فيقبض دينه ويغض له بملك المال على
الغائب ثم يبرأ المدعي الكفيل من المال فيبقى المال على الغائب صحيح تاويل كل دين وان كان
حالا لانه الدين حقه فلان يؤخره بتسبير على يد غيره لكن بشرط ان يكون الغائب الى اجل معلوم
او الى اجل مجهول متقارب يعني صحيح ايضا الى اجل مجهول جهالة بسيرة كالتاويل الى اقصاء وخطا
ما اذا كانت فاقته كسبب الرجوع في التاخير رجوع عليه الف درهم من عن بيع بطل الطيب
تقال السيرة عند زواله فيقال الطيب اذهب واعطى كل شهر عشرة لم يكن ذلك تأجيلا
ولما كان باخذة بجميع المال في الحال لا فرض حتى لو اجل عند الاقتراف مدة معلومة او غير
الا فرض لا يثبت الاجل ولا ان يطل بغيره في الحال الا في كوصية فلو ادعى رجل ان يؤخر من مال
فلان الف درهم الى سنة ثم من ثلثه ان يؤخره ولا يطل به قبل السنة لانه وصية
بالسيرة كالوصية بالحدثة والسكنى فيبرم نظر المدعي والا اذا حال المستوفى على اخذ دينه
واجل المتوفى مدة معلومة والا في الكفالة فلو حال المستوفى على اخذ دينه واجله مدة
معلومة فانه يصح في لو اراد المتوفى ان يطل بطلب المستوفى ذلك الدين كذا في العاوية ليس له
ذلك كذا في العاوية فيلزم الاجل ويجوز الاجل بموت الكديون لا بكونه لاماكن التخصيل
بديته ولا بموت الدائن ولا بسيرة الكديون بجمع ما عليه من الدين الى وارتد اية المدعي
لانه خلق ما عليه من الدين صحيح الغرامة فلا يصح دفعه الى وارتد الاصول فيه عالم بطلان
في حقه وخطا في حقه من مال مدعيه اخذ في التاخير ان لم يكن مال الكديون اجموده وحقه
ولم يكن دينه من اجل ما كان حقه ورهم وظفره بانه مدعيه في ظاهر الرواية ليس له
ان يأخذ ما هو الصحيح ولكن لقي مدعيه في يد لا يقدر مدعيه على تسليم ما فرضه الدين
فغيره في يده قبل ان يقع في يده لا ينفق فيها ملك المدعي كنه لا توجد فانه يؤجل قدر
الملك في ذهابها وجاها يستوفى منه كقبضه عند ابي حنيفة وابي يوسف والبيع حرصا
ولم يفر من رايه كسب فمما في يوم رواجه وهو قول محمد وقال ابو حنيفة عليه السلام كاسدا
وقال ابو يوسف عليه السلام يوم القبض وكفقر على قول محمد والغصب على هذا الخلاف كذا في
التاخير وكفقر من مكره ان يورث المستوفى صحاحا مشكوكا بطلان المدعي في يد المدعي
عن جبهه وخلف الزيف او تلف اى انفسه الذي يبرئ الكديون ويرد الدين الزيف على
مدعيه ان كان قابلا يعني رجل على اخذ ورهم جبا في استوفى زبونا فلانها جبا ثم
علم انها زبونا ان كانت فاقته يردا ويستوفى جبا او ان كانت ملكه او مستملكة
لا شيء على المستوفى اذ مدعيه مدعيه انما يجب كذا في المدعي ورهم الى وانيه او ادعى ان يفي
فلان دينه باصره صحيح المدعي وحلف الخصم اى المدعي عليه كذا في الخلاف في التاخير
كديون او دفع اية وانيه عينا واربعة وخذ ملكه من فباعه وقبض التاخير وملك

في يده به ملك من مال الكديون عالم بكونه رب الدين فيها قبض نفسه ولو قال بغيره بغيره
فباعه كذا قبض التاخير يصير مقبضا حقه حتى لو ملكه بغيره ذلك به ملك من مال القابض ويكره ان
ان يؤخر بغيره ورهم فباخذته به ما يجازي الى ان يستوفى في الهديه وينبغي ان يستوفى
ثم يأخذ منه ما شاء جزا جزا لانه وديعه وليس يؤخر حتى لا يملك لانه على الاخذ سيرة
التاخير رجوعا وعلمه فرض ذكرنا طعن بمرجى ان لا يكون مؤاخذا في الاخذ اذا كان
من يدينه فضا الدين رجوعا وله على رجل صحيح ولم يخطف وارثا قالوا بغيره في يده
بما عليه عن الميت بكونه ذلك وديعه عند المدعي فيوصل الى خصمه يوم القيمة **باب**
السم الباع في الاصطلاح اسم البه والسمير رب السم والبيع فيه والسمير راس
الحل صحيح فيما يعلم قدره ووصفه كالحمل والوزن في الولا الجنية والباس بالسم في
الدين في جنة وزنا معدا لانه سم اسخج سراجا كذا في الالهة وسم البطن وزنا
معدا ثمن لانه لو كان السم فيه ورايس الحال ورهم او ذنا بغير لم يحجز السم بالبيع
والمدعي ان بين الذراع اي بين الطول والعرض بالذراع المصولة كراسا كان
او حبر او لا يشترط ذكر الوزن في كراس وانشقوا في كبره والصحيح انه يشترط كذا
في التاخير والصفة بانه قطع او كذا او حبر والصفة بانه شامي او دومي والكعدود
حلك كونه متقاربا كالجوز والبعض والدين والابواب ان سمى جبين معلوم لا ان متقاربا
كالطبيع والرمانة لانه كديون واطرافه واجمعه وعدادا واطرافه حونا والرطبة حوزا
لانها ليست من الاجناس الاربعة ومن سراجا حوزا السم كونه السم فيه من الاجناس
الاربعة وفي النسخة عن ابي راس بانه لا يملك من وجوده من وقت العقد في حلول
الاجل وقد لا ينقطع ان لا يوجد في السوق الذي يباع فيه في ذلك المصداق كذا في يده
في البيوت ولو حل السم فلو قبضه حتى انقطع عن ابي حنيفة انه يبطل السم وقبضه
انظر وجوده وانما اخذ راس المال كباقي العبد البيع وقطر العصبه في قبض
والسمك الطري وصح وزنا في الحاج وقبض في الطري ايضا في جنة وزنا معلوما وخراب
معلوما وبترقبة او تمرخله معينة لا احتمال ان يغير بها آفة فلا يقدر على تسليمها و
لا كبير او ذراع معين لم يرد قدره لانه التسليم بغيره ببيع في ذراعيه كذا في
سراجا بانه اجنس كبره وسفير النوع انه اخذ النوع كاسهلية واجيلية والا
فيما النوع ليس بشرط كذا في الخلاصة وجزه والصفة والرد والوسط والقدرة
كذا في الاصل او كذا في الاصل واصل شهر وهو الاصح وعليه الفتوى كذا في الخلاف وبطلان الاجل
بموت المسم اليه حتى يؤخذ التاخير من تركه حالا وبطلان موت رب السم كذا في التاخير
وجا في قدر راس المال في الكبد والوزن والعدد وقر بانه مكان الايضاح في الجدة و
مالا حل ولا ثمنه كالمسك الكافور لا يجازي الى بانه مكان الايضاح عنه هم لانه لا ينفق ثمنه
باعتلاف الاماكن ومنه سراجا بغير راس المال قبل الاقتراف فلو كان بغيره دينيا بطل في
حقيقته كذا في اسم ما في ورهم في كبره وانه دين عليه وانه بغيره فاسم في الدين بطل
لغوات القبر ولا يجوز التصرف فيه اى في راس المال فانه نقول اسم فاراد رب التسليم

ان يستمر في حاله من المسم اليه قبل ان يفر لا يجوز ولا في المسم فيه بشرط ان يولي
 قبل القبض لانه انصرف في البيع قبل ان يفر والمسم فيه مبيع ورأس المال اخذ منها المبيع
 وفي قول ابي المسم خيار العيب لانه لا يبيع عام القبض فقط ولا يفر فيه خيار السرط لانه لا يبيع عام
 القبض ولا يفر في قبل عامه مبطل للعقد كما ذكره الا لا يفر فيه الرتبة لانه لا يبيع اذ فائدة
 الرد والمسم فيه دين في الذمة فاذا رد المقبوض عاد وبنها كما كان وصح العقد لو استقر الخيار
 قبل الاقرار ان اذ كان رأس المال فانه في المسم اليه عند اسقاطه والالم يبيع العقد لغرض
 الاجر يعني اذا اخذ في اصل الاجر فالقول له جبه عند ابي حنيفة رحمه الله والقول لم يبيع
 في قدره اي قدر الاجر مبيع مبيع والبيته بين المسم اليه والقول المسم اليه في مبيع اجرة
 الاجر والبيته بين المبيع والقول له ايضا في مكانه لا يفر ولا يخالفه عند ابي حنيفة
 وقال لا يخالفه في مبيع المسم **بالعريف** الدرهم انواع جباة ودينه ودينه
 وسنوفه الاول فقه حاشية خروج في التجارات وتؤخذ في بيت المال الثاني التي هي
 تغرب في غير دار السلطنة الثالث الدرهم المغشوش وقيل الزنوف ما يفرق بين المال
 وأخذ التجار في التجارات وبها حكم الدرهم في السورج من لا يجمع في العرف والمسم كجز
 الرابع صومعه بالفضة وقيل في فارس موعب ساهه وان يكون الحق الا على فضة ولا على
 كوكب وبينها صغر ليس بها حكم الدرهم في الهداية الزنوف ما يفرق بين المال والبنهر حاشية ما
 يرد التجار والسنوف ما غلب عليه الغش يبيع الغش بالثمن جيب كسره او بغيره ببيع
 الذهب بالذهب والفضة بالفضة او احدى بالآخر وسرط في التجانس التناظر والافرة
 لا خلاف فيها جودة وصياغة وسرط ايضا التناظر قبل التفوق وسرط في غيره ان في غير
 التجانس التناظر قبل فقط ووزن التناظر في الذهب بالفضة بخلاف ابي حنيفة
 جاز في ان تغلب في البدلين في المجلس ثلثه يتفق بالابدان وصح بيع درهمين ودينار درهم
 ودينارين ولو اعطى صير في درهمين وقال اعطني به نصف درهم فلو ساءت فضا الاجبة صح
 ولا يجوز فيه خيار السرط ولا ان يجل لانه مبيع القبض فانه اسقط الاجر في المجلس التفوق
 صح لوزن المغشوش قبل تفوقه والعبرة في الثمنين امر الدرهم والذناير الغالب فالغالب الفضة
 من الدرهم فضة والغالب الذهب من الذناير ذهب حكما ويعتبر فيها من وزن التفاضل ما يعتد
 في الجباة فلا يبيع ببيع فاضلها بالغالب منها ولا يبيع بعرضها بمثلها لانه لا يوزن كذا
 لا يبيع الا استقر من جهات وزنا وغالب الغش ليس في حكم الدرهم والذناير بل هو في حكم الدرهم
 فصح بيعه بماله اكثر منه ويصرف في المجلس بالجنس وفيه الى الزايد وجنسه متفاضلا يعرف
 في ظروف جنسه والتمس ورضه اي في العرف كغالب الغش حتى لا يبيع ببيع بالظاهر والتمس
 الامت وبوزن ما يميزه الدرهم الرتبة ولا يبيعون بالتجيز والتمس ورضه في التبايع و
 الاستقراء من كغالب الخالص **استوفات** والارباع شيئا واخذ الدلالة لم استحق
 المبيع على المستقر او روي ببيع بفضاء لا يسرد والدلالة وانما التفتيح البيع كذا
 في الخلاصة الاستقراء ببيع هو الاصح وصح في ظرفه وهو جمل المسم والمتمتع
 خيار الرتبة لا لصانع قال ابو يوسف وعلمه الفهر كذا في الخلاصة والمصانع ببيع ببيع

اي قبل الرتبة بكنه ستره ولو لم يترد او مبيع او ملك بهيمة او نسمة او صلح عن دم عد
 او صلح وارث او كانت على جارية امه بركا كانت او تبايعت وولم يفر او ابيع قبل
 الاستبراء بحيث في ذوات الاقارب وان كانت بعد البيع قبل القبض او ستره لانه
 والصغيرة او وضع حمل في الحمل وفي الحمل طهره في رواية عن محمد بن سيرين وعنه ايام وعليه
 العمل اليوم كذا لو عادت الامه اليه بالاقالة في الطهيرة ولو باع امه وسلمها الى المستتر ثم
 تعالى المبيع في المجلس كان على البايع ان يستبرأها وعن ابي يوسف انه لا يجب ولو باع نفسها
 من جارية كانت له وسلمه ثم استبرأه لزمه الاستبراء او عادت اليه نفسها لم يبيع ولو
 باع امه بغيرها سلمه اليه ثم استبرأها عليه الاستبراء او ردت الامه عليه خيار
 سواء كان خيار العيب او خيار الرتبة او خيار السرط لا تحرم الامه على المستتر قبل الاستبراء
 ولو يبيع قبل القبض واكملت في استبراء الاستبراء ان يزوجها منه البايع ثم يستبرأها ان لم
 يكن تحت حرة وان كانت يزوجها البايع من غيره ثم يستبرأها ثم يزوجها الزوج بعد القبض
 وان ابي البايع ان يزوجها من غيره يستبرأها ويزوجها قبل القبض من غيره ثم يقضي بطلانها
 الزوج وان خاف ان لا يطقها الزوج يزوجها على ان يكون امرأه بده بطلانها منتهى ما
 يكره الا قبيل ان يعلم ان البايع لم يطقها في هذا الطهر عند ابي يوسف لا يكره وحنيفة يكره كذا في
 الطهيرة وفي الخائبة والسبايح في هذا وفي الرتبة اخذوا بقول محمد في اسقاط السفقة
 اخذوا بقول ابي يوسف قال البايع المستتر قيمة متاعه كذا في استبرأه او قال متاعه كذا
 بكذا فاستبرأه على ذلك فاذا خفي عن فاحش رد حكم التغير وقيل اذا باع شيئا بغيره
 يرد عليه حكم الغبن دفعا للفسخ ولا ينجح الى قوله فيه متاعه كذا والصحيح هو الاول كذا في
 الطهيرة وفيه ليس للوارث بيع شيء من الزكاة وعلى مدونة دين مستوفى الا برضا
 الغرماء كذا في المغبرات ولا لصاحب الغنم حق المطالبة من تركه من باع غنمه بامره ببيع
 رجل بعث اغناما الى بايع لبيعه فباعها في الخطرة من رجل ثم مات البايع ليس لصاحب
 الاغنام مطالبة وارث البايع قال جيب قبضة الثمن لانه عالم بقبض الثمن لا يصير فيها
 في الزكاة ولا منه المستتر اي ليس لمطالبة المستتر بالامر وصية اي وصي البايع
 لانه اكبر بالبيع اذا مات منتقل حق المطالبة الى وصي الكبر وان لم يكن له وصي برزح
 الاحوال القاضية من ينصب له وصيا كذا في الخائبة والاولا الجبة وغيرها ستره عدا
 قبل التقاض اي قبل البايع الثمن وقبض الشتر العبد غيبته منقطع لم يرد ان هو
 فبرهن البايع على البيع ببيع العبد لثمنه وادنى الثمن لا يبيع العبد ان غاب غيبته مودعة
 كذا استبرأه عتقا وغاب جيت لا يبيع سوار كانت الغيبة مودعة او لا يبيع رجل عبدا
 حل له بقبضه او روي عنه البايع فقيل العبد عند المستتر رجوع المستتر الى البايع بالثمن
 كذا عنده اي عند ابي حنيفة في الاصل وانما علم المستتر علمه اذا اشتراه في اصح الروايتين
 عنده اي حنيفة لانه هذا بمنزلة الاستحقاق ورجوع بقبض ما بين حله ولو لم يخذله كذا
 في الخائبة لانه بعد حله مال مقدم وحل الدم جيب فيه كذا في البسوط ولو اشتراه وهو
 حلال العبد بانه كان سارقا فقطعت يده عند المستتر عند ابي حنيفة فخير المستتر ان يستره

في قوله المسم
 ويقوم واما المسم
 على البايع بغيره

الباقي وبيع عليه جميع الثمن وان شاء امسك العبد وبيع عليه نصف الثمن وقالوا بقدم
حلال العبد وبقدم حرام العبد وبيع بغير ما بينهما من الثمن او بترك الخصومة وليس بترك كذا
في الخاتمة استمر اي رجلان سببا فتاب احداهما قبل نقد الثمن للآخر اداء الثمن كله
وقبض البيع وله حبس اي حبس البيع حتى يحضر الغائب ويتحقق حصته كذا في المعجزات
افلس مناع حين مقبوضه استمر بها فالبايع الى بايع العجز اسوة بضم الهزء وكسر ما
لغيره صدرته رجل افلس هذه مناع لرجل بعينه ابتاعه منه فضا حبه اسوة لصاحب الغراء
فلا يكون اي بايع من غيره هذا اذا كان المانع مقبوضا وان قبل قبض فبايع ان حبس حتى يقبض
الثمن كذا ان قبض المشتري بغير اذنه كانه ان يسره وتجبس بالثمن في اجماع الصغير لو
البايع وعبد دين آفي في البيع الفاسد ولا مال له عند البيع فالمشتري احق به من سائر الغراء
لكن في الرهن والبيع الجائر عند الفسخ ولا مات المشتري فابيع اوصى بالدية البيع من غراء المشتري
فان فضل شيء يصرف الى الغراء وهذا دليل على ان موت البايع لا يقطع حيا الاستمرار كذا في
الخاتمة فبشر ببل اذن من البايع وبلا نقد منى وباء من رجل آفي وسيله اليه ثواب كاشته
البايع عالم بصرفه في اليد يعني اذعان المشتري الى اول قبضه بغير اذنه قبل نقد الثمن واراوان
يسره من ذر ان المكره واليد بلا اذع كبايع الاول وقال لا ادر ما نقل لا خصة بينهما
اخر اذنه منه كذا في الخاتمة والظهور وغيره **كنا الشفعة** القسم والكاف والعجز والكبر
والذكر والافتي في الشفعة لهم وعليهم سواء وكذا العبد كما في المذنبون والكتاب ومعنوق
البعث واخص من العبيان ابائهم واولادهم والاباء عندهم والجداد من قبل الاب
عندهم وان لم يكن فاصحاب الاجداد فان لم يكن فالام او اكلهم بغيرهم من ينوب عنهم في
الطلب والخصومة كذا في الخاتمة ثبت الشفعة في عقار وان كان مالا بغيره كالحمام والبيوت
والنهر ونحوه في الكافر الحلو سبيح بالشفعة ويسبيح به في السفار وان لم يكن طريق الحلو
في السفار ملك بال فلا شفعة في عقار ملك بارتداد صدقة او وصية او هبة بلا عوض
بشرط ولا في عقار جعل اجرة او عوض عنى او بدل فبيع او صلح عندهم او جعل مورا ولا
شفعة فيما اذا قسم الشركاء العقار لغيرهم بالقسمة معلوم لان جهالة الثمن تمنع الشفعة
كاسيانه في الخطب في نفس البيع بان كان مشتركا بين رجلين فباع احدهما من اجنبي لم تثبت
له ان الخطب وحده امر في حق البيع انه لم يوجد الخطب في نفس البيع كالشرب والطريق
الخاصين خصوص الطريق ان يكون في اقد او الشرب ستر عانة ثوبه الانشغال بالماء وخصوصه
ان يكون من غير لا يجوز فيه السفن قبل اصغرها وما يجوز فيه السفن فهي شركة عامة هذا عند
ابن حنيفة ويجوز في ابى يوسف الخاص ان يكون من غير يسبق منه فواحدة وثلاثة او سبانه او
ثلاثة واربعة او اكثر فمهم لم تثبت لغيره كذا في المصنف وهو الذي عليه في المصنف واما
في شركة التران فان كان فيها فمخطوط في حق البيع في الكافر وينبغي الجار ان يطلب الشفعة
او اعلم بالبيع مع الشريك حتى اذا قسم اليه الشريك يكن من اخذه فانه لم يطلب بغيره حتى
قسم الشريك فلما حصل له بعد ذلك غير عدد الرؤوس ودينه مفادير الانصاف بيانه في دارين
ثلاثة لاحد منهم نصفها والاخر ثلثها والاخر سدها فباع صاحب النصف نصيبه وطلب

الاخوان الشفعة في الشفعة ليس بينهما ولو كان البعض غايبا يقبضها بين الاخوان على
يدهم في الكافي سفل رجل وعلاه لا في بيعت وان كسب دارهما فالشفعة لهما لا تثبت
في العروش والسفن والبناء والنخل بل عروضة ولا تثبت في البيع فاسد في الاول الجية رجل
اشترى دارا الى وقت اخصا ففعل الشفعة انما عجل الثمن واخذها بالشفعة ليس له ذلك
لان الشفعة ملكها بشرط فاسد وهذه احدى اركانها لا يخلو الشفعة وحق الفسخ لم يسقط
بان بني فيها الشفعة مثلا لان البناء يقطع حق البايع في الاستمرار ويجب على
المشتري قبضه كما في فسخ الشفعة فيها فانه لا ينفذ خلافا لهما والشفعة انما يبر
المشتري من عدم البناء كما سبانه ولا تثبت في المشتري في المشتري فبايع بخلاف ماله
كانه انما لم يشر حيث تثبت الشفعة في الحال في الكافر وان انفق الشفعة على ان
البيع كانه انما يشر بالبايع وانما الشفعة فالقول لهما والحال انه فاسقط انما اذا سقط
ثبت الشفعة ولا تثبت في دار بيعت الا قدر معين كذا في راع او شبرا او اصبع من طول
اخر الفصل في الشفعة والشفعة بسبب الوقف لا للموقوف عليه ولا للقيم لعدم الملك
فيه لاحد او بوب ذلك المقدار للمشتري او لا لم يبيع الباقى منه اي من الشفعة لا شفعة
بسبب اجوار وهذه من اجل لا سقط الشفعة وله حيل ان مثل ان يتباع الدار بيمين
غال ويدفع اليه ثوبا عوضا عنه فالشفعة باليمين لا بالشوب وهو لا يبر بيمينه وهذه حيلة
نعم الشفعة واجوار او بغيره من غير الدار مثلا بشفعة اعشار الثمن ثم يشتري بشفعة اعشار
الدار بغير الثمن فلا يبر بشفعة في اخذ العشرة كقصة الثمن ولا حق له في الباقي كذا في الشفعة
شريكه في عين البقرة فانه خاف المشتري ان يبيع الباقي بغير الثمن فاجعله ان
يشتري العشرة على اجبار فله ان يام حتى انما لم يبر بشفعة فالمشتري ينفذ البيع بحكم اجبار
وان خاف البايع ان يشتري اذا استمر الباقي بغير الثمن يبيع في العشرة او لا
بحكم اجبار فاجعله ان يبيع الباقي بشرط اجبار لنفسه ثمانية ايام ثم يجزئه البيع
معا او يشتريه بغيرهم معونة بوزن او اشارة مع قبضة فلو من شار اليها فقول
قد رما وضيق الفلوس بعد القبض لانه جهالة الثمن تمنع الشفعة كما مر وثبت الشفعة
في دارين متصليتين لرجلين فباعوا دارا متصلة لرجلين فباعوا الشفعة
للدارين ولا شفعة لهما لان كل واحد منهما يبيع الشفعة فيما اشتريه بالجار وقد رال
بالبيع ولو كان كل واحد من الدارين مشتركا بينهما فباع كل واحد منهما فله هذه الدار
بخط صاحب من الدار الاخر فالشفعة لهما دون اجبار لانه كل واحد في النصف الدار
اشترى شفع بالشفعة الا في الشفعة والشريك مقدم على الجار كذا في الكافي والشفعة
بيع الشفعة بالشفعة كما مر وثبت في خط احد الشريكين بغيره اشتريه جماعة من واحد
فارا والشفعة انما تأخذ حصته احد الشريكين له ذلك لان خطا احد الباعة بغيره جماعة
واحد فارا والشفعة انما تأخذ حصته احد الباعة ليس له ذلك بل تأخذ الكل او بتركه باع
رجل من رجل دارين سواء كانا متلاصقتين او منفصلتين في مصر واحد او مصرين كذا
في المبسوط صفحة واحدة والشفعة واحدة ان شاد او تركت لان فيه تفرق

البينة فسخ العقد حضره المشتري كذا في المعقولات لا المذهب لانه ان غاب المشتري بعد الهبة و
التسليم اليه يعني المشتري دارا ووجهه بالرجوع وسلبها اليه وغاب ثم حضر الشفع فاعلمه بوجوبه ليس
بخصم عند الشفعة ونحو ذلك لان لا يبيد يوسف كذا في الهداية اذ هو المشتري عنده خصومة الوكيل بطالب
الشفعة تسليم موكل الغائب الشفعة لا يكلف الوكيل على عدم العلم بتسليم الموكل الشفعة كذا في
الاولا لجبة وتركه حتى يحضر الموكل ويكلف في الكافي وهو قول ابي يوسف وعند محمد يفتى بالشفعة
فاذا حضر الموكل كلف والاصح انما يفرع من شفع اذ ان المجلس القاضي بعد القضاء بالشفعة
وانت شفعة فليس له حصته كالنصف مثلا ان استويا درجة والافضل الترتيب الذي
مرد ذكره كذا في الخلاصة **كتاب الوقف** هو جعل العين على ملك الوقف وعلى التصديق
بالشفعة كالحارية ووجهها جسد على ملك الله تعالى فلا يرزول ملك المالك عند الشفعة الى
ان يحكم به حكمه والافضل مسجد من افرز بطريقه واذن الكثير الصلوة فيه واصل واحد كسبانية
يرزول ملك الوقف عنه بالنقض عند الامام الاعظم لانه القاضي اذا قضى في محله فخره فيه بشفعة
وطريقه ان يسلم الوقف وقضى الى المتولي ثم يرجع بخفي بعدم الردوم فيقضيه القاضي بالردوم
فيردم في الكافي والحنابلة ومالك كذا في الوقف ان قاضيا من القضاة قضى بردوم هذا الوقف
وبطلان حق الرجوع ليس في الصحيح في الخلاصة وقف غير سبي احتياجا لوقف اليه
يفسخ القاضي ويرزول ملكه عنه تجرد القول بان يقول وقفه على كذا عند الامام الثاني لانه شرط
لاستقامت الوقف من العين لا التملك لله تعالى لا استخانة عن ذلك فيصح بردوم التسليم
كالا حناني والشيوع لا يمنع الا حناني فلا يمنع القضاء ايضا ويرزول ملكه ايضا بالتسليم الى المتولي
وقبضه اياه بما يفيق به فقبض الحان يردول كارة فيه والمغيرة بالردوم والسفانية بالاستفتاء
ونحو ذلك عند الامام الثالث فلا يجوز غنمه اي عند محمد وقف مناع بختل القسمة لا بغير
المتولي شرط عند فلكه اياهم به فقبض تمامه فيما بختل القسمة بالقسمة خلاف ابي يوسف لانه
القبض بشرط عند فلكه اتمته واما فيما لا بختل القسمة كالحام وكذا فيبيع مع الشيوع عند محمد
ايضا كما اذا قضى القاضي بجزاؤ وقف مناع بختل القسمة لانه تخلف فيه وقضاء كفاضي
ينقطع بخلاف في الجتهادات في كدابة واذا صح الوقف لم يجز بيعه ولا تملكه الا انه يجوز شرا
عند ابي يوسف بشرط بشرط القسمة فتصح قضاة ولا يقسم بعينه ارض بجزر بغير
وقف احد هاتين مشاعا وقضى قاض بجزاؤه ونفذ قضاؤه وصار منفقا عليه كسائر
المنفقات فطلب احد القسمة عند محمد لا يقسم وعند هاتين واجبه ان المالك لو كان
موقوف على الابواب فارادوا القسمة لا يقسم كاسبانية ولا يتم عند محمد ويتم عند الامام الاعظم
الا عظم بجعل الخوة الى مال لا يقطع بان جعل الخوة للمالكين وبغيره كذا في الكافي وقال ابو يوسف
اذا سمي بجهة ينقطع جاز وصار موقفا للفقراء وان لم يسمهم والقاضي ان شاء يسترط
بالاجماع لكن الاختلاف في استرط المذكور وعدمه كذا في الهداية ووجهه في الاول الجبة رجل
وقف ارضا على مسجد ولم يجعل الخوة للمالكين فاختار ان يرد في قولهم جميعا ما في قول ابي
يوسف فانه يرد المسجد موقفا واما على قول محمد فملك الوقف وصح تعديقه الى تعديقه الوقف
بالكوت بان حال اذ امت نفقة ونفقت دار على كذا ومات صحيح لانه الوصية بالمعصوم جائزة

كالوصية

كالوصية بالمعصوم كذا في الوقف وقضيتها في جودته وبعد مائة مائة جازر عندهم لكن عند ابي حنيفة
ما دام حيا كان هذا نذرا بالتصدق بالخلقة فكان عليه الوفاة له ان يرجع عنه ولو لم يرجع حتى مات
لزم منه التمسك ان يخرج منه والا فبقدره وبقي كما في الكافي ان يظهر له مال اخر فبجزة الورثة
وان اجاز البعض جاز بغير ما اجاز وصح جعل الوقف الولاية الى تولى امر الوقف كما يقول
والنصف لنفسه عند ابي يوسف كذا جعلها لغيره وله ان يرد ولو لم يشترط الولاية لنفسه لغيره
فهي له في قول ابي يوسف وهذا لو كان عنها غير مانع ما عود للشافعية انه يجوز من ماله في امانية
سقط الوقف في الاصل فيكون الولاية له ولا ولادة في تولية القوام ومزامم الاستبدال
بالوقف وما هو من نوع الولاية وان يرد من يده الى المتولي جاز ذلك كونه في السيرة وجعل المتولي
عينا او ممتا اي حتى سقط الوقف ان يستبدل بالوقف رضا المتولي اذا استاد او يبيعه
ويشتر من ماله المتولي ويكون فاجا مقام الاول في سريته كذا الوسيط الاستبدال للمعصوم والوقف
وبعد الاستبدال مرة ليس ان يستبدل المتولي لانه ما ثبت بالشرط وجده لاوله وقيل ذلك
ان سطره في اصل الوقف الاستبدال مرة بعد اخرى في امانية ولو سطر الاستبدال لم يكره ارضا
ولا دارا ولا بد له ان يستبدل بها بغير العقارات مائة وبقي بدلت ولو كان الوقف
موسدا ولم يكره سطر الاستبدال لم يكن له ان يبيعهها ويستبدل بها وان كانت الارض
سجدة لا يفتق بها الا ان كفاضي اذ اراد المصطفى في ذلك الاستبدال وجعل الخلة كلها او
بعضها مائة جودته وبعد للفقراء وهو قول ابي يوسف في امانية ذكر الصدر السعيد المتولي
عليه ترخيصا للمالك في الوقف كذا جعلها لامهات اولاده او مدبره او امانة او عبده في الطريقة
وقف علم امهات اولاده من كان من في حال جودته ومن جودته من بعد ذلك في جودته
وبعد وفاته عالم يرد وجهه فهو جائز لنفسه لغيره في البيع والوكالة والوقف مدونا بشرط
الخلقة على نفسه ما طلة لمصادفة الملك وهو قول ابي يوسف فانه فضل من فدية شيء من ثمن ثمنه
ان يأخذ وامنه كفاضي كذا في الحجة البراءة في التمار خانية رجل حج عليه كفاضي لسنة اوله بين
عليه فوقف ارضا لم يجز **فصل جاز وقف منقول فيه تعام كالكراع والسلاح والكنس**
والقدور ونحوها من الاول في عند محمد وعليه كفاضي ومن ابي يوسف انه لا يجوز في غير الكراع و
السلاح وان كان عالم بجزر فيه التعام بوقفه ككتاب لا يجوز جاز وقف المعصوم عند محمد
وعليه الشايع منهم تحت الالة الرضى والكتب وكذا في محمد بن سنان لا تجزى وابد جعفر بجزة
وعليه كفاضي والغير من يحيى وقف كتبه اكان لها بالمصاحف وهذا صحيح كذا في الهداية ووجهه
والعقار بغيره في الطريقة به ووجهه وقف بقره على رباط على ان يبرأ بطن لاني السبيل جاز
ان في موضع يتعارف ذلك وان الحرب الرباط تربط غارب الرباط اليه ولا يجوز وقف نور
على اهل قرية لانه لا يفرجهم لانهم ليس بقوة مقصودة وليس فيه عرف ظاهر والمات كرامة
واكرمة بالفتاى جميع الكارهم العبد بغير العقار كذا جاز وقف دار فيها حمامات بجزر من
ويرجع ويدخل في الوقف الحمامات لان هذا من مرفق الدار وجاز وقف بناء طر من
وقف ان اتخذ الجربة يعني ان وقف كسارا الى الجهة التي كانت الارض وقفا عليها وانه اختلفت
الجهة في جاز وقيل لم يجز ولو بغير علم ارضه ووقفه بكون البناء لا يجوز قاله هلال هو الصحيح

كذلك لا يجوز لو بني على ارض مستأجرة ووقفه وجاز وقف مقبوض بشرط ان يسد على الفقراء
واما كبر على فقيرها ببيع ولو اتخذها مسجدا في رواية بلال يصير مسجدا وقال كعب
ابو جعفر ذكر في كتاب الشفعة انه لا يصير مسجدا في اثنائه وانه وجاز وقف
شي غير مقبوض فقد كتبه وان لم يقم الغني فالوقف موقوف كذا في اثنائه ووجاز وقف
حال في الظهيرة واثني عشر رجلا وقف ورثهم او ما يكال ويوزن قال زفر بن جهم وبيع
الدار لهم مضاربة ثم يقصدوا بفضله في الوجه الذي وقف عليه والكيل والموزون ببيع
ويبيع منه مضاربة كذا في رايهم لبا والفاطر وسرا الاكفاء وكونها كما
لا صلاح الطريق واتخاذ السفاري والامانات وحرق قبور الفقراء المسلمين وعليه
الفتوى كذا في اثنائه ووقف دار له من سراج مسجدا قال كعب ابو جعفر المستأجرة
وعليه ولا يجوز لمؤذن مسجد بعينه قال الشيخ الامام اسمعيل الزاهد لانه هذه قرية ووقف
لغيره الجبر وهو قد يكون غنيا وقد يكون فقيرا واخيه في ذلك انه يكتب في الصك وقف
هذه الدار على كل مؤذن فقير يكون في هذا المسجد فاذا حرق الغني الغلة الى فقراء المسلمين
فيجوز كذا في الظهيرة واثني عشر رجلا وقف مضاربة على وجه البر ويكون للفقراء وجاز وقفها ايضا
على مدرستهم لم يثبت بعد وجعلوا هذه للفقراء وقف بعينه هو الصحيح وبصرف الغلة للفقراء
الى ابناء كذا في اثنائه الاستدلال وكذا في جبر في الفقه بحرق الغلة كذا في العبادية و
جاز ايضا وقف مضاربة على الغلة واثني عشر رجلا لا يقطعون ويكونون لفقراءهم
لا لافقائهم في وقف بلال كذا في الوقف على الرضى والمنقطعين يكونون للفقراء منهم
دون الاغنياء وجاز الوقف ايضا على فقراء بني فلان وهم لا يقطعون واختلف في
الوقف على التسمية فقبيل لا يجوز ولا يصير وقفا لانه الصدقة لا تجل لهم الغريفة والنفقة
في ذلك سواء وقيل يجوز كذا في الوصية لهم ولو قال ما لا يهل بيت النبي عليه الصلوة
والسلام وهم بخصونه يجوز وبصرف الى اولاد فاطمة رضي الله عنها وعن ومن
ابواب الوقف على الاولاد وقف على اولاده بان قال وقف على اولادي
ولم يزد عليه وانقصوا عا دلو وقف الى المكث عند كونه منقطع الا في حال رضى
هذه صدقة موقوفة على ولد من الغلة لصلبه مطلقا امر المذكور والامانة لانه اسم
الولد مأخوذ من الولادة وهي نعمها الا ان يقول على المذكور من اولادى فيجوز لا يدر
الامانة وان لم يبق واحد من البطن الاول فلفقه له الاولاد الا ان لم يكن له
وقت الوقف صلبى وله ولد الابن ذكر او انثى فيجوز كانت الغلة لولد الابن لا لبا
في ذلك من دونه من البطن ويكون ولد الابن عند عدم ولد الصلب بمنزلة ولد الصلب
ولا يدر فيه ولد البنت في ظاهر الرواية هو الصحيح لانهم ينسبون الى اباؤهم لا الى
آباء امهاتهم في الولاء الجنية وعليه الفتوى في الظهيرة فان حدثت للوقوف بعد ذلك
وله لصلبه قال الفقهاء ابو جعفر نفق الغلة الى الولد كذا في كل حال الى
مستحقها يوم الاركان ولا يعتبر ما مضى سواء حدث بعد الوقف او كان موجودا وقت
الوقف ولو زاد على قول الرضى هذه صدقة موقوفة على ولد قوله وعلى ولد له في

فلما كانا خلة بينهما على السوية لانه سوى بينهما في الذكر وبغيره ولد البنت على قول
بلال ولو ذكر كنت بطون بال قال على ولدى وولد ولدى وولد ولدى ولدى ولدى ولدى
من ولد البنين والبنات ما شئتوا الى الابد الا في الاض ولا تصرف الى الفقراء ما بقي احد
اولاده على السوية الا اذا ذكر ما يدل على التثنية كقولنا الا قرب قال قرب او بطننا بعد
بطن فيجوز بقاء ما يدرى بالواقف ولو قال رضى هذه صدقة موقوفة على من يدرى من الاولاد
ولس له ولد صحيح هذا الوقف فان ادركت الغلة نفق على الفقراء فان حدث له الاولاد بعد
النفقة تصرف الغلة التي توجد بعد ذلك الى هذا الولد والعبارة لوقت الاركان في الوقف
على فقراء الاولاد فلو وقف رضى على فقراء اولاده فالغلة لمن كان فقيرا وقت ادراكها
في قول بلال وعليه الفتوى كذا في اثنائه ووقف هذه الضيقة صدقة موقوفة على من يدرى من
ولدى وليس في ولد الا في اثنائه ووقف واحد قال الشيخ الامام ابو بكر محمد بن الفضل بصرف نصف الغلة
الى هذا المحتاج والنصف الى الفقراء لانه لم يجعل لاحد المحتاجين اكثر من النصف وقف على
ولد لم يدرى من اولادها ابا ما شئتوا فان احد ما ولد وله حصته للفقراء واذا كانت
الولد الى ما في الكل لاولاد الاولاد لانه مراعات شرط الوقف لازمة والواقف انما جعل
لاولاد والاولاد بعد انقراض البطن الاول قال الشيخ الامام ابو بكر محمد بن الفضل في اثنائه
والظهيرة وقف على اولاده ثم على الفقراء فان بعض خصه باني ولا تصرف الى غير
الا اذا سماهم وقال على فلان وفلان وجعلوا هذه للفقراء فان واحد منهم يعرف نصيبه
الخاص الى كفاية **باب تصرفات المتولى والوقوف عليه** طالب التولية لا يولي كذا في
النصارى ولو مات المتولى الرأى في نصب القيم الى الوقف ان كان حيا والآخى وميت
وان لم يكن له وصى فالرأى الى القاضى ولا يجعل قيم من الاجانب ما دام يوجد من يصلي لذلك
من اهل بيت الوقف متول مرض مرض الموت وفوض امر الوقف الى اخر جاز لم يثبت
للمتولى قطع الاشجار الممتدة وبغيرها ولا غيرها فله في الوقف كذا في اثنائه ووقف
المتولى من غلة المسجد مستحلا في جاز ولا يكون وقفا في الصحيح لان اتمام شرط صحة الوقف
حتى جاز له البيع في الصحيح كذا في الولاء الجنية وغيره وفي الجبط قال الصدوق انه لا يفتى
ولكن يصير مستحلا للمسيح اذا المتولى الغلة قبل بالغلة لانه اذا مات لم يزل البا بوجه
من تركته كذا في الخلاصة وفي اثنائه قيم الوقف لوباع ارض الوقف وتبضع الغلة ثم مات
ولم يبق حال الغلة كانه تركته ومات لم يبق اي من جبره باني لا ضمان على المتولى
الا لا يوزن من تركته لان الامانات تنقلب مضونة بالموت من جبره لانه ميت احد بها
هذه كاسي في كتاب الودعة ولو وضعه في بينة ثم مات ولم يبق ذكره ثم مات عنه محمد
انه يضمنه لولا كان في يده اوقاف فلفقه غلة غلة غلة بغيره لانه اخلط استملا
فيكون سببا للضمان كذا في الولاء الجنية للمتولى الاستدانة للوقف بامر القاضى لانه القاضى
هذه الولاية وهو اختيار الفقهاء البت كذا الاستدانة بتعيين الوقف وله الرجوع
الى المتولى ان يافقه من غلة الوقف لا الى ليس للمتولى بيا حوائث في حريم المسجد في
اثنائه وغيره ولو ان قيم المسجد راوا في بني حوائث في حريم المسجد فانه قال الفقهاء ابو

لا يجوز له ان يجعل شيئا من المسجد مستظلا ولا له ان يقبل ارض الوقف لنفسه من نفسه
لان الواحد لا يتولى طرفي العقد الا اذا تعبدت به من القاضية فيتم العقد بالثمن ولا استيجار
واراد ان يوارث الوقف منها اي من نفسه وان اخرج من ابيه او من ابنه عند ان يخرجه لا يجوز
وهذا يجوز واختلف في بيعها واستبدالها في الظهيرية ضعفت الارض الموقوفة عن
الاستبدال والقيمة كد ثمنها ارضا اخرى ان اخرجت ربحا من الارض كان له ان يبيعها ويشتري
ملكها اخرى وسئل تميم بن ابي حنيفة عن رجل اوقف سجدة او قنطرة او غلظت وتعدر استظلالها
هل يتولى ان يبيعها ويشتري مكانها اي قال نعم قيل لا لم يتعطل ولكن يؤخذ بثمنها ما هو
خير منها هل له ان يبيعها قال لا ومن الشايخ من لم يجوز بيع الوقف وانه تعطل وكذا لم يجوز
الاستبدال بالوقف وبهذا اختلف في تملك المالك في السيرة الكسيرة قال ابو يوسف يجوز
الاستبدال بالوقف وفي المشتق قال ستم تحت حجر يقول في الوقف اذا صار بحيث
لا ينفع به السكينة فلا يفسد ان يبيعها ويشتري ثمنه غيره وليس ذلك لا يفسد ليس
لوقوف عليه بغير الوقف لعدم تفرقه من العين في الظهيرية واخاينة الموقوف عليهم
لو ارادوا ان يبيعوا او يفتروا لا يجوز قال الفقهاء ابو جعفر ان كان المالك الموقوف عليه
يجوز له ان يبيعها او يفتروا او ياتي الراعي ان كان الوقف شرط تقديم العشر واخر اربع
وساير الكون ليس ذلك والاله ذلك ويكون العشر واخر اربع والكون عليه ابو لاية
اي يكونه متوليا او ثمانية من الكون وليس ايضا اسكان غيره في الارض الموقوفة في الخلافة
كذا في قواعد شيخ الاسلام في المحيط قيل لا اسكان غيره فيها بطريق الاعادة وقسمه الضيقة
يعني اراد الموقوف عليهم قسم الضيقة ليدفع كل نصيبه مزرعة او ليزرعها لنفسه ليس لهم
ذلك لان حقوقهم في الضيقة لا في العين بل في ثمنها القيم مزرعة ويطع لكل منهم حصته من العلة
وعن ابي يوسف ان كانت الارض مكرمة جازت بها بانهم وان كانت حرجية لا يجوز
كذلك في الظهيرية وغيره اوصى لولد بها بالسكنى بغير رجل وقف منزلا على ولده وعلى
اولادها ما شاءت اسدوا فطلب احداهما المأبأة اي المساواة بين احداهما شيئا والآخر
مثلا وطلب الآخر ثمنه بغير اخصه بغير الكايط فيسكن هذا اجماع والافاقية للكل منها
ان يسكن بغير مأبأة بغير مأبأة كذا في اركاننا في الخلافة قبض احد الموقوف عليها العلة
فما تتركه بغيره فابى ثم حضر بغيره الغائب وطلب من الورثة حصته من العلة ويرجع
في تركه بخصته من العلة ان كان الغائب فيما اي متوليا لواجب الى الغائب والغائب
قبل غيبته قاله الفقهاء ابو جعفر معا والاي وان لم يكن الغائب متوليا على الوقف او اخرج
الغائب فقط فلا يرجع الغائب في تركه الغائب في الحكم ولكن لا يطيب للغائب ان يبيع
ان يتصرف بما فيض من حصته الغائب كذا في اركاننا في الخلافة **باب البناء والقرس**
عزس شجرة على ضفة نهر عام ووقفها لاستظلال المارة بها لا يجوز الا ان يكون متعارفا
متولى بني في حصة الوقف فهو الوقف سواء بني من مال الوقف او من مال نفسه الا
اذا بني المتولى من مال غيره وقف واستند عليه لحيته كانه يمتثل لنفسه وبذلك الاجنبى
فانه اذا بنى ولم يندب شيئا فله ان اذا انور هو وقف في اركاننا رجل بنى في ارض الوقف بنا ان

نور عند البناء راي بني الوقف يصبره ففاداه لم ينو لا يصبره ففاداه كذا الوقف فيها في اركاننا وقف
صنعة ثم عرس فيها استجارا قالوا ان عرس من غلة الوقف او من مال نفسه كمن ذكر ان عرس وقف
يكونه لوقف وان لم يذكر شيئا وقد عرس من مال نفسه يكون له ولو رتبته من بعده ولا يكون وقف ولو
عرس في المسجد يكون المسجد لاي يورث نفسه في المسجد استجار رجل اجارة طوبى من واحد من
الاولاد وقف عليهم ابناء ما سادوا ففاداه من الموقوفين يبيعونهم استجار بيا اتفاق البناء في
العلة اي غلة الوقف ان كان الموقوف متوليا والا فلا يرجع بما انفق في العمارة لا على الموقوف ولا
على غيره بل هو موقوف وعلى اي على الاستجار الا ان المسمى مطلقا اي سواء كان الموقوف متوليا
اولا وسواء كان ذلك مقدر اياه المسمى او اكثر قال الشيخ الامام ابو بكر محمد بن الفضل ويكون الموقوف
غاصبا وينصرون به كذا في اركاننا في الخلافة روم من له السكنى وانتهت السوية اي نوبة
التصرف الى غيره اي الى غير المستدم بعينه الغير لورثة المستدم ما ربه بالاجل والخص والافاقية
لان لا يمكن رفع شيء من ذلك الا بغير البناء وليس له ان يبيعها من ذلك شيئا لولا
الموقوفه مازنه بالخصيص والظهير وان ابي الغفر عن الضمان بوجوب الوقف ويقضى الى
ورثة المستدم من الاجرة بقدر قيمة البناء فاذا وفدت اعيد السكنى الى من له السكنى وليس
لصاحب السكنى ان يرضى بقطع ذلك ويهدم كذا في الظهيرية في المحيط البرماني وان كان
قد بني فيها فالبنا مبررات لورثته يقال لهم ان يبيعوا بناءكم فانه دفعوه فغير وان ملكوه فوقف
عليه بعد ذلك بالقيمة جازت بغيرهم وان ابي احمد الغفر بغير ذلك لا يجبر عليه بني كذا
مثلا على ارض وقف لرجل وان ابي ان يستجار بيا المثل قالوا ان كانت العمارة لور
رفعت يستجار الماصل بالكره ما يستجار صاحب البناء ويكلف صاحبه بالرفع ويواجه الامر
من غيره والا يترك في يد صاحب البناء بملك المالك كذا في اركاننا في الخلافة واستجار رجل
من المتولى ارضا موقوفة من مائة وبنى فيها المتولى ان يبيع الاجارة راسل شهر لانه
الاجارة اذا كانت من مائة بحد وانقضا عند راسل الشهر واذا فسخ المتولى الا بيا
لبنا في دفعه اي رفع كبناء انه لم يضر ارفع الارض وان اخر تليس لبنا في رفع البناء بل بيا
المتولى باقل القيمتين مينا ومسرورا وبصير كبناء وقفا مع الارض ان رضي الباني او يبرهن
الباني ان لم يرض باخذ للخل باقل القيمتين ولا يجبر اذا التملك بغير رضاه لم يجوز فوج
من غيره ويبقى البناء الى ان يخلص حصته ثم ياخذ منه كذا في اركاننا في الخلافة ولا يمنع
البنا من الاجارة من غيره اذا لايه لبناء على ذلك البناء حتى لا يملك رفعه في اركاننا و
الاولا في استجار فاندست وقف على الفقراء ليس ان يبيعيه غرضه من مال وينتفع
بها الا ان يبره اجماعه على مقدار ما استجار ولا يخاف عليه من كبناء او يصير موقوفاً فيه
فحينئذ يطبق له ذلك وان كان لا يبره بوجبه الاجرة استجار اي استجار ارض
موقوفة وعرس فيها استجاركم مات فلورثته فله ان الاستجار يكون لورثته وان كان
قد طرغ فيها السرقين ليس لورثته اجمع بما زاد السرقين عند كذا في اركاننا في الظهيرية
نلة عرسها ان في المسجد فاذا كبرت في المسجد استجارا **فصل العمارة من لا سكنى**
سوطا الوقف العمارة عليه او لا ان كان امر المستدم طاله السكنى لانه المستفاد به والغرم بعينه

والا يبدوا بها من علة قد وضعت لاصح اي قد راسخ في الوقف على الصفة التي وقف المالك
كذلك لو ثبت في الظهيرة بين خان او حاجج الى المدة روى عن محمد بن يعقوب عنه يثبت او
بينان فيجوز وينفق من علة روى عنه انه يؤخذ في الناس في المدة في سنة وروى
سنة اخرى ويرى من اجتهاد ما استمر منه كالواي الموقوف عليه من العارة في المحيط والكان
على جماعة فرمى البعض بجارته من ماله والى الباقى من حصته ويومر حصص فيعزلها
ثم يردده اليهم او يخرج بان كان فقيرا اجبت بوجوه الحاكم وبعده من الاجرة ثم يردده اليه
ويحفظ النقص لو ثبت الحاجة ولا يقسم بين مستحق الوقف وماله الصلح لذلك يباع
ويصرف ثمنه الى المدة كحج حانوت وقف لمسي لابس من علة حانوت الخ لا يحلف
ايرسوا كان الواقف احدا او مختلفا لانه لا ينفق بجمعها كذا في الدول الجنية والمحيط منقول وقف
علم مقبرة معلومة او علم قوم سليم كحج بحت لا ينفق به ولا يثبت اصله في قبيل
بطل الوقف ويجوز بيعه وان استأجر ولا يثبت قبيل بحتي اصله وقف كذا اجازت في
سوق احرق بحت لا ينفق به ولا يثبت اصله وكذا احرق بطل الوقف ويعبر
كذا في الخانية والخلصة كحج ماحول المسجد واستغنى عنه بعتي مسجدا في يوسف وهو
قوله في حنفية ولا يجوز ان يكتسب بانه ولا يورث منه وعنه محمد بن عيسى او حيز الرباط او
السفينة يعرف على كل منها الى اقرب منه فارباط الى الرباط والبيت الى البيت قال المصنف
وبه يفتي في الظهيرة والخانية رباط استغنى السائل عنه وبقره رباط قال الفقهاء ابو جعفر
بصرف علة الاول الى الثاني وان لم يكن بقره رباط وجود الوقف الى ورثة من بنى الرباط
وقف الميراث قال الشيخ الامام ابو بكر بن محمد بن يوسف كوقف غرضه اوجه اما ان يكون في كسوة
او في كسوة او بعد الموت فيقول الاول الفقير والآخر من شرط الصحة كذا الثاني ويعتبر من الثلث
واما الثلث فالفقير والآخر ليس بشرط الصحة لانه وصية ويعتبر من الثلث الوقف
في مرض الموت فلو كان في مرض الموت والخاتمة لغيره اذ كان الغالب منه الموت كذا
مرض الموت سواء كان صاحب فراش او لم يكن كذا في الاول الجنية يعتبر من الثلث كالهبة
فيه ويشترط فيه ما يشترط فيها من الفقير والآخر انه يخرج منه نفقة كالا جازم الورثة
والانفق رما حيزه وبطل في الزايد عليه كالا جازم بعض الورثة حيث جاز ما جاز وبطل
في الباقي الا انه يظهر للميت ما جاز فيه نفقة في الكل كما مر في اوامر الكتب في الظهيرة وقف
دار في رضة علمت نبات له وبطل وارت غير من الثلث من الدار وقف وثبت
مطلق لهم يصنعون بها ما يشاء قال الفقهاء ابو اليت هذا اذا لم يكون اما اذا اخرج
صدار الكل ونفقا لهم في الخانية والخلصة مريضة وقف منزله على شائهم على اولادهم
ابدا ما ناسوا وبعد الا نراض فلفقوا او المصالح المسجيات من مرضها ذلك و
ضفت بنين واخنا واهل لترضيه هذا الوقف والباب عند الثلث جاز بقدر الزايد
يقسم بينهم كذا غلة الثلث في حياتهم فاذا ماتا فبين اولادهم واولاد اولادهم ولا
شي لاخت من ذلك لانه الوقف في مرض وصية فاذا لم يكن الاخت بطلت كوصية
للعدة ويجوز لاولادهم واولاد اولادهم في الاول الجنية مريض به ارض فاخرها وقف

من جهة نفسه ذلك ما رواه ان اقر بوقف من قبل غيره ان صدقة الورثة جازم جميع
الحال وان لم يبين انه من جهته او من جهة غيره فهو من الثلث لان الذي يراد منه جهته
لانه البذل للكل ويقتضى وقف المريض ويبيع لوعليه وينسحق الى محيط
بما له كذا في الخانية وقف ارضه في مرض موته واوصا بوصايا قسم الثلث بينهما الى
بين الوقف وبين الوصايا فيقرب لاهل الوصايا بوصاياهم ولا يهل كوقف بقية هذه
الوقف الارض وما اصاب اهل الوصايا باخذوه وما اصاب قيمة ارض الوقف الا في
من الارض بذلك المقدر فصار ذلك وقفا على من وقف عليهم ولا يكون الوقف المنفذ
اولي خلاف العنق المنفذ فانه يقدم على علة كوصايا كذا في الظهيرة وغيره **بالاحكام**
الحج بنى مسجد او قربة بان جعل طريق المسلمين وصلى فيه في الكافي وبصلوة
واحد يزول ملكه عند اي حنيفة ومحمد وعنه انه يشترط الصدقة جماعة جهرا باذان واقامة
وهو الصحيح ولا يشترط الغناء والاضافة الى ما بعد الموت عند اي حنيفة لمسي نفقا
بخلاف سائر الاقواف عنده واما التسليم فشرط لصيرورته مسجدا عند اي حنيفة ومحمد
خلاف لابي يوسف باذنه بخلاف لومس في غير اذن الباني زال عنه ملكه ان لم يجعل ثمنه
سر واما اوقافه بنى ولو جعل تحت المسجد سر واما لم يصير مسجدا وله بجهة ديورث عنه ان
مات وان غل عنه ملكه وجعل بابا الى الطريق لانه مسجدا يكون خالصا له وهذا لم يخلص
لبقا رضى العبد متغافا به في الكافي ولو كان السرداب لمصالح المسجد كذا في مسجد بيت المقدس
جاز لانه يشهد لا يكون السرداب مملوكا لاحد وصح جعل شئ من الطريق مسجدا باذان القاضي
اذا كان الطريق واسعا قبل هذا اذا فتحت البلدة عنوة اما اذا فتحت مسجدا لا يجوز كذا في
الظهيرة وصح عكسه وفي العمادية وصح جعل الطريق مسجدا لاجل الطريق المسجد طريقا اذا
يجوز الصلوة في الطريق لا المرونة المسجد وصح اخذ ارض بجنب مسجدا ضاق على اهله
بالقيمة كذا في الخلاء في التنازع حنيفة وقد صح عن عروسة المصاحبة رضي الله عنهم
انهم اخذوا ارضين بكرة وزادوا في المسجد اكرام حين ضاق بهم في الخلاصة ولو كان
بجنب المسجد ارض وقف على المسجد فارادوا ان يبيعوا في المسجد شيئا من الارض جاز
ذلك بامر القاضي ويستحق الوقف كالدرا والكانت على هذا ولا يله نصه وبناءه
عند اي حنيفة كذا في الظهيرة احكم من الاول لا لغير اهل المسجد كذا في الخلاصة وفي الخانية
الصحيح انه ان فعله ذلك بامر القاضي جاز لان بغير امره الا ان يكون في موضع لم يكن
هناك قاض منهم ولم يعل ثقب بانه تصرف اليه وعليه الفتوى كذا في الخانية في الظهيرة
ولا يثبت بائنا والطلقة على باب المسجد من علة اذ كان المظهر يفسد الباب وبناء المنارة
يقدر الحاجة في مسجد بالي من لبناء ويجوز صرف الغلة اليه **باب وقف الكفار**
في وقف دار او ارض او ضيعة على اولادهم ما ناسوا ثم علم فقهاء المسلمين جاز
ولا سقط حصته من اسم من اولاده وبطلت حصته من الغلة الا اذا استرطا وقال من
اسلم من اولادهم لا يعطى له شئ كذا في التنازع حنيفة ومحمد في البيت كذا جاز لو
اطلق اي الفقهاء واذا انقضت الغلة الى فقراء المسلمين ولا يجوز ان وقف

على قراء النصارى وذكر اخصافه ان يجوز ايضا ويصرف الفضة اليهم والصحيح هو الاول ولا
يجوز ان جعل داره مسجد المسلمين واذن للصلوة فيه ثم مات بصير ميراثا وهذا قول الكل
او جعلها كنيسة فمات بصير ميراثا لو رتب ذكره في الزادات واخصافه في وقفه كما اذا
جعلها او وقفها على داره عليها اي على كنيسة ولو شرط عليها الى كنيسة معينة وبعد
قربها الى الفقراء تصرف الفضة اليهم ولو شرطها الى كفاية ما يباينها اي جاز هذا
الشرط وتصرف الفضة الى الكفاية كذا في الشرط الفضة الى حق القبر تصرف الى حق القبر ثم
لو شرطها الى سراج بيت المقدس فاليه اي جاز هذا الشرط ويصرف الى سراج بيت
الكل في المحيط البركاني واما تاريخه **بالاخصاف** شهد واحد انه وقف على زيد و
ان عمره يقبل ويصرف الفضة الى الفقراء لانها اتفقت انه وقف كذا في جامع النصارى
المقصود في الوقف الموقوف فلما ادعى انه وقف عليه لا يسمع الا بتولية عليه الفوى
كذا في الخلاصة وتصح فيه الدعوى على تعبير الواقف وتصح الشهادة عليه اي على
الوقف كذا في اي على تعبير الواقف ذكره اخصاف كذا في الخاتمة وفي الفتاوى
ينبغي ان تقبل ان كان الوقف قديما وله ذكر الواقف ولم يبينوا المصروف تقبل ان
كان الوقف قديما وتصرف الى الفقراء كذا في الخلاصة وتصح فيه الحجة اي تقبل في الوقف
الشهادة الحسنة لانه الوقف من الله وهو التصديق بالغة فلا يشترط فيه الدعوى
كاشهادة على الطلاق وعقن الامة الا انه اذا كان الموقوف عليه مخصوصا ولم يدع ليعط
له من الفضة شيء ويصرف الى الفقراء وقيل ان كان الوقف على قوم باعيا منهم لا تقبل البيعة
بدون الدعوى عند الكل وان كان على الفقراء او على مسجد فذلك عند ابي حنيفة وعند باقي
بدون الدعوى كذا في الظهيرية والخاتمة وتصح فيه الشهادة على الشهادة وتصح فيه شهادة
الرجل مع النساء وتصح الشهادة بالنسب مع واصل في الهداية هو الصحيح في الخاتمة
اذا شهد الشهود على الوقف بالنسب مع قال عامة المشايخ ان كان الوقف مشهورا متقادما
كوقف او وقف عمر بن العاص وما استبه ذلك جازت الشهادة عليها بالنسب مع فقال
الفقيه ابو بكر البجلي لا يجوز وان كان الوقف مشهورا وان صرح ان يهدى اليه بالنسب
حفظا للاوقاف القديمة عن الاستهلاك بخلاف ما يجرى فيه بالنسب مع الشهادة كذا
وغيره فانهم اذا صرحوا بانهم شهدوا بالنسب مع لا تقبل كذا في الظهيرية وفي بيان الموقوف
من الاصل لامة الشريعة كذا في قوله من الشريعة قال الربيعي قال الشيخ الامام ظهير الدين
المرغيناني ولا بد من بيان الجبهة بان يشهدوا ان هذا وقف على المسجد او على القبلة وكذا
ذلك حتى لو لم يذكروا ذلك في شهادتهم لا تقبل وفي غاية البيان كذا في الخبر ولا تقبل
الشهادة بالنسب مع في شرط على الصحيح في الهداية وكذا ما يتحقق به صحة الوقف ويتوقف
عليه فممن اصله ولا يشترط عليه الصيغة فمن شرطه في الكافي ومن شرطه في تقبل شهادته
على شرط الوقف ان يحد ما ذكره ان هذا وقف على كذا لا ينبغي ان يحد ما يشهدوا انه
يحد من غلة فيصرف الى كذا ثم يصرف الغلة الى كذا بعد بيان الجبهة ولو قالوا ذلك في
شهادتهم لا تقبل واخصافه في سرية العضاء به يثبت اخصاف الحكماء في ان العضاء

في الوقف لا يثبت

بالوقفية هل هو قضاء على كذا كذا الناس فلما ادعى رجل انه هذه الارض وقف على جهة كذا وانه
موقوفه ثابت ونفيها على كذا في البدع ولا يسمع من احد دعوى ملكه بعد لانه قضاء على
كافة الناس كذا في الروي عن مالك بن النضر والامام ابو علي السعدي والحق في الوقف
بحرية الاصل وقيل يسمع ولا يجوز قضاء على كذا في الناس قال الفقيه ابو الليث وبه اخذ
الشهد والحق بالوقف بالملك كذا في المحيط والخلاصة في الظهيرية ما يثبت القول الثاني
واخصافه ايضا في صحة دعوى الوقف بعد البيع يعني لو باع دارا ثم ادعى انها وقف لا يسمع
لان مجرد الوقف لا يزيل الملك الا ان يبرهن انه وقف حكوم به بكونه وقف تقبل كذا
في الخاتمة في الخاتمة الصحيح انه لا يسمع مطلقا في الاول الجبهة الخاتمة لا يسمع وان لم يثبت البيعة
وارا تخفيف الحكم عليه ليس ذلك لانه تخفيف بناء على عدم الصيغة وهي لم تصح لكان
التساقط وتقبل شهادة فقراء جيران الواقف وشهادته اهل البلد بانها صدقة
موقوفه عليهم اي على فقراء جيرانه في الصدقة الاولى وعلى اهل البلد في الثانية لا
تقبل شهادة فقراء قرابة بانها صدقة موقوفه على فقراء قرابة الواقف قال الناطقي في
الفرج ان القرابة لا يبرهن وبزوال الجوار فممكن شهادة الجوار بشهادة نفسه لا محالة
كذا في الخاتمة ولا تقبل ايضا الشهادة بان فلانا وقف لفلان ولم يحد ثانيا وكذا في الوقف على
لواقف ارض اخرى سورت الى بقرها الشهود كذا في الوقف لواقف لارض اخرى الا اذا
زيد على قولها السابح فبها هو اي الواقف واقف فيها اي في ارضه فحينئذ جازت
شهادتها لانها تشهد على وقف الارض بعينها الا انها لم يبرهن جيران احد ودخلت في كل
في شهادتها كذا في الخاتمة بخلاف لو شهدا على الوقف وذكر احد ووافرهما لا يبرهن ملكا
يعني شهدا رجلا فلانا وقف لفلان وذكر احد ووافرهما لا يبرهن ملكا
ملكها جازت شهادتهما وبذلك في المدعى ان من كسبه ان هذه الارض لفلان وملكها
الارض التي شهد الشهود بوقفيتها وان شهدا انه ارادنا على حد ووافرهما عليها ولكن
لم يسم لنا حد ووافرهما قبلت شهادتهما كذا في الظهيرية اخصافه في الحق والمرضى بان شهد
احدهما انه وقف في محنة والآخر انه وقف في مرضه تقبل لانها بوقف بات الا ان
حكم الوقف في المرض ان ينقص فيما لا يجوز من الثلث وبهذا لا يجمع الشهادة كالتقبل
لو اخصافه في القدر يعني لو شهدا احدهما على انه وقف ثلث هذه الارض والاخر ربعها
تقبل شهادتهما في قول من يجيز وقف المشرك لكن تقبل على الاقل كذا في الخاتمة كذا لو
اخصافه في الموقوف عليه بان شهد احدهما انه وقف على زيد والاخر على عمرو ويصرف
الفضة الى الفقراء لان اخصافه في التخيير والتعيق كما اذا شهد احدهما ان جعل ارضه
موقوفة بعد وفاته وشهد الاخر انه وقفها وقفا صحيحا بان كانت الشهادة باطل كذا
في الخلاصة **استوفات** الا فضل في الوقف على الفقراء صرف الى فقراء اولاد الواقف
ثم الى قرابته ثم الى مواليه ثم الى جيرانه ثم الى اهل القرية كذا في الهداية وكذا في
كذا في الخاتمة الحكم ان يزوج امة الوقف لاجل هذه الغلة للفقراء دون الانبياء فمن
كان له مسكن وخدام ونياب كفاف لا غير فهو تقبل في الوقف والركوة كذا في الخاتمة

جائز ان في الكاف فانه خاط في اليوم الثالث الصحيح انه لا يجوز به نصف درهم عند اي خيفة
وعندها الصحيح انه ينقص من نصف درهم ولا يزد عليه **باب استيجار الدواب والاراضى**
لا بأس للمسلم ان يوافق داره من ذنبي بكنها وان شرب فيه الخمر وجهد الصليب تحت
الدار المستأجرة فالأجر للموحد ويتصدق به عند اي خيفة ولا عند اي خوف من استيجار
دواب كل شهر كذا في شهر فقط ونفسه في بقية الشهر الا ان يعير كل الاشهر كسنة اشهر مثلاً
فانه حينئذ يعلم المدة فيصنع العقد فيها بالاجماع وكل شهر سكن ساعة منه حتى فيه حصول رضا
بذلك فلم يكن للموحد ان يخرج به الى ان يخلفه الشهر الا بعذر ومع استيجار دواب الارض كذا
الدار كسنة وان لم يسكن بها كل شهر وابتداء المدة وقت العقد ان لم يسكن بها وان
سكن فيها منه ثم ان كان العقد حين يهل الرطل بعينه الا ان كان في شهر المدة والا فلا جاز للدار
وهو ان يعير كل شهر ثمنه يوماً ومع استيجار دابة مملوكة معلومة وان لم يبين من سكنها
هو او ان كان ثمنه كان ولم يبين ما يعير فيها فيصرف المستأجر الدار المستأجرة او الدار كذا
كيف يشاء من اسكانه من اراد وعلم ما شاء حتى يسكن فيها الخيل ويربط الدواب **باب**
يوهن البناء كالتقاصد والحدادة والطين ليرحمي اليه وعليه الفتوى كذا لو قيد بسكنى
رجل بعينه حيث يبطل التقيد ولو ان سكن فيه الا ما يضر بالبناء كما تركه ابطال التقيد
في كل ما لا يختلف باختلاف السهل وصح استيجار دابة على ان سكنها بالاجور ولكن يبرحها
ويكونه اعادة ذكره الاصل ان اشترط المرحمة على المرحوم ان يشترط ان ينفق كسنة
على المستعير به كذا يبطل الاعادة كذا في الخانية والظهيرية بخلافه استيجار دابة كذا
اي جائز درهم مثلاً ويرحمها المستأجر كاسيانه في باب الاجارة الفاسدة كذا استيجار
على ان يسكنها بالاجور وينفق صاحبها وعياله ويكفي مؤنتهم ما دام جياحت نفسه هذه
الاجارة ومع ذلك فانه سكن عليه اجر المثل ويحسب النفقة منه اي من الاجور وان خلتها
في الاضافات فالقول لصاحبها والبينة بينه المستأجر كذا في الجبل وصح استيجار عرصة
بدون بناء فيلزم ان كان اسكنها استيجار كسنة بدون المرحمة ايضا ذكره محمد في التور
قال الامام ابو علي الشافعي به كذا في بنية سياجها وقيل لا يجوز سواء كانت المرحمة وقفا او ملكا
في اختلافه ولو كان البناء لرجل والمرحمة لآخر فاجب صاحب البناء بناءه من صاحب المرحمة
جائز ومن غيره اختلف فيه والقول على جواز وصح استيجار ارض لبناء او العوس فان
انقضت المدة فلهما اي قطع المستأجر البناء والعوس وسكن الارض فانه الى المور
الا ان يرضى المور بتركه فيكون البناء والعوس لهذا والارض لهذا الا ان يرضى المور بقبضه
مطلقا ويملك البناء والعوس في الهداية والكاف بهذا جرحه المستأجر الا ان ينقص
الارض بالفتح فيشترط بملكها بغير رضاه في الخانية احدث المستأجر بناء او خرسا لم ينقص
مدة الاجارة للاجور ان يبرح بالرفع قلت قيمته او كثرته وان شاء لنفسه من الرفع و
اعطاه القيمة اذا لم يكن رفعه الا بضره وان كان فله ذلك باذنه المالك فله ذلك اذا لم
يكن امره ان يفعل ذلك بغير رضاه واذا خسر المستأجر في الارض المستأجر استجار كان
لصاحب الارض ان ينفذ الاستجار بغير رضاه مملوكة اذا كان قطعها بغير الارض وصح استيجار

يرحمي المورج

ارض للزراع ايضا ان سمي ما يزرع فيها وان لم يسكن وزرعها ففعل الاجل عاد ومجربا وله
المستوى لا ارتفاع الجبلان بالزراعة قبل تمام العقد وان استأجر ما يزرع فيها بترافرها
رطبة ولا اجر عليه لانه صادر غاصبا حيث استقر ان ارض جنس اقر غير جنس امره كذا في
الكافي وغيره او عظم بان قال للموحد المستأجر ازرع فيها ما شئت وان مكنت الزرع باق
عليه اي على المستأجر الا اجر كذا لو غرق الزرع ولم يثبت لانه قد زرع ولو خوف لا
قبل الزرع لا اجر عليه وان انقضت المدة وفيها رطبة وهي البرسيم فلهت لانها
ليس لها ثباتا فانه معلومة فصار كالبئر وان فيها الزرع بترك باجر المثل الى المور
لان البوع الزرع غايه معلومة كذا في التاخير باجر المثل مراعاة الحظين ولومات
رب الارض سقى العقد بالمسكن اسفنا كذا في اختلافه وصح استيجار ارض متخول
روايتان والصحيح انها جائزة وان اختلفا فقال المستأجر استأجر منها وهي فارغة
وقال رب الارض كانت مستغولة مرزوفة قال الشيخ الامام ابو بكر محمد بن كفضل كقول
صاحب الارض وقال القاضي الامام علي السعدي حكم بحال وهي الظهيرية والولولجية ولا
يجوز ايجار ارض فيها زرع في طهر الرواية قال الشيخ الاسلام المودف كذا في الزرع
اذا كان الزرع لم يترك وان كان قد ادرك جائز الاجارة وصح استيجار بنية مستغول
بمناع المورج وبقوله المورج في العورين بالتزويج والتسليم الى المستأجر وعليه الفتوى كذا في
الخانية والظهيرية لا يصح استيجار ارض في وسطها شجرة عظيمة او اشجار لانه الغطية
لا وقت كثيرة تأخذ الارض وتطعمها بغير الارض وان كانت شجرة او شجران صغيران مثل
النار التي مضى عليها حول او حولها وكانت الاجارة في نواحي الارض على المسنة جائز
الاجارة كذا في الخانية ولا مرضي به ومن الارض يرضى عنه فيه لورودها على استهلاك
العين واجلها في جوارها ان يستأجر موضعها من الارض ليعرض فيه فسطحا او بجبل
خطيرة لغنة تنفع الاجارة ويبيع صاحب المرحم الانشغال بالمرعى فيحصر موقوفها
بكذا فيقول ان لا حاجة له قوله ويبيع صاحب المرحم الانشغال له بالمرعى لانه لا حاجة له
قال الشيخ عليه السلام ان كان في ثقت وعدمها الكلام ولا يصح استيجار اجام
فيها ما دسكت والقبض ولا استيجار مستأجر لم يقبض وقيل هو على الخلاف في بنية قبل
القبض فيجوز عند اي خيفة واي يوسف لا عند محمد كذا في الخانية وفي الكاف والتور على عدم
جوازها اتفاقا فالاجارة بملك المنافع والمنافع كالمستغول في احوال الهلاك اجرة المدة
واركانه من زوجه وسكنها فيها محال اجر عليه كذا في الخانية والولولجية وفي الظهيرية فيلزم
نظر وينبغي ان يجوز لانه ليس على اسكانه في دارها وسكنها حاصلا لا يمنع الخيانة والتسليم
لانها بنية لزوج في السكنى انقضت المدة فقال رب الدار عمت اجر زرعها اليوم
وان في ملكك كل يوم كذا فيم يرفع زمانا مقاربا الدار بالدار لانه السمي قال محمد
قال يمام قلت لمحمد ولم لا يجعلها في مقدار ما يرضى منها باجر منها قال هذا حسن
اجعلها باجر منها فانه زرعها في ذلك الوقت وان اجعلها بعد ذلك بما قال كل يوم غاب
مستأجر داره وترك مرأته فيها لا يطرح الى اخرها من الدار لانه لم يكن الا اجره فيسحق

من

علمنا بانته ايراد ثوابا فاصح الكل اي القديم والحديث فاستجار له السمي فقط كذا في
الطهرية وان استجار به ليجي بجباله من البصرة مثلا فذهب اليه وقد مات البصر فجار بالباقي
له الاجر بحسبه قبل ان كان معلوم من حيث العدد والافضل الاجر في البرازية وان لم يكونوا
معلومين فالاجارة فاسدة ولا اجر للمستجار وان نفدت المدة على اهل المدة فاستجاره وارجع
باجر معلوم لذهب اليه السطحا وبغير الفضة وحفظ عنهم المدة ان وقتها صحيح وبغيره
وله السمي والا اي انه لم يكن المدة معلومة لا يجوز ومع هذا ان ذهب له اجر المستجار كذا في الطهرية
كذا ان صاحرا جرحه فاستجاره رجلا باجر معلوم للمدة على الفضة ومضى ووجه له اجر
المستجار في المدة فذهب على سبيل الحق بالحق لا انه غير مقدر بقدر فذهب على سبيل الحق لا اجر
وقد علمنا ان كذا اذا عظم بعينه اذا قال من دلي عليه فله كذا فله رجلا لا اجر لبطانة
الاجارة لان الاجرة ليس معلوم والدلالة والاشارة ليس على سبيل الحق به الا اجر كذا في
والاولا الجية ولا اجر ايضا كما طرعا في ذلك بالحق فرجع بعينه استجاره رجلا ليعمل مناعه الي
الكونة مثلا فحمله بعض الطير وخوفه بالحق فرجع الاجر ولا يحمل كتاب الى طائر رده
اي الكتاب اليه مرسلا كونه اي المستجار اليه او غيبة لا يجب له الاجر وان سلمه اليه وارثه
او الى من سمي اليه اذا حضر له اجر الكتاب في قوله فحمله فذهب هو نصف السمي لان ابي باقى
ما في وسعه وحده كذا اجر الكتاب ان رده ايضا كمال اي كذا يجب نصف السمي على
استجاره رجلا لذهب كذا في كذا فذهب بها وبالدلالة الفاضلة من الكتاب ابي
المقصود بقدره في البناء والطير والكل ان الباقي من الطير كالاول سهولة وصعوبة وان
كان كذا في متفادنا بقدره كذا في الخاتمة والاولا الجية على احد الاجرين بعينه وجعل استجاره
رجلا ليعمل كذا حابطا وحفره في كذا فله اجر واحد اخصا لهما السمي ان كان بينهما
شركة في العمل او العمل قد با والاطل على نصفه وهو منطوق في نصف العمل ولا يخفى
والال ومن مناع على السبي وعي وذهب اليه في ذلك ولم يقدر على السبي له اجر المستجار
فالاجرة المقتضى السبي وقبل الاجر قال الفضة ابو البيث ما قاله ابو القاسم فيس في
الاستحسان اذا ترك الدال الاول حتى باع غيره لا اجر له لان الدال في الحادة لا يأخذ
الاجر بوجه السبي وهذا قول يوافق قول ابو يوسف كذا في الطهرية وغيره ولا يستدعي
اي من الدال الاجر الذي اخذه بعد السبي بانفسه في السبي بين العاقدين بسبب كذا في
الخاتمة وغيره في جرح الغزل الذي سلم اليه السبي وحلف لم يجره منسوجا مؤثرا
له ان السبي قبل الجرح ولا اجر والتوب لصاحب الغزل لان السبي بعد والتوب له اي
وعليه سمي ذلك الغزل لصاحب الغزل كذا في الخاتمة وفي الاول الجية وعليه قيمة الغزل
كذا الصباغ ان صنع التوب قبل الجرح ولا اجر والتوب لصاحبه لكن ان صنع بعد
اخذها جبه التوب ان شاء واعطاه ما اراد الصبي فيه او ضمنه ان شاء فقيمة
توبه ايضا كذا في الغصب وكذا القصار ان قصه قبل الاجر ولا اجر ان قصه
بعده لا اجر كذا في غصبه ويطلق الاجارة فاذا قصه بعد ذلك فقد قصه بغير عقد
فلا يستوجب الاجر كذا في الطهرية والتوب لصاحبه على كل حال كذا في الخاتمة **مسئل**

في البرازية يتيم الام له ايضا استجاره اقرباؤه عدة في احوال شتى لما اذن احكامهم وبلا اجرة له
طلب الاجر للمستجار بعد المدة ان كان ما يطلونه من الكسوة والكفاية لاب والاجر المستجار
واجب اب الاب ان يواجر الصبي في عمل من الاعمال التي يقدر عليها الصغير لانه لا يملك على الصبي
عما كولو لانهما على نفسه واذا بلغ الصغير بعد ما اجره منه ولاية الاجارة ان شاء وانفصل لا
وان شاء ونسخ وليس له ان ينسخ اجارة عبده وداره قبل تمام المدة كذا في الخاتمة
وفي كذا لتمام ان تواجبه الصغير ان كان في جرحه كذا في الوصية في البداية كذا في الخاتمة واما
في الخاتمة ووجهه اب مقدم على اجد وفيه ايضا ولا احد الوصيين ان يواجره لا عبده في
قول ابي حنيفة وقال محمد يواجر عبده ايضا ثم لمن هو في جرحه من ذوى رحم محرم في الطهرية
والخاتمة وان كان الصغير في جرحه من ذوى رحم محرم فاجر من ذوى رحم محرم ابي هو اقر من الذي
كان الصغير في جرحه فاجر يكون في جرحه من ذوى رحم محرم فاجر من ذوى رحم محرم ابي هو اقر من الذي
في قول محمد ولا ربح محرم قبض الاجرة لانها فاضلة عليه لانه ليس له ولاية النصف
في ماله ولغيره الا خبره هو الاب واجد وصغيره ايجار ماله عبده وعقاره ووجهه اب مقدم
يملكه البيع فيكون له الاجارة لكن لو اجر الاب او الوصي منزل الصغير ونه اجر المستجار
يرتبه تمام ذلك اذ ليس له ولاية اخط والاسقاط كذا في العادة وغيره في الخاتمة
ودرجان في عشرة بسير قال ابن سمان في جرحه من ذوى رحم محرم فاجر من ذوى رحم محرم ابي هو اقر من الذي
والاب استجاره ولله الصغير وماله نصفه في كذا في الخاتمة وفي كذا في الخاتمة
وعكس اي يملك ايضا ايجار نفسه وماله للصغير في الطهرية كذا في الخاتمة وفي بعض
الروايات ان لا يجوز لاجرة استجاره ابنة البائع للمدة لانه هذه الاب سخره على الابن
فالاجارة وقعت على ما هو سخره عليه به وفي الاجرة فانه على الابن لا اجر له في الطهرية
الا ان يكون الابن مكانا فحينئذ يجوز سواء كان الاب فاضلا او لم يكن لانه هذه الاب
لا تخرم الابن المكاتب في الخاتمة ولو استجاره ابنة العبد من مولاه جاز لان استجاره
اباه العبد من مولاه ولا عكس اي لا يجوز ان يستجاره الابن اباه للمدة في الخاتمة
وفي المستجير لا فرق بين كونه احدا مسلما او كافرا ومع ذلك له الاجر ان عمل في الحلال
ولو استجاره امه للمدة او جده او جده لا يجوز ولو عمل واحد من هؤلاء يجب السمي
والوصية استجاره الصغير وعبده لنفسه بل غلب في قول ابي حنيفة وابي يوسف فحمله
لا ايجار نفسه وعبده اي للصغير كذا في الخاتمة ولله استجاره زوجا للمدة لا هذه
البيت لا يلزم الزوج وله ان يتنع من المدة كما فيها من الدل وهو عذر في نسخ الاجارة و
عليه القدر كذا في الطهرية وغيره لا عكس لانه هذه البيت تخرم المدة بلا اجر كذا في
الخاتمة والاولا الجية وغيره الا فيما ليس من اعمال البيت كخاطة الثوب وكذا في
استجار النظم على النظر اصلاح طعام البيت وغسل ثيابه وليس عليها ان تعمل لا بوجه
ولا باس لئلا يترفع ولد الكافر باجر وان استجاره طهرا ثم طهرتها كافر او جنة
او زانية او مفسدة لانه ينسخ الاجارة لانه الابن بعد من ولا يضمن المنة لوصي البيت
او ما عليه في دفعه ما صح استجاره النظم باجر معلوم وكسوة عند ابي حنيفة استجارها

جارة

الوسطان الطعام والكسوة وعندنا لا يجوز لهما ولا لغيرهما من جنس كتاب وطورها وعرضها
وصفتها ومن كسب الطعام وصفته جازبا لانفاق لا حرمه ذكر القدر والى وسكن الله
في الخانية رجلا استأجر امرأته لترضع ولده منها فارضعته ذكر القدر وسكن الله الخسنة
لا يجوز لها الا ذلك بسنخ صبيها وباتة قال الله تعالى والولدات يرضعن اولادهن وان كانت
لا تجبر على ذلك فلا تستوجب الاباء والمعتدة من طلاق رجعي في هذا كما كسوة وان كانت
المعتدة من بابت او طلاق في طهر الرواية تصح بالانفاق الاجارة ونسخه للاباء ومن جنى خيفة
في رواية لا ابا لها وان كان الصغير حال فاستأجر الاب امرأته على رضاع ولده منها رد
عن محمد انه يبيع ولها ابا ومن يبيع الشياخ اخذ اهله الرواية وان استأجره في الارض رضاء
من غير جازات ولها ابا لان ذلك غير مستحب عليها وباتة وخادمها كفسرها لا مكانتها
صغير لمرله ما ولا لابيها وامتنعت الام عن رضاعه وهو لا يقبل ترغيبا فيل لا تجبر
على الارض رضاء وقال تميم الا في الرضعية غير وعيد كقوله ان اذا كانت مريضة بغيرها الارض
ولزوج وطهر المرضعة لكن لا في بيت المستأجر الا بآذنه وله نسخها ان يغير آذنه وان لم
يكن الزوج بمنزلة امه ان يكون امه في الخانية وان خيف المالك على الصغير وللمتأجر
ايضا في الاجارة ان جعلت او مرضت لانه ليس كالمول والمرغبة بغير الصبي ولا يجب على
الاب ابر الرضاع بعد كونه ان اطلقت المدة في الخانية واجمعوا على انه مدة الرضاع ثم
استحقاق ابر الرضاع على الاب مقدرا كونه حتى انه المطلقة اذا طالت بعد كونه
باب الرضاع فابى الاب ان يعطى لا يجبر ولا تجبر في كونه كالا يجب لاه لوارضته فيها
اي في المدة بلان السنة في الخلاصة او حدة بطعام والقدر بها انما لم ترضع بلان
ان في عكس ابر يجب الاب ان ارضعته بلان احتياجا في الخانية والظهيرية وغيرهما
ظهير الارض رضاء ولده بنفسها فارضعته بخدي جاريتها اختلفوا في وجوب الاب
والاصح وجوبه **باب اجارة الوقف** يبيع السراى سرتا الوقف فيه اي في
اجارة الوقف ان كان في الاى وان لم يذكر الوقف في صك الوقف فزاي القيم ان
يواجره لان وجوب الدار اكثر من سنة هو المختار لانه المدة اذا طالت يورثها المالك
الوقف فانه من رآه يتصرف فيه تصرف المالك على طول الرضا بغيره ماله ولا تجوز
الارض اكثر من ثلاث سنين ويوجب باجر المثل وان اجره بدونه فمرحالا يتخابر فيه
لانه انما كان اذا اجره الاب منزل صغيره بدونه كما مر في الخلاصة وورثه في عشرة
سبب ولا ينسخ الاجارة ان رخص بعد العقد بسبب من الاسباب المذكورة
لوقف قبل اوزاد ابا بعد العقد لانه ابر المثل انما يقتر وقت العقد ووقت العقد
كان المسمى ابر المثل فلا يعتبر التغير بعد ذلك سواء اوزاد او عذ الكل اوزاد واحد نعمت
وعلى رواية الطحاوي في نسخ ويجوز العقد الى وقت الفسخ لانه المسمى في الخانية المتولى
اذا اجر حمام الوقف من رجل ثم جازاه وراثة في اجره ان كان حين اجره من الاول
اياه بمقدار ابر المثل او بما يتخابر المثل في المثل لانه يجوز الاول قبل تمام المدة
وان كانت الاجارة الاولى في حال الخبايا فيه المثل يكون فاسدة ولذا في يواجرها

اجارة صحيحة اعم الى اول او من غيره باجر المثل او بالزيادة على قدر ما يرضى به المتأجر
وان كانت الاجارة الاولى باجر المثل ثم زاد ابر المثل المتولى انه يفسخ او مات المولى الى
المتولى وان كان الواقف هو الذي اجره ثم مات في القيس بطل الاجارة وبه اخذ ابو
بكر الاسكاف وفيه الاختصاص لا تبطل كذا في الظهيرية او مات الواقف عليه يعني دار
موقوفه على قوم ابره المتولى مدة معلومة ثم مات بعض الواقف عليهم قبل تمام المدة
لا تبطل الاجارة سكن رجل في دار موقوفه بغير اذن من الواقف او اليقين او غيبها
او اسكنه المتولى في الدار الموقوفه بغير اذنه او اسكنه فيها باجارة فاسدة او سكن
فيها بغير اذن المتولى ثم غرل القاضيه وولى غيره فادعى هذا المتولى على المستأجر ان البيع
كان فاسدا وبطل القاضيه بيع المتولى الاول وسلم الدار الى المتولى الثاني فليسا
المثل سواء كانت الدار موقوفة للاستقلال او لم تكن صيانة للوقف عن ايدي الظلمة
وقطعا لا يطاع الفاسدة وعليه القنور كذا في الظهيرية وانما في الخانية وان
بان وتفتتها او انها لم يبيع بعد سكونه مدة باجره على من اشيا على **باب الاجارة**
القاسم في الخانية والظهيرية ومنه فسدت الاجارة هل يجب ابر المثل بالغايب
ينظر ان كان في الاجارة لهما المسمى من الاب او لعدم التسمية يجب ابر المثل
بالغايب بلان كالا استأجر دارا سنة ثمانية درهم على ان يرضعها المتأجر لانه لا شرط المدة
على المتأجر صارت المدة من الاب فيصير الاب في المدة كالا اذا كان الف وكم شرطه
وهو ذلك كانه ابر المثل ولا يزداد على المسمى نفسه الاجارة بالسبوع الا صلح فيها بينهم
وفيما لا يقسم عند اي حصة في الخانية وعيد القنور واما عند ما يجوز اجارة الشياخ
مطلقا وبها ثبات فيه ويجوز ان على ذلك كذا في الكافي وطريق اجواز على قول الكل طحا
حكم الحاكم او قودع العقد على الكل ثم الفسخ فيما يبرأ لانه الطارى لا يفسد في طهر الرواية
وصورة اجارة المتأجر ان يوجب ثوبا من داره او يقبضه من داره من غير الشريك
او يوجب نصف عبد او نصف دابة ولو اجره من رجلين يجوز وكل واحد من المتأجرين
بملك منفعة النصف في اعادة ان مات احدهما حتى بطل العقد في نصيبه نعم اي حصة
انه يقسم العقد في حق الاى وفي طهر الرواية يبقى العقد في حقه في الخلاصة ولو اجر
رجلا من رجلين كجزا الا اجارة من شريك فانه يجوز نصفه ايضا بجهالة ما يزرع كادوا
استأجر ارضا ولم يذكر انه يزرعها او ذكر انه يزرعها ولكن لم يذكر اي شئ يزرعها و
نصف جهالة ما يجزر كالا اذا استأجر حمارا الى مكة ولم يسم ما يحمل عليه لفات الممول
وتفقد شرط لا يقضي فيه العقد كسرت العشر على المتأجر واحال انه على المولى كذا في الرواية
وكسرت القسمة على المتأجر والمراد بالقسمة انه يرضع المتأجر الارض المتأجرة بعد
تمام المدة على المولى مكرمة او كبرها مرتين في موضع يزرع الارض الربيع بالكراب مرة
والمدة سنة واحدة وان كانت الارض في بلد خياجة ابر المثل بالكراب لانه هذا
الشرط مفقود لانه من مقتضاته كالا اذا استأجر على ان يسقيها ويكرها فهو جائز
لانه هذا شرط يقضي فيه العقد لانه الرأفة لا ياتي الا بها والكرى اى كرى انها لا تزرع حلة

اولا ملكا وعند ما يقسم الزيادة لعدم الاذن في قدر الزيادة وانما تخرج السرج واسرجه بسرج
بسرج بمنزلة السرج بمنزلة الزيادة وانما كان لا يسير على السرج بمنزلة السرج بمنزلة الزيادة
فيل في السجادة حتى لو كان الاكاف الاول يأخذ من ظهر الدابة قدر سبعمائة والثاني قدر اربعة
استار بفضة نصف قيمتها وقيل من حيث النفل حتى لو كان الاول يوزن مئتين والثاني سنة
اعطاء بفضة غني قيمتها الضياء والاربع لا يجتمعان فلو تعدل المستاجر بفضة لا يجب عليه الا
استاجر دابة ليحمل ولم يسره فكله القدر المضاف وهو في البعير مائتان واربعون منها
وفي الحمار مائة وخمسون منها كذا في الخلاصة ونفق اي ملك لا يضمن لانه العبد المستاجر
امانة في يد المستاجر وان كانت الاجارة فاسدة لانه حكم الفاسد وجد منه الجائز وان
بلغ المكافاة السبعمائة انتهى استجرنا ما في كفايه من كفايه المستاجر ان كان غافضا
دفعا للفساد وان سمر الحمل وقدره وزاد ضمن الحصة وطريق موعة مقدار الزيادة
الرجوع الى اهل البهره هذا الحمل لم يبره على كونه في النفل هذا ان اطاق ما حملها والا
فالكل اي ضمن كل القيمة كما اذا قيد برأكب مخالف فوطب ضمة لا تضره كذا الحكم في
كل ما ينفذ استعمالا لا لفسطاط وكذا حتى لو استاجر فسطاطا فدفعه الى غيره اجارة
او اجارة ففسد وسكن فيه ضمة عند يوسف لتفاوت الناس في بضعه واختيار مكانه وفرب
او تاده خلافا للحكم كذا في الكافر خلافا حيث بطل التقيد فيما لا يختلف باختلاف المستعمل
كما لو استاجر دارا وسطر سكنه رجل بضمه لانه بسكن غيره لعدم التفاوت جعل في حقه
جوالق هو طرف يقال له بالزكي جوالق وهو جوالق ضعيف ماسي وحل رب الدابة عليه
وكذا بامر المستاجر فوطب لا ضمة على المستاجر لانه صاحب الدابة هو الواضع ولو حملها معا
ضمن الرابع لانه كسب ما دون فيه والنصف الا في بغيره وفيها حملها بفضة نصف هذا
النصف هذا اذا كان الحمل عدلا واحدا لا ضمة لو كان الحمل عدلين حملها معا وحمل المستاجر
اولا ثم رب الدابة حامل للزيادة وان حمل رب الدابة اولا والمستاجر ثانيا فالنصف الى
ضمن المستاجر نصف القيمة كما اذا اردت غيره فوطب الدابة بفضة نصف قيمتها ولا جبرة
بالنفل وانخفضت لانه الدابة قد بعيرها جعل الرأكب الخفيف وخفف عنها وكوب التثقل على
بالفر وسببه هذا اذا كانت الدابة تطلق حملها ولا يضمن قيمتها في الولد الجنية قالوا بهذا
اذا اردت منرا اذا اردت حبسا بضمه بقدر نفعه وهذا مما يحفظه جد نسب الصدريد
حسام الدين هذا الى سبب لانه اكله في الظهيرة والاكاف بالخير ان شاء الله في الرديف
وان شاء ضمن الذراردية والراكب لا يبرج بضمه والرديف بجمع ان كان مستاجر
والا فلا ضمة المستاجر في موضع غير معتاد فنسقت بضمه في قولهم وان ضرب في موضع
المعتاد بضمه في قول اي حنيفة وعلى قولها لا يضمن مستاجر العبد لا يملك الضرب الا بالآفة
المولى عنه الكل كذا في الخانية او كسج هو ان يجذب الدابة الى نفسه عنقا منها عند
اي حنيفة وعند حال ضمة في الضرب والكنج لانها معتادة في السير فربما لا ينفذ
الدابة الا بها فكان الاذن ثانيا عرفا او ذهب بها الى موضع اية وان كان ارب
منه لشرط فوطب او جاوزها عما عداها كما اذا استاجر دابة الى اجرة مستأجرا

مستاجر الدابة

فجاوزها الى القادسية ثم ردها اليه اي الى ما عين فنسقت فهو ضامن قيل او استاجر
ذو اصحاب الاجابة فاما اذا استاجر دابة بها وجائيا فلا ضمة عليه وقيل لا بل هو ضامن في
الوجهين وهذا الصحيح وقيل لا بل الصحيح كذا في الكافي او اذ فطره للصلاة فذهب وكسبها
ضمن تركه يحفظ مع القدرة او ضوف فذاب المال ولورودها يسج قطع الصلاة سواء
كانت فرضا او نفلا كذا في الظهيرة وغيره لانه ضمت الدابة في الطريق ولم يمتهم
المستاجر في الطلب لانه وجوده لو طلبه في حوالى ذلك الموضع الذي ذهب الدابة
كذا في المعقبات او تركها لغيره بفضة عجزت الدابة المستاجر في الطريق عن المعقبات
ولم يكن صاحب الدابة معه فتركها لا يضمن المستاجر ثوبا بالليل ففسد لباسا مقادا
فتخرج او سرق منه لا يضمن الا في الظهيرة والثانية في البسوط او استاجر دارا
وبني فيها كائنا او ثورا ولو بلا اذن الموهوم كذا في الخلاصة فاحترقت الارض منه او
احترق بعض بيوت جيرانه لا يضمن في العادة والذخيرة الا انه يضمن حال البسطة الكس
من ترك الاضباط في وضع الكائون واليقاد النار باب ضامن الاجير في الخط
التخاس واللال وتجب ان اجبر مشترك كذا الحامي والاحمال والراعي اما في النقصان
والنجار وجميع الصنائع فوجد النقصان وبسبب اجبره وحده بضمه من جعل لواءه موقفا ولا
يشترط بيان جنس العمل ونوعه وصفته وقدره في النقصان وان يشترط بيان المدة كذا في
البدائع فيقول الاجير لحيته او رعى الغنم الناجية اجبره فاحصا اذا سطر عليه انه لا يجد غيره
ولا يبرى لغيره فاذا استاجر رجلا وحده بضمه لا يضمنه ولم يشترط عليه ان لا
يخطئ ثوبا غيره فهو مشترك كذا لو استاجر رجلا ليرعى غنمه شهر بربهم الا انه يقول
ولا يبرى غنم غيره وله الا بوسليم النفس في المدة وان كسب كسب بشرط عدم
الاتفاق ومنع مانع كالطمر والمرض وكذا في النقصان ان يبرى عليه عدد اقدر
طاقة الراعي وعليه رعي اولادها ولا يسقط شيء من اجرة بيعه بضمه وبذلك بخلاف
الاجير المشترك في الخط وغيره ولا راعي ان يبعث الاضام الى السرج على يد غلامه واجبره
وولده الكبير الذر في عياله فانه ملك في يده حال الرد لا ضمة عليه ان كان الراعي اجيرا
خاصا كذا ان مشترك ايضا عنده وعند ما ان ملك بامر يكرن التخر عنه ضمة كذا لو ملك
في يده حال الرد لا ضمة عليه ان كان الراعي اجيرا خاصا كذا ان مشترك ايضا عنده وعند
انه ملك بامر يكرن التخر عنه ضمة كذا لو ملك في يده حال الرد ولا ضمة عليه بل انعد لانه
قيما نصف في يده ونائب فيما تلف بعلة في الهداية لانه انما وقع مني صارت محمولة تسليم
النفس المستاجر فاذا امره بالتعرف في محله بضمه بضمه فصار فعله مقبولا اليه فكأنه
فعل بنفسه والمشارك مثلا يحقض لواءه على غيره او لم يعمل ولا يشترط ان يكون عاملا لغيره
بل اذا عمل لواءه غير موقت بحيث لا ينفذ رعيه ان يعمل لغيره فهو ايضا مشترك كذا في قوله
وله الا بوسليم النفس وضمه ما امكن التخر عنه كالسرقة والغصب وكذا في
استئجار الدابة على رعيه فانه مشترك في النقصان والاجير المشترك احتياطيا لا موالا استأجر
ولا يضمن ما ملك بامر لا يكرن التخر عنه كالسرق والغصب والحق الغالب

وإن كان المالك
على كل حال
على كل حال

الراعي لو اكلها سبيح وهو مصدق فيه بيمينه لانه امكن كذا في الولوالجية او ذكرا الراعي حوا
منه بلاكها هو الكفار للفقير ذكر في الاصل انه يضمن قيمتها يوم الذبح قال الشيخ الامام الموقوف
بكرهه رايم انما يضمنه اذا ذبح سنة تخرج جوفها واما اذا اتفق بموتها قالوا لا يضمن ولو
اختلف فالقول بالاعلان انما يضمن كذا في الخانية وفي خلاصة القول على الراعي البينة
او ذنت سنة من قطيع فلم يضمنه حفظ الباقى في الظهيرة كذا في التوفيق فرق ولم يقدر على
اتباع الكل فاتباع البعض وذكر البعض لا يضمن ما ترك كبقار او دخل البقرة في السكك ولم
يسلم كل بقرة الى صاحبها فصارت بقرة لا يضمنه اذ ليس عليه اذ كانا منزل يتبعها فاعرف
كالشروط كذا في الخانية وغيره والقول قوله لا يضمن وان كان البقار بان ياتي كل بقرة الى
منزل صاحبها وقيل يضمن كذا في الولوالجية او اذ ذبحها في حرجي منسلف بالاسرار يعني بقار
لا يضمنه لانه لم يدر منسلف بالاسرار لا يضمنه ان ينظر الى كل بقرة فضاء واحد من البقرة لا يضمنه
عليه لانه انما سرعه واهم فيه باهم وهو لم يقدر في حفظ كذا في الخلاصة والولوالجية او
عاب عنها فافسد الزرع يعني بقار ترك البقرة في جبانة وغاب عنها ففقدت بقرة في
زرع رجل فافسد من لا يضمن عليه لانه الزرع مانتف بضمنه وانما تلف بضمنه البقرة وقيل
البعي جبار اي هذا بخلاف ان ارسها في الزرع كذا في المعبرات ولا يضمنه كجام وكخوة
كالنفساد والبراع في الثوب البرع في الحيوانات كالنفس في الآدمي لم يعد اي لم يجز
المعاد وان سر الى النفس لعدم المالك النحر عن سبب الهلاك لا نفس في العمل الفاسد
وانما السلامة المطلوبة من العمل لا يجازي القدر المقدر وان شرط على هؤلاء العمل الصحيح
وقد السب لا يبيع شرطه ولو شرط على القصار العمل على وجه لا يخرج الثوب صحيح شرطه
لان ذلك مقدور كذا في الخانية وانما تارخا في ولو قطع الحجام الحشفة مع الجملة انما يرى
الحشفة خشفة فذبح كالملة والاي وان لم يبرأ بل يترك ففقدها لانه لا يضمن
الحشفة وان عصفه كالملة لانه في النفس فيقدر به لانه يبدل النفس اما ان مات فقد حصل
التلف بفعلين احدهما ما ذبح وهو قطع الجملة والاخر في ما ذبح فيه وهو قطع الحشفة
فكأنه ضاها نصف بدل النفس لانه في الظهيرة والعناية قال الرعي وهو في اغب
المسائل ولو قطع بعضها فحكمة عدل كذا في الخانية وغيره قصد حجام غلاما او عبدا
بطا به لا باذنه الولي والمولى في مات الغلام او العبد بدى ويضمنه عاقلة اي يعطي عاقلة
الحجام ذية الغلام في الصورة الاولى وفيه العينة الصورة الثانية كذا في العاقلة ولو
فقد سبب عليه اي يطلب بغير ذية الكافر ضمن الحجام قيمته لا العاقلة لا يضمنه لو قطع
سبب حرامه فان تلفت بها سبب الاوى كذا في الخلاصة استباح رب الدار فعلة
لا يراعي جناح او ظلة فوقع الجناح بغير ذية العمل فقتل انما يضمنه اذ ذبح
الدار لانه التلف بفعلهم لانه السقوط بالتفسير منهم في الامساك فيلزم الية وان سقط
بعد فراغهم منه فالضمان على رب الدار استحسن كذا في الكافي قطع زجاجة ربها بسلم
منها باجر فافسدت ضمنه وان شرط عليه عدم الضمان وانما لا يسلم منها فافسدت لا يضمنه
قال ابو يوسف في النواذر كذا في الخلاصة والخانية وضع رجل ثوبا لغيره عيان حاميا ولم يقدر

مسألة مسألة قضاع الثوب ان كان له ثيابي حاضر لا يضمن الحامي لانه هذا استخفاف
منه الثيابي في الذخيرة ولو سرق وهو لا يعلم به سرق ولو لم يذهب عن ذلك الموضع ولم
يضيع وهذا قول الكل اذ الحامي مودع عن الثياب لو لم يستره لم يضمن بانه حفظ
الثياب ولو شرط له ذلك وكان له اجرة بانه لا يضمنه بالتمام واكفط فهو على الاختلاف
استمر اذ لم يضمنه سرقه عند البينة لا عند حاله اذ جبره شريك والاي وان لم يكن له ثيابي
غايبا ضمن الحامي لانه هذا استخفاف منه في الخانية وضع ثيابه عند الحامر وقال احفظها وقيل
الحامر وسرط عليه الضمان اذ اذنت فلا تخرج لم يجزها وقيل ضمن الحامر عند الكفر وقال الفقيه
ابو جعفر سرط الضمان في الامانات باطل وذكر في المتن ما يوافقه في خلاصة والذخيرة وبه
يفتي او ومنه اي وضع حاد الثوب ثوبا باسترة الحامر بانه قال الحامر ان اضع ثيابي
فاشار الى موضع فوضع ثوبا فضاء ضمن الحامر لانه جنيته بصير مودعا فيضمنه ما يضمنه المودع
كذا في الحجة او وجهه اي وجد صاحب الثوب الحامي ما يضمنه او اضع جنيته على الارض
كانه ضامنا لانه ترك الحفظ وان وجدته باثما فاعدا لانه سنبط حكا فلم يكن تارك الحفظ كذا
في الخانية ضمن الحامر لانه وضع الثوب لغيره لانه استخفاف منه كذا في الحفظ وجعل منه اي
من الحامر فضاء الثوب فلا تخرج صاحب من الحامر لم يجز ثيابه وقال الحامر ان رجلا رده وكنى
انه لم يضمن الحامر في الاصح اذ قصر في الحفظ بانه لم يمنع ان يمسح بخلافه لو قال الحامي
رايت احدا رفع ثيابه الا اني ظننت انه انت حيث لا يضمنه اذ لم يترك الحفظ لانه
انه الراعي هو الدال او دوع الثوب عند اجني فضاء ضمنه بخلافه لو اودعه عند من في عياله
او قال لا ادر في اتي حانوت وضعت ضمنه كذا في الخانية وغيره لا يضمنه لو قال وضع
الثوب ضمنه يدس فضاء ولا ادر كيف فضاء او قال وضعه في كنف قال الشيخ الامام
ابوبكر محمد بن كنفل او دفعه من استناب فغاب الرجل ولم يظفر به لا يضمن لانه ما ذبح
له في هذا الدفع عادة كذا في الظهيرة في الخانية قال مولانا لا يضمنه اذ لم يفارقه اما اذا
دفع اليه الثوب وفارقه ضمنه كذا في الخانية في الظهيرة في الخانية في دفعه سعة الي
منه ولينادى عليها فطوب منه بداهم معلومة فوضعه عند الطالب فقتل الطالب
ضاعت من ضمنه فيضمنه لانه اخذها على وجه السوم بعد بيعه في الثمن بعثت امرأته في
جارية سلمت اليها زوجها ليعبرها في حاجته لها فربت قال ابو بكر البجلي ضمن المرأة
عنده وضمن النخاس عند ما كذا في الذخيرة وفي الخانية قال ابو يوسف ومحمد صاحب
الجارية بالجارية انما سار ضمن النخاس وانما سار ضمن امرأته سرق من الخانية ضمنه لا يضمنه
الحارس قال الفقيه ابو جعفر والفقيه ابو بكر البجلي لانه يحرس الابواب اما الاموال
فمحفوظة بالبيت وهو في بدلاكها وفيها من الثياب قال في حارس السوق اذ كان
يحرس كوانيت فنقب فاخت و سرق منه ثيابي ضمن الحارس لانه بمنزلة الجاني في ترك
والصحيح قال الفقيه ابو جعفر كذا في الخانية والولوالجية في الخانية رجل جار الى خان
بدابة وقع لصاحب الخان ابن اربطها فقتل صاحب الخانة هناك فربطها وذهب عم
جار فلم يجد الدابة فقتل صاحب الخان انه صاحبك انما يضمنه لصاحبها والمصاحب الدابة

صاحب كان صاحب الجاه ضامنا صير في التقدراهم باق فاذ انقبض نصف دينار ومنه
الى الجاه بحسابه ان كان الكل بنوا بستر وكل الجاه وان كان نصف نصف الجاه ولا يخفى
البصر في سبب لان لم ينفذ حقا على صاحب الدراهم وانما وفي بعض العلى هو تيسير
البعض فيروم الجاه بحسب ذلك فنظروا في رنوف على الانع فان ذكر الرفع وقال
ليس هذا اخذت مني كان القول قول الاخذ مع بحيث لانه نكر اخذ غيره وهذا لا يتم
بل ان الاخذ انما يستفاد حقا او يستفاد اجماعا **باب الاختلاف** رجل في يديه
ارض لغيره فاجرها فقارب الارض اجمعتها باجر والاجر في وقال الجاه غصبته منك
واجمعتها بالقول قول رب الارض لانه اقرانها ملكه والنصف في ملك الغير ظاهرا كونه
باجر والظاهر من اجله وبطل ملك الانسان يكون له كذا في اتي كانه والاولا الجاه في الال
ماع جارية رجل باجره فقال البائع بعثها بغير اجم وقال الال باجر ان كان الال لا يعرف
ذلك باجره سبيح اموال الناس وياخذ على ذلك اجم الالبص في الامر وحبس اجم المثل القول
لما كنت في القميص والقبارة والحمة والصخرة يعني قارب النوب امرتك ان تحبض قميصا
فحطنته قبارة وقال انما طال ابل مرتني انما تحبض قبارة او قال المالك امرتك ان تحبض احمر
فحبضته اصفر وقال الصباغ لابل امرني ان احبضه اصفر صدق رب النوب مع كونه
فان حلف فحطت الحياط او الصباغ في قبة نوب غير معمول ولا اجم او اخذ المالك واعطى العال
اجم مثل حله لا يجوز به السمي والقول له ايضا في الجاه وعنده وقال ابو يوسف ان كان اجم
فحبط لا اى بينهما اخذ واعطى في الجاه والا فلا وقال محمد ان كان الصباغ معروفا بجره
النصف باجره فالقول له في الاول الجاه في الشراخ الامام المعروف بخوارزمي في الفتوى على
فوز محمد لانه المعروف كالمشروط في الكفاية قال شيخ الاسلام وعابيه الفتور وحكم الحال
في ابا القيد المستاجر ومرضه حتى لو استاجر عبد استاجر به ربح فقبضه في اول الشهر
العبد مريض واتبى فاختلصا فقال المستاجر ابن او مرض حين اخذته وقال الربيع
لم يكن ذلك الا قبل ان ياتي بي بعة فالقول للمستاجر ولو كان معجنا في الحال او غير
ابن فالقول للمعجر وفي جوى ماد الرحي والقطاعة فانه كان منقطعا وقت الخصومة
فالقول للمستاجر فيما مضى وان كان جارا فالقول لرب الحكي مع كونه واحدا وان لم يصلح
حجة عندنا يصلح مرجح اذا ترجح ابداننا يقع بالاصل وقد عرف في اصول كنفقة كذا
في الكافي والقول للمستاجر في قدر الانقطاع والقول للقصار في هذا نوب وصاحب
النوب يدعونه ليس بنوب وفي ردونه اى ردته نوبك اليك وهذا قول ابي حنيفة
اذ عنده القصار مدين وكذا اكل اجير مستترك والقصور على قوله خلا لا يلبس يدس كذا في
الظهيرية وانما في القول لراعى عد الغنم والبينة لرب الغنم ولرب في تغيير المرمى
يعني لو اختلف الراعى ورب الغنم في وجود الشرا او في المكا فالقول للمالك والقول
لرب الدار في بناء منها يعني لو اختلف صاحب الدار والمستاجر في بناء من الدار وفي بناء
في سقف القول لرب الدار الا ان يصدق المالك فيقتنع ولو اضر القلع بالدار فحطب
الدار قيمته يوم الخصومة والقول له ايضا في قدر كنفقة يعني لو اختلف باجر رب الدار

ليحيى الله اياه فان تضافه واختلافه في قدره ففقد القول رب الاربعة المستجاب وان شرط
 انه يكون مقبول القول في الاتفاق والمستجاب البينة كذا في الخاتمة في التحلصة امر هو
 المستجاب بمرئ الحام من الاربعة يجوز مطلقا ولو اختلفا في الصرف فالقول للموجود والحوال
 مع بينة في التمسك يعني لو دفع ما عاين حال الجمل الى موضع كذا التحمل فقال رب المتاع
 ليس هذا متاعه وقال الحال هو متاعك قال ابو يوسف القول قول الحال مع بينة ولا
 اوجه له الا ان يصدر الامر بانفذ قال الشيخ الواحد والنوعان فيه سواء الا انه في
 النوع الواحد الخش والنج لا ينفذ الاربعة كذا في الخاتمة والقول للامر بفتح سبعة في القطوع
 يعني امر حجاما ان يفتح سبعة قطع ثم اختلفا فقال الامر مرتك بان يفتح غيره هذا السن
 وقال الحجام امرني بفتح هذا القول للامر وبفتح الحجام ارسته ويرجع الى العرف
 في تعليم بلا شرط في الظهيرة والخاتمة رجع دفع ولده او علما الى السن ولعلمه علما
 ولم بشرط اوجه افعلا على العمل اختلفا فطلب استا اوجه التعميم وطلب الارتفاع اوجه
 اخذته قالوا يرجع الى العرف والعادة في الظهيرة ايضا صغيرة دفعه ابو الى معلم فونه
 في عدة معلومة وشرط انه ان اخذه قبل تمامها له عليه كذا درهما فافذه منه قبل له اوجه
 مثل تعليمه لا السعي اختلفا المروج والمستجاب قبل التصرف امر استيفاء المدة في قدر
 الاربعة او في قدر المدة او في الكفة او اختلفا في الاربعة والمدة او فيه اي في الاربعة و
 الكفة مخالفا وبهذين المستجاب في الاول والاربعة في الثاني والثالث وبهذين
 ابدا في العرف في الاخيرين فيفتح القاضي العقد بينهما لكل لزمته دعوى الاربعة و
 ابها برهن يفي به لانه ثور دعواه بالحنكة وانه برهان بينة الاربعة يفي في الاول
 لانه ثبت صح نفسه ويقضي ببينة المستجاب في الثاني والثالث وبها اي يقضي
 بالبينة في الاخيرين فيفتح بزيادة الاربعة ببينة الاربعة وبزيادة المدة والكفة
 ببينة المستجاب في الظهيرة هذا اذا اتفقا انه الاربعة كل دراهم او ثمانية فانه اختلفا في
 الجنتين وقال الاربعة اوجه ثلث الدابة الى القصر بدينار وقال المستجاب بل الى الكوفة
 بعشرة دراهم فانها بخلافها وابهما لكل لزمته دعوى الاربعة وابهما اقام البينة قبلت
 بينة فانه اقام يقضي الى الكوفة بدينار وعشرة دراهم اذا كان القصر منصفاه فبعد
 الى الكوفة يعني يقضي الى القصر بدينار ببينة الاربعة ومنه القصر الى الكوفة بخمسة دراهم
 ببينة المستجاب ولا خلاف اجماعا بل القول المستجاب مع بينة لو اختلفا في هذه الوجوه
 بعد الاستيفاء اي بعد مضي المدة او بعد الوصول الى المقصد لا في الخالف للفتح والتمسك
 المستوفاه لا يمكن فتح العقد فيها فلا يجوز الخالف ولو اختلفا في الاربعة انقصا بعض
 المدة او سبب بعض الطريق خالفوا فيفتح الاربعة فيما بقوه كقول المستجاب فيما مضى كذا في
 الخاتمة والظهيرة **المستوفاه** في الظهيرة مريض آجر داره باقر من اوجه المثل جازت
 الاجارة منه جميع المال لانه المثل وجب اجرة من اجله ثم اوجه ما مضى جازت في الخاتمة
 اوجه الفضولي فاجاز المالك ان يفتح استيفاء المنفقة جاز لانه المحض وعليه ما فات
 قال اوجه له وان بعد لانها التمسك المستوفاه عليها والاربعة للعاقبة وهو قول محمد

وجعلته على حارة الدار المستأجرة وتطبخها واصلاح ميزانها وما كان من كسار ونفقة
 العبد المستأجر وحلف الدابة المستأجرة وموتة ردها الى العبد والدابة في الظلمة استأجر
 دابة الى مكان كذا باجر كذا فارد على الاجر فان شرط الرد على المستأجر فسدت الاجارة وقبل
 الاجارة والعشر الى عشر الارض المستأجرة على المجرى وشرط على المستأجر نفسه للعقد كذا
 المتنبية وكري انما الارض على المجرى ايضا كما مر في الخلاصة وكري انما انما في استياري الطاحونة
 على العرف واصلاح بئر الماء على المجرى في الخلاصة في الاصل استأجر دارا وفيها بئر ماء
 البئر لا يجبر احد على اصلاحها واصلاح البئر على المجرى وان كان قد امتلأ منه قبل
 المستأجر كمن لا يجبر رب الدار عليه ولا يكون ذلك على المستأجر ايضا فان فعل المستأجر ذلك
 يكون مبرها ولا يجبر على المجرى ولا ان يخرج من الدار اذ لم يفعل ذلك رب الدار كذا في
 الخانية الا ان يكون استأجره في كل كذا وقد راى في نسخة يكون واضحا بالعبء والجر
 الرما وانه انما الظاهر على المستأجر في الخلاصة ولو اختلف في التراب الظاهر فيقول
 قول المستأجر انه استأجره في دونه وفيها ونسبيل ماء الحمام ونفوق على مستأجره سواء كان
 مسير ظاهرا او مضمنا وان شرط ذلك على المجرى فسدت الاجارة وله ان المستأجر
 ان يعير ويودع ويؤجر المستأجر الذي لا يخلط انتفاعا الى لا يخلط المستأجر في الانتفاع
 في الخانية استأجره دابة فقال صاحبها لا توافي كذا كذا في كتاب **الحارة**
 استأجره ثوبه فقال له المعير اعطيك هذا فقي الخدماء واخذ من بيت عند غيبته واستعمل
 فملك ضمن لانه وعد لا اذن ولو اجابه بنعم لا يضمن لانه اذن كذا في الخانية وغيره استأجر
 سببا فسكت المالك ذكرتم للائحة الضم انما لا تثبت بالسكوت وفيه ايضا
 وليس للاب اعارة حال ولله الصغير المأذون ان يفعل ويملك بضمته والحق المأذون اذا
 اعارة حال صحت الاعارة في امانة فلو ملك من استعماله او لم يستعمله بل ان لم يملك
 المستعير لا يضمن المستعير وان شرط الضمان في الخانية رجلا عارضا وسرطا ان يكون
 المستعير ضامنا لما ملك في يده لم يصح هذا الضمان ولا يكون ضامنا عندنا في النمار
 خانية معوا اليه انما يصح في بعض اصناف الخانات العارية انما لا يصح بعدم شرط الضمان
 اذ لو شرط وملك عنده يضمن ويرجع المعير متى شاء الا اذا انقضت اجارة كذا
 استأجر دابة ففعل عليها فاستردا في الهواء فانه لا يرجع وله ان يمتثل الى موضع كذا
 فيه انحر والاعارة ايضا للبناء او العروس فينبى المستعير فيها او فسر تخلا واراد
 صاحب الارض ان يرجع له ذلك لانه الاعارة ليست بلازمة وتبلغ الى البناء او العروس
 ولا بشرط الاتفاق في التمتع بل انما يطلبه اجيب بلا ضمان من المعير المستعير فانقضى
 بالتمتع انما كانت العارية غير موقفة وتبلغ به امر بضمها فانقض بالتمتع ان وقت
 ورجع قبل المدة او احاطت المستعير من جهة المعير حيث وقت له وانما في صورة الاطلاق ما
 ما غره بل اعارة المستعير او ياخذ المعير من البناء او العروس بالقيمة مقدوما ويكون له
 ان يستغفر الارض به امر بالتمتع والا اي دانه لم يستغفره فبرضا المستعير اي
 لا يجوز التمسك الا بانقضاء في الخلاصة وغيره من المستعير حايضا في الدار المستأجرة

من منزلهما فاستردا المعير ليس المستعير ان يرجع عليه بالانفاق عليه فيه وليس له يهدد و
 اعارة من ارادة فادانه يرجع ليس ذلك بل يترك الزرع باجر التمسك حتى يفسد وقت
 اولم يوقت وتعار العارية سواء اعارة من اخلف استأجره او لا ان اطلق لا الاطلاق
 باقى نوعه في وقت ثقلوا استأجر دابة ولم يبين وقت ولا منقضا
 بعير وبكيل وبيركب بنفسه وبيركب غيره واياها فعل تعين كما اذا ركب ليس له ان يركب غيره
 فانه اذا ركب غيره لا يجاوز عاقبة لتأخر ان قيد بوقت ومنقح وضمنه بالخلاف الى ستر
 ولا يضمنه بالخلاف اية غيره ومثل كذا في الاجارة وتودع اخلف في ايداعها قال الكر في ليس
 ذلك وجوز به بعض النسخ مستند الى كذا عارضا كذا في الهداية قال الامام طهر الدين
 المرحوم انه وعليه فتدبر كذا في الزمعي ولا تخرج من الدار من المعير كاسبي ولا تخرج
 العارية فانه ايجبا استعير فغطيت ضمنه ولا يرجع على المستأجر والمعير ان يضمن المستأجر
 ايضا ويرجع هو على المجرى ان لم يعلم انه عارية في يده وان علم لم يرجع لعدم الضرر والاجر
 للمجرى لكنه يصدق به في العودتين وموتة الرد على المستعير كذا اعطى الدابة حتى لو لم يعلم
 بعطف فملك ضمنه وكذا انفق العبد لا كسوته كذا في الخلاصة في الخانية ولو قال لغيره غير
 ان يستعير فخره سريدا واستخدمه يكون ذلك ويضمنه طاعة على المولى ولو عارضا
 له حل وموتة ليرحمه المستعير قالوا ان رداه على المعير كذا في الخانية وفي الاول والجميع على المستعير
 ايضا فان جبر المستعير استأجره موقفا بعد مضي الوقت وملك ضمنه في الخانية رجلا استأجر
 من رجلا دابة عارية موقفة فلم يردا على صاحبها بعد مضي الوقت حتى ملكت بضمته
 فيمنها لانه رد العارية يكون على المستعير وموتة الرد يكون عليه ورد الدابة الى اصطلح
 صاحبها ورد العجز والعبد الى دار ما كانا تسليم فلا يضمن المستعير بهلاك بعهده وقبل
 العجرة لعرف العجز والرافة كذا في الجمع في الخانية والظهيرية رجلا في بيت
 واحد وكل واحد منهما في زاوية في استأجر احداهما من صاحب بيتا فطالب المعير بالرد ففعل
 المستعير وضمنه في الطاق في زاوية بيتك وانكر المعير ان كان البيت في ايدهما فلا ضمان
 عليه ولو كان الرد مع عبدا احدهما سواء كان عبده الذي يقدم على الدواب اولايته
 المهداية وهو الاصح او اجيره الى اجير احداهما مسننة او مشهورة او مباداة قبل هذا
 اذا كان المستأجر غير نفيس كالات البيت مثلا لا لو كان نفيس كعقد ثوبا وكذا كذا
 في الخلاصة وغيره وتورد مع اجنبي ضمن ضاعت في يده في البدائع وهذه المسئلة تدل
 على ان المستعير لا يملك بياها لانه لو ملكه لما ضمن في خانية استأجره حمارا في الرستاق الى
 البئر فلما انه لم يضمن له الرجوع فارسل مع رجل فملك الحمار في الطريق ضمنه ان شرط
 وكوب بنفسه والا لا يضمن هذا على قول من يقول ان المستعير لا يملك الا بدائع ولو قال المعير
 لانه نفع الى غير كذا ضامنا على كل حال اذ وقع الى عبده استأجره سنة الا ان يفسد
 من الاذن لا يضمن لانه لم يترك الاحتياط وان لم يفسد في الحايضا فصرق ضمن كذا في المعتمد
 المستعير دابة لغيره الى مكان في يده الى مكان في يده فملك ضمنه ولو كان في منزل مسافة
 اولم يذهب بل امسكها في بيته فملك ضمنه لانه اعارة له فاب لا لا مسافة البيت

كأنه الخائبة وكستبر بغيره كراب ارض معينة مخالفت قبل لكل في الظهيرة والخائبة
استعاره بغيره كراب ارض معين الارض كراب ارض ارض في ذلك الشور من
الاستعاره كانه ضامنا لانه ارضي يتفاوت في الكراب فيصير اليقين وكستبر ذهب فله
حيث لا يبط ما عليه فسرقي وان كان يبط ما عليه لا يضمن كذا في الحيط وضمنه كستبر ثوب
او عمامة سرقه اي بالنوب او بالعمامة قضاع كذا في الخائبة وضمنه كستبر دابة نام في
المخاضة والمقود في يده فله سارق وذهب بها اي بالارابة ولم يعلم به الاستبر لانه اذا نام
على وجه يمكن من المقود منه يده وهو لا يعلم به يكون مضيقا قبل هذا اذا نام مضطجعا فانه نام
جانب لا يضمن على كل حال لانه لو نام جانب ولم يكن المقود في يده ولكن الدابة بين يديه لا يضمن
كاستبر في يدها او في الظهيرة واخذها منه فلو انما يضمن بالنوم مضطجعا اذا كان في الحضر
واما في السفر لا يضمن مطلقا لا يضمن لقطع رقبته وذهب بها او نام جانب ولم يكن المقود
في يده ولكن بين اي الدابة بين يديه لا يضمن كذا في الخائبة او نزل منها للصلاة وامسكها
اي من المقود فاختلت في الظهيرة في يده دابة بالاعارة فنزل عنها في الصحراء يصيبها ويسكنها
من المقود فاختلت منه لا ضمان عليه وضمنه ان دفعها الى من يسكنها وقد شرط كونه في الخائبة
رجل استعاره دابة من رجل فخرت الصدقة فدفعها الى غيره يسكنها قضاع قال الشيخ الامام
ابوبكر محمد بن الفضل ان كان الاستبر شرط في العارية بكونه نفسه كانه ضامنا لانه لا يملك
الاعارة في هذا الوجه فلا يملك الا بداع وان لم يكن كذا كذا لا يضمن لانه يملك الاعارة في هذا
الوجه فيملك الا بداع وذكر محمد بن السيرة الاستبر اذا اودع الى من ليس في عياله كانه ضامنا
لا يضمن سبعة حمار الى الطحونة ليحمل عليه الحفظ فادخله الربط الذي يكون له وجعل الحبيب
على الباب كلبا يحرس الحمار فسرقي لا يضمن لانه لم يملك الحفظ لا يضمن وكستبر طابيسط
فبسط ووقع عليه من يده شئ او غيره فوقع فتخون لا يضمن كذا في الخائبة وكستبر بغير
استقله ثم تركه في السرير ليبرقى قضاع ان علم برضا صاحبه بكونه في السرير بغير وجه
او بقتضا العادة اي كانت العادة في تلك القرية بملك القوية بملك الا يضمن والا اي دابة لم يعلم به
صاحبه او كانت العادة مشتركة ضمن كما اذا لم يجل الجبل عن غنقه فذهب البخر الى السرير
فتخون ومات كذا في الظهيرة لا يضمن لو ربط به اي بالجبل على شجر فوقع الجبل في غنقه
فمات كذا في الخائبة مخالفت الاستبر لا امر به الجير ثم وافق اي عاد الى الوفاق فملك
العارية ضمنه كذا في الخائبة وغيره في جامع المقبولين المستبر وكستبر لو خالف ثم وافق
وردة كذا في من عيال الجير او الجور ينبغي ان يبرأ على ما عليه القصور استبر كذا في الخائبة قضاع
فلما طلب صاحبه وعده بالرد ثم اخبره بالضياع قال بعض المشايخ ان كان ايسر منه وجده
ضمن والا فلا وجب من مطلقا قاله الصدوق الشهيد في الخائبة ولا يقبل دعوى الضياع منه لانه
منافق استبر الاستبر بعد هلاك مستحله بضم المستحق ايتهامه من الجير المستبر
بما رجوع في الخائبة بملك استعاره بعد الاستعمال فاستحق المتيقن الجير وابتها ضمنه لا يبرم على الا
اعارت امرأته شيئا من متاع البيت او في زوجه لو كانا في يده عادة لا تضمن لوجود
الا ذن ولا ذن ولا غيره تضمنه كذا في الظهيرة والعمامة وفي الخائبة بضم المستبر والمراة

الاستبر عبد الجير ما استعاره ضمن بعد العلق ولو اعاره من قبل فاستبره ضمنه التام
لما في الخائبة عبد الجير بملك الاعارة **باب الخائبة** نفقت دابة في يده
يدعي انه مستبر ويدعي صاحبه انه غاصب القول له اي لصاحب الدابة ان كان الدابة موكنة
اي ان كان كذا كذا يدعي صاحبه انه غاصب القول له اي لصاحب الدابة ان كان الدابة موكنة
والا اي ان كانت غير موكنة فلا في القول له عارية فلا يضمن لانه لم يبر سبب الضمان
لعدم ذكر فعل نفسه كما اذا ادعى مالكها انه مستبر والاف يدعي انها عارية في يده القول له
مع يمينه ولا ضمان عليه لانها تصادق على ان الركوب كان باذن المالك وهو يدعي عليه الا
وهذا ينكر كذا في الخائبة وهذه اختلاف الجير المستبر في الوقت والمكان والحمل وفي الاذن
وعده القول للجير مع يمينه الا ان يبرهن المستبر والقول المستبر ان اختلافه ارد
في الخائبة المستبر اذا ادعى رد الدويعة وانكر الجير كانه القول قول المستبر لانه ينكر الضمان على
نفسه **كتاب الدويعة** الدابة في لغة تسبب الغير على حفظ اي شئ كان حالا او قبلا
يقال او دعت زيدا حالا واستودعته اياه اذا دفعته اليه ليلكون عنده ودويعة وادفع
ومستودع بكسرة الدال فيها وزيد مودع ومستودع بالفتح فيها والمال مودع ودويعة مفعول
تسبب الغير على حفظ المال كذا في الكافي صح فيها الايجاب فلا كذا دعتك وهذا دويعة
عندك كذا صح فيها الايجاب فعلا كذا لو وضع ثوبا بين يدي رجل وسكت وذهب وصح فيها
القبول حقيقة بان يقول المودع قبلت او نحو ذلك كذا صح فيها القول عرفا بان سكت
المودع حين يضع المودع الثوب فله ذهب المودع ثم المودع وترك الثوب قضاع ضمنه
لا لوقال لا قبل الدويعة لانه القول عرفا لا يثبت عند الرده حيا قوم جلدوسر فملكه تمام
واحد منهم وترك كتابه ثم قام القوم جميعا ضمنوا لانه الاول لا ترك كتابه عندهم فقد
استخفظم بهم تركه الحفظ المضمون لانه فضمنوا جميعا وانه واحد بعد واحد ضمنه لا جبر
لانه تعين الحفظ فيستبر للضمان كذا في الخائبة والظهيرة وفي الخائبة رجل وضع ثوبا في
بيت رجل فزعم به صاحب البيت ضمن دهره فانه تركت في يد المودع بنفسه للحفظ ولو باجره
سرح الطحاوي المودع اذا شرط الاجر على حفظ الدويعة صح في حفظه المودع بنفسه في
الخائبة المودع اذا وضعها في الطريق تحت جنبه فنام عليه نسفت انه اراد به الحفظ لا يضمن
وضمنه ان اراد به النهي فوقع ولا يضمن مطلقا انه وضع الكيس تحته لانه لا يوضع تحت جنب
الا لحفظه في الفضول ومنه ثيابه في شط نهر واقتسل ولبس ثيابه ونسبها او
سرقته حين انغمس في الماء ضمنه وبعضه عيال اي زوجته وولده ووالديه وتلميذه ان كان
الذي استأجره مشاهرة او مشاهرة في الكسرات يبرأ بالعيال منه هو سكن معه وكفى
عليه نفقة من اجيره وغلالة وامرأته وولده وغيرهم ويدخل فيه العيال الذوق وان لم يكن
في عياله وبشرط ان الاجرة يكون من اهره وطعامه وكسوته على كسنته ولو كان يذبح
اليه دراهم بنفسه على نفسه او كان اجير مياونة فانه ليس في عياله الذي له في حفظ الدويعة
به وفي العادة يجوز لعيال المودع ان يبرأ بها من عياله وعن محمد بن المودع اذا دفعها الى
وكيله الى امينة ضمنه يبرأ في حاله وبشرط ان يبرأ عياله جده كما دفعه لا يضمن عليه

[illegible]

اليه لا يقبله لانه مفسور انه بانه غير رسول تلك العلامة او جندة عنده اي عند ربها
 في الحضرة او بحفرة وكيلا بخلاف جودها عند الجانب بانه قال اجنبي للمودع اعندك ودية
 فقال لا لا يقبله وان او رعبه لانه العقد ارتفع بالجو ولا يعود الا بالتجديد فلم يوجد فلا
 يبرأ من الضمان في العادة المودع لو خالف شرعاً لم عاد الى الوفاق انه يبرأ من الضمان
 لو صدق في تلك الحال لعوده لا لو كذب الا ان يبرهن عليه بخلاف ما لو جحد او منعها ثم
 اعترف حيث لا يبرأ الا بالرد على المالك او حفظها بانه كسب لا يقبله ما لم يبرهن عليه
 اجتناباً للجنس كالبهائم والدواب بالبرهان او بغير الجنس كالبهائم لا يبرهن عليه ولا يقبله
 كذا لو اخذت بغير ضمه وهو شريك وكذا لو حفظ بعض عباده وبضمة كالحمار كذا في الكافي
 او استخدم العبد فضايع ضمن كذا في الاخلاصة وفيه ايضا بعث بقره الوديعه الى
 السرح بغير العرف وقيل لا يقبله مطلقاً او عاج الدابة المودعة عنه في الظهيرة
 واخلاصة مودع او رجلا ليحالج دابة الوديعه فغطيت من ذلك فضاحيها بالجار
 وبضمة ايتها تارة فانه ضمه المودع لا يبرج على الحالج وان ضمن الحالج انه علم الحالج انها
 ودية وان صاحبها لم يامر المودع بذلك لا يبرج وان لم يعلم يبرج او ركبها في الظهيرة
 المودع اذا ربط الدابة على باب داره وتركها ودخل الدار او ربطها في الكرم وذهبت
 قيل ان غابت عن بصره ضمه وقيل بغيره في ذلك واجتنبه العرف والعادة او بس
 القوب الا اذا اراد التمسك كاسائه او دفع الى احد المودعين حفظ الغائب من الوديعه
 يعني او دمع رجلا ان عند رجل ودية فخر احد بها بطلب نصيب منها لا يبرج اليه المودع
 نصيبه حتى يحضر الا في عند ابي حنيفة ولو فعل ضمه وغالاً يبرج اليه نصيبه ولا يقبله و
 الاختلاف فيما اذا كانت الوديعه من ذوات الامثال كالمكيلات والكموزونات
 اما اذا كانت من ذوات القيم كالشباب والدواب والحيوان الصحيح انه ليس بالحاضر
 ان يأخذ نصيبه بالاجماع وان او دمع رجل عند رجلين ما يكن قسمته انشاه وحفظ
 واحد منها لنفسه فانه دفع احدها كله الى الآخر ضمه عنه ولا يقبله القاض لان مودع
 المودع كذا في الجواب في الحرثيين والوكيلين البتة اذا سلم احدها الى الآخر وان
 كانه مالا يملك قسمته لكل واحد منها ان يسلك الى الآخر وعندهما لاحدها ان يحفظ باذن
 الآخر فيما يقسم ايضا كذا في الكافي في اثنائه ثمة استودعوا رجلا مالا فاعلاه
 ثم دفع لواحد منها حتى يجمع كلهما فادفع الى احدهم نصيبه كانه ضامنا في قول ابي حنيفة
 لانه لا يقبل نصيبه الا بالقسمة والمودع لا يملك القسمة رجلا او دمع رجلا له باق
 لا تدفع الا ان يبا جميعا فادفع الى احدهما كانه ضامنا فانه اراد المودع ان يخرج نفسه
 عن الضمان قالوا له احيى كذا في ذلك انه يقول بالحاضر الذي ربط اليه بعد ما دفع الى الاول
 احضره فملك حتى ادفعها اليها ولا يبرج له دفع الى الاول او انفق مودع الغائب
 على ابوي المودع الغائب او قضيه بهاديه اي دين المودع الغائب بغير قضاء ضمه
 المودع لنفسه في حال غيره من غير ولاية ولا تباية بخلاف ما اذا امره القاضي لانه
 عزم لولا به عليه ثم اذا ضمنه لا يبرج عليه ما به وذكر في الغاية مع ما في النوادر الم

لكن في مكان يمكن استطلاع امره في لا يقدر استحقاقه قال الربيع او مات جرحا بحيث
لم يبق منها الورقة لانه الامانة تنقلب مضمونة بالوقت عن تجرير الاني تمت السلطان
اذا اودع بعض الغنيمة عند بعض الخافين ثم مات ولم يبين المودع والفاض اذا كانت
جمل الاموال المتماثلة عند من اودعها والمتولى الامانة جرحا غلات الوقت كما في كتاب
الموقف في الخانية ولما اختلف الطالب وورثه المودع فقال الطالب مات جرحا لا بد
ومع ذلك وبنافذ تركته وفات كودته كانت فانه يدم مات مودعة ثم هلك فالتحق
لطالب وجب الضمان في مال الميت وقت ودين الصحة هو الصحيح ولا تنفع في الولاية
دعوى ردة المودعة في حياته ونفسيه من المذكرة فانه اذا ما اكسبه على اقرار الميت انه صار
في حياته ردت المودعة فثبت ببيتهم لانه ثبت بالبينة كانت بيت عينا لا
بضمه ان خالف المودع ثم عاد الى الوفاق كالمكانت المودعة وانه تركها ثم عاد
الى يده وردا الى الحال الا انه يترتب الضمان عندنا كذا في الخانية في العادة لانه قال الخو
اودعها عند اجنبي ثم ردها على مالك عند ركنه به بها في الرد لا يصدق في عالم بين
عليه او ساخر بها عند الامن اي عند امن الطريق بانه لا يقصد احد غلبا ولا قصد
يكنه دفعه بنفسه وبغير فخته بخلافه لو لم يكن اخذ اذ كان في البحر في الضرورة طال السفر او
قصر عند ابي حنيفة خلا لا يبي يوسف في الطويل والمجد فيها وعند عدم التمسك الى لم ينه
المودع عن السفر وانه كاله حل ومثونه في الخانية والمودع ان يفسر بما ركنه المودعة عندنا
اذا لم يكن له حل ومثونه وقال في السيرة ذلك في الكفر فانه غير مكلف عليه
الحفظ في مصرف فانه كان سقوا له منه به ضمه وانه كان سقوا له منه فانه امكنه الحفظ
في السفر مع السفر بانه يترك واحدا من عياله مع انه ساخر بها فمكثت ضمن او قام سقوا
من الامانة المصدرة وفي ارض الامانة وادع لكس مضاعف لم يضمن لانه حافظ
بغير انه فلم يكن مضاعفا ولا يكون بدمامة اودع المودعة بل حافظ بنفسه في حانته محرز
كذا في الخانية وقيل ايضا رجع رجع المودعة بوجه فوضعا المودع في حانته وذهب
الى الجحمة وترك باب الامانة مفتوحا وجلس صبا صغيرا يحفظ حانته فضاقت
المودعة قال الشيخ ابو بكر محمد بن كمال انه كان الصبي من يقطب الاسناب ويحفظها لم يضمن
والا فانه قال القاضي الامام علي السرخس لا يضمن على كل حال لانه ترك المودعة على كونه ولم
يضع او دفعها الى سلطان جابر بغيره السباق خوفه بقطع عضة او بضر بقطعة
اي الوضعة كذا في الخانية او خوفه باخذ جميع ماله بغير رجع عنده حال الا في خوفه سلطان
جابر بقطع يده او بضر به فحين سقوا قد دفع اليه الحال لا يضمن كذا في خوفه باخذ جميع ماله
وضعه لو هود به باخذ بعض ماله فدفع اليه كذا في خوفه بالضرر مطلقا او بالحبس سيرا
قد نفع كذا في العادة والظهيرية او احتضرت امرأة قد نعت ما عند ماله المودع
الى جوارها فمكثت عنده لا يضمن كذا في الولوية في الخانية قال الشيخ الامام ابو بكر
البيهقي انه لم يكن كضرتها عند الوفاة احد منه يكون في عياله لا يضمن **فصل في الظهيرية**
الاب والوصي والاعوان في ملكه الا يراع بخلاف المستبضع ولا يصح قبول المودعة من

المجتهد والوصي المجتهد او الرقيق مائة كان او مجتهدا او مجتهدا كان او غير مجتهدا او غير
بين الرقيق والرقبة ان الرقيق هو المملوك كذا وبعضه والرقبة هو المملوك كذا يصح قبول
كسرة الدال فانه اودع عند رجل مودعة وغاب لا يسترد المودع لانه لا يراعي حصار اليد
حقا للمودع من وجه لانه لا يمكنه الحفظ الا بالاثبات اليد على المال كذا في الظهيرية وغيره في الخانية
ولو انه المودع دفع المودعة الى مولاه انه لم يكن على العبد دين جاز ولا يضمن المودع
ان هلك المودعة في الحلاصة اذ اودعت سوارا الذي استقرتها بال التمسك في داره
عند رجل فمكثت عنده ضمه لانه مال المولى ويصلي مودعا بفتح الدال فانه اودع رجله عند عبد
سببا صحيح فانه المظنة بغير العتق وقال ابو يوسف بضمه للحال ولو دفعها الى عبد لم يضمن
عنده ضمه الاول بعد العتق وقال ابو يوسف ضمه ايها شاء للحال وقال محمد بن الوليد
فبعد العتق وانه ضمه الثاني للحال ولو اودعها الثاني ضمه ثالث مثل فضاقت عنده غرم الاول
بعد العتق والثاني للحال لانه استسكنها بالفتح الى الثالث ومودع المودع بضمه اذ اجنى
باب اختلاف قال المودع لرب المودعة وبهت بها مني او بغيرها مني وهو يجهل فمكث
لا يضمن كذا لو قال اخذت منك الف ومودعة وقال الطالب لا يراعي فمكثها كذا في الحلاصة
قال اخذت منك الف ومودعة هلكت وقال صاحب المال اخذتها غصبا فهو ضامن وانه
قال اعطيتنيها ومودعة وقال غصبتنيها لا يضمن في الخانية رجلا انه ادع كروا احد منهم على
رجله ومودعة فقال المودع لما ادركتني استودعني فمكث لظلمته ما اودعه فانه ابي
اعطى المودعة لها وبضمه لها ضمه لانه المظنة المودعة بالتجسس صدق بضمه مودع
ادعى المملوك اي مملوك المودعة عنده بلا تعد منه ومجتهد المودع في العادة من الطالب
على الاستهلاك والمودع على الاستهلاك فبينة المملوك او في البرازية او المودع هلاك
المودعة او ردها على المودع ومات قبل انه يخلص لا يخلص وانه مضاعف الا في الجح
الكسيرة او ادعى سقوط ماله كذا في الولوية في الخانية قال الفقيه ابو الليث بكر البيهقي
بضمه وقال الفقيه ابو الليث لا يضمن والضمان يعني لو قال ضاعت المودعة ولا ادري
كيف ضاعت صدق بضمه الا اذا ادعاه بعد الجحود واقامة البينة يعني جحود المودع
فلا اقام دبر البينة ادعى الضمان لا يسمع ولا تقبل كبنية عليه كذا لو اقام كبنية على ان
كانت قد ضاعت قبل الجحود كذا في الخانية قال الزاهد وانه يستخلف المالك على امرها
لا يعلم انها هلكت قبل في الحلاصة امال كان المودع عليه قد قال في اجواب ليس كذا على شئ
تسمع الامانة التوفيق كانه قال ليس كذا على شئ لانه هلك او ردهه على كذا او ادعى
شياء هلكة وختمها من دارة يعني لو قال وفنتها في داري فتمسكت موصضا لا يضمن
كذا لو قال وفنتها في كمر فتمسكت موصضا انه كان له باب لانه ذلك لا بعد لضياعها
ما اذا اقام وضعتها بين يدي ثم تمسكت فتمسكت فضاقت حيث يجب على الضمان كذا في الولوية
في الخانية اذ قال المودع وضعت المودعة في مكان فحصر فتمسكت قال بعضهم بضمه وقال
الفقيه ابو الليث انه قال وضعت المودعة في دار فتمسكت المالك لا يضمن ولو
قال اودع وضعتها في داري او في موضع اخر فتمسكت وكذا روى عنه ابي يوسف و

لجنة

ادعى البعث الى صاحبها مع بعض من قبالة يعني لو قال بعثتها اليك رسول وسمي بعض
من قبالة لا بعثت كذا في كذا نية او ارد عليه بخل في كذا لو ادعى الرد على اجنبي بامر كذا في
الحيط السخري او ادعى الرد على الوصي بعد موت المودع كانه القدر قوله مع بعثت كذا
في الخاتبة الا اذا ادعاه بعد الهلاك في الخاتبة ولو قال بعثت المودع عند كذا قال رد
عليك بكونه ضامنا ولا يقبل قوله في الرد لان تناقض في الكافي المودع اذا ادعى المودع
بخله القاضى لانه لا يلزم رد وضمان ولا يخلو على انه رد ولا يلزم ابد الجور على النقي
وبغيره ان اقام البينة على الرد اعتبارا للصورة ويجوز كل الخصومة ويختلف اعتبارا
للعنف برهن المودع بعد الجور او الكاره المودع على الرد الى صاحبها قبل كذا الوبر من
عليه قبل الجور وادع الغلط والنسبة كذا في الخلاصة اودع رجل عند رجل كسب فيه
واما لم ولم يبرهن عليه ثم ادعى انها كسب لا يخلو المودع عالم بدع المفسد بالبيع او
الخاتبة اودع المودع المودع اي دفع المودعة الى رسول المودع بامر ان صفة في رسول
وقال دفعها المودع الى وسكنها اليه اي المرسل وهو ينكر وصولها اليه قال ابو
القاسم القول اي لا رسول مع بعثته والا اي وان كذا الرسول فلم يودع اي القول
في صرح برأيه عن الضمان لاني صرح الجواب اي الجواب الضمان على رسول كذا في الخاتبة
والعادية **كتاب الرهن** صرح بتبديل الرهن والزيادة فيه لاني الدين فلا يكون
الرهن رهنها خلا فلا يبيد بسف ولا يصح رهن حرق ومدير ومكاتب وام ولد
ووقف وخمر في الخاتبة رهن جارية ذات زوج بغير اذنه بغير زوج وطش
وقد ايضا في كل موضع يجوز الصلح اذا اعطى بيد الصلح رهن جاز الرهن وفيما لا يجوز
الصلح لا يجوز الرهن بغير الرهن باجباب وقبول حار كونه غير لازم وبهم اي يلزم
بشليم اي الرهن الي المرئوس يجوز اي مقصودا فيلزمه عموما عن ملك الرهن
محمدا خبر متصل بغيره اتصال خلقه فلا يصح رهن كثر عرسه ولا رهن ارض بدينها
او بدو في الزرع ورهن شجر او زرع بدو في الارض سلم المرئوس بختية الكل او لا
كذا في البديع في الهداية وعن ابي حنيفة انه رهن الارض بدو في الشجر جائز لا رهنها بدو في
البناء ولا رهن دار فيها صناع الراين وان سلمها الى الدار والتمتع الى المرئوس الا انه
يودعه او لا في الخاتبة واجله جواز ان يودع مالي الا اذا لم يسلم اليه ما رهن من
التسليم والرهن في البديع وبغيره رهن الدار كل ما يتصل بها من البناء والكوش
ان اطلق ولا رهن شئ من اهل القسمة او لا رهنه من شريك او من اجنبي والملك
كالقمار هو الصحيح كذا في الخلاصة في الخاتبة وعن ابي يوسف انه السبع الطاري
لا يبطل الرهن وصورة الرهن اذا وكل العدل ببيع الرهن مجتمعا او متفرقا حيث
شاء فباع بعض الرهن بطل فيما بقي خلا فلا يبيد بسف وان استخفى بعض الرهن
فانه كانه المستخفى بجا بطل الرهن فيما بقي في المحيط وصورة ايضا انه برهن
سببا ثم يتفاسخا في النصف ولو قسم وسلم صح كذا رهن بيت او طائفة
مجنة من دار وسلم والتخية في الرهن اي رفع مانع من القبض في زمانه بغير القبض

سليم

سليم كافي البيع حتى اذا وجدت من الراهن بحضرة المرئوس ولم بأخذة ففصله من المرئوس
وصح رهن النقد والكميل فان رهنه بختية فبطل كونه رهن الدين ولا عبارة بالمجودة
والمرئوس وصح رهن عين عند رجلين سواء كانا شريكين في الدين او لا قبل هذا اذا
اجعل اما اذا رهن من هذا النصف من هذا والنصف من الاخر لا يجوز كذا في الخلاصة والمفهوم
على كل واحد منهما حصته وبنه فانه ثانيا في حفظها فكل في ثوبه كالحل في حق الا في فانه
قضى وبن احدهما فالحل رهن عند الا في وعك اي صح رهن رجلين بدين عند رجل واحد
رهنها واحد وله ان يسكنه حتى يستوفى جميع حقه منها كذا صح رهن ثلثة رجلا رهنها واحد
وتفوق الا ملك لا يوجب سبوا في الرهن كذا في الكافي وصح الرهن بدين موقوف هو
ان يقول رهنك هذا بغير ضمني الف درهم مثلا فقبض الرهن وبطل في يد المرئوس
قبل ان يقرضه الف فانه يملك مضمونا على المرئوس حتى يسلّمه الى الف الا ان
بعد الهلاك لانه الموعود جعله كالموجود باعتبار الحاجة فكان الرهن حاصلا بعد القبض
حكا كذا في الكافي وفي الخاتبة الا اذا كان الدين اكثر من قيمته فيستبد بكونه مضمونا بالقيمة
لا بالدين وصح الرهن ايضا بدين لازم وبعض مضمون بنفسه في الكافي وهو ان
يكون مضمونا بالمرئوس الهلاك ان كان مضمونا بالقيمة ان كان ثوبا كالمفهوم في المرئوس
وبدل الاحتج وبطل الخاتبة لانه غير لازم وبطل الصلح عن دم العهد في الكافي ولا يجوز
الرهن بخصاص في نفس او فيها ومنها لان الاستيفاء غير ممكن وان كانت اجنبية خطأ
جاء الرهن لانه واجب هو الارش واستيفاء الارش ممكن من الرهن انتم وصورة
الرهن بالفضل انه برهن من وجب عليه الفضل شيئا الى ولي القبل لئلا يمتنع عنه لا يصح
بعض مضمون بغيره كالمبيع في يد البائع لانه المبيع ليس بمضمون الا برأه الهلاك المبيع
لم يفتنه البائع شيئا ولكنه بسقط الثمن وهو حق البائع فلا يصح الرهن به فلو ملك يملك
بغيره شي لانه لا اعتبار بالباطل فبقي مضمونا بانه ولا بالامانات كالودائع والعماري
والقماريات وعال الشئ كذا في رهن عند المرئوس يملك بغيره كذا اذا
رهن استأجره بغير التمسك استأجره كذا في الخاتبة ولا بالدرج ونفسه ان يبيع رجل
سلعة وقبض عنها وسرها وخاف المشتري ان يسحقها فاحذ بالثمن من البائع رهنها
قبل الدرك فانه باطل حتى لا يملك المشتري رهن حل الدرك او لم يحل واذا يملك
الرهن عنده كانه امانة حل الدرك او لم يحل لانه لا عقد حيث وقع باطلا كذا في الكافي ولا
الغفارة بالقبض لانه الاستيفاء منه غير ممكن ولانه المكفول به غير مضمون في نفسه فانه
لو ملك لم يجب شي ولا السقفة فاذا رهن البائع ادا المشتري شيئا عند الشفيع بسلم
الدار بالسقفة لا يجوز لانه المبيع غير مضمون على المشتري ولو ملك لا يرد الضمان **مصل**
في الخاتبة ولا يبطل الرهن بموت الراهن ولا بموت المرئوس ولا بموتهما ويبقى الرهن وحشا
عند الورثة المرئوس له طلب دينه وجسر الراهن ان كان باطلا والا فالملزمة واذا طلبه
فيومر باحضار الرهن الا ما وضع عند عدل وان كان الطلب غير هذا العقد لم يكن حله
مؤنة لانه لا مكره كقصة واحدة في حق التسليم وان كانت مؤنة الحول لا يؤمر

المرتهن باحضار الدين لانه الواجب عليه تسليم بعض الخفية لا النقل من مكان الى مكان لانه
ينفرد به زيادة الضرر ولم يزد كذا في الغاية في اخاينة بخلاف ما اذا اشترى شيئا
ولم يقبضه ولم ينقد القمعة فلقبها بالبائع في بلد الا فقل له بالتمتع ويؤمر الراهن بالاداء
اي باداء الدين ولكن لا الى الراهن فكيف المرتهن بانه ما يملك الراهن كذا في الكافي
لا الى ليس للراهن طلب بعضه اي بعض الدين تسليم قدره الدين والمرتهن ان
يجلس كل الراهن حتى يستوفي البقية كذا في جبر البيع مؤن بتقريبه الراهن الى ما يوافق
اليه في نفسه كالطعام والشراب والكس والعلف واصلاح ما فسد كسقي البستان
وكري النهر وتلقيح نخلة وهذا هو العشر والخراج واجرة الراعي على الراهن ومؤن
الحفظ كاجرة الحافظ وبسبب الحفظ وما في الغنم على المرتهن وان كان قيمة الراهن
المرتهن لانه لانه وجوب ذلك بسبب جبر حق الجبر في الكليات المرتهن ومؤن
رده انما يخرج منه يد المرتهن كجبر الاتبع على المرتهن في الكافي لانه لا يستحقه ثابتة
على الجمل والمرتهن يتجاذب الى اعادته يد الاستيفاء ليرده على حالك فكانت منه
مؤن الرد فيكون عليه وهذا اذا كانت قيمة الراهن والدين سواء وان كانت
البقية اكثر نفع المرتهن بقدر المضمون وعلى الراهن بقدر الامانة لانه في قدر الامانة
بمنزلة المودع وكونه روج ومنه كذا اداة الجودع والقروح ومعالجة الامراض والقروح
منه اجابة على المرتهن ان كان قيمة من الراهن امانة كانت اكثر ينقسم الى المضمون
والامانة فالمضمون على المرتهن والامانة على الراهن في الكافي لانها لا تصلاح وبالصلاحي
ينفع المرتهن في المضمون والراهن في الامانة وما اداة احدهما وجب على الاخر
بلا اذن الا في قبضه والقاضي مطلق لا يرجع به على الاخر وان اذن به الاخر او
قبض به القاضي يرجع وان هلك كذا في الخلاصة في الهداية وعن ابي حنيفة انه لا
يرجع اذا كان صاحبه وان كان بائنا القاضي وقال ابو يوسف يرجع في الوجهين
فرع مسئلة الجبر في الغاية قبل ان يخرج امر القاضي بالنفقة لا يعبر دينا على الراهن
عالم بجبر دينا عليه بالتفصيل في اخاينة والفقير على ان الراهن لو كان حاضرا
والي ان ينفق فامر القاضي بالانفاق فانفق يرجع به على الراهن كذا
الراهن كالولد والتمر والدين والصف والوبر والعرف والارنس ومن وجب
المرتهن مع الاصل حتى يستوفي الدين لا غلة الار والارض والعبد ولكن يملك
جما ولا يسقط من الدين شي كذا في الخلاصة المرتهن الحق بالرهن من سائر الفروع
فاذا مات الراهن بيع وصية الراهن وقضى الدين الا اذا اداة الدارثة وان لم يكن
له وصي نصيب القاضي له وصية وامره ببيعته في اخاينة ولو كان المرتهن اعاد الراهن من
الراهن وعليه يكون فانه المرتهن كيوافق الحق به من الفروع **باب الصلابة** في
اخاينة رجل رهين عبدا وغاب ثم ان المرتهن وجد العبد هو ان كان العبد او ارقا
عنه الراهن لا يرجع عليه به يملك سقط الدين ان كان الدين مثل قبضة امر
الراهن وان كان اي سقط الدين ان حل الدين وكثرت قيمة الراهن والنقل الى ما

فضل من الدين امانة في يد المرتهن فلا يضمنه الفضل لانه المضمون بقدر ما يقع به الاستيفاء
وذلك بقدر الدين وان كثرة الدين سقط منه قدر قيمة الدين ورجع المرتهن به الى الفضل
على الراهن لانه الاستيفاء بقدر الامانة مثلا اذا رهين رجل عند رجل ثوبا بقيمة عشرة
بعشرة فهلك عند المرتهن سقط دية ثمانية كانت قيمة الثوب خمسة سقط من الدين خمسة
وبرجع المرتهن على الراهن بخمسة وان كانت قيمة خمسة عشرة سقطت العشرة وخمسة
امانة في يد المرتهن فلا يضمنها في الدوا الجنية رهين عبد بالف وقيمة الف لم تغيرت
فصد خمسة مائة ثم هلك يملك بالدين كله في الكافي ان امة قيمتها الف بالف فاعطت
سقط نصف الدين لانه العبد من الادنى نصفه ولحق شرط عدم السقوط في اخاينة
رهين شيئا فقال المرتهن للراهن اخذه على انه ضاع ضاع بغير شئ فقال المرتهن نعم فارق
جائز والشرط باطل ان ضاع ذهب بالمال يملك الراهن في يد المرتهن قبل تسليمه الى الراهن
بعد استيفاء الدين بانهاء الراهن او بايقار منطوع استرده الراهن كذا في الكافي
بخلاف ما اذا يملك بعد الابراء والرهينة لانه لم يبيع رهنا وانما ضاع فانه يسري
الى الدين فان رهين عند رجل ثوبا بقيمة اربعة دراهم فبشره دراهم فوقع السوسخ والفرد
فافسده حتى صارت قيمة عشرة دراهم يرجع لصاحب الفرد الى المرتهن ودرهين ونصفه
كل ربع فوهمون بربع الدين وربع الدين درهمان ونصف في نفسه الدين على اربعة اسهم
والفرد على اربعة اسهم وقد هلك ثلثه اربع الف والف وهو ثلثون درهما وبقي ربع وهو عشرة
دراهم فذلك يسقط من الدين ثلثة ارباعه وهو سبعة دراهم ونصف وبقي ربع وهو
درهمان ونصف كذا في جميع الفتاوى وهو المستل المعروفة بمسئلة الفرد وفي اخاينة ما يوجب
هذه المسئلة كرهاك بعضه في الدوا الجنية رجل رهين ارضا بخمسة الف درهم وقيمة كل واحد
خمسة فاحترقت النخيل ذهب نصف الدين لانه النخيل كانت مضمونة بنصف الدين
والارض بالنصف فسقط نصف الدين بفوات النخيل في العمارة نقل من المسمو
رهين وار بالف وحببت الدارسة يد المرتهن بضم الدين على قيمة البناء وقيمة الدارسة
يوم القبض فما اصاب البناء يسقط وما اصاب العروة يبقى حفظ المرتهن بغيره فملك
الرهين في يده بلا نقد لا يضمنه لانه المرتهن ان يحفظه بغيره في عياله بخلافه لو حفظه باجنبي فملك
حيث يضمنه قيمته كذا في صورة التغير بين العبد المهرود بطل الرهن وسقط الدين كذا في الكافي
فانه قضى القاضي بسقوط الدين ثم عاد العبد من الاباق عاد رهنا على كذا في اخاينة
فصل في جنابة الراهن وفي اخاينة عليه جنابة الراهن على الراهن مضمونة لانه تعلق
حق المرتهن وتعلق حق الغير بالمال يجعل الاكث كالا جني في حق الغاية كذا في جنابة المرتهن
على الراهن مضمونة وبسقط من الدين قدر ما اى قدر اخاينة ان كان الغاية بصفة الدين
ولم يبق الباقي لان ما دفعه من الدين من القيمة كذا امانة و جنابة اي جنابة الراهن على
اي على الراهن والمرتهن حطوا اي التي توجب المال سواء كانت في النفس او في غيره
وعلى ما يدر هذا عند ابي حنيفة وقال جنابة على المرتهن معينة لا جنابة على اسواء
كانت اخاينة عليه او كانت على الا جبر فيقتص منه وبسقط الدين كذا في اخاينة

والاجابة عليه اي على الاجتناب خطا فانها مضمونة بمقدار المهرين ولا يرجع على الراهن
والدين باق على حاله والا اي وان لم يقبل المهرين فالراهن بقدر اود بقدره اي العبد
المهرين الى الولي اي ولي القنيل وبسقط المهرين في الكافي واذا قتل العبد المهرين
فمنه خطا فضا في الجانية على المهرين ويقال له اذ العبد في الجانية وليس له ان يدفع
العبد فاذا افاد به بقي الدين على حاله ولا يرجع على الراهن بشئ من العبد وان الجانية
قبل المهرين او دفع العبد او افاد بالدية فانه اخذ المهرين بسقط الدين كذا ان قد
والراهن الاقتصار من فاض اي من قال العبد المهرين فاذا المهرين في الجانية العبد المهرين
اذا قتل رجل عدا ليس للراهن ان يستوفي القصاص الا ان يكون المهرين معه فاذا اجتمع
كان له ان يستوفي القصاص عنده اي حنيفة وفي قول محمد وهو رواية عن ابي يوسف لا يستوفي
القصاص وان اجتمعوا وان اختلفوا فارد احداهما القصاص والا في باباه فالحق في اي
عقب القينة عنده اي حنيفة ويكون القينة رهنها مكان العبد وان رفع الامر الى القاضي فابطل
القاضي القصاص ثم ان الراهن قضى دين المهرين فلا يقصا له وهو جانية بعضه اي
بعض المهرين على بعض اذ ان كان الراهن غير ادي ويصير كانه تلك بآفة سمانه ولو ادين
عبد من كل واحد منهما بدي القنيل فقتل احدهما الا في اوجني احدهما على الا في جانية
دونه النفس من الارس او كثر لا يعتبر الجانية ولا يسقط دين الجاني بقدره ولو كانا جميعا
بالف فقتل احدهما الا في فلا دفع ولا فداء ويبقى القاتل رهنه بسبب قاتله وخمس فلو ادين
عبد او دابة وجانية الدابة عليه يدر وجانية العبد عليها معتبر حسب جانية العبد على عبد
رؤي كذا في الجانية **باب** وضع الراهن عند العدل قبضه العدل ثم تراخيا على
كونه في يد عدل اذ في يد الراهن او المهرين جاز كذا في البديع لا يبيع عرله اي عزل
العدل بملارضا المهرين لانه يتضرر به واتى عزله بحضرة المهرين كذا في الظهيرية ولا
يصح دفعه اي دفع العدل الراهن الى احدهما من الراهن والمهرين ان وضعه اي اقرن
عند العدل محال لتعلق حقه به جميعا وبقيته العدل به فله عليه وليس لاحدهما ان يبيعه
الا به فضاء الا في وهلاك الراهن في يده من المهرين كذا يهلك التهمة عند العدل والمستند
او المهرين قبل قضاء الدين او بعده لقباص مقام الدين كذا في الكافي وصح وكذا فيهما اي
وكذا في العدل والمهرين وكذا في الاجتناب يبيعه اي يبيع الراهن عند حلول الاجل في الدين
ولو سقط العدل على البيع مطلقا ولم يقبل عند حلول الاجل للعدل ان يبيعه قبل ذلك
كذا في الجانية وقيل ايضا العدل اذا وكل رجلا ببيع الراهن جاز ان يبيعه بغيره او كان
غائبا فاجازه او كان قديرا لم يملك فضا به وكذا في التمسك لا في السرخس ولا في الكافي
عليه اي على البيع بالجلس اياها فانه اي بعد ذلك يبيعه القاضي كذا في الزيادة
في البديع هذا اذا كان التمسك على البيع في عقد المهرين وان كان بعده لا يجبر وفي
الطائفة الا في ان قبل جبر ايضا في الاصح عنده ارغفه حلول الاجل ان غاب صاحبه
وهو الراهن او وارثه عند موته والتهمة رهن وهلكه كنهلكه في كونه من مال المهرين في الجانية
ولو طلب المهرين دية فقال الراهن للعدل ببيع الراهن واودف حقه وقال المهرين لا اريد

البيع وانما اريد حقه كانه له دية ولا ينزل العدل بالعدل ان شرطه وكذا في البيع في صلب
العقد ولا ينزل ايضا بموت احد المتدين الى المهرين والمهرين وللعدل ببيعة بغير حقه
من المهرين كافي حقه بغير حقه منه ولا اي للعدل ببيعة التمسك ان اطلق التوكيد عند العقد
لان نهاه عنه عنده او دعه او دعه العدل المهرين عنده من في عباله وغاب وطلب المهرين
دينه وقال المودع او دعه فله ولا ادر لمن هو او غاب العدل به اي بالراهن ولم يدر
اي هو وطلب المهرين دية بجبر الراهن على الا ادر المهرين على احضار الراهن ليعينه
التسليم وان انكر المودع الا بدعي وقال هو مال يملك المهرين قبضه الدين لانه بالجود قوي
الراهن قبضت الاستيفاء فلا يملك قبضه الدين من حيث قبضت كونه رهنه في الجبر وجبره عنده
رجل جارية ووضعها على يد عدل فمات العدل او دعه الراهن عنده من في عباله فخير المهرين بطلب
دينه من الراهن فقال الراهن لا اعطيك حقه بجبر الراهن وقال المودع او دعه فله ولا
ادر لمن هو فانه الراهن بجبر على قضاء الدين فانه تور المهرين في يد العدل رجوع الراهن
مع المهرين بما عطا به اي العدل الراهن واودف في المهرين التهمة فاستحق الراهن في الكافي
ضمنه استحق الراهن قيمته وصح البيع والقبط او ضمنه العدل فماتت ضمنه الراهن
قيمته وصح او ضمنه المهرين كونه اذ اده اليه وذلك التهمة له ورجع المهرين على الراهن
به يده وفي القام اخذه استحق من مستفديه وضمنه ار العدل التهمة لتسليمه لانه العاقبة
وهو في العقد متعلق به ثم العدل بخلافه ضمنه الراهن قيمته لانه وكيل من جهة
الراهن عاقل فيرجع عليه بما حقه من العدة ونقد البيع وصح استيفاء المهرين التهمة به يده
فلا يرجع المهرين عليه بشئ من دية او ضمنه المهرين كونه ان شاء لانه لما شق ظهر ان
المهرين اخذ التهمة بغير حق وقد ملك العدل ضمنه قيمته ونقد ببيعة عليه فضاء التهمة له
وانما دفعه اليه على طعن انه ملك الراهن فاذا انبهر انه ملكه لم يكن راضيا به فله ان يرجع به
عليه واذا رجع بطر الاستيفاء فيرجع المهرين على الراهن بدية كذا في الكافي **باب**
التصرف كل تصرف يقبل الفسخ كالبيع والاجارة والكتابة والهبة والصدقة و
الاقرار فانه يتوقف على اجازة المهرين لتعلق حقه به ببيع الراهن المهرين موقوف
على قضاء الدين فلو قضاه نفذ البيع لزوال المانع او على اجازة المهرين البيع فانه اجاز
نفذ وصار كونه رهنها مكانه في الخلاصة وان قال بعد من فلا في فضا من غيره لا يجوز لانه كونه
رهن والتمسك متعلق به في الاداء في الجانية المهرين اذا راي الراهن ببيع الراهن فسكت
لا يبطل الراهن اراد الراهن ان يبيع الراهن ويقضه الدين يتيمه لا يجز المهرين ان يملكه
من البيع لانه حكم الراهن اجماعا الى ان يقضه الدين وقسم ان المهرين البيع نفذ لا ينفذ
به البيع في الاصح ويبقى موقوف قبضه المستر الى ملكه اي ملك الراهن المهرين او الى شيخ
القاضي اي يرفع المستر للاحكام في القاضي يفسخ العقد بحكم جبر الراهن عنه التسليم وان
باعه من رجل ثم منه اذ قبل ان يجز المهرين يتوقف التهمة ايضا فلو اجاز التهمة جاز
للاول ولو باعه ثم ارجو او رهن او وسبب من غير المستر و اجاز المهرين هذه العقود
جاز الاول فقط ونقد عنقه وبطل الراهن عنده كذا في كل تصرف لا يقبل الفسخ ونقد به بغيره

والاستيفاء حال كونه الراهن موصرا ويطالب بدينه لو كان حالا ويطالب بقبضته اي قبضة
العبد لو كان الدين موصلا ونقصه قبضة رهنها مكانه حتى يجل الاجل كذا انفذ عنه ونقصه
والاستيفاء لو كان الراهن موصرا ولكن في هذه الصورة سقي العبد المعق في الاقل من
قبضة ومن الدين ويرجع به العبد على سيده اذا ايسر وسقي العبد وام الولد في كل ايام
بما رجوع الى ابراهيم المبرك ام الولد بما يولد ويأمن على المولى بعد ربه لانها يولد
من كسبهما فيكون الاستيفاء واقعا من ملك المولى بخلاف المعق فانه يرجع لان
الاستيفاء يقع من ملك المعق وهو مضطر فيه بحكم الشرع فيرجع كذا في الكاخر والاول
كاعتقاد لانه من حق مضمون عليه بالانفاق والضمان رهن في يد المهرن لانه لا يبدل
حكم المبدل الا في السجانية لا يستحق وجوب السجانية على المستهلك وان المصلحة اجنبية فتمت
المهرن قبضة يوم تلف فكونه رهنها مكانه ولا رهن تزويج الامه المهرن مطلقا اي
بغير اذن المهرن وبغير اذن من المهرن ان يمنع زوجه من غلبتها ان بغير اذن كذا في
الاجنبية والمهرن استعمال الراهن بالاستيفاء ام والسكنى والركوب والبس لكن من غير
انه يكون مضمونا في العقد وان كان صار فرضا فيه منقصة فيكونه رهن اياه من الراهن ولا
يجوز له الاستيفاء به بل اذني ولا يضمن المهرن بهلكه اي يهلك الراهن حال كونه مستقلا
لثبوت يد العارية بالاستيفاء وضمنه ان يهلك قبله ببقاء عقد الرهن والبدل والضمان
كذا ان يهلك بعد لارتفاع يد الامانة بالفاغ وله اي المهرن بيع ما جفت ساد يطل
الجنس في غيبة الراهن باذنه احكام ويسكن رهنه وان باع بغير اذن الفاضل كان
ضمانا كذا في الاجنبية واكثر من نقله عنه المهرن ببيع الراهن باذنه القاضي
واخذ دينة اذا غاب الراهن ولم يعرف موته وصيوته في الباطن ولا يبيع المهرن الراهن
الا بتسليم من الراهن لا يبيع القاضي من غير رضا الراهن ولكن بحسبه حتى يبيعه
عنه اي جنيته وعنده حاله ان يبيعه عليه وهو مستلحق على المهرن لا يبيع المهرن
ان يبيع الراهن عنه محله وان فطره يهلك الراهن فتمت وهو قول ابي يوسف كذا في الاجنبية
والظهيرية اعاره المهرن اي الراهن من رهنه كجده او يعمله حلا فقبضه سقط ضمانه
لشأنه بين يد العارية ويد الراهن وان يهلك يده يهلك شيئا كقوات القبر فوجب
للضمان والمهرن ان يستردوا اليه ويأخذ من يد الراهن عاد الضمان ببقاء الراهن
وان مات الراهن قبل رده فالمهرن احوال به من سائر الغرماء في الاجنبية وان اذن المهرن
لراهن ان يبيع الارض المهرن فزع او سكن الارض المهرن لا يبطل الرهن ولذا في
يسترد الارض فيكون رهنه وما دام في يد الراهن لا يكون في ضمان المهرن كذا في الوارث
احد يمان الراهن والمهرن من اجنبية باذنه الا في حيث يسقط الضمان ايضا ولكل واحد
منهما استرداده من يد المستعير فان عقد الرهن باق الا في ملك الضمان في حال فكاكه
لها استرداده اذ لكل واحد منهما حق محترم فيه على الهبة والجاره والبيع باذنه
يؤخذ اذا ذهب او اوج او باع احدى الراهن من اجنبية باذنه الا في خروج عن الراهن فلا
يعود الا بعقد مبدل ولذا مات الراهن قبل رد الراهن فالمهرن اسوة للغرماء

كذا لو رهنه المهرن من اياه باذن الراهن حيث يطل الراهن الاول ولا يعود الا بعقد
جدد بخلافه لو اودعه اي لو اودع المهرن الراهن عند اجنبية حيث لا يخرج من الرهن
ويعود رهنه باستمراده لانه بعد لا ينافي عقد الرهن كذا في العارية وبضمنه المهرن
تمام قبضته لو يملك عنده اي عند الاجنبية اما في مقدار رهنه فلا يضمن عليه ضمان
الراهن واما في المراتب عليه فلو جدد العقد كذا في سرح الجميع **باب رهن المستعير**
في الاجنبية انما صاحب المال صاحب الغصب ان يغيره اياها ليرهنه او يبرسه في حاجته
فاذنه له في ذلك بغير من الضمان عاد اليه بعد ذلك لم يجد وقية ايضا استيفاء
له حمل ومثله ليرهنه بدينه فريضة قالوا ان رد العارية يكون على المغير فواجب ان يرد
وبين غيره في العارية حيث يكون له الرد على المستعير لانه هذه اعادة فيها منفعة لصاحبها
فانها تقبضه منقصة في يد المهرن فلو جدد الرهن ببيع على المستعير بقبضة فكانت بمنزلة الاجارة
وفي الاجارة الرد يكون على الاجار صحيح استعاره شي ليرهنه فان اطلق المغير المستعير
ان يبرهنه ليرهنه كيف يشاء اي باق جسد رهنه او رهنه او يملكه في الاجنبية فانه خالف
المستعير لان قبة المغير نفس او قد رهنه او يملكه في الاجنبية فانه خالف المستعير فريضة
بأقل ما سمي او اكثر او بصفته او رهنه غير من غيبته المغير او في يد غيره فتمت المغير
اي استيفاء من المستعير والمهرن لان كل واحد منهما متقدي في حقه نصا الراهن كالتأجير
والمهرن كالتأجير فانه ضمن المستعير رهنه لانه ملكه بالضمان فبين
انه رهن ملك نفسه وان ضمن المهرن رجع بالضمان في القبضة على الراهن للمغير والمهرن
لنقصه قبضته وعود حقه كذا في الزمعي بخلافه الى غيره وان وافق بان رهنه سببا
اخر به فملك الراهن عند المهرن لو كانت قبضة كالمهرن او اكثر سقط الدين كله تمام الاستيفاء
بالملك ووجب من المهرن المغير على المستعير لا المغير لعدم التعذر ولو كانت
قبضة اقل من الدين فقبضه اي سقط بعض الدين واما في عليه اي على المستعير اذ لم يبيع
الاستيفاء بالزيادة على قبضة كالتأجير المهرن في يده اي في يد المهرن فسقط الضمان
اي بعض الدين حيث يضمن المستعير للمغير رهنه ولا يضمن على المستعير لو يملك
الراهن عنده اي عند المستعير قبل ان يبرهنه او بعد افضله والقول له فيه مع قبضة
كذا لو استعمله رهنه وبضمنه ان افترقه ثم استعمله فملك المغير بعضه او المغير
يقبضه دين المهرن فملك ملكه عن الراهن ليس المهرن ان يقتنع من تسليم الراهن
في كبر على القول ويرجع المغير على المستعير ولا يكون مبررا الا في الزائدة على القبضة
مات المستعير مطلقا فالراهن كماله لا يبيع الا برضا المغير لانه ملكه قائم والمهرن
المغير فوط حتى يقبضه المغير فانه رهنه للمغير واما المهرن ان يبرهنه او يملكه اي ان يضمن
قبضة للمهرن ببيع ولا يضمنف الا اياه وان كان فيه اذنه يده عن الراهن ثم ان
ظهر للمغير ان يبيع فيه المغير ما اخذه المهرن والا اي وان لم تلف قبضة للمهرن
فلا يبيع الا برضا المهرن لانه في المغير منفعة فقد تجب المغير الى الراهن فيقبض
دينه او يغير السعر وان مات المغير مطلقا يردا وطلب فمأواه بعه المغير

اي امره الخاص بقضاء دينه ورد رهنه الى ورثة المجهر ليصل كل ذر حتى الى حق الحق ان كان
المستعير موصرا والاي وان لم يكن موصرا فالرهن على حاله كالوكاف حيا ولورثة المجهر فكم به
الى بقضاء الدين لانهم بمنزلة الموصرين ولهم اي لورثة المجهر بجهة ان كان فيه وفاء والالزام
ولسقطا في جهة بجهة رضاه ورضاء المجهر لم ينفذ بجهتهم ما فضل من دين المستعير وان كان
بقي لم يجز رضاه الوفاء لوصول حقوقهم اليهم كذا الحكم لو مات اي المجهر والمستعير كذا في الكافي
وعنه **باب الاختلاف** في اخاينة اذ عر على ان مال او به دين عند صاحب المال
فأراد صاحب المال ان يأخذ المال منه بغير رهن ولو ادعى المطلوب الرهن وبغير مال ربحا
بكنة اثبات الرهن فيؤخذ بالمال فيحصل المطلوب للقاضي سلمه يدعي على مال به دين او
ليس له دين فانه قال ليس به دين فانه قال حشذ خلف اختلاف اي الراهن والمرتهن
في هلاك فادع المرتهن هلاك الراهن والراهن ينكره لا يصدق في المرتهن بلا بينة سواء كان
الراهن من الاموال الظاهرة كالجدة او الباطنة كالنقد والعهود كذا في شرح الجمع
وان تضاد في الراهن والمرتهن على هلاكه ولكن اختلاف في حاله اي في حاله هلاكه فادعي
المرتهن هلاكه حاله العزل والراهن هلاكه قبل الاستعمال او بعده فاقول له اي المرتهن ان
اختلف في اليد قبل القبض والبينة للراهن كذا في المحيط كذا القول في المرتهن ان اختلاف
في اليد قبل القبض فقال المرتهن هلاك الراهن عند الراهن قبل ان تضاد وقال الراهن قبضه
مني وهلك في يدك والقول للراهن مع كمينه ان اختلاف في اليد بعده اي بعد القبض فقال
الراهن هلاك الراهن في يد المرتهن وقال المرتهن انت قبضته مني بعد الراهن وهلك في يدك
بكمينته فيها يعني البينة بينة الراهن في المستعير كذا في اخاينة والقول للعدل في
اقراره بان قبض التمسك الى المرتهن وهو ينكر ويطلب دين المرتهن لانه اجبر كذا في الواجب
والقول للمجهر في اصول الاعادة وفي مقدار ما امر بالرهن به وفي وصفه اي وصف ما امر
بالرهن به والقول للمرتهن ان اختلاف الراهن والمرتهن ورب الثوب في قيمة اي في
قيمة ما استعير به كذا في المحيط في اخاينة رهن عند رجل عينا وسلم ثم انزع الراهن
الراهن منه يد المرتهن بغير اذنه وباع وسلم الى المشتري ثم ادعاه المرتهن وبهره اي اقام
البينة على اشتد ان ما في يده رهن عنده قبل وانه كان الراهن غائبا ويؤخذ العيز
من يد المشتري وسلم الى المرتهن كذا في الربادات **المنقولات** الاباء بهر بهر
عليه مال له الصغير استثنى وكذا الوصي ولو هلك في يد المرتهن هلك فيه وبضمنا
للمصغر فقيمة ان سوت الدين ومقداره ان كانت اكثر كذا في اخاينة في البديع لانه
الراهن وقع محجبا وهذا حكم الراهن الصحيح وضما قدر ما سقط من الدين بهلاكه واذ بلغ
الولد بقر الاب او الوصي بقضاء الدين ورد الدين عليه ولو قضى الولد وادعى الاب
برجع باقضى على الاب او الوصي رهن الوصي بعصر الزكاة الدين على كمينه عند غريم من غريمه
تؤخذ على رضاه والاخرين ولم يرد فانه قضى دينهم قبل الراد فخذ ولو لم يكن كمينه الا فيهم
واحد جاز وبيع في دينه وادعاه المرتهن بهر بهر كمينه على جاز **كتاب الهبة**
في اخاينة رهن رهن الف درهم وقال لاحد كالتفت والتمنا في الام لا يجوز

فخول

في قول اي خبطة وابي يوسف ويجوز في قول كذا لو قال لاحد كالتفت والتمنا في الام لا يجوز
لان اربعه اربعه نصح بالكتاب كونهت واعطيت وجعلت لك واطولت لك هذا الطعام
وجعلت لك على هذه الدابة تاويها اليه وكسوتك هذا الثوب فصار اي لانه هبة المكره
لا تصح كاستثنائي وقبول اذ التمسك بهما في الاول الجنية وينوب القبض في الجنية
القبول لان القبض في الهبة جاز في الركن هبة موجود لا هبة ما ليس موجود وقت
الهبة كذا اذا وهب ما يغير تخيلة العام وما لا يغيره السنة وكذا كذا وكذا في اخاينة
وان قبض بعد الاضغ لانها هبة المهدوم يجوز اي مفرغ عن ملك الواهب وحقه فلا
يصح هبة لهن في الفرض ووصف على طهر الغنم وزرع وشجر على الارض وتم على الشجر ولو
فصلت هذه الاشياء عن ملك الواهب وسلمت الى الموهوب لم يصح مقوم في الكافي
المراد بالمقوم ما يبقى متفقا في الحالين قبل الفسخ وبعد في الظهيرة ويشترط كونه الهبة
مقوما ومنزلا وقت القبض لا وقت الهبة بغير ان لو وهب نصف الارض بغيرها ولم
يسلم حتى وهب النصف الاخر وسلم الكل جاز كاستثنائي ومشاغ لا يقسم اي لا يفتي
متفقا به بعد الفسخ اصله كعب واحد ودابة واحدة او لا يفتي متفقا به بعد الفسخ
الا متفقا في الزكاة قبل الفسخ كالبيت الصغير والحمام الصغير ولا يجوز هبة مشاع يقسم
ولو منه شجرة ولو قسم وسلم مع لانه التمام بالقبض والشجر زال عند القبض والمعاد
بالسبيوع السبيوع المتعارف لا الطارز فانه غير مقصد لانه رواية عن ابي يوسف
كاستثنائي في التبراة اذ اذناه بهر بهر نصف داره مشاعا ببيع بغير معلوم ثم يبرأ
من التمسك في اخاينة وهب الدار وسلم ثم باع ما وهب ذكر في الاصل انه يجوز بعده
لانه لم يقبض ولو باعها الموهوب له لا يجوز بجهة لانه لم يملك وقت تسليم مع قوله
كما اذا وهب المتاع والطعام دون الدار والحيوان وسلم جاز لانه الموهوب غير مستحق الغيرة
بل هو شاغل غيره ولو وهب دار فيها متاع الواهب او جوارق فيها طاعة وسلم لا يجوز
لانه الموهوب مستحق بالبيع هبة فلا يصح التسليم ولو وهب دار فيها متاع الواهب
وسلم الدار بما فيها ثم وهب المتاع جازت الهبة في المتاع ولو وهب المتاع اولا
وسلم الدار مع المتاع ثم وهب الدار صحت الهبة فيها جميعا ولو وهب الدار دون
المتاع ولم يسلم حتى وهب المتاع وسلم الكل صحت الهبة في الكل لانه لم يوجد عند
القبض والتسليم ما يمنعها فصار كالوديهب الكل هبة واحدة وسلم كذا في اخاينة
ومستعمل ملك الجبر اي غير الواهب كذا في المحيط السر حشوي وصح هبة جاز واربعة
الوصية وصح هبة فروع ارض دونها وصح هبة تمر شجرة دونها وصح هبة نغير صبرة
من خبطة ان امر الموهوب له بنقص النبار وحصاد الزرع وحذا الثمر وكيل الحنطة
وفعل صح استحسانا ويجوز كانه وهبه بعد النقص والحصاد واخذوا وحذوا وان لم
يأذن له بالنقص وفعل منه لانه افسد ملك غيره ولو وهب زرع او غنم او خلا في ارض
او وهب ارض او غنم او تمر او شجر او شجر او غنم لا يصح لانه متصل به اتصال خلقه
فكان بمنزلة المتاع الذي يحل القسمة فلا يتم اقراره واجبارة كذا في الكافي ويشترط

الملك

المو هو ب له بقبض في المجلس لما اذن هزج في الواهب وبعد المجلس باذنه ولو من الواهب
المو هو ب له عن القبض في المجلس في هذه لم يصب القبض اذ لا خبره للدلالة بمقابلته المقتضى
في الخاتمة ربيع وبسبب سبب ما لم يستمر حتى مات بطلت الريبة لانه سبب المريفين سبب حقيقة
وان كانت وصية حتى يكون فيها الثلث والثمان فلا يتم بدونه القبض مناسب للريبة كقبض
مفاتيح الدار في الظهيرة القبض في حال حقيقي وان ظاهرا وحكي ذلك بالخاتمة غير ان هذا قول
محمد وعنه ابي يوسف الخاتمة لا يكون بلس القبض هذا في الريبة الصحيحة اما في الفاسدة
الخاتمة لا يكون قبضا عند الكل في جامع الفصولين الريبة الفاسدة تغيب الملك بالقبض وبه يقضي
في الخاتمة والمو هو ب اذا كان غائبا فالقبض فيها ان يأمره بالقبض لاني المنقول عندها يفسد
حتى يزول من مكانه والخاتمة ان يخلي الواهب بين المو هو ب والمو هو ب له ويقول ان قبضه
كذا في الخاتمة في البرازية وبه جارية لا طرقة واجارية في الدار لا يجوز انما كانت قبلة لم
يجز حتى يكون كغيرها في الظهيرة وبه ثوبه في صندوق وسلكه ان كان الصندوق مفتوحا ليس
بقبض وان مفتوحا فقبض يتم الريبة لانه القبض انما يحصل اذا صبح الانتفاع به ولا انتفاع مع
الفعل وان نفذها اي وان تقدم القبض الريبة في الكاف واذا كانت العبرة الموهوبة في يد
المو هو ب له ودية او عارية او امانة ملكها بالريبة والقبول وان لم يجد فيها قبضا لا
القبض في باب الريبة غير مضمون فيعتبر فيه اصل القبض واصل القبض موجود هنا فباب
عن قبض الريبة بخلاف ما اذا جازع المودعة مضمونه لانه ليس بقبض قبضا مضمونا وقبض
المودعة قبضا امانة فلا ينوب عن قبض الضمان بل يجابح الي تجديده القبض وهذا ما يرجع الي
موضع فيه العبر ويخفى وقت يتمكن فيه من قبضها وكذا لو كانت مضمونة في يده بالقيمة
او المثل كما يقبض على رسوم السراة والمضروب له وبه له صح وثبت الملك بخود العقد لوجود
اصل القبض وزيادة بخلاف ما لو كان مضمونا بغيره كالرهن والبيع فانه يجابح فيها
الي تجديده القبض وثبت الملك للصبي بعقد جرد في هبة الاب لطفله لان المو هو ب
في قبض الاب فينوب عن قبض الصغير لانه وليه والقبض فيه الاعلام فقط واكثرها
ليس بشرط الا ان فيه احتياطا للتخو عن جرد الاب بعد ادراك الولد او عن جرد
سائر الورثة بعد موته في البرازية هبة الاب من ابنة الصغير يتم لموظ واحد ويكون
الاب قابضا يكون في يده او في يده مودعة او مستعجرة لا يكون في يد غامبا ومزمنة او
المستعجرة منه شرعا فثبت الملك ايضا بقبض صبي محرم بقبض القبض في هبة
الاجنبي له وان كان ابوه حيا كما في الخلاصة في الخاتمة وبسبب القاف حتى لا يرجع الآ
في هبة وصية ايضا رجلا دفع الي رجل ثوبين وقاله ايتها سبت فلان والاف لا يملك
فلا في الابن صغيرا بين المو هو ب له قبل ان يتغير فجاز وبقبض ابية في هبة الاجنبي
للصبي وبقبض جده عند عدم الاب وبقبض وصيه عند عدم الاب واجده بقبض امة
التي هو في حجره عند عدم ابيها بقبض منقطعة لانه لا يجوز قبض غير هؤلاء الاربعة
مع وجود واحد منهم سواء كان الصغير في عيال القابض او لم يكن كذا في الخلاصة ولا خلاف
بين ان يكون الواهب اجنبيا والام قابضة له او كانت الام وابية وقابضة له في الريبة

كذا اكل ما يؤول الي الصغير اليه كالا في العلم وغيرهما من الآداب وثبت الملك للصغير
ايضا في هبة اجنبي له بقبض اجنبي اذ ان كان الصبي في عيالها اي الام والاجنبي وثبت
الملك ايضا بقبض زوجة صغيرة فيها وبالبصبي لها بعد ما رقت لتغيب عن الاب او ردا
اليه والاولو قبض الاب ايضا صح لانه اصل الولاية له ولا يذله الزوج منه وبقبض جده
محمورا وبه له لا بقبض جده في الا اذا كان له جده صغيرا والملك للمولى في الصورتين
جميعا في الخلاصة او ما الملك لطفله لانه هبة لانيتم بدونه القبض وما ينسب لطفله اقرار وهذا
الشيخ لولا سلطان الصغير به وبه يتم غير قبيل كما مر وله فاسد فاسد وقال جعلته
لاني فلان هبة لانه كغيره من التملك ولو قال اخوته باسم ابني فلا يكون
هبة وله قال جعلته باسم ابني فلا يكون هبة لانه كغيره من التملك وبه هبة التملك
والهبة كذا في الخاتمة وقول الواهب لطفله اخذ حنطته اصراف الحنطة التي عندك في حياك
قوله هبة قيد لكل ولو قال لطفله دراهم اصرافها في حياك يكون اقراضا كذا وقال
لمر جده هذا المال فاخره سبيل الله كذا في الظهيرة والخاتمة رجل قال لغيره هبت
لك فخرج هذه الامة في هبة بلك اذا قبض وصح هبة دار مشتركة لم تقبض يعني
يعني استمر دارا ووجهها قبل القبض جاز لا عرف ان التفرقة في العقار قبل القبض جائز
لان المنقول وصح هبة دار مستغلة لطفله ولا يجابح الي التفرقة لانها مستغلة بمساحة
القابض وهو الاب قاله ابو بكر ولو وبه لانه دارا وهو بكن فيها لم يكن الريبة كذا
لو وبه له ايضا في ربح الاب كذا في الخاتمة ولو تقدر على ابنة الصغير بدار والاب بكن
فيها لا يجوز في قول ابي حنيفة ويجوز في قول ابي يوسف وعليه الفتوى كذا في الخاتمة وفي البرازية
ايضا وعليه الفتوى وبه دار لابنة الصغير فيها ساكن باجلا لا يبيع لانه يملكها ببيع
القبض كونه لانه فانه يقع مالوكا ان كان فيها الاب لان شرط قبضه وبه على الدار
ومالوكا كانت باعارة لعدم لزوم كذا في البرازية وصح هبة دار مستغلة لزوجها وبها فيها
في الخاتمة امرارة وبه دارا مضمونة زوجها وبها كذا وبها فيها زوجها ساكن بها
في الدار جازت الريبة وبصير الزوج قابضا للدار لانه المراهق وبها فيها في يده في يصبغ
التسليم وصح ايضا هبة نصف شاة مع دار بعد هبة نصف امة منها لم يسلم بعد
يعني لو وبه رجل جرد نصف الدار لم يسلم حتى وبه نصف الامة وسلم
الكل بخود وله وبه نصفها وسلم ثم ذهب الباقي لم يجر وصح ايضا هبة الدين من
المديون بقبول منه ذكره في التمسك بالشرع وفي كذا الكتب انها صحيحة حتى قبله كالا براء
وهكذا ذكره في التمسك بالشرع في الا انها تطل بالرد وفي البرازية وبه هبة هبة الثلاثة عدم
توقفه على قبوله والفتوى على هذا وفيه ايضا قال لكاتبه وبه ملك بدل لكاتبه
فقال لكاتب لا قبل عنك الكاتب والحال دين عليه لما قلنا ان هبة الدين محرم عليه
الدين يصح بلا قبول وبه بالرد فاذا قال لا قبل لم يطر انتفاع الريبة في حق انتفاع
العتق وفي الدين المستترك لو وبه احد ما حصصه من المديون صح ولو نصف مطلق
نقد في ربيع وينتوقف في ربيع كالا وبه نصف العبد المشترك في الخاتمة واذا

وبسبب الدين لو ارث صح لانه وبسبب الدين لمن عليه الدين معنى كذا في الظاهرية وكذا صح
بسبب الدين من اجبى مسلط يعني وبسبب رجل وبناله على ان وسلطه على قبضه صح استحسانا
لانه يتحقق عند القبض وقام قبضه باذنه مقام قبض الوهاب ومعنى ايضا بسبب ان يجرى
رجل واحد والى لها مثلا لا بسبب اثنين من اثنين بالانفاق وعن ابي يوسف في النذور
اذا قال وبسبب كذا نصف من هذا المار ولله الا ان نصف لم يجر وان قال وبسبب كذا نصفها
لهذا ونصفها لهذا جاز في اكانية وبسبب دار الرجلين لا احد بها ثلثها ولا في ثلثها لا يجوز
في قول ابي حنيفة وابي يوسف ومعنى عند محمد ولو وبسبب دار الاثنين لا احد بها صغيره فبال
كانت الهبة فاسدة عند الكل بخلاف ماله وبسبب بكسرين وسلم ايها جله فانه الهبة جائزة
في قول ابي يوسف ومحمد في الاول الجنية قال تقدم وبسبب جاريتي هذه لاهمكم فليأخذ مني
فاخذت رجل منهم كانت له ولا الهبة واحد منها عند ابي حنيفة وقال لا يجوز هو ايضا في البرانية
وبسبب دار امة رجلين لم يجر عندنا خلافا لغيره ولا الهبة فاضل عنه في اكانية رجل فاضل له
لولوه فويها لانه وسلطه على طلبها وقبضها حتى وجد قال ابو يوسف هذه الهبة فاسدة
لانها على خطر والهبة لا تصح مع الخطر وزفر جوز هذه الهبة وقيد ايضا ولو وبسبب جده الابن
لولوه الصغير لا يجوز ولو باع جاز في الظاهرية ولو وبسبب جده الابن لولوه الصغير يجوز
ان كان العبد ممترا في دار الاسلام ولا الهبة اكل لانه وصرف لانه لا اتصال بها بمنزلة
اطرافها ولا الهبة له اي الحمل وان جاز الاقرار له ان بين سببا صالحا كاستيائه
ولا الهبة الا على لام الولد لانه مالها لولاه ولو كانت الهبة في مرض الموت ولا تنقب
وصيته اما اذا وصى لها تصح لانها تعين بالموت كذا في الكافي ولا يصح هبة احد الشريكين
صحت لشركه من البرج القاييم لانها هبة مشاع يقسم وان كان الشريك استهلك المال
صحت الهبة لانه صار دينيا بالاستهلاك والدين لا يقسم فيكون هبة مشاع لا يقسم
فيصح هبة **فصل** الهبة تبطل بالشروع المقارن لا الطاري الاني رواية عن
ابي يوسف رحمه الله والاستحقاق شيوع مقارن لانه الاستحقاق اذا ظهر بالسبب
كان مستنده اليه ما قبل الهبة فيكون مقارنا لها فلو وبسبب رجل من رجل دارا وسلمها
اليه فاستحق قد مره بطلت الهبة كذا لو اشترى رجل دارا بشفعة فقبضها ثم
وبها من اية ولا يفسخ آتي ثم ان الشفع الثاني اخذ نصفه بالشفعة بطلت الهبة
في الثاني لانه اخذ ما يحسب على الهبة فيكون شيوع مقارنا للهبة والرجوع يبرئ
البعض ان في بعض الهبة شايح طار لا تبطل الهبة بشرط الهبة باطل لا يبطل
فلو وبسبب دار علي ان يرد عليه شيئا منها وكذا لو وبسبب امة علي ان يعقدها او يبيدها
وكذا يبطل الشرط الهبة لانها لا تبطل بشرط الفاسدة في البسوط وتعيق الهبة
بشرط باطل لان ذكر بطله ان وان ذكر جرحه ان كان مالا يابان قال وبسبب هذا علي ان
يعقضي كذا صحت الهبة بشرط وان كانا صحت الهبة وبطل الشرط في اكانية
رجل وبسبب رجل ارضا علي ان يخرجه منها من الزرع فينفق الموهوب له ذلك عمر
الواهب قال ابو القاسم ان كان في الارض كرم او شجر رجلا زنت الهبة وبطل الشرط

وان كان الارض قراحا فالهبة فاسدة قال الفقهاء ابو القاسم لان في الشرط عام هو
وبعض الهبة على الواهب فيجوز الهبة وبطل الشرط لانه الهبة لا تبطل بشرط الفاسدة
في الارض القراح شرط على الموهوب عوضا لانه انما يجرى من الارض غار ملكه فكان
له فيكونه مفسدا للهبة وقيد ايضا رجل وبسبب رجل عبد ابشرط ان يوصيه ثوبا ان
تقابض جاز ولا فلا كذا الاستثناء في الهبة باطل لا يبطل فلو وبسبب امة الهبة
باطل الاستثناء وبطل اكل في هبتها لانه يتبع لها منزلة منزلة الوصف فيكونه استثناء
شرطا فاسدا في اكانية استثناء الولد على منتهى اقام في قسم باستثناء
يبطل التعريف وهو البيع والاحارة والرجوع لانه استثناء الولد بمنزلة بشرط فاسد
وهذه التعريفات لا تجوز بشرط الفاسد وفي قسم يجوز التعريف وبطل الاستثناء
وهو الكساح والخلع والصلى عن دم العدة لانه الشرط الفاسد لا يبطل هذه العقود وفي
قسم يجوز الاستثناء والتعريف جميعا وهو الوصية لانه في حكم الوصية ما في ليطرح
كشخص على عدة فيجوز اقراره بالوصية جاز استثناء ووه كذا بشرط اختيار باطل لا يبطل
فلو وبسبب شيئا على الواهب باختياره ان يام صحت الهبة وبطل اختيار لانه الهبة
عقد غير لازم فلا يصح فيها استثناء اختيار كذا في الظاهرية ومعنى العمري وهي هبة تحت
مدة عمرى الموهوب له بشرط ان يعود اليه والى ورثته اذا مات الموهوب له للمهر
حال حيوته وله رثته بعده وبطل الشرط لا الرقبة وتفسيره انه يقول هذه الار
لا فخرنا موتا وهي من المراقبة لانه كل واحد منهما يرب موت صاحبه كذا لا يصح الجسدين
وتفسيره انه يقول هي جيب عنك فانه متك **باب** هبة المهر وهبت مهرها
لانها الصغيرة الذرية وفي هذا الزوج الصحيح انه لا يصح الا اذا وهبت منه وسلطته على
القبض فيجوز ويصير ملكا لولاه اذا قبض كذا في اكانية وقيد ايضا امرأه قالت
لزوجي اتخذ الولية وقت الجواز فما انفقته فانهقص ذلك منه مهر قال الفقهاء ابو بكر
السلبي الامرأه قالت في اخلاصه وبسبب مهرها من ايها صحت انه امرأه بالقبض في اكانية
رجل مات فوهبت امرأته مهرها من زوجها صح وبسبب الزوج لانه الدين لا يسقط بالموت
وقيد الدين بغير بشرط جواز الهبة فصحت الهبة وبسبب امرأته مهرها لزوجها
علي ان يجعل الزوج امرضتها اي امر كل امرأة بزوجها بيد فاقبل الزوج صحت الهبة
وان لم يقبل بطلت وبعد المهر هو المختار لانها وهبت مهرها بشرط العوض فاذا تقدم
العوض تقدم الرضا والهبة لا تصح بدون الرضا كذا في اخلاصه او علي ان لا يبطله فقبل
الزوج صحت الهبة هذا اذا قالت المرأة وبسبب مهر منك علي ان لا تطهرني واذا قالت
انه لم تطهرني قال ابو القاسم الصغير وابو بكر الاسكاف الهبة فاسدة لانها تعيق الهبة
بشرط وانما في تعيق الهبة بالقبول او علي ان يحسن اليها او يجمع بها فقبل الزوج صح
وبعد المهر ان عالت وابي عن الوفاء في اكانية والظاهرية والفوز على هذا القول
كذا لو قال الزوج لها ابراني عن مهر منك حتى اهب لك كذا فاجرت ثم اجد المهر على حاله
كذا انه وبسبب له علي ان لا يبطله فقبل الزوج قال خلف صحت الهبة ولا يعود المهر

مطلقا اي سواء طلقت او لم يطلعا لان ترك الطلاق لا يكون عوضا فثبت هذه سنة لغير
 فاسد واليه لا يتصل بالشرط الفاسد في الذخيرة كذا ان وبسبب الزوجية فيمنع على هذا
 الشرط او على ان يسكن الزوج ولا يطلعا فقبل الزوج فاسكها زمانا ثم طلعا لا بعد
 المهر قبل ان لم يكن الامساك موقفا والوقت فطلعا قبل كذا المهر عليه كذا في النسخ
 الامام ابو بكر محمد بن الفضل لا تمنع سنة المهر لطلعا على ان يتزوجها ما قبل فقبل قال المهر عليه
 على حاله تزوجها او لا لانها جئت المال على نفسها عوضا عن النكاح وفي النكاح العوض لا يكون
 على المرأة كذا في الخاتبة ولا تزوجها الخوف بالضرر وهو قادر عليه اي على ضربا لان
 المهر لا يمنع كذا في السنة في مرض الموت يعني مريضة وبسبب مهرها من زوجها ان كانت
 صحت السنة وان كانت لا الا ان يكون في الورثة في الولد الحية والخاتبة مريضة وبسبب مهرها
 زوجها ثم ماتت قال الفقهاء ابو جعفر ان كانت عند نفقته ما جازها وترجع من غير مهر لها
 على القيام فهي بمنزلة الصحيح تمنع بينهما وكذا السنة في طلق ماتت في نفقة يعني امرأة
 وبسبب مهرها في حالة الطلاق وماتت في النفقة تبطل قاله الناصر في تحريمه وقيل اذا
 اخذ ما يخاف حكمه من مرض الموت كذا في التارخانية مريضة قالت زوجها ان مات من
 مرضه هذا فمهرى عليك صدقة او قالت فانت في حل من مهرى عليك فانت من ذلك
 المرض كذا في مهرها عليه لانه هذه مخاطرة فلا تمنع كذا في الخاتبة صاغت سراً عن زوجها
 مع اجبني من المهر على عوض لم تهره ولا نظرت اليه ثم وبسبب من زوجها فطلعت اي البطل
 وردت على الاجبني المصالح بخلاف الرواية عاد المهر على الزوج وتبطل السنة وهذه جيلة
 حسنة لمن ارادت ان تهره مهرها من زوجها ولا تمنع ولا يبرأ زوجها عنه كذا في
 المعقبات **باب الرجوع عنها** وبسبب جارية فوطئها الموهوب مرارا ثم ارتجفها
 الواهب لا يجب العفو على الموهوب له كذا في النهاية في النظرية مريض وبسبب رجل
 جارية فوطئها الموهوب له ثم مات الواهب وعليه دين مستوفى تترد السنة ويجب
 على الموهوب العفو قيل هو المختار في الخاتبة رجلا وبسبب رجل عبد اسلام اراد احداهما
 ان يرجع في حقته والانا غائب له ذلك صح الرجوع عن السنة في العين لاني الدين
 لانه اذا سقطت السنة لا يتصل العود كذا في الخاتبة بترأض وان سقطت حقته في الرجوع
 كذا في الخاتبة او حكم فاض فيصح اعتاق الموهوب بعد الرجوع قبل القضاء لانه لا
 على ملكه الا به في الخاتبة وبسبب ثوب واستمر ثم اخذ منه فاستهلكه ضمنه ثمنه لان
 الرجوع فيها لا يكون الا بقضاء او رضاء عالم لم ينه مانع من مانع الرجوع كزيادة
 متصل كالنفس والبناء لا يبعد زيادة كالار في البيت والنور في الكاتبة
 قال الربيعي وان كان يوجب زيادة في قطعة منها لانه كذا بان كانت الارض كبيرة جدا
 امتنع الرجوع في تلك القطعة دون غيرها ولا يمنع الرجوع فيها الزيادة المتصل كالاول
 والاريس والعقود وكذا فانه يرجع في الاصل دون الزيادة لا ما كان الفصل فثبت
 ولم يخلو الواهب الرجوع فيها لانه نقصان في الخاتبة وزيادة السؤل يمنع الرجوع
 وموت احداهما اي الواهب او الموهوب له وعوض الضيف اليها بان قال خذ عوض

بشك او بدله فقبضه الواهب فلو لم يصف فلكل واحد منها ان يرجع فيها وبسبب
 سنة مبتدأ وبسبب شرط العوض جميع ما يشترط في السنة من القبض وعدم الشيوع وغيرها
 كل العوض او اكثر لانه لا يشترط في العوض الشئ في القدر ولا في الاجتية فيصليح
 القبض عوضا عن الكثير سواء كان من جنس السنة او غيره لكن لا سنة السنة في الخاتبة رجلا وبسبب
 عبده من رجلين فوضعه احداهما من حقته كذا الواهب ان يرجع في حقته الا في ويصح
 رجوعه في النصف الثاني ولو عوضه احداهما عن نفسه وعن صاحبه لا يكون الواهب ان
 يرجع في شئ من العبد لانه انما النصفين يصح على الاجبني وقيل ايضا ولو عوضه الواهب
 في العوض عبدا ولو فاض لم يكن له ان يرجع في شئ من السنة ولو كان العوض من ابني
 متبرع في الخاتبة ويجوز تعويض الاجبني كذا في الموهوب له او بغيره ولا ينفق
 الواهب من الرجوع في السنة بعد ذلك ولا للاجبني ان يرجع في العوض وليس للاجبني
 العوض ان يرجع على الموهوب له سواء عوض باجرة او بغيره الا ان يقول الموهوب
 عوض فلان على ان يضمنه وقيل ايضا وبسبب رجل صغير سنة فوضه الاب او الوصي
 الواهب من مال الصبي لا يجوز لانه متبرع واذا بطل التعويض كان الواهب ان يرجع في
 سنة ويرجع في الحال عند اي من العوض بعينه لو عوض عن نصف السنة مثله الرجوع
 في الباقي وهو جارية عن ملك الموهوب له يسبح او سنة او عتاق وخوفا وبسبب عبدا
 فباعه الموهوب له ثم تعاقب ليس الواهب ان يرجع في سنة لانه الموهوب له في حق الواهب
 كالمستدر من المستدر منه ويرجع في الباقي بعينه لو عوض نصف السنة عن ملك الموهوب
 له الواهب الرجوع في الباقي لانه الرجوع في النصف جاز مع امكان الرجوع في الكل فاولي
 ان يجوز عند الجواز قال الربيعي في الخاتبة ولو هدم الدار الموهوبة لم يرجع في الوحدة و
 يملكها لشغلها الرجوع به والزوجية وقتها فلو وبسبب لانه سببا ثم انهم لم يرجع ولو وبسبب
 لاجبني ثم تزوجها يرجع والحكمة بالقرابة كالاباء والامهات وآل عمو والاولاد والبنات
 والاولاد البنين والاولاد البنات في ذلك سواء وكذا الاخوة والافاض والاعمام والعمات
 والحكمية بالسبب لا يمنع الرجوع في السنة كالاباء والامهات والافاض والافاضات
 من الرضا وكذا الحكمية بالمصاهرة كاهليات النساء والربائب والزوج البنين و
 البنات وان كان قريب الموهوب له قسرا فانه لا يملك كذا في القربى ولا في الرجوع
 في السنة الفاسدة وبما رضاع مانع عاد المنوع كما اذا بنى ثم هدم او وبسبب الموهوب
 له لا في ثم يرجع او باجها من رجل ثم رد عليه خيار والنصف لم يوجب كالمسكن والجار و
 الكبير في الوصية والوصية قال الربيعي وبسبب وصيف صغير فثبت عند الموهوب
 وش في حقه صاير قيمته اقل من ثمنه وقت السنة لم يكن له ان يرجع فيه لانه حين شتر
 واراد ان يثمنه سقط الرجوع فلا بعد ذلك بالنقصان والتعظيم سواء علم الثمن
 او اكتناه او اوقفه فيلزم له ان يعلم الكلام لعبد العجمي والصبي والعقير في التوب لا غسله
 واكمل الى عبد كثر فيه قيمته يعني اذا حمل الموهوب من بعد ادائه الى بيع مثلا ان كان ثمنه
 في البيع اكثر من ثمنه في بعد ادائه استمرت له الرجوع في الخاتبة ولو وبسبب جارية في

وان شاء اخذ العين وان شاء انتظر لها فخذ في يد الغصب وان لم يكن المقتضوب في
يده وهو متعلق ان كان في حوزة المالك من سواء فملك ملكه وان كان اقل من المالك ان شاء
اخذ قيمته حيث غصب وان شاء قيمته انتظر وان كان هناك اكثر من الغاصب ان شاء
اعطى من ثمنه حيث غصب الا ان يرضى المالك بالتأخير ولو كان بائنه الغصب
لا يضمن الا ما يغصب من قيمة المقتضوب بنفسه او لو كان بعيب حدث به
بغيره المقتضوب ويقوم صحيح ويقوم وبه العيب فيضمن قدر هذا التقصا ولو زال العيب
في يد المالك برده على الغاصب ما ضمنه ويجب رد قيمة المقتضوب المنقطع عن ايدى المالك
يوم المقتضوب في المشتري كالكيل والموزون والعدوي المتقارب كالجوز والبعض وكذا هذه
خوصم عند حيفه ويوم الغصب عند ابي يوسف ويوم الانقطاع عند غيره ويجب قيمة
المنقطع في القيمة كالعروض والحيوانات والعدوي المتقارب كالجوز والبعض وكذا هذه
غصب وهذا بالاجماع وبرى الغاصب بوضعه المقتضوب بين يدي المالك في حوزة
الغاصب اذا انما بقيمة المقتضوب المستهلك فانه المالك ان يقبل قال ابو نصر يرفع الامر
الى القاضي حتى يقرر به بالعدل ولو لم يرفع الامر اليه وكان وصفا بين يدي المالك لا يرفع
عن الضمان وان وصفا في يده او في حجره يبرأ عنه قال لغيره كذا ان يقبل في الغصب و
الوديعة اذا وضع بين يدي المالك يبرأ في الدين لا يبرأ عالم بغيره في يده او حجره او بغيره
صاحب الدين وان رماه فقد برى وان لم يعلم بغيره لم يعلم صاحب الثوب انه ثوبه ووضع
في حجره فرماه لم جاءه في ورقة المختار بغيره انه يبرأ لانه رد عليه عينه كذا في
الحائنة كاطعام اياه بغيره الغاصب لو اطمع المقتضوب المقتضوب منه برى عن الضمان وان
يعلم وحسن الغصب بالنقل الى ما ينقل ويحول من مكان الى مكان فلا غصب في العقار لانه انزل
الى من يملكه ولا يمكن تحقيقه الا بما ينقل في الكافي والمراد بقوله ولا غصب في العقار هو
الغصب بموجب الضمان لا اصل الغصب الا ترى ان قوله عليه السلام في غصب شجر ارض
طوقه انه في يوم القيمة من سبع ارضين ولا انجاز شيع في كلام العرب فيجوز ان يستعمل
فيه انجاز قصوره بصورة الغصب في الاول واجبة غصب عقار الوقت فخذ منه القيمة
فيستمرى بها عقارا في يكون على سبيل الوقف الاول فله ملك العقار في الغصب العقار هو
الصيغة وقيل ما اصله من دار وضيق في يد اخيه بلا صنع منه ولا نفع به غلب سبيل على
الارض فبقيت تحت اكله او غصب دار خربت متباعدة سماوية او جاء سبيل على الارض
فذهب بالبناء لا يضمن لان قضاء شرط الضمان وهو الغصب هذا عند ابي حنيفة وابي يوسف
وقال محمد وزفر والسلف في وهو قول ابي يوسف او لا يضمن في كثر النسخ ولا يضمن في
العقار وان باعه وادخله مشتملة في ضمانه في الكافي بهذا عند ابي حنيفة وهو قول ابي يوسف
ان اوعده بغيره بغيره ومعه المشتمل اذا باعه ما اعترف بالغصب وكذا في المشتري
في العارية والاستمارة يضمن المبيع ان يضمنه بالبيع والتسليم الا ما اختلف فيه بغيره
لانه بالاتفاق يتحقق الغصب في العقار ايضا كذا ان نقله من ارضه لانه نقل في العيز وجاز
انه لا يضمن بالغصب بغيره بالاتفاق كالحق في الخلاصة ولو غصب ارض الوقت واجرى عليها الماء

حتى صارت بحرا لا يصلح لزراعة بغيره ويستند بها ارض اخرى فيكون الثانية وثقاها
وضمنه نقصا فانقص بغيره وسكنه عندهم وذلك بان يهدم شيئا او انهدم سكنه لانه
منهض لما انهدم بغيره وتبين شراح الهداية وعزيم الفعل بالهدم والسكنى بالسكنى المقتضوب
وهي ان يكون مفادته بغيره فيهدم المانهدم كبناء كالحداثة والفسادة حتى قالوا في سره قول
صاحب الهداية ويده فعل فاما قال اذا انهدم الدار سكنه وعلمه فاقبل بقوله وعلمه لانه اذا انهدم
الدار بعد ما غصب وسكن فيها لا سكنه وعلمه بل باقية سماءه لانه علمه عند ابي حنيفة
وابي يوسف وزرعة في الكافي واذا انتقص بالزراعة بغيره نقصا لانه انقص المقتضوب
والعقار بغيره بالاتفاق فبعض الغاصب راس مال اي البذر وما التقى وما غرم في نقصا
ويتصدق بالفصل هذا عند ابي حنيفة ومحمد وعند ابي يوسف لا يضمن ذلك المقتضوب في يده
ان يرضى به الغاصب بغيره ارضه رجل في غير الغاصب منه المقتضوب منه ان شاء
منه الغاصب والمستهلك فانه منه الغاصب يرجع الغاصب بما ضمنه علم المستهلك وان
ضمنه المستهلك لا يرجع هو على الغاصب او غصب الغاصب غاصبا او يملكه في يد الغاصب
ان الغاصب الثاني او استهلكه فانه المقتضوب منه بالخيار وقرار الضمان على الثاني
او او دعه الغاصب عند رجل فملكه في يده مودعه فانه المقتضوب منه بالخيار ان شاء ضمنه
الغاصب ولا يرجع هو على المودع وان شاء ضمنه المودع ويرجع المودع على الغاصب
بما ضمنه ولو استهلكه المودع فاجاب عن قوله في قرار الضمان على المودع او اوجه الغاصب
الغاصب من رجل فملكه منه مائة او رهنه عند رجل فملكه عند من رهنه المقتضوب منه
ان يضمنه ان شاء فانه ضمنه الغاصب لا يرجع الغاصب على المانهدم ولا على المانهدم ولكن
يسقط دينه بهلاك المانهدم في يد المانهدم وان ضمنه المانهدم او استنجزه يرجع على الغاصب
بما ضمنه الا اذا استهلكه فلا يرجع به على احد في البرائة اوجه الغاصب المقتضوب بغيره
ثم قال المالك كنت احدث لا يقبل قوله لا يضمنه وان قال كنت امرته به قبل في
التي ارضانية رجل غصب ارضا فاجاب واخذ غلبتها او زرع الارض كرا فخرج منه ثمنه
اكرار ياخذ راس مال الكرا ويتصدق بالخذ والكيس ويضمنه نقصا وهذا قولهم جميعا او
اعاره الغاصب فملكه عند مستغبره كانه المقتضوب منه بالخيار او بما ضمنه لا يرجع على
ولو استهلكه المستغبر فقرار الضمان عليه او باعه الغاصب فملكه عند مستغبره بغيره المالك
ايها سائر فانه ضمنه الغاصب جاز بوجه والتمتع له وان ضمنه المستغبر يرجع على البايع بالتمتع
ويطرد المبيع ولا يرجع بما ضمنه عليه قال رحمه الله تأويله اذا باع الغاصب وسلم بوجه التسليم
فلا يجب للمضمان الكلف في الخلاصة ولا يضمنه لو ابره او ابره الغاصب لو اكانت منقولة
كالسهم واكس او منقولة كالولد والتمتع له رواه ائمة امانة فلا يضمنه ان يملك في يده
الا بغيره وكذا اذا انقص او اكله او باعه وسلم او منع بعد الطلب فتكون التقويت
بقصر المالك عنه بالتمتع في الكافي ولو باع الغاصب الاصل والزيادة وسلم والزيادة
منقولة فانه كانه فانه اخذه صاحبه وان كان كانه فانه يضمنه الغاصب فبغيره
يوم الغصب وان شاء ضمنه المستغبر في قيمة يوم الغصب وليس له ان يضمنه البايع قيمة الزيادة

الغالب به كذا لم يجر في الجسود وكون الغالب على غيره في البدن وكون الملك لا الملك
بغير خصا بالبدن والغالب بالفضل في الترتيب اذ هو الغالب الراد والملك لا يكون له
غيب الغالب الغالب ولم يظهره ج الغالب في جبهته وكونه الى صاحبه
او يعلم انه لو بقي لا ظهر الغالب في اخاينة غيبه ج الغالب العيني جبهة عجب
حتى كفى بالحياتي او لم يعلم انه مات فانه اذى ملكه او ادعى بعد الى رجل وتسلم اليه و
غيبه المستر منه به الى الغالب وهو لا يفكر عليه لغيبه تقوم القاضية قدر ما يراه في
الملك في جبهته وكونه معلوم موكول الى دار الغالب لانه الغالب المقادير بالبراي لا يكون ثم
قضى عليه بالقيمة لانه حتى الملك ثابت في العين فلا يقبل قوله فيه حتى يغلب على ظنه انه
صادق فيما يقول كاذبا اذ هو المدعي في الفلاس والقول الغالب في كنهه الى قدر القيمة
بمنه لانه ينكر الضمان والقول للملك مع كنهه كذا في الاولوية كما لو اخذنا الى الغالب
والغالب منه في عينه امر غير الغالب اذ في صفته حيث يكون الصفقة القول الغالب
مع كنهه والبينة لا كذا يعني ان بهر من الملك انه قيمة اكثر مما يقدر الغالب منه
المقدار جعله ببينة ولا جرح ببينة الغالب ثم ظهر الغالب والكال الى الغالب
اقل الى قيمة اكثر مما في غير الملك بين الاخذ والامضاء ان شاء امضى الضمان وان
ش واخذ الغالب ورد وعوضه ان غيبه يقول الغالب لانه ضام هذا القدر لم يتم
جس اذ هو الزيادة وانما اخذ وانه لا كنهه الا الى وان لم يغيبه يقول الغالب بل صحت
بقول الغالب وببينة اقامها او يكون الغالب في العين فلا جرح للملك ويكون الغالب
غالب لانه الملك في جبهته بالبدن وهذا القدر حيث اذ هو القدر ولم يدع الزيادة كذا في
الملك في اخاينة وقال الكفر في سبيل علم الغالب وكونه بطلان الجواب قال
سبحان الله انما هو في الامم ما قال في الكتاب وهذا حديث اقول ولم يذكر في الكتاب ما اذا كان
المقدار اكثر وقيمته اقل بناء على ظهوره لانه قدر مرضي به في الاولوية غيبه عينه و
غيبه فغيبه الملك قيمته ملكها عندنا ولو غيبه عبدا وابعه فغيبه الملك قيمة نقد
بيعه وانما اخذ ثم غيبه القيمة لم ينفذ بهر من كلفه احد من الغالب والغالب منه
على ملكه ان الغالب عند الاقرب من الملك انه ملك عند الغالب وبهر من الغالب
انه مات عند الملك بعد اذ واليه ببينة الغالب اولى عند كذا لانه وجوب الضمان
ثابت على احوال وانتبات الرد عارض وببينة كنهه في خلاف الظاهر وعندنا في يوسف
ببينة الملك اولى في الوجيز والاصح قول محمد اذ هو رجل على رجل غيبه عفا ان غيبه
منه هذا القدر وادعى في البدن وقبضته على خبر معلوم وهو في يده على سبيل كذا في
تمذوق الخصومة وقضى به كنهه الغالب ان بهر من علم بعد وجوب صحته والا الى وان
غير مدعى الغالب في اخاينة البينة وادعى فغيبه القيمة ان نكل عن البهرين حذف
ادى اليه عند كذا لانه عند العفا ببينة الغالب في خلاف ما لو اذ انما اخذ العفا
لاستخلف عنه كذا لاستخلف عنه لانه كنهه عندنا لا اقر بالغيب بعينه وقفا باقاره
فلا يمكن الغضا به لكونه عند الملك قال الشيخ الامام ابو جعفر محمد بن الفضل ينبغي ان يغيبه يقول

محمد ويقضى بالقيمة عند الملك كذا في الجاهل بهذا الدفع لا سقاط البهرين عن نفسه **باب**
اضاعة مال الغير رجل حمل على ظهري انة ان يغيبه اذ هو من نورم ظهري انة فغيبها
صاحبها قال الغيبة ابو البخت بنوم ان انة من الاضمان كذا ان نقص من الشيء وان كان
الادرم ببينة الغالب كذا اذا مات وانما اخذنا فاقول قول الذي استعمله انة في
ببينة ان حذف برى عن ضامه الدابة ولا يبرأ عنه ضامه النقصان رجل دفع نفسه في
حتى راس انسان ووضعها على راس رجل اخر فطرحها الرجل من راسه فغابت قلوا
انه كانت الغيبة برى العين من صاحبها امكنه صاحبها رفعها من ذلك كذا في الغيبة
الطريق والا ببينة وقيل من رجل باذنه واخذ انا عنه ببينة بغيبه اذ هو لينظر فيه فوقع
من يده فانكسر قال الشافعي لا ببينة عالم بكر عليه صاحب النوب البينة لانه ما ذويه كذا
كالواخذة يشرب منه فغيبه من يده وانكسر حق صاحب رجل او ذويه فغيبه فغيبها
فيما يجب عليه والصح ما قبل فيه ان ببينة قيمة الصنف كذا في قطع شجرة في دار رجل لغير امره
قربها بالخير انة شاء ببينة القاطع قيمتها فاعده ويرد على لانه انقص الشجرة فاعده
او يملكها وببينة قيمة النقصان وفاية وطريق موقوفة ذلك ان يقوم الادرم مع الشجرة
فاعة ويقوم بغيبه الشجرة اصلا فليكون فضل ما بينهما قيمة نقصان القاطع فاعده كانت قيمتها موقوفة
وقيمتها غير مقطوعة سواء فليكن على لانه لم ينقص عليه شيئا وان قطع اعضاء شجرة
نبت في جارة ونزلت اعضاءها على داره وسدت بها اذ كان نوبه الى
نورم هو اذ هو من غير قطع باية جميع صاحبها الا اعضاءه وببينة القاطع لانه القاطع
لم يتعين طريقا للفرق ليصير حقا له والا الى وان لم يكن نوبه هو اذ هو من غير قطع باية كانت
الاعضاء غلاظا فلا ببينة ان قطع شجرة اي قطع من موضع يقطع احكام منه لا يقطع
الامر البينة تعين له وان اكثر من ذلك ببينة لانه لم يصير حقا له بل لغيره لرفع باية
احكام لم يبره وان قطع اشجار كرم لرجل فغيبه القيمة لانه انقص غير اشلي وطريق موقوفة
ذلك ان يقوم الكرم مع الاشجار فغيبه ذلك صاحب الكرم بالخير ان شاء ودفع الاشجار
المقطوعة الى القاطع وضمنه تلك القيمة وان شاء امسك ودفع من تلك القيمة الاشجار
المقطوعة وببينة الباقي فحق نوبه غيره فحقا فاحش في الكافي الصحيح ان الغيبين ما يقو
بعض العين وجسر المنفعة ويبقى بعض العين وبعض المنفعة والبسر ما لا يقوت بهر من
من المنفعة وانما يدخل فيه النقصان وفي الخلاصة الغائب ما اوجب نقصان ربيع النوب
فصاعدا وفيه الملك البه ببينة سلبا فغيبه الملك بالخير ان شاء ودفع النوب الى الجاهل
وضمنه قيمة الدابة كما او ضمنه النقصان انة شاء وامسك النوب كذا في الهداية
وغيره في اخاينة من على نوب موضوع في الطريق وهو لا يصير مخوف لا ببينة وقيمة ايضا
افتق نوب رجل ينظر الى قيمة خطب وغيره فغيبه الفصل ولو جلس عليه الى
على نوب غيره في اخاينة وصاحب النوب لا يعلم وفي الخلاصة سواء علم صاحب النوب
بكونه اذ لم يعلم فقام صاحبه فحق النوب من جلدوس انا ليس غيبه انا ليس غيبه
اي نصف الشئ كذا في اخاينة لانه التوق حصره فغيبه كذا لو نسبته رجل به الى جرحه

رجل فخره صاحبه فخره قال فخره نصف قيمته ومن الكل الى كل القيمة ان جرت المشت
كذات الحانية في الولو الجية رجل فخره نصف قيمته من الكل الى كل القيمة ان جرت المشت
يضمن المتعلق لانه ضاع بفعله اقول رجل كذا رجل قال فخره نصف قيمته انما تية الكس
ان كان على السبيل من البر اقل قيمة لو اخرج عن الكس والاي وان لم يكن اقل قيمة بل
كان قيمة البر في السبيل اكثر كان عليه مثل البر وكان عليه ايضا قيمة اجل بالجم اى نصب
الزرع كذا في الحانية ولا يضمن لو اخرج حصانه في ارضه او في ارض مستأجرة له او مستأجرة
او اخرج حشيشا في ملكه فتعدى الى ارض غيره لا يضمن لانه بهذا سبب وليس مباشرة
والضمان بطريق التسبب بعينه التعدي في التسبب قال في نسخة اخرى هذا اذا كانت الاريا
ساكنة حين او قد انهارت ثم تغيرت اما اذا كانت محظرة فينبغي ان يضمن او قد تنور في ملكه
او في الارامه مشجورة فسرى بعض بيوت جيرانه لا يضمن كذا لا يضمن ما احترق من الدار
المتشجورة ولو قد بنى النور بلا اذن المالك قيل الا اذا اوقد النار لا يوقد منزله في مثل ذلك
النوراه صنع في بناء شيئا لا يضمنه الكس من ترك الاحتياط في الحانية رجل اتخذ في داره
حماما وبه حانة ينظر الحمار قال ابو يوسف للحجارة يضمنه عن ذلك الا ان يكون في حانة الحمام
مثل حانة الحمار في الولو الجية وله ان يتخذ فيها حماما او تنورا وان كف عما يذبح جاره كان
احسن ولكنه لا يجبر على ذلك او سقى ارضه فحزنت ارض جاره لا يضمن لانه متصرف في
ملكه فباح له مطلقا الا اذا سقى ارضه سقيا لا يتخذ حشيشا لانه حمار مباشر في الحانية
وغيره رجل اراد ان يتخذ في داره بستانا ليس بجاره ان يضمنه عن ذلك ان كانت الارض
صلبة لا يتقدر ضررها الى جداره ولا يضمنه ان كانت الارض رطوة ذات نزع وتعدى
ضرره الى جداره لانه لا يرفع الضرر عن نفسه ولا عبء القرب والبعد او حفر بئر في ملكه
فحفظ منها حياطة الى حياطة جاره او يهدم داره فانهدم بئر ملكه داره اسرار جاره
في الولو الجية رجل يهدم بستانه فلم يبين والحجارة ينظر رونه بذلك الحمار ان ليس لهم جيرة على
ذلك لانه لم يذبح جاره على بناء ملكه وفيما يضر رجل يهدم جدارا بينه وبين رجل اخر باذن
منه ثم يترك بستانا ان يمنع الضرر عنه بنصب الاحتياط ولم يفعل فانهدم منزل جاره
لا يضمن هكذا ذكر في فناء ورسخ الامام ابي بكر محمد بن الفضل لانه فعل ذلك باذنه وليس عليه
حفظ داره ثم يترك في الحانية رجل يهدم داره وامتنع عن العارة وذلك بغير الجيران قال
ابو نصر البوسري قد روي على جارية فهدم ليرد الضرر عنهم واتي بصيوط صاحب الدار اذا
رفع بناء داره فامتنع الرج والشمس على جاره لا يمنع لانه تصرف في ملكه في الولو الجية قال بعض
الحنايف صاحب البناء ان يضمنه من ذلك وان كان متصرفا في فاعلم ملكه او سقى داره حياطة
سمن جاره فاداب باصا به الشمس واللا يضمن ذكره في نسخة اخرى في النظرية في روق النسخ
فرد رجل ان لم ينفذ فخره عليه وان اضرة ثم تركه حتى سال ما فيه فانه كان في ملكه غايضا فلو
وان كان حاضرا فخره او امتنع المارة من رزق فخره في الولو الجية رجل اراد سقى رزقه في رطل
ومنعه الى فخره فخره لم يكن عليه ضمان الرزق لانه غائب للماء ووقد في الرزق او انفق ثوبا
بان سقى رجل ارضه بئر رجل اخر قال الامام الهروي في فخره ونفسه ضمان الشرب في شرب

للأمام السرخسي انه ينظر كم يشترى لو كان معه جارية وقال الامام حواهر راجع الى القيمة في الحانية
وعليه القصور وانفق موقعا هو كبير الميم وسكون العين المملكة وفتح الرار الجية والالعب
واللهو كالعود والطنبور والمزمار والدف والطبل ونحوها قال ابو حنيفة يضمنه قيمتها غير
صالح الهو في الطنبور يضمنه الحنيفة ونحوه البواق كان في الامنة الحنيفة والكس في النظم
والحماة الطيارة والدبك المخالي والعبد الحضي فانه يجب قيمتها غير صالحة لهذه الامور
وقال لا يضمنه في الكاف قال صدر الاسلام في جامع الصغير والقصور في الضمان على قولها كقصة
النساء فيما بين الكس وقيل اختلاف في الدف والطبل الذين يضر بان للهو فاما طبل الفارة
والدف الذين يباع ضربا في العرس فيضمنه بالاختلاف بلا خلاف في الولو الجية الضمان
عند ابي حنيفة انه اذا كان يصنع لعل او غير عمل للهو ينظر كم يشترى ذلك العمل فيضمنه ذلك
فمنه لو لم يصنع الا لعل للهو لا يضمنه او انفق حرم سلم او خنزيرة بانه اسلم ذمي وفي يده خنزير
وخنزيرة فاقطعها مسلم على سبيل الحسبة لا يضمنه لانه ليس بمالك كذا في الاستوع روق
خنزير خلا في ملكه حرم ذمي وخنزيرة حرم يضمنه متلفا لانه مال في حقه وعلبة لانه
مال متقدم في حقه وهو موقوف عليه فلا يجوز التوقف له والسراي التي من ماله الرطب اذا اشند
كذا المصنف وهو ما ذهب اليه بطلح كاسية في كتاب الاشارة في فوارق سكر المسلم
او متلفا لقيمة القيمة عند ابي حنيفة لا يضمنه الا المسلم ممنوع عن تلك غيرها ولو كان يفعل جاز
وضمنه لو يهدم دارا لرجل وقع في قريبا او يبيع دارا في من صاحبها او من السطحة كذا في الحانية
والحانية وفيها او اوقى سرارة مطرقة ثوبا يبعث احد او اذا اخرج احد يده من الكبر في
حانوته فوضعه على الحانة وضربها بمطرقة فخرجه شررا الى طريق العامة وامر في ثوبه
ضمنه قيمته وانما فخرت غير رجل فخرته على حانوته او على سفينة مشدودة في يوم ريح
فوقت السفينة فخره ضمنه لان ثبتت بعد اكل اكل القليل ثم سارت ففوت لم
يضمنه كذا في النظرية في القسنة اشرفت سفينة على الغرق فالتقى بعضهم فخطفوه في الماء
حتى حقت يضمنه قيمتها في ملك الحال وقيل لا يضمنه اصل اقول وقالوا واحدا لا يضمنه لانه
ملك الحال او جاز بها اى سفينة واصحاب سفينة وافقة على النسخ فخره صاحب
الاجابة كذا في الحانوته او يهدم بها سفينة سائرة فكسرها كذا في الحانية وقوله فكسرها
قوله لانه الى فكسرت السفينة الوافقة او السائرة ولا يضمنه لصاحب الاجابة ان فكسرت
الاجابة بالمصادقة لانه اجابة منه لانه صاحبها او ارسل دابة في طريق السبيل فاصابت
سائرا في حانوته او جيرة ضمنه المرسول اصحاب قورا ولو توقفت ثم سارت او انقطعت
يضمنه او يسره انقطع حكم الرسل الا اذا لم يكن له طريق الا في سواه او ساقها الى الدابة
فانقطعت رزقا في الحانية او سار رجل حماره فدخل الرزق فافسده او ارسله وساقه الى الرزق
بان كان خلفه كان ضمانا وان لم يكن خلفه الا ان احماره ذهب فخره ولم يعطف ببناء وشالا
ثم اصحاب الرزق فانه لم يكن الطريق واحدا لا يكون ضمانا وان كان واحدا كان ضمانا وان
ارسله فخره ساعة ثم ذهب الرزق فافسده لا يضمنه في جامع الفصولين في روق الرزق
قربان الرزق حيث لو شادت تناولت فخره ولو ساقها الى مكانا يضمنه منها على الرزق لم يضمن

فقط اذا ثبت حق الكل وانما ثبت لادعاه وقضى به مالوا وحصة فقط وقضى بها بالاشت
حق الباقي. وينتصب بعضهم خصما عن بعض الورثة لكن لا بد من العجز ان كانت في يد اعاذ
لم يكن في يد غيره لا ينتصب خصما في الخلاصة وينتصب بعض الورثة خصما لبعض الورثة على حصة
مطلقا اي وان لم يكن في يد مال يعني رجل ادعى عليه ميتا وبنا حفرة وارثه وهو يفر اليه في
يد الوارث مال فانه يسمع دعواه ولو انما كسبه تقبل وان عجز عن ان يمتد له ان يخلص
الوارث على العلم بالدين فانه يخلص من دعواه فمقتضى الحصة عنه وان نكل يستوفي الدين من نصيب
وامرأة الميت كوارثاته وان لم يكن في يد بائنه وكذا الوكا كد يونه مات ولم يترك مالا
فانه الوارث خصم ويقتضى بالدين ان اقام بينة حتى لو ظهر لميت مال بعد ذلك اخذت حصة
وان اقر هذا الوارث بالدين وانكر وصول التركة اليه انه صدق له دعوى الحصة بينهما وان كذب
يخلف الوارث على كسبات بانه ما وصل اليك من جهة والذكر فانه يخلص لا شيء عليه
وان نكل يؤمر بقضاء الدين كذا في الحائنة وينتصب العبد خصما في قرض نفسه ويصلح
وكيل من شره نفسه كذا في الحائنة وينتصب الكفيل خصما على الاصيل لا عكسه فانه نصيب
على الكفيل قضاء على الاصيل والنضار على الاصيل ليس بقضاء على الكفيل ولا ينتصب كسبا خصما
لدعوى الجارة والريهن والشراء ذكر في الفتاوى والصغور رجل ادعى دارا في يد رجل وقال كسبا
هذه الدار من فلان تباريح كذا قبل ان تستأجر انت وادعى ذابدا انها في اجارة ابراهيم
ولك الرجل ان ادعى على ذابدا فلان قال استأجرتها من فلان وقبضتها وانما ادعاه
بغير حق وغصبها مني فسمع احوال قال استأجرتها من فلان قبل ان تستأجر انت منه وقد سمع
اليك لا تسمع الوارث والوصيل وهد يونه الميت ودابنه خصم لدعوى الوصاية قال بعض
المشايخ الذين ليس خصم في ابنا منها وقال الاختلاف هو خصم اعتبارا بالموصي له كذا في
الظهيرية في الحائنة هو الصحيح وهم من الوارث والوصيل وهد يونه الميت ودابنه و
الوصي ومن غصبه ودابنه خصم لدعوى النسب كذا في الخلاصة **باب ما يشترط**
حضرته عند الدعوى والنضار في الدعوى على الاب لا بد منه حضرة كسبا في الحائنة
ادعى دابة او دارا في اجارة الغير لا تقبل بينة المدعى الا بحضرة الاب واستأجر جميعا
وان كانت في مزرعة رجل فانه كذا البذر من قبل المزارع فوجبه له الاجارة وان كان
من صنادق الارض اختلف فيه والصحيح انه لا يشترط حضرة الحاكم وفي الدعوى على الريهن
لا بد منه حضرة المزارع وفي الدعوى بالبيع قبل التسليم لا بد منه حضرة المشتري يعني لو
باع شيئا ولم يسلم اليه المشتري حتى ادعاه رجل فانه يشترط حضرة البائع والمشتري وكذا
لو اراد التمتع انما يأخذ الارض بالشفعة وهن في البائع يشترط حضرة البائع والمشتري
كما مر كذا في دعوى الاستحقاق وفي الدعوى على العبد المحجور مالا بسبب استهلاك الوصية
لا بد منه حضرة المولى لسماح كسبه لانه المولى يخاصم كالعبد لانه يدعى عليه استحقاق
حالية العبد كذا في الولو الجنية في الحائنة ولا تسمع دعوى استهلاك الوديعة والعضة
على العبد المحجور في قول الجنية ونحوه سواء كان المولى حاضرا او غائبا سواء شهدوا عليه
بما بينه الاستهلاك او شهدوا عليه باقراره ولا يشترط في الدعوى على العبد كذا في

مالا حضرة المولى لانه نائب عن المولى مطلقا كذا في الولو الجنية في الحائنة رجل ادعى على عبده كذا في
في التجارة مالا بنصيب او استهلاك وديعة او محجورا او بيع او شرا او اجارة او استنجا
او ما سببه ذلك واقام كسبه على ما ادعى او على اقراره بنكته والعبد كذا في اجارة كذا
مولاه غائبا الا في الحرة ودعاه في عليه قتل عمه او قذف او زنا او شرب خمر وهو محجور عن
عليه تسمع انما كان المولى حاضرا لانه غائبا لا عند ابى يوسف وانه برهن على اقراره بهذه الاية
قول الله ودخل الصلة بعد ان لا تقبل وفي غيره تقبل ان كان المولى حاضرا او الا لا في قول الجنية
ونحوه وانه برهن على السرقة ان كان موجه القطع لانه حضرة المولى حاضرا لابي يوسف وانه كان
موجبه لكل لا يشترط حضرة كذا في الحائنة وكفي حضرة الوصي في الدعوى على الصغير ولا يشترط
ذكر الشيخ المعروف بجوازهم ولم يفصل فيما اذا كان المدعى دينا او غنيا وجب بمباشرة الوصي
او لا بمباشرة وذكرنا ان طعن المدعى دينا وجب بمباشرة الوصي لا يشترط حضرة العبد
وان كان دينا وجب لابيها شره كسبا الاستهلاك ونحو ذلك يشترط حضرة الاشياء اليه
وذكر الاختلاف لو ادعى على من يجر عليه مالا بالاستهلاك او غصبه كذا في الدعوى على بينة
حاضرة تسمع دعواه ويشترط حضرة العبد وكفى حضرة الوصي او وجب حتى اذا دفع القاضي
بالمال يؤمر الاب او الوصي بالاداء وعند بعض المتأخرين يشترط حضرة العبد عند الدعوى
سواء كان العبد ماله او ماله عليه كذا عند نصيب الوصي والصحيح انه لا يشترط حضرة
الاطفال كذا في الظهيرية والحائنة الا في نصيب الوصي في الولو الجنية اذا ادعى على الصغير
شيئا واحدا وحده لا يشترط حضرة الصغير اذا ادعى على الصغير شيئا وليس في طلب
منه القاضي ان يفتحنه وصيا لا يسمع القاضي هذا الدعوى ولا يقبل لم يحضر العبد وكفي
حضرة احد الورثة في الدعوى على الميت ولا يشترط حضرة جميع الورثة كما مر ولا يشترط
سماح بينة الا فلاس حضرة الدين كذا في ريب الدين او كسبه حاضرا بطله فانه
بحضرته والابطال بغيره كذا في الحائط البركاني ولا يشترط سماح الشهادة الحسية حضور
المدعى كما سيجي في كتاب الشهادة **باب التناقص** ادعى على ان يباع عنه منه فقال
لم ابوها منك قط فبرهن على الشراء فوجد بها عيبا فبرهن البائع ان يبري اليه من كل عيب
لم يقبل التناقص فبرهن الكلامين ادعى انه غصب غلاما صدقته كذا فاحضر غلاما بغير صفاته
خلاف ما ذكر فادعى انه هو لا تسمع احوال ادعاه هذا الحضر ملك واقام كسبه تسمع كذا في
الخلاصة في الظهيرية ادعى على ان غصب منه حمارا وذكر علامته واقام كسبه فاحضر
المدعى عليه حمارا فقال المدعى هذا الذي ادعيتنه وزعم الشهود انه هو فاذا بعض علامته
على خلاف ما ادعى قالوا لا يمنع القضاء المدعى ان كان الخلاف فيما لا يجتجى اليه في الشهادة
كاذا ذكر انه مشقوق الاذن فاذا هو غير مشقوق في الكفاي اقرانه هذا العبد لفلان ثم
برهن انه اشتراه منه قبل الاقرار هذا العبد لفلان برهن انه اشتراه منه قبل
الاقرار فلما قضر ولو قال هذا العبد لك شترته منك من قبل ما برهن عليه يقبل التناقص
في موضع الاختلاف كالحوية الاحتمالية والعارية والطلاق ونسب لا يمنع صحة الدعوى
كما مر في كتاب العتاق والطلاق في باب الخلع وباب ثبوت النسب وقبل منع قال

رجل مالي بكونه على احد صوح ثم ادعى على كونه حاضرا لانه البراءة ما وقعت عليه بغيره ولا
احد بعينه فلما جاز كذا في الاول الجنية في الخلاصة بخلاف لعمال ليس بالراي دار في رستاق كذا
في بد خلاصة ثم ادعى وانما كسبته لا تقبل الا ان يعقيم البينة انه اخذ منه بعد الاقرار في كجانية
اقراره استوفى ما تركه الله من الدين على الكس ثم ادعى على رجل دين له الله تسع كذا الوصي
لواقر به ثم ادعى كذا تسع لوقال لا بينة له ثم برهن بعضه قال المدعى لخاصة حلفه فانه لا بينة
له على هذه الدعوى فحلفه ثم برهن قبل هذا الاقرار لاهلكه التوفيق بانه يكون له بينة فسيها ثم
سكروا او كان لا يجلبها ثم علموا او ادعى رجل دار في يد رجل بعد قوله لا صوح لي فيها وان كان انه
لا منازع كذا حين قال لا صوح لي فيها في كجانية والظهيرية رجل ادعى دار في يد رجل فقال
المدعى عليه ان المدعى تركه اقر قبل هذا انه لا صوح له في هذه الدار لا تقبل بينة ولا يكون انما
له عور الكدعي لانه قول الناس لا صوح لي في هذه الدار ولم يكن هناك احد يدعي الدار لا ينفذ
منه الدعوى بعد ذلك وان كان هناك احد يدعي يكون ذلك اقرار المدعى بالملك حتى لو ادعاها
بعد ذلك لنفسه لا تسع الا ان يلقى الملك من المدعى في العادة قال ذواليد ليس هذا الا صوح لي
في يد رجل ولا منازع ثم ادعى منازع فقال ذواليد هو لي صوح والقول قوله لانه هذا الكلام
لم يثبت حقا لاحد لانه الاقرار بالرجول باطل والتناقص انما يبطل اذا تضمنه ابطال صوح على احد
ولو كان في منازع كان اقراره في رواية اجماع الصغير لانه رواية دعوى الاصل لكن قالوا
لخاصة يسار ذواليد وهو ملك كدعي فانه اقرب امره بالتسليم اليه وانما انكر امر المدعى بانما
البينة ولو قال انما جاز ليس لي وكونه لا يدعي ذلك انفسه بعد التناقص او ادعى الملك بينة ثم
ادعى التوفيقية يعني لو ادعى رجل دار لنفسه ثم ادعى انها وقف وقف فضاها لاداعي
اولا انها وقف عليه ثم ادعى انها ملك كذا في كجانية وفي الذخيرة تسع هذه الدعوى ان
وقف بعينه قال وقف فضاها على ولكن لم يقع صحيحا فاشترتها منه في العادة رجل ادعى
ان هذه الصيغة ملكه ارشاهه ابيه او ادعى ان مورثه وقفها عليه لا تسع كذا انكس
الا اذا وقف بانه قال وقف فضاها على وقف ابي عرو ولكن لم يقع لانما غدا في حنيفة فانت
ابي وتركها ميراثا في حنيفة تسع او ادعى الكل ثم ادعى البعض تسع كذا في الخلاصة كذا
فلو ادعى نصف دار مضافا في يد رجل ثم ادعى جميعها في يد رجل لا تسع والصواب انها تسع ايضا
او ادعى شرا من ابيه ثم ادعى انما منه تسع او ملكا مطلقا ثم فقيد بسبب تسع لان
ادعى ملكا بسبب ثم مطلقا كاسبج او ادعى دار ثم وكالاه يعني ادعى عينا في يد رجل انه لم ادعى
انه لفلان وكله بخصومة فيه وانما على ذلك بينة قبلت ولا يصير تناقضا او ادعى دارا
او دارا يعني ادعى على رجل الفادوية فوجعني انما فادعي انه ذلك لالف فرض تسع بخلاف
لو ادعى اولا انها تسع تسع ثم ادعى انها ودية كذا في الخلاصة او شركة ثم دينا يعني ادعى
على رجل مقدار معلوم مال شركة في يد واحد المدعى عليه شركة وقال ثم ان المدعى ادعى كذا
امال كقدر جهة الدين تسع دعواه ولا يصير تناقضا ولو كان علم الكس لا تسع والفرق
بينهما ان مال الشركة يجوز ان يصير دينا بالجوهر والدين لا يجوز ان يصير مال الشركة او ادعى
على ان خلافا لمدعى عليه ما كان ذلك على شيء فطر فبرهن المدعى على المال وبرهن المدعى على

على القضاء قبل الامكان التوفيق لانه يمكن ان يقول ادعيتي بخصوصك الباطل قد نعت اليك
عانه عليه الا اذا راى المدعى عليه قوله ولا ادعيتي وكذا كقول ولا رايتك لعدم احكام التوفيق
وذكر القدر من عاها بانها تقبل ايضا او ادعى القضاء بطله كذا وحجز عن اتيان البينة
فادعاه الى القضاء بطله او ببرهن عليه قبل لانه التوفيق يمكن كجوز ان يفضي دينة او لا
في ذلك البطله فحجز وليس على ذلك بينة ثم قضاه ثانيا في بداهة غير الاول في الظهيرية وقت
المسئلة علم جواز التوفيق من غير دعوى التوفيق او ادعى في بداهة وبها رجل وبرهن
قبل كذا لو استولدوا وان استولدوا فهو بطله يرجع عليه بالامانة والعقد او ادعى
حرية عبد باعة في كسنة باع عبدا ثم ادعى انه حرة او كان اعنفه الا صوح انه يسع او ادعى شيئا
منه وصيحه وقد اقر باستيفاء التركة منه في كجانية وصح كسيت اذا دفع ما في يده من التركة
الي ولده واشهد الولد على نفسه انه قبض تركته والده من الدعوى ثم ادعى شيئا عاني به الوصي وقال
بذات تركته والده وانما كسبته قبلت او ادعى الورثة بعد انكاره ان بين الجهة يعني بطل
قال تسع انا بوارش لفلان كسيت ثم ادعى انه وارثه وبين الجهة صوح لاهل انما قض
في موضع الخفاء لا يمنع صحة الدعوى ولو قال احد الورثة لا دعوى في التركة ثم ادعى لا تبطل
دعواه لانه ما ثبت شرعا من حق لانهم لا يسقط بالاستقاط كالوقار تسع انا انبالي او
ادعى دينا في تركته افسدوا يعني احد المتقاسمين او ادعى بعد القسمة دينا في التركة فصح
دعواه ولو افادهم كسبته لانه ينفق القسمة لانه لا تناقض اذا الدين يتعلق بالحق وهو
المالبة والقسمة تصادف الصورة فكسبة الجبر يعني احد المتقاسمين لو ادعى عينا في كجانية
التركة باي سبب كان لم يسع تناقض اذا افادهم على القسمة اعتراف بكونه المقسوم ثم كذا
او ادعى احد المتقاسمين الخلف في القسمة بعد اقراره بالاستيفاء والاشهاد على نفسه به و
زعم ان بعضا مما اصابه في يد صاحبه ان برهن والى كسب سائر الورثة ومنه خلف
منهم خلف ومنه كل جميع برهنه ورفيقه من قسم بينهما على قدر نصيبهما كما سبقت في كتاب
القسمة ان شاء الله تعالى لا تسع ان ادعى ملكا استاه يعني رجل استاه شيئا
ولم ينفق بينهما البيع ثم ادعاه لنفسه او لغيره وكان لا تسع في الخلاصة الاستيلاء
هل هو اقرار فيه او ثبوت على رواية الزيادة بكونه اقرارا بكونه ملكا البايع وفي رواية
اجماع لا يكون اقرارا ولا صريح رواية الزيادة وعلم الزيادة لا تسع دعواه بعد التسليم
والاستيلاء من غير البايع كاستيلاء من البايع في كجانية وانما افاد المدعى عليه البينة
ان سواه قبل دعواه قبلت بطلت بينة المدعى او ادعى ملكا ما استويبه او
استهارة في الخلاصة او استهارة بخلاف لو استهارة دارا في يد رجل ثم ادعى على اهلها
ان هذه الدار ملك لانه الجا كذا اشهد لا جلي في صفوى وهي ملكه وانما كسبته تسع
ولا يكون بهذه التناقض مانعا صحة الدعوى لانه لا ينافي الاستيلاء بالاب يستقل بالسرا
للصغير والابن لا علم له به كذا او استودعه لانه الاستيلاء وكونه من اسباب الملك
اقرار بانه ذواليد او بعدم ملكه فيه فلا تسع الدعوى منه بعده الاتي بغيره فاشق كونه
مشترقا متناقضا في الخلاصة وكذا ان الاستيلاء اقرار فكذا قبول الدعوى بغيره في جميع

الخصومة لغير اقرار كونه هذه الاشياء اقرار بعد ملك للمباشر فظاهر واما كونها اقرار بالملك لدى
اليد فغيره وان كان كايضا في اواسط هذا الفصل والظاهر عندنا في مورد ذلك ليس اقرار باليد
قد يفعله ذلك مع وكيل المالك فلا يكون اقرار بالملك لدى اليد فلا بد ان يميز بين اقرار
في موضع دون موضع بحسب القوانين فعلى هذا ينبغي ان يصح دعواه لغيره في بعض المواضع لا في
بعضها او ادعى ملك ما استنكح في جميع القضاة من رجل ادعى ملكا استنكح او ادعى ملكا
حرة استنكح لا تسمع كذا الاستماع لو ادعى شرا او وكالة من رجل ثم ادعى شرا او وكالة
من رجل او لا تسمع او ادعى وكالة من رجل ثم ادعى اصاله لا تسمع لتناقض الادعاءات بان
قال في المسئلة الاولى باعني وجميع ما بعته من فلان فاشترته منه وفي الثانية باعته وجميع ما بعته
بائع في الثانية وهو وكله بالخصومة وبهر من عليه وفي الثالثة باعته وجميع ما بعته بالخصومة فيه
ثم اشترته منه بعد ذلك ادعى ملكا بسبب ثم ادعى ملكا مطلقا في الثانية ادعى ملكا مطلقا
غيره من المدعى عليه انه ادعى قبل ذلك ملكا بسبب تندفع الخصومة عكسه يعني لا تندفع
الخصومة انه ادعى ملكا وبهر من المدعى عليه انه ادعى قبل ذلك ملكا مطلقا لا المطلقا في محل
الترقيب ولا الثاني دون الاول او ادعى ايقاعه بغير اصاله ثم ادعى ايقاعه حواله في اخره
رجل ادعى على ايقاعه فادعى المدعى عليه انه اوقاه فحرف فادعى انه اقاله الى فلان وهو اداه اليه
لا تسمع او ادعى لنفسه او لغيره ما اقر به لغيره يعني اخر رجل مال انه فلان ثم ادعاه لنفسه
لا تسمع كذا اذا ادعاه بولك له انه لم يملك او بوصاية انه لو رثته موصيه لانه فيه تناقضا لان
الحال لا يكون الشخص في حالة واحدة او ادعى اخوة طالب النفقة بغير موته وقد انكره اي
الاخوة كذا اذا ادعى رجل على اخيه انه اخوه وطلب النفقة فانكر ثم مات المدعى في ذلك
بطلب ميراث وبهر من اخوه لا تسمع لانه هذا دعور المال لا دعور النسب حتى لا يضره
التناقض كذا في اخلال صفة وغيره عكسها البتة يعني لو كان ملكا الاخوة البتة وانما
يجازيها تقبل ذلك من بعض الميراث كذا في الظهيرة **باب الدفع** المدفع في غير المدعى عليه
لا يصح الا اذا كان المدعى عليه الورثة كذا في اخلال صفة المدعى عليه اذا استعمل القاضي بآية
بالدفع فالتحقيق بمبدأ الى المحل الثاني كذا في الظهيرة قال لا يدفع لي ثم اتى به صحيح كالقول لا بدنية
له ثم اناب كذا في العاوية وغيره صحيح المدفع ودفع دفعه فصاعدا هو المختار كذا اذا
ادعى ملكا مطلقا فقال المدعى عليه اشترته منك فقال المدعى قد اقلت كسبح كذا في الظهيرة
قال ذو اليد ارجوني بما فلان الغائب يعني ادعى رجل عبدا في يد رجل انه لفلان ذكيد هو فلان
الغائب ارجونه او اعاربه او رهنه فلان الغائب او ادعته الا في دعور السرقه
والغصب فلو قال المدعى سرق مني او سرقته او غصبته مني وقال ذو اليد او غصبته فلان
الغائب وبهر من عليه لا تندفع الخصومة قبل خلافه غصب من على البناء بل هو محل تندفع
الخصومة او لا حقه فلا يخبر عنه كذا في احوال غصبته منه وبهر من عليه اي على ما قال تندفع
الخصومة ولا تندفع بغيره اذ كانت كسبه وقال ابن ابي ليلى يخرج من الخصومة بغير الخصومة
قوله بغيره بنية وقال ابو يوسف انه كان ذو اليد صا لي تندفع عنه الخصومة اذا قام كسبه
وان كان دعوا بالغير والاطيل لا تندفع وهذا المستحسن رجع اليه حين اتى بالنقض ووقف

اجتهاد الناس وهذا الذي ذكرنا اذا عرفنا ان المدعى عليه المدعى عليه باسمه ونسبه ووجهه فاما
اذا قال الشهود او دعوى رجل لا يوفى لا تقبل شهادتهم ولا تندفع الخصومة بالاجماع وان قالوا
نوفى المدعى بوجهه ولا يوفى باسمه ونسبه تندفع الخصومة عنه في حقيقته واني يوسف
خلان الحجة وهذه المسئلة في كتاب المدعى لانه في حقيقته في حقيقته فلا يوفى في حقيقته
كذا في الكافر وغيره في الثانية وان شهد الشهود انه فلان الغائب دفعه اليد ولا رارة ملكه
جازت شهادتهم وتندفع الخصومة كالواقر المدعى عند القاضي انه فلان الغائب دفعه اليه
ولا تندفع الخصومة ان قال ائتمنته منه لانه لا يوفى ان يوفى به ملكا عنه فكونه خصما في
وغيره وان قال المدعى ائتمنته منه فلان وقال ذو اليد او رهنه فلان ذلك سقطت الخصومة لما
بينت فانه طلب اليه عن يمينه على الارباع حلف على البينات وبينت ان قال او رهنه وكيله
فلو قضى عليه لم يضر الغائب واقام كسبه على الملك تقبل لانه لم يضر مفضيا عليه كذا تندفع
الخصومة انه اثبت المدعى عليه ابراء المدعى عن هذه الدعوى وان استخلف المدعى على ذلك حلفه
القاضي هو الاصح لا ما قيل لا ما يحلفه القاضي لانه دعواه الا ببراء المدعى فلا يستوجب اليقين كذا في
او اثبت قوله اي قول المدعى قبل هذه الدعوى اما مبطل في دعواه اي او اثبت قول المدعى قبلها فهو
كذبة لا يصح لي فيما ادعى كذا في الثانية او اثبت المدعى عليه اقراره اي اقرار المدعى بان هذا
الشيء ليس كذا في الاول والحجة او ادعاه اننا واثبت المدعى عليه اقراره في حال حية
بانه هذا الشيء ليس كذا في هذا دفع صحيح كذا شهد الشهود المدعى عليه ان الوارث اقر قبل موته
امورته او بعده انها لم يكن لاسبب كانه وكذا دفعه بنية الوارث كذا في الظهيرة يرف
اخلال صفة المدعى عليه اذا قال هذا المدعى ليس اولى ليس بلكي هل يكون اقرارا به المدعى كذا في
الافضلية في موضعين في موضعين ان يكون اقرارا في موضع لا يكون اقرارا وهذا اذا كان عينا
في يد رجل فقال المدعى عليه ليس بلكي اما اذا لم يدع احد فله الاقرار لنفسه وقره في باب
التناقض وفيه لم يزل على انه دعور الاقرار بطريق الدفع سمع او اثبت المدعى عليه
في الوارث اقرار مدعي العصبية بانه من ذوات الارحام يعني رجل ادعى ميراثا بسبب
وادعوا اخيه قبل الحكم اقرارا المدعى بانه من ذوات الارحام وبهر من عليه تندفع الخصومة او يكون
بين كلاميه تناقض او اثبت اقرار مدعي النبايع في ملكه بانه استشهد به فلا تسمع
وتندفع الخصومة كذا في اخلال صفة او اثبت حليف مستخلف عنه فلان القاضي يعني رجل ادعى
من رجل شيئا او غيره اثبت البينة فاستخلف فقال المدعى عليه انه المدعى حلف في هذه
الدعوى عنه فادفع بغيره كذا تسمع ولو قام كسبه تقبل ان يخرج عن كسبه وطلب ميراث المدعى
على ذلك حلفه القاضي عليه فانه لا يكون له ان يحلف المدعى عليه وان حلفه كذا في حلفه
على الحال وكذا تندفع الخصومة انه ادعى رجل على شخص مجهول المدعى عليه وانه حلف كذا في
انه يحلف على الحال مجهول انه عبده وبهر من العبد المدعى عليه انه عبده فلان الغائب تندفع
الخصومة لانه لم يقيم البينة عليه وتقبل عليه بنية المدعى ويقع له فانه حضر الغائب
ذلك لم يكن له على العبد سبيل حتى يقيم البينة على ما ادعى كذا في الثانية او بهر من رجل
على وصيته له او ادعى الوارث الرجوع عنها الى رجوع الموصي عن الوصية تسمع هو الصحيح

در

أو بر من المتهود عليه السلام بعد ادعاء أبي الدجاني به قبل بد النفسه شمع وتبطل الشهادة
 لما في التناقض كذا في الحاشية لأن ادعى رجل على رجل أنه أخصه كذا ودرهما في يوم كذا في مكان كذا
 وبرهن الخصم أنه في ذلك اليوم كان في مكان كذا وسمى مكانا لا يمكن التوفيق بينهما لا شمع ولا
 بينة لانهما في الحقيقة قامت على الشيء أو ادعى رجل دارا في يد رجل فقال المدعى عليه أي لولده
 الصغير لأنه دفع أخصه لأنه لو كان صادقا في قوله كان خصما في ذلك في الخلاصة قيل ولا
 يحدف وهو كالقائم من ابنه الصغير وفي جواب الغرض عليه السلام في قولهم جميعا فأنكروا المدعى
 ارض يقضي به المدعى ثم ينظر جواب البصير أن صدق المدعى كان كافلا وإن كذب ضمه الوالد
 مدعى فبما الارض عند محمد ويقضي بالارض البصير في الحاشية وغيره وإن قال المدعى عليه هي
 لولدي فكبر الغائب لأنه دفع أخصه أيضا ما لم يقع كسبة على اليداع أو ادعى ودرهما رجل
 مالا كالف درهم مثلا وأقام كسبة فقال المدعى عليه في الدفع أنه أي المدعى أقرب باستيفائه
 مني وأقام كسبة لا شمع لأنه بهذا طريق الابتداء لا عرف أنه الذي دفعه يقضي به أمثاله كذا
 في الخلاصة أو ادعى رجل فبما أنه مستمكن فبرهن الخصم على جبانة يعني أنها جبانة رايها صا
 في بلد كذا لا تقبل إلا أن يجي بها جبانة كذا في الخلاصة **باب دعوى الرجلين** اعلم أن
 الرجلين إذا ادعيا عينا وبرهنها فلا تخلوا ما أنه به عينا ملكا مطلقا أو ارثا أو شرا أو وكل
 قسم ثمانية أقسام لأنه إما أن يكون المدعى في بد ثالث أو في بديهما أو في بد واحد أو كلاهما
 على أربعة أقسام لأنه إما أن يكون رخوا أو رخوا تاريخا أو رخوا واحد أو رخوا وتاريخا أو رخوا كسبي
 أو رخوا واحد أو رخوا تاريخا أو رخوا واحد أو رخوا واحد أو رخوا واحد أو رخوا واحد أو رخوا واحد
 والعبر في بد ثالث أو في بديهما تاريخا أو بديهما أو بديهما أو بديهما أو بديهما أو بديهما
 في الحاشية كذا يقضي بينهما أن ارض واحد فقط أو رخوا واحد أو رخوا واحد أو رخوا واحد أو رخوا واحد
 إلى حاشية رحمه الله لأنه لو ثبت أحد هاتين كل على تقدم ملكه لأنه يجوز أن يكون للمدعى أقدم
 منه وله أي لمن ارض منها عند الامام الثاني يعني عند أبي يوسف لأنه أثبت لنفسه
 الملك في ذلك الوقت يقضي وفي ثبوت في وقت تاريخ صاحب شك فلا يجازى ويقضي
 للمدعى أي لمن اطلق منها عند الامام الثالث يعني عند محمد لأنه دعوى الملك المطلق وهو
 الملك في الأصل ودعوى الموزع يقتصر على وقت التاريخ فكان المطلق السبق تاريخا
 فكان أولى وفي السبق للسبق أي أن رخوا وتاريخا واحد السبق فهو لصاحبه
 لأنه أثبت الملك لنفسه زمانا لا يشارك فيه غيره فيقضي بالملك وإن كان العبر في بد
 واحد كما كذا أي بتاريخ أو بتاريخ أو بتاريخ أو بتاريخ أو بتاريخ أو بتاريخ أو بتاريخ أو بتاريخ
 سواء كان خارجا أو صاحب بدوه هو قول أبي يوسف لأنه في قول محمد أنه التاريخ الخارج أولى
 وإن ادعى واحد فقط ولم يورخ الأخرى فله عند الامام الثاني لا يثبت أقدم في المطلق
 والتاريخ عنه أي عند أبي حنيفة وهو ولا جرة للوقت لأنه بينة في رايه إنما تقبل إذا
 كانت متضمنة لمعنى الدفع ومنها دفع الاضطرار في معنى الدفع لوقوع الشك في وجوب
 التسليم منه لجواز أنه مشهود بالخارج لو وقتوا المكان أقدم فإذا وقع الشك في تضمنه
 معنى الدفع لا تقبل مع الشك والاضطرار كذا في الكافي في الحاشية التاريخ أولى في قول أبي حنيفة

ومحمد الا ويلي يوسف الاول كذا ان ادعيها اني فانه كان العبد في يد ثالث اولى بها
 لم يورثا تاريخا واحدا فهو بينهما نصفان لا استواءهما في الحجة وان ارثا واحدا سبق تاريخا
 فوله وفي رواية اخرى محمد لا جبرة للتاريخ في الارث فيقتضي بينهما نصفين وان كان العبد في يد
 احدهما ولم يورثا او ارثا تاريخا واحدا فيقتضي للخارج وان ارثا وتاريخا احدهما سبق فمرو
 لا سبقا تاريخا وعند محمد للخارج الا انه ان ارث احدهما فيقتضي بينهما نصفين اجما لا انهما
 ادعيهما على الكسب من رجل فلا جبرة للتاريخ فيل يفتضي لموت في عنده الي يوسف عندنا واليد
 كذا كان العبد في يد ثالث اولى بها ويقتضي للخارج عند عدم تساوي اليد كما
 اذا كان العبد في يد احدهما وقبل عنده الي يوسف لم يورث وكذا ان ادعيها شرا من واحد بلا تاريخ
 او به منسوخ والعبد في يد ثالث اولى بها فتد بينهما نصفان لا استواءهما في الحجة وان ارثا
 واحدا سبق تاريخا فوله سوى انه ان ارث احدهما فوله اتفاقا لانه ثبت شرا لنفسه
 في زمانه لا ينافيه فيه غيره فيقتضي به له حتى يثبت تقدم شرا غيره عليه وان كان العبد
 في يد احدهما فلن يورث يد سوا ارث او لم يورث الا اذا ارثا وسبق تاريخا خارجا فيقتضي
 بقتضي به للخارج وان ادعيها شرا من رجلين فله اي حكم كالمشرا من رجل واحد غير انه
 عندنا وسوا اليد كما ان ارث احدهما او سبق تاريخا اي تاريخا احدهما فلها اي يفتضي بينهما
 الكل في الكافة البينة للخارج في الكسب المطلق انه لم يورثا او ارثا تاريخا واحدا اما اذا ارثا
 وتاريخا في اليد السابق او به من الخارج على الكسب وذو اليد على الشراء منه فله اليد احق منه
 وله اليد في الشرا بغير اقام الخارج وذو اليد كل واحد منهما بينة على الشرا فله اليد اولى
 لانه دعوى الشرا دعوى اولى بينة الكسب وقد استويا في اولى بينة الكسب فبترجح صاحب اليد
 باليد ولو اقام الخارج البينة انه عبده اشتراه منه فلان وانه وله في ملكه واما ذو اليد
 انه عبده اشتراه منه فلان افي وانه وله في ملكه بايد فقتضي به لذو اليد في سبب ملك
 لا يتركز كالشرا في الشرا التي لا يبيع الامر ووجه الصوف والفرل وتوذلك وان كان
 سببا يتركز البناء والغرس وزراعة الحبوب وتوذلك لا يكون في معنى كسبه فيقتضي بالخارج
 بمنزلة الكسب المطلق فانه اشكل في مرجع الى اهل الحجة فانه اشكل عليهم فقتضي بالخارج كذا في
 الكافة الا اذا ادعى الخارج فعلا لا يرتفع حصره عند محمد في يد رجل اقام رجل البينة انه وله
 في حكمه وانه اقتضا دهره مطلقا واما الذي في يد ابيه عبده وله في ملكه فقتضي بالخارج
 بخلاف ما لو ادعى الخارج مع كسبه البيع او الاجارة او الكسبة فانه هناك بينة ذو اليد اولى
 كما ادعى الخارج العبد مع الكسب المطلق وذو اليد ادعى الشرا وكذا اذا ادعى الخارج التدبير
 او الاستيلاء مع الشرا وادعى ذو اليد حقا فاما معه وينعكس حكم بالنعكاس الدعوى كذا في
 الخارج انه حكمه غصب منه ذو اليد وادعى ذو اليد الشرا فبينة الخارج اولى كذا في الظهيرة و
 دعوى الشرا لبايد كدعواه لنفسه كذا في الحائبة وغيره بهرنا على كتاب دابة قال الرعي
 سواء كانت الدابة في ايديها او في يد احدهما او في يد ثالث لا يفتضي لا يفتضي في الحائبة
 ادعيها تاريخا دابة يفتضي بينهما وانه وقت كل واحد من البنتين وقتا وسبقا يورث
 احدهما والدمعيان خارجا من واحد ما يفتضي للزواج لا سببا وارثا بكم السن ان كانت

في ايديها وان اشكل سن الدابة او وافق الوقت المزدكره فلهما اي يقضي بالداة بينهما
ان لم يخلص احدهما باليد كانا خارجين او ذوب كما اذا خالفهما اي خالف سن الدابة التارخ
في الظهيرة والكاف وان اخرج احدهما ولم يورخ الا في وجهه ايدهما وسنهما مشكل تركت
في ايديهما كما كانت وان اخصر احدهما باليد فلهما اي فالدابة لغير اليد القائدة والراكب المراس
اي فالدابة والراكب احسن من السابق واخذ الحمام في استحقاق الدابة المتنازع فيها و
لا بسن الشوب احسن من اخذ الكرم في استحقاق الشوب المتنازع فيه لانه القائد والراكب المراس
يتصرف تصرف الملاك كذا الراكب اوله من الرفيق وصاحب الجمل على الدابة احسن من
الغير اي من القائد والراكب والسابوق واخذ الحمام ونصف ثوب في يد رجل طرف في يد
رجل اخر كذا ابطال احدهما جالس عليه والا في مقتضى به فهو بينهما لكن لا على طريق القضاء
لانه القود ليس بيد عليه بخلاف جالس دار تنازع فيها حيث لا يقضي بها بينهما لا بطريق
الترك ولا بغيره لانه الجلس فيها لادل علم فكذلك **فصل** حايطة بين دارين خارج قضا
فيه ولا احدهما عليه جندوع وليس عليه الا في عليه شي اوله عليه يملوي او يوروي يملوي لانه
صاحب الجندوع مستعمل الحايطة وضع الحايطة وهو وضع الجندوع عليه لانه انا ذاك الحايطة
للمستضيف وهذا يكون بالجدوع كذا في الكافي ان كان الا في عليه سنة فالحايطة لصاحب
الجندوع والسنة لصاحبها بمنزلة سفر رجل عليه علولا في ولا يؤمر صاحبها بالرفع الا ان
ثبت مدعي الحايطة استحقاق الحايطة بالبينه فيمنه يؤمر صاحب السنة برفعها كذا في
الظهرية وغيره او كان الا في اتصال به اي بترك الحايطة من جانب واحد والمراد بهذا الاتصال
تراخي البساتين هذا الحايطة في بعض ذلك الحايطة من احد جانبي الحايطة المتنازع فيه لانه في بعض
وذكر الطحاوي انه صاحب الاتصال اولى بالحايطة المتنازع فيه وبأخذ بعض المشايخ بخلافه
صاحب الاتصال التبريع يعني ان كان لاهدهما عليه جندوع وللا في اتصال تبريع فصاحب الاتصال
التبريع اولى ولا يؤمر صاحب الجندوع برفع الجندوع كافي السنة واختلفوا في تفسيره قال
الكوفي في هذا اختلاف البساتين من جانبي الحايطة المتنازع فيه كما نظير لاهدهما والحايطة
متصلان بالحايطة لا بمقتضى الحايطة المتنازع فيه حتى يصير مرجعا نسبة الغلبة فيكون الكل في
حكم واحد وبأخذ بعض المشايخ وعزى الى يوسف تفسيره اتصال جانبي الحايطة المتنازع
فيه بحد داخل اتصال البساتين بنظير لاهدهما فاما اتصال الحايطة بنظير الحايطة في فقهه
الحايطة المتنازع فيه فغير معتبر وعليه اكثر المشايخ منهم شمس المنة السرخسي والاتصال في غير
مدخل اتصال البساتين جوار فلا يعتبر وان كان لاهدهما عليه ارفع من بين اوداج فهو بمنزلة
السنة وان كان وجه الحايطة لاهدهما او كان له عليه طافات فالحايطة بينهما عند ويقضي له
عندهما وان كان لكل واحد منهما عليه جندوع يقضي بينهما نصفيهما على نحو ان كان جندوع
احدهما اكثر فلا في انه يربح جندوعه كذا في الخاتمة والظهرية مع مزبنة تفصيل ذوبت من
دار كذا في بويت منها في حق الله حجة يعني ان احدهما بينهما نصفيهما يستويان في الاستقار
بخلاف الشرب اذا تنازعا فيه فانه يقسم بينهما بقدر رار بينهما لانه الشرب بجناب اليد
لا على السقي فغلبة كثرة الاراضية كثر الحاجة اليه **كتاب** شهادة الاشهاد في المداينات

والبوع فرض على العباد ولا ينافي نصف المال الا اذا كان لا ينافي كذا فيهم كذا في
الحكمة يجب بطلب من القود في الالباب الشهادة اذا ما دعوا وانما يشترط عليه لانه
حجة جندوع على طلبه كذا في الحقوق في الخاتمة الشهاد اذ كان في الرضا في حق الله
لا اداء الشهادة قالوا ان كان في موضع لوضعه كذا في بيوت في منزله كذا في عليه ان يحضر ان
صباغ حجة وجب بغيره اي بغير طلب المدعي كذا في حال حافة فانه لو لم يحضر كذا في عليه
شهادة لم يعلم المدعي كذا في الشهادة بغيره في حقوق الله حيث لا يشترط فيها المدعي لان
اقامة حجة في واجبة علم كل احد فكل احد فقيم في اثباتها فصار كذا في المدعي موجودة ولانه
انما امرنا باقامتها كذا في طلبها لا فكم بين الا في امرنا قال الربيعي كذا في المداينة حيث لا
يشترط فيه المداينة بل يجب كل من يعلم اداء الشهادة وكذا في حق الامة بالاجماع فانه فيها ختم
الفرج وترك الاداء فيها رضاء بالفسق والرضا به فسق وعق العبد كذا في عليه خلافا
حينئذ والسنة في الحدود افضل الا ان يجب بيته بالمال في السرقة فيقول اخذ ولا يقول
سرق احياء لمحق السرقة منه ورعاية جانب السنة وهذا في القطع والقضاء لا يجمعان
ونصا به لانهما اربعة رجال وليس به اربعة رجال والقصاص رجلان ولا تقبل فيها شهادة المداينة
في جامع النصولين حكم في حد او قود وشهادة رجل وامرأتين فالا في خلاف فيه بل لصلو
في قول الشبهة الدليل في الخاتمة رجل قال ان شرب خمر اخبر رفر فشهد رجل وامرأتان انه
شرب خمر قال ابو يوسف يقضي بعق العبد ولا يجد وعليه القود ونصا بها لما لا يطلع
عليه الرجال كعبد الفرج والبكارة والولادة امرأة يعني في حق النسب ذوق الخمر
في الكافي واما شهادته على استهلال الصبي فلا تقبل عنه اي حينئذ في حق الارث لانه
صوت عند الولادة وهو ما يطلع عليه الرجال وتقبل في حق الصلوة عليه لانه من امور
الدين وعندهما تقبل في حق الارث ايضا لانه الرجال لا يحضرون ذلك الموضع عادة في
الحكمة ولا يشترط العدد والكنية احوط ويشترط الحرية والعقل والبوع والاسلام
ولفظ الشهادة وعليه القود لانه النقص ورد بلفظ الشهادة بخلاف الديانة وفيه ايضا
شهادة رجل واحد على الولادة والجب تقبل علم الامم وتحمل على انه وقع بصره على وجهه غير
قصدا وقصد تحمل الشهادة فلا يضره كافي الشهادة على ان لا يغير ما له الحقوق سواء كان
حالا او غيره كالحاج وطلاق وكانه وخذ ذلك رجلان او رجل وامرأتان وشترط لكل من
الصور المذكورة العدالة ومن كانت حسنة اكثر من سبائة فهو عدل قاله عبد الله ابن
المبارك كذا في التاخر في الخاتمة في الهداية هو الصحيح في حد العدالة المجردة وشترط لفظ الشهادة
ايضا ويشهد سماع قول كذا اذا سمع قول رجل بعث وقول الله في الشهادة او سمع قول
رجل ففلا في كذا ويشهد راني فعل كذا قاض او غضب مال او قتل رجل او غيره بها
اي بترك القول والفعل ويقول الشهادة بجمع او افراد حكم او غضب قتل بها اشياء داي و
ان لم يشهد عليه كمن يقول ان شهد ولا يقول ان شهد في كذا يكون كذا في صور الشهادة على اشياء
لا بد فيها من التعميل من الاصل كاسبي كذا يشهد راني شئ في يد منصرف بانه ملكه ان
شهد به فله يعني رجل راي في يد رجل شئ يتصرف فيه تصرف الملاك ثم راي ذلك الشئ

د

في ان اوله يدعي كذا وسماه شهادته باليد على ان يدعي كذا ولعل كذا طاهر
 لكن لا يقدره القاضي ان يشهد بحجته اليد وان فسر لا تقبل فيه شهادته القلب لا يورث
 في يد كذا لا يحل ان يشهد بانها ملكه كذا في الحانية وعينه التي اربع المجري القصة
 الباعين والعقيرين المجريين عن انفسهما اما اذا كانا صغيرين لا يعبران عن انفسهما كما كانا
 وكذا يشهد راي سخي من اداة بلا روية وجهها هو الصحيح عراقي ريرا ان شهد عند عدل
 انها طاهرة بنت فلانة وهو قول ابو يوسف وعاب الغنوي وقيل كان ابو حنيفة يقول لا يجوز
 ان يشهد عليها حتى يشهد عنده جماعة انها طاهرة بنت فلانة كذا في الحانية في الظاهر
 والحادية قال ابو بكر الاسكاف المرأة اذا حست عذرها وجهها فانها طاهرة بنت فلانة وقد
 وبنت روي مهران الشاهد ولا يجزى عن الشهادة عدلين انها هي ما دامت حية او يكن
 شهادته ان يشهد بانها طاهرة بنت فلانة فيجب ان يشهدوا الى شهادتها انها هي وتوابعها
 من غير شهادتها وانما لا يسجد ان يشهد عليه لاحتمال ان يكون غيره الا ان يكون في البيت
 وحده وعلم ان هذا ليس فيه غيره ثم جلس على الباب وليس فيه باب غيره لكن ينبغي
 للقاضي ان لا يقبل اذا فسر كذا في اداة تبسج دابة وترفعها يشهد على الملك والبيع
 في التاخر خاتمة الشهادة بالتمسح ان يشهد بان هذا كان تبسج هذه الناقة ولا يشترط اداة
 الشهادة على الولادة لا يشهد عالم بغيره الا النسب في الخلصة اذا سمع رجل انكس
 بقوله في ان هذا ابن فلانة او في فلانة حل ان يشهد على ذلك كذا في الخبر بذكر رجل
 عدل ان قال الموت فاذا سمع من انكس يقولون ان فلانة ماتت وسماه يشهد على موته
 وان لم يجاز موته على الفرائض وقيل يكفي في الموت اخبار واحد واحد كذا في الهداية
 والكا في ذمة الحانية خبر العدل الواحد مقبول في باب الموت فيجوز الشهادة على الموت
 بالتباعد مع سماعه من الواحد لا في غيره وفيه ايضا وان لم يجاز موت رجل ولكن راي
 اهل نقي الهم وهم يصنعون ما يصنع الناس بموتهم لا يحل ان يشهد بموته ومن شهد ان حضر
 دفن فلانة او صلى عليه فانه حيا من فمومحاة حتى لو فسر تقبل في الخلاصة ومنها مثل حجة
 وهران اولم يجاز الموت الا واحد قالوا بخبره بذكر عدل لا ممل فاذا سمع منه حله ان يشهد
 على موته فيشهد هو مع ذلك الشاهد فيقف القاضي بشهادتهما والالتكاح والدفن
 بعينه اذا سمع من اكثر ان فلانة بن فلانة الفلانة تزوج فلانة وهو يدخل عليها وسماه ان
 يشهد على الدخول في الزجره قال علمانا الشهادة على المرأة بالشهادة والتباعد قد ذكر
 في نكاح الكنتفي انه يجوز في الخلاصة ولا يجوز الشهادة بالتباعد على الفراق والطلاق
 قال شمس المكنون انه هذا قول ابو حنيفة ومحمد واما عند ابو يوسف فيجوز كذا في الولاد اما
 في المهر والنفقة والاصح انه جاز كذا في الكنتفي ولولاية القاضي واصل الوقف كما في تفصيل
 في كتاب الوقف اذا سمع من صاحب الشهادة امرين رجلين او رجلا وامراةين ويطعن
 اداها اي اداوا الشهادة ولا يقدره لو فسر القاضي ان يشهد بانها مع لم تقبل شهادته
 هو الصحيح الا في اصل الوقف كما مر ولا يشهد بعك وصية مثل كذب عند وخبر
 لشهود اشهدوا بالافقة ولم يقرروا وصية عليهم الصحيح ان لا يسجد ان يشهدوا

رجل

بانه الصكت عالم يعلموا حاقبه وان علموا حل لهم ان يشهدوا باقية وان لم يشهدوا حاقبه
 اذ راي خطه الا انه لا يتذكر الشهادة لا يحل له ان يشهد ولا يشهد على سبب باطل على
 عيب القاسم الصغار من رجلا اخذ في السطى سوق النجسين معا طعة كل شهر بكذا او شهده
 شهده واخا مثل الكفاطع والذرة قاطع في سبيل الرشاد فلو شهد الشهادة بكذا حل لهم العن
 جاءه الي رجلين ومعه عنوان السطى فاقروا عندها انه لطل على كذا او فلانة من اعطاء السطى
 قالوا ان وقفا على كذا عن خوف واكره لا يشهد ان ولا تشهد او ذكر للقاضي ان اقر
 ومعه عنوان السطى حتى يتامل في ذلك امر ادة اقرت بال لو اقرت بكذا لا يضر
 ببقية الدورية والشهود يعلمون بذلك وسعهم ان يجملوا الشهادة ويشهدوا بذلك
 وبكره لا انه يقول ذلك **باب كيفية الالامة** تشهد على البائع باقاره بالبيع وكذا
 على ذكر الثمن ان قال ذكره البائع ولا تذكره برون شهادتهما وان قال لم يذكره البائع قبلت
 واجبر على البيان وان شهد على امره بالبيع وقبض الثمن قبلت وان لم يذكره برون
 الشهادتين الا ان يبين ويشهد الى الشهود ان امكن بانه كذا المدعى والمدعى عليه خارجا والشهود
 عينا بخلاف لو كان دينا والابان كانت الشهادة على الغائب او الميت وقد حضر الكيل او
 الودع فيستحب ان الغائب او الميت ويسمى الاب قبل ويستحب ان يشهد في ان تاريخه شرط
 الاختصاص في ذكر الجدة ليعرف وهكذا ذكر في الشرط من شياخا من قال هذا قول ابو حنيفة ومحمد اما
 قول ابو يوسف وذكر الاب يكفي وهو المعروف والتمسح في الكتاب وذكر شمس المكنون انه
 ان على قول ابو يوسف في ذكر الجدة ليس بشرط وهكذا ذكر ابو زيد في شروط والصناعة لا يقوم
 مقام ذكر الجدة على قول من شرط ذكره الا اذا كان حيا في يوف بها لا محالة قال صدر الشريعة
 اعلم ان هذا في العوب واما في النعم فلا بشرط وذكر الفقيه لا يتم صبيحوا انسابهم من ذكر الصفة
 يقوم مقام ذكر الجدة في الكافي وذكر الفقيه يقوم مقام الجدة في حنيفة ومحمد لانه اسم الجدة
 مقام مقام الجدة لان يدرك الجدة في العتار وان شهد على رجل انه نقض حائط فلانة جارية
 ان بيتا حيا وطول ووقفه وان مدر او شرب لانه الدار المشهورة عند ما يعني اذا كانت
 الدار مشهورة باسم رجل نحو دار الزبير بالبصرة ودار عمرو بن ميثم بالكوكة وشهد بها
 لرجل ولم يذكر الجدة لا تقبل شهادته في قول ابو حنيفة وتقبل في قولنا وكذا في الفقرة
 والكانت وكذا في كذا من الجدة وان قال لا تعرف احد اربع ولو غلط فيه لا تقبل كذا في
 المدعور والخط في احد لا يثبت الا باقرار المدعى ولا يسمع من المدعى عليه هذه المدعى و
 لواقام البينة لا تقبل في الزهدة ما مضى من اذا غلط الشاهد في بعض الحدود او في بعض
 النسب ان غلطت بل هو كذا ان كان قبل قيامه من مجلس القضاء وهو عدل تقبل والاملا وان
 بيتنا احد ووقالا ما راينا في ذلك وخفا في تعيين الحاقه برامعت القاضي امين
 البراء كما سجد في كتاب القضاء واليطعن والنهر عدو ولا يشترط فيها بيان طول ووقف
 السنة اي باليم المضومة والسبع المضومة عابتي للسبيل برون المدعى والقدر عند وقيل
 بنظر الى العتور ان كانت ربوة نصبح جدا وان لم يكن لا نصبح والا اول اصح لا السجدة وقيل
 السجدة او كذا في جمل ما يجمع المدعى به نصلي فاصل الكثرة في الخلاصة وبكرات في الالامة

جركته اي جهة الارش لا من الورثة فيجب بعينه ومنهم من لا يجب ومنهم من لا يقبل نصيبه مرة وكثير
اخرى في الخلاصة وكل من لا يجب الجال لا يشترط ذكره وارثه كالاب والام والولد وعليه
القنوي ونحوه ايضا انه لا يعلم له وارثا في غير ما شهد له بالارش وان لم يذكر الشهود وورد
الورثة وما قالوا لا يعلم له وارثا غيره لا تقبل شهادتهم ولا يقبل لوارثه بملك مورثه بلا حصر
بشهادة الجليل بانه نقول ان شهد له بالارش ما مات ومات ميراثه الا انه يشهد بالملك اي بملك
المورث او به بانه يشهد انه يورثه بالارش ما كانت له بوجوب يوم موته او كانت في يده فحينئذ تقبل
لانه اذا ثبت ملكه به عند الموت ثبت الملك للوارث ضروره لانه بملكه في ملكه
في اكانية كذا لو شهد له اياه مات وهو ساكن في هذه الارض لان شهد له مات فيها او يد
من يقوم مقامه **مورد** او مستعجلا وقت الموت يعني يقبل لوارثه بالملك اذا شهد
انه يورثه بالارش ما كانت له بوجوب او عارضا لذي ابي في يده ولا بملك كسنة اذ مات وتركها
ميراثا له بالانفاق كذا استجاب والميراثين لانه اثبات بهم كاثبات به المودع والميراثين
والارثين فصار كانه وقام كسنة اياه مات والارث به شهد له بالملك مفسرا وقال
الانتم شهدتم علينا ونه لا تقبل وقال الشيخ المحمدي في المختار غرضه ان كان له اية فيصحا
بملكه او ايا شهادته على وجه لا تقبل منه الا جال وان كان اجمعا لولا حصة من العاقص بملكه
انه يعتبر تقبل وان كان عاجزا عن الشهادة اصلا لا تقبل وذكر في نسخة اخرى في المختار غرضه
انه القاضية احسن بترجمة الكذب لا يقبل منه الا جال ولا يقبل كذا في اكانية **وجيزه**
القبول **وعده** تقبل شهادة من اثم بصغيرة انه اجنب الكبار وتقبل شهادة شاعر
بشيخ شعيرة قذف وورد الرضا لا شهادة من يظهر سب السلف او يفسد حكمه بل ازارا وويل
على الطريق او ياكل فيه او يفسد في النظر الى امير قدامه لم يكن لا تقبله وعليه القنوي ولا شهادة
محتسب بفعل الردى كملكين ارجال في محل لواط لا تقبل شهادة الاصل لوجه الشهادة وتقبل
شهادته عن غيره لعدم اثمة ولا تقبل شهادة الفرع الاصل وتقبل شهادته عليه في الظهيرة
واكانية شهد لابن ابيه على بنة قبلت وتقبل الشهادة لاجل نسبا ورضا عاوجه وابو رضاعا
ويكون شهادة الرجل على قضاء ابيه بالصحيح ولا تقبل شهادة احد الزوجين للاق والعبارة كذا
الا داء فان زوج اذا ابان امراته ثم ادعى الشهادة لها بعد انقضاء العدة جازت واحده
الشريكين في الشتر كذا فيما يشتركان فيه لانهما شهدا لنفسه من وجه ولو شهد فيما لا يشتركان
فيه كالشكاح والوصية واحده وتقبل ولا شهادة العبد بسبب الانبعاث على الاية كذا في
لاجل الانبعاث ام غيرة انكسار لا يؤمن عليه من القول ولا شهادة الاجرة الوحد وقدر
تفسيره في كتاب الاجارة لا شهادة في تجارته وغير تجارته سواء كان اجير مباداة او
مناجرة او مسانعة وتقبل شهادة الاجير كمنه في الروايات كقوله في الكافي والمراد
بالاجير التلميذ الخاص الذي يخدمه مستأجره من نفسه نفعه نفسه ولا تقبل شهادة القاص
لا بل كسنة في فتح القدير ولا شهادة للقاص باهل البيت وهو بعض حديث رواه ابو داود
في سننه عن حفص بن عمر عن محمد بن راشد عن سليمان بن موسى عن عمرو بن شعيب عن ابيه
عن جده انه رسول الله صلى الله عليه وسلم عن ابيه عن جده انه رسول الله صلى الله عليه وسلم عن جده

رد شهادة الخائن واكانية وذوي القربى اجنب وشهادة القاص باهل كسنة قال ابو داود
القنوي في الخلاصة وقال ابو عبيد القدر العداوة والقاص انما يبع اهل كسنة كالحادم قال يعقوب
معاشه منهم والوصي كسنة بين اهل عداوة وبعده ولو بعد الوصل على الوصاية لا يضره حصر
بقبول الوصاية بملكه انما يورث الوصاية وان شهد عليه جازت شهادته سواء كانت الورثة صفا
او كبارا كذا لو شهد به بين كسنة ان كانوا كبارا لا ان كانوا صغارا او بعضهم صغارا في الخلاصة
ولو شهد الوصاية على اقرار كسنة بدار معة لوارثه بانه تقبل والوكيل المورث بعد الخصومة
بملكه وتقبل انما عزل قبل ان يخاصم في مجلسك هذا عند ابي حنيفة ومحمد واما عند ابي يوسف لا
تقبل مطلقا كذا في الدواجية والناظرهانية وغيرهما في الخلاصة ولا تقبل شهادة الوكيل على
السبع والشكاح واخرج انه قال انا بشارية وتقبل ان شهد له ملك المشتري او انما ملكه او
او مطلقته والقاص المورث قبل ان يبعنه لو شهد القاص بالملك المورث والعين في يده
لا تقبل ولو شهد العبد الرد على المصوب منه تقبل كذا في الخلاصة وغيره ولا تقبل شهادة
بابع عبد على عيق المشتري اياه لانه الباع بهذه الشهادة يجوز في نفسه في العدة فتضمن دفع
عزم قدم لمرثمة كذا في الدواجية ولا تقبل شهادة بايع دار علم طب الشفعة وهرقة المشتري
في اكانية ذكر في الاصل اذا شهد الباع في الشفعة قد علمت الشفعة في المشتري والمشتري
بيكره الدار في يده لا تقبل شهادته لانه يبيع هذا الحق في العدة في نفسه كذا في الشهادة بانه
وروي ابن سماعه لو شهد بانه اياه الشفعة سلم الشفعة جاز لا لو شهد وان المشتري سلم
الشفعة بشفيع واهل السجين فيما حدث فيه في القاتار خانية اذا حدث بين اهل السجين
في السجن فتشهد بعضهم في تلك الحادثة لا تقبل لانهم منهم من شهد كذا لا تقبل شهادته كسنة
فيما وقع بينهم في المحامات وان مست احكامه ولا تقبل شهادة من اخر فرضا موثقا كالميراث
والصدقة الا ان يكون بغيره وان لم يكن له وقت معين كالركوة والحق والركن الطي روي
عن محمد بن ابي بطل عدالة وبه اخذ محمد بن مقاتل قال بعضهم اذا اثنى بها بغيره بطلت
عدالة وبه اخذ القنوي ابو الليث وعنه ابي يوسف في الامالي انما يحج بكونه في الفور والصحيح
انه ما فيه الركوة لا يبطل عدالة كذا في الظهيرة واكانية وثبت بعد حصة اذا اثنى بها بغيره
عذر يعقبي ولا تقبل شهادته كسنة او ترك مسودة مرة او مرات في ترك الاستفصال
بالشفعة لا تقبل شهادته وبه اخذ شيخنا في الحونة وعنه القنوي كذا في اكانية والظهيرية او ترك
اجاعة ولم يستعلم ذلك كما يفعل العوام وان تركها من قبل الامام او يفسد
لا تبطل عدالة بلا حذر في الصورة المذكورة والملك العصى والعبارة لا اثمها حتى لو تحلفا
الرفق او الصفر واديا بعد اكرية وكسنة تقبل كذا لو تحلفا كذا في رواية جلال السلام والاعلى مطلقا
سواء على قبل التعمل او بعده فيما يجوز الشهادة فيه بالت مع اولاء جوار هذا الصحيح والافس
لانه لا يقدر على التفظ بفظ بغير الشهادة والحد ودفق وانما تاب في اكانية شهادة
الحد ودفق القذف بعد ان يه على جلال رمضان فقبوله في ظاهر الرواية في القاتار خانية و
في البسوط شهادة القاذف لا تستقط ما لم يضرب تمام الحد وفي العتابة وانما يه من العتابة
بعد الحد عمر عددي مخالفة لقول شهادته ولا يجب ارش الضرب ولا يقام الحد على القذف

الظاهر انه رد الاول لوجوب شرعي فلا يجوز للشان ان يخالفه كاللف الروجب بعض الردج اذا شهد
لزوجته وهو حرة في القاضيه ثم بانها لم تشهد بها بتلك الشهادة لم يجر كذا الوشهادت
المراة لزوجها وهي حرة كذا في الولو الجبة وبخلاف الفاسق في القاتنا رخصة الفاسق اذا
شهد ورد القاضيه شهدته ثم زال كضيق بالتوبة واعاد تلك الشهادة لا تقبل وتقبل شهادة
دعي على مثل وانما اخذت منهم كاليهود مع النصارى في الخانية كافران شهدا على قضاء
لكافر على كافر لا تقبل وعلى المستأمن لانه اوفى حاله الذي لا على المسلم الا في الوصاية
والنسب كما اذا ادعى مسلم ان فلانا نصراني مات وادعى اليه اودعي نصراني انه فلان النظر
مات وهو وارثه وانما شهدوا ان النصارى على عزم الميت مسلم تقبل استحسانا وكفيس
انه لا تقبل وهو قول محمد وجه الاستحسان انه موت النصارى لا يحضره المسلمون والابصار غالباً
يكون حاز الموت كذا النسب انما يثبت بالفراش والنواش انما يثبت بالنكاح ونكاح
النصارى انما يكون في دورهم غالباً ولا يحضره المسلمون فلو لم تقبل شهادتهم ادى الى تضييع
حقوقهم المتخلفة بالوصية والنسب كذا في الحيط البركاني والقائنا خانية وتقبل شهادته
المستأمن على مثل دارا اي اذا كان من دار واحدة فانه كان من اهل دارين لا تقبل لان
الولاية فيما بينهم ينقطع باختلاف المعتنق ولله الاجرى التوارث بينهما بخلاف دار
الاسلام فانها دار احكام فيها اختلاف الكفة لا يختلف الدار فاما دار طرب فليست
بدار احكام فيها اختلاف الكفة تختلف الدار كذا في الظهيرية وغيره لا على الذي لانه اعلم لا
من المستأمن كونه من اهل دار فانه لا يكون من الرجوع الى دار الحرب بخلاف المستأمن
فصل شهد اجمال وزنا كذا رتب المال حاضر اخذ الوزن قبلت لانه كان
غائباً كذا الشهادة المذكور او ذرع وقبول لا تقبل مطلقاً وجازت شهادة القاسمين
على قسمتهما وهو قول ابي حنيفة اخذوا قال محمد لا يجوز وهو قول ابي يوسف الاول كذا
في اختلافه وقبول اختلاف فيما اذا لم يطلب الا بوجه على القسمه اما اذا طلب لا تقبل بان
شهد احد على احد الوكيل او الوصيين يعني ادعى رجل على رجل على ميت له وصيان
حقا فقام سدا على احد الوصيين وشهد الا في غيرهما ارمه الوكيل او الوصيين
او شهد احد على احد الوكيل او الوكيل في الصورة الاولى او في الصورة الثانية
بعد موت المدعى عليه على الوصي او الوارث في الصورة الثانية تقبل ذكره في المتن كذا في
الخانية شهد مسلم وهو على اسلام نصراني ميت قبل موته تقبل شهادته ويجعل مسلماً وفي السيرة
الكبرى يصح على الميت يقول واحد عدل كذا في اختلافه لا تقبل لو شهد نصرانياً على اسلام نصراني
حي كذا في اختلافه ولو شهد على اسلام بعد موته لا يصح عليه ولو شهد على اسلام فواجب
المسلمين لا يصح عليه ايضا كذا في الحيط البركاني وتقبل لو شهد نصرانياً على اسلام نصراني
ويجبر على الاسلام بالجنس ولا تقبل كما اذا ارتدت كما اذا شهد مسلم وسلمتة على اسلام
نصراني حيث يجبر على الاسلام والجنس ولا تقبل لانه نفساً لا تقبل شهادته كفساء في
موضع في اختلافه شهد مسلم على نصراني وقال رأيتني يصلي في المسجد الا عظم وشهد اخي وقال
رأيتني يصلي في مسجد اخي يجبر على الاسلام ولا تقبل وفي الاجناس شهد اهلها راجاه يصلي الصلاة

الحق مع المسلمين في الجماعات كذا في اختلافه ما وبصحة عليه بشهادة وليه المسلم على اسلام
كذا في اختلافه فخلا من نوادر رابع رستم والسيرة الكبرى ولا يثبت منه لا خلاف بينهما وان شهد
على اسلام نصراني لا يصح عليه كذا وكذا في اختلافه كذا في الخانية والظهيرية
باب التعديل والتزكية **المقدمة** كذا في اختلافه اذا ادعى المدعي لا يكون تعديلاً للشهود حتى لو طعن
في الشهود او في الدعوى صح كذا في نوادر مسلم في الولو الجبة نصراني شهد في حادثة
تزكيتة انه يركي بالامانة في دينه ولسانه وبه وبكونه مع ذلك صاحب فرجة لانه اذا
كان بهذه الصفة فالظاهر انه لا يكذب **باب** القاضيه من الشهود قبل سماعه عليه وشهادة
تزكيتة السمران يبعث القاضيه رسولاً الى الكركي او يكتب اليه كتاباً فيه اسما الشهود و
اسماهم وصيولهم ومخالهم وسوقهم ان كان في اهل السوق فمعرفة بالعدالة يكتسب
تحت اسمه عدل جازر الشهادة ومن عرفه بالفسق يقول انه اعلم او يكتسب ومن لم يعرفه
باصدقها يكتسب مستور وصورة تزكيتة العلانية انما يجمع القاضيه بين الكركي والشهود
بشال عنهم محضتهم في الكافة والظهيرية بهذا في الزمان الاول اما في زماننا في تزكيتة
السركي لا يقع فتنة بين الكركي والشهود في الولو الجبة وسكوت المعدل جاز لانه لو
كان فيه خبرا جبره بلا طعن اخضم عندهما وعليه القصور وقال ابو حنيفة ان كان المدعي به
حقاً يثبت مع السمرات القاضيه ان يقضيه بطاير العدالة عالم بطعن اخضم فيه اما اذا
كان حقا لا يثبت مع السمرات كالحدد والقصاص بل عنهم طعن اخضم اولاً في قولهم
كما اذا طعن فيهم فانه لم يطعن اخضم في الشهود بل عدلهم ان قال هم عدول صدقوا بما شهدوا
عكروا وقال جازر شهادتهم في علي يقضيه القاضيه ولا بعدلهم كذا ان قال هم عدول ولم يزد
عليه او قال هم عدول الا انهم اخطوا في الشهادة ان كان المدعى عليه عدلاً اماناً كان
خاسقاً ومستوراً لا يقضيه حتى يسأل عنهم الا ان يسأل القاضيه صدق الشهود ام كذبوا فانه
قال صدقوا كذا في نوادره او ارا فيقضيه القاضيه باقراره وان كان طاهر العدالة في اختلافه
وان كان الشاهد غيباً لا يجبر منه بعد له بكتب القاضيه الى قاضيه بده بخبره عن حاله لانه
شهد فعديل ثم شهد والعهد قريب على رأي القاضيه يعني ان شهد اذا عدل ثم شهد عند
القاضيه المعدل في حادثة اخرى ان كان العهد قريباً لا يخل بالتعديل وتكلموا في القريب
قال بعضهم مقدرة مستندة الشهادة قال بعضهم بسنة والعبيج انه مقوض الى رأي القاضيه
في الظهيرية ولو انه نصرانياً شهد فعديل ثم اسلم فشهادته في حادثة اخرى قبلت شهادته بلا عادة
التعديل خلافاً لمحمد والجملة الشهادة ليس بشرط في التزكية فيصح تزكيتة السمرات العبد
والامة والاعمى والحمى وفي التعديل لانه خبرهم مقبول في الامور الدينية ويصح تزكيتة
الوالد والولد بهذا كله في قول ابي حنيفة وابي يوسف وقال محمد من لا يقبل شهادته لم
لا يصح منه التزكية في الهداية والكافة وبشرط المذكورة في الحد وفي الحيط وجاز
تزكيتة العبيت وتصاير ليس بشرط في تزكيتة السمرات في الترجمة والرسالة يعني الواحد
يصح ان يكون غريباً كما يصح ان يكون رسولاً من القاضيه الى الكركي ومن جازم ان شهد
واخضم عنه ابي حنيفة وابي يوسف ولا فضل لسانه خلافاً لمحمد هذا في تزكيتة السمرات

اما في العداية فالعدد شرط بالاجماع والفروع صلح معدلا لاصل في الشهادة على الشهادة
يعني ان عرف القاضي الفروع بالعدالة ولم يعرف الاصول فعد لهم الفروع ثبتت عدالتهم
لان الفروع من اهل التركة فلا فرق في تركبة الاصل وغيره كاحد انت يدين صلح معدلا
للاخر يعني اذا شهدت به ان فعل احدكما الاخر صحيح لما قلنا غاية الامر ان فيه منفعة من
القضاء بالشهادة ولكن العدل لا ينهم بغيره كالانهم بشهادة نفسه وقول المذكي هو عدل
تعديل وان لم يقبل جائز الشهادة وسكونه جرح كذا في الكافي واخذ منه ورجح جرح اثنين
على تعدل عشرة في الظهيرة وغيره ان كان المذكي اثنين فعدل السوء واحدما وجرحهم الاخر
قال ابو حنيفة وابو يوسف اخرج اولى وقال محمد بن قيس القاضي ان جرحهم الاخر يثبت الجرح
والا تثبت العدالة وان عدلهم اثنان وجرحهم اثنان كان اخرج اولى في قولهم كذا ابو جرحهم
اثنان وعدلهم عشرة لانه قول الشيخ في مطلق في حق الاحكام وجوب دفع اجماعه كان
دعوى الملك قال محمد بن جرح اثنان في جرحهم من اهل الثقة وسمى قوما صالحين في القاضي
يسمع ذلك منهم ثم قال الطائفتين با اذا بلغن ثمانية فانه بينوا الطعن بما يكون طعنا كان
الجرح اولى والا يفتى بشهادة شهود المدعي **فصل** تقبل شهادة واحدة فاصرة ثم بغيره كما اذا
شهد ابا ر مطلقا في ذكرا في يد الخضم فتشهد اخوانه باليد او شهد بالملك في الحدود وادعاه
في الحدود او شهد على الاسم والنسب ولم يعرف شخص المستودع فتشهد اخوانه انه المسمى به لا
تقبل شهادة متضمنة جرحهم او دفع عزم او نقص فضاء او دفع عليه التهمة ولا تقبل شهادة
بجرح متفادوم وببأنه عدل المتفادوم بانه في كتابه اكد ولا تقبل الشهادة على الجرح مجرد
عن اجاب صرح من حقوق الشرع او صرح من حقوق الجحد كنفسيك الشهود لانه الفضيحة مما لا
يرض تحت الحكم لانه لا يثبت بعد دفع بالتوبة والعد فداية في مجلسه او قبل فلا يفتى الا لزم
ولان فيه شك السوء واثباته الفاحشة من غير ضرورة لعدم ثبوت الحق في ضمنه فبازنكاه
بغيره فاستقامت تقبل شهادته بخلاف ما سيجيء لانهم وان اظهروا الفحشة الا انهم اظهروا
لا يجب الجحد واثبات الحسنة ولا يجب حج العبد وتقبل الشهادة على الكفونة كالشهادة
على ان الشهود زنا او وصفوا الزنا او على ان الشهود شربوا الخمر او سرقوا ولم يتفادوا
العهد بانه لم يزل الريح في الخمر ولم يحسن شهرته الباطنة وانما تقبل هذه الشهادة لانه في اجاب
حق السوء وهو اكد بخلافه لو اقام كنبته انهم زنا وما وصفوا الزنا او انهم شربوا الخمر
او سرقوا وقد تفادوا العهد لانه الشهادة بجحد يتفادوم مردودة كذا تقبل الشهادة على انهم خدوا
المال او انهم شربوا الخمر او سرقوا لم يثبت كونه فيه او انهم فعلوا الفضيحة ضرورة اجاب
حق العبد وهو الفضاة فتقبل وان كان فيه شك السوء وتقبل كنبته على انهم عبيد لانيه من اثبات
الحق عليهم وهو الحق قال الزبيدي او جحد ودفع في ذكرك لانيه من اجاب حق المدعى وهو رد
الشهادة وانما من عام اكد كذا في الكافي وغيره وليس فيه استاعة الفاحشة لانه لا
ظها يحصل بالقضاء وانما حكمه اظهارة عن الغير فلا يصبر وانه ساقط فيثبت المستودع
كذا تقبل الشهادة على انهم قد دفعوا والكفون في عيبه وتقبل ايضا على اقرار المدعي بمصيرهم
او على اقراره بشهادتهم زنا او انهم اجماعا في ادانته لانه اقراره بانه لا صرح له من بخلافه

لو اقام بيينة على اقرار الشهود بانه ادعى مبطل في هذه الاحوال على اقرارهم بانه لا شهادته
لهم فيها او انهم شهدوا بغيره او باجوبة لا تقبل كذا لو يدين منهم اجماعا في ادانته الشهادة
لعدم الخضم الا انهم كنبته انهم ادعى اعطاهم الا بوجها كان له عند المدعي طلب
استدراجه بخشنة تقبل لصحة الدعوى لما فيه من اجاب رد المال عليهم وهو ما بدعرت
الحكم كما اذا قال صاحبكتم بكذا ان المال على ان لا يشهدوا حتى ودفعته اليهم فتشهدوا على
زنا في طلب اعطيتهم تقبل **باب** اختلاف والشهادة ذكر ما لا يجزى اليه في
الدعوى والشهادة لا يوجب خلافا في ان اظهر خلافا الا في دعوى الشاهد او اذا
حلفت الدعوى والحد على عقد او سبب من اسباب الملك كما اذا ادعى شراء دار في
يدي رجل من خلافا غير ذي اليد وشهد الشهود على ان فلانا وبهالة وفضها وهو ملكها
تقبل بنونيون طاعة يقولون شترتها منه في ثمن وبهالة بعد ذلك كما لو كان المدعي
دينا وشهد ابا كثر من المدعي تقبل بنونيون وهو ان يقول بانه عليه كاشهد الا ان ابرز
عن الزنا يد على ما اذعنته او يقول استوفيت منه ولم يعلم به الشهود بخشنة تقبل شهادتها
ولا يجزى الي اثبات التوفيق بالبيينة كذا في النخبة لا تقبل لو كان المدعي ملكا و
شهد ابا اي بكثر كذا لو ادعى نصف الدار فتشهد بالكل وان شهدا باقل تقبل شهادتهما
اي في الدين والملك كما اذا ادعى الف وخمسة فتشهد بالف او ادعى كل الدار فتشهد بال
بالنصف كذا لو ادعى يد رجل انها له ورثتها منه ابيه وشهد انها له ولا فيه الف
ورثتها منه ابيه جازت شهادتهما وكذا لو ادعى دار في يد رجل انها له منذ سنة اشهر
وشهد انها له منذ سنة مطلقا اي سواء وفقه المدعي ولا يقضي به امر الا في ادعى
طحا سبب كالشراء والارث وكجهما وشهدا بملك مطلق لا تقبل لانها تشهد ابا كثر
ما ادعى لانه الملك مطلق ان يدين من الكفون وبذلك تقبل لانها تشهد باقل ما ادعى في
الكافي وينبغي للقاضي ان يسأل المدعي ان يدعي الملك بهذا السبب الذي شهد به الشهود
او بسبب اني انه قال ادعيه بهذا السبب تقبل لان ان قال ادعيه بسبب اني او قال
لا ادعيه بهذا السبب كما تقبل او ادعى المدعي دينا مطلقا اي لم يبين السبب وشهد
بالسبب او بالعكس تقبل شهادة الشهود ايضا هو الصحيح كذا في النخبة او ادعى الابراء
فواضحه احدهما وشهد الاخر بالهبة او بالعكس حيث تقبل شهادتهما او ادعى الابراء وشهد
على اقرار الطالب بالكتبة ففسره العزم به يعني شتر العزم عن الابراء ان فسره بالا
تقبل الشهادة وان فسره بغيره لا تقبل لانها تشهد ابا كثر كذا في الكافي والظهيرية وفي
النخبة وان لم يبين وسكت ذكر في الاصل ان القاضي لا يجزى على البينة لكن لا يفتى
بهذه الشهادة او ادعى الابراء وشهدا بالبراء اي بالخيل تقبل لان الابراء اثبات
القبض والبراءة فقد شهدا ببعض ما ادعى لان ادعى الابراء وشهدا بالهبة لا ليس
في الابراء هبة او ادعى الابراء وشهدا بالبراء اي شهدا بالبراء وشهد الاخر بالبراء
اي باقرار صاحب المال بالاستيفاء **باب** اختلاف الشهادتين شهدا احدهما ان ملكه
والاخر على اقرار المدعي عليه او شهدا احدهما على معانته فبطلت ادعى ابراء الدين او

حضور مجلس القاضي او كونه مسرعة طاعة ايام وليلتها عدا وعتا اي يوسف ان قال
 ان كان غايته من مصادقة لوعده الى القاضي لاداء الشهادة لا يستطع ان يبيت باهله
 مع الاشهاد وقال هذا وفق والا دل حسن في القضية الاصل في الشهادة اذا كانت امرأه مخدرة
 يجوز اشهادها على شهادتها والمرأة التي خرجت من بيتها لفضار حاجتها ولا جمل احكام وكونه
 كونه مخدرة بشرط ان لا يخالط الرجال قال الصدوق في كتابه لا يجوز الشهادة على الشهادة
 من الاميرة والسلاطنة اذا كانا في البلد بشرط تحصيل اي تحصيل الشاهد الشهادة على طلبه للزوج
 بقوله اشهد على شهادته اي اشهد بكذا اي بان فلان فلان في الغلظة افرح ركنه او فكل كذا
 او ان فلان على فلان كذا او رجا وكذا في الخاتبة وينبغي الاصل ان ينسب الغائب من
 حضر والمقرر او اكبت منها الى ابيه وجده وقبيلته والى ما يعرف به وفي الكافي ثم التوقيع
 اي حنيفة ومحمد ان كان يتم بذكر الجدة فذكر الفخذ يقوم مقام الجدة لانه اسم الجدة الا لمقام مقام
 الجدة لا في شهادة فروع فاعل تقبل من اصل ولا يجوز على شهادة رجل وامرأة اقل من
 شهادة رجلين او رجل وامرأتين وعن اصحابنا يعني لا يجب ان يكون لكل اصل شهادته
 بل يكفي شهادة فروع عن اصحابنا كذا في اصول ثم وفيه كذا في الشهادة على الشهادة
 في درجة كذا ايضا في درجتي درجات حسنة حقوق الناس عن الضياع بقول كل منها
 اشهد ان فلانا اشهد في على شهادته كذا او قال في اشهد على شهادته في ذلك لانه لا بد من
 شهادة الاصل في ذكر التحصيل ولا لفظ اطول من هذا واقر منه وجيز الامور واساطها
 كذا في الهداية وبطل بسقوط الاصل عن اهل الشهادة كذا في الاخرى او اعلم او ذهب
 عقلا او فسق لم يجز الشهادة على شهادة كذا في الاول الجدية وغيره وبطل ايضا بالكاره
 باننا يعني اذا قال الاصل على شهادة على هذه الاحكام ومات او غاب ثم جاء الفروع
 يشهد على شهادته بهذه الاحكام لا يسمع لانه التحصيل شرط لصحة شهادة الفروع وهو لم
 يثبت فعارض بين خبر الاصل وخبر الفروع ولا يطل برتبة عنها يعني رجل اشهد رجلا
 على شهادته ثم جاء عن انه يشهد على شهادته لا يصح توبة في قول الجدي حنيفة وابي يوسف
 حتى لو شهد على شهادته بعد ان تقبل كذا في الخاتبة **باب الترخيع** الى خارج البيت
 بينة البراءة او من بينة الاقرار وبينة القرض او من بينة الكفارة وبينة
 الاشترار او من بينة الاستقلال وبينة مدعى الوفاء الى بطلان بعد بطلان او من
 من غيره وبينة كونه العبد او الاصل او من كونه معتقا وبينة الحرية او من بينة
 القدم بينة اهلية التصرف او كونه المتصرف اهل او من عكسها اي بينة كونه مملوكا
 العقل او مجنوناً وبينة الفساد او من بينة الصحة ولو اختلفت المتبايعان في الصحة
 والنف وقول له من بطلان الصحة كذا في الخاتبة ولو اختلفت في الصحة والبطلان في القول
 كذا في البطلان كذا في التبرار وقدر تفصيله في باب الدخول والشهادة من كتاب الجوع
 وبينة الاكراه او من بينة الطوع لانه ثبت خلاف الظاهر كذا في الاول الجدية وغيره
 في البرائة وعلم الصدوق وبينة الوفاء او من بينة البت كذا في الحديث وغيره وفي
 الكفارة في تلك الخاتبة على ان القول كونه شهادته التوبة وبينة الاقرار وبينة الشراء

وبينة الغيب او لغيره بينة السرقة
 بيمينه كذا في باع وصية دار صبي مشهور وبلغ
 الصبي وادعى غيبا وادعى بينة وادعى
 المشقة رتبة ان بينة الدار في ذلك الوقت
 مشر الغيب بينة الغيب او لغيره ثبت
 امر اذا يدعى

والله اولى من بينة الهبة مع القبض وبينة الهبة او من بينة الحاربه وبينة البيع
 اولى من بينة الرهن وبينة الامانة او من بينة الشراء وبينة القرض اولى من بينة الكفا
 وبينة الغيب اولى من بينة البيع بالقبض لانه ثبت امر اذا يدعى وبينة الوضوء اولى من
 غيره وبينة النجاس اولى من بينة الملك سواء كانت الدخول من الخارج وذو اليد
 او من الخارج لان بينة قامت على اولى الملك جريها فلا يثبت الا بالانقي منه
 كذا في الظهور والكافي وبينة البسار اولى من بينة العسار لانه ثبت امر اذا يدعى
 ولا حاجة الى بيان ما يثبت به البسار كذا في الاول الجدية وغيره وبينة الموت والقفل
 اولى من بينة الجحود كذا في التنازعانية وقيل ايضا مات رجل واقامت امرأته انه تزوجها
 في رمضان وادعى ان مات في شعبان فيبينه امرأته اولى لانها بينة حق في العادة
 شهد رجل بالموت وشهدا في الجحود فالمرأة تأخذ بقول من كان عدلا منها ولو كانا عدلين
 تأخذ بقول من يجبر بالموت لانه ثبت الحاربه وبينة الموت من الجوع اولى من بينة الموت
 بعد كبره وبينة الصحة اولى من بينة المرض وبينة الموت من الغيب اولى من بينة الموت
 خفيف الغيب وبينة ان مات وهي امرأته اولى من بينة ان طلقها فالابن يجزم في الخاتبة
 رجلا في شهد ان فلانا مات وهذه كانت امرأته وشهدا في ان كانا طلقها قبل الموت
 قال الشيخ الامام ابو بكر محمد بن الفضل شهود الزوجية اولى قال الشيخ الامام علي بن السدر شهود الطلاق
 اولى لانه الطلاق يكون بعد النكاح ثم قال القاضي الامام وقال الشيخ فلو وجده جعل كانه طلق
 ثم تزوج وبينه هلاك الدبوة اولى من بينة استهلاكها كذا في العادة **باب**
الرجوع من كتمان رجعا قبل الحكم لم يقض وان بعد لم تقض حكم ومنها لا يثبت
 الرجوع عن الشهادة الا بقوله عند القاضي لا عند غيره وان رجعا عنها عند غيره في
 الامر شهدا به عند خاتمة يقضي غيرها بالضاة كذا في الاول الجدية وغيره شهدت برزور
 ولو ادعى المشهود عليه رجوعهما وارا ويخبرها لا يكلفه كذا في التقبل كنبته عليه لانه
 ادعى رجوعا باطلا في كبسوط لانه نفى الشهادة وكنبته حجة الالبات وانه النفي
 وحكم التفسير في الكافي انصل القضاء بشهادة او لم ينصل عنه وعند ما يقرب و
 بجبر ان سيرا كانه يشهد فقط وطريقه انه يرجع الى سوفه ان كان سوفيا والى
 قوله ان غير سوفي في ما جمع ما كان او يقول انما وجده ناهذاست به زور فاحذروه و
 حذروه الخامس في التنازعانية قال ابو يوسف ومحمد يعززه بالغيب ولا يفتح به ارجح
 سوى ثم رجح ابو يوسف وقال يبلغ خمسة وسبعين وروى عن ابي حنيفة انه يقرب ثم
 يطاق به وبعين وجهه اي لا يهود والجار والنساء وامل الذمة في شهادة الزور
 والتضمين اي تضمين ما انقضاه المشهود عليه اذا قضاه عموما لانه كان ادعينا قال
 رجح شهود الفروع ضمنه الا ان انكر شهود الاصل لانه ادعيا الخطا في
 كانه دعوى الخطا وان رجح الاصل لانه دعاه عليهم عند ابي حنيفة وابي يوسف وقال
 محمد كبت الضمان وان رجح الاصل والفروع جميعا يضمن الفروع عند ابي حنيفة وابي يوسف
 وعند محمد المشهود عليه بالخيانة في ضمن الاصل وان مات ضمن الفروع ولا جبر في القول

جها

ت

الزوج كذب الاصول او غلطوا فان رجعت احداهما ففقط ضمنه النصف لا الكل والعبرة لمن
بقي لا لمن رجع فان شهد ثلثة ورجع واحد لم يضمنه الرابع شيئا وان رجع اثنان ضمنه النصف
وان شهد رجل وامرأتان فوجبت امرأة ضمن الرجب فان رجعا ضمنه النصف والخصم
في الشهادة على العتق القيمة وفي التوبة نقصان فيقوم العبد فدا ويقوم حدها فيضمنان
النقصان في الجدايع والخصم في الشهادة على الطلاق قبل الوطء ضمنه المهر ولو شهد بالطلاق
بعد الوطء ثم رجعا لم يضمن لانه المهر كذا بالداخل لا بشهادتهما وفي الفصل الدية ولم يضمن
المتزوجات قبل قول كافر قال اشترت ابني ففعل او جوسي فحرم وقول المملوك
والعبي في المهرية والاذن وقول الفاسق والعبد والكافر في المعاملات كذا اذا اخبرانه
وكيل لانه في بيع كذا فيجوز الشراء منه وسرط العدالة في البيانات كذا في جنة
الماء فيشبه ان اخبره مسلم عدل ولو عبده ويتجرى في الكفاية واستمره ثم جعل في باب
رأيه ولو ارجع الحائض فيتم فيها اذا غلب صدق ونوضا فيتم فيها اذا غلب كذب فهو حوط
في الحائض حوط العجز هو الله تعالى فيثبت بغيره احد لا بطلان الملك فداؤه رجلا ملكك
طعاما او جارية بغير اذن او بيع او هبة او سبب من الكتاب ثم اخبره مسلم ثقة انه هذا
فلان فلان الغلطي غصب منه الميت او البايع او الواهب الى غيره كذا افضله الا كان
في سعة من ذلك ولو انه رجلا في بيعه جارية ثقب ببارق لوتر البعد فاراد رجل انه يشترها منه
فاخبره مسلم ثقة انها حرة الاصل او انها كانت امه لذر البعد اعترضها ان اشترها كان
في سعة من ذلك وان لم يشترها كان ادبي ولو انه اخبر امرأة انه زوجها فارتد في
الاحتسان منها لا لانه تزوج بزوج او بغيره من المرأة والرجل وذكر في السير الكبير
ليس لانه تزوج باغ حتى يشهد عندنا اطلاقا او رجلا او امرأتان وذكر تيسر لامة الحر في
العبي وانها ان تزوج كذا ان امرأة غاب منها زوجها فاحضره مسلم ثقة انه زوجها
فتساو مات عنها او كان جنة ثقة فانما يكتب من زوجها بالطلاق وهي لانه رآه كتاب
زوجها ام لا الا انه اكبر رأيا انه صحيح فلا بأس بانه نكح وتزوج بغيره لغير الشهادة حسنة
بالادعوى في بطلان ومضاهي كذا في كتاب الصدم وطلاق الحرة وعتق الامة فلا يشترط
حضور المرأة والامة ويشترط حضور الزوج والزوج عتق العبد كعتق الامة عنه ما خلا في
لاي ضيقة في الشهادة على كونه الاصل في العبد بغيره وهو اه اذ كان ام العبد
حيث لا يشهد في الشهادة على كونه الزوج وهو صحيح انه يكتفي في قايح الفصلين معا الى قوله يشهد
الدين شهد انك ميت او مع بغيره في هذا الفن وهو لا يعبى بغيره بل دعوى وجب
على ورثته كغيره ولو امتنعوا فالتحقيق بغيره وفيه ايضا نقل في كذا في الشهادة
بحسب الكفاية والاطلاق والظن بغيره لا دعوى بغيره بل دعوى عليه وقيل لا تقبل ما ادعى
في الاطلاق والظن في اصل الوقف على قول الفقهاء في جعفر لانه صحيح الله تعالى وهذا المقصد في قوله
فلا يشترط فيه الدعوى كذا في كتاب كوفته منقولة ابن وهبان كذا في تحقيق الطلاق والخلع
وتدبير الملاءمة والنسب وفي الاشهاد ونقيل ايضا في حد الزنا وحده الشرب وبفسق شهادته
اي شهادته بحسب بنا خبرنا ان بنا خبر شهادته احسبه حاكمه بغيره بل لا تقبل شهادته لقوله

عليه في احد ودو طلاق الزوج وعتق الامة وطاهر ما في القضية انه في الكل هي في الظاهر
والبنية قال ابن جهم في الاشهاد في القضية اجاب المشايخ في سهو وسهو واما طرفة
المخلة بعد ما اخبروا وشهدوا منهم خمسة ايام من غير عذر رآه لا تقبل انه كانا على كذا
بعثت في عين المار واج وكيثر من المشايخ اجابوا كذا في جنس هذا وان كان الشاهد
لحذر تقبل في الظاهر بغيره الى القسم الصغار اذا شهدوا على امرأة انه زوجها فطلقها
فتساو على عتق احد وقال كذا في ذلك في العام الى في جازت شهادتهما وتاخيرها لا يبرأ
شهادتهما قبل وينبغي ان يكون ذلك في شهادتهما اذا علم انه يحكمها احكام الروايات
والامانة لانه لا يجوز لبيست بشرط لقبول هذه الشهادة فاذا اذناه صا وافسقة
تقبل كسبته على انه الزكوة تقي بدينه وتقبل ايضا على اقرار الوارث به اي بانه الزكوة
تقي بالدين هو الاصح وعليه الضم كذا في اخلاصة شهد بالادعوى بالارض والبناء
ثم ان اقام القضي عليه كسبته ان البناء له بناء هو لا تقبل بيمينه لانه الشهادة بالدار
شهادة بها جميعا الا اذا استثنى البناء قبل كفضاء بان قال بعد الشهادة قبل القضاء
ولكن ليس البناء للدار قبلت شهادتهما ونقض بالارض لا البناء وان استثنى البناء
بعده اي بعد القضاء صحتها فبينة للمقضي عليه كذا في الحائض كذا الحكم انه شهد بارض وقبرها
تخل قضي بها الا اذا استثنى النخل قبل القضاء وصحتها فبينة ان بعد القضاء وكذا الحكم
انه شهد بخارجية ولها ولد في يد المدعى عليه يدخل الولد في الحكم بالادعوى في يد غيره المدعى
عليه الا انه يبرهن بخبره في اليد انه مملوك للمدعى وله في ملكه من هذه الامة وكذا الحكم في شهادته
بانان يتبعها وله ما يقضي له بها ولو قضى بالانان يدخل الولد بها **كتاب القضاة**
كراه التقلد لمن خاف اخلف وان امن لاني الكافي الصحيح انه الدخول فيه رحمة والاشارة
عنه عريضة الا عند الاختصاص في الظاهرية الامام اذا قلده قضاء عليه الى رجلين لا يتفرقا
بالقضاء واقتضاه كونه المصطفى لقضاء القضاة فقي طيها روايت شرط لاني روايت
وكثير من المشايخ اخذوا برواية كذا دار باعتبار الحائض في الاولوية القاضي اذا كان غالب
قضاة على الجور ودق قضاياه لانه لما كان الغالب منه الجور فبينة ما قضي عنه جوار
صلى له اي للقضاة من صلح الشهادة والفا سق اهل له كاهول الشهادة الامة لا ينبغي
انه يقبله ويصير مقبلا ايضا وقيل لا ولا ينبغي ان يكون القاضي قضاة عينا جبارا عند
وينبغي ان يكون موثوقا به في عفافه وعقله وصلاحه وفهمه وعلمه بالسنة والامانة وجوه
الفقه والاجتهاد وسرط الاصولية والكف بيمينه ان يكون هكذا وجاز قضاء المرأة ايضا
الامة احد والقول لانه شهدا جازة في غير ما فكذا افضا واما في قايح الفصلين
فانه حكمت في حد وقودا مضاه ان نكح استكره الوامضة قضاه من حد في قدف
وناب او قضاه لا من نكح وكذا الوامضة قضاه من حد او خود بشهادة امرأة كذا
في كتاب الشهادة في لوابل ثمان لثلاث ان ينفذه لا الرأسي اي اذا اخذ القضاء
لا يصير قضاة ولو قضى لا ينفذ قضاه وان ارشيه وله او بعض اعدائه لبعض
الراشيه عنه القاضي انه لم يعلم القاضي به كذا ينفذ قضاه وان علم لانه الظاهرية

وكن لا يقول بالارتش يعني القاضى ان فسق باخذ الرشوة لا يقول ويستحق القول في
ظاهره كمن يذهب ولا ينفذ قضاءه فيما ارتش به بالجماع في آخية ثم الرشوة على وجهه اربعة
منها ما هو حرام من اجابته اربعة وهذه والثانية اذا دفع الرشوة الى القاضى ليقض له وهذه الرشوة
حرام من اجابته ايضا سواء كان القضاء صحيح او غير صحيح ومنها اذا دفع الرشوة لحرف
على نفسه وحاله وهذه الرشوة حرام على الاخذ لا على الرفع وكذا اذا دفع الرشوة ليسوى
امر عند السلطان حله الرفع ولا يحل الاخذ انما يأخذ ما اراد ان يحل الاخذ يستباح الاخذ
يوما الى الليل ما يريد ان يدفع اليه فانه يجوز هذه الاجارة ثم انما يشترط ان لا يستعمل
هذه العمل وانما لا يستعمل في غيره هذا اذا اعطى الرشوة او لا يسوى امره عند السلطان
وان طلب منه ان يسوى امره ولم يذكر له الرشوة ثم اعطاه بعد ما سوي اخذ رشوة فانه حرام
لا يجوز له ان يأخذ وقال بعضهم كل وهو الصحيح وجاز تغلده من الباعى ومنه السلطان الجائر كما
جاز من العادل فالعامة رضي الله تعالى عنهم تغلده من معاه به بعد ما ظهر اختلاف مع علي كرم
الله وجهه والحق كان مع علي في نوبة وتغلده وامر يزيد مع فسقه وجوزته والتابعون تغلده
من اجابته مع كونه اعظم زمانة ان كنهه من القضاء صحيح اما اذا كان لا يكون فلا لا المقصود
لا يحصل بالتغلده منه وصح تغلده بشرط كونه مالا ولا يبطل به كذا ان يعين القول
منه بشرط وصح تغلده بالزمان والمكان فلو قلنا ان حرام وجلا القضاء يوما او مجلسا جاز و
يقيد بها ولو قلنا قضاء بطله لا بد من غير السواد والقرن لم يكن في فسوره ولا يختلف
اي لا ينصب القاضي ثابا ولا يغزل الخليفة بل يعوض من قبل السلطان ثم لا يجوز له ان
يغزل الا اذا قال السلطان استبدل من شئت ولا يغزل النائب بر وال القاضي
عن عمله يغزل او موته ولا يقبل القاضي هدية الا من قرب او من جوت عاده بذلك ويرد
هديتها ايضا ان لها خصوصية ويرد الزيادة من زاد الهدى على العطاء ولا اخذ اهل التسل
على كنية السجلات وغيرها في القادر النفس في كل القاضى اخذ الاجرة على كنية السجلات و
الحاضر وغيره لكل الف درهم خمسة دراهم وان كان دون الالف لكن كونه من المشقة مثل
ذلك فقيه خمسة ايضا وغيره يفرع اجماع التسل هو المختار كذا لا يجوز اخذ شيء على كماله
لاولى تولى القصة الا الاجرة على كنية كذا في الخلاصة وفي المحيط ولا اخذ الاجرة على القصة
كن المستحب ان لا يأخذ في اخذاته ولا اخذ اجرة القدم سواء كان من داخل القضاء او من
خارجه في البرازية وان كتب سجلا او تولى قسمة واخذ اجماع التسل له ذلك ولو تولى كماله
لا يجوز له اخذ شيء لانه واجب عليه وكل ما وجب عليه لا يجوز اخذ الاجرة وما لا يجب عليه
لا يجوز اخذ الاجرة فاقض يقول اذا عرفت عقد البكر فلي دينار ولو ثيبا في نفسه لا يجوز له ان لم يكن
له اولى ولا كان له اولى غيره جاز ما علمنا ذكرنا ولا يجوز له العودة الخاصة ويجوز العامة
وان كان ثيبا فرائد يجيبها وانما كانت خاصة والخاصة مالم يعلم المصنف ان القاضي
لا يجوز له لا ينفذ في آخية ويجوز للمنفذ قبول الهدية واجابة الدعوة الخاصة لانه ذلك
من حقوقه على المسلم وانما يمنع من القاضي خطه وقضايته ولا يرجع القاضي احد الخصم
على ان لا يجلس مجلسهما في مقابلة ولو كانا احدهما مسلما والاخر مجنونا في مجلسه ويجلس

القاضي على الارض ولا اجبالا اي توجهها ونظرها وينبغي من ساره اهداها والاسارة اليه و
الضيق في وجهه والفرار مع كذا مع غيره في مجلس القضاء ولا يقضي في التهمة واستخانة
ابو يوسف في غير موضع التهمة في آخية والطهيرة وجاز للقاضي ان يامر رجلا يعلم القول
لمن لا يحسنها فخصه صاحب القول ابو يوسف لانه نصب ناظرا وبذاته النظر واجبا لا يفتق
ولا يفتق الشهود حجة ايضا بانه يقول ان هذا تشهد كذا وكذا الا ان الكبير قلب الاني و
يجوز به التهمة لئلا يربح بانه يذهب ويترك حقه هذا جوره فكمه كلفين احق واستخانة ابو
يوسف في غير موضع التهمة لانه انما يهدى كلفه في مجلس القضاء بهيمة والقاضي حصة في
تقنية اجبا لا يفتق السكين وصيانة لها غير التفتيل كالاخص والكفيل كذا في الكفاية
ويفرقهم عند التهمة يعني القاضي ان انهم الشهود وشهادة الزور جاز له ان يفرق بينهم
اداء الشهادة والالم يكتلف بذلك وهذا مروي عن محمد كذا في الولاة لجنة الامراء في
النار خانية قال ابو نصر عفا ان امرأتين شهدتا عندكم فقامت فقامت فقامت فقامت
احدهما ليس بك ان تفرق بينهما قال لم قالت لانه الله تعالى جاز ذكره وتقدست اسماؤه
قال ان فضل احدهما فخذ كذا احدهما الا ان تفرقا فخذ احدهما فخذ كذا الا ان تفرقا فخذ
احكام ويجوز للمدعى عليه ان لا يات المدعى عليه في المقصر او كان قريب منه اي من المقصر لا يجوز ان
كانه بعيدا والفصل بين القريب والبعيد انه لو غدا الى مجلس القاضي امكنه ان يرد الى
ايامه في منزله في ذلك اليوم فهو قريب والا فبعيد الا بعد اقامة المدعى البراءة فاذ انقام
البينة اهداه استخانة في الخلاصة فاضا في مصر واحد كل واحد منها في نصف المقصر و
لرجل من محله هذا القاضي على رجل من محله القاضي الا في دعوى عنده ابو يوسف بعينه حال المدعى
ويجوز خصمه الى القاضي الذي في محله المدعى وعنده الجدة المدعى عليه وهو الصحيح ويجوز على
بابه ان توارس في بينة ويجوز بينة عليه سحبا وبسبب اعلاه واسفل في بينة عليه
الامر فيجوز قال تسمي لانه اكله انما يحل ما لم يجوزوا الاجم ومصدره انما يحسنه القاضي
سواء بطلته في البيت واعوانا يأخذونه الحدود والسفل كمالا به كذا في الطهيرة
وبسقط الاعاء وهو طلب احضار الخصم من القاضي بجذره المرض في المحيط فكذلك
في مقدار المرض الذي بعد به القاضي في قبل هو ان يكون بحال لا يمكنه احضار نفسه وانما اخذ
بالركوب وهذا القول اوضح واوضح وبعد ركوب المرأة المدعى عليها كخبرة كذا في
الطهيرة في الخلاصة والخبرة هي التي لم بعد كذا في الخلاصة وفي النهاية وهو قول صدر
الشهود وقال البرزوكي انما لا يبرأ ما غير الحارم من كذا قال ابو بكر الرازي انما لم
تخلط الرجال كذا كانت او ثيبا وعليه القوس تبعث القاضي اجابته في اي المرض
والخبرة انما طلب المدعى من المدعى عليه في البرازية اذا ادعى المدعى انما غير كخبرة
وزعم وكذا انها كخبرة انما كان من رأي القاضي احضارا ليجعلها في وقت وجوبها فافترقا
في الدعوى وافترقا كسبته على انها كخبرة والافترقا وانما كذا وانما كذا في
انما كخبرة انما كخبرة فانه كانت كذا او من بنات الاسراف فالتقار كذا وكذا لا يبرأ
انما كخبرة وعليه المدعى عليه البينة وانما من بنات الاوساط وهو مثبت فالتقار كذا

يخ

على انما جاز طرفة مع اليدين وعلى الركبتين البنية والنفوس فيه على العادة ولا يقبل القاضي
قول الامين الا بشهادة من يدين على حلفه او كونه ثم يقضي بموجبه في الخلاصة ويبحث
القاضي الحقيقة ويستخلف احدا من يذهب الخضم معه ليقضي بينهما كما يبعث امينا وثانيا
ليسمع الشهادة على منقول عظيم يعني رجل اذ منقول عظيم لا يكون قوله هو اكثب العظيم
ووجراحي والقطع من الخنم والصبرة من الطعام فانه القاضي يبعث امينا ليحلف المدعي
عليه وشاهد من يدين القاضي فيقف به المدعي وقيل ان شأ القاضي حضر عنده فانه يحلف المدعي
فمنه الا حضار يحضر فيبعث امينين ان بين الشهود حدة والدار الشهود بها والامام
رايناها ولكن عوضا بتعيين القاضي اي بسميته المشتري واقرار البائع بها واكثر ما
يكون تحلف الشهادة على الارض والدار على هذا الوجه يسمى البائع اكدود ويحلف الشهود والشهادة
تتبع البائع فانه شهد اي الامانة بالموافقة فيقف بها كذا في القوس والضمان واكثر ما
وان قال لا تعلم اسما ايجيران ولكن بين الحدود اذا ذهب اليها يقضي بها ايضا كذا
في الظهور وفيه **فصل** جاز ان يقضي القاضي لسانه وبالكس اي جاز ان يقضي
القاضي للقاضي الاصيل في امانته ويجوز قضاءه للاصيل الذي له ولا يقضي له لا يجوز شهادته
له كالبويهي وولده وزوجه لقضائه وان قضى امرأة وامضاء قاض او نقد كذا او امضى قضاء
لا امرأة بشهادة زوجها ويقضي بين زوجين ترانعا اليه في الخلاصة انضم غريبان في اهل
ولا ية اخرى عند قاضي اهل هذه البلدة قاض يبيع قضاءه ويكون ذلك بمنزلة الحكم بينهما لهذا
القاضي في لو كان الدعوى في دين له فانه لا يستلزم السلام الا وزجته رفته غير منقول يبيع
قضاءه بينهما ولو كانت الدعوى في غارده فانه في ولاية التي ليس للقاضي ان يقضي على
المدعى عليه بغير حجة وبسبب المدعى لا ولاية له على هذا بخلاف الدين والعين كما في لان
ولاية ثابتة على ذلك فالمدعى عليه الصحيح انه ولاية القاضي في المدعى عليه وان لم يكن اكدود
في ولاية المستلزم من ادب القاضي لخصه فيقف القاضي ويكتب الى القاضي الذي
يؤد ولاية انه يستلزم اليه في الولاية الجنية والكافي ما يؤيده في التي يدين رجل او رجل على دار اية
بده غير تلك البلدة واقام بينة وقضى القاضي بها جاز ويقضي القاضي من غير اقامة بينة
بالاجماع في حقوق العباد وما يثبت مع الشهادات وما ينفك كالتقاضي والعتاق و
الاموال وحده القذف ولا يقضي في اكدود انما هذه التي في حدة الزنا والسرقة وشرب
الكحول في حقوق تعالى كل واحد من احاد المسلمين في القاضي ثم غيره اذا علم لا يكون اقامة
اكدود فكذا القاضي الا في السكان فانه اذا وجد سكانا او رجلا - امارات السكر ينبغي له
ان يعزل لاجل الشهادة ولا يكون ذلك حذو كذا في الولاية الجنية بما علم في مصره بعد التقليد ولو
علم القاضي بجاهة بغيره ثم عزل ثم اجده لا يقضي به عند اية حجة ويقضي عند ما كذب
اخلاصة وعلم هذا الخلاف لو علم قبل التقليد في مصره او بعده في غيره كذا اذا خرج
من مصر الذي هو فيه قاض ليشيع اجازة او خرج الى صيغة فخل بسبب من يقضي عندها
لا عنده في الولاية الجنية فير هذا اذا لم يكن مقدرا على القروا كذا مقدرا عليها يقضي عنده
ايضا في اوقات الصدق والشهد والشهود وعند القاضي او اقر الخضم عنده فقول قائل ان

يقضي

يقضي ثم قلنا بنا وهو كذا كذا لا يحكم بذلك حتى يحد خلافا لما يقضي القاضي ويقضي راي
اي القاضي ان حضرنا عليه حقيقته كوكيله وصيه او نائبه شرعا كوكيله يقضي القاضي او نائبه
كما بان كونه ما يدعي عليه اي على القاضي سببها لا يدعي على الحاكم فينصب القاضي في القاضي
ويصير القضاء عليه كالتقاضي على القاضي وصورة كونه ما يدعي على القاضي سببها لا يدعي على
الحاكم رجلا او غلاما يدعي عليه غيره انه استقره من فلانة القاضي واقام كبنية على ذي
المبد وقضى به ثم حضر القاضي وانكر ذلك لا ينفذ الى انكاره ولا يجازي الى اعادة البينة
لانه صادر مقضيا عليه لانه امر على اليد اصل الى اثبات حقه الا باننا على القاضي لا يقضي على
المسخر ان جعل القاضي انه مسخر في امانته ويجوز قضاءه على المسخر او لم يعلم انه مسخر ولا
ينفذ قضاءه اذا علم فصوره المسخر ان يدعي رجل دينا على غائب واحضر رجلا او دعي
انه هذا الرجل كقول لي بجالي على القاضي فيقول لا رجل علي انما كقول ولكن لا شيء على القاضي فقام
اكدود البينة انه لا على القاضي الف دورهم فيقف القاضي بتلك البينة فانه ذلك يكون قضاء
على القاضي وفي الحجة اذا انصب سخر احد القاضي لا يجوز ولو حكم عليه لا يجوز وتفسير المسخر ان
ينصب القاضي وكذا على القاضي ليس في حق القاضي عليه والقاضي يعلم ان المسخر ليس بغيره فانما في
لا يسمع الخصومة عليه وانما يجوز نصب الوكيل عن خصم اشقي في جنة ولا يحضر مجلس الحكم
فالقاضي ينصب عنه وكبلا ولكن بعد ما يبعث امناؤه الى داره ونودي على باب داره
على ما عرف ولوان القاضي حكم على المسخر وامضى قاض ان صح الا مضار ولا يكون لاحد بعد ذلك
ابطال او دعي رجل على رجل حقا ويدين عليه فغاب الخضم او مات قبل التعديل سواء
كان اصله او وكيله لا ينفذ ثم عدلت البينة قبل تقضي وقبل لا يقضي قال خمس المائة والاول
ارفع بالتمس في الولاية الجنية رجل نوبه عليه القضاء بينة قامت عليه وعدوه فاشفي الرجل
يقضي في بغيره وعنه اي يوسف في الولاية انه يقضي عليه وروي عنه اني سبعة من اوله قضات
المسئل متفقا عليها بنصب القاضي خصما عنه ويقضي عليه في الظهورية فالجدة زمانه ايام
ينادي كل يوم الا بغير فلانة باب القاضي فانه لم يفر يقضي عليه ثم ان لم يخرج يقضي عليه
وان لم يتوار وكذا غاب لا يقضي عليه جزة القاضي من الاعداء قال ابو يوسف يقضي ويقضي
على موكل حضر بعد اقامة البينة على وكيله واحال انه قد غاب الوكيل او مات بعز رجلا او
على وكيله رجلا حقا ويدين عليه فخر الموكل قبل ان يقضي وقد غاب الوكيل او مات فانه يقضي
على الموكل بتلك البينة وبالكس اي غاب الموكل بعد ما اقيمت البينة عليه وحضر وكيله
يقضي عليه بتلك البينة ويقضي على موكل غاب بعد اقراره عند القاضي في قولهم جبا ويقضي
على وارث حضر بعد اقامتها اي ان كان الممدر البينة علم مودة فانه يقضي على الوارث بتلك
البينة او حضر وارث او بعد اقامتها على وارث غاب فانه يقضي بها على الوارث الثاني
الكل في امانته ويقضي على الممدر عليه بشهادة من يدعي غاب او مات قبل القضاء بها لان
البينة الشهادة بالموت قد انتفت والحق بالاشهاد يتقرر وبانجبة ما بطلت في الولاية الجنية
فاض عزل في القضاء ثم رد بعد ذلك القضاء لا يحكم بالشهادة هو عنده قبل العزل
حتى يعيدوا ذلك وان كان بذكره لان الاموال بالعدل قد انتفى لا يقضي بشهادة شهادته على

قبل القضاء بشهره او نصف او خمس عند أبي حنيفة وحرمانه بتمام الابلية شرط وقت
 القضاء لصيرورهما حجة كذا في الهداية قضى القاضي في موضع الاختلاف جاز لا في موضع الخلاف
 المراد بموضع الاختلاف ما كان فيه خلافا معتبرا كالخلاف بين السلف والهماء بموضع الخلاف
 ما لم يكن مختلفا بين السلف ولم يعتبر اختلاف مالك والشافعي وله تفصيل في ادب القاضي
 كذا في واقعات الصدق الشهيد ولو قضى بشهره الزيادة في الحلاك المرسلة وهو ان لم يذكر فيها
 سبب معين بان ادعى ملكا مطلقا في اجارية او الطعام فغير تعيين شراء او ارث او غيرهما
 نفذ القضاء ظاهره ولا ينفذ باطنا حتى لا يجل للمقتضى وطهره والكل لان في الاسباب تراخيا
 فلا يمكن تنقيده والهماء بالنفاذ ظاهر ان يسمي القاضي المدعى الى المدعى في غايه كتمان والهماء
 من النفاذ ظاهر ان ثبت فيما بيننا ومنه النفاذ باطنا ان ثبت فيما بينه وبين الله تعالى
 وفي العقود كالبيع والشراء والاجارة والملك وكيفية الفسوخ كالاخالة وكيفية بطلان
 وكيفية نفاذ مطلقا ظاهره وباطنه عند أبي حنيفة وابي يوسف الا في عند محمد نفاذ ظاهره وباطنه و
 قول ابي يوسف الا في ولو قضى يجوز معتد او اقر به منه ولو قضى بالجزء خطأ او لم يعرفه حار
 في حكمه الا انه يضمنه المقتضى له في الخطأ كذا في كفاية **باب تعريف القاضي رجل**
 في يده مال برجل غائب فأتى الغائب فجاء رجل وادعى ابنه فصدقه ذوالية فأتى القاضي فيلوم
 ولا يدفع المال الى المدعى سواء قال لميت وارث او لم يقبل فان ظهر له وارث الله والادفع
 المال اليه ونصير مدة التقوم موقوف الى القاضي وقدره الطحاوي في طول فخر ما ذكره الطحاوي وقولهما
 واما ابو حنيفة لا يرسل التقدير كذا في كفاية كذا في القاضي اقراض مال لا وقف واقراض مال
 التيمم ويكتب الصك وليس للاب والوصي اقراض مال التيمم والغرفان القاضي بقدره على الخارج
 لا الوصي والاب ومال الغائب في الفناء والناظر برجل مات ولا يعلم له وارث فباع القاضي
 داره يجوز ولو ظهر وارث فابيع ماض وله بيع منقول اي منقول الغائب الذي لم يعلم ملكا
 الذي خيف بملكه كالغزو وكونه في جامع الفقهين للقاضي بيع مال المفقود والاسمير من المتاع
 والربيع والعقار اذا خيف عليها الفساد والسرقة يبيعها بنفسه عياله او منى باعها في ذنوب
 الضياع وضارت دراهم او ذمائر يعطى النفقة منها بطريقه وله بيع ما فضل عن ثمنها المحكم
 اشترى بغيره اذا ربح الحاكم حال المحكم امره ببيع ما فضل عن حاجته فانه امتنع باع عليه
 هو الصحيح ومدة حبس الموقوف قبل اربعة ايام او قبل شهر لانه ما دونه قليل عاجل وقبل الكدة
 المعقوبة في الدنيا ما حكم الا لم فلا يسترط فيه الكدة فانه رفع الى القاضي احتكاكه مرة بعد
 اخرى حبس وعزله على ما يبرر كذا في الهداية وله بيع تركته مستوفى بالدين يعني ولاية البيع
 في الكدة المستوفى بالدين للقاضي لا بدوثة اولا ملك لهم فيها فلا يكون لهم ولاية البيع وله
 اخذ امر اخذ الدين للغائب من امره الكدة في الدواجن كذا في كفاية علم الاستدلال والحق
 غائب جسر القاضي مقدار رغبة الدين وقسم الباقى بين ورثته والباقي فخر منهم كقبلا وله
 نقض بيع الاب والوصي عقدا الصغير كذا في النقص خيرا قال الشيخ الامام ابو بكر محمد
 بن الفضل كذا في كفاية وله اخذ مال الصغير منه امره الاب ان كان الاب مسرعا فمضد
 يخاف منه على ما اوله ويعود له ارضوه على بر عدل الى ان يبلغ الصغير للقاضي قضاء

وبن الجبوس المتخفف من مال الذم من جنس اى من جنس دينه لانه الدين اذ انظر جنس من ان
 يأخذ فكله للقاضي ان يعينه على ذلك والراهم والدانية جنس واحد من جنس المال والى بيع ماله
 اى مال الجبوس المتخفف هو الصحيح في الحاشية وليس للقاضي ان يبيع مال الدين غدا
 حينئذ لكن يستدبره الى ان يبيع بنفسه وعندهما يبيع منفذ لا عقاره في رواية
 وفي رواية يبيعه ايضا هو الصحيح ولا نصب الوصي الى كانه علمت دين لانه او كان له
 دين او كان له ولد صغير او كان له وصية كذا اذا اشترى رجلا سينا ومات البايع فاراد
 الشتر منه رد به بعيب في الزينة القاضي اذا اراد ان ينصب وصيا لميت واليتيم فلا
 لانه كذا او بالعكس بعينه النظام والاستدراك من قول الوصي الحاشية كذا القاضي من العاجز عن
 القيام بمصالح اليتيم اصولا كمالا يضيع ماله وان كان الوصي قويا احتيا ليس للقاضي عزل
 لكن مع هذا لو عزل في الافضية ذكر ثبوت اختلاف الشياخ كذا في الخلاصة وله ضم وصي
 او الى الوصي الضعيف رعاية حتى الوصي والدولة وهذا لا يحيل النظر يحصل بضم الالف
 البليغيات وبعض كفايته فيعلم النظر بعامة غيره لا اى ليس للقاضي بيع مال اليتيم من نفسه
 وبالعكس اى ليعزل ما لنفسه في اليتيم الى ان يقبل الوصي ولو كان منفذ ما من جهته وله
 الشراء من الوصي ولو كان كذا **باب نقل الشهادة** وهو الكتاب الحكم وكذا القاضي
 الى القاضي بكتب القاضي الاولى من قبل السلطة القادر على اقامة الحجج لا الحكم ولا يستحق
 بالشهادة على غائب الى قاض يكونه اخص في ولايته ليحكم المكتوب اليه لانه القضاء على الغائب لا يقع
 وجاز نقل شهادة شاهد واحد كذا في الخلاصة ويكتب ايضا بعد ما كتب الى جواز القاضي
 انه يكتب على كل حال في القضاء فيقول كما يجوز ان يكتب شهادة الشهود كذا في الحاشية فيا سئل
 الحكم والقدر فيكتب في الدين والكلح والنسب والخصوب والامانة والصفاء فيجوز
 لانه كل ذلك بمنزلة الدين وهو يعرف بالوصف لا يحتاج فيه الى الاثارة ويكتب في العقار
 ايضا لانه التعريف فيه بالتخديد وفي الامانة المنفردة كالكتاب والعبيد والامانة وكذا عليه
 المتأخرون في الكافي قال القاضي الاستيعاب وعليه القدر ويكتب في النفقة في التامر حاشية ويكتب
 في الابواب وسيجي تفصيله كتابه ان شاء الله تعالى في الحاشية رجلا الى القاضي وقال انه لطلان
 الغائب على كذا من المال واتي قد قضيت وهو الآن في بلد كذا وانا اريد ان اذهب الى ذلك
 البلد واخاف ان يخذل الطالب بالمال كونه في كذا الايقاع فاسمع من الشهود وعندها يكتب
 في حجة حتى لو خاضع فيكون حجة في قاض القاضي يسمع بينته ويجعل على الغائب خصما وكذا كذا في
 الطلاق اذا ادعت المرأة ان زوجها الغائب قد طلقها فيذكر القاضي الكتاب فيه الاسماء
 والاسباب الى اسم نفسه ونسبه واسم المكتوب اليه ونسبه واسم المدعى عليه ونسبه
 واسماء الشهود واسماءهم في الحاشية وفيه اذا كتب في كتاب اسم المدعى عليه ونسبه فقال
 المدعى عليه لست انا فلان بن فلان فلان الفلان والقاضي المكتوب اليه لا يعرفه يقول القاضي
 المدعى اقم البينة انه فلان بن فلان ويقره على شهود الطلاق ويحتمل عدمه في النهاية و
 على القضاة اليوم انهم يسمونه الكتاب الى المدعى وهو قاضي يوسف وهو اختيار الفحول
 على قولهمس لانه وحكم قول في حاشية سئل في الشهود وشرط اسلامه فلا يجوز كونه شهود

الطريق كذا قال كانا، الله عز وجل عليه كذا قال الله عز وجل عليه
وبطل الكتاب بمراد القاضي الكتاب عن القضاء بمراد او عزول او زوال ابلية القضاء
عنه يجوز متناظرا وصول الكتاب اليه وبطل ايضا بمراد المكتوب اليه عنه اي عن القضاء
بما ذكره السبب الا اذا اتم بعد التخصيص بان كتب بعد اسم المكتوب اليه والى كل من يصل
اليه من قضاة المسلمين لانه خبره صار بنحو انه وهو موقوف لا يبطل الكتاب بمراد الحكم الى
المدعي عليه بل ينفعه القاضي على وادته او وصيته لقياهم مقامه وبمكتوب اليه ان يكتب
الى قاض حرب الخصم الى ولايته بعضه كانا، الخصم قد هرب قبل ان يصل اليه والكتاب قد قال
المكتوب اليه هذا الكتاب قاض بلد كذا اليك وبه ولا يشترط على المكتوب ان يسمع شهادتهم
واكتب الى قاضي بلد كذا كتابا فان القاضي يكتب في قولهم كذا انه اخبانه والاولا الجنية والشهادة
الشهادتين بعد ذلك اذا ارضى شهود الكتاب في الطريق او بدلاهم الرجوع او ارادوا
السفر الى بلدة اخرى جاز لهم ان يشهدوا قوما على شهادتهم كذا لو شهد هذا الزوجان فزنا
اخي ثانيا ورابعا فصاعدا كذا انه اخبانه وغيره ويحكم الطعن في القاضي الكتاب وفي الشهود
فانه اقام على ذلك لا يقبل الكتاب **باب الحب والطلاق** من نكح امرأة من نكاح القضاة بشار
او بان قاض قبل وينظر في حال الحبس في اقر بوجع او قامت عليه بينة الرضا ولا يقبل
قول العزول عليه لانه صار كواحد من الرعايا وشهادة الفرد ليست بحجة مخصوصا اذا كان
فعل نفسه الا باقره بالكل يوم من كان يطلب نفقا الحبس حتى فيسخر فانه لم يحضر ومضى عليه
ايام اخذ منه كفيلا بنفسه واطلقه في الذخيرة احكم في احواله بوزنه كذا انه يحضر بغيره او له علم
موقوف بواجب من رجل ويؤخذ اجرة ويقضى منه دين ثبت كذا انه باقره كذا على لا يقبل القاضي
الغريم حتى يظهر مطله اي باقره برفع ما عليه فانه اقر بوجع الحبس جازا والنظم وباطل بغيره طالما
ولما كان مقولم يعرف كونه ماطلا في الحال فما طلع في الامكان فلا يستصحب المال وان ثبت
الحق بينه حبس لظهور مطله بالكاره فانه يحضر في الكفاية نقلا عن المنقذ وبغية كذا بوزنه
اذا خيف فراره في دين الله بدلا عن مال اصطفاه كالنقض ومن المبيع اولى من الرضا
بعقد كالمهر الجعل لا المهر المثل والكفاية وبطل الخلع لا يكتب غيره كالغصب والنفق والرشق
الجنابات ان ادركه بوزنه العسار الا انه ثبت المدعي بشاره فحينئذ يكتب في الذخيرة
وان قال الحبس انما مضمون وطالب غير الطالب انه لا يعرف انه مضمون فالقاضي يجتهد ثم
يسأل القاضي عنه اي عنه بشاره فانه ظهر عنه ابدجه والاى وان لم يظهر عنه ابد
حلاله اي خط سبيل بعد مضي الحدة في اخلاصه فانه اقام كذا بوزنه البينة على الاقرار وان قام
الطالب البينة على البشار فبينة الطالب اولى ولا حاجة الى بيان ما ثبت به البشار
اشهر كما مر فباب ترميم البينات وقبة ايضا القاضي اذا اطلق الحبس بسبب الافلاس
فاذعن جاز عليه حال وادعى انه موسر لا يجب حتى يعلم عنه وبعد الخروج منه الحبس بطلانه
الغريم بنفسه وبنايه عند ابي حنيفة وقال اذا اخلت احكام حال بينه وبين الغرة في الاولوية
رجل فطعن عليه بيمين الا انه فاعر فلا بد ان ياتم الغريم فقال الغريم لا ادعس لك بانه يدور
معه انما دار وانه اخبر كذا بوزنه الحبس الا اذا علم القاضي انه الدين يتحدر عليه في الكفاية

٢٦٩

ولو كان الدين على امرأة لا يبارها ولكن يعجب أخته من مزارعتها في أخلاقها لكان له بارها وجه
فيلزمه ويعقد على بابها ولا ينجس من دخول داره لكن يجلس على باب داره إلى أن يخرج ولا يسمع
يخبر من لاكت ب فيقدر على قضاء دينه ولا يسمع البينة على الإفلاس قبل أن يقر هو الصحيح
والنقدير وقضوا إلى رأي القاضي هو الصحيح لما قيل مجلس شهران أو ثلاثة لانه يجلس
لا ينجار وإذا اختلف فيه احوال الناس في الفساد والعبادة وإنه من سنة أشهر وعلم القاضي
تخفيه مديح مجلس وإنه من شهر وظهر عجزه وعسرة حاله في تخاينه وإنه وقع عنه قبل
تمام شهر واحد أنه عاجز أطلقه وهذا إذا كان امره مشكلا أما إذا كان امره ظاهرا سأل
القاضي عنه عاجلا وقبل البينة على الإفلاس وعلى سبيل كفضة فخصه في أخلاقه وفي كفايته
الأصل وإذا جسد القاضي شهرين أو سنة سأل عنه حاله هذا إذا كان امره مشكلا أما إذا
أمره ظاهرا عنده الناس وعند القاضي يقبل البينة على ذلك وعلى سبيل ولا يشترط في إثبات
أي الإفلاس العدد والعدد وكفي خبر عدل والاشارة احوط ولا يشترط أيضا في أخلاقه
ثم إذا سأل القاضي عنه فأناب إلى أهل الجيرة جيرانه ومنه بالخاضة في المعاملة وإنما سأل
الواحد يكفي في التمازخاينة وإنما سأل عنه جيرانه واحد فانه وأهل سوق في النفقات دون
النفاق لفظ الشهادة وفي الفساد والصور بشرط وكيفية الشهادة فيه أن يقدم الشهود
أنه فقير لا يخل له مالا ولا عرضا يجوز به ذلك عن حال الفقير ولا يكون هذه شهادة على النفي و
لا حضرة كدعي كذا في أخلاقه كما مر في كتاب الدعوى وكسب القاضي لثمة الفساد وتزعم
لأن البينة عليه الصدقة والسلام مجلس رجلا بثمة كذا في الكفاية في كتاب الكفاية لا مجلس
حدود فمضى بشهود مثلهان أو يشهد رجل عدل بعونه القاضي بالعدالة لا مجلس
لثمة الفساد بها لا لاضباط وشهادة المستورين يصلح ليحكم فيصلح لاثبات الثمة و
خبر الواحد حجة في البيانات والعامة تثبت بشهادة العدل لثمة وإن لم تثبت أصل
الحجج مجلس لا خادم له بخلافه لو كان له خادم يقوم به كذا في أخلاقه عرض في مجلس
واضناه المرض بطله القاضي من مجلس كسبيل هكذا روي في نسخة التمارخاينة والقصور
على رواية محمد وإن لم يجد منه كسبيل لا يطله لغيره إلا بن تطويل مجلس يكون فانه القاضي
بالجناية رآه ثم أخذ القاضي منه المال وعلى سبيل أو ترك المال فيه وأخذ منه الكسب
أي بالمال وبالنفس إن شاء وعلى سبيل كذا في الولو الجانية **باب البين** ذكر
أبو الحسن الكوفي عن أصحابنا جميعا أنه البين على نية الكالف إن كان مظلوما وعلى نية المستخف
إن كان مظلوما برب به البطال من الغيرة وهذا صحيح فيما إذا حلف على أمر ما فخر ما إذا حلف
على أمر مستقبل وقد قصد معنى دون معنى فهو على نية الكالف لا على نية المستخف لا بالزمان
بغيره في الظهور به وإن كانت البين بالطلاق والعناق وتجو ذلك يعتبر نية الكالف
مطلوب كذا في مظلوما في تخاينه كلف الناس وقصوره أنه يقول للقاضي عليه عهد الله
إن كذا كذا فإذا أوى برأسه أي نعم بصبر حاله وأقبل القاضي بالله إن كذا كذا المنة لو شاء
برأسه أي نعم في هذا الوجه بصبر محراب الله ولا يكون حاله كلف بالله في دونه غيره
وان الخ الخصم بالطلاق والعناق أي ما في التقاضي من كلف برهانه في زمانه تقابل

النفس باليهن بانه تعالى وكثرة الاستماع عن الخلف بها في الحاشية ولا يخلف بها في ظاهر الرواية
 وهو الصحيح وفيه ايضا رجل توجه عليه اليهين فاراد الخلف بانه تعالى وقال المستخلف لاريد
 خلفه بانه واريد الخلف بالطلاق والعناق اخذوا فيه قال بعضهم كيف المستخلف وقال
 بعضهم لا يكون ولكن ان خلف بها فكل لا يفتقر عليه بالكل عن الخلف بها الى بالطلاق والعناق
 وان قضى به لا ينفذ لانه لكل ما هو منى عنه شرعا وان خلف بالطلاق فاقدم البينة على خلافه
 وقضى لا يقع الطلاق كما مر في كتاب الطلاق وازال الخلف بانه كاد صافه تعالى في قوله والله
 انزل الاله الاله هو عالم الغيب والشهادة الرخص الجسم الذي جعل من التبريد من العلية بالفلان
 هذا عليك ولا عليك هذا الى الاله انزل الاله هو كذا ولا كذا ولا شيء منه ولا انه يبرئ في الخلف
 على هذا ولا انه يفتقر منه ولا بذكر لفظ الاله او كذا بذكر عليه اليهين او المستخلف عين واحدة في
 الحاشية ولا بذكر القاضي اليهين واذ اخذوا وقال بعضهم ان عرف كدع عليه بالصلاح الخلف
 وان عرف على غيره كذا الخلف وقال بعضهم ان كان كدع خطير الخلف وان خضر لا يخطئ لا يبرأ
 بان يكون بعد صدقة العسر يوم الجمعة ومكانه نحو ما بين الركن والكم في مكة وعند منبر النبي
 عليه السلام في المدينة وسجد الجميع في غيرهما والسجدة ان لم يكن ثم جامع وبخلف اليهود وبالله
 الذي انزل النورية على موسى عليه السلام وبخلف النصارى بانه الذي انزل الانجيل على
 عيسى عليه السلام وعلى ابي حنيفة انه لا يخلف اليهود والنصارى وغيرهم الا بانه تعالى
 خالصا تباهد اعني تبرئ الخيرة مودعا في العظم في التنازع في شجرة الطحار وبخلف
 الجوسس بانه لا بالله الذي خلق النار وهذا عند ابي حنيفة وابي يوسف وقال محمد بن حنيفة الجوسس
 بالله الذي خلق النار في العظم ولا يخلف الكفرة في معادهم بالاطاعة لانيته من اجهام العظم
 لها ولا في القاضي ممنوع عن خضره والتخفيف اي تخلف كدع عليه فيما يقبل الرفع كالبيع
 والملك والطلاق والغصب على الحاصل بخلف بانه ما بينكم ما بيع قائم والملك قائم الا ان
 وما بين منك الا ان وما يجب عليك وله لا على العبد اي حنيفة ومحمد فلا يخلف بانه بعت
 وما كنهها وما طلقها وما غصبته فلعنه باع ثم اقال ونكحها ثم اياها وطلقها ثم نكحها و
 غصبته ثم سلم او ملك بالهبة او بالبيع لانه لو خلف على السبب ينظر كدع عليه وهذا لا يلو
 خلف على نفى اصل السبب كالبيع مثلا يكون كذا ولو لم يخلف يجب تسليم العبد العائد الى ملكه
 بالاقال كذا اجتهاد الا اذا كان في التخفيف على الحاصل من النظر كدع عن بخلف على السبب اجماعا
 كدع شفعة بطلانها ونفقة مبنونة وان شتر مالا بربا بانه كان شافعا في الحاشية وان قال
 كدع عليه في الجواب ليس علم هذا الحال الذي مر على لانيته منه بخلفه على الحاصل بانه ماله عليك
 ولا عليك هذا الحال الذي مر على لانيته منه قال رحمه الله وهذا احسن الاقوال ومنه في غلبته
 الغضاة وبخلف فيما لا يقبل اي الرفع كعبد مسلم اذا ادعى العتق علم مولاه وهو كدع تخلف
 على السبب بانه ما اعتقته لانه لا ضرورة الى التخفيف على الحاصل الا يجوز ان يعود رقيقا بعد
 العتق بخلاف لانه والعبد الكافر فانه يخلف فيه على الحاصل اي ما يرد له او ما هو فيه في الحال
 لانه يمكن تكرار الرق على الاله بالردة والنجاني الى دار كعبه والسبي وعلى العبد الكافر بنفس
 العهد والنجاني ولا يكره على العبد مسلم كذا في الحاشية وبخلف في قول نفسه علم البتات في قولنا

طاهر الدين

طهر الدين الحر غنياني من له حق التخييف على البنات اذا خلف القاضيه خضه على العلم يبقى له مخرج
 التخييف على البنات حتى لو نكح في البين على العلم ففقد القاضيه بالكل لا ينفذ قضاءه وعلى المكس
 اجواب بخلافه كذا في اخلاصه ويكلف في فعل نفسه غيره من كل وجه على العلم فيه بقوله في كل
 لا لو كان سبيها بنصره يكلف على البنات كذا في الرد بالعيب اذا ادعى المشتري العيب سارق
 او آبق او البايغ يكره يكلف على البنات وان كان الابن والسرقه فخر العبد لا البايغ منه
 نسيم كسيع سبيها والتخييف يرجع الى ما ضمنه بنفسه فيكون على البنات **فصل في اخلاصه**
 ولا يكلف في الدين الموقوف قبل حلول الاجل هو الاصح **يستخلف في القضاة الصغير** وفيه اشياء
 ايضا كذا اذا ادعى رجل ان له حصة او لوطا او شقة في ارض احد وادعى عليه طلب مسروق منه ان
 يكلف له ربح مثلا يقول له القاضيه تريد المال او القطع فانه قال اريد المال حلف وانه قال
 اريد القطع لا يكلف في اخلاصه في الجراح الصغير لا يعين في حد الابن ان قال يستخلف
 فانه نكح ضمنه ولا يقطع والى اللعان بانه ادعت امرأة القذف بارتبا وجوب اللعان
 والزوج ينكر كما مر في كتاب الطلاق ولا يما فيه جملة يعني رجل على ان يستمر الى الابد على
 شتر كنهية في الربح او على وارث وصية لم يورثه او على دابة قضى ربحه ودينه وقال
 لا ادري قدره وطلب التخييف من القاضيه لا يثبت اليه قال شتر الاثنى اكلوا الا اذا ائتم
 الواقع واكتوى لانه اذا ائتم القاضيه وجب البنيم ومثلي الوقف يكفها وان لم يدع عليها
 شئ محكوم نظر الوقف والبنيم وهو قول اكثر المباح والفقه على التخييف في المكاح
 بان ادعى رجل على امرأة وهي عليه نكاحا والى ينكر لا يستخلف عنه اي حلفه وقال
 يستخلف لانه هذه حقوق تثبت بالاشهاد فيجوز فيها الاختلاف كالا موال كذا الرجعة
 وغيرها في ائتمانه والقصور على قولها لعدم كسيرة في الازنية والقصور في مثل كسيرة
 الاستبراء سنة على قولها والكا في قولها وينبغي للقاضيه ان ينظر في حال المدعى عليه فانه رآه
 متقنا يحلف وباقه لقولها وان كان مظلوما لا يكلف اخذ بقوله في ائتمانه واليخط وعلى ذلك
 اختلاف لو ادعى رجل ان له زوج ابنته فلما منه وهي صغيرة فانكر الاب كذا اذا اخضا وهي
 صغيرة وانه كانت كبيرة لا يكلف الاب عند الكل وان ادعى على رجل ان له زوج منه امته
 فلما على فانه درهم وانكر له على عند ما يكلف المدعى عليه وان كانت كبيرة لانه انكر
 المدعى على امته بالنكاح صحيح وان كانت كبيرة وفي الرجعة بانه ادعت عليه او هو عليه
 بعد العدة انه راجعها في العدة وانكر الالف وفي الرق بان ادعى على جمل انه حبه او
 ادعى الجمل عليه انه عبده وانكر الالف وفي الفقه بانه ادعى المدعى عليه او هو عليه بانه
 انه فاء فيها وانكر الالف وفي الولاء بانه ادعى على مودف انه معتقه او مولاه او ادعى
 المودف وكس عليه او كان ذلك في ولادته المولاه وان ينكر وفي الاستبراء بانه ادعت
 امه على سبها انها ولدت منه هذا الولد وله اقد مات اذا سقطت منه سقط سبها
 الحنفية وانكر المدعى كذا لو ادعت امرأة على رجل انها ولدت منه هذا الولد وهو ينكر وفي السب
 بانه ادعى الجمل النسب انه ابنه وهو يدعي عليه والى ينكر وانه قصد به في الكل حال كلف
 اجماعا ومع اخذ العليم قال يعني رجل او مدعى على رجل ان مال فانكره استخلف فانه ربحه

[illegible]

وعلقان والرجل ساكن البلدة فاقاره يبيع على جميع الناس وكل من عبده الذين يربون في هذا الجبل
والخلة في اقاربه لان كل النسخة فيه ولما افرس كل بلد باغ منته لا يبيع على ما في الاستاذ
في القوادير اقولا بنسبة في نسخة جميع ما في منته وله في الاستاذ واداب وعلقان وهو ساكن
في البلدة يبيع اقاربه على ما في منته الذي هو ساكن فيه وما كان في الدواب يبعثها الى ابيه
بالنار وروى جميع الى منته ذلك بالبطل بل يخلت الاقاربه وكل من عبده الذين يربون في هذا الجبل
هو الجبل ويا وروى بالبطل في منته وما سوز ذلك لا يخلت الا في الظهيرة والامانة او بحرية رجل
ومعه ولد لا يخلت في الاقاربه ولد له ولما قام كنيته على حارة انها له نسخ اولاد ما كانه الوفا
هذا العبد بن اميرك لا يكون ذلك اقاربه بالعبد بخلاف لاقيم البنية على حارة انها له يستحق
اولاد عكسه شجرة يعني لو اقر شجرة عليها ثم كان له الشجر بغيره ولو اقر بغيره كان له النخل
ما جود وبما في منته الارض وما بين النخل من الارض لا يكون له لقوله كان في اخاينة رجل قال هذا
الارض لفلان وفيها زرع كانت الارض لفلان يزرعها ولو كان فيها شجر فكله كذا الا انه
لما قام الحق البنية انما لو زرع له قبل كفضاء او بعد تغيبه ولما قام كنيته انما الشجرة له لا تغيب
الا ان يقول مقدر ان الارض له وشجره في نخسته القاض لا يبيع بشجرة لقوله كان الشجرة
قد يكون من الارض وقد لا يكون منها اقر شجر في منته بل اوثوب لرعاه وان اقر سيف رفا
النخل والجبن والكاثر الحق بالهبة مقربها فقط لا بالقبض في اخاينة رجل اقاربه وبالفعل
هذا العبد قال بعضهم يكون اقاربه بالهبة والقبض جميعا لان الاقاربه بالهبة المخطئة اقاربه
بهبة صحيحة فاذة وذلك لا يكون الا بالقبض والاصح ان الاقاربه بها لا يكون اقاربه
اقر رجل رجل بدين مؤجل وكذب في الاجل انما الحق لقوله وادعي انه حال نخل اقره
الدين وحذف الحق على الاجل لان الحق يدع عليه انما جيل وهو بكرة واليمين على الحق
في اخلاصة وفي العيون من عليه الدين المؤجل اذا حلف بالهبة اليوم من لا يكون اقاربه
بالدع وسعدان حلف بالهبة ان لم يقصد ان يذهب بحقه وهذا اذا قدمه الحق الى القاضي
قبل ان يجل الاجل اقاربه الورثة لرجل بدين مؤجل قبل بوفه كذا وقبل بوفه حصته يعني
اذا ادعوا رجل دينا على ميت واقر بعض الورثة - نفى قول اصحابنا يؤخذ من حصته الحق
جميع الدين قال الفقيه ابو البت هو القياس لكن الاختيار عند راء يؤخذ من كذا
من الدين وهو قول الشيخ والبصر وابن ابي بلي وسفيان الثوري وعنه منهم ما جرم
وهذا القول بعد من الضر في اخاينة وهذا العدل وحسن جامع الفصولين وروى
الملك الحكون في زيادة بيتي اليها ولم يشترط احد سواه وهي ان يقض القاضي على الورثة
باقراره او بحد الاقاربه لا يجل الدين في نصيبه بل يجل بقضاء القاضي وانما يظهر هذا
في مسئلة الزادات وهي ان احد الورثة لو اقر بدين ثم ستهد هو او في يد كذا الدين
تقبل شهادة الحق فلو حل الدين في نصيبه بحد اقاربه لزم ان لا تقبل شهادة ثمانية
من دفع الحق قال صاحب الزادات وينبغي ان يحفظ هذه الرواية قال فيها فائدة
عظيمة في اخاينة وعنده رجل مات وترك ابنين وله علم رجل الف درهم مثلاً فاقاربه
بقض ابيه نصيبه فانصف الباقى لاني بعد ان حلف بالله ما يعلم ان اياه بقض منه

المصنف الباقى ولا يشيخ الحق المتعبد بحسبته الله تعالى بطول الاقرار بمعنى رجل اقرار
بشيء وقال مصنف باقراره انما يشيخ الله تعالى بطول اقراره ولا يلزم الحق شيء وكذا لو علقه
بشيء من لا يعرف مشيخته كالملك او ايجن استثنى بعض ما اقر به مصنف باقراره لم يلزم
باقية ولو قال لفلان على الف امانة لم يلزم شيئا ولو استثنى كل لزمه كله لو كان الكائن
بعين لفظه بطلان لو استثنى بغير ذلك لفظه ولو استثنى البناء من الدار فبطلان ولو كان
بناء على والوصية لك كذا قال **باب الصحيح من الاقرار** رجل اقر بعين رجل ثم
انكر اخلف شيئا في حقه قال ابو نصر المديني رحمه الله عطف بالبعد ما اقرت له كذا قال ابو
قاسم الصغار لا يخلف على الاقرار الا انما في الدين يخلف بالبعد ماله عليه كذا في العين
يخلف على العين كذا في الخاتبة اقر رجل بدين او غيره لانسائه ثم ادعى كونه كاذبا في اقراره
خلف الحق له على غيره اى على عدم كونه كاذبا فيها اذ به وان لم يسلط بطلان بما به عليه عنه
ابن يوسف وهو استثنى وعند ما يؤمر بتسليم الحق الى الحق له وهو القيس والقوى
على قول ابن يوسف بوجاهة العادة بين الناس انهم يكتسبون ملك الاقرار ثم ينفذون الحال
كذا في الكافر ذكره في الكتب **باب مسائل** في قوله الزبني ايضا كذا يخلف الحق له
على انه الحق ما كان كاذبا فيها اقراره لو ادعاه ان كونه الحق كاذبا في اقراره وارث
الحق بعد موت مورثه هو الاصح لان الوارث ادعى امر الوارث به الحق له بغيره واذا انكر
بشيء خلاف وعند البعض لا ينفذ الى قوله لانه حقه لم يكن ثابته في اقراره وان ادعى
ذلك ان كونه الحق كاذبا في اقراره على وارث الحق له بعد موته خلف على العلم بان لا يلزم
انه الحق كذا كاذبا في اقراره لم يورثه فالصحيح السيرة وهو من لم يمسك بالكتابة في الوقوع في
الخاتبة اذ على وارث حاله وان خرج مسلما فيه اقراره كمن علقه عليه ان كان
كاذب في اقراره لا يقبل ذلك منه ومنه ايضا رجل ادعى رجل مالا فأنكر الحق له عليه
فانكر في خطه فاقول الحق له عليه بذلك قال تعالى الحق له عليه هذا خطي فكن ليس على هذا
الحال انما كان الخطا عليه وجهه انما كان مصدرا من لا يصدق في يمينه عليه بالمال وحكم
المراف والسماح في حق اقراره بالبيع وبغير التمسك انكر وارثا استخلاف
المشترى لم يكن له ذلك عند ابن حنيفة وهو القيس لانه لا خلاف يكون بعد دعوى
صحيحة وهو من انقص في كلامه وعند ابن يوسف يخلف المشترى استثنى بالبعد ماله عليه
هذا حال لا خوف من العادات الظاهرة انما بالبيع بغير قبض التمسك لا سيما وان لم
يكن قبضه حقيقة فلا حرجا بغيره استخلاف الخصم اذا طلب البائع كذا في الظهور في الحكم
وعنه محمد رحمه الله الى قوله لا يورثه يوسف قال الامام الميراث في الاضطرار لا يقول الى يوسف
ومن ثمة اخذوا بقوله فيما يتعلق بالقضاء في البرازية اذا اجبر لبيعك لغيره وبعض
انما بخار وخوارزم فوجهه الى رأي القاضي انه رأى المصلحة في التخليص خلف وارث
فما وارثه خوارزم على انه الحق له يخلف بالبعد ماله كذا في اقراره ولا ماله في اقراره
ولو اقر بالبائع بالبيع فخطا ولم يذكر التمسك ثم صحح محمد به لانه اقراره بالبيع بغير
تم بطول كذا في الخاتبة وجزءه **باب الاقرار بالنسب** في النكاح خاتمة جارية

ولدت ولد بعد موت السيد فاقض الوارث ان ابن الميت لم يترك في الكبريت ولا
ثبت النسب وكذا كل الاقرار لو كان من النكاح او غيره مادام واحد من ذلك صحيح اقراره
اي اقرار الرجل بالولد في الخاتبة وجزءه اقراره ببنوة غلام رجل نسبه ويولد مثل مثل صحيح
اقراره بوجاهة صفة الغلام وثبت نسبه منه واثرك لورثته هذا اذا كان الغلام بغير
عن نفسه اما اذا كان صغيرا لا يجر عن نفسه لا يعتبر بصفته والولد لا يورث من اقراره على نفسه
وليس فيه حمل النسب على غيره والروضة كانت المرأة حالية عن الواضع كخداة عن نكاح
الغير وعتقه وانما لا يكون تحت اخيه ولا اربع سواها والولى لانه موجب ببيت بينهما نصا
بلا اقرار باحد فينفذ وصح اقراره اى اقرار المرأة بالولد والزوج والولى لانه هذا
الاقرار على نفسه واقراره له حجة على نفسه لا على غيره فيقبل كونه النسب اقرت ان
رجل وصديق الحق له ولها زوج واولاد منه وانه بها الزوج صحيح في حق المرأة حتى اذا علق
بعدم الاقرار ولو لم يكن في حق الزوج فلا يطل النكاح ولا في حق اولاد وحصلت
قبل الاقرار وما في بطنها وقتها لانهم احوار لم يولد لهم قبل اقراره بالزنى وصح في حق ما لها في
حق مدبرها وملك نسبه لانه قد ثبت في الكرية او استخفاها لئلا يظلم في عليهم
ان عدم ثبوتها اى ان عدم في الولد والولدان والروضة والولى الرجل الحق له والمراد في الكرية
لانه لا يثبت فيه نصيب من يورثه في ابي انفسهم فينفذ الاقرار على نصيبهم ويرد
الاقرار بغير الحق لهم قبل النصيب لانه بعد وصح النصيب بعد موت الحق لانه نصيب في الزوجة
بعد موته فلو اقر بها جاز مات فنفذت بعد موته يصح حتى يكون لها والكبريت وانما اقرت
بذلك رجل وماتت فنفذتها الزوج لم يصح نصيبه عنه اى حنيفة خلاف لما وصح اقرار
امرأة ذات زوج بالولد كمن لا مطلق بل ان شهدت بالولادة امرأة فابنة كانت او غير
فالصحيح السيرة في سيرة قول صاحب الوقاية او شهادة فابنة ذكر النكاح فخرج
العادة او عدمها الزوج لانه فيه تحصيل النسب على الغير فلا يصح الا شهادة او نصيب
لا يصح الاقرار بغيره وعنه في الكافة وجدوا بين ابن فلان يقر اقراره في حقه ولا يثبت
نسبه منه لانه في حمل النسب على الغير وهو لا يجوز كاعرف ولكن بغيره ان ادعى انما لانه
له ولا يثبت على ماله وقد جعل ماله كذا ان ادعى نفقة او حضنة ان لم يكن له اى الحق وارث
موقوف غير الحق له فربما صحاب القواضي او بغيره كذا في الارحام وان كان له وارث
اقل لا يرث ومن مات ابوه فاقربا في شدة في الارث ولا يثبت نسبه في الخاتبة
ماتت وترك ابنين فاقربا جازها بين ثلث وانكر الاقارب فاعلم انما في الحق له الحق نصف
ما في يده وقال ابن ابي بيلة ينفذ منه ثلث ما في يده **باب اقراره بغيره في الوارث**
ان عدم ثبوت الوارث في اقراره للمرأة كذا العبد لا وعقده باطل وان كذبه جاز عقده منه
الثلث من ثلث في يده اقرارها وقض من جهة نفسه جاز من الثلث لانه الوصايا
تنفذ من الثلث كما في باب وقف الحق بغيره كذا في اقراره بغيره او اقراره بغيره
الارض على ثلث من الارض سواء علم سببه او علم باقراره فيها ودين عرض الموت
بسبب في المرض موقوف كذا ملك او ملكا او مملوكا او مملوكا او مملوكا او مملوكا

وهذا

ولا يعتبر بنية الوارث وان عدم اي البرهان في الطرف غير ان اي المصلحة ان كان المصلحة
والاولوية الجدية وغيرها اقر من قبيل بين المهر لا مائة فانت لا تقبل البينة على المهرية منه اي
من الزوج في حصة في الاولوية الجدية رجل اقر لا مائة في مائة من مائة الف درهم وقد تزوجها على ذلك
ثم اقامت المهرية البينة بعد الموت على المهرية وبنيت مهرها من مائة الف درهم في حصة الزوج
بينة محيية لا تقبل هذه البينة والمهر لازم باقراره لانه لا اقر في مائة من مائة الف درهم فذلك حاله اذا كان
اسبغ هذا دليل على ان الاقرار لازم فيما اخذت **كتاب الصلح** شرط العقل لا البلوغ
والحرية فصح في الصلح مما دون ان يقع او عر عن ضرر من وصي من العبد كما دون اذا كان له
فيه منفعة لكنه لا يملك الصلح على شرط بعض النسخ اذا كان له عليه بينة جاز الصلح مع اقراره جاز
مع سكوت وهو ان لا يملك المهرية ولا يجوز جاز الصلح مع الكار لكن هذا انما يرفع النزاع في
الدين لا في العقبى ان اذا قال ما كتبت على كذا او ابرأ كنت من ابائي برضا لان الصلح لا يرفع الكراه
كما سئل في كتاب الكراه فحصل ان شاء الله تعالى وما اى صلح وقع على مال جاز باقراره يعتبر
بما لو وجد من الصلح وهو ما دون الحال بالمال في حق المتقربين بترتيبها فثبت فيه الشفعة
اذا كان غفارا سواء صلح على دار او على دار فلتشفيق الشفعة ويثبت فيه ايضا اخبار
خير العيب والرواية والشروط فثبت الروايات الشك الكل واحد من المهر والمهر عليه
في بل الصلح والصلح عنه ويحده جهته بدل الصلح عليه لانها مفسدة الى النزاع
في انما في رجل له على رجل الف درهم ففصله درهم جوده لا يجوز له ان يبيعها ولو اعطاه على
الصلح ففصله اي جهته الصلح عنه لانه لا يسلط ويستمر القدرة على تسليمه بدل في الكفا
الصلح عن الجمل على مائة صحيح لانه الجمل في الساقط لا يفسد الى النزاع وعلى انه صحة الدعوى
بشرط صحة الصلح انتهى وان استحق بعض المصالح عنه او كل رجع المهر عليه بحصة ذلك منه
العود من او بكل لانه هذا صلح على اقراره ولو استحق المصالح عليه او بعضه رجع بكل المصالح عنه او بعضه
وما وقع عنه الى مال بمنفعة باقراره ايضا يعتبر اجارة لوجود منفعة وهو بذلك الشفعة
بعض والعبرة في العقد والمنفعة في بطلان لا يثبت لانها تثبت بشرط في الاجارة وبطلان
بذلك احد المتعاقدين وبطلان ايضا بهلاك الكل اي محل المنفعة قبل الاستيفاء وبعتبر في المهر
في حق الشكر وبعتبر بقاء في حق المهر ولو وقع الصلح بسكوت او انكار فلا شفعة في الصلح
عن داره لانه لا ينفذ على اصله وقد يرفع الى دفع الخصومة المهر في حق المهر لا ينفذ بخلاف
ما اذا صلح بالانكار او السكوت على داره بغير الشفعة باقراره وان كان له المهر عليه
يكذب ولو استحق الشفعة فيه رجع المهر على الخصومة وردا ليدل ولو بعضه فبعضه ولو استحق
المصالح عليه او بعضه رجع الى دونه ما استحق منه كل او بعضا ولا يملك بدل الصلح قبل
التسليم كما استوفاه في فصل الاقرار وان كان له في العادة او دونه رجل على رجل شيئا فانكر
فصلحه ثم ظهر جده ان له شيئا عليه بطل الصلح وصح الصلح عن دونه رجل لانه في معنى البيع فجاز
بيعه جاز صلح وحق دونه منفعة بانه ادعى في داره سكنة مسنة وصحة من ربه المهرية
او اقر به فصله الوارثه على نية جاز لانه جاز اخذ العود عنها بالاجارة فكذلك بالصلح وصح
الصلح عن غير لانه من العبد كذا انما يجوز منه وصح عنه جباية في الكفا وهذا اللفظ يتناول

المهر والخطاء والنفس وما دونها لكن ان صلح في احد مقادير المهرية على اكثر من قدر المهرية
لا يصح لانه لا يملك المهرية في فروع الزيادة بخلاف الصلح عن الفصاح فان يجوز
وان زاد على قدر المهرية لانه الواجب هو الفصاح وهو ليس جاز فكذلك التقييد بالعقد
فيقوم بقدره ما وجبه الصلح قل او اكثر هذا اذا صلح على مقادير المهرية قال صلح على غيرها
صح لانه ما دل بها كمن بشرط القبض لا يثبت في غيره ان يكون ديناً بين العبد كما دون اذا
قتل رجلاً عدا ففصله عن نفسه لم يجوز صلح وان قتل عبداً رجلاً عدا ففصله عنه جاز لا يثبت
الصلح عن حد من لو اخذ زانيا او سارقاً وثلث ربه حرم ففصله على مال على ان لا يرفع الي
السلطان فبطل لانه حق الله تعالى لا حقه والاغتياض من حق الغير لا يصح كذا في الكفا وسبأه
في كتاب اجنابات بعض ما يتعلق به في اجنابة رجل قد ففصله ففصله على دراهم مائة
او على شي اقل لم يجوز ولا يجب كمال وبطلان ان كان ذلك قبل ان يرفع الامر الى القاضي لانه بعده
كذا لو زني رجل امرأة رجل ففصله الزوج وراحمهما ففصله معا واحدهم على دراهم مائة
او شئ اقل على ان يرفع عنها كذا باطلا سواء كان قبل الرفع او بعده ولا الصلح عن دعوى
لان الصلح ما اسقط او دعا وضمة والنسب لا يثبتها ولا عن دعوى شفعة بغير اذا
صلح الشفعة في الشفعة التي وجبت له على شئ على ان يستمر المهر المستمر في الصلح باطل وصح
الصلح عن ملك او عاه الزوج والمهرية شكر في الهداية قالوا ولا يملك له ان يأخذ بغيره وبين
الله تعالى اذا كان مبطلاً في دعواه ولو ادعت المرأة ولا يملك له ان يأخذ بغيره وبين
وصح عن رقي اي اذا ادعى على رجل النسب انه عبده ففصله المهر عليه على مال اعطاه جاز
ولا تقبل بينة المهر على قدر رقة بعد ذلك كذا في الخلاصة ولكن كان الصلح عن دعوى النكاح
فصله لان الصلح يجب بغيره باقراره بالعقد واليه احتساب الصحة لا لم يكن عقداً براهبه
اخذ المال على ترك البيع هو التمتع في حق المهر عنفا على مال الا انه لا يملك له ولا المهر ولا المهر
المهر عليه الا انما يقبل المهر على ذلك بينة فتقبل بينة على اثبات الولاية ويثبت الولاية
وصح الصلح عن عيب عبد مشري بالف درهم مثلاً على درهم على ان يبرأ المشتري المبيع منه
ذلك العيب في الاصل رجل اشترى مني الف درهم وثق بغيره ثم وجد به عيباً فانكر المبيع
كونه العيب منه او اقر ففصله على درهم حاله او متوجع جاز وان صلح على ان يبرأ بشرط اتفاق
ولا صلح على كذا او وزنه بغيره صح وبغيره عيباً واذا طعن بعيب قبل قبض المبيع الشفعة
عنه بغير التمه او رادته بغيره جاز كذا في الخلاصة وبطل الصلح ان رال العيب او ظهر عيبه
وللمبايع ان يبرأ بدل الصلح كذا في العادة في اختلاف المهرية الشفعة اذا طعن بعيب في بايع
المراة ففصله على ان يبرأ منه درهما جاز فانه ذهب البياض بعد ذلك راداً لهم عليه وبطلان
لان الخصومة قد زالت وكذا الرجل وواله وصح الصلح عن سكنة دار على سكنة دار اخرى مدة
معدومة في الاولوية الجدية رجل ادعى سكنة دار ففصله على سكنة دار اخرى مدة معدومة جاز
اجارة السكنة بالسكنة لا يجوز لانه لا جارة لا منفعة الا بتلك السكنة كما يبيع فاما الصلح
كما ينفذ بتلك السكنة بتلك السكنة لا ينفذ الا بتلك السكنة لا ينفذ الا بتلك السكنة لا ينفذ الا بتلك السكنة
بارة مال جاز لان الشرب بغيره الا سقاط ولا سقاط على السكنة كذا في الكفا المهر عليه السكنة

بعض

فكيفية الدار تكون مقبلة لا يخلو من الصلح البقاء من سكنه دار على سكنه بيت معلوم
منها أي من هذه الدار مدة معلومة في الثانية رجل ادعى شخصاً من دار وانكر المدعي عليه فصار على
سكنه بيت معلوم من هذه عشر سنين مثلاً جاز لا الصلح عن سكنه دار على سكنه دار مدة معلومة
في الاولانية او على رجل رجل سكنه دار سنة او مدة ثم مات وهو يترك من الثلث فصلاً الو
منها على سكنه دار الا ان سبب سماء فهو جاز في طريق اسقاط الحق بوض لا بطريق جاز
السكنى بالسكنى لا يجوز وان صلح على سكنه دار الا في جوده لا يجوز لانه الصلح عليه بملك
عوضاً وسكنه الدار من قبله ان المدة لا يجوز استحقاقها عوضاً ببيع ولا بالاجارة فذلك الصلح
بجلاء الوصى به فانه السكنى بملك بملك بالوصية تتركها بمنزلة العارية في حال الحجرة فانه
على سكنه دار سنين سماء فانهدمت بطل الصلح لغوات ما وقع عليه الصلح قبل فواته فانه
في جميع داره الا في فسخها في موت اذ كانت وصية كوكث وان كانت ربيع حسب
ما بقي كذا في جميع لغوات ونفلاً على البسوط وصح الصلح عن موصوب منصف بازاره في حجة
عند أبي حنيفة وعند جابر بطل الفضل عليها بالانقضاء في غير رواد الزيادة ولو
اعترف موصر عبداً مشركاً فصلاً الشريك على اكثر من نصف قيمته لا يجوز وصح الصلح ايضا
عن الموصوب المستهلك عرض لانه الفضل لا يطرأ عند اختلاف الجنس فيجوز ولا يلزم الفسخ
اليسيرة لما به فخرت التقدمة فلم يطرأ الفضل وصح الصلح على الف على نصف لانه الصلح
على استحقاق بعد الدانية اخذ للبعض واسقاط لباقي لا معاً وضمنه كذا في الكافي وصح الصلح
عنه أي عن الالف على بشرط انه أي المدعي ان ادى الى الدارين كذا في الدارين هذا
برأي المدعي من الفضل فان فعل فهو برئ وان لم يفع اليه فسماته قد عاد الالف عليه
عند أبي حنيفة ومحمد وعند أبي يوسف لا يعود في الثانية رجل على رجل الف درهم تعار
وطلعت عنك فسماته على انه يعطينه فسماته هذه ثلث مسائل احدى بان يقول طلعت
عنك فسماته على انه تنقذ لي فسماته ولم يوقت له كذا وفيما في هذا الوجه اذا قيل فخرم
ذلك برأي اعطاه الباقي او لم يعط في قولهم والثانية ان يقول طلعت عنك فسماته
على تنقذ لي اليوم فسماته وان لم تنقذ فالل عليك على حاله فقبل الغريم ان نقده
اخرى فسماته في اليوم برأي عن الباقي والابري في قولهم والثالثة ان يقول طلعت عنك
فسماته على انه تنقذ لي الباقي اليوم ولم يزد على ذلك فقبل الغريم قال ابو حنيفة ومحمد
هذا بمنزلة الوجه الثاني وقال ابو يوسف هو بمنزلة الوجه الاول ولو كان طلعت عنك
فسماته ان نقذت له فسماته لا يصح الا في قولهم نقذ او لم تنقذ لا يصح الصلح على
بعض ما به عليه فلو ادعى داراً صلح على بعضها لم يصح الصلح وهو على دعواه في الباقي
الا بزيادة سنة في الاول أي بطل الصلح لكونه مستوفياً بعض مضمون والغرض على العوض
او الا بزيادة عن الباقي لانه الا بزيادة عن دعوى العبد لا يصح وان لم يكن الا بزيادة عن الا بزيادة
صلح كاسيانه لا يصح الصلح على عبد على خدمته سراً او على غلة كذا في غلة الدار
وتمرة النخيل كذا في اخلاصة ولا على الف من رجل على نصف رجل لانه المجل غير مستحق
بعقد الدانية اذا استحق بالبعد هو المومل والمجل غير منه فقد وقع الصلح على ما لم يكن

كدرهم مثلاً

لكن

مستحقاً بعقد الدانية فصار معاً وضمنه حالاً جازاً حق المدعي وقد تركه باراً ما حرمه
من الدين وكان اعتباراً عن الاجل وهو كوام الا بزيادة عن الباقي كوام شبهة ما دام الحال
بالاجل فلا يجرم حقيقته اولى وصح عن الف درهم رجل على الف درهم مؤجل وهو جاز لانه
لا يجرى جرده معاً وضمنه لانه يبيع الدار بهم بالدرهم سنة لا يجوز فلا بد من حمله على التأخير ولو كان
عليه الف درهم ومات دياراً فصار على مائة درهم حالاً او الى شهر من الصلح وبغير شرط
فقد نأى عنهما وبعض الدار بهم وتأجيل البعض لامي وضمنه قال رجل لاني لا افرق بملك
على حتى توفيه عن مدة كذا او تخط عنه فذكر ان فعل جاز التأخير او الخط لانه تصرف صدر
عن الملك لا عن اكره لانه هذا لا يصير كذا لانه يضمنه دفع هذا فانه كسبه او كذا خلاف
ليشكل في الثانية ولو قال المدعي اقر لي بها على ان احط عنك مائة فافترج الخط لا يصح الصلح
عنه أي على الف على ديار مؤجل الى شهر مثلاً لانه تأخير غير مستحق بعقد الدانية فذلك
حمله على تأخير حقه فيجل على العا وضمنه وبيع الدار بهم بالدرهم سنة لا يصح فذلك بطل الصلح
ولا يصح عن الف سود على نصف من الف بيض لانه البيض غير مستحق بعقد الدانية لانه
منه لا يسحق البيض فقد صلح على ما لا يحق بعقد الدانية فكان معاً وضمنه الالف
بجسمائة وزيادة وصف الجوده فكانه ربيعاً بخلاف ما لو صلح على قد الدين وهو جاز
لانه مباداة فمثل الجوده ساقطة العبرة في الاموال الربوية بالنقص لانه بشرط
في الجمل لا تصرف به كذا في الكافي وفي الثانية وانما صلح على الجوده من حقه وانقص
قد راحته في الجوده وانما صلح على اقل من حقه قد راحته في حقه جوده وانقص
من حقه جاز وكذا لا يصح صلح الكفيل بالنقص على مال على ان يبرئه الطالب من الكفاية
فانه هذا الصلح من الكفاية فانه هذا الصلح باطل وكذا لا يصح صلح الكفيل على دفع الف من المال جده
قوله للمودع صاعاً الودعة او بعد قوله له ردوت الودعة اليك لانه ادين فيثبت
بجبره ما اجبره لانه لا يدين صدق فيما يقوله فصار يثبته بقوله كسبه بالبيضة ولو ثبت
ذلك بالبيضة لم يصح صلحه بعد كذا اذا ثبت بخبره كذا في الكافي وكذا لا يصح صلح العتق
العتق اذا اقر التوب بوجه فصار له التوب على دارهم على ان يكون التوب الدار لانه
بوجه له أي لا يقتصار على ان يكون له التوب والدار بهم حالاً او مؤجلاً كذا لا يصح الصلح
على دياره ولو يملك التوب عند العتق فصار على دارهم لا يجوز عند البيضة وكذا في كل موضع
كان امانة وعند جاز والصباغ والتباج وغيره يعرف من هذا كذا في اخلاصة وكذا
لا يصح صلح الشفع على انه باقة الشفع بينا معناه في الدار البيضة بخصته من الثمن على ان
يسلم الشفعة في الباقي الى المشتري لانه حصته من الثمن غير معلومة لا تعرف الا بالتقديم
فيبطل الصلح وتبقى شفعته في جميع الدار بخلاف لو صلح المشتري على انه باقة شفعته
او ملكها او ربيعاً بخصته من الثمن فانه يجوز لانه حصته من الثمن معلومة فيكون بيعاً منه وكذا
جاز لو اخطى على انه باقة الشفع الدار باكثر من الثمن الذي اشتراه المشتري وملكه في
الصلح بمنزلة السرا البند فيكونه جميع ما قبل كذا في الثانية وفيه ايضا ما لا يشترى

فصالح ورثة الشفيع على ان يعطيه نصف الدار بنصف الثمن جاز ويكون اخذ بالشفقة
لا يباح مبتدأ لانه الشفقة بتبطل بموت الشفيع لا بموت المشتري كما مر في كتاب الشفقة
ما في الشفيع بعد الطلب فصالح المشتري ورثة الشفيع على نصف الدار بنصف الثمن جاز
ويكون يباح مبتدأ او في رجل شفقة في دار فصالح المشتري على ان يعطيه الشفيع داره الا ان
يراهم مساجدة كانه فاسدا وكذا لا يبيع الصالح على ان يحلف المدعى عليه في آخية رجل ادى
على رجل الف فانكر فاصطلى على ان يحلف المدعى عليه فحلف ما له قبله لا قبيل ولا كثير فالصالح على
ويكون المدعى عليه قد ادها ان اقام كنيته قبلت وبقي له وان لم يكن له بينة واراد ان يحلف
المدعى عليه عند القاضي كانه له ذلك لانه البين الاولى كانت عند القاضي فلا يقطع الخصومة في
الاولى الجيدة المدعى لو قال المدعى عليه اذ حصلت فانت برئ من الحق انما اذعت تخلف ثم جاز
المدعى بينة قبلت او يحلف المدعى على ان اصطلى على ان يحلف المدعى عليه قد ادها على ان
حلف فالحمد عليه يكون ضامنا لا بدعي فهذا الصالح ايضا باطل ولا حلف المدعى على ان يحلف على
المدعى عليه وكذا لو قال المدعى عليه ان حلف فلا غير الطالب قال على كانه باطلا وكذا لو قال ان
شهد فلا نه على فوقع فشهد به فلما لا يبره وبطل صلح بعد صلح في اكله صلح بعد صلح فانه
باطل وكل صلح بعد شراء فالصلح باطل قبله اكل صلح قبله شراء يعني جاز الشراء وبطل الصلح
قال القاضي الامام الاستاذ الصلح بعد الصلح باطل المراد الصلح الذي هو استقام اذا كان
الصلح على عوض ثم اصطلى على عوض في فاشان هو الجائز والنفق الاول صالح احد شريك
الدين مع الكونه عن حظه على ثوب اخذ الشريك الا في نصفه اي نصف الثوب ثم يترك
الاخذ ان شاء الله نصف الباقي بينهما كافي الاول الا انه يقسم له شريك ربع الدين والثوب
لما اخذ او اتبع الا في حيزه فحظه ان شاء الله وهو نصف الدين اصله ان الدين المشترك
او اقبض احدهما شيئا منه فلما جده ان شاء الله في غير المقبوض ولا قبض احدهما شيئا
شرك الا في فيما قبض ورجعا بالباقي على الغرم ولو اشترى احداهما بنصيبه شيئا لم يبر
ضمنه الا في ربع الدين لا يبرم البطل على الوكيل بالصلح عنه دم عنه يعني لو صالح الوكيل بالصلح
عنه دم عنه على مال مع والى القليل لا يبره البطل بل يبرم الموكل ما صالح عليه كذا لو صالح على
بعض ما به عليه من الدين لانه استقام فحضر فكان الوكيل فيه سفيها فلا ضمان عليه كالوكيل
بالتكليف ما لم يقسمه اي الوكيل بل بالصلح لانه جسيمة يكون مواخذا بالفضاء لا بالصلح
الوكيل به اي بالصلح عن مال محال لانه بمنزلة البيع فيكون المطالب بالمال الوكيل وذا الموكل
لانه الحق في بيعه جميع على الوكيل وانه صالح عنه لا امر صحت ان ضمنه الحال واضافه الى ماله
او قال على الف كالم والا يوقف على اجازته انه اجازته المدعى عليه جاز والباطل صالح
فضولي وضمن البطل او اضافه الى ما لنفسه او است رالى نقد او عوض با نسبة الى نفسه
او اطلق بانه قال عرف وسلم صحيح الصلح وصار متبرعا بالاجرة وانه لم ينفذ البطل وقف
على اجازته المدعى عليه فانه اجاز صحيح الصلح ولزمه الحال ولا رد صالح في رجل جلا عنه دراهم
معدودة على ما يبرم معدودة كذا اذا كان في رجل على الف دراهم فصالح معه على عشرة دنانير

مثلاً وانما قبل القبض اي قبل قبض بدل الصلح بطل الصلح في ائحائية رجل ادى على رجل
الف درهم فانما صطلح على عشرة دنانير فانما قبل لقبض بطل الال الصلح على غير قبض
اصح لا يكون الامانة والصرف بطل بالانقراض من غير قبض وفيه ايضا رجل ادى على رجل الف
درهم جباة فاصطلح على عشرة دنانير فانما قبل القبض بطل في كثر الشئ قبض بدل
الصلح شرط ان يكون دنانير والال لا يصلح على نحو ذلك على احد منهما او صلح عنه على كيلي
او ونة في ائحائية الصلح ان كان في نحو ذلك في احد من الصلح او صلح على درهم او دنانير او كيلي
كالخطة والسعي او ونة كالخبر والصرف لا بشرط قبض بدل الصلح في المجلس ادى
رجل دار الصبي ولد اب فصالحه ابوه ان يصلح على مال نفسه مجوز فليسا كان او كثر او انة
صلح على مال اى مال ابنه المهر عليه ان لم يكن للمهر بنية لم يجوز وان كان له اى للمهر بنية
جاز او كان بقدر رغبة المهر وكذا لو كان الصلح على كثر من قيمته كمن بشرط ان يكون اتفا
قد رما يتغابن الكاش فيه كالشراء والوصى واجد كالب عند عدم الاب كذا جاز صلح
ان كان المهر للصبي يعني لو كان للصبي وهو على ان فصالحه على ذلك ان لم يكن له بنية
والمهر عليه مكر جاز وان كان له بنية او اخضم مقر جاز بما يتغابن الكاش فيه ولا يجوز عالا
يتغابن فيه وهذا عند ابي يوسف كيف كان الدين وهذا صحيح مطلقا ويصح بغيره لابن
مقديرة ان كان الدين بمبايعة الاب والال لا يجوز وهي مسئلة الوكيل بالبيع اذا ابرأ
المشتري عن الخطة كذا في ائحائية **باب النكاح** اذعت ميراثا وورثة زوجها
جاءدونه انها امرأته فصالحوه على اقل من حصتها من المهر واميرت على درهم معلومة
ونفسها من اميرت من ثلث الدرهم اكثر من بدل الصلح قال ابو يوسف الصلح جائز
لكن لا يصلح للورثة ان علموا انها امرأته فان اقامت المرأة البينة بعد ذلك انها امرأة
البيت ابطلت الصلح كذا في ائحائية لو كان البيت ابن جبط لا يصح الصلح ولا القسمة
لانه الورثة لم يتكلموا الزكاة وان لم يكن مستغفر لم يمنع ان يصلحوا عالم يقضوا دينه صحيح
اخراج احد الورثة عن عرض او عقار رجال قبض في المجلس اى في مجلس العقد بل اكثر
اى قبل الا انما اعطوه او كثر لانه يمكن تعميمه بوجاهة صحيح اخراج الورثة اجمعين عن
احد التقدين بالان في بان كانت الزكاة منها فاعطوه فضة او كانت فضة فاعطوه
ومنها لانه بيع اجبر على الجنس فلا بشرط الت ورو يعتبر التفاضل في المجلس صرف
وصح ايضا اخراج احدهم عنها اى عن التقدين وعن غيرهما جباة يعني ان كانت الزكاة
ومنها فضة وغيرهما فصالحوه على فضة او ذهب ان كان المعطى اكثر من خطه اى خطا
احد الورثة من ذلك الجنس المعطى يكونه نصيبه بمكة والزيادة بحقه في بقية الزكاة فادى
عن الربا ولا يوفى التفاضل نصيبه من الذهب والفضة لكونه صرفا في هذا المقدر
وصح اخراجه عنها بها يعني لو كان في الزكاة اكثر درهم ودنانير وبطل الصلح درهم او دنانير
ايضا صحيح الصلح كيف ما كان صرفا بغيره الى خلاف الجنس كذا في البيع ولكن بشرط التفاضل لانه
صرف ايضا بجباة معين وبعض لقوات الربا سواء كان في الزكاة عرض من قبض
ذلك ولم يكن كذا في ائحائية والصلح على الكيل والورثة قبل لا يصح والاصح انه يصح كذا في

الكلمة منها كذا اذا لم يكن على الميت دين لا يصح له كذا في التركة دين على الشخص ما دخله اى
الدورته الدين في الصلح على ان يترك المصالح بكسر اللام عنه اى عن الدين ويكون الدين
لام فهذا الصلح باطل لانه يصير ملكا نصيبه من الدين من سائر الدورته مما يأخذ منهم
من العين وتلك الدين من غير من عليه الدين باطل وان كان بعد من واذا بطل في حصته الدين
بطل في الكل الا اذا شرطوا براءة الغريم منه يعنى ان شرطوا ان يبرأ الغريم من الدين صح
ولا يرجع عليهم بنصيب المصالح لانه فذلك الدين من عليه الدين وهذه احد حيل الخوا
او قبلوا اى الدورته نصيبه منه ومن نصيب المصالح من الدين من مالهم بشرعهم بصلحهم
بقي من التركة وهذه حيلة الخوا يجوز ولكن يتضرر بقية الدورته في الصورتين فلا وجه ما ذكر
بقوله اذا فرضه من المصالح قد رخص منه اى من الدين وصالحوا عا عا عا واما اى
المصالح الدورته بالقرض المذرا فخذ منهم على الغريم وبغير الغريم احواله حتى يكون لهم ولاية
اخذ نصيبه من العا عا عا كذا في اختلافه صلح احد الدورته عن حصته على وراثة
معدومة ولم يكن في التركة دين ظاهر حتى جاز الصلح ثم ظهر لميت دين لم يعلم به الدورته او
ظهر في التركة عين لم يعلم اى لم يعلم به الوارث بل يكون ذلك الدين والعين في الصلح لانه
صالحه عن التركة والتركة هنا معدومة عند الدورته ففعل هذا القول ان ظهر دين لميت
فصلح الصلح ويجعل كانه هذا الدين كانه ظاهر وقت الصلح وقيل لا بد من ذلك الدين والعين
بين جميع الدورته على حسب مواريثهم وعلى هذا القول لا يبطل الصلح كذا في اخباية في كفاية
لو ظهر الخارج عين بل يكون داخل تحت الصلح ام لا يعنى اى كبر ال عا عا انه قال لا يعرف لهذا
رواية وثقا انما يقول لا بد من وثقا انما يقول لا بد من جميع الثقا ورا الصلح انه لا يبطل
في تنوير الابصار وان شهد به لا بد من **باب** الابرار والوارث معدومة دورته
غير عالم بموته ثم علم به يصح نظر الابرار استغنا كذا الى كذا نه فذلك في اختلافه صلح الابرار عن
الحقوق الجوهرة في الاصل لا عالم السرية ان الابرار عن الحقوق الجوهرة جازة عندنا سواء كان
الابرار بعد من او غير عوض كذا في اختلافه وفيه البصار جاز قال لا يخلو من حقه الميراث
هو كذا على ففعل وابرار ان كان صاحب حق عا عا جازى حكا وديانة وان لم يكن عا عا جازى حكا
واما ديانة ففعل الجوهرة لابرار ديانة واعند ابي يوسف برأ وعليه القصور وفيه البصار جاز قال
لا يجلو حله في الدنيا يصير في حله الدارين وفيه جعلت زوجه في صلح الابرار الذويج عنه
الميراث جاز غيبا الا اذا كان هناك ساقية وصح عنه دعور العين فلو قال ابرار كذا في دعور
هذا العين صلح الابرار فلا شئ دعور بعدة قال برئت من هذه الدار او في دعور هذه كاسم
دعوراء وبنسبه ولو قال ابرار كذا عنها او عن خصوصه فيها فهو باطل وله ان يخاصم وانا ابرار
عن ضمانه ولا يصح الابرار عن الاعيان يعنى انها لا تكون ملكا له بالابرار والا فلا لابرار عنها تسقط
الضمان صحح كذا في النهاية رجل ابرار افي عن العا عا عا وعرضه مالا بركة الوكالة منه رجل
او بالوصاية شمع وفيه البصار جاز قال ابرار جميع غراماتي لا يصح الابرار الا اذا انقضت عقودهم
بخصوصه قال الفقيه ابو البيث وحده انه صحح تعارضت بينة الدين وبنسبه الابرار
ولم يعلم التاريخ فرقت بينة البرارة واذا انقضت بينة البسيع وبنسبه الابرار

قسمت

قد تمت بيعة البيع كذا في المحيط في أخانية رجل عام رجل وبن بصفته الغريم فقامت فصار فقبله
في محله وقال وبيعت منه الدين فاذا يوحى قال نصير بصير في محله وليس ان يخذ منه في الولاء
فان جلت من كل صرح كل فقبل ان كان الحق محله ما برى فصار ودبانه والابري فصار
لادبانه وثبتا بفسار رجل محله على الناس وراهم وهم غيب فقال انه كان على عبد من فونه
محله فانه هذا جاز منه حتى لو ادر بعد ذلك لا يصح دعواه لان هذا اللفظ مستعمل مكانه لا يبراه في
أخانية رجل قال المحل بونه لم تقض مالي عليك حتى تموت فانت محله فلو كان له ثلثين والبراه
لا تخمل الثلثين ولو قال له اذا مت فانت محله فانت محله فانه هذه وصية وثبتا بفسار ولا يبر
البراه عن غير بغير فانه ابراه الوارث لا يصح ابراهه سواء كان الوارث اصيلا او كفيل
وان ابراه الاجنبى فانه كان الاجنبى كفيل لا يصح ابراهه كان الكفاية بامره الاجنبى
وان ابراه الاجنبى ووارثه كفيل لا يصح ابراهه لان ابراهه الاصيل ابراهه الكفيل ولا
يتوقف الا بره على القبول كذا في الاقرار كان اخذ منه الا في السلم والا في الابراه عن غير المحل
ويبره الا بره بآرد لانه لكل واحد ولاية على نفسه والغير انه ينفذ ولكن المحل لانه لا يقبل
صيانة لنفسه في المحل الا في مسائل الاله ابراهه الاحتمال المحال عليه فزده لم يبره كذا
في سيرة الكثرة والثمانية اذا ابراهه الاله ابراهه بطلبه يعني اذا قال المحل بونه ابراهه فانه
فزده لم يبره كذا في البراهية والثمانية اذا ابراهه الطالب الكفيل تقبله ثم رده لم يبره
ذكره الزبيدي في كتاب الفسار واما اذا رده قبل القبول يبره وقبل ما يبره هو ايضا
ولا تسمع المدعى بحق بعد انعكاس الابرء العام كذا في محله في قبله في خلاصة في قوله
لا صرح في قبل فانه يبره كل صرح اودين وكل كفاية وارجارة وجبانية وعدوه قال يبره
محله عليه فلو قيل ذلك غير انه لا يبره الا لانه فيه كاديفة والعارية ولو قال يبره محله
عنده دخل فيه الامانة ووجه الغصب ولو قال يبره محله في قبل برون الامانات والضمائم
في الولاء كذا في الابرء العام يمنع المدعى بحق فصار لادبانه ان كان حيث لو علم باله منه
الحق لا يبره لكن في قرارة الغنا والفقور على انه يبره فصار ودبانه وان لم يعلم به
عالم يبره من المدعى انه حادث بعده اي بعد الابرء الامانة لذلك فانه يسمع لانه لا يبر
في الابرء العام انتموا الى الورثة التركة بينهم وابرء كل واحد منهم صاحبه عن جميع
المدعى ثم ادعى احدهم ديناً على الميت وعليه تركته تسمع كذا في البيعة ادعى رجل على
ان فزاد من حال فاذ به المدعى عليه ثم قال فزاد من حال فزاد من حال فزاد من حال
المدعى نعم كنت ابراهت فماتت لكن كنت حياً وقت الابرء فالتقوله لانه استند
الى حاله متافية للضمان الا انه ثبت احضام بوفته في وقت الابرء كذا في **الوكالة**
يصح عنه عليك النصف تصح عليك النصف لو كبرته بفسار البيع سلب الملك والشراف
جالب له ويعرف الخبز البسير من الخبز يقيده العقد حتى لو عرف كذا لا لا ينفذ
عن الامر وصح لو كبره انكر البائع حياً وعهد بالخبرين لكن ينفذ الحق في محله
الميت في خلاصة وكل رجلا الى عشرة ايام الا ما لا ينسب بحضرتها صح لو كبره بفسار
المدعى بفسار وصح لو كبره ايضا بخفوة في كل صرح لكن بفسار احضام في الثانية عند ان ينفذ

کذا فی البایع

وقال الجوز مطلقا واختار شمس الدين السرخسي ان الفاضل ان علم من اخضع التفتت في الابد يقبل
التوكيل بل رضاه وان علم من التوكيل قصد الامرار لصاحبه لا يقبل الا برضاه وقيل الاختلاف
في المردم لا يجوز ان كان في الكافة وهو اختيار صاحب الهداية قال الرزبي ويجوز التوكيل لبعض
الدين وايضا بل رضاه اخضع بالاجماع الا ان يكون التوكيل مريض لا يقدر ان يرضى عن نفسه
الى الفاضل ولا يعتبر القدرة بدلية وظاهر ان هو الصحيح كذا في الخاتمة او يكون مخرجا
مسافة ثلاثة ايام فضا هذا او يكون مخرجا يعرف ذلك بنظر الفاضل الى رتبة وعده
او يكون مخدرة وقد مر تفسيره في كتاب القضاء او يكون منصف الراي عاجزا عن
البيان مراده كذا في الخاتمة او يكون محسوبا في سجن الوالي وهو لا يمكن في المخرجات
لان كان محسوبا في سجن هذا الفاضل كذا في الظهيرة وتصح التوكيل باقراره في التارخانية
وجيب ان يعلم ان التوكيل بالقرار صحيح عنده ولا يصير التوكيل مخرجا بنفس التوكيل في بغير
التوكيل وحكم عن الشيخ الامام ابي ابي احمد الطحاوي ان كان يقول مخرجا التوكيل بالقرار
يقول التوكيل ولكنك ان تخاصم وتدعي عن فاذا رايت هذه المحققين بالانكار واستصوبت
الاقرار فانزعت على فانه قد اجرت ذلك وباتفاق كل صرح واستيفاء الا اكد والقود مع
غيبته التوكيل عن الجسد كل واحد منهما سقط بالسبب فلا يستوفي ثبابة وشبهة
النفذ ثبابة في حال غيبته التوكيل يجوز ان يكون التوكيل قد عفا بنفسه والتوكيل لا يغير جواز
ان يصدق القاضي في هذا المذهب في دعوى الحال فالسيرة لا السيرة ويجوز التوكيل بالاثبات
الا في احد المذاهب لا بشرط فيه وهو الجسد كذا في التارخانية ويقرم من قوله مع غيبته التوكيل جواز
حضور التوكيل مع التوكيل كالتقضاء وبالاقرار لان النفذ يقرم في حاله لان الرسل
سفير شخص بخلاف التوكيل بالاستفراض فانه باطل لان النفذ يقرم في حاله لان الرسل
رجل رجلا انت وكلي في كل شيء ولم يقرم جازمه امره كونه وكذا في حفظ المال لا غير الصحيح
وان زاد على قوله انت وكلي في كل شيء قوله جازمه امره بملك جميع المنقولات المالية كالباع
والشراء والهبة والصدقة واخذ في الاطلاق والوقف والنفقة والفقير البتة
اخذ بعدم جواز تصرفه فيها وذكرنا ان طي اذا قال انت وكلي في كل شيء جازمه صنعك
روى عن محمد انه وكلي في المحاوضات والامارات والهبات والاعناق ومن ابي حنيفة
انه وكلي في المحاوضات فقط قال وعليه النفذ وهذا قريب من ان يقرم بالبشر قال مولانا
وهذا كله اذا لم يكن في حال مذكره الطلاق فانه كان في حال مذكره كونه وكلي بالطلاق كذا في
الخاتمة **فصل** التوكيل بالامر اذا ابراه التوكيل ولم يصف الاجراء الى التوكيل لا يصح
كذا في الخلاصة والاختلاف في الحقوق فيما يصفه التوكيل الى نفسه الى لا يجزى فيه الى ذكر التوكيل
في عرف كل المعاملات كبيع وشراء فانه في البيع والشراء عن التوكيل كفي يقول التوكيل بعث
واشتريت ولا يخفى الى قوله من قبل فلان وقوله لا جمل فلان واجارة وصلى عن اقرار
تعلق به اي بالتوكيل ان كان التوكيل من اهل العدة بانه كان عاقلا فبم البيع ويقتض
التمتع لا وكل ببيع وان شرط ان لا يقض التمتع والمشتري منع التمتع من التوكيل لكن ان
وضع اليد لا يطلب التوكيل ثانيا وان وكل بالشراء يطلب بالتمتع ويقض البيع ويخاصم

في العيب فيه والعيب الى البائع بلا اذن التوكيل ان كان في يده وباذنه ان كان في يده
الى التوكيل وليس للبائع ان يخلص التوكيل على رضاه موكلا بالعيب والرجوع بالتمتع للتوكيل
عند استحقاق ما اشتتر عليه عند استحقاق ما باع وكذا في المخرجات في سبعة مبيع وشبه
الملك التوكيل ابتداء خلافة عن التوكيل ولهذا الوكا ان التمتع من التوكيل او في يده التمتع
الشراء ولا يقضي عليه في الاول الجبة التوكيل ما دام حيا حاضرا بجمع الحقوق اليه اما اذا
هل ينقل والصحيح انه لا ينقل والحقوق فيما يصفه التوكيل الى التوكيل كسكاج وضع وضع
عن التارخاوي عن دم محمد وقد مر في كتاب الصلح زيادة تفصيل وعق على مال وكذا في
هبة وصدقة واعارة وايداع ورجوع واقرار ولا يجوز التوكيل بالاستفراض ويجوز فيه
الرسالة تعلق بالتوكيل فلا يطلب وكلي الرجوع بالتمتع وكلي الامارة بتسليمها وتسلم
بدل الخلع لان التوكيل فيها سفير شخص وهو لا يملك قول الغير وتتمثل الجبلة البسيرة فيها
اي في الوكا كجها في النوع كذا في التارخاوي رجل لا يملك قول الغير او يملكها او يملكها او يملكها
وان لم يمتين التمتع ولا ينقل الوكا بالشرط الفاسد لانها امانة والامانة لا ينقل بالشرط
الفاسد فينبغي لشرط الفاضل على المودع لا يبيع ولا يبطل الا باع فلهذا كذا في الاول الجبة
ولا يصح ضمها لشرط فيها لان شرط الخيار شرط في لازم تجزئ الفسخ والوكالة غير لازمة ولا
يصح فيها شرط الخيار لنفسه ولا امر في الوكا بالبيع ولا امر فقط في الوكا بالشرط والامانة
احد التوكيلين تصرفا بغير اذن وكل رجل رجلا يملك فليكن له تصرفا بغير اذن وكل رجلا بغير اذن
الا في فيما اذن في تصرف بغير اذن الى الركن كالباع والخلع والعق على مال في النهاية هذا اذا
وكلاهما بكلام واحد بان قال وكلكما ببيع غير هذا مثلا اذا وكلهما بتوكيلين كان
لكل واحد منهما ان يتصرف في التصرف الا في خصوصية في الهداية وكل رجل رجلا بغير اذن
لا يقض الفاضل الى المعاملات بغير اذن بائنا احد هما واجبا حاضرا بجمع الحقوق يمكن خلاف
اخذ منه لانه ينفذ الى الشعب في كل الفاضل وهو يربب الهبة وطلاق بخلاف الخلع
وعق بلا بدل ورد ودخلة وقضاد بين بخلاف الوكا بالقبض البصر وبسبب لانه هذه
لان هذه الاشياء لا تجزى فيها الى الراي بل هو قبيح شخص وعبرة التفتي والواحد
سواء وهذا بخلاف ما اذا قال لهما طلقا انة شئت لانه نفذ يقرم الى رايها كذا في النهاية
والتوكيل كغيره باذن من التوكيل ما جاز او بقوله له اعل بر ايت ويكون الفاضل وكلي
عن التوكيل حتى لا يملك الاول غيره ولا ينقل بموته وينقل لان بموت التوكيل الاول وكل غيره
اذ التوكيل نفذ التمتع بخضرة الاول او بغيره فبخله واجاز جاز كذا في العقد اجنبية
فاجاز جاز لانه خضر رايه والتوكيل بالبيع ان يملك غيره بغيره التمتع من التمتع والتوكيل
بغيره التمتع اذا ابراه التمتع عن التمتع لا يبيع ابراهه ولو ادعى ملك التمتع في يده او دفعه
الى التوكيل الاول صدق كذا في الخاتمة وله الرجوع عن الوكا بعد قبولها اذا عزل نفسه
لا يصح عزله الا يعلم التوكيل كذا في الظهيرة وفيه وله القول بعد اذ في غيبته يقرم
وكل رجل رجلا غائبا في شيء بخله فلهذا الوكا له ولم يعلم به التوكيل ثم قبل الوكا قالوا
يبيع فيها ولا يجوز التوكيل اذا امتنع عما ذكره او في دفع مخرجه الى صاحبه او في دفع

كونه مبررا لا وكيل رجل عايب في دفعه من الى ما كملها او في موصوب الى صاحبها او في دفع
 امانة الى مودعها والا وكيل في بيع بين والا وكيل في حصة من ان كان التوكيل مطلقا
 لا التوكيل بالطلاق وان وكل بطلبها في قول نصيبه بن يحيى خلافا لمحمد بن سنان ولا التوكيل بالطلاق
 والتدبير والكتابة والهبه من طلاق والبيع من طلاق **باب الوكالة بالطلاق والطلاق ليس**
 للتوكيل بالطلاق والطلاق ان يوكله غيره فان فعل فزوج الثاني او طلق بكفارة الاول جاز التوكيل
 بالطلاق لا يملك قبض المهر وكل رجلا ان يزوج امرأة فزوجته لا يجوز وان زوجة ملكا تبته او بدارة
 او اتم ولا جاز وان وكل رجلا ان يزوج امرأة فزوجته فلا بد من قبلة طلاق فزوجا امرأة فزوجته
 اخرى او من قبلة اخرى لا يجوز وكلت رجلا ان يزوجها من نفسه فقال زوجت فلانة من نفسي
 جاز وان لم يقبل قبلت كذا من قبلي في العقد من اجابته كذا في الخلاصة وكل رجلا ان يزوج
 فلانة فزوجها التوكيل صحيح وكذا التوكيل بالخلع لو خلعها بالطلاق في الكفاس جاز عنده لا
 عندها وكل ان يطلق امرأته واحدة فطلقها ثنتين لا يقع شيء عندها ويقع واحدة
 في الخائفة وكل رجلا بالطلاق فطلق امرأته ثلثا ان كان الزوج نكح بالوكيل بالطلاق طلق
 ثلثا والا لا يقع شيء في قول ابي حنيفة رحمه الله وكيل لكاح لم يستم فيه مهر عقد بغير فاحش
 جاز عنده ابي حنيفة خلافا لما في الخائفة وان وكل رجلا بانه يزوج فلانة بلف فزوجها ابا الفرج
 ان اجاز الزوج جاز والا بطل وان علم بعد الفحل انه اجاز عليه السمي وان رد بطل وعليه
 مهر النكاح وان كان في اخره السمي والا بطل حتى كذا اجاز له زوجة التوكيل رخص او جئته هو
 الصحيح عنده لا عندها او جئت قبل خلافا لها اذا كانت حرة لا بغير مهرها كذا في
 الخلاصة او زوجة امرأة غير حرة جاز عنده كذا عند ما في القياس وفي الاحتجاج لا يجوز او زوجة
 المرأة المطلق طلقها بملكها جاز ويقع الطلاق او زوجة امرأة على ان مهرها جاز
 بطل الشرط كذا في الخائفة وعنده او زوجة وكيفية بالطلاق حرة او جئته جاز كذا في الخائفة
 ويزا فحان الى القاضي في الخائفة لا يجوز للتوكيل ان يزوجها حبسا او جئته او جئته ايضا
 وان زوجة حبسا او غيبا او اعمرا او مقعدا او معتقا جاز لا يجوز لزوجها التوكيل الموكل
 ان ينفقه عنده وجاز عندها ان كانت كبيرة كذا جاز لزوجها اخذ او زوجة اى التوكيل
 من ابنه او من نفسه لا يجوز عنده وعنده لا يجوز لزوجها من ابنه الكبير او زوجها من غير
 لا يجوز في قولهم هو الصحيح التوكيل بالطلاق يقتصر على المجلس بغيره اذا قال رجل رجل طلق
 امرأته فقد جعلت ذلك ليك يقتصر على المجلس كذا في الخلاصة وكلت بطلاقك هو
 كما لو قال ما طلق نفسي ولو وكل احد امرأته ان تطلق صاحبها لا يقتصر وفي كثير من النسخ
 قال رجل طلق امرأته لم يقتصر بالمجلس الا اذا زاد ان شئت كذا في المشيئة بغيره اذا قال
 رجل انت وكيل في طلاق امرأته ان شئت ان وجدت السببة في المجلس جاز والا فلا
باب الوكالة بالبيع والبيع التوكيل بالبيع اذا باع نصف ما وكل ببيع مبيع عنده لا
 عندها ان اتم ببيع النصف الا في قبل الحصة وشراء نصف ما وكل ببيع مبيع عنده لا
 شراء الباقي في التوكيل بالبيع لا يثبت حصة وصفت او جئته او جئته الا ان
 يوكله حصة كذا قال الشافعي في عاريت او اعملا ما شئت لان اجابة الخائفة بغيره

خلافا لما في

التوكيل كذا في الخائفة اذا وكل رجلا ببيع ثوب او دابة او رقيق وان بين التمنه بخلافه
 البسيرة كذا في النوع كذا اذا وكل رجلا ببيع ثوب او رقيق او ثوب يهودي او مروي او
 بين فرس او بخل او ثوب لم يثبت التمنه كذا في المصنوعة وهي ما بين النوع والجنس
 كالتوكيل ببيع ثوب او دابة ان يثبت التمنه او النوع بان قال عبد ترك او جئته او قال اشترى
 عبد ابا الفلان ببيان النوع يعلم منه وبيان التمنه يعلم نوعه فثبت له البسيرة والا
 بغيره صح التوكيل ولا يثبت كذا في النوع كالتوكيل بالبيع ببيع مبيع من ثوب او دابة او رقيق
 وزوج وزوجه وسيد له وملكته ومكاتبه ومكاتبه فثبت له البسيرة كذا في المصنوعة وهي ما بين النوع والجنس
 على الوكالات وتبرم بالعقد مع هؤلاء ما كثر في القصة اجماعا وعندها عندها وعن ابي حنيفة
 فيه روايتان في رواية جاز وفي رواية غير الرواية عنه لا يجوز الا بلفظ في البسيرة في النهاية و
 ان باع بغير بسيرة يجوز عندها ويشترى التوكيل بالبيع منهم اى من ثوب او دابة او رقيق
 باقل منها وبغيرها وبما يتفان فيه وهو ما به خلعت تقوم مقوم من اهل الخبرة ولا يجوز
 شراؤه بغير فاحش بالاجماع ونصف عنده القصة في العروض وعشرة في الكفاية
 وحصة في العار بسيرة بغير هذا المقدم من الفرج في هذه الاجناس على هذا الترتيب
 وكذا التوكيل بالبيع البيع باقى من كذا بالقبيل والكثرة والعرض عند ابي حنيفة لا عندها
 الا باله رايهم والدينا بغيره ولو صالح على التمنه على متاع او اخذ مكانه الذي رايهم واما غير جاز
 عند ابي حنيفة وفي غيره والله وكذا في خلاف الى غيره في جاز كذا اذا وكله ببيع عبد بلف
 درهم فباعه بلف ومانه لا لو باعه بمانه دينار والتوكيل بالبيع قبضه امر التمنه والى غيره
 بان قال وكلت ببيع هذا العبد بشرط ان لا تقبض التمنه كذا جاز للتوكيل قبض التمنه
 بغير حصة فلا يثبت لا يجوز له ان يبيع الا بكفارة كذا في التمنه عنه قبل اى قبل قبض التمنه
 حتى لو باع قبله وسلم المبيع كذا البيع باطلا حتى يسرد المبيع من المصنوعة بغيره كذا
 اذا باع فيها التوكيل على التسليم حتى يقبض التمنه لا يبيع فيه فانه سلم المبيع ونور التمنه
 على المشتري لا ضمان على التوكيل في قول ابي حنيفة ومحمد رحمه الله ولا البيع بقبضه خلافا
 لما في القياس وهو ما لا يتفان الناس فيه ولا البيع باطلا او فم عنده وعنده ما باع
 باطل متعارف في ملك السعة يجوز والا فلا في الخائفة وما دونه شهر عاجل الا فيما يبيع له
 كالتفقه وقضاء الدين في الخائفة وعليه القصور وله اخذ من واخذ لقبيل التمنه فانه ضاع
 المهر في بده او توثق التوكيل بانه مات الكفيل والمكفول عنه مغب او غاب ولا يبيع
 موضع لا يثبت في الخلاصة ولو اخذ في اشتراط الراي والكفيل فاقول الموكل وكذا
 التوكيل بالبيع الا في التوكيل بالبيع واخطا من خط التمنه عن ذمة المصنوع والابراء
 ولكن بغيره واجمع على انه لو قبض التمنه ثم وهبه منه لا يبيع ويملك او يبيع بغيره
 على الموكل ان رد عليه بقبضه بغيره او توثق منه فيما لا يثبت اصلاحا لا يبيع المبراة
 او فيما لا يثبت في بده المدة كذا في رواية عليه باقراره فيها ان ما رد عليه باقراره
 يثبت في بده المدة فانه يملك رده على الموكل في الخائفة فانه فاسم الموكل وانما كسبته
 على ان العبد كذا عنده لا تقبل لا يملك خلافه كذا اذا وكل ببيع عبد مثلا من رجل معين

نفي القصر

يعني اذا قال رجل يبيع عبدا من فلان فباعه من فلان فباعه من فلان فباعه من فلان
 او يبيع بنقد يعني الوكيل يبيع اذا امر بالبيع بنقد فباعه من فلان فباعه من فلان فباعه من فلان
 نسبه فقال الوكيل امرتك بنقد صدق الامر دفع الوكيل بالبيع اليه فباعه من فلان فباعه من فلان فباعه من فلان
 فباع الوكيل الوكيل استحق وفي القيس يفسر قال محمد بن سيرين وعليه الفتوى كذا في الخلاصة
 اشترى الوكيل بالبيع من استيفاء الثمن والتفاته بغيره على توكيل الوكيل له اي لا يتفاته ولا يجبر
 عليه اي عدم الاستيفاء ان كان بغيره وان كان به كالبائع والسبب في جبره على الاستيفاء
 وتوكيل المشتري والمجيب على باعه اذا اطلع على عيب في الباع لا اذن الوكيل ان يبيع الوكيل
 وباذنه ان يبيع الوكيل به او بالبيع عن العيب قبل القبض وزم الوكيل وجب القبض
 لا يبيع اياه ويزم الوكيل لانه العيب قبل القبض لا يقطع له من الثمن وبعد القبض لا يقطع له
 فلا يزم الوكيل ولا الرجوع بالثمن الا من دفعه من ماله على الوكيل وله جبر البيع من الوكيل له
 اي لثمنه وان لم يوده كذا في الكافي وغيره ولكن ضمنه الوكيل ان يملك البيع فيه اي في جبر
 ضمانه اليه عند ابي يوسف وهو الاقل من ثمنه وفي الثمن وضمانه البيع عند محمد وهو الثمن وهو
 قول ابي حنيفة ايضا وضمانه الغيب عند زفر وهو القيمة لا يضمن ان يملك في يده قبله وانما يملك
 من ماله الوكيل ولم يسطر الثمن لانه يده كيد الوكيل فاذا لم يجبر عليه الوكيل فابعد يده فلا يقطع
 الثمن وليس للوكيل بشيء من ثمنه سواه لانه يفسد بنقد او يفسد من الثمن وان اشتراه
 بغير نقد او بخلاف ما سمي من الثمن فلوله وان كان غير مجزئ فلوله الا اذا اطلق ونور كونه البيع
 للموكل او اشتراه بماله الوكيل واختلف الحنفية في ذلك ولو وكل الوكيل غيره بشرط ذلك الشيء كذا في
 بعضه الاول فلوله الوكيل الاول الوكيل بشرط جاريته بالثمن فلو اشتراه ونقد الثمن من ماله وضمانه
 ضمنه الوكيل ونقصه وطالبها فاشترى الوكيل عن التسليم فملكته اجماعه عند الوكيل لا خصوصه
 بينهما يعني يملك الوكيل النصف المقبوض ويملك النصف الباقي وان كان الوكيل طلب منه
 اجماعه قبل ان ينقد الوكيل شيئا فاشترى ثم نقد الوكيل النصف فملكته بستره والوكيل النصف
 المقبوض ويملك النصف الباقي ولا اقل من ثمنه عن ثمنه في عيبه الوكيل يعني الوكيل بشرطه
 بعينه او لا يخرج نفسه من الوكيل لانه لا يملك الا بخلافه الوكيل اشتراه وكيل سواه بعد موافقه
 له عليه اي الموكل على الوكيل نقد على الامر حتى لو ملك العبد بملك على الامر لا يملك بغيره
 حتى لو ملك قبل الغيب بملك على الوكيل الا ان يفسد الامر فحينئذ يملك على الامر وانما اشتراه
 وكيل سواه بعد ذلك حرمة من الامر جاز وعق على الامر كذا في الولاء الجنية وغيره كذا في الكافي
 اشترى او اعني عنه خلافا لها ولو اشتراه عور او مقطوع احد اليدين او الرضخ جاز ولم
 على الامر في ذلك وان اشتراه وكيل سواه بعد بطلان الشبهة ومات الوكيل حل الاجل عليه فقط
 وزم نقد الثمن من تركه وبقي الاجل في حق الوكيل بعد وكل من يشترى من سبيده لنفسه
 اي لنفسه العبد بالثمن ويزم دفعه اليه اي الوكيل فعلى اي عقد البيع على هذا قال الوكيل
 اشترى من نفسه فباعه الموكل عن نفسه اي على الالف لانه يبيع نفسه العبد من عتاقه وسري
 العبد نقد قبول الا عتاق بطل والوكيل سفير عنه فصار كذا في اشتراه نفسه من ماله
 فلوله الموكل وان قال الوكيل اشترى من نفسه ولم يقبل لنفسه فلوله العبد بملك الوكيل الفداء

للمولى لانه الالف كذا في المولى او لا كسب عبده وهو له بالوكالة بالخصوص والقبض
 لا يبيع توكيل كقبض بالقبضه وتجاوزت عن الالف توكيل بقبض المولى لانه لا يبيع بالقبضه
 الا ان يوقت وقتا معلوما كذا في الولاء الجنية في الخلاصة رجل وكل رجلا بان يبيع نفسه عن
 الدعاور والخصوص فابراه ولم يصف الا براه الى الوكيل لا يبيع الوكيل بها اي بالخصوص
 لا يملك اي القبض وهو قول زفر وفيه نظير لظهور الجنية في الوكيل لا يبيع عن نفسه
 من لا يضمنه على المال كذا الوكيل بالقبض لا يملك القبض والقبض عليه ايضا ويملكه من نفسه
 الوكيل بقبض الدين عند ابي حنيفة حتى لا اقام المهر عليه البينة ان الموكل استوفاه واسره
 تغيبه خلافا لما يملكها الوكيل بقبض الدين ولا يملكها الوكيل بنقل المرأة منه اليه بل الموكل
 ولا الوكيل بنقل المرأة والعبد حتى لا يبرئ المرأة طلاق او العبد والالة طلاق العتاق و
 برهن ذواله ان الموكل باعها منه لا تغيب لان كسبه قامت لا على خصم كمن يفسده عن المرأة
 والعبد والالة حتى يفسد الموكل صحيح اقراره اي اقرار الوكيل بالخصوص عند القاضي لا عند
 حنفية ومحمد الا انه يخرج به عن الوكيل كذا في لابي يوسف باستيفاء موكله حقه او بابراه
 ان كان وكيله عور او صحيح ايضا اقراره بوجوده كمال عليه اي على الموكل ان كان وكيله عور
 عليه الا اذا وكل بشرط ان لا يقر عليه فانه لا يملك له هذه الشرط جارية كذا في الجنية لا يبيع
 بغيره اي الوكيل بالخصوص وببشرطه وابطراؤه بخلافه الا اقراره بالبراءة كذا في جبره
 رجل وكالة رجل فابعد في قبضه بغيره عليه فصدقه الغريم فيها اي في الدين والوكالة امر
 الغريم بالتسليم اي تسليم الدين الى الوكيل لانه اقراره على نفسه بخلافه لو ادعى الوكيل بقبض
 المولى بغيره حتى لا يقره المولى بغيره اليه وان صدقه وبعد ذلك ان حضر الغائب وصدقه
 كانه ما دفعه المولى الى الوكيل قضاء لدينه وان كانه بغير الدين وحلف انه ما دفعه لغيره
 اي حقه منه اي من الغريم فانها ورجع الغريم على الوكيل ان كان ما دفعه في يده والا فلا اي انه
 يملك لا يرجع لانه يصدقه اعترف انه لم يقره في القبض وهو مظهر في هذا الاخذ والمظهر
 لا يملك غيره كذا في السهولة الا اذا ضمنه عند التسليم بان قال الوكيل ان حضر الغائب اكبر
 التوكيل وحلف فانت فمات له المال فقبض الوكيل وان صدقه اي الغريم الوكيل في الوكيل
 فقط لا في الدين لا تقبل البينة عليه اي على الدين لانه البينة عليه لا تقبل الا من خصم و
 باقراره بكونه لم يثبت الوكيل فلو لم يقره خصما وان صدقه الغريم في الدين وكذا في غيرها اي في
 الوكيل لا يملك الغريم على العلم قال تسلي لانه اكله وان قال تسلي لانه السرفس لا يملك
 في قول ابي حنيفة كذا في الجنية في الجمع يملك عند ابي يوسف وهو الظاهر لانه الوكيل ادعى
 على الغريم امره الاقره بغيره الدفع فاذا انكر يملك كسبه الدعاور وان ادعى الغريم استيفاء
 الدين في الخلاصة او ادعى ابراءه عن الدين فانه يبرأ بالتسليم الى الوكيل اي بقوله
 ادفع الى الوكيل ثم اشترى بغير المال فاستخذه متى طهرت به لانه الوكيل لا يثبت
 والاستيفاء لم يثبت بخلافه عور فلا يبرأ من الجح وان اقام كسبه على الاستيفاء ثبت
 عند ابي حنيفة رجاءه بناء على انه الوكيل بقبض الدين بملك الخصم منه عند لا عند جاحف
 الغريم الدائن على عدم الاستيفاء متى طهرت به ولا يستخلف الوكيل على عدم العلم لانه يثبت

توكيل الوكيل
 وقبضه

الوكيل

غائب والكفول عنه حاضر فاجاز الغائب بعد ذلك لا يقع الكفالة في قول أبي حنيفة ونحوه
في قول أبي يوسف وبغية المطلوب في أخته ولو كان الكفول عنه غائبا والطالب حاضر
جاز ونصح الكفالة بالنفس لانه دين صحيح مضمون على المشتري بخلاف لو باع رجل رجلا ثوبا
بأمره ثم ضمن الثمن على المشتري لا يقع كذا الوبايع رجلا رجلا عبدا رجلا رجلا صفقة واحدة و
ضمنه احد الجانبين حصته من الثمن بطل الضمان وصح لو باعه صفقة واحدة ولا يصح لو باع
للمضارب حال المضاربة ثم ضمن الثمن لرب المال ونصح بالعين المضمونة بنفسها كالنقص
والمقصود من عدم الشراء والبيع بجانها فاسد اخلافا لما في غيرها في جمع الفتاوى وذكره في
ظاهره ابن ابي عمير قال لا يقع في زوجي بربها بغير وارث انما تأخذ عنه كفيل
بالنفقة قال ابو حنيفة ليس له ذلك لانه النفقة لم تجب بعد وقال ابو يوسف استحسن
ذلك واخذ منه كفيل بالنفقة وعليه الفتوى كما مر في باب نفقة الزوجات ونصح بالواجب
اي خارج الارض لانه دين مطالب بجهة العباد قصاصا بربها بغير وارث ويرجع على الكفول
ان كانت الكفالة بأمره بخلاف الزكاة في المال الظاهرة والباطنة والغائب قبله
ما يكون من كونه كالمركب وكري النهر المشترك والمال الموقوف للتجوز الجيش وقوله الاسرى
وقيل ما ليس من كونه كالمركب التي في زماننا تأخذ الظلة بغير وجه ومن كل حال الى قوله الكفالة
بأنه في الامام على الزدوى وعليه الفتوى في الهداية والرد بالانواب ما يوجب غير راتب
في الكفالة بل يوجب حيانا بغير ان يقع ويحتمل ان لا يقع في أخته وفيه اختلاف في صحة الكفالة
بالجنابات والصحيح انها يصح ويرجع على الكفول عنه ان كان بأمره ونصح الكفالة بالقيمة
ايضا قبله في النوايب الا انه الغيبة ما يكون راتبا والنوايب ليست كذلك وانما
يؤخذ الامام عنه الحاجة اذا لم يكن في بيت المال شيء وقيل هي ان يمتنع احد الشريكين
من الغيبة بين وبين صاحبه فيضمن شخص لانهما واجبة والدرك وهذا يسمى ضمان
الدرك وهو ضمان الاستحقاق اي بضمنه للمشتري برب الثمن اذا استحق البيع ولا يقع الكفالة
بالعمدة لانه اسم مشترك يقع على الصك القديم والعقد وصقفة والدرك وخيار الشراء
فتخذ العلم بها قبل البیان واختلاف الكفالة في كل طرفه لا يقع لانه معناه عنده
تخليص البيع عن الشئ وتسلمه الى المشتري هو غير مقدم وله قبض ومصح عنه
لانه معناه عند ما ضام الثمن ان يخرج من تسليم العيز بورد الاستحقاق فيكون كالدرك
رجل باع دارا ففعل رجل للمشتري من البايع جارا دمه فيه من درك فكفالة بالدرك تسليم
البيع حتى لو ادعى الكفيل على المشتري ان الدار ملكه لم يقبل دعواه ولو شهد بكتبه بخرائه
في صك الشراء وختم في اذنه لا يكون ذلك شيئا اشترى امه وكفاله رجل بالدرك
فاستحققت لم تأخذ المشتري الكفيل حتى يقض له بالثمن على البايع ونصح بالنفس في حد و
قوله ان سميت به نفسه لا مكان ترتيب موجب عليه وهو كطالبة بالنفس بل اجبر على
الكفيل بالنفس فيها مطلقا عند ابي حنيفة لقوله عليه السلام لا كفالة في حد مطلقا ولا الكفالة
لا استثنائي ومبني احد وهو الفصل على الدرر فاجبر بغيره الى فساد الوضع وعند ما
يجبر في حد القذف لانه فيه من العبد وفي القذف لانه خالص من العبد بخلاف اكد واهل

لله تعالى كارتنا وشرب الخمر جازا لانه الكفالة شرعت وثبتت لانه كفالة حقنا والله تعالى
غني عنه ولو سمحت به نفسه فيها لا يجوز ايضا وفي التفسير يجوز للقاضي ان يطلب منه الكفيل لانه
من حقوق العباد ولا يسلط بالفسادات ونصح بالسجدة وهر الجراحة والكفالة بها ان يقول
كفالت به صبرا وهو الاثر ونصح بقطع الاطراف اذا لم يكن موجب القصاص بل الدية او الغيبة
حينئذ مال واجب الاداء لا يقع الكفالة بنفسها اي بنفسه او القود لانه شرطه كونه الكفول
مقدم على التكفل من الكفيل وهاهنا كذا لانه لا يصح الاستيفاء من الكفيل شرعا ولا بدل
الكفالة حركتكفل به او عبدا لانه في معرض الرضوان بالعجز فلا يكون دينا صحيا بل هو دين قاصر
كما مر في كتاب المكاتب في الكفاني وبطل المسحاة كبدل الكفالة هذه ابي حنيفة فلا يصح كذا احد
عنه لانه كالمكاتب عنه وعنده ما هو عليه دين فيصح الكفالة به ولا بالامانات كالودعة
والعارية والعين المستأجرة ومال المضاربة والشركة ونحوها ولا يقع كبل دابة معينة مستأجرة
ولا تجوز منه عينة معينة مستأجرة بالهجرة عن التسليم الى المستأجر بخلاف ما اذا كانا غير معينين
فصل كفيل رجل رجل حاله عليه مطلقا بغير قيد فادعى الكفول له الفاضل
ولم يبق البينة صدق الكفيل مع عينية في قدر ما اقرب اذ القول المنكر وهو منكر الزيادة اي
الا ان يبرهن الطالب لانه اثبت بالبينة كاثبات عينا فتحقق ما عليه ولا ينفذ
قول المطلوب اي الكفول عنه عليه اي على الكفيل ان اقرب ما اقرب الكفيل لغيره لانه
المقر عن غيره وبصدقه في حق نفسه لانه لا يثبت على نفسه الكفيل بالامر ببيع على الكفول عنه
بما ادعى الى الكفول له لا الكفيل بغيره لانه مبرع فيما ادعى فلا يملك الرجوع وليس ان
يطالب الكفول عنه بالمال قبل ان يؤدي عنه ولو ادعى المطلوب الكفيل ما ضمنه قبل ان
يؤد الكفول الطالب المال لا يسترد المطلوب ذلك لان الكفيل في مجمع الفتاوى ورجل
كفيل عن رجل بغير امره ثم جاز الكفول عنه في الغيبة لانه كالكفالة تتحقق فيه موجبة للرجوع
ان تنقلب موجبة ابد او بل ازم الكفيل الكفول عنه بالمال ان اوزم به وجه بخصه وجب
لكفول عنه ان حبس لانه الذم اذ دخل في هذه العمدة فينضم قبضه ويخضع عن السفر
انه كانت الكفالة حاله في أخته الكفيل بالنفس اذا منع الكفول به عن السفر كانت
الكفالة حاله كان له ان ينفذه حتى يخرجه عن عمدة الكفالة وان كانت الكفالة مؤجلة ليس له
ان ينفذه حتى يخرج من اجله في اخلاله منه الكفيل بالمال لا يخرج الا باذنه وان كانت
الكفالة بغيره لا يخرج الا باذنه الطالب خاصة وبغير الكفيل باذنه الاصيل وبنه اليه
الكفول له وبغيره ايضا بغيره اي اذا ابراء الطالب وقيل لا يبرأ وبناحو الدين
عن الكفيل بغيره اي بتأخير الطالب الدين عنه اي عن الاصيل لانه الاصيل والكفيل
تابع بلا عكس فيها الا في الابراء والتأخير لا يستلزم نتيجة الاصل لغيره بخلاف ما لو
كفيل بالدار او رجلا الى شهر فنهى رجل عن الاصيل ايضا لانه لا مطالبه على الكفيل حال
وجود الكفالة فانصرف الاصل الى الدين ولو ابراء الكفيل فقط بربى وان لم يقبل اذ لا دين
عليه يمتنع الى القول على كطالبة وهو سقوط الابراء ولو ذهب الدين له او تصدق
عليه بشرط القبول كذا في الكفاني وبعد له الرجوع على الاصيل كذا في التاخرية وبها

جدة

ق

صالح عن ابن عباس بن جعفر بن جابر عن النصف يعني انه صالح الكفيل او الاصيل رب المال
عن النصف على خمسة من مائة باع خمسة من مائة بخلاف ما اذا صالح على نصف او حيث يربح
بكل الالف **باب الكفالة المعلقة والموقفة** تعليق الكفالة بالشرط ان كان متعارفا
صحت الكفالة والشرط ان يقول اذا قدم المطلوب فانا بكفيل او ان استحق الجميع فانا بكفيل
وان كان شرطه محض الكفالة دخل فلا اراد ان يربح او ان يضره المظلم يربح
وقتي شرع القدر من مائة ان يتعلق بالشرط لا يبطل الشرط ان كانه كالتقاضي والطلاق
واحوال الكفالة وفيه فائدة النسبي لفساد الشرط اذا لم يكن متعارفا يبطل الشرط الكفالة
في احوال من رجل قال لطلب ان يخرج غريمي عن الاداء فهو على العجز يظهر المجلس ان جبه
ولم يرد الم كفيل وفيه ايضا قال ان قلت لك فتك او بكت فلا خطا فانا ضامن
او بكت صح وفيه ايضا رجل قال ان غضب فلان ما كنت اؤخذ من هؤلاء القدم فانا ضامن
ولو علم فقال ان غضبك انما يشبه فانا ضامن لك لا يصح صح ما جبهه الى تأجيل الكفالة
الى ما يصح الى تأجيل ولا كان الى اصل فهو لا يخلو كقول رجل بنفس رجل الى احواله الى اديان
او الى احواله او الى النهر ورا الى المهرجانه او الى ان يقوم المكفول من سفره او الى صوم
النصارى او الى فطرم فانه الكفالة لا يثبت الا بالشرط والوقت وتلك الكفالة
بالدين لا جبهه له مقدار ولا جلد ووجهه مقدار البذل ولو قال الى ان ينظر السماء او حتى
يرجع جازت الكفالة وبطل الشرط لان هذه الاوقات لا يصلح لتأجيل لانه يتوهم حصول
ساعة فانه فم يكن تأجيل فانه هذا شرط فاسد الا ان الشرط الفاسد مالا
يفسد الكفالة كذا في الاول الجبهه في احواله وكل جبهه تخلفها الكفالة بالمال تخلفها الكفالة
بالنفس مالا فلا وصح تعليقها بشرط ملائم اي مواضع كشرط وجوب الحج كانه استحق
الجميع او لا مكان الاستيفاء كانه قدم زيد وهو مديون او اخذوه كانه غاب في المعصر
لا تعليقها بخروج اي بشرط غير ملائم كانه يربح او يضره المظلم كتحقيق البراءة
وي كانه لا يصح تحقيق البراءة منها اي من الكفالة به اي بشرط مثل ان يقول الطالب
اذا قدم زيد فانت بريء من الكفالة لانه في معنى التبرك والتبرك لا يقبل التعليق
بالشرط كذا في الكفالة في الهداية ويرى انه يصح لان الكفيل المطالبة دون الدين في
القول الصحيح فانه لا يبرأ استحقا محض كالتقاضي فانه لا يبرأ من الكفيل بالنفس
الى ثلثة ايام ذكر في الاصل انه يصير كفيل بعد ايام ثلثة وعين ابن يوسف
انه يصير كفيل في احواله قال ابو جعفر قال وذكر الايام الثلثة لتأخير المطالبة الى ثلثة
ايام لتأخير الكفالة وعينه من الشياخ اخذوا بطلان الكتاب وقالوا لا يصير كفيل في
احوال واذا مضت الايام الثلثة قبل تسليم النفس يصير كفيل ابد لا يخرج عن الكفالة
عالم سليم وقال ثمن الائمة اكلوا في قول ابن يوسف انه يطل ب الكفيل لنفسه في الايام
الثلثة ولا يطل ب بعد اثنى عشر يوما كذا وعين ابن يوسف في رواية اخرى اذا
قال انا كفيل بنفس فلان عشرة ايام او قال ثلثة ايام يصير كفيل في احواله واذا مضت
الايام الثلثة لا يبقى كفيل ولو قال انا كفيل بنفس فلان عشرة ايام يصير كفيل بعد

بمسلم

عشرة ايام كما قال في الاصل قال ثمن الائمة اكلوا كذا في الفاضل الامام ابو علي النسفي يقول كان
الشيخ الامام ابو بكر محمد بن الفضل يوجب هذه الرواية كذا في احواله قال ابو جعفر
انه يزيد الكفيل في كفالته فيقول انا كفيل لك بنفس فلان الى كذا ايام او الى كذا ايام
على بعد ذلك وانا بريء فانا قال ذلك فانه لا يطل ب في احواله ولا بعد مائة الاصل في
صحة براءة الكفيل بعد ما كفل بالمال انه يشفع للطالب رجل ويقول له لما اعطاك كفيل بالمال
فابراه فانا كذا لا يعلم ببراءة عن الدين ما كفل هذا بالمال فانا ابراه غريمي بريء الكفيل
الكل في شرح احواله الكفيل والنفس من اليوم الى عشرة ايام يصير كفيل حال او اذا مضت
العشرة لا يبقى كفيل في قولهم لانه وقت الكفالة عشرة ايام والكفالة ما يقبل التوقيت
ولو قال انا كفيل بنفس فلان عشرة ايام واذا مضت العشرة فانا بريء قال
الشيخ الامام ابو بكر محمد بن الفضل انه لا يطل ب بهذه الكفالة لانه عشرة ايام ولا بعد ذلك
في الاصل انه لو قال كفلت بنفس فلان شهر لم يوجب كفيل ابد كذا في احواله في النظرية قال
الكفيل للطالب مضت لك عني فلان الف الى شهر فلا تطل ب في الايام وقال الطالب
هو حال فاقول لك كفيل مع الكفالة في احواله كفل بنفس فلان الى شهر ثم دفع اليه قبل
الشهر بريء وان ابي المكفول في شره لم يزد على هذا ولم يتعرض لما بعد الشهر وفي شرح
الث في قال عليه تسليم بعد الشهر كذا في ثلثة ايام ثم جز الى شهر مات الكفيل
قبل حلول الاجل حل الدين الم كفل على الكفيل فانه ادى وارثه لا يربح على الاصيل قبل
حلوله وان مات المكفول عنه قبل حلول الاجل عليه فقط ويبقى الدين من اجله في حق الكفيل
حتى لو اختار المكفول له متاع الكفيل دون وارثه الاصيل ينظر حتى يحل الاجل وان
مات خيره الطالب ياخذ من ابي ان كذا في ثلثة ايام **باب كفالته الرطب والجد**
دين على رجلين على السوية ممن متاع او قرض فتكافا اي كفل كل واحد منهما صاحبه
بامره با ادى احداهما فوعنه وان عي عن صاحبه ولا يربح عليه وان راو ما اداه
على النصف ربح بالزيادة على صاحبه لانه كلاهما في النصف الاصيل وفي النصف كفيل
فما يورثه او لا يربح على النصف بالاصالة فاذ اراد على النصف يربح عن الكفالة ولو كفل
عن ثالث اي عن رجلين بالف درهم مثلا وكفل كل واحد منهما عن صاحبه جميع الالف
ربح كل من الكفيلين بنصف ما ادى على الاصل مطلقا اي سواء زاد على النصف او لا
ويرجعان على الاصيل لانهما اديا عنه احدهما بنفسه والا في بنيا بته او ربح الشريك المود
با ادى على الاصيل لانه كفل جميع المال عنه بامره وان ابراه الطالب احداهما اخذ الا في
بكله وان افترقا المتعاضدين اخذ الغريم اياك وبطلان الدين ولا يربح حتى يورثك
من النصف كفل عنه مالا باء او العبد باستملاك مال كذا في سبعة ايام او اقرضه اياه
او باعه او يورثه كفل به رجلا لم يسم حال او غير حال فانه كفيل ما كفل به عنه حال لانه
الدين على العبد حال لوجود سببه ولكن فانه اي العبد بعد عتقه لعينه قبل اذ يبيع
ما فيه ملك سبيده وتو ادى على ماله وكفل بنفسه رجل فانت العبد بريء الكفيل لانه الكفالة
تظهر بروت المطلوب كما لو كفل عبد عن سبيده بامره ففحق فاداه او كفل سبيده عنه

8-116,

جین

منه الحال عليه وقال انما احتلتك لتقبضه في لا يقبل قول الحال بل القول قول الجمل عندنا
لا يشكر وجوب الدين الحال له والقول للشركاء بينة للمحال مكان حال سيدة بديل
كتبت على رجل حواله مطلق بطلت احواله لان دين الكفاية ثابت مع انما في فلا يظهر
في صحاح حواله والكفاية وصحت لو كانت مقبولة بدين او دية او غصب ويكون
توكيلا للمحال عليه باء بدل الكفاية بمن مال المكتاب الذي عنده او عليه اذا وصحت احواله
بدين المكتاب من دين الكفاية وحق فان تولى ما على الحال عليه وحده قبل الاداء بطلت
احواله وعاد بدل الكفاية على المكتاب وحق ايضا لانه لا يقبل الفسخ كذا الوال سيدة
غيره عليه اي علم مكتابه فلم يقبده بديل الكفاية لا يصح لانه وان فيه به صحت وصار المكتاب
وكيلا عن السيد باء بدل الكفاية الى غيره ولكن لا يقبل المكتاب عالم بقاء بدل الكفاية
الى غير سيدة فان كانت السيد قبل ادائه وعليه يكون قبل الكفاية بين فداء السيد المحال
من جملتهم لانه الحال لم يملك قبل القبض وحق انما ابراء اي ابراء السيد المكتاب
بعد ما اي بعد احواله وبرئ لا يبطر احواله عند خلافا لفرقة الكفاية في **فصل**
كره السفحة اي بطل السبب وفتح التاء واحدة السفحة تعريب سفنة وهي شي محكم
وسمي بهذا القرض به لا حكم امره كذا في النهاية في الكفاية وصورة انه يدفع الى ما مينا
قرضا ليدفعه الى صاحبه في بدله ليس تفيد به سقوط خطر الطريق وقد نهي رسول الله
صلى الله عليه وسلم عن قرض من نفقة فان لم يكن النفقة مشروطة ولا كان فيه عرف ظاهر
فلا بأس به وهو في معنى احواله لانه حال الخطر المنع على المستوفى في احواله رجل اقرض
رجلا على ان يكتب بركت الى بده كذا لا يجوز ذلك وان اقرضه بغير شرط وكتب له بذلك
الى بلد في سفحة جاز وكذا لو قال اقرض رجلا بغيره ان يكتب سفحة الى موضع كذا اعلم ان
اعطيتك ههنا الى ايام فلا جبر فيه او رد الى ما في سفحة يعني رجلا او رد الى بعض التجار
من رجل سفحة فاعطى ان به بعض الحال وبقي البعض لم يكونه لصاحب السفحة ان يطالب
ان به باء ما بقي قال الشيخ الامام ابو بكر محمد بن الفضل ان المكتاب مال قبل اي قبل المكتوب
اليه فكتب اليه ان يدفعه الى صاحب السفحة واقرضه المكتوب اليه بالكتاب وان كان الحال
دين على المكتوب اليه المكتاب بغير علم دفع الباقى وان لم يقر المكتوب اليه بالكتاب لا يجبر كذا
ان لم يقر ان الحال دين عليه المكتاب كذا في احواله **كتاب** الشركة في الاول واجبة رجل قال
لغيره ما اشتريت من ثيابي فخذها بيدي وبيعتك او شرط على انما اشتريتها من تجارة فهو بيننا
يجوز ولا يحتاج الى بيان الصفه والقدر والوقت هي اي الشركة حرمان الاول مشركه
ملك وهي ان يملكها ايا ملك اشنان عينا بل عقد الشركة بارت وشراء واتهاب و
استيلاء على مال حربي واقتطاع مال اثنين بل صنع من احدى ما وخطها اي خط رجل
ماله بل رجل اقرضت قنطرة التميز كخط الخط بالشيء وكذا ذلك ويضم من حكم التميز
بالاولى كخط الخط بالخط والشيء بالشيء ويجوز لكل واحد منهما في هذه الشركة بيع
خطه اي حصته من شريك في جميع الصور كذا في غير شريك بل اذن شريك لانه شريك
اجنبي في خط البائع الا في الخط اي لا يجوز بيع نصيبه من غير شريك في صورة الخط

الاختلاف الا باذن شريك في الكفاية والفقهاء ان الشركة بناء على سبب موضوع للملك
فيجوز له البيع مطلقا وهما بناء على هو غير موضوع للملك فلم يجز بيعه من غير اذنه اظها
لا خطا وثبت في احواله ولا يجوز لاهد شريك المكتاب ان ينفرد في الشركة بغير اذن
الشريك تصرفا بغير ربه الشريك والى في شركة عقد بياح وقبول بان يقول رجل
لا في شراكتك في كذا او يقول الا في وهما كنهيا كما يقبل الوكاية في الهداية بشرط ان
يكون في التصرف الحقود عليه عقد الشركة قابلا للوكاية لا يكون ما يستفاد بالتصرف مشترك
بينهما يتحقق حكم المطلب منه في النهاية وهو الشركة في المال والربح واخرى في الشركة
في التكدى والاختصاص والاحتياط والاصطلاحا وما يقطعها اي الشركة كشرط
درهم مساهمة في الربح لاهد كما سبقت وفي اي شركة العقد اربعة اوجه الاول شركة
معاوضة والوجه الثاني شركة هبة في النهاية سميت به لانه انما يكون في ايدها يتصرف
كل واحد منهما فيه وبكائه غنايه الدابة يكون في ايدي الراكب والوجه الثالث شركة الصياح
وتسمى هذه الشركة اصطلاحا شركة التقبل وشركة الادان وشركة الاعارة والوجه
الرابع شركة الوجود في الهداية سميت به لانه لا يشترط بالنسبة الامتلاك وجاهة عند
الناس في النهاية وتسمى شركة الكفاية **كتاب** الشركة في الهداية لانه لا يشترط فيها احوال
الحال فالاولى اي شركة المعاوضة ان يشترك شركة هبة في التجارات كلها متساوية
تصرفا بان يقدر احداهما على جميع ما يقدر عليه الا في من التصرفات فلا تصح الا بين حريين
مكلفين لا بين عبيدين ومكاتبين وصبيتين ولا بين حرة ومملوك ولا بين حرة وبيع
ولا جبره بزيادة تصرف بملك احداهما كالفاء وضمة بين الحنفي والسفوري فانها جائزة
ودنيا فلا تصح الا بين مسلمين او ذميين واكتفى بعض المؤلفين بقوله تصرفا في ذميا
لان راجع ما يفيد تحت قوله وتصرفا ومالا يصح به الشركة يعني بشرط ان لا يكون
منه الحال ما يجوز عقد الشركة عليه سورة اس المال الذي شرا كذا به صاحبه ابتداء وانتهى
ولا يعتبر انما فضل فيما تصح فيه الشركة في احواله والاول واجبة وظهر ان مال ليس بشرط
وقت العقد بل الشرط ظهوره وقت الشراء وبكائه اي بشرط انساوي في الربح ايضا
في الهداية ولا يتعقد الا بغير الكفاية وضمة بعد شرا بطلا عن علم العوام حتى يبايع جميع ما
يقبضه كجوز لانه يعتبر هو المعنى ويقعد شرط من شرائط الكفاية وضمة كما اذا ملك احدهما
ما صح فيه الشركة بارت او هبة ووصل الى به بتقلب غنا لادان المساواة الاعتبار
في الكفاية وضمة اذ هو شرط فيه ابتداء ونقضاء ويتعقد الكفاية وضمة على الوكاية لتحقيق الخط
وهو انصرف في مال الغير والكفاية لتحقيق المساواة فيما هو من موجبات التجارة وهو
توجه المصلحة نحوها جميعا ومشتراكلهما يكون على الشركة الا الطعام اهل وكسوتهم وكسوة
والبيع ان يافقه بالتبني اجمالا كالمشتري بالاصالة وصاحبه بالكفاية ويرجع الكفيل
على المشتري كصحة مما ادى لانه دفعه ذميا عليه من مال مشترك وكذا دين لزم احدهما
تصح فيه الشركة كبيع وشراء واستيجار وكفاية باء لزم الا في لا تصح فيه الشركة
كالشرا اجنبية وهو روبر الصلح عن دم العمد وعن النفقة والخرج في الاول واجبة اذ هي

را

لما

لا يجوز ان يترافق في القسمة في المشترك ولا يشترط في الدوام فاما ان يقسم العقار بين الورثة
بحر او ارضهم بانهم ورثة فلا خلاف وتترك هذه الدار ميراثا لهم لا يثبت منهم على الموت وعلى عدمهم غير
اي حصة وعند ما يقسم بينهم باثرهم كما لم ينفذ فانه يقسم اجماعا على العقار المشترك في الهدية
ولو اودع في العقار انهم اشترت حصة القاضية بينهم وان ادعوا الملك ولم يذكروا كيف
انقل حصة بينهم ولو برهنوا على الموت وعدم الورثة ومعهم وارث غائب او صبي قسم حسب
قائض اياهم اي ويكمل من قبل الغائب او وصي القسمة ليقض حصة الغائب او الصبي ان كان
العقار في يد يديهم والى وان لم يكن العقار في ايديهم بل كان في يد غائب او وصي منه في يده او
في يد مودعي في يد الصغير فلا يقسم كما لو كانوا اشترت من غائب احد يديهم او حصة وارث واحد
فقط وان اقام كسبة لان الواحد لا يصلح في حصة واحدة وكذا مقاسما ومقاسما بخلاف ما اذا كانت
الحاظر اشترت من قسم في الهدية اي يقسم القاضية جبر على ما في طلب احد من الورثة نصيبا
كان صاحب النصيب الكثير او القليل ما يصلح لارتفاع كل من الورثة بعد القسمة لانه القسمة حق
لازم فيما يخصها عند طلب احد يديهم في آحادية وارث مشترك بين رجلين نصيب احد يديهما اكثر فطلب
صاحب الكثير القسمة واني صاحب الكثير فله ذلك وهو اختيار الشيخ الامام المكون في نحو ابراهيم زاده
وعليه القسمة وقسم يطلب كثيرهم حطما ما يتفق بعض ويشتر بعض أقله نصيب لانه صاحب
الكثير متفق به فاعبر عليه بخلاف صاحب النصيب القليل فانه متخلف في طلبه بغير ضرر الغير
فلا يعتبر وقيل على العكس لانه صاحب الكثير يريد الاضرار بغيره والافق برضى بغير نفسه في
الهدية والاول اصح ويقسم بتراضهم ان استقر في الهدية كما اذا كان بينهم بيتا صغيرا
لانه اجبر على القسمة لتكامل المنفعة وفي هذا فتاوى فلا يجوز الا بتراضهم لانه الحق لهم وديهم
اعرف بشأنهم اما القاضية فيجوز لها ان تكون من الحصة اجنس لانه لا اختلاف بين
فلا يقع القسمة فيمنع بل يقع معاوضة وسببها التراضية دون جبر القاضية فيقسم القاضية كل
موزون ويكمل كثير او قليل والمعهدة والكفارة ويقسم الابل بالنفق اودى او البقر والغنم و
لا يقسم شاة وبغير وبرذون وحمارا في الهدية كاسيانه والاولى لانها باقية
الصنعة الخفت بالاجناس المختلفة والرقوب في آحادية الرقوب ان كان معه دواب وورث
او شيء او قسم الكل بين الورثة والافاق كان ذكورا وانثى لا يقسم الا برضاهم وان كان الكفر
وذكورا وانثى ان ابى البعض عن القسمة يقسم ويجبرهم القاضية على ذلك والعبد الواحد الهدية
الواحدة يباع ويقسم ثمنها لانها لا يحل القسمة وكذا كل ما يكون في بيعه ضرر او اجار
لحسن التفاوت بينهما في الهدية فيلزم اذا اختلف اجنس لا يقسم كالآل واليواقيت وقيل
لا يقسم الكبار من كثرة التفاوت ويقسم الصغار لقلة والتوب الواحد لا يشترط القسمة
على الضرر اذ لا يتحقق الا بالقطع وفيه خلاف يجوز منه والكرادية التوب الذي يصح لظهوره
دون البطانة وقيل هو التوب الذي كان له اول الحرة في الجدة ويكون ذاعلم بوجه فلو تضاف
في آحادية ولو كان بين رجلين توب لا يقسم القاضية بينهما ولو كان غير حط فانه تمام طولا
وعرضا جازت القسمة ولا يقسم توبان اختلفت قيمتهما بخلاف ثلثة اواب اذا جازت
توبين او ثوب وربيع ثوب ثوب وثلاثة ارباع ثوب لانه قسمه البعض دون البعض وذلك

جائز كانه الهدية والاحكام واجبا بين الورثة لا يقسم طولا ولا عرضا الا ان يترافقا على
ذلك والبشر والعبد والفقارة والشهوان كان مع ذلك ارض قسمت الارض وتترك البئر و
الفاقة على الشتر ولو كانت ارضين متفرقة او عيون او ابارا قسمت الا بالعيون
وما لا يجزئ القسمة لم يجز واحد منهما على واحد ببيع نصيب كانه اختلافه والرجح لا يشتر
على العذر في الطرفين اذ لا يبقى كل نصيب متفقا ارتفاعا مقصودا فلا يقسم القاضية بخلاف
الراضى ويقسم الدور في مسرة واحد على حدة اي يقسم كل دار على حدة منها الوحدة بالذراع
والبناء بالقيس وبجوزان يجعل لاصد يما اكثر ذراعا من الاخر ان كان قيمته اكثر كانه حصة
الفقارة وهذا عندنا في حصة وقال ان كان الاصل لهم قسمه بصفة في بعض فبعضها وفي بعض
يقسم كل على حدة التفاف على هذا الخلاف لا فرق في المتفرقة المشتركة كالسوت في حصة واحدة
او في محلات تجوز قسم بعضها في بعض والخلاف المتساوية كالسوت والبناء كاله و
كالدار والضيعة او الدار والحاوت بغير اذ كان بينهم دار وضيعة او دار وحاوت يقسم
على حدة بالاجماع لا خلاف اجنس وكذا ثاة والبغير والبرذون والكراد في الكفاية
اي لا يقسم جبر في هذه الاشياء خمسة جميع بان جميع نصيب احد الورثة في الشاة
خاصة ونصيب الاخر في البعير خاصة بل يقسم الشاة بينهم على ما يستحقه وكذا ثاة
البعير وغيره ويقسم سفله علوه وسفله علوه جردان اي يقوم كل واحد منها على حدة
ويقسم بالقيمة عند خمد وببغية لانه السفلي يصلح لا يصلح له العلوك البئر والسر داب و
الا حد طبل وغير ذلك فصار كالجبر فلا يمكن التعديل الا بالقيمة وعند ما يقسم بالذراع
لكن عندنا في حصة كل الدار من السفلي في مقابلة ذراع من العلوك لا يثبتا وعند ابي يوسف
العدو والسفلي من ذراع تحت شجرة في نصيب احد يديها واخصها من ذرية في
نصيب الاخر ليس ان يجبره على قطعها بغير اقساما واخذوا حصتهم ثم تراها على اقساما
بينهم صحيح لان القسمة تقبل المنقص في آحادية ارض بين رجلين طلب احد يديها القسمة فصار
الافق بعت حقيقة من فلاة واقام البينة على ذلك لا تسع لانه اقامها على فعل نفسه لا على
حق الغير اقر احد يديهم اي احد الورثة المتفاسمين بالاستيفاء اي بالاستيفاء نصيب ثم اقام
الخطا وزعم ان سببا مما اصابه في يد الاخر لم يصدر اليه بعد لم يصدق البينة وتقبل منها
التاسمين منها خلافا لحد كانه كتاب الشهادة في الهدية فانه لم يبق البينة استعمالا مشتركا
من نكل منهم جميع بين نصيب اكله والحد من قسم بينهما على قدر نصيبهما قال رضي الله عنه
يشيخ انه لا تقبل دواء اصلها شاة في آحادية اذا ادعى احد الشركاء الخطا في القسمة
لانها القسمة تجوز دواء ولا جاد فرع شيء من ذلك ولا مساحة ولا كبر ولا ذرية الا بجهة
وقد ايضا ودعوى الخطا انما تسع اذا لم يبق بالاستيفاء اما اذا اقر بالاشيعة ودعوى الخطا
والغير الا اذا ادعى النصيب خمسة تسع دواء وان قال احد المتفاسمين قبضتها على ما
اصابني ثم اخذ مني بعضه اي بعض ما اصابني وانكر شركي حلف حلفه كبر الدعاوى
لان يدعي عليه الغصب وهو يكره القول المنكر بيمينه وان قال قبل انواره بالاستيفاء صابنه
كذا لم يسلم اني كانه يكره مخالفا ونسخت القسمة لانه اختلاف في مقدار ما جعل للقسمة

حدة

ان

د

فصار كالانقسام في مقدار البيع ولو اقتضاها واحد صاحب كلاً ما يفتى فادعى احدهما بيمينه في الالة
 ان من نصيبه والآخر في نصيبه البينة وان اتفقا ما كانا فاحضرة البينة المدعى لانه خارج وان كانا قبل الالة
 على القبض بخلافه وتراوا او كذا الاختلاف في الحدود وان قال احدهما هذا كذا في قوله وفي نصيبه
 وقال الالة كذا كذا في الكافي ونفسه القسمة سواء كانت بيمينه او بيمينه او بيمينه او بيمينه
 في القسمة كذا في الالة في الكافي ولو ظهر من حيث في القسمة ان كانت القسمة بيمينه او بيمينه او بيمينه
 عند الكل لان تصرفه مقيد بالعدل وان كانا باليمين لانه بطل القسمة كذا كانت بيمينه او بيمينه
 القاضي في الصحيح كذا في الكافي في قوله القاضي في قوله القاضي في قوله القاضي في قوله القاضي في قوله
 في القسمة كلها واما خيار الرؤية والشرط يثبت في قسمة لا يجزى الا في علي ذلك وهي القسمة
 في الاجناس المختلفة لا في قسمة الجبر الا في علي ذلك كذا القسمة في ذوات الامثال من الكليات والجزئيات
 والعدديات المتفاوتة في اجناس الواحد وان كانت القسمة في غير ذوات الامثال من الغنم والار
 والبق والاشباب كهرية وكهروية او اثبت الحاد في البقية يثبت خيار الرؤية والشرط
 وهو الصحيح وعليه الغنم او ظهر من في المنة كذا القسمة الا اذا قضوه او ابراه الغنم والبق
 او بيمين من المنة ما يفي بالدين ولو ادعاه احد المتقاسمين صح كذا في باب التفاضل من كتاب
 الدعوى في القسمة وجعلت وعليه دين الغائب فانما في القسمة تركه وان كان الدين اقل منها
 وسال الورثة عنه ان يقول شيئا لا يجل قال ابو حنيفة في القسمة لا يجل وهو قول الاول ثم استحسن
 وقال بان القاضي يجل ذلك او ظهر وصية بالثلث او بعين من اعيان المال هذا اذا ظهر الوصية
 لا في اجناس المال او اثاره بغير القسمة لا في قسمة القسمة لانه يكون سابعاً في نقص عاقبة ثم في حقه
 فلا يصح ادعاه كذا في القسمة في قوله القاضي في قوله القاضي في قوله القاضي في قوله القاضي في قوله
 قلت له انما القسمة القسمة الا ان ينفذ او يمينه هذا اذا اقسما وانفسما اما اذا اقسما
 بيمينه القاضي وهو في ذلك غائب اخذت المشايخ فيه منهم من قال لا يكون له نقص القسمة
 كما لو ظهر وارث او من من قال له ذلك في القسمة ميراث بين قسمة ولم يكن هناك دين
 ولا وصية فانت بعض الورثة وعليه دين او اوصى بوصية او كان له وارث غائب او غير
 فانقسم الورثة ميراث الميت الاول بغير قسمة وكان لغزارة الميت الثاني ان يطلب القسمة وكذا
 لصاحب الوصية والوارث الغائب والصغير او ظهر ميراث في القسمة بين قوم اقسما او بيمينه
 على انفسهم بالقسمة ثم ادعت امرأة الميت المهر على الميت وان مات البينة كان له طلبها لها
 بطل القسمة فيكون ميراثها كدين الدين بالطلق ويكون وجودها كعدمها فكذا اذا كان الغنم والار
 او استحق بعض شئ في الكل كقصص الدار المتقسمة او قسمة لا تقسم لوانه استحق بعض
 حصه احد من الورثة شئ او لا في المهادنة او اذا استحق بعض نصيب احد من نصيب القسمة
 عند ابي حنيفة رجس بل يرجع استحق عليه بيمينه ذلك في خطه بيمينه وقال ابو يوسف في
 القسمة قال رضي الله عنه في الاختلاف في استحقاق بعض بعينه وبذلك اذكر في الاسرار والصحيح
 انه الاختلاف في استحقاق بعض من نصيب احد ما في استحقاق بعض من نصيب
 بالاجماع ورجع بقية البناء استحق احد من الارين بعده في القسمة في دارين

او اوصى واخذ كل واحد منهما دار ثم استحق احد من الارين بعده ما بين فيها صاحبها المستحق
 عليه ان يرجع على صاحب حصه نصف قيمة البناء عند ابي حنيفة والاصح انه قول الكل **فصل في المهادنة**
 هي عبارة عن قسمة المصنف مضافاً من المهادنة او من المهادنة وهي عبارة عن قسمة المصنف
 ان لا يجوز لانهما مباداة القسمة بيمينه جازت بالاجماع تحت المهادنة في سكنى دار واحدة
 بسكنى هذا بعضاً وهذا بعضاً وهذا عدداً وهذا سفلاً او في بيت صغير يسكنه ثلثه وهذا
 شهراً في المهادنة ويجوز القاضي عليه او في سكنى دارين بسكنى هذا وهذه وهذا الالحاق
 وتصح ايضا في عقد دار او دارين والكل واحد منهما يجزى ما احب به بالمهادنة او اخذ غلته في
 نوبة شرط ذلك في العقد ولم يشترط ذلك في المصنف على كل حال واما في نوبة احد جانبي المهادنة
 الواحدة المستمرة لانه لا يربح كذا في المهادنة في حقه جبراً وعبدية يخدم هذا يوماً وهذا
 يوماً او يخدم احدهما والآخر الا في قوله القاضي في قوله القاضي في قوله القاضي في قوله القاضي في قوله
 استحق انما يختلف الكسوة لانه ساج في الطعام كما يكتسب لانه كسبه ثم يرضى القسمة
 لانه استغفاراً عنه بالانفاق كذا في الاستقلال جبراً وهذا والآخر الا في قوله القاضي في قوله القاضي في قوله
 خلافها وما لا يجوز ذلك في كسبه وادبته او ابنته عند ابي حنيفة وعندنا كذا في قوله القاضي في قوله
 الالهية كذا في المهادنة في قوله دابة او ابنته الا بالشرع في القسمة رجلاً نواضيا
 في بقية بينهما على ان يكون عند كل واحد منهما خمسة عشر يوماً يجب بينهما كذا في قوله القاضي في قوله
 الدين لا حد وان جعله مباحاً في كل لانه يمينه المصنف فيما يقسم القسمة الا ان يكون مباحاً في كل
 استعمل القسمة في حقه كذا في قوله القاضي في قوله القاضي في قوله القاضي في قوله القاضي في قوله
 ثم نخل ولا في لبن ختم في المهادنة ولو كان نخل او شجر او غنم بين اثنين فمهادنتهما على ان
 يأخذ كل واحد منهما نصفه يستمر او يبرعاً ويستمر البنا لا يجوز لانه المهادنة في المصنف
 ضرورة انها لا تنفي فمهادنتها وهذه اعيان باقية ترد عليها القسمة عند حصولها وانما
 ان يبيع حصته من الالة ثم يشترط كذا بعد مضي نوبته او يبيع بالدين بقدر معلوم **فصل في**
 المصنف جبراً او في حقه من المصنف جبراً وتبطل المهادنة بطل القسمة يعني لو وقعت المهادنة
 فيما يقسم القسمة كذا في قوله القاضي في قوله القاضي في قوله القاضي في قوله القاضي في قوله
 لان القسمة المصنف في كسبه المصنف وانه لو طلب احد الشريكين القسمة والالة المهادنة ينقسم
 القاضي ولا تبطل بالموت الى موت احد ما كذا في قوله القاضي في قوله القاضي في قوله القاضي في قوله
 جال من جانب وعلم من اية ورثتها الا في الجاه والقول المصنف ادين لانه فقير حاله
 بامر ما لا يملك وجعلت ان كالمقبر من عرس السراء ولا علم وجهه كذا في قوله القاضي في قوله القاضي في قوله
 الكسوة كالمصنف في عدم الضمان في قوله القاضي في قوله القاضي في قوله القاضي في قوله القاضي في قوله
 اثنين منهم وترك واحد في الحجة ووجه الرابع وترك باب الحجة فمهادنته كذا في قوله القاضي في قوله
 بحال بعد عليه في الحفظ من الضمان على المصنف والمصنف على الرابع وان كان من لا يجتهد
 عليه من المصنف وقيمة المصنف جبراً في مال مضافاً وادعاه ان يكون المصنف مضافاً
 فالحيلة في ذلك ان يرضى المصنف وبسليم اليه ثم يأخذ منه مضافاً ثم يرضى بعد
 ذلك الى المصنف مضافاً وبذلك يعرف وكيله لانه يعرف في مال المصنف لانه بامر في بصر

صا

بارة

رب

بما تحفه من العدة على رب المال وباري شريك في الربح لانه يحصل المال والعقل مشتركان فيه وان
شترط كل الربح لغيره فمن وان شترط رب المال لم يضره وبالعقد واجبه يعني اذا قدمت
المضاربة ظهرت الاجارة حتى استوجب العامل ايج من سوا ربحه او لا ولا يضره على ما شرط له
عند ابي يوسف وعنه محمد بن ابي حنيفة بالاجابة بل لا يضره لانه في المضاربة العينة وهو
رب المال لانه عاين ملكه وبالحال فاعاد صاحب مضاربه لوجود التحد منه على مال غيره وان اذن بعده
يعني المضارب اذا اشتد مرضه من غير ان يموت او يفرق منه ثم اجاز رب المال فانه لا اثر لاجارته
واستيف من مضاربه في المضاربة بالمال يعني به الشراكة يعني الربح والمال بينهما والتقسيم
المنفعة وتصح ايضا بغير عوض دفع رب المال الى المضارب واذن بوجه وقال على مضاربة
في غنمه فباع بربحهم او ذابته بغير عرف صحيح لانه لم يصف المضاربة الى اللوح بل الى غنمه في الاول الجينة
رجل عقد مع آفة عقد المضاربة بالعرض ثم ادعى المضارب ربحه الى رب المال فله ان لا يدين
ودين اي تصح ايضا بدين امر بقبض يعني اذا قال رجل لرجل اقبض مالي على فلان واعلم به مضاربة
جائزة لانه انما مضاربه بالدين الى زمان القرض والدين فيه بصيرة غيا وهو يصح ان يكون راس
المال بخلافه اذا قال رجل لرجل اقبض مالي على فلان واعلم به مضاربة
او بالنسبة عند العقد وشترط كونه غنيا لا دينا الا اذا امر بقبضه كالحرم وشترط تسليم
اي تسليم المضاربة الى المضارب بحيث لا يبقى لرب المال فيه بل ان المال يكون امانة فلا يتم الا
بالسليم اليه وشترط ايضا تسليم الربح بينهما بحيث لا ينجح احدهما او ربحهما سامة لانه شترط
يقطع الشراكة بينهما لانه لا يحصل من الربح الا قدر ما شرط له ولا يطل المضاربة بموت احد
اي رب المال والمضارب لانه لو تولى موت الكوكل او الكوكل بطل الوكالة ولا تؤثر كالموت في
كتاب الوكالة ولو لم يجرى المالك جازا او حكم به في التناهي هذا اذا لم يجرى ساما اما اذا
رجع مسلما فالمضاربة على حالها عند جازا ولا يطل بارتداد المضارب في قولهم جميعا في الكفاية حتى
لو اشتد ربحه وبيع او وضع ثم قتل على رده او مات او كلى بدارا كحب فان جميع ما فعل
من ذلك جائز والربح بينهما على ما شرطوا ونفس المضاربة بشترط زيادة قدر معين لا بعد ما
الربح كعشرة مثلا على الشروط كالنصف والنصف في الكفاية كما اذا قال رب المال للمضارب
علي ان ما رزق الله في ذلك من ثمن عشرة والباقى من الربح بينهما نصفان ونفس ايضا
بشترط وجوب جهته في الربح كما قال رب المال للمضارب لك نصف الربح او ثمنه او ربحه بطريق
التروية لانه الربح هو المحقق عليه بخلافه فنفس العقد ولم يعقد عقد المضاربة بشترط ان يدفع
المضارب داره الى رب المال ليسكنها او يدفع ارضه اليه ليزرعها انه جعل نصف الربح عوضا
عن عمله وعينه اجرة الارض والدار فكلما كانت حصة العمل محمولة لا بغيره الا غير شترط وجوب
جهته في الربح لانه المضاربة لا تقسم بالشروط العارضة وبطل نفس ذلك الشترط كما شترط
الوضعية على المضارب في الكفاية كما اشتراط الوضعية عليها وينزل المضارب بهلاك
راس المال ويجوز ان يجرى له ما لم يعلم حتى جاز في غير حال المضاربة فان علم والمالك يكره
ببيعها ولا ينزل عنه لانه لا يجرى ولا ينظر في ذلك الا بالنقد فيثبت لوجه البيع بغيره
ولكن لا ينصرف في غنمه وان كان نقد اذنه جاز راس المال لا ينصرف فيه وان كان مزرعة

فله قبله بغيره استحق ولزم ان تضارب الدين الربح يعني لو اقرضه في المال دين على نفسه لم
المضارب ان تضارب في الربح والافاق لانه وكيل محض والوكيل مضارب لا يجزى عن
ما شترط به ولكن بوجوب المضارب المالك به اي بالانضار وعلى هذا سائر الوكالات
والبيع والسهم ويجوز ان على التفاضل لا يجرى بوجوه المالك من مال المضاربة فلك
من الربح لانه راس المال والراي عليه يد يعني ان زاد المالك على الربح لا يضره المضارب
لانه المدين قد يكون غنيا ولو اقرضاه الى الربح والعقد باق لم يفسخ بعد فذلك حال كل او
بعضه شترط الربح حتى يتم راس المال والراي عليه فان فضل من الربح اقساه وان لم
يفض فلا مضاربة على المضارب وان كان فسخ المضاربة ثم عقد فذلك حال او بعضه لم يجر
الربح الاول **باب تصرفات المضارب** شترى مال المضاربة بغير او قهره او جعله على
مضارب وان قيل له اعمل بملكك وله البيع ان قبل له ذلك فلا مضاربة به وبغيره شريك جازا
البيع وحصة له اذا بيع وحصة الثوب في المضاربة في الاول الجينة دفع المضارب ربحه الى
مضاربه وقال لهما اعمل بملكك لم يكن لكل واحد منهما ان ينفذ بالبيع ولا بالشراء لانه رضى
برأيهما لا يجرى احدهما ولو عمل احداهما بغير اذن صاحبه ضمن نصف المال لرجله وعليه
وحصة وفيه ايضا شترى المضارب من امية او ابنه بالكثر من قيمته ويتخاين الكس في
مضاربه لم يكن على المضاربة يجرى المضارب في المضاربة المطلقة وهي التي لم تقيد بالزمان
او المكان او السعة او الحال ببيع بنقد وبشترط معادة بان لا يكون الا لاجل اطلاق
بيع اليه التجا وان باع بنقد ثم اذى صح اجماعا وكما اجاز له ان يبيع بنقد ونسبة لانه
يشترى بهما في الاول الجينة اختلف فقال المضارب امرئى بالنقد والنسبة وقال رب المال
لا بل امرئى بالنقد دون النسبة فالقول قول المضارب في اخذته اشترى مال المضاربة
سببا بما لا يتخاين فيه التماس يكون مخالفا قاله رب المال فيه اعمل بملكك او لم يفرق ولو باع
مالا به او باع غير متعارف جاز عنه اي حقيقة خلافا لما والمضاربة ان يعمل ما هو من عادته
التجارة فله ان يبيع في موضع الى غيره مالا يعلم فيه ويكون الربح للعامل لانه هذا من مبيع
التجارة وان يوكل غيره بالبيع والشراء وبكل ما جاز له ان يعمل بنفسه وبودع غيره
من مال المضاربة ببيع عليه في مال المضاربة وبغيره من ماله وبشترط ان لا يجرى
لعمله والمكان والسقف في الظهيرة وله ان يشتري ارضا بغيره وبشترط بعض المال
فيخرجه ويختار اي يقبل الكوالة بالنسبة على الا بصر والعسر ويبيع مال المضاربة و
لو ابيع رب المال صح ولا تضارب في اخذته وان كان باذن لعبد المضاربة في التجارة
في ظهيرة الرواية وبسفر المال اي مال المضاربة ولا ينفق المضارب من مال المضاربة
في سفره ونفقته فيه من ماله وما دونه كسوق المصرا ان كان ان ينفق وبسبب في
ايه والافاق لسفره ولا ينفق ايضا في مصراخرة داره او في المضاربة في الكسوة في الاول الجينة
ولو نزل الا فانه في مصراخرة النفقة لانه مختص بمال المضاربة فان سافر ينفق منه حال
كونه مافا في حوائجه طعامه وشرايه بالمعروف اي بما عرف بين التجار حيث لا يبعد
هذا الاتفاق اسرافا في عرفهم وضمه كانه راى على العادة وكذا ينفق منه في كسوته و

وركو به شراء واستيجار وكذا ايجرة خادمه وفراش بنام عليه وحصل ثيابه والده من فوض
بكتابه فبذله ويرد ما بقي من كسوة وغيره اذا قدم الى راس المال ولا ينفع منه في الدوام
وهو من ماله في طاهر الرواية ويأخذ المضارب ما انفق من الربح اولا وما فضل قسم وان فو
بماله ومال المضاربة او بغيره من الربح بالحق في التولية الجدية ولو انفق في سفره اكثر
من مال المضاربة كان الفضل عليه خاصة وان مات رب المال فزاد المضارب بمال
المضاربة لا نفقة له منه وبفضله المال ان انفق علم بموته او لم يعلم وليس ان يضارب
بلا اذن فان ضارب ماله ضامن ما لم يعمل الثاني في طاهر الرواية وهو قولنا في رواية الحسن
عن ابي حنيفة لا يضمن المثل الا بغيره من الربح وحيث خرب المال ان يضمنه ايجاز
في المشهور وقيل على الخلاف في ابداء المودع وقد مر في كتاب الودعة ولا ان يشرك
مع غيره بلا اذن ولا ان يخط مال المضاربة بماله او بغيره الا باذن صريح او تفويض
تام كقولنا اعمل لي كذا ولا ان يضمن مال المضاربة ما لم ينص ولا ان يأخذ السفايح ولا
ان يستدين على المضاربة بلا نص بخلاف ما يشترى باكثر من مال المضاربة ولا ان يبيع
ولا ان يصدق في الهبة ولا ان يعطى بماله وبغيره ولا ان يكتسب الا بالتفويض من رب
المال لا بمجرد قوله للمضارب اعمل لي كذا ولا يزوج قسدا كما كان اوقات من ماله اى من مال
المضاربة في الظاهر وفي ذكر العقد في ان المضارب يملك ثمنه في الامانة عند ابي يوسف راجع
ولا يشترى مال المضاربة من يضمن عليه الى المضارب ان كان المال قد ربح وبيع ان لم يكن
ربح فانه حدث ربح بعد الشراء فيض عليه ولا يضمن بل يسبق الحق في نصيبه رب المال
ولا يشترى من يضمن عليه على الكسب كمن ربح من كسبه من كسبه عليه بغيره سواء كان في
المال ربح اولا وضمنه في الصورة ان فعل لان المشتري كان له المضاربة كما يضمنه ان
حالف ارباب المال في المضاربة الكيفية بملك معين احرازه عن سوق بعينه فانه ذلك
غير مفيد حتى جاز ان يبيعه الا اذا خرج التخصيص بطريق النهي فقال لا تعمل في غير هذا
السوق فينقذه بملك كذا في النهاية او سلمه معينة او دفعت معين حيث يتقيد به ويظهر
العقد بكيفية او معامل معين بان قال له اعمل لي كذا او الصبارة فاعلم غيرهم وان
عامل في الكوفة غير اهلها او صار في مع غير الصبارة لا يكون له في الفاء وكذا لو قال اشترى في
سوقها فاشترى في غيره بخلاف قوله لا تشترى في غير سوقها وان قال فخذ هذا المال فعمل
في الكوفة او فاعلم فيها او فخذ بالنصف فيها فهو يتقيد بخلاف فخذ واعلم فيها والقول
الى المضارب في ادعاء الاطلاق يعني لو ادعى رب المال المضاربة نوع وقول المضارب
ما سميت لي بخبرة بعينها فالقول للمضارب لانه الاصل العموم واما التخصيص فيستلزم
زاد فلا بد منه اثباته والقول رب المال في ادعاء كل واحد منهما نوعا لانها اتفاقا على تخم
والاولى البينة ولو وقت البينان وقت فضايل الوقت الاجزاء الى لانه انما انظر
ينقض الاول كذا في الهدي في التولية الجدية اختص في قدره راس المال والقول للمضارب ولو
اختص فيما شرط للمضارب في ربحه او بغيره فالقول رب المال كذا لو قال رب المال

شرطت كذا قلت وقال المضارب دفعت الى ولم تشتر شيئا او قال المضارب شرطت
فانه درهم وقال رب المال نصف الربح والقول للمضارب ان اشترى عبد بالفسخ وقال درهم
مال المضاربة وقال رب المال اشترى مني نفسك والالف فابنه في ذلك **كتاب امرأته**
هي غير جائزة عند ابي حنيفة وعند جابر بن عبد الله والفور على قولنا لا يملك النكاح بها ولا يملكها
الا انه باكثر من الهدي وبغيره شرط لصحة على قولنا يحررها اهل بيته العاقبة وحيث كانت
عاقبين كانه سائر العقد وصلاحيته الارض للزوجة يحصل الوضوء والتخفيف بين الارض
والعامل كما هو المضاربة ولو شرط على رب الارض معه بنفسه العقد لغوات التحلية وتعيين كونه
لمعرفة النفقة لكن لا بد ان يكون متقارفا كالمسنة والسنتين وتعيين رب البذر هذه
الزوجة وتعيين جنس النفقة لانه في النجاسة لان الاجارة لا تخرج عن جهالة الاب والابن
شيء من الخارج في شرط بيان جنس الاب ولا بشرط بيان مقدار البذر دفع الى رجل ارضا
ليزرها بذر سنة هذه على انه ان زرعا حنطة فالحاج به بينهما نصفان وان شغلها
الارض بملكه وان سمها فزوجه جاز على ما شرط وان زرعا بغير حنطة وبعضها شعير
وبعضها سمها جاز ايضا على ما شرط في كل نوع وتعيين خط الاب وهو لا يزرع منه قبل وبيع
الخارج فهو شرط لاجلها فخران مساهة نفقة المرأة لا ضمان ان لا يزرع من الارض الا ذلك
العقد فتنقطع الشراكة ومن شرطها بقاء الشراكة ونفسه ايضا لو شرط زرعا موضع معين
لا ضمان ان لا يزرع الا في ذلك الموضع وكونه الارض فقط او كونه مع البذر او كونه العمل
وهو لا حد لها الا لحد العاقدين وابقا في لابي وهو كونه البذر والعمل والبقر في الصورة
الاولى وكونه العمل والبقر في الثانية وكونه الارض والبنم والبذر في الثانية وان كانت
الارض والبنم لواحد والبذر والعمل لابي فليس باطل في طاهر الرواية وعن ابي يوسف انه يجوز
ايضا وان يجوز ايضا ان يكون البذر لواحد والارض والعمل لابي ولا ان يجمع
بين البذر والبنم بان يكونا لواحد منها والارض والعمل لابي والخارج في الوجهين الاخيرين
البذر في رواية اعتبارا برب البذر في الفاسدة وفي رواية لصاحب الارض وبغيره
البذر فابنه بالانصاف بارضه في الهدي وفي الوجه الاخير على العمل اجماعا لابي والبنم
هو الصحيح بشرط ايضا كونه النفقة اى نفقة الزرع عليها بالتخصيص اى بقدر حق كل منهما
نفقة بشرط ايجرة الحصاد والرافع والديكس والتزنية على احد جانبي الهدي وعن ابي
يوسف انه يجوز اذا شرط ذلك على العمل لغيره ان لا يستفاد وهو خارج عن بيع
بلح قال حسن اللغة الشريفة هذا هو الامح في ديارنا فالحاصل ان ما كان منه عمل قبل الادراك
كاستحقاقه واكتسبه فبذله على العمل وما كان منه بعد الادراك قبل الفسخ فهو عليه في طاهر الرواية
كالحصاد والديكس وانما ما كان منه بعد الفسخ كالحفظ فهو عليه في الكلامة وحفظ
الزراع على المزارع الى وقت الادراك وبعد ذلك عليه وان شرط الاحتفاظ على المزارع بعد
الادراك ينبغي ان لا يفسد العقد ونفسه اى انما زرعه بشرط تنصيف الباقي من الخارج
بعد دفع صاحب البذر او بعد دفع الخراج المحفوظ في الارض الخراجية لا ضمان الا بالعمل
الا ذلك القدر في النهاية فهذا اذا كان الخراج في ارضه وطبقه بان يكون دراهم مساهة اما اذا كان

ب

في الحكم فاما فيما بينه وبين احد من الميراثين المستحقين له من الارض فانه لا ينفذ له من الارض
بموت احد المتقاربين لان هذا عقد ورد على المتنازع فيبطل بموت احد المتقاربين كذا في
رب الارض قبل الزرع وقد كرم الارض وحفر الابواب ولا ينفذ له من الارض ما عمل
لانه المتنازع انما يتقوم بالعقد وهو قديم بالخارج فاذا انقضى العقد لم يبق له من الارض
رب الارض ولا يزرع بقول الميراثين على العمل في الارض ولو مات الميراثين بعد موت الميراثين
ووثق من قبل ان يزرع فيستحق الميراثين واما في رب الارض فلم ينفذ له من الارض ما عمل
بغيره او على العمل والى ذلك على المتقاربين المتقاربين في صورة انقضاء العقد في الكفاية كمن في هذه
الصورة لو رجع المالك في انقضاء العقد بغيره او على العمل على العمل في صورة انقضاء العقد في الكفاية كمن في هذه
بالاعذار كافي الاجابة فتفتخ بسقوط مرض لا ينفذ له من الارض ما عمل في الكفاية كمن في هذه
عن الاصل ودين احوال صاحب الارض الى بيعها وليس له ان يطل عليه ككرب الارض وحفر
الانها ينشئ ولو ثبت الزرع ولم يستحصل من الارض في الدين حتى يستحصل الزرع وتفتخ ايضا
بانقضاء مدة المزارعة فاذا انقضت المدة ولم يترك الميراثين لم يزرع اجماعا من
الارض الى اوارك الزرع لانه استوفى منقصة بعض الارض لثبوت حصة فيها الى وقت الادراك
والمنفعة اي نفقة الزرع كالميراثين والسقي والحفظ والحصار والرفع والدوس والنفقة عليها
بعد حصة فيها حتى يترك الزرع وما انفق احد على الزرع بعد انقضاء المدة بل امر صاحبها او
اقر قاض الطلوع لان واحد منهما غير مجبور على الانفاق ولو اراد رب الارض ان يأخذ الزرع
بقول الميراثين لم يكن له ذلك لانه لا ينفذ له من الارض ما عمل في الكفاية كمن في هذه
اقطع الزرع فليكون يسكن او اعطه قيمة نصيب او انفق انت على الزرع ويرجع ما ينفقه
في حصة في الكفاية يترك الميراثين في وسط السنة والزرع بقول فانفق عليه رب الارض
حتى يستحصل رجع على الميراثين ما انفق بالغابا ليع والقول قول الميراثين في قدر النفقة
مع يمينه على عمله **فصل** في الميراثين رجل اخذ ارض بيمين مزارعة ان كان الميراثين جهة
اليمين لا يجوز وان كان من جهة الوصي يجوز في اخذ ارض بيمين اذا اخذ ارض بيمين مزارعة
قال ابو نصران اخذنا على سبيل ما اخذنا في الميراثين ارض بيمين مزارعة ان كان الميراثين جهة
المزارعة مطلقا امانة في يد الميراثين فلا ضمان له ولا يملك الميراثين في الميراثين
اي الميراثين في سقي الارض لم ينفذ في المزارعة الفاسدة وضمنه في العيب قيمة فسط صاحبها
اي صاحب الارض وقت تركه ان كان الميراثين في ذلك الوقت لانه حقله عليه والسقي من قبل
اسباب الحفظ وقد عقد خلاف ما اشترى بينه وبين صاحبها فضمنه نصيب صاحبها وان لم يكن
قيمة في ذلك الوقت يقوم الارض مزارعة وغير مزارعة فيضمنه فضل ما بينهما مزارعة مزارعة
اخذها ونبت فاستحققت الارض قبل الادراك فانه لا يزرع باليمين ان شاء من صاحبها فضمنه
قيمة اي الزرع او قلعه ان شاء من الميراثين بل امر به السقي ولم يترك الى وقت الادراك
ثم كرم الارض باليمين ان شاء من الميراثين فضمنه نصيب الميراثين وان شاء من الميراثين فضمنه
ضمنه فيمنه فانيا وان استحققت مكره في الميراثين فلا ينفذ عليه ولو دفع ارضا مزارعة والميراثين
من قبل رب الارض فزرعها ونبت الزرع ثم استحققت قبل ان يستحصل في الميراثين فضمنه

في اجماع من خمسة عشر الف او الربع لانه لا ينفذ له من الارض ما عمل في الكفاية كمن في هذه
العشر وضمنه الباقي في الارض العشرة كذا شرط رب الميراثين في الميراثين لانه لا ينفذ له من الارض
والباقي بينهما لانه لا ينفذ له من الارض ما عمل في الكفاية كمن في هذه
بعد دفع العشرة من خمسة عشر الف ولا ينفذ له من الارض ما عمل في الكفاية كمن في هذه
الميراثين لانه لا ينفذ له من الارض ما عمل في الكفاية كمن في هذه
هو الميراثين والسقي من قبل الميراثين لانه لا ينفذ له من الارض ما عمل في الكفاية كمن في هذه
لانه لا ينفذ له من الارض ما عمل في الكفاية كمن في هذه
لانه لا ينفذ له من الارض ما عمل في الكفاية كمن في هذه
رب الميراثين في الميراثين لانه لا ينفذ له من الارض ما عمل في الكفاية كمن في هذه
اي كالميراثين في الميراثين لانه لا ينفذ له من الارض ما عمل في الكفاية كمن في هذه
اخذها فلا ينفذ له من الارض ما عمل في الكفاية كمن في هذه
بعينه لانه لا ينفذ له من الارض ما عمل في الكفاية كمن في هذه
في الميراثين ولو شرط على رب الارض ان يزرع في الميراثين فانه لا ينفذ له من الارض ما عمل في الكفاية كمن في هذه
جاء ذلك من ايها كان الميراثين لانه لا ينفذ له من الارض ما عمل في الكفاية كمن في هذه
ان صلاح عليه ولو شرط على الميراثين لانه لا ينفذ له من الارض ما عمل في الكفاية كمن في هذه
والمنفعة على الميراثين الميراثين في الميراثين لانه لا ينفذ له من الارض ما عمل في الكفاية كمن في هذه
انه يترك الارض مرتين ثم يزرع وقيل ان يتركها الميراثين بعد الفراع ايضا ويرد على
صاحبها مكره وقيل مكره انما يترك الارض مكره انما يتركها الميراثين فانه لا ينفذ له من الارض ما عمل في الكفاية كمن في هذه
ينبغي ما جبر الميراثين مكره فيضمنه بها صاحبها لانه لا ينفذ له من الارض ما عمل في الكفاية كمن في هذه
المزارعة الصحيحة انما يزرع بعينه اذا صححت المزارعة فانه لا ينفذ له من الارض ما عمل في الكفاية كمن في هذه
وان لم يزرع الارض شيئا فانه لا ينفذ له من الارض ما عمل في الكفاية كمن في هذه
انتهاء ولا يترك في غير الميراثين وفي المزارعة الفاسدة كذا في الميراثين لانه لا ينفذ له من الارض ما عمل في الكفاية كمن في هذه
بملك بملك الاصل وانما يستحق الاية بالتسمية ولان اجماعا من قبل الميراثين صاحب
الارض او اجماعا من قبل الميراثين ان كان الميراثين في الميراثين لانه لا ينفذ له من الارض ما عمل في الكفاية كمن في هذه
رضي بسقوط الزيادة عند الميراثين في الميراثين لانه لا ينفذ له من الارض ما عمل في الكفاية كمن في هذه
رب الارض كخارج الميراثين في الميراثين لانه لا ينفذ له من الارض ما عمل في الكفاية كمن في هذه
له ان استحققت العمل اخذ في مزارعة وقد راجع الارض وقد صدق بالفضل في الميراثين لانه لا ينفذ له من الارض ما عمل في الكفاية كمن في هذه
بعد العقد على العمل الارض الميراثين حيث لا يجبر على العمل ان يرضى في الكفاية كمن في هذه
من قبل الميراثين الميراثين فانه لا ينفذ له من الارض ما عمل في الكفاية كمن في هذه
ليس من قبل الميراثين الميراثين فانه لا ينفذ له من الارض ما عمل في الكفاية كمن في هذه
الاجارة الا اذا كان في الميراثين فانه لا ينفذ له من الارض ما عمل في الكفاية كمن في هذه
بغيره لانه لا ينفذ له من الارض ما عمل في الكفاية كمن في هذه
استحققت رب الارض والميراثين قبل فذكر كرم الميراثين الارض فلا ينفذ له من الارض ما عمل في الكفاية كمن في هذه

يجب ان يرجع ما جاز من عمل كذا في الاولوية للمزارع ان يرفع الارض الى جدره فزارعه ان كان
 المزارع من قبله وان كان المزارع من قبل صاحب الارض ليس ان يرفعها الى غيره فزارعه وان دفع بصير
 فاصلا للارض والمزارع جميعا فيضمة صاحب الارض مثل بذر ونقصان الارض ايتها ما او قبل
 له اعمل فيه بمرأى سوا كذا المزارع من قبل صاحب الارض او من قبل المزارع **كتاب المساقاة**
 هي مفاعلة من السقي وهو المزارع في الاشجار بعقد كارج منها هي دفع الشجر الى من يصلح بجزء من
 ثمره وهي كالمزارعة حكما وهو يثبت الملك في منفعة الارض والشركة في الخارج كذا في الخارج
 كذا في الخلاصة وحاصلها قال ابو حنيفة هي باطلا وقال جازية اذا ذكر مدة مطوطة وسمى جزأين
 التمر مثا وانفق على قوتها ثم ان ابا حنيفة اذا فرغ المساق على قول من جاز المزارعة بعلمه
 ان التمسك لا يأخذ منه بقدر كذا في الخلاصة وشرطها كالمساقاة في القدرين وبيان نصيب العمل والتملك
 بين الاشجار والعامل والشركة في الخارج الاربعة اشياء اذا امتنع احد ما جاز بغير علمه كذا
 المزارعة واذا انقضت المدة بترك بلا ايج وبغير ايج واذا استخرج النخل بجمع العامل على
 صاحب الارض باجر مثله وفي المزارعة بغير الزرع والامدة فان المساقاة تنص بلا ذكر مدة اشياء
 وتقع على اول مرة يخرج في تلك السنة اذا لا دراك التمر وقت معين فلا يفاوض وتقع في السنة
 على ادراك بزرعها وبغيره كذا في المزارعة لا يجوز التمر فيها وانما احتل وجوزها وعده جازت فان
 خرج فيها في الشرط وانما خرج عنها فسدت للعامل ايج مثله وكذا اكل موضع فسدت فيه وانما لم
 يخرج شي فلا شيء له في آخائه دفع الى رجل عراقي ارض لم ينفع التمر بعد علمه ان يصلحها في
 خرج كان بينهما نصيبين بغير عقد ان لم يترك سنيين معلومة ونص المساقاة في النخل والكرم
 والاشجار ولو كان عليه اي على الشجر ثم ان كان بغيره بالعمل والافلا تنص في الخلاصة والاصل
 ان العمل متى عقدت على ما هو في حد التمر والزيادة صحت واذا عقدت على ما تهاهي عظمه
 وصار كمال لا يزيد في نفسه بسبب عمل العامل لا تنص وانما يعرف في وجع الاشجار عن هذا الزيادة
 وان بلغت وانمرت وفي فتاوى الفقيهين يجوز دفع شجرة ايجوز معاملته ان اقتضت الاحتياط
 للعامل حصته من التمر وتقع ايضا في اصول البادجيان وفي الرطب والبقول كالكرات
 والاسفناخ ونحوها لا يصح دفع ارض بغير مدة معلومة لمن يوسعها اشياء على ان
 يشترك اي المزارع والعامل فيها اي في الارض والاشجار لا يشترط ان يشتركة فيها فيه التمر والكرات
 وهو الارض فان غرس اشياء له اي الفارس قيمة غرسه واجه مثل عمل فوط اي لا يخط له
 في الغراس والغرس والارض بل الكل للمزارع كذا في الهداية والحنابلة دفع الى رجل ارض مضمومة
 على ان يغرس فيها على ان ما يحصل من الغراس والتمار يكون بينهما جاز كذا في الخلاصة والحنابلة كل
 عمل قبل الادراك كالسقي والتقيح والاحتياط على العمل وما بعده كالأجناد والاحتياط فعملها ولو شرط
 على العامل فسدت انفاقا في الخلاصة وفي فتاوى اهل سمرقند اذا ترك سدر شجر بغيره البرد
 كسجور النين او اوجه حتى يملك ضمن عامل نخل بالنصف غير ما دون له من قبل صاحب النخل بان
 لم يقل له اعمل فيه بمرأى سوا كذا المزارع من قبل صاحب الارض او من قبل المزارع **كتاب المساقاة**
 لصاحب النخل ولا خير في معاملة الثاني ايج كمثل على العامل الاول ولا يملك التمر في يد العامل الاثر
 من غير عمله وهو على رأس النخل لا يضمنه وانما يملك من عمله في امر خلاف فيه امر الاول فالصمان

ان يترك سدر شجر بغيره البرد
 كسجور النين او اوجه حتى يملك ضمن عامل نخل بالنصف غير ما دون له من قبل صاحب النخل بان
 لم يقل له اعمل فيه بمرأى سوا كذا المزارع من قبل صاحب الارض او من قبل المزارع

لصاحب النخل على العامل الاخير كذا في الخلاصة وبطل المساقاة بموت احد ما وضع مدتها
 فانه كالتبرع بغيره او مات او مات المدة بقدم العامل حتى يترك التمر لو مات صاحب الارض
 وان كان كذا كره ورثة صاحب الارض او يقوم وارثه لو مات العامل وان كره صاحب
 الارض لانهم فليكون مقامه وفيه نظر للحنابلة وان ماتا اي العامل وصاحب الارض خيرا
 ورثة اي ورثة العامل فان اي ورثة العامل ان يقوموا عليه كذا في الخلاصة وانما لو رثه رب
 الارض كذا في الهداية وان لم يمت احد ما بل انقص مدة المساقاة فالحال للعامل ان شاء
 عمل على ما كان يعمل حتى يبلغ التمر ويكون بينهما على السواء في الخلاصة واذا انقضت المدة والتمر
 لم يترك وبالي العامل التمر بتركه بغيره جازية وتنسخ المساقاة بعد كذا اذا مرض العامل
 ونحوه عن العمل او كان سارقا ونحوها في الخلاصة كذا في الحاشية صاحب النخل ان يضطر الى بيعه
 التمر بانه لا يملك صاحب الكرم ان يخرج العامل من غير عذر وليس للعامل ان يترك العمل بغير عذر
كتاب اجابة الهوات ارض غير مملوكة لمسلم ولا لغيره سوار لم يملك في الاسلام
 اصلا او ملك في زمن من الارمان ولكن لم يعرف مالكها وعند محمد ان ملك في الاسلام لا يكون
 موانا عاقله عن الانتفاع بها بانه قد زرعها بالقطيع المار او بغيره عليها او غرت او صارت
 سبعة بعدة من العام حيث لا يسمع صوت من اقصاده هذا عند ابي يوسف لا في غيره
 لا يملك وانه مال مسلم الا في غير حقه في الانتفاع حتى لا يجوز اجابة ما ينفع به اهل
 القربة وان كان جديدا ويجوز اجابة ما لا ينفع به به وان كان قريبا منها عام ولا يجوز اجابة ما
 عدل عنه الثوات ونحوها ان احتل عودا اليه حاجة الحاجة ان كونه نهر فانه لم يحتل جاز الا ان
 هو بالعمور ملكها جميعا باذن الامام عنده وبغيره اذ ان ايضا عند ما وان كان جديدا فميا ولو
 كرهها او ضرب عليها السنة او شق لها نهر فميا اجابة ولو لم يكن بها اجابة وزرعها غيره
 فالاول اصح بها ولو اجابى الرضا مائة ثم احاط الا جابة الاربعة من اربعة نفر على ثلث
 صر تعين طابع الاول في الارض الاربعة لا يجوز ان يجزى النجدة الاعلام سمي بل انهم كانوا يعلمونه
 بوضع الامجاد حوله او يجوز غيرهم اي منعهم عن اجابتها والتجيز فيكون بغيره بانه يكون غرض
 حواها اعصاها باسنة او نقي الارض او احوق ما فيها من التمر ونحو ذلك فلو جازها ولم يجرها
 ملك سنيين اخذت منه لانه النجدة لا يبعد الملك لانه ليس باجابه في الصحيح او الاجابة
 جعلها صاحبة للزراعة فثبت مباحة على حالها كذا في فتاوى فلول من ان ملك سنيين
 والنقد بغيره سنيين عرف بقول عمر رضي الله عنه قالوا هذا ديانة فاذا اجابها غيره بل
 مضى المدة ملكها لتحق الا جابه منه دون الاول ودفع الى غيره ليحصل النفع للمسلمين
 من حيث العشر والخارج ومنه حق بزار في ارض موات فله جوبها ان كان باذن الامام عنده
 كذا ان كان بغيره عندهما وجوب ابي سواد كانت بزار يسقي منها باليد او بالجرار بعد
 ذراع عامه كل جانب هو الصحيح لا ما قبل اربعة من كل جانب فيكون من كل جانب عشرة
 اذرع ولا ما قبل عندهما لما صح ستمون وهو البئر التي يسقي منها الماء بالجرار والمراة
 المكسرة والاسج فبغات وهي اقصر من ذراع المساقاة وجوب العين خمسة ذراع
 من كل جانب ايضا والنقد بغيره خمسة ذراع بالتوقف وهو قول عليه السلام وجوب العين خمسة

ع

في الكافي قيل ان التقدير في العيز والبر ما ذكر لصلواتها وفي ارضها نراها ومنها لعل
ينحل الماء الى اثنى ثنية فتعطل الادي وكذا في العيز ان يمتنع غيره من الحفر فيه اي في الحرم
لا من الحفر فيها وانه فان لم يمتنع الشاة وحفره باذن الامام الاول ان يصلي ويكسبه تبر
ولو اراد ان يخذ الحافر الشاة بسبب حفره فيه قبل بغير الشاة بكتب لان ازالة جنابة حفره
كافي الكافي بل في رواية داره غيره فانه يؤخذ برحمها وقيل منه الثاني النقص ثم يكتب
الاول بغيره كما اذا يدم جدار غيره فانه يضمنه النقصان ويبنى الجدار بغيره هذا هو الصحيح
كذا في الهداية وفي النهاية وطريق مودة النقصان هو ان يقدم الاولى قبل حفر الثانية و
بعده فيضمنه نقصانها بغيرها لا يضمنه ان حفر بئر في حفره الى غير حريم البئر الاولى في حفر
حمار البئر الاولى وعرف انه ذكابه من حفر الشاة لانه غير متقد في حفرها والماء تحت الارض
غير ملوكة لاحد والشاة حريم من الجوانب الثلاثة دون الجانب الاول لسبب ملك الحافر الاول
فيه وجوب الغوس كبشر العين العجة الشاة الغوس فيها الى في ارض موات حصة اربع
من كل جانب ايضا فيمنع غيره من الغوس فيه وجوب القناة اي تجري الماء تحت الارض وهي
بالفارسية كاربز قد رما يصحها ولم يقدر حرمها بئس يمكن ضبطه وقيل لا حريم لها ما لم يظلم
ما داما وعندها هي كالبئر وان ظهر ما داما فهي كالعين اجاعا ولا حريم لغيره في ارض غيره الا
يخرج على ثبوت الحرم له عند اي حنيفة وعند ما مسنة لكن يقدر نصف عرضه من كل جانب
عند اي يوسف ويقدر عرضه عند حجر وهو الارض فاما مسنة التي بين النهرين والحدود
الارض التي لا في وليست في ايد احد لصاحب الارض فلا يغوس فيها صاحب النهر ولا يلقى
طبيبه ولا يجره قبل الحدود والنفاد الطبع عالم بغيره وعندها هي ارض النهر فلا ذلك قال
الفقيه ابو جعفر اخذ بقول الامام في الغوس ويقدرها في النفاد الطبع ومن كان له نهر يجري
في ارض غيره فارد ب الارض منه الا اجماع في ذلك فانه لم يكن في يده ادم لم يكن جارا
فادعي انه له وقصد اجماعه لا يسمع بل يبين انه له اوانه كان له حرم الا اجماعا وعلى هذا المذهب
في نهر او على سطح او في بئر او في دار غيره في الثانية نهر لقوم بئر في ارض رجل كان
لصاحب الارض ان يسمي منه ارضه انه كان لا يضر صاحب النهر ولهم ان يمتنعوه
فصل في الشرب كرم الانهار العظام من بيت المال وان لم يكن فيه شيء على
الحاجة وكرم ما ملك على اربابها من اهل الشفعة وكبر من ابي دفعا لغير بقية الشركاء
ومثونه انما ملوكة على اربابها من اهلها واذا اجازوا كرم ارض رجل سقطت عنه
الكونة عند اي حنيفة وليس في حق الامام سقي ارضه عالم بغيره شركاؤه نقبا لا خصاصه
وقيل له ان يفتح الماء لسقي ارضه لاشتهاء الكرم في حقه وعندها هي عليهم جميعا من اول
الى اخره بخصص الشرب صح فسمته على قدر ارضهم يعني لو اخصم جماعة في شرب بينهم
لا يعرف كيف كان بين اهلها في الما في قسم على مقدار ارضهم لانه المقصود بالانتفاع بغيرها
فيقدر بغيره بخلاف خصصتهم في الطريق فانهم يستولون في ملك رقبته وصح دعواه
بلا ارضه في ملكه بملك ارض ارضا وقد يتنازع الارض ويبقى النهر وهو مرغوب
فيه فتصح فيه الدعوى كذا في الهداية وصح ارضه وان لم ينفق ارضه يترتب على الملك

لا علم النقصان وانما املكك ارضه وان لم يملكك بالبيع ونحوه كذا القصاص وفتح البصاوة
بفتح البصاوة في الوضوء حتى جازت المدة وم بالحدوم كاسية في كتاب الوضوء
فيصير البصاوة بفتح البصاوة وان كان في حوله لا يبرق فيه لا يبرق في الثانية رجل باع النهر
بعده فقبض الجدة فاحضه جاز عقده ولو لم يكن الشرب حكما بالبيع لا جاز عقده كما لو اشترى
عبد بعتة اودوم وقبضه واحضه لا يجوز عقده ولا يبرق فيه ولا يبرق في الثانية رجل باع النهر
برل صلح عن صلح وحق دم عمد وان تحت هذه العقود في النهر المملوك والبئر المملوك و
القناة المملوك احد حق الشفعة وهي شرب بني ادم والبرهان في شرب منه لكل احد ويسقي
دوابه منه لكن بلا ضرر بان لا يخرجه كثره هو اشي او الاثنيان على جميع الماء والملاحة غسل
توبه منه والوضوء وسقي شجر وحضره داره بالجار في اصح الروايتين لا سقي ارضه ولا شجره
بلا اذن مالك ولو كان البئر او النهر في ملك احد فله منع من يبرق الشفعة من الفضول فانه لا يخرجه
خلافه او اخرج منه اليه والا وحاف العطش فله بسلاح وفي حوز حجب وكوة فله بغيره
كل عام عند الحنيفة فان لطالبه ان يخاصم بالسلاح وفي غيره الى غير المملوك كالغرات
ووجه لكل نصب رضى في ارضه وكري نهر الى ارضه ايضا اي كان لكل احد من الشفعة
ان لم يضر بالحاجة فانها مجاورة في الاصل لكن كان يضر بالحاجة فيسقط ذلك وفي النهر المشترك
ليس لاحد الشركاء نصب رضى او دابة او جسد وان نصب رضى في ملكه انه لم يضر بالنهر ولا
بماؤه وسوق نهر منه اي من اصل النهر لان في نصب الرضى وسوق نهر من كطرف النهر وسقط من
مشترك بالبناء ويمنع الاعلام من سكر النهر بان اذن بقية الشركاء وان لم يشرب ارضه بدون
السكران فيه من ابطال حرم الباقيين ونحوه لا يمتنع في ارضه من الاكثر في حقه وانفسه بالنام
وقد كانت بالكمي بسلاحه في جمع كوة بغضها وقد يفر الكاف في المود قال عبد السميع دعي
روان البيت استعيرت للشعب الذي يثقب في الجبل ليجري الماء منه الى المزارع والحدود
وانما يمنع منه لان القديم ترك ملكه في حقه في الثانية نهر بين اثنين قبا بانه بالاجام جازت الحنيفة
ولو كان لاحد نهر ولا في نهرهما يتا لا يجوز زيادة كوة يفر لولا ان لكل واحد منهم كوى معدودة
في نهر خاص ليس لواحد ان يبرق كوة وان كان لا يضر باهل لان الشفعة خاصة كذا في الهداية وفي بعض
النسوخ الامم ان الشفعة من كانت خاصة لا يجوز لاحد ان يفرق فيه بغير اذنتهم اضر بهم ادم
بغيره ونقص بعضا دفعا لفيض عن ارضه كبل لا يفرق في من الضرر بالاجام وسوق شربة
منه الى ارض او رضى ان لا يضر بها منه لا اذا انقاد العهد بسند لانه حقه الاجام
لشركة واذا ارضي الشركاء بشي نهر ادم وانما اجماع عليه وافلها بما يجوز لاسفاه طمعتهم
برضاهم في الثانية ويحكم في النهر الخاص قال بعضهم ان كان العشرة فادونها او عليه فريه وانه
يعني ماؤه فيها فهو نهر خاص سيجي الشفعة وان كان النهر لا فوق العشرة فهو نهر عام وقال بعضهم
ان كان دون العشرة فهو خاص وقيل ان كان دون الاربعين وقيل ان كان لا دون الالف فهو خاص
واصح ما قيل فيه ان يفيض الى راي اجماعه حتى يختار راي الا فاول شاة ولهم اي الشفعة كاد
الرجوع عن الرضا ولو رتبهم النقص من بعدهم **كتاب النجاسات** النجاسة اسم لفعل
بحرم سرعاساء تخلو بالانفس وفي اصطلاح الفقهاء حصة بانخلق بالانفس

ضاهم

والاطراف والقول الذي يخرج به الحكم الاتية على خمسة اوجه عند وسبب عند وفاء وما جرى
بحرئ الخطأ والقول سبب جنين الوجه الاول بقوله عاقل احتسبه عن العصى والجنون لا ليس
لما جرد وهو خطا ومنها وقري عاقلها ولا تكفي عليها ولا ما من الارث والعتوه كالجنون
وفي ان تاريخه قتل جرحا عدا ثم جرح لا يقتل وان بعد القضا وقيل اذا قضى القضا القضا
على القاتل يقتل ان يذبحه الى الابد ومن القاتل لا يقتل عليه ستمائة ويجب الدية وان بعد
الذبح اليوم لم ان يقتله قتل عدا في دار الاسلام فدية لانه لو قتل مسلم ستمائة في دار الحرب
مسلم لا يقتل ولكن يدي منه ماله في العدا والخطا وكفر الخطا وكذا لو قتل اسير مسلم مثله
لا قتل ولا دية وكفر في الخطا وكذا لو قتل مسلم باجاسير او من اسم له لا يقتل عليه الا الكفارة
في الخطا وما ينفق الاجراء كسلاح ونحوه من الخشب والحجر والبطيخة القصب ونحوه في غصم
ومنه سواء كان مسلما او ذميا او عيدا او اذني بالغا او صبيا عاقلا او جونا صحيا او
ناقص الاطراف في الحانة تاريخه معزى الى الشنقي قال محمد في نصراي شهد عليه نصراني ان قتل
ابن هذا النصراني عند القضي عليه القصاص ووقع اليه لبقته فاسلم فاني اردت عنه اكد و
القتل واجعل عليه لدية مؤبدا احتسبه عن الستائة فان عصى وموقوف الى رجوعه فلا
يقتل مسلم وذي مائة يقتل ستمائة بمائة في النهاية في باب ما يوجب القصاص
ومالا يوجبها واذا قتل الستائة المسلم يقتل الستائة قصاصا وفي الغاية ما يؤيد به النسبة
اليه فدية بدينار ما يذبحه من قتل زيد الذي قتل عدا يقتل فانه معصوم الدم بالنسبة اليه
وان لم يكن معصوم الدم بالنسبة الى اوليائه عدا وليس من قتل لانه لا يقتل الاصل بغير عدا
قرب او بعد ويقتل بغير عدا اصل وان عدا في الهداية لكل حد بسقط القصاص فيه بشبهة خالصة في
حال القاتل واذا قتل الاب ابنه عدا خالصة في حاله في ثلث سنين في السراجية اذا قتل الزوج
زوجته وله منها ولده لم يقتل كذا في التاريخا واما بلك عدا وامنه وادبره ومكانه
وعده ملكه بعضه وعده لاله لان السبب لا يقتل بهم وفي الحانة لكن بغير قتل وبغية قيمة لغير ما
ان كان عليه دين وفي كلامه قتل عدا عدا لاروايه لهذه السيرة عن القضي الى جوفه لا يقتل
وفي التاريخا ام ولد قتل كسيرة لا عدا اختص بها سبابة وتقتل قصاصا الا اذا بغي ولده لا يسقط
نصيبه اتم اتم عطي ولا كفارة عليه لانه واثيره بين العدا والعفة فلا يجب الاسباب
واثير بين الخطا والماجة كسيرة العدا والخطا وقتل العدا كسيرة فلا يصح سببا بها وحرم من الارث
لقول عليه السلام لا ميراث لقاتل في الحانة رجلا كره على قتل مؤبدا بوعيد قتل قتل لا يحرم القاتل
عن الميراث ولا ان قتل المكره قصاصا يقتل مؤبدا في قول في حنيفة ومحمد رحمهما الله تعالى وقتل
الان بحدت القاتل محل الاستيفار او بعضه لا وليا بسقط مقتوم او بعضه لوجه على ما مر في
او بسقط بشبهة كافي قتل الولد وله عدا ولا يستوفي القصاص الا بالسلاح وبتين الشايق قوله
وان بعيره اى قتل عدا بالافق الاجراء كسلاح او بعضه او بعضه كسلاح او بعضه كسلاح او بعضه كسلاح
عند في حنيفة وعندها فيها القصاص اتم وحرم من الارث وكفر بحرمه رتبة مؤمنة ان استطاع
ويجزيه وضيع احد بوبه مسلم لانه يبيع خير لا يبيع وبنا لا يجنين لانه لم يوف بحبونه وسلامته
وصيام شهرين بنية من السبل ولا ان تجز ولو اخطى بوما يجب الاستيفار ولا يجزى فرب

الاطعام لانه لم يرد به النفس وعلى عاقلة الدية الكفارة وسببا في بيان الدية الكفارة ان شاة
ولا يكون فيها دون النفس سببه عدا اى هو عدا خطا وبتين الشايق بقوله كذا اى اتم وكفر وحرم من
الارث وتدى عاقلة ان قتل خطا في القصد بان رمى شخصه طعنه عدا او رمى مسلما طعنه حرم
واذا اتقى القاتل من المسلمين والمسلمين فقتل مسلم مسلما طعن اتم مشترك فلا فدية ولا كفارة
والدية اتم في القتل بان رمى عدا فاصابة دية وبتين الرابع بقوله كذا احكم ما جرى بحرامه
كنايم القاص على بعل او سقط في السطح عليه فقتل عليه الكفارة وعلى عاقلة الدية وحرم من
الارث لكن اتم الخطا وما جرى بحرامه دون اتم العدا وسببه اما اتم فذلك الاضطرار وما كونه
دون اتم فلهذا القصد وبتين الخامس بقوله وان قتل سبب كذا اتم وضيع الحجر وكذا
ما يوجب الاتلاف في غير ملكه على عاقلة ولا فدية ولا كفارة ولا اتم قبل المراء بالانم هنا
اتم القتل لا اتم مطلقا لانه ياتم بالحرف في غير ملكه ويرت هنا لانه اتم ان سبب القتل ولا قتل
هنا ويقتل بغيره جميع ليس منهم من يقاتل كالعاقل مع الجنون والبالغ مع الصبي والعامة مع كسبي
والاجنبى مع الاب والقاتل بخبره مع القاتل بعضا ونحو ذلك فلا يقتل واحده منهم وعليهم الدية
كذا في الحانة ويقتل بغيره جميع ايضا الكفارة يقتل بهم فدية لا يجب مع القتل شي من اتم اتم هذا اذا قتل
ولهم ولو حضروا واحد من المقتولين قتل القاتل له وسقط مع الباقي لغوات اتم وبقا
قاتل رجلا خمس عدا كالعصا والنحاس والرماس والذئب والقصة لحدثة تفوق الاجزاء
لانه جسد يكون في معنى السلاح ولو ضرب به رجلا فاصابه كذا كذا يقتل كذا ان اصابه بظهره الا في
رواية عن ابى حنيفة رحمه الله وكذا الوضوء بوجهه رأسه مضطرب باليد وقد اصابه كذا بغيره ولا
كذا في الحانة وعندها يجب القصاص اذا جرحه وفي الرواية وهو الصحيح ولو ضرب به بسيف في عده
فتخون العدا صاحب السيف قال ابو حنيفة لا قصاص عليه قتل وعليه العدا او الباقي لانه النار
تقطع الاجزاء وتفرقها كالخبر ولو اصابه في النار ثم خرج وبه رمح فقتل اياها ولم يزل صاحب
فواتس حتى مات قتل وان كان كذا وبه سبب ثم مات لم يقتل لا يقتل قاتل بغيره او مقتل او قتل
بسم في الحانة وبغيره وسقي رجلا سمانات اتم ووقع اليه السم ولم يعلم به فاكل لا قصاص فيه
ولا دية وجبس وبغيره كذا اتم ووقع اليه في شربة فشرب ولوا او جرحه اياها فقتل به على عاقلة
في الولو الجنية ولوا او جرحه سقا او سقا بان اكره على السقي لم يقتل من عدا في حنيفة وان شاف
الحيث في عدا قتل اتم كذا وكذا مما يقتل مثل عدا جرح القصاص وان كان لا يقتل مثل عدا
لا يجب الشتم وهذه السيرة بغيره مائة فقتل عنها الكفارة او جرح بان جرح وطبوع
عليه الباب حتى مات جرحا كمن بوجع عفا وتدى عاقلة عفا كذا في الولو الجنية وبغيره
وفي الظهيرة لا يقتل عليه قول ابو حنيفة والقدر عليه وان ذنبا حيا في قبره فانه في الزهرة
بقا ذنبيه والنفس على ان تدى عاقلة كذا في التاريخا او حنفي الا اذا كان خفاي مؤبدا
فاختص غيره احد فيقتل سببا لانه ذنبا سباع في الارض بالقصد وبغية لا امام
وفى الشرة وفتنة على العدا او نزع او القاء منه عفو وعلى عاقلة الدية عند ابو حنيفة
وعندها يقتل او كذا او لظنة او ذنبا وعلى الكفارة وعلى عاقلة الدية الكفارة
رجلان تجازيا بمقتل او جرح طرفة في بها فانقطع كذا في مقتله وما قال ابو يوسف

من النفس لانه دون الخطا في اجابة فلا ولي يستحق التخفيف وضمة المشهود عليه فيمنع
من المال كانه راتب والعروض لما مر ان العاقلة لا يعقل المال ولا يقدره ما تنف به قبل الطلب في الحكمة
ولو شهد على حابط فانهم ففقت منه دابة ففقت رجلا لا يقدره وان حال الحابط الى دار رجل
فالطلب لربها وله ان يجل والابراء فلا يقدره جنة ما تنف به لان الحق له بخلاف ما اذا مال الى الطريق
فاجل الفاضل والطلب وفي الكافة حابط ما بل يشهد عليه فسقط على حابط جاره منه فاجار
بالجوار ان مشا وضمة الحابط وترك النفس له وان شاد اخذ النفس وضمة النفس **باب**
اجابة فيما دون النفس فيما دون النفس شبهة اخرى هو عداو خطا ولا شبهة العداو
الى الآلة والعقل هو الذي يختلف باختلافها دون ما دون النفس لا يختلف باختلاف الآلة
فلم يبق الا العداو الخطا ولا يؤخذ العداو بالفرق فيها دون النفس بل يجب عليهم الارش بالسوء
ومن لا يفصل من الطرفين اذا استوفاه بنفسه بلا حكم القاضي ثم سري الى النفس فاست
ضمة النفس عنده وسقط الفصل الشبهة لانه في معنى الخطا وعندها لا شيء عليه لانه السوء
حظه وهو القطع فسقط حكم سرانه لا فو في طرفي رجل وامرأة لان الطرفين كالاموال وقاية
لنفس بينهما ففادت في الدية فيقتدر القود والنقد المساواة ولو قيل لو قطعت المرأة يد
رجل كان له القود لانه ان قصصه في الكامل اذا رضى صاحب الحق ولا في طرفه هو وعنده
عند من التفاد في القيمة بخلاف طرفه سلم وكافر لانه يجب الفصل في اطرافها لسان واما
في الارش في قطع اليد والرجل من الفصل لا في قطع ما من نصف احد والساق لا مشاع
المانعة وان قطع رجل يميني رجلين فخر انقطع يمينه ويؤخذ به بد فيفسدانه بينهما ففقت
وان احدهما قطع به فلا في عليه نصف الدية ولا يقطع اليمين باليسر ولا اليسر باليمين
وفي يد الاشل ورجل الاخرى الحكمة وخبر الفطوح به بين القود والارش ان كان به
القطع سلكا اذا قصص الاصابع وفي قطع الاصبع الحكم في اصابع اليد والرجل سواء ولا يقطع
الاصابع بالسبابة ولا السبابة بالوسط وفي الاصبع الزائدة الحكمة وفي الكافة فانه قطع
اصبعها فاضطرت السكين فاصابت اصبعها اخرى فخطا بقتل الاولي فخطا والمارن لا لو
قطعت من الغصة لانه عظم ولا قصاص فيه وفي الاصل اذا اكسر انفا انسان فقتله الحكمة
كذا في التنازعانية والادان لا مكان حفظ الممانعة فيها وان شقة لانه موضع القطع معلوم
فصار كالفصل والابقا ولو قطع بعضه لعدم العلم بقدره وفي ارادة ضرر العين وهي فاقعة
وطريق استيفاء القصاص فيه ان يجعل على وجه فطن رجب ويقابل عينه بجمرة حجارة ولا
يقص العين اليمين باليسر ولا اليسر باليمين رجل اذهب العين اليمين من رجل ويسري اليها
ذاتية وبنهاه محبة النفس له ويترك اعني حذو الاخرى الكد به من الكبر في حانوته فوضه على
الحجارة وخر به بقطر فخر في ستره الى طريق العامة ونفا رجلين رجل به في عاقلة
كان في كذب الغصب وفي السن التي لم يثبت في اجابة وغيره رجل كسر رجل من رجل من الاسل
او قطع منه فيل يؤخذ منه باليسر والي ينهي الى اللحم ويسقط ما سواه ولا يجلع النخذ اعتبار
المانعة فيه فربما يفسد به لمانته وفي رواية القود من نفعه ويشق انة يفتن الغرض باليسر
والغنية بالغنية والياب بالياب ولا يؤخذ الا على بالاسفل ولا بالعكس فلا يجل بالمانعة

وان كسر بعضها بقطع ما كسر باليسر وان اسود الباهج واصفر لافصال فيه اجابا وفي الكافة وينبغي
ان يجب الدية في السن كذا وفي السن الزائدة والسن السوداء الحكمة ولو حرمت ينظر سنة ليطهر
ان فقل الحان في وبعد ما اجل القاضي ان كان الجني عليه فخر سقطت سنة وقال سقطت من ضربت وقال
اجابة لابل من ضرب رجل اخر فاقول الجني عليه ان قبل السنة والمانع ان بعد في الظهيرة وان مات
الجني عليه قبل عام السنة فلا شيء على الجاني في قول الجني عليه وقال ابو يوسف عليه الحكمة وخبر غيره
سنة بين القود والاشل ان كان سن النازع سودا نزع سن رجل فاقص فثبت يقطع في
سنة او اجسامة درهم الى المنزوع سنة ثانيا لانه يبين ان استيفائه كان بغير من لكن لا يجب
الفصل من الشبهة فوجب المال وفي الموضوعة لا مكان اعتبار المساواة فيها بان يقدر عور في جرحه
ثم يتخذ منها فيقطع بها مقدار ما قطع قود ان كان القطع وغيره عدا وان كان خطا فانه يكاله
في البعض واما قصصه في البعض على سبب في باب الدية ان شاد الله تعالى كافي اللسان والذكر
اذا قطع لانهما يقضيان وينبسطان فيقتنع المساواة في الفصل ليجب اليه وفي سائر الاشل
والآلة اخفى والعين الحكمة وفي التنازعانية رجل قطع فخر امرأة حتى وصل الى العظم ان من
اجابير فقيه دية وان من جانب فقيه نصفها والعين اذا اقلعت لا مشاع حفظ الممانعة ولو قال
لا في ارمي فرماه ففقد عينه كشي عليه وفي التنازعانية ولو ضرب عين انسان عدا فاقصفت
يجب لايبره لا تقصص ويحب اليه ولو ابيض بعض النافر فقيه حكمة عدل وفيه ايضا وان
ذهب البياض والبرق فلا شيء عليه ان ابره كان وان دون الاول فقيه حكمة والسفة الا اذا
استقصا بالقطع حيث يجب الفصل لا مكان اعتبار المساواة بخلاف ما اذا قطع بعضها
لانه يتخذ باعتبار كذا في الهداية والبيضة ودمى المرأة وحملتها وفي دية الرجل وحملته
الحكمة والموضوعة وهي التي توضع العظم ان حطروا ولها سنة وهي التي كسر العظم والمنفلة وهي
التي تنظر العظم بعد كسري تحوله والامة وهي التي تقطع الى ام الراس وهي جلدة رقيقة يجمع
الداغ والاجابة وهي التي تقطع الى الجوف مطلقا الى عدا كذا في الخطا وفي غير ما من غير المذكورات
من السجاجة كالي رضة وهي بالحاد الكملة التي تحرض الجملد في تحته ولا يخرج الدم والدموعة
بالعين الكملة هي التي تنظر الدم ولا تسيل في موضع ارجائه كالماء مع في العين والدموعة
وهي التي تسيل والباضة وهي التي توضع الجملد اي تقطعه والمكحلة وهي التي تأخذ في اللحم
وتقطع والسمحاق وهي التي تقطع الى جلدة رقيقة بين اللحم وعظم الراس تسمى سمحاق فسميت
بهذا السجة باسم ما انتهت اليه والسعد اذا اكسر والعظم سوى السن كالضلع وغيره
كذا في ظفر لم يثبت وان ثبت مجيبا فقيه حكمة عدل اذ ليس فيها ارش مفرد شرعا واخذ
الا يدار فخر الحكمة وهي ما تنقص بهذا الاثر من القيمة لو كان الجني عليه عدا بان يقوم
لو كان موكا بدونه هذا الاثر ويقوم به ثم ينظر الى نفا ونفا فانه كان نصف عشر القيمة مثلا
يجب نصف عشر الدية وعلى الغير وقال بعضهم ينظر الى ما يجني به اليد في هذا الامر من النفقة
واجرة الطبيب وقيل غير ذلك **فصل** قطع رجل يد رجل مثلا ثم قتل ذلك الرجل اخذ
بها اي بموجب القطع والقفل مطلقا اي سواء كان عدا او حبيب او حبيب او حبيب او حبيب او حبيب
بينهما بر او لا في خطا بل ابره اي لم يتحمل بينهما بر فيكون في بدية واحدة ويسقط

حرب خرابه معاد او غير معاد وعليه الكفارة في قولنا ان اذا ضربنا الى المتعلم والغيره ما دون الاب
او الوصي من باخره فاحش في موضع الحق والحق لا يقنع وفي التارة خاتمة والفتوى عليه قال الناطق
وقد يستفيد المرء امر من جهة الغير ثم يكون حاله اقوى من ذلك الغير كما تعلم مع الاب والوصي هنا
كذلك في واقعات الصد الشهد في الذخيرة والفرق بين الاب والمعلم ان الحكم مجبر في ضرب
والاب ليس مجبر بل مستوف كقوله لا منقحة ضرب الصغير واجبة الى الصغير وصلاحي الصغير
الى الاب حكم البصيرة واستيفاء الاب في حق متقيد بشرط السلامة وانما عدم ضمانه بالامر للمعلم
فلانه في ضرب متقيد بشرط السلامة وانما عدم ضمانه بالامر للمعلم فلانه في ضرب متقيد بشرط السلامة وانما عدم ضمانه بالامر للمعلم
المقدر ولا تخدع في الامر للمعلم بالضرب لان الاب ولادة ضرب صغيره وفي جميع القواعد الحكم اذا
الوصي ضربا فاحش عز **باب الثاني** في سبب النقص والدية منه يستحق الكفارة على ذيق الله
يدخل فيه الزوج والزوج كذا في الخاتمة لولي واحد ان يقتض بغيره اذا قتل رجل رجلا بحضر جماعة
كان له ولي واحد جاز له قتل القاتل قبل القضاء اي قبل قضاة القضاة بنفسه وبالباب الى ما مر في
قتل ولا ضمان عليه في غير الخطا من هذا اذا قتل والامر طرأ اذا قتل فقال لولي كنت امره
فانه لا يصدق في ذلك وجب القصاص على القاتل لا بالوكيل لانه لا يجوز التوكيل باستيفاء القصاص الا ان
يكون الموكل حاضرا على ما بين في كتاب الوكالة والمقتضى ان يقتض بالفاق لانهم متى اتفقوا كانوا
كواحد والا لا يقتض في الخاتمة بعد بين رجلين او ثلثة فولاية الاستيفاء لهم جميعا لا ينفرد بها احدهم
فان غاب احد منهم يفتقر حتى لا يدينه الى القيمة ان كانا اكبرا لا لاقتفال عضو الغائب او صلحه
وبستوى الكيفية ان كان صغيرا قبل موته عنده اي عنده في حقيقته احد اهل صفاته كما قال ليس
ذلك لانه القصاص مشترك فلا يستوفيه بعضهم في الكافي الخلاف في ادا كذا الكبير غير اب الصغير
اذ لو كان كذلك كما اذا قتل عبد مشترك بينه وبين ولده الصغير فلا ب ان يستوفيه في الحال
لا يستوفيه في الحاضر القصاص ان كان معه عاب بعينه رجل قتل ولده ابنا حاضرا وغايه فاقام
الحاضر البينة على القتل فثبت ولم يبقه ويجوز اجماعا لانه صار متبعا بالقتل فاذا حضر الغائب
كلف ان يعيد البينة عند حقيقته في القتل وقال لا لا يعيد كافي الخطا لانه موجب خطا
الحال وطريق بثوة كبريات مقتول لادى الامام القصاص لانه السلام وولي منه لادى الامام
بدل لا العفو لانه فيه ابطال جميع العاقبة كلاب بعينه اذا قتل رجل قريبا ابنة الصغير او
المقتولة لابل ان يقتض وان يصالح وليس ان يعفو لانه ابطال الحق والعاقبة عنده
اي الاب هو المصالح لانه بمنزلة السلام في حق الوصي المصالح فخطا لا القصاص ولا العفو وفي
الخاتمة ولان يستوفى القصاص من جهة النفس ويقتض مشتر عبد قتل قبل القبض ان
اجاز البيوع لانه لما كانت والى وان لم يجر البيوع ونقصه قابلي بيع يقتض لان ارتفاع البيوع
ظهر ان البيوع هو المكلف وهذا قول ابي حنيفة وقار ابو يوسف انه اجاز المشتري البيوع في القصاص
وان نقص فلا نقص من البيوع ووجبت القيمة له على القاتل وقال محمد بن عبد الله في القيمة في الوجهين في الخاتمة
ولمولى المدبر وام الولد وولد جها استيفاء القصاص كافي القصاص **باب الثالث** في عتق العبد
في النفس بقا والام يبيع السبع بين الوتي وهو لى والعفو من الوتي ولا يملك الوتي عتق العبد لى
لانه مباح الدم فلا يجوز استرقاقه وفيما دونها وفي الخطا خير للمولى بين دفعه الى دفع العبد

القصاص

الى الوتي بمقتضى اجابته وبذلك الوتي وبين العتق ان ارش اجابته ان ان ارش اجابته لا يبيع هو الذي يبيع
ولهذا السبب موجب بعت العبد لغوات محل الواجب فيل هذا اذا كان اجابته خلا لانه يبيع بان لا
يكون مدبرا ولا ام ولده ولا موقوف البعض وفي الظهيرة اختار للمولى العتق ثم علم انه مخلص فالدية
لازمة وهي دين على المولى في قول ابي حنيفة وقال لا يبيع اختياره العتق اذا كان مخلصا في الخاتمة
وجزه جنة مدبره ام ولد خطا ومنه للمولى الاقل من القيمة بوصف التبرير والاستيلاء يوم اجابته
ومنه الارش فان جنى اخرى وقد دفع المولى القيمة الى ولي اجابته الاولى لانه عليه ان كان دفعه
بقضاء لانه مجبور عليه وان بغيره فالولى ان لا بالخيار ان شاء رابع المولى وان شاء ابيع
الولى الاول عنه وقال يبيع المولى الاول سواء دفعه بقضاء او بغيره كالامر عبد محمد بن عبد
مثل بقتل رجل بقتل دفعه سبعة الى الوتي او فداه في الخطا ولا يبيع المولى على العبد الامام خلا
لان الامر قول وقول الجور غير معتبر فلا يؤخذ به في الكمال ولكن يبيع عليه بعد عتقه كذا الحكم في
ان كان العبد القاتل صغيرا لانه عتقه خطا كما مر ما قبل من قيمة ومنه العتق لانه مختار في دفع الرضا
لا مضطر وبقتل ارش اجابته لا الدفع لا مشاعه فلو جنى عبد جنابات جنى المولى ان شاء
دفعه الى اولى بيتها بنسمة على قدر ارش جناباتهم وان شاء بغير ارش كل واحد منهم
ولو قتل واحد او ثلثة عبيد ان يفسد ثلثه لانه ارش العبد على النصف من ارش النفس
وعلى هذا حكم النجاة ويعود الموجب بعد العتق بغير جنة عتقه المولى
ثم جنى جنابة اخرى كذا حكم الثانية حكم الاول في جنى المولى بين الدفع والعتق بخلاف المدبر كما مر
وان اخرج المولى عن ملكه باعناق او بغيره او استيلاء او ببيع او بته عالما بالجنابة فمنه
الارش وان اخرجته عنه عتقا عتقا عم الاقل منه ومنه القيمة واذا عتق المولى المدبر وقد
جنى جنابات لم يرد له الاثمة واحدة وصح اقراره بغيره كذا او ما دونها بقتل عتقه ويقتض به
لانه غير مقيم فيه في الظهيرة وان كان المولى غائبا كذا القطع لا لواقف بخطا ولو كان ما دونها
لانه موجب دفع العتق والعتق على المولى ولا شيء على العبد فلا يبيع اقراره على العتق كذا لوقر
مدبره وام ولد بجنابة خطا لم يرد له الاثمة على واحد منها ولو بعد العتق لانه موجب جنابة
الخطا منها على السيد واقرارها لا ينفذ عليه وجناباتها بالبينة فمنه المولى الاقل من القيمة
والارش في التارة خاتمة نقلا عن النجدة ولا يجوز اقرار العبد كما دونه والنج عليه بالجنابة
ولا يبيع بعد العتق ولو اقر بعد العتق انه كان جنى في حالة الرق لم يرد له مكاتب جنة ما وجبه
حال يجب عليه الاقل من قيمته ومنه الارش ويعتبه جنابته على مولاه وعلى رقيقه ويعتبر ايضا
جنابة المولى على المكاتب وولده ورقيقه وعليه الارش وارش العبد وفي الكافي
اقرار مكاتب بجنابة لم يجر اقراره ولم يرد له شي عتق ام لا **باب الرابع** في اجابته عليه اي على
المملوك دفع غلامه الى اقامته بالسلسلة وقال له اذهب به الى بيتك مع السلسلة
فذهب به بدونه السلسلة فابى العبد لا ينفذ لانه امر بشيئين وفداق ما جدها كذا في
الحكام ولا يجب القود بقتل عبد الوقت عتق دية المملوك عتق كذا او امانة قيمته كذا
القيمة فيه كذا لانه في اكله لانه بدل الدم وان بلغت دية اكله عشرة الف درهم في عتقه
وخمسة آلاف درهم في لاته او ردت عليها نقص عشرة اى عشرة دراهم في العتق لانه

د

اشقاراً باخطاطا و درجه الرقيق من الحر و تعبد العشرة بالشر من عكس رضى الله عنها و ما قدر من
ديه اكر فيها و ذل النفس قدر من قيمته بالغة ما بلغت ففى قطع بر العبد نصف قيمته سواء
نقص عن نصف دية اكر و هو خمسة آلاف او زاد عليه هو الصحيح الا فى رواية عن محمد بن جبر
فيه خمسة آلاف الا خمسة و راى و فى نقض عيني عبد جبر الكولى بين دفعه الى الفاقة و اخذ قيمته
منه و بين ما سلكه بل اخذ النقص عنه و به عندنا و فى نقض احد من عينية بعض نصف
القيمة و بين الباقي على ملكه و لو قطع عبد بر عبد يوم الكولى بالرفع او الغداء عبد قطع بده فخره
الكولى ثم مات منه بقتل من لم يكن له وارث غيره لا اذ كان وارثا ان عبد قال لحياتى اقطع سنه
فقطع بغيره اذ الكولى بغيره استعمل عبد لغيره لئلا كان له وارث ان عبد قال لحياتى اقطع سنه
الشرى لئلا كانت و انما لو لم يغير علم ان عبد او قال له ذلك العبد انما هو فملك الى قصده و سقط
ومات ضمن قيمته لانه استعمله و منعت و لا استعمله لانه قال له ان اقطع سنه لارثه بغيره
و انقص التمر لئلا كانت ففعل و سقط و مات لم يضمن الامر لانه لا يصير به فاحسب كذا فى الفاقة
كذا الامر اى عبد الغير بقتل نفسه اى قال له اقطع نفسك و امره بالابق ففعل اى قتل نفسه اى
ضمن قيمته فملك الامر باطلاق مال مولاه بغيره لو قال لعبد بغيره اقطع مال مولاه فافعل بغيره لانه
بالابق او القتل صار غاصبا لانه استعمله فذلك الفعل ما بالامر باطلاق مال الكولى فلا يصير غاصبا له
و انما يصير غاصبا للعبد و العبد لخصوب قائم لم يملك و انما انتف بغير العبد كذا فى العادة **باب**
جنابة العتيق و الجنابة عليه فى القيمة مسئلة الفضل عن صغيره او نفع احد بها صاحبه على
الارض فانكسره عظم فخره من يجب على اقرانه شئ فقال اذا كان بحال لا يمكنه ان يشبه بها ولا يبيع بغير
الدية على اقرانه من جهة الاب كذا فى ان ترضاه احباب سمى صبي ابن سبع سنين او نحو ذلك
عزير امراته فذهبت قال الفقيه ابو بكر ارش العتيق الى العتيق و كذا على الاب و ان لم يكن له مال
فمنظرة الى مسرة قال الفقيه ابو الليث انما وجبت الدية فى مال لانه كان لا يبر للغير عاقلة ثم
انما على الدية اذا ثبت ربه بشهادة الشهود لا باقرار البصير لان اقراره عن نفسه باطل و قد جعل
الى صبي سكتا فحرب بر نفسه او غيره بغيره الدافع قال ابو حنيفة رحمه الله لا يضمن الدافع و ضمن
العتيق دية المقتول و لا يرجع به على الدافع كذا فى الجنابة امره الى العتيق بالبيع حركه او جده بقتل
رجل فقتل ضمن عاقلة البصير و يرجع عاقلة العتيق على عاقلة الامر ان كان الامر حراً او على العبد
العتيق ان كان عبداً الا ان يكون الامر حراً من قبله لا يرجع عاقلة على العتيق الامر لقتله و جعلت
ان ثبت الامر بالقتل بينه كمال امره باطلاق مال رجل كثر في ثوبه و قتل دابة فقتل ضمن العتق
ثم يرجع به على الامر و ان ثبت باقرار الامر ضمن الامر ثلث سنين من يوم ينفذ بها القاضى
كذا فى الهدي حمله الى العتيق على دابة ليس كماله الى قال لا مسكها الى ولم يكن منه تسبيح
ومات منه عاقلة الذر حمله عليها سواء كان العتيق من برك فله او لا وان سبى فاقطع
فقتل ضمن عاقلة البصير ان كان مسكها و لا يرجع عاقلة البصير بها على عاقلة الذر حمله على الدابة
الا ان يكون العبد صغيراً بغيره كوكبه حمله على صغيره على دابة و من سبى مسكها عليها فبغيره
فاولى و ان مات فدرته على عتق العبد برفع الكولى بها او بغيره ثم يرجع على الذر حمله
عبد لانه استعمله فصار غاصبا فاذا اقطع غريم بغيره على النصف و الا الى و ان لم يكن

العتيق من يمسك عليها الصغرة لا يضمن عاقلة العتيق و يدرام العتيق و من الى العاقلة كذا
ارسله و حاجته نصف قطب و فى الشئ لا يضمن عليه ان مات العتيق او قتل و عاقلة الدية ان
امر له بسقى له اية من النذر فوفى او نهته حية او اصدده سحرة لينقص ثمنها فسقط
و ملك ضمنه العاقلة سواء قال له انقص الثمن او لم يقل الى هو الصحيح كذا فى الجنابة كذا الامر و كذا
او كسب قطب فملك **باب الجنابة** ضرب حرة سواء ضرب بطنها او عضها او قطع
فألت جنباً ميتاً ذكر اكان او انثى عليه غرة و انما ستمى غرة لان غرة الشئ اولى و منه غرة
الشعر و اولى مقامه ايات خمسة و درهم فلك كسب غرة و هى نصف عشر الدية على العاقلة
عندنا فى سنة و ما استنبأنا بعضه حتى الظن و الشعر كالتام مجاز و كذا فى الاموال و فى حكم
الصغار هذا اذا كان بعد اربعة اشهر حين نفع فيه الروح اما اذا كان اقل من ذلك لا يضمن و دية
كاملة ان القتل حيا مات و ديتان ان كان المذنب جنيناً ماتاً و غرة و دية ان القتل ميتاً
فماتت الام الغرة له و الدية لها و ان ماتت الام فألت جنباً ميتاً مات فديتان و ان ميتاً
فدية الام و كذا فى الجنين و ديتان ان القتل حيا ماتاً كذا فى الرضيع و ما وجب فيه من غرة و دية
ميراث بغيره من الورثة سواء الضارب ان كان وارثاً لانه القاتل لا يرث و لا كفارة فيه
اى فى الجنين لان جنباً ميتاً و قد عرفت انفسه فافعل فافعل و لا يملك كل كيد
كذا فى الهدي و فى جنين الامة و هاتى القدر سواء فى المكافاة فان قيل فيه تفضيل لاني على الذكر
وفى الهيات يفضل الذكر على الانثى فلما هذا نسوية فى الحفظة و هى جائزة بها بالاتفاق و هذا لانه
القيمة هنا كالدية و دية الانثى على نصف من دية الذكر فصا العشرة من هذا عشر نصف العشرة الذكر
في الآدميين من كونه كواجب في الانثى اكثر من كواجب الذكر فبما اذا كان فيه اجابة اكثر من قيمة
الغلام لانه نادر و الغالب ان قيمته تزيد قيمته بكثير حتى ان قوت جارية بالف درهم يقدم
غلام فخره فى الصفات امره به بالف درهم فلا يلزم الاكثرية قال الرضيع هذا اذا كان الجنين من
غير مولاه من غير المذنب و اما اذا كان من احد من فقيه الغرة المذكورة فى جنين الحرة ذكر كذا فى الهدي
لانه حراً سقطت جنباً ميتاً بغيره كذا اشترى دوا بيطر كذا له متعة او حلت حملاً
تقبيل او ضربت بطنها او عاشرت فزوجه حتى سقطت الولد بلا اذن من الزوج عاقلة الغرة
فى سنة واحدة لو ارث الجنين اياها كذا و غيره و دونه ان لم يكن لها عاقلة يجب في مالها سنة
ايضا و فى الجنانية و شرط لوجوب الغرة فى شرب الدوا قصداً سقط الولد حتى لو شرب دوا
لم يتجدد به اسقاط الولد فسقط لاشئ عليها **باب جنابة البهيمة** و الجنابة عليها الاصل ان يسير
على الدابة فى طريق المسلمين مما وجب عقيد بشرط السلامة بمنزلة الكسبة لا الاحتياج فى الطريق فشرط
بين المحتاج فو يفرق فى حقه من وجه و فى حقه من وجه فالحاجة عقيد بشرط السلامة ليعمل
المنظر من الجنابة و انما عقيد فيها يمكن التخرج عنه لانه لا شرط على السلامة على لا يمكن التخرج عنه
يتخذ عليه استيفاء حقه لانه يمنع عن الكسبة و السيرة على الدابة مخافة ان يبينى بالايك ان
يتخرج عنه كذا فى الكسبة و لئلا يفتن ضمن الراكب ما وطئت دابته بيد او رجل كذا ما احسب
برأسها او صدمت اى ضربت بنفسها او كدمت اى عضت بمقدم اسنانها او جطبت
اى ضربت بيداً لا ما نطقت برجل لان وجه الراكب امام الدابة لا خلفها فلا يتفقد السيرة

شها

في الطريق بشرط السلامة سائرة فان اوقفها في الطريق ضمن النسخة ايضا لانه يمكن التفرع عن
الايضا في لم يكن التفرع عن النسخة فصار متعديا في الايقاف وشغل الطريق به وانما المتفرع في
السبب خاصة ولا مانع باصاحبه من غير ان ينفذ منه يد او رجلا لان العينة من الممر
على الطريق الصغير يمكن فلم يكن متعديا بخلاف الطريق الكبير لا مكان التفرع عنه كذا في ركب في الضمان
السائق والقائدة في الهداية وهو الصحيح لكن على اركب الكفارة فيما او طرقت الدابة برجلها لا يعلم
كلا الكفارة على اركب فيما وراء الايطار ويكره اركب بالايطار عن الارث والوصية دون باقي
والقائد وفي الكافي نقل عن الجسوط والديف كاركب ايضا ولو كان ركب وسائق قيل
الضمان عليهما وقيل لا يضمن السائق قال الامام الرضائي ونهى الاحكام في السير في الطريق وفي
ملكه لا يضمن شيئا من ذلك الا الايطار وهو ركبها وان كان في ملك غيره فانه كان يضمن المالك
فهو كذا لو كان في ملكه والاضمانه مطلقا الا النسخة والملك المشترك كملكه وباب المسير في الطريق
في الايقاف اذا جعل الامام موضعاً لوقوفه في ارباب في باب المسير في الطريق لا يضمن ما حدث
من الوقوف فيه كذا لو وقف في سوق الدواب لانه ما دون من جهة السلطان فانه فطر وطلى
بغير منه انما يضمنه في العاقلة ان كان معه سائق ضمن السائق لانه لا يستأجرها في السبب
هذا اذا كان السائق في جانب من الدواب فان توسطها فاعذر به ما واهد يضمنه ما عطف به ما هو
خلفه ويضمنان ما عطف به ما بين يديه وان ربط رجله بغيره بالقطار والقائده لا يعلم فوطي الدواب
رجلا فقتله فالدابة على عاقلة القائده ثم يرجعون بها على عاقلة الرباط فالا اذا ربط في حالة
السير اذا ربط في حال وقوف الدواب ثم قاد صاحب القطار ضمنه القائده بارجوع ضمن الدابة
يسير عليها اي طهرها بعدد ونحوه لا يضمنه ما انفصله لانه ولاية تحسرها وضربها كما انفصله
اي كما انفصلت الدابة فاصابت حالاً او ادتبا ليلاً ونهاراً لا يضمنه لقوله عليه السلام جرح عجماء
جباري فقتلها بدمه كذا في المأذون اي بالخمس وضمننا نصفين ان نقتل من خمس الناحض باذن
الراكب وطئت رجلاً فوره اي فوراً ضمن وان جرحه فقتل فوره ضمن اركب فقط كذا لو تحسب
بلا اذن وقد اوقفها اركب على الطريق كذا في اركب متعديا في الايقاف ايضا ضمنه الخمس
فقط ان تحسب سائرة فانفتحت رجلاً بنسخة او صدمته او وثبتته او وطئ او واقف في ملكه
كاسير فيضمن ان خمس الا اركب كذا لو تحسبها ومعه قائداً وسائق دون ركب فاصاب
فوره رجلاً ضمنه ان خمس دونه القائده والسائق لانه لا ينفذات اثر فعله ويهدر دم الناس
ان ينفذ لانه لا يجازي على نفسه بخمس لادم اركب ان القفنه وضمنه عاقلة ان خمس دونه
وان تحسبها عبيداً فيضمنه في رقبته بغير دفع او بغير العصبى كالبائع في ان ضمان الدابة يجب على
عاقلة لانه يوافقها كالبائع كذا في شروح الجسوط وما في الهداية واذا كان جاباً ففي
ماله يحتمل ان يرد به اذا كانت اجنبية على الحال وفيما دونه ارش الموصية كذا في الكافي **باب**
القتل هي ايمان تقسم على اهل المحلة الذين وجد القتل فيهم ميت به اثر قتل كراهة او
اثر ضرب او ضيق فبذلك لانه اذا لم يكن به اثر جرحه لم يكن ميتاً حقيقاً فقتله ولا يكون قتيلاً
وحي ووجود الدم منه اذنه او عينه اثر ولا جرحه لسيلا الدم منه انفه والظلم والذكر والدبر
لانه يخرج من هذه الناحية عادة بغير فعل احد بخلاف الاذن والعين لانه الدم لا يخرج منها عادة

الابحار في الباطن واذا وجد ميت لا اثر فيه فلافه ولاديه او اكثره برهن ولو لم يرد
او نصفه مع الرأس وان وجد اقل من النصف ومع الرأس او لا شيء فيه او سقط تام اخرج
به انه من النار المذكورة وجد في محله ولم يرد فانه وادعى عليه القتل عدا خطاه على جميعها
او على بعضهم بايمانهم ولا بايمانهم ولا بينة له بخلاف في القتل وخيار العيش لانه البين
حق ولا يخلف الوكي ولو كان به لوث خلا فالتفتي من ملاكها اي اصحاب الاملاك لا من
سكان المحلة كالساجدين والمستعيرين لانه المالك هو المختص بنصرة البقعة دون السكان
لانه سكنى المالك الزم وقرارهم اذوم مكانه ولاية التدبير اليهم فيتحقق النقص فيهم
حواقلا لانه لافه على المرأة والعبد والمجنون والعبي في اثنائه وان وجد القتل في
امراة كانت القفنه عليها تخلف هي خمسين يمينا في قول الرضا في قوله في الدابة عرقها
فيخلف على البنت فاعلم كل منهم ما قبله وعلى العلم فاعلم باله لا علم له فاعلم وانما قال
استخلف قتله زيد خلف بالله ما قبلته ولا عفت له فاعلم غير زيد لانه يقول بغيره اسفاه
عن نفسه فلا يقبل فيخلف بهذه الصفة ويجوز ان ياتي عن اكله حتى يخلف او يقر لا يخلف
فيه اكله كسحق لانه تعظيماً لمرادهم فلهذا يجمع بينه وبين الدابة ولا يسقط ببدل الدابة
وفي الجسوط والاضمانه ان الجسور ما يوزن الحمد واما في الخطر فلا يجس برقيقه بالدابة على عاقلة
وان لم يتم الحدو اي انه لم يوجد الجسور في المحلة كذا في خلف على الموجود الى ان يتم الجسور في
ان تاريخه حتى لو كان واحداً يستخلف خمسين يمينا لانه واجب بالنسب فوجب فامته ما يمكن
وليس الوكي بغيره على احد منهم ان كان الحدو كالماتم يضمنه على فاعلم هذا المستخلفين وغيرهم
بالدابة الا ان يقيم اي اهل المحلة البينة من خارج اي من محلة اخرى على جرح خارج من المحلة لانه
قتله ولا ولياء اخذ به بالدابة كذا في الثانية وتبطل شهادة بعضهم على خارج ان قتله خلاهما
ادعى الوكي ذلك وعلى واحد منهم وان ادعى الوكي ذلك الثاني رواية عن ابي يوسف او يدعي الوكي
عليه اي على خارج فانه اذا ادعى القتل على واحد من غير اهل المحلة سقطت القفنه منهم والدابة
منه عواقدهم ولا تسبح دعواه بعد ذلك عليهم ولا تسقط القفنه ولا الدابة ان ادعى الوكي القتل
على معين من اهلها وان وجد في دار رجل عليه القفنه اي ضمنه خلف لا على اهل المحلة لان
التدبير في حفظ الملك الخاص للمالك وفي الكافي القسامة على رب الدار وعرفه ويرسل القائل
في القفنه على رب الدار ان كانوا حضوراً وان قبيلاً او يدعي عاقلة ان اقره يكون الارق
ملكاً لغيره او اقره بغيره بغيره على عاقلة او انكرت العاقلة ذلك وثبتت بالجنة اي البينة
انها لانه يحتمل ان يكون به يد امانة او عارية او اجارة ولا شيء على هؤلاء وفي ان ما رغبته و
اذا كان فيها سكان وليس فيها ملاك فعندها يضمن الدابة على ملاك وهذا اي يوسف على السكان
اقول والقول اليوم هو قول ابي يوسف لانه هذه المسئلة التي عزمها العلامة الهامة
له في ابو السجود الكافي على السلطة انما هو سليلها فان سليلها فان فامر السلطان بان
يعمل بقول ابي يوسف وان وجد قتيلاً في دار صبي او وجد الابن قتيلاً في دار ابيه او امة المرأة
في دار زوجها فقتله القفنه والدابة على عاقلة ولا يكره من الارث وان وجد العبد قتيلاً في
داره مولاه لا شيء عليه الا ان يكون له يد امانة بخلافه يضمنه الوكي الاقل من قيمته ومن الدين كما

لو قيل المولى ولو وجد القليل في دار العبد المذنب فقبله المولى والقسمه على عاقلة المولى
كان العبد مملوكا او لا كان في الخانية والذخيرة قليل وجد في دار في فاقسمه عليه خمسة من عينا
فاذا حلف ان كان عاقلة بقا قومه فيما بينهم فعلى عاقلة المولى وان في دار مشتركة ولو على
التفاوت عاقلة على عدد الراس لا قدر الانصاف واختلف في رجلين كانا في بيت اي شئ
غيرهما وجد احدهما قبلا عند ابي يوسف بغير الدية لا عند محمد لا فقال انه قتل نفسه او قتل الاخر
فلا بغير الشك قيل وفي قياس قول ابي حنيفة يكون القسامة والدية على صاحب البيت في الخانية
وان كانت الدار بين رجلين واحداهما اكثر نصيبا من الاخر كانت الدية على عاقلة النصفين وان
في مشتركة لم تعقب فعلى عاقلة ذي اليد مطلقا الى سواء كان البيع قبا او بالخيار وقالوا ان كان
البيع با فاعلى عاقلة المشتري وان كان بالخيار فعلى عاقلة من يبيع الدار اليه كذا في سراج الجمع و
ان في دار او ارض موقوفة على ارباب محدومين فغيرهم لانهم اوصى الناس بالتدبير فيها كذا
قال الربيعي وان وجد في ارض مملوكة رجل عند قرية فعليه وان لم يكن رجل من اهلها لانه التدبير
في حق الملك الخاص الى الملك فيجعل كذا ما كان هو القائل وفي الفلك القسامة والدية على من فيه
من الرقاب والملايين المالك وغيره يبيع كذا الخيمة بقلعة مباحة ليست بمملوكة القسامة
والدية على من فيها وان كان للارض ملك فعلى عاقلة وان وجد خارجا منها فعلى ارباب الخيام
وفي مسجد محلة على اهلها كذا ان ارض موقوفة عليه وشارع المحلة ولا قسامة في الجامع والشارع
الا عظم لانه المقصود بالقسامة نفى التهمة وهذا لا يتحقق في حق العامة كذا الجسور العامة
والسوق العامة والرباط العامة العامة في الشوارع وكذا الوجود في مسجد جماعة يكون في السوق
التي هي العامة والدية على من يبيع المالك لانه مال العامة اقرب هذا الحكم على المملوكة بل مقيد بكونه
ان رجع بغير اذن الخالق في النهاية والكفاية وغيره من شئ من المملوكة انما اراد به ان يكون
ان رجع تابع عن المحل او اما الاسواق التي يكون في المحل فهي موقوفة بحفظ اهل المحلة فتكون
القسامة والدية على اهل المحلة انتهى وبه كان يفتي المولى بالسعد العاد كذا الحكم في اراضي
المملوكة واقواف العامة سوري مع واكثر ارض المملوكة ارض مملوكة هي ويقال لها بالعاسية
سقطت كذا في المجلد وفي الخلاصة وهي ارض ارباب بارض الخمر كذا ان وجد قبيل في السجن
اي الدية على من يبيع المالك على اهل السجن لانهم مقهورون فيه لا يقدر رده على حفظه وعند ابي يوسف
هي وكفت عليهم لانه انظر انهم قتلوه والرحام بغيره من الناس يوم الجمعة مثلا في المسجد كالج
او غيره فقتلوا رجلا ولا بد من قتل قربة على من يبيع المالك كذا في الظلمية ونحوه ان الاكل و
الدية على اهل المحلة كذا القسامة عليهم ان اكتشف القاتل عن قبيل بغير قوم اقتلوا بالسيوف
والكشف عن قبيل فالدية والقسامة على اهل المحلة لانه حفظه عن قتل ذلك واجب عليهم فاذا
لم يعرف من يشره جعلوا عليهم الا اذا ادعى الولي على القاتل كلامه وبعضهم يفتن لانه يكون على
اهل المحلة شئ من نفسه وهو الولي برأيتهم ولا على القوم ايضا حتى يقيم البينة ويهدم خيل ومعد
في داره عند قبيل ويبيع ويغزو الكاوي وبه نأخذ وعند ابي حنيفة الدية على عاقلة لورثة
في المملوكة وهذا هو في الخانية ولو وجد الرجل قبلا في دار نفسه لا في القسامة وعلى الدية
على عاقلة في قول ابي حنيفة وقال لا شئ عليهم او وجد في برية ليس بقرها حارة وتفسير القرب

السماع الصوت وهذا اذا لم يكن مملوكا لاحد اذا كانت عاقلة والدية على عاقلة كذا في
الكافي وفي الخانية فان وجد في موضع مباح نحو الخلعة الا انه في ابي الحسن كانت الدية في بيت
الحال او غير كبر كالفراش والحجرون ولو وجد في ندر صخر لقدم موقوفين وهو ما سيجي بالشرح فيه
السقة فالدية والقسامة على العاقلة لا المحبس ان شئ على مملوكه دية على ارباب القرب المولى كذا في
عراق على وان وجد قبيل على دابة ان معها سائق او قايده او راكب فعليه كذا اذا وجد مع رجل
وان كان معها سائق وقايده وراكب فعليه ولا يشترط ان يكونوا مملوكين للدية والاى وان لم
يكن معها سائق او قايده وراكب فعلى اهل القرب موضع ولو سبوا سوا كان قرية او محلة او
غيرها بغير الصوت وان استويا فغيرها وان لم يبلغها الصوت لاشئ على اهلها لانهم لا
ينسبون الى التقصير في النقرة والغوث جرح في قبيلة نقل الى اهل فلم يزل اذا فرغ من حاتم
فعليه القبيل القسامة والدية عند ابي حنيفة ومحمد وقال ابو يوسف لاشئ عليها وصار كذا ان كان
صاحب فراش وعلى هذا اذا اخذ رجل محبوسا بجرحه الى اهل **باب العاقلة** هم الذين يعقلون
العقل اي يؤدون الدية عقلا لانها تعقل الدماء اي تسكبها من ان تسكب دسم اي يفسد
معقولة بفتح الجيم وضم الصاد وجمعها معقل بضم الميم وكثير الكاف دية نفس القتل احتراز عن
حمد سقط قود وبشبهة كقول الاب ابنه وعما لم يصلح او اعترافه الا ان يصدق العاقلة
بفتنة لزمهم الدية لثبوتها بنفسها وقدم وقد رارثت الموصى قصاصه لان ما دونه على الجاني
لقوله عليه السلام لا يعقل العاقلة عدا ولا عبدا ولا صلي ولا اعترافا ولا ما دونه ارثت الموصى على
العاقلة لو ثبت القتل جانيه او بالبنية وان باقراره القاتل كما قرأهم اهل الديوان اي
اهل الرابات وهم اجبش الذين كانت اسماهم في الديوان ولا يعقل لثبوت الدية وان كان
لها عطف في الديوان كديوانه والدية قد كانت على العشرة في عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم
لان قوة المرد ونظره يومئذ بعينه ثم لما دون عمر رضي الله عنه الدواوين صارت القدة
والنقرة بالديوان فحققت بالدية على اهل الديوان بخبر من الصحابة رضي الله عنهم في غير كثير منهم فكان
اجماعا ولهذا قالوا ان كان القاتل من قوم يتنصرون بالقبيلة بعينه ذلك كذا الحرف واختلف
اي العهد فيؤخذ عن عطايهم المستقبلة ولا يجنب حصول المواليم لان الدية صلت امرها بالدماء
على وجه التبرع ولا يؤخذ من العطاي التي اجتمعت في السنين الماضية في مثل مسنين و
التقدير به مروى عن ابي عبد الله عليه الصلوة والسلام حكى عن عمر رضي الله عنه وان فوجت عطاي
مسنين بعد قضاء في اربع سنين مثلا يؤخذ منه من وقت القضاء لانه وقت القتل لانه يثبت
الا جمل مني عا ووجب اكمال وانما يجب القضاء اذا الواجب للقتل ومثل النفس نفس الا ان اذا
رفع الى القاضي تخلف العجز عن استيفاء النفس فحول الحق بقضائه الى حال واجتأى الى العشرة
والاقارب لانه نفرت بهم وهي العشرة في التعامل بغيره اي غير الديوان فيقسم الدية عليهم
فيها اي في ثلث سنين ايضا ولا يرد لكل واحد من احد العاقلة فيها اي في ثلث سنين على
سنة وراهم او اربعة فيؤخذ من كل واحد في كل سنة درهم مع ثلث درهم يكون المأخوذ فيها
اربعة وراهم واقلة غير مقدرة فان لم يتسح الحق لك فتم اليه اقرب الاجساد نسا تخفيف
للتخفيف وتنادى عن الاجفاف الا اقرب فالاقرب على ترتيب العصباء الاخرة ثم يوزن ثم

الامام ثم بنوهم واختلف في دخول الالة والبناء وعلى هذا حكم الرايات اذ لم يتبع في رايه
ضم اليها اقرب الرايات والقائل كما قدم بين يديه يؤخذ من القائل مثل ما يؤخذ من العاقلة ولو كان حيا
او جثثا او امرأة هو الصحيح وبين المال لغيرها لمن لا يدون له ولا عشرة في كل راية
وعليه الفتوى كذا في التنازعية واختلف في الجمع واختار الفقهاء ابو جعفر انه لا عاقلة لهم وبكره
ينبغي الشيخ الامام فظهر انهم لم يرضوا به لانهم لم يرضوا به ولبس لهم ديوان
ولا يتصورون فيما بينهم حتى قيل للجمع عاقلة عند التنازع والفتاوى مع بعض لا جوار بعض غير طلبة
الحكم بعضهم عاقلة بعض وبه اشتهر في الحديث ومنه لم يكن له كسبة ففعل قبل
في بيت المال كذا ذكر في الاصل ان بيته المال لا يعقل منه وارث معروف ومن لم يستحق له ما يخ
كرو وكفر هو الصحيح وما ذكر في الابدان والجمع كذا على ما ادا لم يكن له وارث معروف بان كان
لغيره او من يشبهه وفي شرح النفاية لمولانا تقي الدين رحمه الله تعالى في قوله في بيت
والجمع كذا في بيت المال ان كان موجودا ومقبولا والافتح الجاني في قوله كل سنة فله درهم
او اربعة على ما قلنا في لفظي وهذا حسن لا بد منه حفظه اذ في كثير من المواضع انه يؤدي في ثلاث
مسنين وقال الرازي انه على النكاح في زمانه لانه الغنائم فيها قد قسيت ورحمة التنازع قد
ارتفعت وبوت لا محال قد انهدمت في النكاح وقد ذكره صاحب روى عن ابي يوسف ان
منه لا عاقلة له اذ قيل رجل خطا فانه دية القتل يكون في حال الجاني وحسب الموتى للفقهاء لان
نظرته بهم ويعقل عن مولى المولاة مولاه وقيل لانه نصرة بهم ايضا ولا يتحمل جنسية
العبد عاقلة مولاه وتدي العاقلة اي بغية القيمة لو جني حرم على نفسه خطا لانه ضامن الا في
في على العاقلة قياسا على احوال عكسه اي لا يعقل العاقلة ما جني عليه على قوله لا يكون في كونه
بجنسية العبد بمنزلة العاقلة ولا يتحمل على العاقلة عواقبهم كالوجبة في اطراف اي اطراف
عبد لا ضامتها على الجاني بخلاف لانه يسكن بها مسكن الاموال وفي الكافي ولا يعقل
مسلم عن كذا في كذا في مسلم والكفارة بتعاقدهم فيما بينهم وان اختلفت مسلم لان
الكفارة واحدة وقالوا هذا اذ لم يكن الكفارة فيهم ظاهرة اما اذا كانت ظاهرة كما في اليهود
مع النصارى فيخفى ان لا يعقل بعضهم من بعض وهذا روى عن ابي يوسف رحمه الله **في النكاح**
حل قتل الظلمة والاعوانة والسعاة في الفترة لانهم يبعون في الارض النساد وقال الامام
ابو شيعة في كتاب قتلهم وكان يفتي بغير الاعوانة كذا في فتاوى النسخي وذكر في النسخي
الدين كذا يفتي بغيرهم قال الشيخ الامام الصفار ونحن لانفتي بغيرهم كذا في التنازعية وفي
اختلافه من سعي به جمل الى السلطان حتى ختمه لا يخلو احد منة او جوارحه ان كانت السعاة
بحسب بان كان يؤذيه ولا يمكن دفعه الا بالرفع الى السلطان او كان فاسقا لا يتبع عن
الفسق بالامر بالمعروف والنهي عن المنكر وفي مثل هذا لا يفتي النازع ان يقول للسلطان ان
فلانا وجد كذا او لفظه وظهر انه كاذب فنهى الا اذا كان السلطان عادلا لا يفرم بغيره
السعيات او قد يفرم وقد لا يفرم فحينئذ لا يفتي الساعي الثالث الساعي اذا وقع في قلبه
ان فلانا جاني الى امراته فرفع الى السلطان فنهى السلطان ثم ظهر كذبه عند لا يفتي الساعي
وعند محمد بن يعقوب قال الامام والفقهاء على قول محمد بن ابي حنيفة السعاة في زمانه والنسخي منهم

رجل

الامام السعدي والامام عبد الرحمن وغيرهما افنوا بوجوب الضمان على السعاة بهذا اختيار صدر
الشهد قبل وهذا الصحيح ولو قال عند الساعي باقية فانه يفتي ان الضمان في سعيه او جارية جيدة و
السلطان ياخذ فانه يفتي ولو كان يفتي في عبد يفتي بعد العتق في الظلمة والولاء الجنية وغيرهما
انهم رجل بالسرة فقد حلت الساعي فنهى السلطان بطلبه ليقرب وجهه فصعد السطح فخره من القريب
وسقط منه فمات وقد كان كذا في هذه الحادثة فظهرت السرة على يد غيره للموتة ان يافتها
صاحب السرة بدية ويضيق الغرامة وحل قتل الخاق كذا في الساعي في النكاحية الساعي ثمانية اشهر
ساجدي في انه حاله ما يفعل فانه ناب وشراء عن ذلك قبلت ثوبته ولا يقبل وان لم يتب
يقبل وساجدي يستحل السرة للثوبه والاشتران ولا يعقله فنهى اليس بكافرا لا يقبل وساجدي
وهو جاهد لا يدركه في فعله فانه لا يستتاب ويقبل اذا اخذ وثبت ذلك منه وذكره بعض
الروايات والاستنباط هو طوقا الفقيه ابو جعفر اذا تاب الساعي قبل ان يؤخذ تقبل ثوبته
ولا يقبل وان اخذ ثم تاب لا يقبل ثوبته ويقبل وكذا الزبير الكوفي والاعراب الى الالحاد
والفقهاء على هذا القول وفي الولا الجنية ما يؤخذ في الظلمة الساعي يقبل اذا علم انه ساجي ولا
يستتاب ولا يقبل قوله في ان ترك السرة وان تاب بل اذا قرأه ساجي فقد حله وكذا اذا شهد
الشهود به ولو اقر انه كان ساجي احدى وقد ترك منه زمان قبل منه ولا يقبل وكذا لو ثبت ذلك
بالشهود وانتهى والساعة تقبل بغيره اذا كانت تعفده ذلك لغيره منة وان كانت المنة
لا تقبل لانها جارية الاثر وهو ما روى عن عمر بن الخطاب انه كتب الى عمار ان اقتل الساعي
وقطع الطريق كاسبا في الشاة الله تعالى والزبير الكوفي قبل بغيره لانه من بالافقة ويكرهه
الخالع سئل فارتى الهداية عنه اجاب بانه من يقول ببقائه الهري لا يؤمنه بالافقة وبالحق
ويعفده ان الاموال والحكم مشتهرة وقال في مكانه اني هو من لا يعقله اله ولا حمة فنهى
الاستبراء وفي قول ثوبته روايتا والذين يبرح عدم قبول ثوبته انهم في الولا الجنية لانهم سعاة
في الارض بالفتى وهذا اذا اخذوا قبل النكاح لانه الظاهر انهم انما يبيعون باليد فله القتل في منهم
وهذا لا يكون ثوبته وان تابوا قبل المظفر بهم قبلت ثوبتهم كذا حل قتل مكلف فقهه لان
لانه الصبي او الجثنه اذا شهد سيفا لا يحل قتل ولو قتل المشهور عليه يرى من ماله كاعف
ان العواقل لا يفتي العبد شهر سلا حلالا او نهرا في مصر او غيره حتى لو دخل رجل على رجل في
فعلت على طعن صاحب الدار انه قاصد لقتله حل قتل ولا يفتي قائل لقوله عليه السلام من شرب
على الكسبر سيفا فقد اخطأ وجهه منصرف لانه اذا انصرف خرج منه ان يكون محاربا فادته
عصمته فيقتل قائل او شهر عسا حلالا في مصر او نهرا في غيره كالكفارة لعدم احتياك الحق
الغوث فيجوز المشهور عليه اي دفعه باي طريق كان بغيره في شاة الهري اي العسا نهرا في مصر
حيث يقتضى فانه لانه العسا ليس بالسيف والظاهر كقول الغوث نهرا في مصر فلا يفتي
اي القتل وحل ايضا قتل قاصد فاحشة كمن قصدها به امرأة كذا في الولا الجنية
والاختلاف في الزوج والموالي في الظلمة رجل وجد في امرته او امرته بغيره بغيره
بها ان يقبل فانه زناه مع امرأة او مع محرم وجه طاعة لرجل له ان يقبل الرجل والمرأة
والمرأة جميعا وفي النكاحية رجل واثي رجلا بغيره بامرته وهو محصن وصاحبه فلم يفتي عن

الزنا قبل قتل رجل او قبل قتل رجل لئلا ان اضطر الى قتل رجل لا يمكن
عن قتل رجل ماله الا بالقتل لقوله عليه السلام قاتل دونه ما كنت في الظهيرة سواء اخذت منه ولم
يقدر على استرداده الا بالقتل او خاف ان ياضنه وينهب به ولا يقدر استرداده قاتل دونه
في دار رجل فقال رجل على السرقة فقتله عن ابي حنيفة ان كان مودعا بالسرقة لا شيء عليه كذا في
التناظر خاتمة وفي موضع اخر ان عليه الدية وان لم يقر صاحب الدية بقتله تجب القصاص والدية
على عاقلة ويمكن التوفيق بينهما بان هذا عند اشتباه حال المقتول وفي الظهيرة رجل طلع
على حائط رجل وفي الحائط ملاه فخاف صاحب الحائط انه لو صاح به ياخذ الملاه وينقلب لانه
يرميه قبل ان اذا كانت ملاه تسمى عشرة دراهم قال رجل رجل اقتلني او قال اقتل ابي او قال
اقتل ابني او اخي وهو وارثه فقتله فمأموه لا يقاد ويدي ولا يدي في احد من الروايتين عن ابي
حنيفة فيما اذا قال اقتلني فقتله كذا في الخلاصة كذا لو قال رجل اقطع يدي فقطعها لا يقتل
ولا يدي ابي لا يقطع الدية ايضا اذا اطراف كالا حوالا فيصح الامر وان سري الى النفس الو
امر رجلا ان يقطع اصبع ابن له صغيرا وعنده لوجه اصحاب بها فقطع فمات اصبع رجل
رجلا فقتله في لا فود عليه ولا دية ولكن تجس في السجى ويغاب كذا في الظهيرة **كتاب**
الحكم وهي خمسة حد الزنا وحد الشرب وحد القذف وحد قطع الطريق واخفها لا يؤخذ
بالحد ولا نه صاحب الحق نيابة عن الله تعالى ويقتص ويؤخذ بالمال المتصف لانه لا يكون هو
الوارث والحد كذا في الخلاصة الممنوع ولهذا استمر البواب هو اذا المتكلم في الدخول
وفي الشرع عقوبة مقدرة فيجب به التعزير اذا لا تقدر فيه تجب اقامتها حال كونها حلالا
فخرج به الفصل لانه حق العبد والزنا لم جلب قال تميم الدين في جرح القوم ستان في شرح النفاة
الزنا بالنفس يكتب بالبراء والزنا بالمال لا تجزى والاول اخته حجازية وطي مكلف فخرج به
الجنون والجنون لا يتناول الزنا بامرة مطوعة فلا حد عليها ولا عليها وان زنى معجن مجنونة
او صغيرة يجامع مجنونا حد الرجل فاقعة عن طوع فخرج به زنا المكره فان الاكره لا يقطع الحد
عنه زانيا كان او غريبة وفي المفترات وعليه القسوة في الهداية والكافي ومنه ان السلي
حتى زنى فلا حد عليه وان اكرهه غيره حد عنه ابي حنيفة وقال لا يحد لانه الاكره عند جاذب
منه غير السلي وفي الذخيرة والاكره ابي وقت الراجح ولا يحد لانه لا يحد لانه الاكره بالاكراه والحد
بالطوع كذا لا يحد الشهود عند ابي حنيفة وقال لا يحد الرجل فاقعة وفي المحيط ويجزى الشهود ايضا
في قبل مشبهة فلا يحد لو وطئ صغيرة لا تشترى او وطئ بهيمة ويعزر وينكح البهيمة لكن
لا يطهر الوصوب بل لانه لا يعبر الرجل اذا كانت البهيمة باقية ثم ان كانت مما يؤكل لحمه يزوج
ويؤكل عنه ابي حنيفة وعنده ابي يوسف يحرق بالنار لو كانت مما لا يؤكل لحمه فاعل فقتلها
ان كانت لغيرة كذا في الكافي وعنده ولا يحرق من ابي المرأة في دبرها او على عرق لوط عند
ابي حنيفة لا خلاف في الجانية في موجه من الاوقا وهدم اكره عليه والتكليس من غير ارتفاع
بانتجاع الاجار واجتساش اثنين الكواضع حتى يموت ولكن يعزر وقال هو كذا في الذخيرة وفي
المفترات والاول هو الصحيح وفي المحيط ولو لا بطلاه او امته او منكوحه لا يحد لا خلاف
وفي المحيط الحكم والاضمان لا يجفان الا في مستقير الاولى اذا زنى بجارية بكر او بغيرها

نقص

ونقص البكارة والثانية اذا شرب خمر في حبس كحد وفيه الخمر حال عن الكفاة اى ملك
الكفاة والبعين وسببته اى شبهة الملك وفي الثانية هذا في مع الرجل وزنا المرأة عبارة
عن تمكنها لمثل هذا الفعل ولو استباح امرأة لينة بها لم يحد عنه ابي حنيفة وقال لا حد اذ لم يمسها
ملك ولا شبهة ملك فكان زنا محضا وبشيت الزنا بشهادة اربعة من الرجال العدول وان كان
الزوج احدهم بالزنا دون الوطئ او اجماع او جرحا عند الامام في مجلس واحد حتى لا يشهدوا
يحدونه حد القذف كالوكلاء الاقر من اربعة اذا طلب الشهود عليه كذا في الثانية وغيره في كذا
اى الامام عند شهادتهم بالزنا عن ما بينه لان بعض الناس يطلقون على كل حرام كالموطئ حاز
الحيض وايضا قد طلعت الشارع على غير هذا الفعل كذا العيان ترينان وكيفية فلا ترفع
الوطئ من غير التقاء الختانين وقبل الاخرة زعم صورة الاكره كذا في الكفاة ومكانه لان
الزنا في دار الحب او البني لا يوجب الحد وتوخر امة له ولاية الاقامة بنفسه كالحقيقة وامير
مصر يقيم الحد على من زنى في معسكره لانه تحت يده ولا يخلف اليهود في البلد لا يحد ويجزى لو شوا
في زوا ببيت واحد ورمانه فانه بالتقدم بسقط الحد كاسبج وخرينته فان شهدوا على رجل
انه زنى بامرة لا يعرفونها لم يحد لاقبال كونها امراته او امته بخلاف ما اذا كانوا يعرفونها وان
لم تكن حاضرة فان بينه اذك وقالوا رايانه وان قالوا ان هذا النظر لان هذا النظر لاقامة حسنة
وطنها في فرجها كالميل في المحل في فممين وعاء الحبل وعدوا سترا وعفا ولم يكتف بطايعه لانه
في الحد وادخا للمدرك قال عليه السلام ادرؤا كذا وما استنطقتم بخلاف سبب الحق عند ابي
حنيفة كاتين في موضع حكم الامام يثبته وان شهدوا على امرأة الزنا وهي بكر بشهادة النساء
درى احد عنهما وعظم لانه الزنا لا يتحقق مع البكارة وكاتب الزنا بالشهادة ثبت بقرار
العاقل البالغ على نفسه بالزنا وان لم يعين المرأة في اربعة مجلسات مختلفة في مجلسات متوكل
الامام بين كل مجلس ردة الامام قالوا بكت واد او جنة ويطرده حتى يوارى حيث لا يراه و
في المحيط وينبغي للامام ان يزوجها عن الاقرار ويظهر الكراهة ويأمر بتجنيته ان شهدوا بغيره ان
يقض القوم ارجوع بحد لعلك لمست او قبلت او وطئت بشبهة الا المرة الرابعة فلا يردده
بعد الرابعة فيسأله عن الامور بسبعة الازمان لانه التقدم لا يمنع قبول الاقرار بخلاف
الشهادة وقبل لو شاد حده جاز لوانه زنى في صباه وفي الثانية ولو اقر الاخرس بالزنا في كناية
او اشارت له لا يحد ولا يشهد عليه اليهود ولا تقبل بخلاف الاعرج وفي الكافي ولا يثبت الحد دون
منه الاخرس بالاشارة التي هي بل منه العجاجة وفي الظهيرة قال محمد في الاصل رجل زنى بامرة
خونسا لا حد على واحد منهما وجعل الجواب في النساء كالجواب فيما اذا كانت المرأة ناطقة وادعت
النكاح بخلاف ما اذا كانت المرأة مجنونة او صغيرة يجامع منها كذا على الرجل كذا بخلاف ما اذا
كانت غائبة واقر الرجل انه زنى بها او شهد اليهود فانه يقام الحد على الرجل وفيه ايضا وفي القدر
رجل اقرانه زنى بفلانة وادعت المرأة النكاح والمهر فانه كذا دعوى النكاح والمهر قبل ان يحد
الرجل ودرى الحد عن الرجل ويقضي بالمهر على الرجل وان كان ذلك بعد حد الرجل لا يفي بها بالمهر ولو كانت
بالزنا اصلا وقال لا اؤلف فلا حد عليه في قول ابي حنيفة قال ابو حنيفة وقال ابو يوسف وفي
وزن يحد الرجل وعلى هذا الاختلاف المرأة اذا اقرت بالزنا وكذبها الرجل عنه لا حد عليها خلافا

فيها دليل على ان الوطى في هذه الامور في رتبة وادب معقدة الكليات لا خلاف
الصحة في كونها وجبة او بانه في هذه المواضع لا يجب الحكم مطلقا اي سواء قال طنت انها
تخل الى اوقان غلبت انها ام على في الولد الجنية كل زنا ورثي الحكم عن الرجل والمرأة اوجب الطهر
وحده واطل احد اجنبه وعي وسب في الحرام سوى الولد كما سبق انفا مطلقا اي سواء علم
بحرمها او ظن حلقها وهو المراد بالبرية في العقد واطل امرأة ووجد على راسه لا يهاكيبها
بعد طول الصبر فلم يكن الظن مستندا الى دليل وان هو اعلم لانه يكتفي بالبرية في الحكم والبرية
فكأنها لا يصبر طيلة رال اذا عاها فاجابة اجنبية فخالها زواجك فحقها لا يجرى دليل
ولا يجرى واطل امرأة بكاح بل او في اولا شهده ولا منه تزوج امه على طاعة او امره طاعة
ولا يجرى تزوج طاعة من سبدها لا يجرى واطل اجنبية رقت هذا من باب البرية في الحكم ولكن
اي النساء اي سبدها وعليه الحكم وعليه العدة كما لا تزوج امرأة لا يجرى له كما صارت
لا يجب عليه الحكم عند اجنبية كمنه يجرى عقوبة اذا كان عالما بذلك خلافا لما في **فصل** شهده
بعدمه متفادام لا يجرى بعد الامام بغير علم اقامته الشهادة بل انما يجرى وكذا من اوقف
عده ولم يقبل لانه انما يجرى في الحكم ووجوبه من حيثين اذ الشهادة والسنة فانما جيران
كان لا يجرى الاستمرار لا اقامه علم الا لا يجرى له سوء في باطنه من عقوبة او عداوة كما فيهم بها
والاصح انما سقاها والتقادم لا يمنع الاقرار بالخطا وعندها لا يجرى الشرب لان الاقرار
لا يبطر بالبرية والفسق بخلاف حد القذف ولا اقال الا في حد قذف لانه فيه حق العبد حتى
لا يصح رجوعه بعد الاقرار بخلاف الحكم وادالك العدة التي ارجع فيها بعد الاقرار لانه الشهادة
فيه لا يصح الابعاد الا بعد العدة فكأنه امة ودين في التاخير لا احصا انهم اى والعدم الا بعد العدة
تمت الشهادة وفسقه بالتاخير ووجبه السرقه اي اذا شهد بشهود السرقه بعد التقادم لا يجرى
السارق وبقية ما سرق لانه اقال حق العبد فلا يجرى التقادم وفي الهداية ثم التقادم كما
يمنع قبول الشهادة في الاثبات يمنع الاقامة بعد العدة فاحتمل لو شرب بعد ما شرب بعض
الحكم ثم اخذ بعد ما تقادم الزمان لا يقيم عليه لانه الامضاء في **باب** العدة في **باب** الحكم وادباق
الشرب برز الال ربح عند اجنبية وادب يوسف وعنده من يجرى شهده كما في غيره وان ربح
الجماع الصغيرة الى انه سنة شهده اليه اثار الطلح وادب الاول صح في الحانية وعليه
الاعتناء وادب حقيقه لم يجرى في ذلك وفيه في راي القاضي على ما هو ادب في الحقيقه المشددة
بين القليل والكثير **باب** حد الشرب اخذوا في مودة السكران قال ابو حنيفة السكران
من لا يعرف الارض من السماء ولا ارجل من ارجل المرأة وقال صاحبها انه اخذها كلامه
فصار غلبت كلام الهندان فهو سكران والغنى على قولها كما اخذ الحانية في اخذ من الرضا
والسنة بربح الحكم وانما رالت الى الجسد كما لم يجرى سكران زنا في العقل نحو
نبيذ ولا يجرى سكران في سكرانه كما لا يجرى في سكرانه وادب الحكم في
الحانية ولو شرب النبيذ على سكرانه ولا يشترط في شرب الخمر نوال العقل حتى لو شرب
منها فطرة واخذ بربحها يجرى لانه الطلح والسكر وبقية الزبيب عالم بسكر وسبانه في
كتاب الشربة زيادة في قصير واخره اي بشرط الحكم او سكر غير مرة عند اجنبية

والبى يوسف وعنده محمد وزفر من ربح في مجلسين صاحبها اي مقيلا لانه لا حد في اقرار السكران
زيادة احتمال الكذب فيجوز ان لا يحد لانه خالص حق الله تعالى بخلاف حد القذف لانه فيه
حق العبد والسكران فيه كالحصاة في عقوبة عليه كما في سب برضا من في الاقرار بالمال والطلاق
والعتاق وادب اى على اقراره لانه ربح على اقراره لا يجرى لكونه خالص حق الله تعالى فيقول
الرجوع او شهده اي بشرطه طوعا رجلا لا رجلا وامرأان لانه شهادة النساء ولا يقبل
في الحكم وادب الجحد بربح الاقرار او شهادة لانه ربح الحكم ثم يجرى في الاقرار انما يجرى
الحكم السوفى او التفاد وفي الظهيرة لو شهد احداهما انه شرب الخمر والا لانه سكره السكر
او شهد على شربه واخذ في الوقت لا يجرى وربحها موجودة حتى لو اقر بعد مضي ربحها
او شهد البعد لا يجرى عند اجنبية وادب يوسف وعنده محمد التقادم لا يبطر الاقرار
وفي الجحد ويعز الجحد الاقرار او الشهادة او الال ربح او السكر او رالت بعد ان كانت
بين الشهود والامام لانه يجرى لا يجرى في الشهادة وفيه وعلم شره طوعا لانه الاكراه
عليه سقط الحكم عند صاحبها تحصيل المصداق والامر بربح ربحته الحكم منه اولم يذهب
عائنه سوطا في الظهيرة الاصل في حد الشرب ما روى ان رسول الله صلى الله عليه وسلم
اقرى بنت ربح خمر وعنده ارجع رجلا فاحصهم ان يجرى به فخر به كل واحد منهم بنقله
فما كان في غنى عن ربحه الله عند جعل ذلك عائنه سوطا بالجماع الصغيرة رضيا الله تعالى عنهم و
ينزع ثوبه الا لالار وبقوى الحكم عليه لانه كان في الزنا انما كان الشارب حرا والافاضل
سوطا لانه الرق منصف على ما عرف في الهداية ولا يجرى نفيها والخمر اذا لم يشرب به
السكر لانه الرابحة محتملة وكذا الشرب قد يبيع عن اكراه ولا حد فيه وقد يقع في الخطا
لقد يقع العطش ولا حد فيه ايضا وفي الظهيرة واذا اقال الامام برجل شرب خمر او شهد به
عليه شرب يجرى انما اكرهت عليه اقيم عليه الحكم ولا ينفذ الى ما قال **باب**
حد القذف هو كحد الشرب ثبوته اي يثبت بشهادة رجلين لا بشهادة رجل واحد وادب ربح
ويثبت بالافرار مرة وبسبب القاضى الشرب يدين في القذف ما هو وكيف هو وينت
الجنين وحسن من القذف انه لا يرفع القاذف الى القاضي ولا يطل به بالحد ومس من
الامام ان يقول للقذف قبل ان يثبت عليه كمن اقرض عن هذا في القاذف او علم
بالقذف بيقين كمن على القاذف قذف رجل او امرأة في سواء كان رجلا وامرأة به حرة
خو جبه المحاكم لانه موجب التعزير وفي الظهيرة واذا اقال رجل لانه غير بائنة يجب
عليه اقصى غايات التعزير لانه من جنس يجب الحكم به وتكليف صريح به الصبي المجنون
لانه قد فهم لا يوجب الحكم لا تقادم العار بانقضاء الزمان منها واسلام لانه الكافر ليس
بالحصر وموجب التعزير ايضا وعقد عن فعل الزنا لانه غير العفيف لا يحققه الشين
بالقذف ولا ينفذ في حد صا في في الحانية ليقط قذفه انسان بعد ابعده وجب
الحكم على قاذفه ولو قذفه امة لا يجب وليس في قذفه ولو قذفه في الحانية في قذف
نقله في القذف بربح الزنا نحو نبيذ او يارانه او يارانه في الحانية ولو قذف
رجلا بربح اللواط يجرى عند امة لانه لا يوطى او نفي شبه بقوله است

حيث قال عز وجل فمن كفر بعد ما عاهدوا الله منه فان الله ينفق عليه ما يشاء والله ذو الواسع
 كان بعد عاراً في العرف وهذا القيد يخرج كل اللعب بالسر والفساد ونحوهما لانه فان كان نحو ما شرع
 كنهه لا يجد عاراً وهو امر القذف في برئ منه امر ما قذف به لانه لو كان مقتضاه بالبرء لصدق
 وفي الخيانة ولا يسمع لوارثاته فسفه لانه شهادة على الجرح الجرح وهو لا يقبل بخلاف ما اذا
 قال ما زاني واراد اثباته كالم وقيد ايضا ادعى عند القاضي على رجل سرقة وعجز عن اثباتها لا يجوز
 لانه مقصوده تحصيل المال المسبب في التجسس وهل يجوز للمخاطب ان يجيب بمثل ما قال ان كان
 كله لا يوجب الحد جوز الا انه التجاوز افضل ان لم يكن فيه الا في ذلك القذف حد مقدر شرعاً
 لانه ان كان فيه حد مقدر يجب قبله وليس فيه كفارة ايضا وقذف سب طرف علوي او نصب او
 رجل صالح بائسته كبا حار ونحوه وفي الفساق والبدعيه قبل هذا اذا قال عل وجه
 منتهى المزاج ولو قال بطريق التحقير كمن على الخمار كذا الوفاق له بالبدعيه الكاف قبل في
 عرفه بوزن با حار ونحوه مطلقاً لانه يراى به الستم وتجاوز به وان كان المسبب منه
 العامة لا يجوز للتبقيين كذب به وهذا حسن قال احمد والسيره وعز منه قال لما شرف ناكس
 وفي قذف مملوك وكافر بربنا فانه من قذف به مملوك او كافراً عز عز بخلاف من قذف به حراً
 ساجد كذا امره بباب حد القذف وفي ان الكتاب منكر كسيع الخ والكل الربوا واطهار
 الفسق وافتل رقيم في رمضان منعت او بوزن الخش والناجدة والخصية وكبس
 حتى يكثر التوبة في التجسس رجل سقا صبياً حمراً بوزن كذا حتى ينقل الى ماله الشافعي
 وفي النكاح خيانة ومنه موجبات كناية الصكوك والخطوط بالسر وبه ومنها المحامضة في
 احكام السيرته وان راي الخشب رجلاً مع امارة في الطريق يتحداه فمأراى يضع بها
 وفي شرح الطحاوي ومنه اذى مسكاً او معاً هذا بغير معنى بفعل او قول عز الا اذا ظهر كذب
 كما حارنه وانها كنهه الشاهد ولو قال يا سحرة يا فحكة وبما عاهد الظاهر انه بوزن
 والكثرة ستة وثلاثون سوطاً لانه التعزير لا ينبغي ان يبلغ حد احد واقله اربعة وهو
 حد العبد في القذف والشرب وابو يوسف اعترضه ان جاز وهو كائن في اقله ثلثه
 لانه ما دونها لا يقع به الزجر قال احمد والسيره ثم كفيته التعزير وكيفته بقضائه الى راي
 الامام فبعر عظم الخيانة وصغر ما وحال القاضي والقول فيه وصح المجلس بعده اذا
 اجتمع الى زيادة ما ذكبت وفي التهمة التعزير لا يسقط بالتوبة في النظرية اذا اجتمع
 التعزير واكد قدم التعزير في الاستيفاء والتمسكه حقاً للعبه وحق العبد يقدم علم من الشرع
 باذنه الشرع وبكر فيه الا في التعزير العضو والبراءة من القذف والسفيل كذا يجوز
 فيه الشهادة على الشهادة وشهادة رجل وامرأتين ولا يمنع العفو وجوبه والتخفيف
 اذا انكر القاذف لانه يخص حق العبد بخلاف الحد وفلا يجوز فيه التخفيف كتاب
 السرقة اخذ مكلف فوج به العبي والخنون لا العبد خفية فوج به ما اخذ بانزاه
 واختلاس وخبائه وديعة ونشئ فيه وقال ابو يوسف وانما في بطلان النكاح
 مملوكاً فوج به كونه مع المسجد وفي الولوالجية وعينه رجل اخرج زكوة ووضعها ليوذي
 الى الفقراء سرقة رجل بقطع غنياً كانه او فقير لغيره الملك وفي احكامه خلاف هذا

غير حصوله وورد للبسط في الحال ويقطع لو سرق منه احد رصعا كانه اخذ رصعا عا واما
لانه سرق منهم لا يقطع ولو كان قال غيره فليست في الخرز وان كان سرق فاعلم منه بيت اجنبي يقطع
لو جرد الخرز وعنه كذا لو سرق من زوجه او من جوزها لا يقطع فيه وختمه وهو
زوج كل من حرم منه ومعه وهو كل من حرم من امراته لانه بيتها باسطة في دخول
بعضهم منازل البعض لا يستندان فتمكنت البهنة في الخرز فلا يقطع وبسببه لانه العبد
اذا سرق من سيده لا يقطع كذا لو سرق الكولي من مكانه وزوجه مولاه وزوج سيده
قد عسرة وراهم وزن سبقت من قبل معروبة لانها اخذت اوله عفا لاسم الياهم وجودها
شروط عند ابي حنيفة وفي اللواحية وغيره سرق ثوبا باليساوي عشرة وفيه قدر فانه
لا يقطع الا اذا كان الثوب وعاد لها لانه المقصود في الاول سرقه الثوب وفي الثاني سرقه
الدرهم محورا الى مجموعا عن وصول يد الغير اليه بل كان معه حفظ الاضعة كالدور والبيت
في الهداية وان لم يكن لها باب او كان وهو مفتوح وكان حائثا والضياع والحوادث
وفي الظهيرة والخاصة والحيثام وكما خطبة لغتم والبيع لا الخرز الا اذا كان فيه حافظا في
التأخر خائفة وفي البغالي ولا يقطع في الكواشي في الحرم وان كان معها الرء في المشتق
وان كان معها سوارا من حفظها يقطع وكثير من المشايخ اخذوا بهذا او حافظا كمن
جس في الطريق او في المسجد وعنده مناعة فهو محذور بل لا يسجد عابثا لاجاز الاموال
فلم يكن الحال محورا بالمكان بل باليظ وفي الخرز بالمكان لا يقطع الا حازه بالفاظ هو الصحيح
بلاستبهة يتنازع فيه لمكانه محورا فلا يقطع باخذ مال مشترك ومال العادة كمال بيت
الحال ومال الغيبة كذا لو سرق من غريمه مثل حقه سوا كان حقه حالا او مؤجلا ولو سرق
مع زيادة ليسرته شربكا بخره رقة وهو يتبع ولو كان حقه دراهم فسرق ذاتها
فيل يقطع لانه ليس له حق الاخذ وقيل لا يقطع لانه النفوذ جنس واحد في العتابة وهو
الاصح ولا يخذ من حمام لو جرد الاذن عادة فاختل الخرز ويدر في الكسوات التجار و
الخانات فلا يقطع فيها الا اذا سرق ليل لانه الاذن يخص بالنها وفيه الشعار بانه
لواعتاد الكسب ودخل الحمام في بعض البغالي فهو كالكسب ركة في الاختيار ولو كان رب الحال
حافظه لا يقطع ايضا لانه بين الامور مكانه المكان محورا فلا يعتبر الا حازه باليظ كالم
بذخرها والنفوس عليه ولو سرق من السطح ثوبا يقطع لانه محذور ولا يخذ من بيت
اذا كان مكان في دخوله اما الضيافة او لغيره لانه البيت لم يبيع حوزاته هذه الصورة
واروجه في الدار لانه الدار كلها حوزة واحدة فلا حوزة خارج منها هذا اذا كانت الدار
صغيرة بحيث لا يستغني اهل البيوت عن الاشغال بعضها اما اذا كانت دارا فيها
جرات فافترس من جرة الى محض الدار يقطع لانه كل واحد منها باعتبار ساكنها حوزة على
حده وقطع لوالفاه في الطريق ثم خرج واحده او حمله على جار فانه واوجه لالو عطف
على ثمره وتركه في المنزل فطرد رجه الى منزله كذا لو نقيب بيت قد خلو واخذ فبأوله
او خارج البيت لا قطع عليها او غنبة او دخل به فيه واخذ شيئا لم يقطع بكنائه
لو دخل به في صندوق واخذ شيئا وجب فيه او كذا فخذ الحال لان طرصة

والان بعضنا ليس بالوفي في ماليه بعضنا اختلاف في شئ من عدم الكفاية كذا في الهداية ولو سرق
ذمي في الظهيرة ولا يقطع الذم في سرقته في الكفاية ولا يقطع الذم في سرقته في الكفاية ولو سرق
من ذمي في النار خائبة نقلا عن جامع الجوامع ولا يقطع في سرقته في الكفاية ولو سرق من ذمي في
النار خائبة حقيقه مباح الاصل في دار المال خائبة من الشك في الكفاية كذا في الهداية
لانه انما يدخل فيها العارة لا الاموال بخلاف السابح والقضاء والابنوس والصندل ونحوه
وكشيش وقصب وزرنيخ ونورة ومقرة ملح لشبهة التقاطع في الاول الجنية ولو سرق في الشجرة
باصلا لا يقطع لانه خائبة في الكفاية اذا غلبت الصفة على الاصل في الكفاية كذا في الهداية
يقطع ولا في ما يتسارع اليه الفساد كالحكم وسك طر او ما لا يورع لم يقطع وفان كرهته
رطبة كذا يابسه ان علم السج ولو وجد الحز قطع كذا في الخطبة ويقطع في العسل واكثر الى الفساد
لا يتسارع اليها وبشيء لو كان عليه حتى لا يفسد كذا في الهداية وما عليه يتبع له بخلاف العبد الصغير الذي
لا يعبر على نفسه لاني العبد الكبير لانه غصب او خداع ومعارف جمع معروف وهو انه اللهو كالمشهور
ووفى ورماد ونحوه لا يشبه احصا اني المشرك كذا في الهداية وطير الغرارة ونرد وشرطي وصبوب
لونه فصفه او ذهب لانه من اخذ لا يتناول كسر شيئا عن المشرك وعن ابي يوسف ان كان الصليب
في الكفاية لا يقطع لعدم الكفاية وان كان في بيت ابي قطع كذا في الهداية واكثر ولو سرق السابح رماه
بشام عن كفاية كذا في الظهيرة وكذا في الهداية لا يقطع به عادة ويخلف فيه الدجاج والبط والحمام كذا
في الكفاية وفي الظهيرة وينبغي ان يقطع في الدجاج والبط ولا في سرقه كلب وفهد لان من
جنسها ما يذهب بباح الاصل غير مرغوب فيه ولا خلاف العلماء في مال الكلب فاوثر شبهة
باب قطع الطريق من شرطه ان يكون في موضع لا يجرى الخوف استحقاقا لمثل ان يكون في بركة
او صحراء منقطعة حتى لو قطعها ليل او نهار لم يقطع من مصر بين متقاربين لم يجدوا قطع
الطريق واخذوا بالمال يصلح للمحتاج الى السج وادبوا وجسد الا ان كان بهم اجرة ولو
قتلوا فاعلهم لا ولي له كذا في الكفاية وعياي يوسف لو كان في مصر ليل او نهار لم يقطع من مصر
اقل من مائة سنة سبغ كبر عليهم احكام قطع الطريق لمصلحة النفس وهي دفع شره الخبيثة و
المنفعة من دفع الاضرار وعليه الفتر قصده معصوم اي مسلم او ذمي قطع اي الطريق على من
اي على مسلم او ذمي بخلافه لو قصده مستأمن لانه في اقامته احمده وعليه خلاف كذا في الهداية
معصوم عليه لانه لا يجب عليه اقامة هذه فافقه فاطع الطريق قبل اخذه شئ من المارة وقيل
نفس جس قبل اخذها تنجز كذا في الهداية كذا في الهداية بطريقه بغير ثوبه بطريقه بغير ثوبه
ان يخرج على الفخذ في الطريق واخاف ان يسلم ولم يقطع كذا في الهداية ولم يقطع فانه يفر ويحكي سبيل
وان بعدد اي بعدا ففعل بغير نصيب المعصوم قطع يده ورجله دفعة واحدة في خلاف البيهقي
والرجل اليسرى كذا في الوجوه ايضا بغير اخذ مال او جرح رجلا فافقه قطع يده ورجله وهدرج
وان اخذ بعد قتل ما اخذ مال قتل حده اي سببا لا قصدا لانه ما وجب عليه فاطع الطريق
فان كان عام وذنبا لا ولي له ارباب الاموال وانما يقتل وان عفا الذي كذا في الهداية صلي وان
اخذ بعد اي بعد اخذ مال وقيل نفس خيرا لا عام ان شئ قطع يده ورجله ثم قتل ما يقتل
عنه او بالصليب خيرا وينشع بطنه بريح من يموت ونزول الصلوات بالتمه ايام ليعتبر به غيره

ثم تجلي جنبه وبين اهل بيته لثا ينادي الناس بركه او قتل بقطع بلا قطع كذا في الهداية
ولا ضمان ان تلف المال او تلف النفس وان كان قاتلا او عتلا بالسرقة المصغر ولو قطع بعض
القائد على بعضهم لم يجد لانها كوز واحدة فصارت كذا واحدة وجمع قتل احدهم وان لم يترك
القتل كلهم ولو قصده بغير سيف كالعصا والجر لانه قطع الطريق يحصل بالقتل باق ان كانت بل
بجود اخذ المال والاخافه ولا حدة في جرح جرحه عن القتل واخذ المال ولو في القود ان كانت
الجاذبة مخافة القصاص او الارش ان كانت مخافة الارش كذا في الهداية بقطع قتل حده
بغيره واخذ مال عقبة ثوبه قبل الاخذ لانه لا يقطع الا الذين من قتل انما يقتلوا عليهم الآية اورد
المال قبل وله اي لولي القود والعقد لانه لا سقط حق الشرع وهو النطق بالثوبة فكل حق العبد
كما اذا كان فخره من لا ينفاد كالعصى والخنجر وذهن محرم من العارة لانه خائبة واحدة قامت
بالكل فاذا لم يقع فخر بعضهم موجبا بسبب كانه فعل الباقي بعض العلة وبلا يثبت احكامهم
فقطط الحز وصار القتل الى الاولاد ان شئوا فقتلوا وان شئوا فقتلوا **كتاب الجنا**
لا بأس بالقتل في الاشهر الحرم وهي ذوالعقدة وذوالحجة والحرم ورجب ونزك الهداية بالقتل
فيها افضل ولا بأس بالطول بغيره في الحرب لا ضمان النفس لانه ليس بملوك ولا يجعل الا بركس
على الجليل لان فيه ترتيب الحد وعلم ان الابل والاربع التي يحمل عليه الاتفال الا التي يغار
لها بالخارسة في ارضي هو فرض عين على كل احد حتى يخرج المرأة والعبد بلا اذن زوجها وسيد
ولا يسقط باء البعض ان اجم الكفار الى كفره فقتلوا الاسلام فان علم من يقرب منهم وقد روا
على دفعهم فاجلها وفرض في حقهم ومن بعد منهم ففرض كفاية وان عجز الاقربون او انكسوا اصار
فرض عين في حوز من بعد منهم ثم وتم الى ان يفرض على اهل الشرق والغرب جميعا والاقربون كفاية
ان قام به بعض الناس سقط عنه الباقي وان لم يقم احد اثم جميعهم على القاديين فلا يجب على
وامرأة وعبد واعلى ومفقه واقطع لانهم عاجزون والكفاية بالقدرة وكذا ان يضرب الامام
الجعل على الكفار الذين يخرجون الى الجهاد مع وجوده في هو ما اخذ من اموال الكفار سواء كان ثمة
او جرت امواله حال صلح او خراجا لانه حال بيت المال معد لثواب المسلمين وهذا من جهتها وان لم
يكن في خلا باس بان يقدر بعضهم بعضا فانه حاضرا بهم يعني اذا دخل المسلمون دار الحرب فحازوا
حصن او النفوذ جميعا ببدء بتكليف الاسلام فان قبلوا واسلموا والاثني بالجزية
فان قبلوا لهم مالنا وعليهم ما علينا وان ابوا نكث بالحرب بكل طريق بنصب الجانيق و
ضرب السيف ورمي السم وكذا كان معهم مسلم او مشرك سواء بالضرورة لكن بقصد الكفار
وبغيرهم وتغير يقوم وقطع اشجارهم واقتلوا ذرهم وفقدوا اهلهم بلا قتل عاجز عن القتال
فلا يقتل امرأة وبغير مكلف وشيخ فان واعلى ومفقه الامم كذا في الهداية في الحرب او ذحال
بكرض الكفار على المسلمين او ملكا وتي من قتل بمشرك الا ان اضطر بان قصده الاب
قتل ابنه ولم يكن دفعه الا به ولا يقطع الخيرة قتل ورا ب معنزل لا يخط الناس او يثقت
بالصلح ان كان الصلح خيرا كما اذا نزل الامام ببغداد منهم ولم يكن له قوة وان كان له قوة
لا ينبغي ان يصالحه لانه من ترك الجهاد ضرورة ومجبة او خيرة ولو على حال يؤخذ منهم وهو خيرة
فيحسب ثم ينقسم الباقي ان اخذ بعد الحاضرة وان قبلها بان ارسل الامام اليهم رسول كذا في الهداية

فيعرف الى معرفة ولا يخفى ان الصلح بدفع المال اليهم ان حاصروا المسلمين وطلبوا الكفارة
على مال ولا مقة وشك في ثبوتها بحيث يخاف المسلمون الهلاك على انفسهم وفتح ما كان حروقة
من المسلمين كذا وكذا واول ما يهتد به من غير ما لا يهتد به من المسلمين بعد ذلك ثم ان كان
الامان خيرا للمسلمين من اعدائهم والامان به وادب معطي الامان لا يفرضه براه واما الامان
بنده اي نقص الصلح ان كان هو النفع للمسلمين ونفائل بل بنده لو كان حكمهم ولو كان فرقته منهم
بل علم لم يكن نقصا الا في حق ذلك البعض فلا نفائل الا بانه ولا يعطى لهم شيئا وبه سلاخ
وحدود لا في السلاخ بخير منه وخير ما فيه معدنهم على الحرب ولو جدد الصلح لانه غير شرف النقص
والانقصاء ولا بأس في التنازل والطعام ونحوها **باب الختام** وقسمها اذ افترق الامام بده
من بلاد الكفار صلي بغير شرط ولا بغيره هو ومن بعده من الامة ولو فيها هوة اي قراخنة
فيه الامام بين امرين انما هما في الغزاة فتكون ملكا لهم ووقع عليها العشرة او اقرها
عليها وتركهم احرارا لاصل ذمة المسلمين وتكون الاراضى ملكا لهم بقرينة على رؤسهم وخراج على ارضهم
وجز في حق اهلها ايضا ان شاء قتل الاسرى فاحد احسن ما دة الشراك او استقرهم ثم قسمهم
بين الغزاة في الكفارة وحق مسبي زوجة في مسبية وصدقة ان كان في الغزاة بعدد ما وان جدد
لا لانه نقصا بطلان ملك البضع على مولا او تركهم احرارا ذمة لها اي حقا واجابا عليهم في الجزية
والخراج ومنه اسم من اهل الحرب ثم اي في دار الحرب عقيم نطفة وطفلة وما معه من المال كذا
عليهم وبعثه عندهم او ذى دون ولد الكبر وزوجته وجمعها وما لم ينج وحفارة وعنده
وحرم منهم اي اطلاق الاسارى كذا وقد اذاعهم اي مفاداة اسارىهم باراسا ناعدا في
خلاف الجحود ومن اي يوسف روايتان فيه فخيرهم وترك بها قوله وردهم الى دار الحرب لا تفرقا
من قوله وقد اذاعهم وبعثه في قبض معطي الامام من الختم لراجل سرها والفرار من سبيلها وتوالت
والبراديين كالحاق في الاراضى والبخر والعبدة للفارس والراجل عتده خول ولا سهم ملكوك
والمرأة والصبي والذئ الذي قاتل مع المسلمين اهل الحرب ولكن يعطى لهم الامام شيئا على حسب
ما يرى ولا ينظر بقوله من قبل قبيل فله سلب وبقوله لاسرته لا لاسرته جعلت كم الكمل
او قد اذاعه ولا ينظر بعد الاحرار لانه اجنس ولا ينقسم غنيمة في دار الحرب ولا يجوز بيعها
فيها واذا اخرج عدو في دار الحرب شاكهم في الغنيمة وجز في دار الحرب طعام وعلف ودهن
وسلاح عند الحاجة بلا فدية لا بعد الجوز منها والخمس للبيتم المحتاج والمكبر وابن السبيل
وبدعهم فخر اقراب النبي عليه الصلوة والسلام من بني المطلب وبني هاشم وبقدم البيتم
منهم على البيتم من غيرهم كذا المسكين وابن السبيل للتقديم في الفقر ولا شيء منه لا غنياتهم
سهم سقط بموته صلي الله عليه وسلم كما سقط سهمه عليه السلام به وبقية سهمهم وذكر الله
في الآية لا تشترع الكلام باسمه جليل **فصل** سرية رجعت الى دار الاسلام بالاسارى
فادعوا الى الاسلام اي انهم من اهل الاسلام او من اهل الذمة اخذوا اي اخذهم السرية في دار
الاسلام وقالت السرية هم من اهل الحرب اخذناهم من دار الحرب صدقة اي للقول كذا
لانهم انكروا نبوت الله عليهم والظاهر انهم لم يثبتوا لان نبوت الله لم يعرف الا في دار الاسلام و
دار عصية فظهر من كانه فيها يكون معصية فلهذا يخرجون من دار الاسلام واخذوا في دار الحرب ولكن

شبهة

من اهل الاسلام او اهل الذمة دخلوا دار الحرب مستأمنين للتجارة او الزبارة او كذا اسارى
في ايدهم لا تقبل فوائهم الا اذا ادعوا الاسلام ووجدتهم علامات الاسلام كالحقن والخصية
وقصص الرب وقراءة القرآن كذا الوطيرنا عليهم وادعوا الاسلام ووجدتهم علامات
ولا تقبل بعض السرية عليهم اي على الاسارى انهم اخذوا في دار الحرب لانها شهادة لنفسه
وتقبل شهادة التجار لعدم اشركه في الغنيمة بخلاف الجند يعني لو كانت اسما على هذا الوجه
في الجند فثبت بعضهم بذلك فثبت لان السرية قوم كجند فثبت شهادة البعض شهادة
حق نفس اما الجند فثبت عليهم فلا يعتبر حقهم ما في الشهادة كذا في الغنيمة والكل في باب
استبلا الكفار دار الاسلام يصير دار الحرب بمرزوال امان اهلها بان لا يبقى
فيها مؤمن ولا ذمي ارضا باجاءه لذكر كانه ثابا قبل استبلا الكفار لان البقاء على الامان الاول
دليل على بقاء الذمة لاهل الاسلام والانسالى دار الحرب بحيث لا يكون بينهما مصر للمسلمين
وظهور احكام الكفر فيها نفوذ بالله من ذلك هذا عندنا في حنفية وعندنا في الجرح والاعلام
الشرك يصير دار الحرب وفي عكسه اي في كونه دار الحرب دار اسلام كفي ظهور الحكم اي حكم الامان
كافاة الجحفة والعبد من ونحوها وان بقي فيها كافر صلي وبنيها مصر في اهل الحرب ويملك
بعض الكفار بالغير والاستبلاء بعضا في نفسه وعاله ولو كان قريبه حتى اياه واحد لان
رهاب اهل الحرب واحوالهم مباحة لعدم الحاصم وهو الامان وداره والاستبلاء متى ورد على
ينفذ سببا للملك كالا صلي والاحتياط بكذا في الكافي والزمي وقيل هذا اذا كانا ابرون
وقوع الملك بالغير والاستبلاء على بعض والا فلا في البرية ملك من اهل الحرب اهدى الى
من المسلمين بديته من اهلهم او من بعض اهل فان كان الذي اراد ان يهدى اليه وبينهم قرابة
كان ملكا لمن اهدى اليهم اليه وان كان ذراحم لحم منه او امراته ولدت منه لم يكن ملكا للذي
اهدى اليه ويملك لشركي منهم ما جواجه اي اخراجهم من دار الاسلام كذا سوا كذا في الجاه
يرى جواز هذا البيع او لا هو الصلي لانه ابتداء فخر على كبري في دار الحرب فملكه وان ذهب به
وهو طبع لا يملكه لانه لم يوجد الفخر في دار الحرب ويملكه اي الكفار منها بالاراد دار الحرب
ما هو محل للملك بدار العبد والاراد وسائر الاحوال فلا يملكه من اهل دار الحرب ولا يملكه من اهل دار
وله ومعنى البعض فملك بالغبنة عليهم جميع ذلك لا العبد الابن اليهم عندنا في حنفية وقال
بملكه كايكون مخرج من الشاع والغرس لهما ان العصمة لمح الملك لقيام به وقد زالت
وله ان العبد با انفضل عن دار الاسلام زالت به المولى عنه فوقع في يده غنيمة فلا يثبت له الكفارة
عليه بخلاف الشاع والغرس لانه لا يثبت له اياه اذ كان ابوع و دخل اليهم اهلوا استولوا عليه
وهو مشرد في دار الاسلام فانهم يملكونه لانه يملكه في يده غنيمة فملك اقيام به اهل دار عليه
فمنع ظهور بده حكمهم وقد مر في كتاب العتاق ما يتعلق بهذه المسئلة ونظا بدها ولا الذي اذا
اسروه من بلاد المسلمين لانهم احرار كذا في الحانية فان ظهر عليهم فخر وجد من عندهم ماله
اخذوا مجازا ان وجه قبل الغنيمة بين الغزاة واخذوا بالقبعة ان وجدوا بعدة اي بعد الغنيمة
ان شاء وهذا اذا لم يتصرف الغنائم فيه فلو باعته من اهلها اخذوا بالقبعة كذا اذا اشتراه منهم في دار
الحرب باعهم واخرجهم الى دارنا وعنه محمد بن الفضل يبيع والخذ بالقبعة وانما مات الملك كاسيل

في الطهارة في غير ما ذكرنا من اقسامها

بعض السنة بسبح ومطروفي بعضها بدالية فالعبدة لا كثر كذا في الكافي ويكرر العشرة بغير احوال
في السنة كواجب القاسمة بخلاف الطهارة وان استغنى صاحبها مرات ولا شئ في الكافي
الكافي وعنده ولا في عين القبر والنفط والخطب والقبب والكتيبات المنزلة بغير زكاة
بخلاف الطهارة وفي الخاتمة رجل جعل ارضه متوجة بقطوعها وسبغها في كل سنة كذا في العشرة
وخمسة جدين ذهب وفضة وحديد ورماس ونحاس وفسون وجدة ارضها اي ارضه عشر
وواجب والباقي لما كذا ان كان والا فلا وجه ولا شئ فيما وجد في الدار المملوكة عند ابي حنيفة وقال
فيها خمس ايضا وان وجد في ارض مملوكة فممن ابي حنيفة في رواية الميسور لا يوجب
وفي رواية اجماع الصغير يجب كذا وجد في الارض لم يأت فاستحوها منها معدنيا يجب خمس فيه
والباقي للمقتبل فان علموا بغيره ان مقتضيل طهارة ان يقتل لهم وتصرف الخمس ما هو معروف
خمس الغنيمة والخمسة ان يهرق في نفسه والى من ساء منه اولاده المأذون وخمس ايضا كثر
جاء على ابي حنيفة سبعة كثر كذا اذا كان عليه القسم واربعه اخماسه للواجدان وجد في ارض غير
مملوكة وان في مملوكة فملكه طاه وهو الذي ملكه الامام هذه البقرة اول الفسخ وان لم يعرف
الخطاة فله وانه لم يكن يعرف الى اقصى ما كثر يعرف في الاسلام ولا يجوز البيع عن ملكه لا
كالمساع الموضوعة فيها بخلاف المحدث لان من اجزاء الارض فيخرج عن ملكه البيع هذا عند
ابي حنيفة ومحمد وعنده ابي يوسف هو لولا احد لانه مباح سبقت اليه والكنة الاسلامي اي ما
علا من تدل على ان السلم وضو كاللغة فيجب التعريف ثم ان كان فقير انصرف على نفسه
وان كان غنيا فعلى غيره وان استسبب الغريب قبل هو جاهل وهو لا يملكه بغير اذن
في زمانه فمقدم العهد وخمس شاع وجد كذا في ارض مباح والباقي للواجد او المالك والمباح
الاواني كذا في الكافي لا يجوز ان يكونه وبين اجماعه ولا الذل والعينة خلافه لا يوجب
فيها وفي كل حلية يخرج من اليد والى حنيفة ومحمد ان كان فقير لم يرد عليه القدر فلا يكونه
منه غنيمة وان كان ذهابا او فضة كذا في الهداية **فصل الخراج** فوجان خراج مقاسمة
وصورة ان يفتح الامام من بلدا اهل الحرب بلدة غنوة ومنه عليهم برقاهم وارضهم
ويقتسمهم في زروع ارضهم ونحوهم على النصف او الثلث او الربع فحين ذك
يقوله وهو كون الواجب بعض الخراج من الارض كالمخمس ونحوه وخراج طهارة ووضو
ان يوظف الامام على الارض بعد الفسخ والحق عليهم بها مقدار معلوم من ارضهم والذمانير
واخفزة معلومة من الطعام فبينه بقوله وهو كونه اكا كذا الواجب شيئا في الله يتخلو
بالممكن في قوله بالمكن استشارة الى ان صاحبها ان لم يزرع وعطها بلا عجز تؤخذ منه
الخراج كذا في الكافي الزرع باق فيكون الاحتراز عنها كالمالك والباب ونحوه لانه يملك بتقصيره
بخلافه لو يملك بالمكن الترخيص كذا في سواديه وانقطع اتقار عن ارضه وغلبه عليها قالوا
ان لم يزرع منه السنة مقدار ما يمكن فيه من الزرع من الاستفاد بالارض كما وضع عزير
عنه على السواد وجوب وهو مستون ذراعا في ستمين يزرع الملك كسرى وقد مر بيانها في باب
المساحة وقيل هذا وجوب سواد العراق والافقي كل بلد متعارف اهل بلده المار بها مما يزرع
في تلك الارض هو الصحيح كذا في الكافي واحدا واربعا واربعة اربعة واربعة واربعة

الكرم

الكرم الذي زرع ولو غرس كذا في ارض خراج فام يملكه عليه خراج الزرع كذا في الطهارة
والخاتمة وجوب النخل المتصل بحيث لا يمكن ان يزرع ما بينها عشرة دراهم واربعة
الستان وهو كل ارض يحوطها حائط وفيها نخيل متفوقة يمكن زراعتها ما يطبق و
من الانصاف ان لا يزرع على النصف لانه غايه الطهارة كالمقتضى والرفع ان عند ابي حنيفة
او ليس فيها ولو كلف عذر من الله غايه الطهارة وينقص الامام الخراج اجماعا ان قل ربحا
ولم يظلم ما وضع عليه عذر من الله غايه الطهارة لا يمكن ان يزرع ما بينها الامام الخراج لانه
عذر من الله غايه الطهارة لا يزرع ما بينها غايه الطهارة غايه الطهارة لا يزرع ما بينها غايه الطهارة
اسباب خالام بخير ان شئ ودفع الى غيره مزارعة وياخذ الخراج منه ويسلك الباي في
المالك وان شئ اوجاد وان شئ زرعه من بيت المال فيأخذ الخراج منه نصيب صاحب
الارض وفي الكافي وللامام بيعها من غير عذر على الخراج ويضع النية الى المالك ومنه عليه خراج
اذا مضى الخراج سنين لا يؤخذ الا مضى عند ابي حنيفة وقيل لانه اصل فيه اتفاقا كالعشر
انقل الى اقصى الارض كمنه لارض زرعها ان زرعهما اجوب اوله كرم فقلع وزرع
اجوب بلا عذر عليه خراج الا على لانه المضى للزيادة وهذا شئ يعلم ولا يقضي به كسلا
يطعم الطهارة في اموال الكسالى كذا في الكافي والزعلي وحب السطان رجل خراج ارضه وهو
اهل اهل الخراج ومصرف له جاز في قول ابي يوسف وعليه القوي في التاخر غايه طهارة
عن المقتضى ومنه راي ان الخراج ملك للمسلم كذا في الكافي بخلاف العشرة لانه لا يجوز في قولهم جميعا
كذا في الطهارة والخاتمة وتكون ارض مملوكة وهو ارض المالك لها الى قوم على ان يعطها
خارجا جاز وتسير له ان يحول الخراج الموقوف الى خراج القاسمة الا برضا اهل كذا في
الكافي جعل رجل ارضه الخاتمة خاتما او مقبرة سقط خراجها هو الصحيح لا يسقط خراجها
ان وقفها وانقلت الارض بطريق من طرق التملك الى غيره ملكه كسبي ومحمد كثر
لانه لا يسقط العشرة سواء كانت الارض موقوفة او لصبي او مجنون **باب الجزية** اهل
من اجزاء كانهما جويت وكفت عز قنله ويسمى بالخراج وخراج الراس ويندر الزجرية
بنفسه لا يبايئه قائما وياخذ الفاضل فاعدا او يقول ادا الجزية باذني وقيل باعد الله بوضع
على غنى اليهودي والنصراني فيه سواء غايه واربعون درهما وعلى متوسط المال نصفها
اي اربعة وعشرون درهما وعلى فقير محتل ربعها اي اثني عشر درهما ولا جزية على فقير
غير قادر على الكسب كذا في اقصى عمر كحضر الصحابة رضي الله عنهم ولم يرد عليه احد
محل الاجماع في سنة في الحضرات والعبدة لا كثر السنة وفي النهاية لو مرض الدهر السنة
كثرت ولم يعمل وهو موسر لا يجب عليه خراج راسه لانه يجب على القوي المحمل وكذا لو مرض
الكثرة افاقه له مقام الكل وكذا انفقها خرجا بجانب الاسقاط واختلف في معرفة الغنى
والمتوسط والفقير والصحيح ان المختار ان المعتبر في هذا الباب عرف كل بلد كذا في الاختيار
السنة املكه فيما وضع بصلح يعني اذا غلب الامام على الكفار واقرهم على اماكنهم ووضع
جزية بالصلح والارض لا يكون له تقدير من الشئ فيقدر بحسب ما وضع عليه اتفاق
الامام والرعية كما صالح رسول الله صلى الله عليه وسلم بني النضير على الف وماني حلة وبعد

ما صرح لا بغير زيادة ونقص لان تغيير ما ترك الوفاء بالعهد لا يوضع على عاقر عن
القتال كالصبي والحرارة والامن والاعلى ولو حكما كالكاتب وكالعبد وفي السراجية
المسلم اذا اعتق عبده الذي توضع عليه الجزية كذا في التارخانية ولا على راي معتزل هو
لا يحنط الكفن لانه اجنبة في صفه بدل عن القتل ولا قتل له وعند ابي يوسف يوضع عليه اجنبة
اذا كان بغير علم العمد وانه يحنط ايضا عن ابي حنيفة رحمه الله وبسقط الجزية بالاسلام والموت و
التدخل يعني اذا مرت على الذر سنة لم تدخلت لم يجب الاجنبة واحدة باعتبار السنة التي
هو فيها عند خلافها ولا ينقص العمد بالباء عنها اي عن اجنبة في الخانية والاولا اجنبة
ولو امتنعوا عن اداء اجنبة فانهم الامام كذا لا ينقص العمد بارتداد مسلم وبقتل مسلم وبسب
النبي عليه السلام كذا في الهداية والكا في وفي النسخة لقاضي عياض من سب الانبياء عليهم
السلام من اليهود والنصارى فاضرب عنقه الا ان يسلم ولا يحد ثبوتها اي في دار الاسلام
بيعة لليهود ولا كنية للنصارى ويجاد الهندية قدره في موضع عرفة البناء الاول لان
الاجنبة لا يفتي بقتلهم على ما في ايديهم يكون دليلا على رخصة الاعادة الا انهم لا يكونون من
نفسه لانه احدات في الحقيقة ولا يفتي ان يترك في ارض العرب بيعة او كنية ولا يترك اهل
الكفر يظهر فيها بيع الحمر والخنزير ويمنع المشرك من اتخاذ مسكن لانه الدخول بطريق التجارة
الا ارض الحجاز ومع تقدم اي نقل اهل الحوب الذمة عن ارضهم الى ارض اخرى بعدد لا بد منه
والحد وان يكون لهم شدة وفرة فيخاف عليهم من اهل او يخاف عليهم بان يجبر بهم بعورته
مسكين ولهم قبة ارضهم او منها مساحة من ارض اخرى وعليهم خروج الارض التي اختلفوا في
اليها هو الاصح كذا في الكافي وميمية الذي عننا في الرى على وجه يحد عن معنى التعظيم والبركة
ويظهر الكسبيج وهو خط غليظ من الصوف يشده على وسطه وهو غير الزنار فانه من
الابرسيم في الظهيرة الكسبيج ففسدة سوداء من البهد مضربة وزنار من الصوف و
الحرب فصار كسبيج ولا يجلس سلا حلالا لغيره اهل الجهاد والسراج غير كسبيج على سراج
كالكاف كذا في حجة دورهم بجملة لثا يقف عليها السارق فيدعوهم بالمغفرة ويمنعهم ثم
في الطريق والحكام فيمنع من يترى على خلاف رضى المسلمين ويجعلون الزمان مخالفة لار
المسلمات ويمنع الذي عن اطراف رعايا ككفر كقراءة كتبهم في الاسواق واخراج الصليب
وحرب النافوس ولوني منزلة وغيره كذا في سراج الحمر والخنزير وفي الحضرات ولا يحنط عن
الصليبان في كتابهم القديمة وحرب النافوس في جوفها في المصروفات في الخارج عن
افنية المهر قبل قال محمد وقال انه يحنط انما قال ذلك محمد نظر القوي الكوفة فان عاده كان
اهل الذمة والروافض ما في ديارنا يمنع عن ذلك في القوي ايضا لانها موضع جماعات مسكينة
ومناجنا قالوا لا يمنع عن ذلك في القوي على كل حال كذا في الخانية قال الامام السرخسي
هو العبيد غير كذا في الخلاصة ويمنع من سراه دار فيه الكافي المصروفات عن سراجها في القوي
وكبير على السبع لو استند الى الخانية وقيل يجوز استناده ولا يجبر على السبع الا اذا اكثر ذلك
عن استناده في المواضع كلها في التارخانية نقلت عن اخيرة اهل الذمة اذا انكروا وادورا
فيما بين المسلمين يسكنونها فيها جانبا منهم اذا سكنوا بين المسلمين وادوراهم الى الاسلام

والمسكنة وما كان مسكونا عليه بما يميل قلوبهم الى الاسلام وكذا الشيخ الامام حسن التايه الحلي
يقول اذا ادخلوا بجنت لا يحنط نصيب كسبهم ولا يحنط بعض جماعات المسلمين او يحنط نصيب
كسبهم بغيره من الكسبي فاما بين الكسبي بان يسكنوا اجنبة ليس فيها المسلمين جماعة وهو محفوظ
عن ابي يوسف في الامالي **باب المصروف** مصروف كراخ مائة كان او مائة واربعة واربعة وما
اخذ منه الكفار سواء كانوا من اهل الذمة او اهل الحرب بل الحرب كرهتهم للامام وما اوجف عليه
بلا خال كارض اجلوا اهلها ويحظر فيه ما اخذوا العشرة من اهل الحرب والذمة كذا في قاضي
خان والظهير مصالحا كسد النفور جمع نفور هو موضع الخافة من العدو وبنو المساجدة الحمر
والغناط وكري الانهار العظام وكل ما يعود نفقة الى عامة المسلمين وكفاية العطاء والنفقة
والعقال ورزق الفقراء ونسوبة امورهم نحو السلاح والكرام في الخانية وعطاء العلوي
والحكم والاعلم والامام والمؤذن ولا يحل لهم الا مقدار ما يكفهم وفي التجنيس وليس للاغنياء
نصيب من بيت المال الا الفاضل والغارر ومعلم القرآن والفق في شرح الطحا ورفان
قصر السك في ذلك اثم واستحق النظم ووزرهم لانه لو لم يصف اليهم لاصحابه الى الاكسبي
لم فلا ينفقونه الى اعمال المسلمين ومصروف الصدقات كالركوة وما اخذوا العشرة من اهل الحرب
ومصروف العظماء بينة ثلثا بقول الكرم انما الصدقات للفقراء والمساكين لا يكره كتابا كركوة
كذا في مصروف الخس ما بينه الله سبحانه بقوله الجليل واعلموا انما نفقتم من شئ فان لله خمسة الآية
كما مر في باب الغنايم في الخانية ومصروف خمس الكوز والركاز ومصروف خمس الغنمة ومصروف الركوة
اي تركه ميت بلا وارث والباقي من فروع الزوج والزوجات المرضى الفقراء اي في نفقتهم
وادويةهم في الكافي ويعرف ايضا في كفاية الموتي والعاج من الكسب والليقطة اي نفقته
وعقل ضابته وفي الكافي مال اللقطات يعرف الى اذوية المرضى الفقراء ونفقتهم ونفقة
الليقطة وجباية وكفاية الموتي ونفقتهم وكفاية من يخرج من الكسب وغيره من مصالح المسلمين
باب البغاة خرج قوم مسلمون عن طاعة الامام وخلبوا على عهده وعاينهم الامام اليه
وكشف شربهم فان جمعوا في مكان حل للامام فقام بهم بدار اي قبل ان يبدوا بالقتال
بلا سبي اي لا يسبي ودينتهم وثبتهم وبل اغتنام مالهم لانهم مسلمون والاسلام بعضهم
النفس والمال يجيبس مالهم حتى يتوبوا وان نفقوا ولم يرجع لهم حجة لا يقبل اسيرهم
وجوب حكمهم ولا يمنع موليهم اي ما بهم فان كانت لهم فنية فلا بأس بقتل اسيرهم وجوب حكمهم
وانباع موزعهم لان المقصود من قتالهم دفع شرهم وذلك بما ذكرنا من رجوعهم الى جاعتهم
فيعودون كواب علف كذا في الرعي وجاز الكوا دعة موم جال لان في اخذ المال منهم تقرا
لهم على البقي كما مر من مع ذلك ان اخذ لا يرد لان في رد المال عليهم معدة لهم القتال
ولا يفتي اي لا يأخذ الامام ثانيا ما جباهم من البلاء التي خلبوا عليها من العشرة والخارج
والركوة لانه اجنبة باحماية فلو صرغوا في محله اجزاء ولا يفتي اهلهم ان يعيدوا ذلك وبانه
وقيل اعادتهم عليهم في الخارج لانهم مضافون الى اصناف كذا في العشرة ان كانا فقرا
باب المزدحم صاحب عاقل ارتد والعباد بالبدن كذا كانا او جوا قول صاحب احترازه
السكران فان اسلحه بيع لا ردة ولا تبين اجرائه بها ويجبر على العود الى الاسلام قاله

البردوى في البسوط ارتد سكران رائل العقل لم يبق امراته المستحانة في الخانية نكرات السكران جارية
 والاروة والاقارب بالجدود والشهاد على شهادته في نفسه في القصور ولا يصح ردة السكران بالاجماع
 في البرزخية الالردة بسبب النبي عليه السلام حيث قال اذا شتمت عليه السلام سكران لا يعفى وتقبل هذا
 وتولد عاقل احراز عن المجنون والعبي الذي لا يعقل في الكافي ومع ارتداد العبي الى قبل هذا جنيته
 ونحوه وجبر على الاسلام ولا يقبل وصح اسلامه في احكام الدنيا والاخرة وقال ابو يوسف ارتداده ليس
 بارتداد واسلامه اسلام في الدنيا ويجوز عليه احكام الارتداد فيقبل لكاهن ويجوز عن الميراث
 ويجوز على الاسلام ولا يقبل واثان ادرك كاذرا ويجوز في الحيط والاول الجنية وانما لا يقبل لان العلم
 اختل في صحته ردة في حصة ذلك شبهة في صحه ردة الفقل في الخانية وجبر على الاسلام على احسن الوجوه
 ولا يقبل وكذا الميراث كونه في قول الجنية ونحوه ثم امراته ولا يحل في جنة ولا يصح عليه ان مات
 الا انه لا يقبل بالردة وآفة ردة المعنوية والمجنون لم يذكر في كتب المعنوية فارتد جنة هو في حكم
 الردة بمنزلة العبي على الاسلام ببالجواب حتى لا يقبل رجل الوض بلا اذن الحاكم عمدا او خطأ
 او انفق عضو او افسد لا يشرع عليه كذا في الخانية لان الكفر يسير وقد وجد الوض بعد بلوغ
 الدعوة جبر لا زام كمن كره الفقل قبل نفوت الوض المستحب كسب شبهة لانه الظاهر انه اعتراف
 شبهة ارتداد لا جبر فحينئذ امر اجنبا وهو جبر الى الفقل فلهذا اجس منه ايام قبل ان يجبر
 وقيل مطلقا فان تاب بعد الايمان بكونه الشهادة بالبري عن كل دين سوى الاسلام او عملا
 اليه قبل والاول اولى لان ارتداد الدين له فيها وثقت والاقبل ولا يفتن في مقابر اهل
 ملته وانما يفتن في حفرة كالكلب لا تقبل المرتدة كمن ولد له دارا كمن من زوجين ارتد
 وطحا بها ثم ظهر المسلمين عليه جبر على الاسلام اذا انفصل ولا يقبل ولا يكون فيها ولا يجبر والاول
 كذا في الخانية وكمن كان اسلامه متجعا في الولو الجنية وغيره اسم صبي متجعا لا يوجب ثم ادرك
 كاذرا لا يقبل كمن جبر على الاسلام بالجبر لانه كان مسلما متجعا لغيره لا مقصودا في حصة ذلك
 شبهة في اسقاط الفقل عنه او كذا يعني لو اسلم المكرة على الاسلام ثم ارتد لا يقبل لانه عكن
 الشبهة في اعتقاده فيمكن الشبهة في اسلامه فيمكن في ردة كذا في الولو الجنية وغيره ويؤيد
 جبرها الى ان تموت الا ان تم حرة كانت او امه وروى الحسن عن ابي حنيفة انها تخرج في
 كل يوم وتغرب تسعة وثلاثين مرة حتى تموت او تسلم وسجن الامة منزل ولا لا والتعذيب
 والضرب موقوف اليه كذا في الكافي وفي النهاية نقلا عن البسوط وان قتلها احد لا شيء عليه
 حرة كانت او امه وينفذ النكاح بلا احتياج الى القضاء بالردة سواء كانت من الزوج
 او من الزوجة كما في كتاب الطلاق مفصلا في فصل قبيل باب النفوق وبرول ملك
 المرتدة عن حاله لا موقوف على عزاي حنيفة رحمه الله فان اسلم عاد ملك وان ملك اي مات
 او قتل او طلق بدار الحرب مرتدا وحكم الحاكم به اي لحقائه بدار الحرب عتق مدبره من
 الثلث وام ولد من جميع اهل كذا في قواعد الفقه وحل دينه كالمجوز الذي عليه وقسم ماله الذي
 اكتسبه في الاسلام بجزء ردة المسلمين حتى الزوجة ولو معتدة وكسب ردة في كالا الذي
 لم يجر به بدار الحرب فظهر عليه خلاف كسب المرتدة فانه لو رثها ونفق بين حال الاسلام
 من كسب الاسلام ودين حال الردة من كسب الردة في البسوط ولو ماتت في السجن او طقت

بدار الحرب بقسم ماله ايضا بين الورثة ولا حظ للزوج من ماله ما رتد او ما عادت كانهما
 هان عاد الى دار الاسلام سبي اخذ ما وجد من ماله في يدهم اي بالورثة فقط يعني لا يأخذ ثمة
 ما رتد الورثة عن حكمهم وما انفقه ان ماله مباح ولا ضمان بخلاف مال مباح واخذ هو اي كمن
 الذي لم يجر بدار الحرب ثم عاد مسلما جازا صاحب في اسلامه وارثا ردة قبل لحاقه بدار الحرب من مال
 او ثمة يجب به القصاص من قبل نفس كذا الدية وهذا القذف ولو قتل رجلا خطأ ولو لم يجر بدار الحرب
 او قتل على ردة فدينه في ماله لان العواقل لا تعقل المرتدة لانعدام النفقة ولا يسترق المرتدة
 ان لم يجر بدار الحرب فظهرنا عليه اذ لم يشرع فيه الا الاسلام او السيف وان اسلم فهو والا
 قتل بخلاف المرتدة اذا حقت بدار الحرب فظهرنا عليها فانها تسرق وتضييقا كذا في
 والاول الجنية في التنازع ان ردت وهي حامل ولحق بدار الحرب ثم سبين كانهما ولدان فيا
 معها وصح طلاقه واستبداده فان ولدت امته وادعى ثبت نسبة ويرث ويكون له الامة
 ام ولده وبطلان كاهن وذلك اذ لا دين له ووقف مبايعته واجارته وعنفه ونذيره وكذا في
 ودينه ودينه فان امن نقد والا اي ان لم يؤمن ومات على ارتداد او قتل او طلق بدار
 الحرب وحكم به بطل كل واحد من تلك الاحكام وصح نكاحها اي تصرف المرتدة لعدم ذوال عصمتها
 بجود ارتدادها والردة مبطل للجمادات ولا تقضي وتنفذ ما تركه الاسلام الا الحج لان المرتدة
 صار كانه لم ينزل كان كاذرا فاسلم وهو غني فعليه الحج كذا في الخانية والخاصة **باب القتل**
 العباد بدمته وينبغي مسلم ان ينفذ ذكره بالدعاء وصبا حيا ومسا فانه سبب العصمة عن
 هذه الولاية بوعده النبي عليه السلام والدعاء بهذا اللهم اني اعوذ بك من ان اشرك بك
 شيئا وانما اعلم واستغفر لك لا اعلم انك انت قتلهم الغيوب في الخلاصة وغيره اذا
 كان في المسند وجوه بوجوب الكفر واحد يمنع غير الغني ان يميل الى ذلك الوجه تحسنا للظن
 بالمتهم في البرزخية اللهم الا ان يصرح بارادة موجب الكفر فلا ينفذ تاويل جنة في الظاهرية
 يجب الكفر القدرية في تقديم كون الشتر بنقد برأيه شتا لان القدر جبره وسنة من الت
 عز وجل وجب الكفر والرافض في قولهم بوجبة الاموات الى الدنيا وبشأنج الارواح
 وانتقال روح الاله الى الاله وان الاله يقولهم في خروج امام باطن وتبطينهم
 الامر والنهي الى ان يخرج الامام الباطن ويقولهم ان جبريل عليه السلام غلط في الوحي الى النبي
 عليه السلام دون علي رضي الله عنه ويؤلف قوم خارجون عن طاعة الاسلام واحكامهم طاعة
 المرتدين ويجب الكفر اخرج في الكفر جميع الامة سواء هم وصفا ليدى بالا يبيعون
 او اسخف باسمهم من اسما او بامر من او امره وانكر وعده او وعده كفر في البرزخية
 اذا كان اجزاء ما يتقطع في الفقه الاكبر للامام الاعظم من قال صفات الله تعالى مخلوقة
 او محدثة او دنف او شك فيها فهو كاذر لانها لا زل غير محدثة ولا مخلوقة والخاصة
 رجل قال لا يخشى الله تعالى الا لا يفر قال الامام الفقيه ان كان في محبة فخره فقال
 لا اخاف كيمفر وان كان في امر لا يخاف فيه من الله تعالى لا يفر في التهميد والاصل ان وصف
 الله تعالى بالوجوب التخمير والتسبب بصفات المخلوقين سواء ورد المفضل فيها ولا فائدة
 كيمفر لا خلاف واتم انكر صفة من صفات الله تعالى كاسمع والبصر ونحو ما كره ومن سمي الله

باسم لم بسم بغيره ولم يوافق معنى الربوبية ولم يرد به الجبر فحق كفو ومنه قال ان الله تعالى
ما كلمهم آدم وموسى وجبريل ونوحا عليهم السلام وغيرهم كفو لانكاره الحق ومنه اعتقد ان الله
تعالى كيفية او ماهية كفو او اثبت له تعالى مكانا حال كونه غير متناول في القارة خاتمة رجل قال
الله تعالى على السواء او على العرش انه اراد بذلك ظاهر الالية والحيث لا كيف لانه متناول في حطى و
ان اراد بذلك اثبات اجسده المكان كفو وان قال هذا الكلام بلنا وبل فاعلم كيف وعلية الفتوى
وفي كتاب الجبر عن كلمات الكفو وهو الصحيح وعلية الفتوى في البرازية ومن قال ان الله عالم في
السواء ان اراد به المكان كفو وان اراد حكاية ما في النار لا كيف وان خلا عن التنية كفو عند
الاكثر لانه ظهر في التنجيم في اخاتية لوقال هذا آبر آسمان كواه منست كيف لان الله تعالى
برئ من المكان كذا لوقال هذا آبر آسمان مبداه من جبريل لمي وانم كان كفو او جبر قال مرا
بر آسمان خداست وبرزين تو يكون كفو لما قلنا رطلان بينهما خمسة فقال الصاجه مردبان
بنه وبار آسمان بر آري ويا خدا جنت كن قال اكثر هم لا يكون كفو قال الامام قاضيان والاصول
تجدد كفو في البرازية ومنه قال ان هذا المكنان خالي نبت كفو في جامع الفصولين لوقال
في مكاني زوتو خالي نه نو در بروج مكاني كفو وينبغي ان يقول جميع شيئا معلوم الله تعالى او انكر
روية تعالى بعد الاضطرار في اجتهاد كفو في الخلاصة وان قال لا يرى جلاله وعظمته وهو مستند
او استعمل كلامه تعالى في المراجع في البرازية او قال انية من القرآن في المراجع والاعلام كفو
لاستخفاف ايضا وكذا المراجع به من ان يقول به عند الحجج بالقدح المملوك كاس دقا او انكر
عنه الكليل او الوزن واذا كان لهم او دونهم كفو وان او يقول لما بقي في الاواني والباقيات
الصالحات ونحو ذلك كفو وقال الامام الملا بادي كفو العالم دون اجاهل انتهى وكذا في اخلاصة
نقل عن الامام ابى بكر محمد بن اسحق في البرازية ونص في فتاوى سمرقند في الباقيات الصالحات
وفي قوله تعالى ما صفا شدة استهانه لا يكون مكن فيه خطا عظيم في آيتية من استعمال كلام
الله تعالى في بذر من كلامه كمن قال ان وفام اكثر نجفنا هم جفا كفو او قال بنحو القرآن كفو
في سراج العقاب ذكر المشايخ انه يقال كلام الله غير مخلوق ولا يقال القرآن غير مخلوق كلبلا
يسبق الى الغرض ان المضاف من الاصوات والحروف قديم كاذب اليه الخاتمة جلاله وعظمته
في البرازية منه قال بنحو القرآن فركا زولوا بالقرآن الموقر بالسنن لا كيف لانه مخلوق
جلا نزاع وفيه ايضا ومنه قال بنحو الابان فركا زولوا بالقرآن الموقر بالسنن لا كيف لانه مخلوق
ان الابان مخلوق والكفو فعل العباد وفي السيرة لابن المهام ان المشايخ اخففة خلافا في ان
الابان مخلوق ام لا فالاول لا اهل سمرقند والثاني لا اهل بخارا جدا فافهم على ان افكار العباد
كلها مخلوقة لله تعالى ولو سبب النبي عليه السلام او واحد من الانبياء عليهم الصلوة والسلام
مسلم في البرازية ولو كان سكران فانه يقتل جدا ولا توبة له اصلا سواء بعد العذرة عليه
والشهادة على قول المنكر او جازا تامة قبل نفسه كانه يرد على لانه وجب فلا يسقط بالتوبة
ان يحد خلق به جميع العبد بخلاف ما اذا سبب الله تعالى من عما يقول الظالمون من حقك اكبر
ثم ناب لانه صرح الله تعالى بهذا مذهب ابى بكر الصديق رضي الله عنه والامام الاعظم والموثق
واهل الكوفة المشهور من مذهب مالك واصحابه في الشفا ومنه سبب النبي عليه السلام او عاب

او الحجة به نفساني نفعه او شبه او دينة او سنة او خلقه من خصال او عرض به او شبهه
بشيء بطريق التصغير لانه العظيم او نسب اليه ما يليق بقدره العالي فهو سبب لا يقتل باله
الاحتياط ومنه عهد الصحابة الى اهلهم جوا وكذا كفو من غير برار الغنى والسوء والنسب ان او با
منه اجور او يهزج لبعض جوسه او با ذى او سنة في زمانه او با ليل الى سانه يقتل وقت
ايضا اعلم ان القائل ان كذا كفو غير قاصد للسب والازدراء ولا معتقد انه كونه كفو في جهة عليه
السلام بل كونه لا يتبع بحاله او اوصاف اليه ما هو في حقه نقيضه او جباله كملت علماتنا وازم
او سكر اضطره اليه او خلقه مراغبة وضبطه للسنة وتوهمه كلامه في كذا القدر ايضا لا يحد
في الكفو بالجمالة ولا بدوى زلل الانسان اذ كان عقله في نظرية سبيها الامم كره وقيل يطعن
بالاجان وفيه ايضا من ذكر بعض اوصاف النبي عليه السلام او استشهد ببعض احواله الجائزة
عليه في الدنيا على طريق طرر المنكر والحيث لفتنه او غيره او على طريق التشبيه به لا على
طريق التماسي والتخصيص كقول القائل ان قيل في السوء فقد قيل في النبي عليه السلام وكقول
لمن غيره بالفقر التغير في الفقر وقد روى النبي عليه السلام وكقول لمن قال له اسكت فانك
اتى اليك النبي امينا ونحو ذلك ينبغي ان يؤدب وان استخف اى واحدا من الانبياء صلوات
الله وسلامه عليهم اجمعين او عاب بشي من العيوب او اراد بقلبه نفعه كفو بالاجماع ومن
قال شعر النبي عليه السلام شعير قبل كفو وقيل لا الا اذا قال بطريق الاكامة لانه التصغير
قد يكون للتفخيم كذا في الظهيرة وغيره في جامع الفصولين من لم يرض بسنة من سنن اكبر
كفو في مجموع النماز في خصوصاته سنة في معرفة وتوهماته متواتر كسواك وكذا في خلاصة
قال لولم ياكل ادم الخنطة ما وقعنا في هذا اخففا وفيه في اخاتية عن ابن مقفال ومنه كفو
اخضر وذا الكفيل لا يكون كذا الوجه نبوة من لم يجمع الامة على انه نبي في الظهيرة وغيره رجل
قال لو كان فلان نبيا لا اوم كفو بنسبة الانبياء عليهم السلام الى الخس كفو بوسخ عليه
السلام الى الزنا لانه استخفاف بهم وقيل لا ولو قال انهم لم يصعدوا حال النبوة ولا قبلها كفو
لانه رد النقص الداروة على صدور بعض الصغائر قبل النبوة او استخف ملكا او اخف
او ذكره بالحقارة كفو في اخلاصة قال رجل لا فو القاذوك على كلفاء ملك الموت قال الحكم
عبد الرحمن ان كان قال لكرامة الموت لا يكون ولو قال لحدادة ملك الموت كفو في الظهيرة
منه قال ابن جبر بن عطاء في الدعوى النبي عليه السلام وروى على رضي الله عنه كفو في التمهيد في كبرية
اداب المنازل قال لا فو روتى اياك كروية الزبانية ان قار ذلك استقبالا للملك كفو
او استخف عالما في المحيط لوقال لعالم عليم فاصدا به بالاستخفاف كفو قال الفقيه الشافعي
كفو ان قصده الاستخفاف بالدين والآفلا ان التصغير قد يبي للتفخيم ايضا في اخلاصة لوقال
لعالم قصصت شربك ونفقت العامة على الخانق استخفافا كفو في البرازية الاستخفاف
بالعلماء وكذا هم علماء استخفاف بالعلم والعلم صفة الله تعالى من فضل على خبا عباد ليدوا
خفة على سره خباية غير رسله فاستخفاف بهذا العلم انه الى من يعود وفيه ايضا من دعى
الى مجلس العلم فقال من علم به وانما اوجع علمه كذا او قال من بعد رطلان تعلم
بما امر به العالم كفو في الظهيرة واخلاصة رجل جلس ولسا نوز من سائر بطون المستر

وجزه وان اراد ان يسلم فري على كبر الكفر والعبادة بانه نكاح غير قصد لا كبر وان خطر جلال
ما يوجب الكفر له كظم به وهو كاره له ذلك فذاك محض الامعان نفس عليه النبي عليه السلام حين سئل
في الجحيم من اضر بالكفر او هم به فهو كافر ومن كلف به طاعيا وقبيل مطيعين بالابان فهو كافر ولا
ينفعه ما في قلبه او صحت عن مذهب به عن اختياره في اخلاصه فحكى عن تكلم بالكفر كغيره الا ان يكون
الضيق ضروريا وان كان الكلام مضيقا او صلي محذرا استخفافا في التماخية رجل مسلمي غيره وضو
متحد الكفر ولا سيما غير طهارة لا كبر في الخاتبة ذكر الامام السرخسي ان الصلوة بلا طهارة عمدا
معصية ولم يقبل كفو وقال الامام احمد اني يكون كفو اعتد كثر المشايخ قال وهذا روى عن ابي
حنيفة وابي يوسف في النوادر وقال في طهارة الرواية لا يكون كفو قال الامام قاضيان وانا اخبر
فيما اذا صلي لا على وجه الاستخفاف بالدين فان كان على وجه الاستخفاف ينبغي ان يكون كفو اخذ الكل
وفي جعفر الكتب ولا ينبغي به استاء واصطط اليه ينبغي ان لا يقصد بالقيام والركوع والسجود قيام
الصلوة وركوعها وسجودها صلي الى غير قبله متعذر الكفر وان وافق الكعبة وبه اخذ الفقهاء
ابو الليث وكذا اذا صلي في توب جنس قال الامام السخري لا يكفر فيها او ترك الصلوة كذا كتب
في البرازية من تهاون الصلوة وتركها استخفافا كفو ولو متعذرا ومجانة لانه قبله صلي فقال النجاشي
بصلوة لا صلينا او قال اصبر الى يوم الجمعة او شهر رمضان كفو في اخلاصه قبله رجل صلي وهو في
الصلوة فقال اصلي كفو في الظهيرة قبل هذا اذا قال ولم يبر فرض وهو الاصح ولو قال لا افي
بامر كالكفر في الجحيم سئل ابو نصر عن كذا اصل الاصل كذا اصل الاصل في قبل
لعبد مسلم فقال اصلي فان التواب سجدى كفو لانه قبله لاسحق مسلم بخلاصة الصلوة
فقال لا تصل حتى تحمدا وانه ترك كفو في جميع الصورين قال ابو حنيفة القيلة الى هذه
الجمعة ما صليت كفو في البرازية قبله رجل اذ الركوة فقال لا اود بها قبل كفو مطلقا وتقبل في
الاموال لا طهارة لا كفو وينبغي ان يكون على الاقوال التي في الصلوة قال عند ذواتهم مضان
جاء الشهر لطويل او التقدير او الضيق التقدير ان قاله تهاونا بمرضا او استخفافا للصلوة
كفو وان اراد به تعجب النفس وقال اضعفه وجوهه لا كفو او سئل سئل في الجحيم عاذا لا في
الظهيرة من قال ان سئل ان هذا الزمان عادل فذكر كفو قال الشيخ ابو منصور انما تردى في
اخذ صفة من قال سئل ان زماننا عادل كفو لانه جابر بغير من سئل الجور عدل كفو وقيل لا
في البرازية لان تهاونا به انه عادل بخلافه او عادل على طريق الحق في ان تهاونا به قال ابو منصور
من قال سئل ان بعض افعال ظلم عادل فهو كافر وان اضعفه بغيره تغيب او مجازا بل زجى
له فيما بينه وبين الله قال نعم او سجد له بنية العبادة في اخلاصه السجدة بجماعة كفو عند البعض
مطلقا وقال كثر المشايخ ان اراد بها العبادة كفو وان اراد بها الخيبة لا كفو في الظهيرة هذا
اذا سجد لا يركع كراهه اما كسجد غيره كفو عندهم بل خلافه في الخاتبة ولو قيل لمسلم اسجد ملكك
والا فقلنا لا لا بأس ان يسجد له سجد الخيبة والتعظيم لا سجد العبادة لانه السجود والتعظيم
لا يكون كفو اعرف ذلك بامر الله تعالى للامانة بسجود آدم عليه السلام وانه سجد لا يامر احد بعبادة
غيره وكذا كفو بوضوء عليه السلام سجد والاقبل الارض بين يديه كذا في اللؤلؤ الجمية
رجل قبل الارض بين يديه سجد ان بنية العبادة كفو وان بنية التعظيم لا كفو في جميع

العقوبين ولكن باثم لانها كبيرة واما الاخذ بالسلك وغيره فبكره لانه من عادة الفساق في الظهيرة
وتقبل الارض قرب من السجود والانه وضع الجبين واخذ على الارض الخش واقبح من تقبل الارض
استوى واما تقبل اليد فبني في كتاب الكراهية والاختار او استعمل جوارحه فطحا او العكس
في اخلاصه من اعتقه اطوام حلالا او على القلب كفو اما لو قال حرام هذا حلال لم يوجب السجدة
او يحكم الجدل لا كفو هذا في حرام العين اما في حرام غيره لا كفو وان اعتقه وفي اطوام العين اما
كفو اذا كانت احوته ثابتة بدليل قطعي اما في التماخية بدليل ظني لا كفو وفيه ايضا رجل قال كثر
لم تثبت بالنظر ان كفو في الظهيرة رجل قال اني احب المحرم ولا اصبر عنها كفو في التواني ولا كفو سئل
الطلحة والسكروني عن الربيب بخلاف المحرم في الظهيرة رجل قال لا كل من احل الله فقال الحرام
احب الى كفو في اخلاصه رجل استعمل وطهارة الحايض كفو كذا الاستعمل للوطاة ضار
وفي النوادر عن محمد لا كفو في استئذنين هو الصحيح في الظهيرة فقد في حرام راجيا من التواني
كفو في البرازية لكن هذا في حرام العين اما في حرام غيره كذا اخذ من شخص مائة ومائة او خمسة
مائة فخطبها ثم تصدق بها كفو في اخلاصه من قال احسنت يا يوشيع شريفا او جودت كفو في
البرازية وغيره ولو قال بسم الله عند كل حرام كفو في حرام كفو وكذا كفو في سئل عند منارة
كل حرام قطعي الحرة ولو قال بعد كل حرام الحمد لله اخذ من اودعي علم الغيب في الظهيرة
قبل رجل استعمل الغيب فقال نعم كفو في الخاتبة ورجل قال انما علم المسرفات قال الشيخ الامام
ابو بكر محمد بن الفضل هذا القائل ومن صدقه يكون كافرا قيل له فانه قال هذا القائل انما اخبر
عن اخبار ارجح اباي به كذا قال هو ومن صدقه يكون كافرا فقال النبي عليه السلام من اتى كذا
وصدقه فيما قال فقد كفر بما انزل على محمد فانه لا يعلم الغيب الا الله لا ارجح ولا الناس يقول
تعالى في الاخبار عن الجن فلما خرجت من بيت الله لو كانوا يعلمون الغيب ما لبثوا في العذاب لم يزل
او اودعي خود اصحاب الكعبة بركة النار كذا في الظهيرة او رضى بالكفر في ان تهاونا به في رضى
كفو بنفسه فقد كفو ومن رضى كفو غيره اضعفه المشايخ في الضباب والاصح انه لا كفو في الاخرة و
قد عثرنا على رواية عن ابي حنيفة انه الرضا كفو من قدره قبل في كتاب التخيير الرضا
كفو غيره ليذهب على اخذه لا يكون كفو والرضا به بقوله في الله تعالى ما لا يبيع بصفاته كفو عليه
الفتور رجل دعا على طلم اما كنت الله كافرا او قال سلب الله عنك الابانة لا كفو اذا كان
لا يستحسن الكفر ولا يحب في اخلاصه وغيره نظر في اسلم فأت ابو فخر الليث اني لم اسلم
الى هذا الوقت لا اخذ ميراث ابى كفو لانه تمنى الكفر وذلك كفو او امر به غيره في الاضراس
من عزم على ان يامر غيره بالكفر كانه بغيره كافرا في الخاتبة رجل لقن رجلا كلمة الكفر بصير كافرا
وان كان على وجه اللجب وكذا الامام رجل امرأة العيزان يرنه وتبين من زوجها او شتم
دين مسلم او ايمان او شتم فذكر كذا في الاحكام لانه الغم موضع الابان والنوران وموضع
ذكر الله تعالى ومن شتم موضعا فقد شتمها وذلك كفو كذا الوشتم ثم كنى في عند ابي حنيفة لا
عندهما لانه موضع الكفر وقول ابي حنيفة قول عمر بن عباس وابن مسعود وقوله قول عمرو بن
تأيت به واخذ ما كنت ووشتم حيوانا ما كولا واما كفو عنده ايضا لانه شتم نعم الله تعالى
وذلك كفو لا عند جابر يستغفر الله تعالى ولو سب طحا بالجماع كفو لاسبته بغيره او

بن

استخف المحقق كفو رجل ارتكب شيئا من الصغائر فقبل له تب الى الله تعالى فقال ما فعلت حتى
انوبك فاولى الله يعلم اني ما فعلت كذا عالما بانك قد فعلت اخذت كذا شيئا فبكرى عن الشيخ الامام
اسمعيل انما هذا قال وجدت رواية في هذا الكيف وقال بعضهم لا كيف والاول اصح كذا في الخلاصة كذا
لوقال ابو جهمي ان فعلت كذا وهو يعلم انه قد فعل رجل قال هو يهودي او نصراني او بربري من الله تعالى
او من الاسلام ان فعلت كذا كان يمينيا كان باشر السوط بصيركا واخذتوا فيه وكذا الوجه
علم ما مضى بان قال هو يهودي ان كنت فعلت كذا المس وقد كان فعل فان كان ما سببا لا يعلم
انه كان فعل او لم يفعل لا بصيركا فاذا عند الكل وان كان عالما به قال انك الشياخ بصيركا فاقترأ
الائمة الشريفة الاصح انه الرجاء انك يعرف انه هذا عين ولا بصيركا فاللا بصيركا فاللا يمين
الحاشي ولا في مستقبل وان كان جاهلا او كان عنده انه قد فعل في الحاشي كيف في الحال وفي المستقبل
اذا باشر السوط بصيركا فاللا باشر السوط وعنده انه كيف فقد رضى بالكيف والرضى بالكيف
كفو كذا في الخاتمة وغيره وقد مر في كتاب الایمان في البرزخية قال رجل لاني قد اذنت كذا بغير
شهادتي فوجنتم كذا بغير شهادتي فوجنتم كذا بغير شهادتي فوجنتم كذا بغير شهادتي فوجنتم
بغير نفسه لا كيف في قوله الله انك فعلت كذا فقال ان كنت فعلت فانا كذا وهو يعلم انه قال
كيف او قال كذا وعاد الى الشرع ميتا تبارك وتعالى كفو اذا عانده الشرع ولو اذ هو معي الى الله
فقال ذلك احباب لا كيف كذا في البرزخية في المحيط ثم ما يكون كفو بلا خلاف بوجوب اجابة
وغيره اعادته ايج ان كذا قد حج وفي الفتاوى الخاتمة وليس عليه اعادة الصلوة والركوة والصوم
لانه بالردة صار كانه لم يزل كذا لا لوقال مظلوم بآرب لا ترض بهذا الظلم قال الامام
لا كيف وهو الاصح الا بغير ان الله تعالى قال رب احكم بالحق والله لا يحكم الا بالحق في الخاتمة
الظلم اذا قال بآرب ابن ستم اذني بسند قال بعضهم كيف وقال بعضهم لا كيف لانه
بمذا اطلب النجاة من ظنوا واخذوا من غشاة او قال لا في اميد از خدايست وديكر از تو انو خطاء
لا كيف كذا في البرزخية او قال في انك خدای وابتك فوفقتا فيج ولا كيف كذا في جامع
واخذت لوقال رجل لاني بالله وبراسك قال بعض الشياخ كيف وقيل كذا في المحيط والبرزخية
او قال رجل لاني عند الاخذ اركنت كذا فاذا سلمت فلم كيف وقيل لانه هذا الكلام لم يلقه
لا الشخص كذا في البرزخية في البنية وجواب الابري في هذه المسئلة انه كيف او في شاة
لوجه انما وقت التهنئة او الغدوم اما السبب ذلك من اخذات قال الشيخ الامام
ابوبكر هذا كفو والحدوث ميتة وقال الشيخ الامام اسمعيل انما لا يكون كفو او لكن بكرة ذلك
اسم كذا في البرزخية الخوزه چهار طاق في نسخة في الكلمات والاسواني عند قدمه الحجاج و
الزاة والامراء وينسخ الامر والبرغ والغتم لوجه الغدوم او هي لاخذ الكس مقاطعة بفي
البرزخية رجل لمن اخذ الكس والخراب مقاطعة مباركا وكفو في جامع الفصلين او قال هذا
لو اعتقد المحقق انه حسن او مباح اما لو لم يعتقد ذلك ولكن قال ينبغي ان لا كيف اذ غايته
الخرج والرضا بالمعصية وهو محصية لا كفو رجل قال لاني يا يهودي فقال ليك كيف رجل كذب
فقال غيره بآرب الله كذا بلك كيف رجل ابني كصبيات مشنوعة فقال بآرب اخذت
مالي وولده را خذت كذا او كذا اذ اني فانه كيف كذا في الظهيرية رجل اسمه عبد الله فناداه

رجل وادخل حرف الكاف في آخره قبل كيمفره فقالوا ان كان يعلم ما يقول كيمف والا لا كيف وقيل
ان تم كيمف والا فلا لانه اسم واحد حتى يجمع على عباد الله فبراه به تصغير الرجل صهي به كذا في
القائمة الثانية قبل رجل مر فلما بالمعروف فقالوا انما اخبرت العافية او قال مالي بهذا الفضول
كيمف كذا في البرازية قال بعض العلماء قوله اخبرت العافية يمكن تأويله فينبغي ان لا كيف فيه
في اخلاصه رجل قال استقبلني امرأ ردت ان اكفر كيمف في اخلاصه رجل قال دست خدا
در راست يكدمه كيمف عند البعض وعند بعضهم لا يكون كيمف اذا لم يرد به انما كيمف في الظاهر
تجمل الكافر كيمف فلو سلم على الذي يجمل كيمف انتهى وهل يجوز للمسلم رد السلام عليه بأبي قلاب
الكرامة والا تحسان **باب ما يبصر الكافر مسلما** اعلم ان تعليم صفة الايمان للكفر
وبيان خصائص اهل السنة والجماعة من اهل الامور والمسلمين في ذلك مقصود في الاختصار
ان يقول ما امرني الله تعالى به قبلته وما نهاني عنه انتهيت عنه فاذا اعتقد ذلك بقلب
واقرب له كانه ايمانه صحيحا وكان مؤمنا بالكل كذا في الذخيرة ايمان الناس غير مقبول الا ان
قوله تعالى وهو الذي يغفل الثوبة عن عباده جازد الوجود والوجود الباري سبحانه وتعالى
كعبدة الاوثان او جازد الوجود اى الكفر كالتفوية اذا انى بكلمة التوحيد اى قول لا اله
الا الله بصيرة مسلما وكذا اذا اخل استودان محمد رسول الله لان عبدة الاوثان والشعوية
محتشون عن كل واحدة من الكلمتين فاذا شهدوا بها فقد استقلوا على كذا عليه فليعلم بسلامتهم
في الاجناس قال محمد بن مقاتل سمعت محمد بن الحسن يقول الذي اذا قال سلمت فهو اسلام
وهكذا قال غيره من العلماء في مجموع النوازل اذا قال الكافر الله واحد بصيرة مسلما ولو قال سلم
دينتك صوح لا بصيرة مسلما وقيل بصيرة مسلما الا اذا قال صوح لكن لا من به قول القرآن او تعلم لا يكون
اسلاما ما شهدوا انه صلى الصلوات الخمس المسلمين في الجماعة كانه اتم اسلاما وفي الروضة
الكاف اذا صلى وحده فهو من اسلام ايضا وهكذا في الخواص الكفر في الخلاصة وتوصل الى كعبدة
مضا بصيرة مسلما ولو اقر بربك وسلم وصلى خلفه قال الامام ابو بكر بكلم باسلامه كافر لعن كافر افي
لم بصيرة مسلما كذا في اخلاصه كذا في الظاهر كذا في وقت الصلوة بصيرة مسلما لانه لم يكن في وقتها
وان صام او حج او اذرت ركعة لا يكلم باسلامه في خطبته الرواية لا جازد الرسالة الكفر بها اى
بالوجود والوحد كاليهود والنصراني لا يقول محمد رسول الله في اخلاصه قالوا اليهود والنصارى
اليوم بين ظهراني المسلمين اذا قال واحد منهم شهد ان لا اله الا الله واشهد ان محمدا رسول الله
لا يكلم باسلامه حتى يثبته عن دينه ويقدر دخل في دين الاسلام وما لم يقر دخلت في
دين الاسلام لا يكلم باسلامه ولو قال واحد منهم انا مسلم او قال سلمت لا يكلم باسلامه
انهم يقولون انهم منكم من يكون منفدا للحكم مستمرا ونحن على الحق ولكن بنا ان قال اريدت
ترك الدين الباطل يكون مسلما وان قال اردت به انا مستمرا وانا على الحق لم يكن مسلما
عن الحسن بن زياد اذا قال الرجل انه مسلم فقال سلمت كانه مسلما لانه فاطمة بن جابر بكلف
فيكونه اسلاما ما ابا جحسى اذا قال سلمت او قال انا مسلم بكلم باسلامه وصح اسلام الكفر
فان عاد الى الكفر نجبه عن الاسلام ولكن لا يقبل كاستياني في كتاب الاكراه وصح اسلام
السكران فان رجع جبر على العودة ولا يقبل وقال محمد بن الجبر على العودة وصح اسلام البصيرة

الحافل استحقاقا عندنا حتى لا يثبت من آثاره الكفار ويصلي عليه اذ مات كذا في اخاينة
وجزءه سئل قاضي الهداية عن ذي عتبة صبي اسم وهو سكران هل يباع سلا حجاب
يصح كالبائع السكران كمن اذ زال سكرها فادى الى دينها بغير ان علم العقد والى الكساح
بالجبر والغرب ولا يتغلب في اخاينة صبي وقع منه الغيبة في سهم رجل في دار احب او بيع
منه فمات يصلي عليه لانه يصير سكران فكلما لم يولد له وان سبي فمات في دار احب فهو علم دين
ابويه وان ادخل دار الاسلام فمات كان حيا او ادها او ادها فمات في دار الاسلام فمات الابوين
بعد ذلك فهو علم ما كان وان لم يكن معه واحد منها جاز ادخل دار الاسلام يصير سكران فكلما لم يولد له
او للمولى ولو اسلم احد هاتين دار احب يصير العبي سكران باسلامه وكذا لو اسلم احد هاتين دار
الاسلام ثم سبي العبي في جميع النوازل ذمي دخل دار احب وسرق حبيبا وان جاز الى دار
الاسلام يحكم باسلامه لانه ملكه بعد ما اخرج الى دار الاسلام ولو استتره كنه ثم اخرج فهو علم
دينه لانه قد ملكه قبل ان يخرج الى دار الاسلام في الكافي صغير وقع في يد مسلم بالبيع او القسمة
في دار احب فهو علم بغيره **كتاب المفقود** يقال فقدت الشيء اي غاب عنه فقد انفقوا
فهو مفقود غاب رجل ولم يدر حاله حيوة وموته ومكانه لا يعرف بينه وبين عرسه عندنا
وقال مالك اذا مضى اربع سنين يغرق القاضي بغيرها ان طلبت ذلك فان عاد الزوج الاول
بعد العدة ولم تنزوج برزوج اخر فهو احق بها وان تنزوجت فلا سبيل له عليها ولا يحسم
ماله لانه حتى في حق حال نفسه وفي الظاهرية ولو فقد المهر لم يوقف ميراثه كالمسلم حتى يبين حوته
او حتى يدار احب ولا يثبت من عذره لانه ثبت في حق حال غيره ولا يستجاب احوال غيره
في البقاء ما كان دون اثبات ما لم يكن فيوقف فسطه من حال مودته في بد حاله احتمال حيوة ولو
كان معه من ينقص به حقه بطل له اقل النصيبين ويوقف الباقي كالحمل ويقسم القاضي وان
لم يطلب له رثة حتى يابح حقوقه من غلاته وديون اقربها غلبة لانه من باب الاحتياط ويجازي في دين
وجب بعد القيمة لانه اصل فيه ولا يخاف من الدين الذي تولاه المفقود لاني مضى في قمار
او غرض في يد غيره في الاحتياط وان ادخل رجل على المفقود حقا من دين او دجعة او شريك في
عقار او طلاق او عناق او نكاح او رديع او مطلق لم ينفذ الى دعواه ولم يقبل منه
البينة ولم يكن هذا الوكيل ولا احد منه ورثة حضارة وان راي القاضي سماع البينة وحكم به
نفذ حكمه بالاجماع لانه يصير حضارة فصل فيمنه فيخذ ويحفظ القاضي حاله وبيع من ماله
ما خيف منه قبل كائنات ونحوه في العادة وليس للقاضي ان يزوج امته المفقود ولو ان
يكاتبها ويبيعه وينفق منه نفقة في الكافي لانه محرم في الطعام والكسوة فاذا لم يكونا في ماله
يجوز الى القضاء بالبيعة وهو النقدان هذا اذا كان الكافي في يد القاضي فان كان ودجعة او دين
ينفق عليهم منها اذا اقر الكودع والكديون بالودجعة والدين والنكاح والنسب انما كانا في
عند القاضي وان كانا في احد هاتين النوازل ليس بظاهري وان دفع الكودع او الكديون
بنفسه بغير امر القاضي بغير الكودع ولا يبيعه الكديون وان باعوه لانيته وبيعه وان جازي الكودع
او الكديون بالودجعة او الدين او الرذعية او النسب لم ينقص احد من سبب في كفقة حضارة
ذلك علمه عليه نفقة حال حضرة بغير قضاء القاضي كزوجته فاذا ولده الصغار والكبار

من الائمة والدكور من الرمي لان هذا ليس بقضاء منه حقيقة بل هو ملك للمسلمين من اخذ حقه
لا علم له لا يستحقها حال حضرة الاباء لقضاء كالاخ والاف والخال والخال لانه نفقتهم بحسب
بالقضاء والقاضي لا يقضي على الغيب وفي الولد الجنية واذا رجع المفقود حيا لم يرجع بشي من اخاينة
القاضي او وكيله بامر القاضي عليهم كذا ما انفقوا على انفسهم من النفقة والنفقة والطعام لانه لم ينفقوا
بجسهم فماتوا فادخلوا بالمعروف فلا يضمنون الى تسعين سنة من يوم ولدوا في الهداية لان
الحياة بعدة نادر في زماننا ولا جبره لتأدروا عليه الضور وفي طر الدار بغير رخصة او اقرانه
في بلد كذا في الكافي وفي التهذيب والفقهاء في زماننا على ما نرى سنة لم يحكم بكونه اي بعد عام
العدة فيقول بغيرها فعد الموت اربعة اشهر وعشرة اشهر وان وجد ويقسم ماله من ميراثه
يوم مئذ ولا يثبت من ماله فكلما لم يبق منه في حاله يوم تحت العدة ويرد ما وقف له من السخط
يجب حيا وان انقضت الى من يثبت ذلك الغير المورث عند موته اي ذلك الغير لانه في حق
حال الغير بغيره كانه مات يوم نفقه كذا في التمارخانية **كتاب اللقيط** هو في اللغة ما يلقط
اي يرفع من الارض ثم غلب على العبي المشهود لانه علمه من ان يلقط وهو من باب وصف الشيء
بالصفة كالمشرك وفي السرع اسم لولد طر حده اهل حقه فامنه العيلة او فرار منه تركة الزمان
الكافي في باب رفعه لانيته من اجساد النفس فانه علمه من في الملكا وجب رفعه ان خيف
بملكه كما اذا وجد في حفرة او نحوها من الملكا وهو ما عاين الاصل والدار دار الالهي
وسرع بينة اقيمت على المنقطة ان كان في صغر اللقيط وخضرة المنقطة باعتبار بده وان
في كبره فعليه ونفقته وجبايته من الدية ونحوه في باب المال اذا كان له مال وارثه اي
بيت المال كونه لو قتل رجل خطأ وفي العهد لا مالم ان يقبل فانه وان بصلاح عليه الدية
والنفاق المنقطة عليه بل امر القاضي بتسرع لا يرجع به لعدم الولاية والنفاق به اي بار
القاضي بتسرع الرجوع لانه لا يرجع بخود الامر بالنفاق مالم يقبل القاضي على ان يكون ذلك
عليه هو الاصح لان مطلق تجمل احسبه والاستدانة عليه فلا يرجع بالشك في علم اللقيط
فخرج بالنفقة عليه حين كبر فان ادعى المنقطة النفاق كذا ذكره في اللقيط لا يرجع اليه
وان مات اللقيط صغيرا ولا حاله قبل يرجع على بيت المال ولا يؤخذ اللقيط من اخذ له سبق
بده عليه وله ان يرد الى غيره باختياره فلو دفعه اليه لم يأخذه منه لاسقاط حقه ولا يسقط
في حوته لانه من باب الاحتياط والتأديب وصح قبضه عليه لانه نافع لحضرة حيث شاء
كذا في اخاينة لا يجازي في الاصح لانه لا يملك خلاف منافعه وليس له ان يجلسه فان فعل ذلك
منه ذلك ضمه كذا في الظاهرية وجزءه وان كانه لانه لا يملك سبب الولاية منها العادة والملك وجب
يثبت منه بوجه اذ لم يدع المنقطة نسبة كذا في الكافي ولو كانه اهدى رجلين فيرهما وتبر
كان في الائمة المشرقة كذا في الائمة المشرقة ولو سبقت دجعة احد هاتين الائمة الا اذا اقام الالهي
البينة ولو ادعت المرأة انه ابنها لم يصدق انه كان لها زوج حيا ولا تصدق وبثبته
منها كما اذا صدقها زوجها او ميراث علم انه ولد له ولو ادعت احران واقامت كل امرأة
انها ولدته فهو ابنها بثبت نسبة منها في قول الجعفة ورجح منها من يصف علما في حقه
لستادة الظاهر له او كذا في المذهب وكذا هو مسلم بغير الدار انه لم يوجد في مفرهم كغيرهم

ومعبدهم في الحانية واذا وجد النقط في مكان الاسلام فادع رجل من اهل الذمة انه ابنه في العيا
لا يصح دونه الابنية وفي الاستحسان يصدق في دعوى النسب دون الميراث في اكلها ان
وجد النقط في البعثة او الكنية ثم بلغ كافر لا يجبر على الاسلام او عبدا او هو لا يملك له
الحرة فلا يبطر احقية الظاهر بالكتاب **كتاب النقط** اي حال يوجد في الطريق ولا يعرف
له مالك بعينه سميت بها لانها يلفظ غالبا ورفعا احب اذ لم يلفظ الضياع لا حصار وصول
بمخاضة ايها واذا خيف الضياع يجب وقيل تركها افضل لان صاحبها انما يطلبها في موضع النقط
سقطت فيه والاول ظاهر المذهب وهي امانة عند النقط لانها لا ينفذ الا بالتدوير والبيع بعد
الطلب ان استمر وكيفية في الاستعداد ان يقول من سمعوه ينشد النقط فدلوه علي
علي اخذه ليرد على ربها فان وجد في موضع ليس فيه من يشهده استمر عند الظهور فاذا
لحق ولم يشهده فملك وجعل المالك اخذه ليرد عليه والقول قول النقط مع كونه اخذ
ليرد كذا في الحانية قال الزبيدي ان ترك الاستعداد لحرقه من اخذ الظلمة اياها قالوا لا يضر
وعرف في مكان وجد فيه وفي الحانج مدة يعلم ان صاحبها لا يطلبها بعدا قبل هو
الصحيح وقيل عليه الغنى فينتفع بها ان كان فقيرا لما فيه من تحقيق النظر من الجائز
والانصاف بها على الفقراء ولو علم فقرا اصله من الالباء والامهات وفرد من الاولاد
والاولاد هم وعس الغيرة ثم ان جاء بعد التصديق وبرهن مدعي انه له فهو جائز
ان يشا ويحيز التصديق وله ثوابه وان شاء سبرده من الفقير ان كانت قايمة والا
ضمنه اياها من النقط والفقير لعدم اذنه والشرع رفع الائم لا الضمان بل الرجوع
بين النقط والفقير وان لم يكن له بينة ولكن باتين علامتها من النقط ونحوها السب
بلا جبر كذا البرهنة يعني لا فرق عندنا في اللفظة بين ان يكون بريمة او غيره في الاحكام
المذكورة في الحانية وغيره رجل سيب دابة واخذ في غيره واصحابها قالوا ان طغى النقط
المالك قال عند النسب جعلت له ما اخذ لم يكن لصاحبها ان يأخذه والا كان له ان
يسرده وان اخذ في القول وعدده فالقول قول صاحبها مع كونه لانه انما يملك
وامر نفعها كالنقط فان انفق على البرهنة بلا امر حاكم لا يرجع بها اليها لانه لا ولاية له
عليها كذا وان انفق بامر حاكم بعبر دابة على المالك فبرج بها عليه ان شرط الرجوع ايضا
هو الاصح لان النقط ولاية في مال النقيب نظرا له ويجوز اي النقط اللفظ لها اي
لنقطته من ربه وسقطت النفقة ان ملك اللفظ بعد اي بعد اجس لانها نصيب
في معنى المهر ولا سقطت ان ملك قبل لانها امانة والنقطة اجازة للنقط ولو حكما كذا
اذن النقط ان يوجد ان كان لا يجازي المالك والاباها القاضي او ما موره وحفظ النقط
للمالك ولا ينقص اي اذا حضر المالك لميل ان ينقص البيع اخذ ليرد فان ان اخذها
الى مكانها الذي اخذ منه برى من الضمان حتى لو ملك لا يضمن ولم يفصل في الكتاب بين
ما اذا تحول عن ذلك المكان ثم اعاد الى ذلك المكان وبين ما اذا لم يتحول وذكر الحكم الجليل
تاويله اذا اعاد قبل التحول واليه مال الفقيه ابو جعفر وان اخذ لياكله ثم اعاد لا يبرئ
من الضمان عالم برده الى صاحبها كذا في الحانية وفيه ايضا رجل النقط النقط فضاقت منه

فوجد في بدنه لاصحوة بينه وبين ذلك الرجل جاز النقط السابل الباقية في امره بعد
رفع الحصار ولا التماس النقط تحت الاشجار في الراس يوح في النمار التي لا تبقي كعقب سرق
وتركة كعقب وضا اذ كان مثل الاول او اوجد لم يجز الانتفاع به اذ كان اذ كان من جاز
كتاب النقط اخذه احب ان قوي عليه ويشهد ان اخذه ليرده والمرة كفي وفي الظاهر
وفي اخذ الضال اختلاف المباح وهو المملوك الذي مضى الطريق الى منزل ما كره من غير قصد في
النقط وهو في النفقة كالابن الا انه لا يباع اي به اي بالابن الى القاضي حسب الى ان كان
لطالب وينفق عليه في مدة اجس من بيت المال ويكون هذا اجس بطريق التفرغ فان
برهن مدعي انه قبل على القاضي وقيل علمه من نفسه القاضي لفظ الاوابين وكذا وخلف
بالله ما اخرج عن ملكه بوجه من الوجوه دفعا اليه بكفيل عنه اي بصفة للاضياد وغيره عند ما
ليسته بالبيت كذا في الظهريه اقول ولم اصرح بحكم ما اذا كان المولى غالبا فادعاه وكيله وجرى
على ذي اليد ان ملك المولى اي من هذا بل يقال ان الميراث دفع العبد الى المولى ثم ابيع المولى فاستخف
مضى ظننت به او يوتر الحكم الى ان يحضر المولى فيخلف بالله ما اخرج عن ملكه بوجه والظاهر الاول
طريق باب الوكالة بالخصومة والعرض فخلا عن غايه البيان من امكان التدارك عند ظهور
خطا القاضي فليبرهعه وبدره اليه بكفيل ان لم يبرهن بلا وصف المدعي علامته وحبته او
العبد انه له وان دفعه لالاخذ اليه باقرار العبد بغير امر القاضي فملك عنه ثم استخف ايا
بيته بغيره اياها فان ضمه الى دفع رجع به على القاضي هو الصحيح وان لم يحضر مدعي فاقض
لا يجز في بيعه بل ينفق عليه القاضي من مال بيت المال واذا حضر المولى يترجع على النقط عليه
كذا في الولو الجنية وفي المحيط اوبسج القاضي وان علم مكانه لم يضر المولى بكثرة النفقة و
في النقط والقبالة يبيعه بعد ما حسنته استمر ويبيع النقط الى صاحبها اذا وصف جنيته
وعلامته وليس ان ينقص البيع كذا في النمار فانية ولو باعه الاخذ بغيره اذن القاضي فملك
عنده استمر فاستخف خيرا استخف ان ت رغبته المستدري فبمنه ويرجع هو على الاخذ وان شئت
ضمنه الاخذ ويحفظ عنه فاذا حضر المولى وانبت انه له او بين الحانية والحلوة دفع الباقي
عن النفقة اليه وليس للمولى نسخ البيع لانه حكم شرعي وان ادعاه كانه كانه او يدركه
في الولو الجنية والامر القاضي العبد بالانساب ولو يوجوه كيلة يابن كذا في الحانية ووج
ولو ارجى الاخذ الابن يصدق باجوره لانه كسب جيب ولو دفعه الى المولى وسعه المالك استخاف
والاخذ في النقط كالمقط في الرجوع وعده كذا في النقط والارادة الذي ليس من عيال
المولى من مودة السفر نصا بعد الرجوع في رجا وان كان الابن لصبي الا اذا كان الرادوس
لانه تدبيره واجب عليه فلا يبيح اجعل كذا السطحة واستباحه ولم يجز لو صالح على خبير
وجاز على خبير وراوده من اخذ منها بفسط اي بحسبه فيكون بارة بكونه ثمة عشر درهما
ونصف درهم وفي الظهريه رجل قال لا اؤتي عبدا من ابي فانه وجدته فخره فقال نعم فاحصا به
الامر ووجهه لا جعل لانا استخافه وامانة وان كان العبد الابن بغير صلته فاجعلها
وان كان احد ابا غايه ليس لها فانه اخذ من جيل اجعل كذا واذا اعطاه لم يكن منقطا وجعل
المهر على الثمن وان رد بعد موته الراس وجعل المهر ب على المهر ب لوان رجع الو

٢٩

الجنية

ب

في سنة بعد الرد ولا جعل لادكر والكهنة وام الولد كالفن الا انه لو مات مولاهما قبل ان ينفق
فلا جعل لهما من ثمن الفرض وليس لاد المكاتب جعل ولا بطركي بنته بالابن لا جعل لاد
الابن منه لعدم سبق خدمته الى المولى ولا لانهما في يد غيره كمن هذا ان الشريعة
نفسه اخذته ليرده على ما كان في الكافي كذا لا لانهما في يد غيره كمن هذا ان الشريعة
ان لم ينفق جبر اخذته ليرده على صاحبه مع امكانه الاشهاد فان مات في يد
خدمته فتمت عنه ابي حنيفة وجعل لاد عبد ابى يوسف كاشهد ولم يستقله في حاجته في الذخيرة
راد الابن ان استقله في حاجته فابى منه خدمته وكلف المولى ما يوجب ان انكر باقية وقال
ارسلته في حاجته لئلا يطالب الجمل ابى وذهب بالمال جاء به رجل وقال لم اجد محبته فاقول
قوله ولا شيء عليه كذا في الظهيرة وجازا اعتاد الى الابن قبل الحدود وتبصره لايوجه الا
منه بغير علم اخذته كذا في الثانية وفي الكافي ولو قال هو اخذته فلا يوجب مني فباعه لايوجه والرب
فما دونه الابن وسلم الى المشتري لا يتم ذلك العقد كذا روي عنه في حقه وعنه ابي حنيفة وخبر انه
يتم اذا لم ينفق ولا ينفق الا من ابنته الصغيرة كذا العبد من دونه دار الاسلام في الكافي
باع عبد فابى قبل القبض انتم انتظر عوده وان شرب في الامر الى الفاضل ينفق
كتاب الجور هو لغة المنع مطلقا وشرعا منع نفاد نفق قولي كالمطابق والحقاق
والاعتاق والاقرار ونحو ذلك وانما خص القولي به لانه امره اعتبارا في شرعا لا مودله
في الخارج فجازا اعتاقه بسبب الصغر والجنون المطبوع فلا يصح طلاق صبي وخبر
مغلوب واعتاقهما واقراهما في الثانية اختلفت الروايات في المطبوع وانفقت الروايات
الطاهرة انه اجنونا اذا كان يوما او يومين لا يعتبه ولا يصير غيره فاعلم انه في نفقته نفقاته
في حادثة الا فانه كافي الا فناء واما المطبوع في اظهر الروايتين في ابى يوسف مقدرا بأكبر السنة
وفي رواية عنه مقدرا بأكبر سنة وذكر ان المقي والشيخ المعروف بخبرنا ان في قول
ابى حنيفة مقدرا بشهر وعنه القدر في الزمعي والحقه كالعصبي العاقل في نفقاته واجس
ما قبل في تفسيره هو من كان قليل النعم فخط الكلام فاسد العبد لانه لا يضر ولا يضر
كما ينظر الجنون والرقى لكن يصح طلاق العبد لقوله عليه السلام لا يملك الجنب والمكاتب الا
الطلاق كذا في اقراره في حق نفسه لانه في حق مولاه فلو اقر بغيره فادله بقائه في حق المولى
علم اصله وهو اكره وهم استيفاءه بخلافه لو اقر بما لزمه من حق مولاه فادله بقائه في حق المولى
خطا لا يصح لانه موجه دفع العبد والنفاء وما علم المولى كاتين في موضع في الثانية
شهد الشهود على عبد بغير نصيب او انلاف ودبته انه شهدوا بحاقبة ذلك بالاقرار
بغيره ونفسي بالعصب اذا خسر المولى في ضمانه انلاف الودعة والمضاربة لا ينفق في حق
في قول ابي حنيفة وخبر وان شهد الشهود على اقراره بغيره كذا في مولاه فادله بالاجر
في نفقته فلي اوجده في الخارج فادله كذا في اقراره بغيره كذا في مولاه فادله بالاجر
فمنه اى الجور وان ما انفقوا لادخلهم الجور في الاقرار ولا يجوز كلف بغيره هو في
عرف الفقهاء بتدبير كمال والاختلاف على خلاف مقتضى الشرع والعقل لكنه انما بلغ غير مستند
منع اليه حال حتى يمنع من غيره من سنة فحسب بسم اليه كذا في لم يرد وقال لا يرفع

اليه حال اذ حتى يوش منه الرشد في الكافي ولو باع قبل الجور جاز عذابي يوسف لا عذابي يوسف
عبد نفقته عذابي يوسف وان استولاه فاداه بعت النسب وانما ولد له
وان تزوج امراته جاز ولو طلقها قبل الدخول بها وجب لها نصف مهرها كذا في الجور
منه قال السفي ونفق على مولاه وزوجه ومنه عليه نفقته من ذم الارحام ولو اراد جرح
الاسلام لا يمنع منها لكن بسم القاضي النفقة الى نفقة من الخارج وان وصى بوصايا في
القرب والابواب الجور جاز ذلك في نفقته كذا واما الجور بسببته وهو ان لا يكون مفدا
وكفنه بسم القبط لا ينفق الى النفقات الراجحة ويخبر في التجارات فان القاضي
يجز على هذا المكفلة عذابي يوسف الاسلي والطاري فيه سواء هذا اذا كان العاقل موصيا
للماله ودين عذبه وعذبه الجور على السفيه ويمنع من القرض في حاله نظر المراهقة اعتبارا بالصبي
في الظهيرة والحقانية فالجور الجور بغيره الصبي الا في رابعة اذ ان نفقته الوصي في مال صبي
جائز لاني مال الجور والثاني انه اعتاق الجور وتبصره وطلاقه ذلك جاز لانه الصبي و
الثاني الجور اذا وصى بوصية جازت منه الثلث لانه الصبي والرابع جاز لانه الجور اذا
جاءت بولده فاداه بعت نسبه لانه الصبي ثم نفقات الجور بسفه على غيره ما لا يصح
منه الهزل كالبصع والسرقة والاقارة والهبة لا يصح من الجور وما يصح من الهزل كالمكاح
والطلاق والعتاق يصح من الجور ويسعى العبد في قيمته في ظاهر الرواية اشهد ويجز على الحق
عذابي في زوجه له وعقوبة عليه ويجز القاضي على المودعة المكفلة اذا طلب العذابي الجور
عليه ويمنع من البصع والسرقة والاقار ووصح نفق صبي ينفق في النافع المكفلة من ماله
كالا سلام والانتهاج بل اذن وليه وهو ابو له تم وصيه ثم وصيه ثم القاضي ابو
لاني الضار المكفلة كالمطابق والعتاق ولو علم مال فاسفا وضعا لانه المكفلة وهو من نفق
وان به اى باذن من قبل المولى وفي اكثره وبينها امر بين النافع والضرار كالبصع والسرقة
صح به اى باذن وليه بشرط انه يعرف البصع سببا للمكاح عن البائع والسرقة جالب له
الى المشتري وممنع الغبن البصع في الفاحش في الثانية رجلا عذابي صبي ما ذم شيئا
فانكره ضفوه في حقيقته ذكر في كتاب الاقرار انه يكلف وعنه القدر ووصح اقراره كماله
من المكسب والارث لاني ولما كان اوجزه في ظاهر الرواية وعنه ابي حنيفة انه لا يصح
فيما ورثه وامه كالعصبي في النفق والاقار ويمنع من الاقرار ومقت حاجن لا
على اكثر منهم الذي يعلم ان الجور الجور كالعقود المراهقة انه ترة فبغيره من زوجها ويمنع
عن المحاجة من طلب جاز لا فساد عليهم ابدانهم باستفاد في امرهم دواء
موتك ويمنع من الاكرام ومكافئ مجلس لاف ده عليهم اموالهم وهو الذي اخذ الكراء
ولادته لاف اذا جاء وان اخذ جرح في حق **فصل** حل البلوغ بالصلح في الصبي والعصبي
وانزال واحمال في الصبي وجب حل الصبي والالاى وان لم يوجد شيء من العلم
في خمس عشرة سنة فيما عذابي يوسف وخبر وهو رواية عن ابي حنيفة ركنهم ابدانهم وبه يفتي
للعادة الخالية وعنه ابي حنيفة بلوغ الصبي تمام ثمان عشرة سنة وبلوغ العصبية تمام
سبع عشرة سنة فمن سنة لمرور سنة وادنى مدة البلوغ بالعلم المذكورة اى

فساد

الاحكام والاشغال وكذا انما عشر سنة فيه اي في العبيد وتسع سنين فيها اي في كسبه
وحد في حال كونها مراهقا اي قربا الى البلوغ بان يبلغ هذا السن في قولنا بلغت فكانا
كالمبايعين حكما لانه لا يوقف عليه الا من جرت مجرتا فيقبل قولنا كما يقبل قول المراهقة
فيما لا يبيع عليه غيره كما يحض وعينه كذا قوله في البيع **كتاب المأذون الاول في البيع**
الا علم وفي الشراء فكذلك الثابت بالرق شرعا على العبد واسقاط حق المولى فيمنع العبد
لنفسه بالهبة لانه بعد الرق يبقى اهل الشرف بلسانه الناطق وعقله المتميز والتجارة عن
الشرف في المولى فاذا سقط حق بعد الممنوع وهو لا يقبل التخصيص والتوقيت بين
لو اذن المولى عبده في التجارة في نوع او في مكان او في وقت معين بصيرة ما ذنا في المأذون
والماكن والازمان كلها بخلاف اذن القاصي فانه بمنزلة التوكيل حيث يقبلها وماذا يقبل
الاذن بالشرط واما اذنته المستقبلة لا تعلو **الحكم بالشرط** ولا اذنته الى المستقبل كذا
في الخاتمة فان رأى المولى عبده يبيع ويشترى فسكت كانه العبد ما ذنا في الهداية و
الكافي ولا فرق بين ان يبيع عينا مملوكة للمولى او لا جنيبي يبيعها او فاسدا في الخاتمة
اذا اراد المولى عبده يبيع عينا من اعيانه فسكت لم يكن ذلك اذنا وفي القاصي اذا اراد
عبده يبيع ويشترى فسكت لا يكون اذنا ومثل في الظهيرة لا الواحدة بشرط ان يبيع
بعنه لانه المولى عبده بشرط ان يبيع عينا مملوكة له او لا يكون العبد ما ذنا في التجارة
لانه استخدام اذنا العبد به ما ذنا لا يند باب الاستخدام في الخاتمة لو اذن المولى عبده
بيع ثوبين هذا من ثوبين لم يكن اذنا بخلافه لو لم يقبل من ثوبين كانه المولى عبده ان يبيع ثوبا غيره
واما اذنا عانا بان قال عبده اذنت لك في التجارة يبيع ويشترى ولو جاز في كل
عند ان يبيعه خلافا لما وبالفعل ليس جازا في الخاتمة وان قال لا تتبع بغير
فباع به جاز عنده ايضا وفي الكافي ان يبيع ويقتل السلم ويحيط من التهمة بغير
وجد في مبعده قدره من التجارة ويؤكل غيره بالبيع والشراء ويرهن ماله ويرهن
نزال غيره ويستاجر ما يحتاج اليه كالاجير والداية والبيت والادنى ويرهن
مما به الله من الاعمال ولا اذنا اذنا ان تراه نفسها ظهرا وبضارب اي يبيع اكل مضابة
ويأخذ مضاربة وبك غيره عانا لانه كانه لا يحلفه ولا يملكه كانه كانه ماله
اما اذنا لا يملك كانه الا اذا اذن به مرة واحدة ويعد الدابة والذهب كذا في الخاتمة
ويقر ولو لم يجر عند اي حنفية وقال لا يبيع اقراره بما في يده بعد الجرح لو اخذ بعد
بعد القنوع بدين الا لا يزوج والولد والوالدين عنده خلافا لما كذا في الكافي وعنه
لانه يبره الامور من صنع النجار وبأذنه الرقبة كذا في الخاتمة ولا يملكه ولا يقبله ولو علم
مال ولا يزوج ولا يزوج المولى قبل ولا يتسرى وان اذن له في الولو الجنب فاق
فيه دعوة اكثر من ثبوت النسب من امة او حرة جاز فيه دعوة العبد المأذون لان كانه
ملك في كسبه وهو كفي ثبوت ولا يفرق لانه تبرع ابتداء ولا يهب ولو بعد من ولا يبر
لانه كانه ليس له ان يحيط بعض الدين ويهدر طعنا بسيما ويضيق منه يطهر ضيافة
بسيمة لا تنجب في الخاتمة وحكم عن ابي سعيد انه قال اذا كان مال التجارة في يد عشرة

آلاف درهم فاختار عشرة دراهم دونه كانت بسيمة والصحيح انه المعتبر في هذا القول في
الكفر وجاز قبول هدية قول العبد القجر واجابة دعوته واستخارة دابة وكراه كسبه الرب
وهدية النقيب ولا يقبل بالانفس ولا بالمال ودنية الذر وجب عليه بالتجارة او بما في ماله
كفرم ودبقة وعصب وامانة فتعلق برقبته لا يؤخذ به المولى ولو اشترى شيئا لا يملك
التمتع في المولى ببيع فيه اي يبيعه القاصي بطلب الغناء وان لم يرض به كسبه وفي الكفر
فاذنه هديونة وله ان يبعث مع ولد له لادين الا ان يبعده سيده بقضار الدين وفيه
اشارة الى انه لا يبيع الا بحضرة سيده ومنه قد مر مرارا قالنا عبده في ما يشترى وبيع
لانه كل شيء من التجارة ولا يبيع حتى يحضر المولى فانه حضر واقر ما ذنا يبيع والا لا يقسم ثمنه
بين الغراء بالخصص لتعلق حقهم بالرقبة ويطلب الباقي من الدين بعد طرية لتقر الدين
في ذمته وعدم وفاء الرقبة به ولا يبيع ما يملكه فيمنع البيع او ذنا في الشراء عن المشتري
كذا في الهداية ولا يملك سيده ما في يده الا ما كان عليه جاله ورقبة فيقبل بغير سيده
منه كسبه المأذون عند اي وصي عند ما كذا اذ لم يحلف وعليه ثمنه ولم يبيع بغيره من سيده
الا بمنزلة القبة او اكثر لانه غير منهم في ذلك وان باع سيده منه بمنزلة القبة او بغيره يبيع في
الخاتمة وصح اعتقاده بعض اذا اعتق المولى المأذون وعليه دين فقتله جازا وفيه ثمنه
لغيره كذا في الخلاف ما تعلق به حقهم بوجاهة سيدها من ثمنه والفضل من الدين على العبد هذا
اذا كان الدين اكثر من القبة والا فله المولى الدين لانه حقهم بقدره ولم يتعلق بالزيادة في
الخاتمة في الغراء ان شأنا اضمن المولى قيمة العبد موصرا كانه او موصرا وان شأنا
استسعدوا العبد جميع دينهم باعه اي المولى عبده المأذون وعليه دين فقتله بغير ثمنه
المشتري اذ في الغريم الثمن واجاز البيع او ضمنه البائع او المشتري قيمة فان ضمنه المشتري
ربح بالثمن على البائع وان ضمنه البائع سلم البيع للمشتري ولم يبيع فانه كان البائع غايبا فله
بينه وبين المشتري ان انكر الدين عند اي حنفية ونحوه وقال محمد ابو يوسف للمشتري خصم ولا يقض
له بدينه في الخاتمة باع المولى عبده المأذون عليه لا قبل من ثمنه ومنه يونه سواء علم به
اولا وفيه ايضا العبد المأذون المأذون اذا اقام مولا في يد العبد فقال العبد هو مالي وقال
المولى هو مالي القول قول العبد ولا يصدق المولى حتى يقضه دين العبد في الخاتمة العبد
خصم فيما كان من التجارة وتقبل الشهادته عليه ولا يقضه حضرة المولى وفيه ايضا شهدوا
ما ذنا بالزنا او بغيره او شرب خمر او ذنا في وجع ومولا غائب لا يقبل في قول اي
حنفية ومحمد خلافا لابي يوسف وان شهدوا علم اقراره بغير شهادتهم في القصاص وقد
التفق في ان فيما سورت وكنت وان شهدوا عليه بسيرة عشرة دراهم يقبل في القطع ان
مولا حاضر وان بسيرة اقل منها يقبل حاضرا او غائبا **فصل في بيع العبد المأذون**
الحكم اي المولى ان علم به اكثر اهل سوقه لان حجرة المولى بحضرة رجل او رجلين او ثلثة
من اهل سوقه في الخاتمة الا اذا كان الاذن او لا يحضر هؤلاء وعلم العبد ايضا شرط الموت
سيده وكونه برار كسبه من الاله موت حكما وحنونه اي حنونه سيده علم العبد
بعلم مطبقا فانه من غير داعم فالعبد على اذنه وبالا باق اي باق العبد المأذون في الخاتمة

بونه

[illegible]

فصل الغير وانما هو انتم الفصل لو فعل وبقي الامر الى في العذر وعند ابي يوسف لا يقتضي على احد
للسببية وعلى الامر الدية في حاله ثلث سنين وان اكره عليه بوعيد قيد وجس فصل لا يصح الاكره
وعلى القائل القصاص في قولهم كذا في الخانية وبالغنى الى باكره غير ملجى لا يرخص الامور المذكورة
وصح كذا كذا الحجاب وان دخل بها جبرها على الزوج ولا يرجع على المكره في الاول الخانية اكره
على ان يزوج امرأته بالكره من غير ميثاق لم يرد الا قدر مهرها وظلها وعنفه وبيع التوكيل بها
قال الربيعي ولو اكره على التوكيل بالطلاق والاعتاق فادفع التوكيل وفع استخسانا لانه التوكيل
ينقضي مع الاكره والشروط الفاسدة لا تؤثر في الوكالة لكونها من الاسقاطات ولا يبرح الاقرار
بما كرهه ليقام دليل الكذب وهو الاكره ورجع المأخوذ على المكره بنصف المهر المسمى ان لم يطلق
في الطلاق او بنصف المهر في العقد تسمية ان لم يطلق ولا رجوع عليه لو جده لانه
اذا دخل بها فقرر المهر بالذوق لا بالطلاق فلم يجب الرجوع ورجع بقيمة العبد في الاعتاق ولا يبرح
المكره على العبد الضمان ولا سعاية عليه في الخانية اكره على تدبير عبده ففعل مع التدبير ويرجع بغيره
التدبير في الحال على المكره وان مات اولى بغيره المذنب ويرجع وزنه بثلثي قيمته مدبر اعلى
الامر ايضا وصح عقده عن القود في الحيض ولو اكره على القود من القصاص فعفا جاز العفو
سواء كان في النفس او في الدية النفس ولا يضمن المكره لولي القصاص شيئا وصح صلحه عنه
اي عن القود على مال كالف مثلاً وسقط القود ولا يبرح شئ لان حالته ام الحال لا يصح
مع الاكره كاسباقي والقصاص يسقط معه وصح نذره ويمينه حيث لا يعمل فيها الاكره
لعدم احتماها المضي في الخانية اكره على ان يوجب علف نذرا او عقدا او حجابا او شيئا
من العرب ففعل ذلك لزمه المذنب ولا يرجع على المكره بشئ اذا لم يطالب له في الدنيا
لا يطالب به فيها وقد مر في باب النذر وفيه ايضا اكره حتى يخلص ان لا يرد فلو دار فلان
مستلزم ودخل حيث كذا الوكره على جاسرة شرط الحث بان كان حلف او لانه لا يرد فلو دار
فلان ثم اكره على الدخول ففعل حيث ورجعته وظلها واولاده وفيه في الخانية اكره
امرأته على الخلع بغير نفقة وتنع الخلع ولا مال عليها في الكهانة والخلع دونها من جانب
طلاق او يمين لا يعمل فيه الاكره ولو كان هو كره على الخلع دونها لزمها البذل الرضا بالانكاح
والسلامة لكن لا يقبل لو اريد من الخلع على العود الى الاسلام بحسب قر في باب المنة في الخانية
في باب ما يكون كراهية السلم وما لا يكون منه كتاب السير والسلام اكره اسلام عندنا
ان كان حريتا وان كان ذميا لا يكون اسلاما اقوال هذا التخصيص وجهه والصحيح صحة
اسلامه مطلقا كقولي معتبرات وقد اطلع في كتاب الاكره من الخانية ايضا مع ان
قوله لم يجبر على الاسلام انه اراد ولا يقبل دليل على ان الكراهية الذم لانه المحرم في قبيل
ولو لم يسلم ولم يرد السلام ان يرد بالحرية احتشانه فليست له لا يصح رده فلا تبين
بها امرأته وان ادعت تحقق ما ظهره واقر ان فيه مطمئن بالاجابة صدق
ولا ابرأه مدبونه او كفيله بالنفس او بالمال في الخانية الاولى الخانية ولو اكره على ابرأه
دين لم يبرأ لان الابرأ يعرف لا يصح مع النهر لانه يملك مال فلا يصح مع الاكره
في الخانية ولو اكره على ان يخرج ككفيل بالنفس او بالمال عنه الكفالة لا يصح ذلك

لأنه إذا ما تحقق بالرضا ولا الرضا المالك في الحيط الشرعي ولا تسلية الشفعة في
الحائنة والخلع كره الشفع على أنه يكت من طلب الشفعة فنكت لا ينظر شفعة ولو لوالدية
لأن تسليم الشفعة تصرف لا بيع مع الزل فلا يصح مع الإكراه وله أي كرهه فبيع ما يملكه أي
يملك الشفع كما بيع ولبايع أنه يبيع وإن شاذفت عليه العقد وإن أجازوا أحد أمضاها فاشت
العقد وكلها في الحائنة كره على بيع عبده وتسليمه إلى المشتري ففعل وغاب المشتري بحيث
لا يقدر عليه كره كرهه أنه يرجع بغيره العبد على كرهه وفيه أيضا كرهه على عبده بمنزلة قيمته
ففعل لا يرجع والشراء كرهه وبالقبض بملكه أي المبيع بكره المشتري ملكا فاسد الكافي
سائر البسوع الفاسدة فبيع اعتاقه أي اعتاق العبد الذي يرجع كرهه وله القيمة وقت
الاعتاق وروى القبض وبه خالف البيع الفاسد بخالفه أيضا أنه يجوز بالاجازة وينقض
تصرف المشتري منه والتمتع والتمتع أمانة في بركه بخلاف البيع الفاسد في إخلاصه المشتري
من الكره إذا تصرف فيه تصرفا يوجب البيع كالبسوع والجلالة وكذا كرهه أنه يفسخ
بخلاف سائر البسوعات الفاسدة فإنه لا يفسخ تصرف المشتري فإن قبض البايع كرهه التمتع
أو سلم المبيع إلى المشتري ولو ما قبله القبض والتسليم نفذ البيع لوجود الرضا لا يفسد
أن قبضه كرهه لعدم الرضا ورده أي البايع التمتع الذي قبضه كرهه إلى المشتري أن
كان التمتع قايما ولم يفسد أنه يملك كونه أمانة عند الكره لانه قبضه بأذنه صاحبه وأنه
يملك المبيع في يده مشتري غير كرهه والبايع كرهه فتمتع البايع أمانة ويعني فيه البايع أنه يشاء
تمتع المشتري وإن شاء فتمتع الكرهه ولكن أن ضمنه الكرهه يرجع على المشتري بغيره لغيره
مقام البايع بأداء الضمان وأنه ضمنه المشتري لا يرجع على الكرهه وإن كان الضمان بعد ما دونه
البايعات نفذ كل شراء وقع بعد شرائه لا ما وقع قبله وإن أجاز عقد أمضاها جاز ما قبله
أيضا وله استرداد إذا فسخ لو باعها وكالاجازة والصلح والابراء والرهبة في الحائنة
أكره على أن يبيع عبده من خلافه فوبه وسلم وغاب الموهوب له بحيث لا يقدر كرهه التمتع
أنه يرجع بغيره العبد على كرهه في التولية الحية كرهه على جهة جارية فوبه وقبض الموهوب له
واعتقها جاز وضمنه قيمتها وكذا لو دبرها أو استولها ولا يفسد الذي كرهه بيعها و
كذلك لو كرهه على بيعه والافخ البه والافخ فان هذه العقود بشرط فيها الرضا والاكراه
الذي يعدم الرضا يفسخ نفاذا لكنها تنفذ ولا اختيار في الفسخ والامضاء كرهه بغير بطلان
أو عتاق أو نذر أو حدة أو قود أو قطع أو غصب أو خلاف ودجته أو نسب فافتر
به كرهه لا يفسد شيء ولو كرهه بغير مال لغيره فافتر وأخذ منه فلا مال وغاب بحيث لا يقدر
عليه أو ما مفسدا كرهه كرهه أنه يرجع به كرهه على كرهه كرهه ففعل على كرهه ومنه أجل أو فقام
ناروا ما وكل مملكت فخر اختياره لا أقدم والعبد عنده وقال يلزم العبد وإن فعله فتمتع
على عاقلة الكرهه وعنده أبي يوسف في مال وعنده محمد عليه القضا **كتاب الإكراهية** والكتاب
مكرهه هو عند محمد إلا أنه لا يحد فيه نصا فاطحالم يطالب عليه لفظ أحكام وعندها إلى أحكام
أقرب فتنسبه إلى أحكام كسببة الواجب في الفرض **فصل في الإكراه والغش والبيع**
الأكمل ففرضه ما يقع البهالك عن نفسه وما جاور عليه وهو مقدار ما يتكلم به من الصلوة

فأما ومن صومه ومبايع إلى الشبع لم يبره فوفه وهو ما كان فوفه لا تصدق فوفه من كرهه
أو نكاحا شحني فنيقته ومنه السنة أنه يهداه بالمع وبختم به وكرهه مسج الأصابع والسكين
بالخبر ولا يكرهه الأكمل من كرهه هو الصحيح لما روى أنه النبي عليه السلام الأكمل من كرهه يوم خيبر على باب
الربيع لا الألبق الذي نكح الجيف والعقود واللفاق ولكن لا يفسخ كرهه في الظهور
في الحائنة وعنه أبي حنيفة قال ولا بأس بكل العقد وفيه أيضا ولا بأس بالخلاف والقرى
والسوداني والزرزور والعصافير والفا حنة وأجراد بلا ذكوة وجد جها أو متينا أو بجنة
علم حيوتها بخوك وبخروج الدم أو بشي أو كاسيئة في كتاب الذبايح لا ذواب من السبع
وهو الأسد والذئب والنمر والفهد والنعاب والضبع والكلب والذئب والسور مطلقا
والسحاب والسمور والقود واليربوع والضب وابن قيس والغيل وجل الأرنب والأدود
كلب من الطير كالصق والش بيزر والباقا والبازر والعقاب والبغاث والحدأة والغواص
والمحرم في أكسوط المزد من ذئب الذئب يصيد بابه ومنه ذئب الذئب يصيد بابه لا كرهه
ذئب وذئب فإنه الحامة لها ذئب والبجيرة ذئب ولا الهوام كالغارة والوزغة وسام البصر
والغفارة والسحفاة والحية والضفدع كرهه لا يحل كل ما لا دم له كالبهائم والذباب والبعوض
والقمل والقواد والرنبور وجمل ودود الرنبور قبل أن يفسخ فيه الروح كرهه في الحائنة ولا كرهه في
والنطيحة وكرهها لفقد الذكوة ولا عضوا بيزر من أجي لقوله عليه السلام ما بين من أجي فهو
ميت ولا يبيحه ذئب التسمية عدا وحل لو نكرها سموا أو لا كرهه في المال لا السكك لم يطف
في الحائنة وسور طير الماء ومن السمك المأكول أجريت والماء يهدى وقال في لا بأس بكل
ما في البحر ولا في الضفدع قوله والطائي هو الذي يموت في البحر خفا فله سبب لم يفسد طيره
في الكفا والصلح السمك عند ما مات منه بسبب فهو حلال كالخروف منه ومات منه بغيره
سبب لا يحل كالطائي وإن ضرب سمكة ففقط بعضها يحل كلها بيزر وما بقي وكذا أنه وجد في بطنها
سمكة أخرى وكذا أنه فتمتع من طير الماء ومات بسبب حادث كضيق الكفا أو بأكثري
القي في الماء أو باجناده وإن ماتت بجر الماء أو ببرد أو بغيره فوفه وفي الأثر لا يفسد في
الظهورية وعامة الخناجع على أنها توكرو كرهه كل أجل في الهداية لانه باحة كقطع مادة
أجها ولبنة عند أبي حنيفة رحمه الله فيل كراهية تحريم وقيل كراهية نذرية خلافا لما في آخره و
كرهية لم أجعل هذه تحريمه هو الأصح في الحائنة والبيع أنه أراد به التحريم قال بعض الفضلاء
بين التحريم والنهي أنه كراهية المذكورة في كتاب الصدقة وما يتعلق بها نذرية وما ذكره في كتاب
الصبيد والخط والأباحة تحريمه كرهه إلا أن يفسخ الهبة التي أكلها أهله بغيره كرهه ولا يفسد
البيع وحل كرهه الوضوء والبنه وحرم الخمر والطلاء والسكر لا يفسد فيه النمر والنزيب
والعسل والبرود والذرة ولا التمثل العيني كاسيئة في كتاب الاستبراء وكرهه الأكمل والنزيب
لرجاء وإن شاء أماء ذهب وفضة لا من رصاص وزجاج وبلور وعقيق وكرهه أيضا
الأدنان والنطيب منط والأكل يفسد فيها والأكثا يفسد فيها والبنجر منها وكرهه في الحائنة
والتي هي بها لرجاء خاصة للنف والأجنام ومنطقة وطعية سبقت منها أي من الفضلة
ولا يفسد في رجل بالذهب مطلقا يوم التخمم بالبحر والصف والذهب واخضع في البحر البس

والصحيح انه لا بأس به في الخلصة والاصح انه لا بأس به وقد صح انه عليه السلام يحتم العقيق و
الافضل غير الحكم تركه لانه انما يحتم الحاجة الى الختم وعذره لا يجنب الى اليه وحل سمار ذهب يجعل
في ثقب الفضة لا حكم له لا في قليل وحل شمس من تركه بها لا بالذهب خلافا لحديث ابي حنيفة
ولا بأس لمن سقط سنة بان يتخذ سنة ففضة ويكره ان يتخذ من الذهب في الاولوية
مما يؤيد قول محمد ان رجلا اصاب الفضة يوم الكلاب فاختار الفضة فافترق فانما
الشيء عليه السلام ان يتخذ الفضة من الذهب وحل الكحل وهو اهل على ما ذهب وحل كتاب الله
بها كما حل المفضض اي حل الشرب من انا مفضض والركوب على سرج مفضض والجلوس
على كرسي مفضض متقيا موضعها اي موضع الفضة منه باليكوبة الفضة في موضع الفم
عند الاكل والشرب وفي موضع اليد عند الازدحام وفي موضع الجرس على السبر وكذا الاواني
المصنوعة بالذهب او الفضة والكرسي المصنوع بالذهب هذا عند ابي حنيفة وقال
ابو يوسف يكره كل قول محمد يروي مع ابي حنيفة ويروي مع ابي يوسف وهذا الاختلاف
نما اذا تخلص واما الكحل فلا بأس بالجماع كذا كمال وحل يزين بيته بالجلوس والابواب
والساج والوانع الاصباح ولباء الذهب والفضة كما روي انه السلف الصالح عمل ذلك
مثل محمد بن سيرين وكان في غايه الودع ولكن لا يخل له ان يصور صورة في موضع من ذوات
روحه كذا في الظهيرة وحرم له اي للرجل المرأة لبس الكبر الا قد راجعة اصابع كحتمه
كالعلم ولو في ارجل خلافا لما في ارجل وكره الباس الصبي فيها او كبر الكسوة منها
ما هو فرض كسرة العورة ودفع ضرر الكبر والبرد وسحب وهو الرأفة عليه لاخذ
الزينة واظهار رقة اليد والرجل وهو الثوب الجميل للزينة ومكره وهو اللبس
للتكبر في الخلصة ورجا قام النبي عليه السلام الى الصلوة وعليه رداء قيمته اربعة آلاف
درهم وابو حنيفة كان يزين رداء قيمته اربعة دنانير وكان يقول لثانته اذا خرجت
الى اوطانكم فخلعكم بالثياب كفضية وتحت الابيض والاسود ويكره الاجرة والافترق
لا يحرم بسطه الى الكبر وبسطه البياض كذا في الظهيرة ولا يحرم الجلوس والنوم عليه
عند ابي حنيفة خلافا لما قاله سائر المجتهدين به الى بالديباغ عنده لا عند ما قال القدر
انما سلك الامام اهل الشريعة لا بأس بان يكون في بيت الرجل ستر من الديباغ وفرض
منه ديباغ ولا يبعد ولا ينام عليها وكذا كذا في الذهب للجلوس لا يشرب منها
عليه محمد لانه حرام الا في الفضة كذا في الظهيرة ولا يكره اي الكبر والديباغ ولا بأس
ما سداه كحبر ومحنة فطن او خمر في ارجل وعذره وحل كسرة في ارجل فقط للضرورة
ويكره في عذره لا يقدح في الخلصة والسجدة سال في ثياب العانة بين كفتيه الى وسط
الظهر وليس للمسلم ان يمنع امرأته الذميمة من شرب الخمر ويمنعها من ادخال الخمر بيته ولا
يجوز على الفحل سقي ما به كل شيء خمر فخرج منه ساعته حل الكحل ولا يجوز ان ارتفاع بالخمر
ولا لانه يراه من يراه ولا يبر وانه قال عليه السلام انه لم يجعل شفاكم فيما حرم
عليكم في شهوة ويجوز التداء في المحرم كالحمر والبول اذا اخبره طبيب مسلم انه قد
شفاه ولم يجد غيره من الجاهل ما يقدم مقامه في الاولوية ويجوز شرب الخمر لرفع

العطش كما يجوز الكحل المبني حال الخلصة وانه امتنع منها حتى مات ثم خلاص من امتنع من الداء
حتى مات التداء في بطن الانسان اذا اشاروا اليها لا بأس به قال القدر الشهيد في الفتاوى
وجبة نظر وكذا يكره المصاحفة في الجراح بغير علم الخمر ولا بأس به وضع العين على ارجل
انه عرف به الشفا لانه دواء في النوازل اذ خلص حرارة في اصبغ للقاء ورفق ابو حنيفة
يكره وقال ابو يوسف لا يكره والفقهاء ابو البث اخذ بقول الجاهل يوسف في الخلصة وعليه
الفتوى هو لا يكره كحل كحل العين خلافا للحديث ولا يشرب ولا يشرب ولا يشرب ولا يشرب
في النظر والمسح حرم النظر الى العورة وهي من تحت سرية تحت كعبته كما مر في كتاب
الصلوة الا عند الضرورة فيحتمل النظر اليها للطبيب وينبغي ان يعلم امرأته اذا امرها
لان نظر اجنس الى اجنس اخف واكثر واكثر فظة اي الحائض للثوب والعائنة والحائض
و لكن لا يجاوز قدر الضرورة في الخلصة ولا يجوز النظر الى العورة الا عند الضرورة وهي
واختان والحدادة والولادة والبكارة في العنة والرد والعباد والمرأة في موضع المرأة
اولى وينظر الرجل الى الرجل ما سوس العورة ونظر المرأة من المرأة والرجل الى ما ينظر الرجل
من الرجل انما امتنع الشهوة وحرم النظر الى غير وجه الكوة الاجنبية وكيفية وحل النظر الى
وجهاها ايضا كمن الشبهة اي كمن لا يامنه الشهوة الا عند اداء الشهادة في الهداية اما النظر
لشعر الشهادة اذا استنسى قبل بياض والاصح انه لا يباح لانه لا يوجد من لا يشهد فلا ضرورة
بخلاف حال الاداء والا عند الحكم فان نظر اليه واكرم الى وجهها جائز وانه خان الشهوة
للحاجة الى اجابة حقوق الناس بالتقاضي واداء الشهادة ولكن ينبغي ان يقصد به الحكم عليها
واداء الشهادة لا فضالة الشهوة والا عند الخطبة اي عند ارادة رجل كالحاجة امرأته والا
عند الاستبام اي عند ارادة امرأة حيث جاز له ان ينظر اليها مع خوف الشهوة
لا يحرم النظر الى فرج زوجته ولا النظر الى فرج زوجها وفرج امته التي يجله وظهرها
كذا لا يحرم لامة النظر الى فرج مولاه ولا النظر الى راس حرمه ورأس امته وعذره وحده
وسب قبحها وعندهما كالحكم النظر الى وجهها وكيفية وحرم النظر الى ظهرها وبطنها
وتحتها والمسح كمن النظر بنفس الرجل ما حل النظر اليه لا ما حرمه والحصى والجمرة والجنث
في النظر الى الاجنبية كالنخل وانه كان يجوز باقدح ماؤه فقد فرض جفثا كذا في الخلصة
بالسنة في حقه والاصح انه لا يكره وجدها اي عذره كذا في النظر اليها
وفي حرمه **فصل في القراءة** اي قراءة القرآن والتسبيح والادعية وكذا لا
يكره القراءة عند القبور عند محمد وبه اخذ وكذا في ابو حنيفة في انما رخصة حكمي عن
ابي بكر بن ابي بكير انه قال يستحب عند زيادة القبور قراءة سورة الاخلاص
سبع مرات انما كان ذلك اجمعت غير مفسد ولا يفسد وانه كان مفسدا رافع هذا
القاري ولا القراءة مضطحا في الحائض وتكلموا في قراءة القرآن من الفرائض مضطحا
والاولى ان يقرأ على وجه يكون اقرب الى التعليم في الحيض ولا بأس بقراءة القرآن اذا
وضع جنبه على الارض ولكن ينبغي ان يقصر عليه عند القراءة ولا ما سبغ البنية
سبحا او الفاضل عن قراءة القرآن ما سبغ بل يجوز فقال نعم يجوز في الحائض واما قراءة

الحاشية والمحرف انه كان منبها لا يشغله الفكر واشي جاز والافلا وفيه وامارة القرآن في
 احكام جهرا فلان باس به انه لم يكن فيه احد مكشوف العذرة واحكام طاهر وان لم يرفع بنفس
 فلان باس مطلقا كالنسيج والتبديل وان رفع صوته بذلك في الشارح فانه الصادرة في الحكم
 مكره به انه كان هناك فائلا وفي الموضع خاصة والافيل بكرة ايضا واكثر الشايع على انه
 لا يكره ولا تعلم علم الكلام ولا تعلم علم الحجوم قد راجحة ولا باس بتعلم علم الحجوم مقدار
 ما يعرف به موافقة الصلوة وسنت القبلة وما سورت الكتب حرام وتعلم علم الكلام و
 الحاشية فيه وراه قد راجحة مني عنه روى عن الامام الشافعي انه قال لا ينبغي للفقهاء ان يتعلموا
 عبد بكرة الكتب برؤية ان يلقاه بعلم الكلام فاذا كان حال عن علم الكلام امكنه اوله في زمانهم
 بهذا ما ظننت بالكلام انك لو طهنت الفلاسفة المفسرين اما طهنتهم المخرجة في
 اختلافه فالرعية الدينية راية بخط ستمس لانه اكلوا في ان يمنع عن الصلوة خلف من
 يحوز في علم الكلام وينظر صاحب الاله ولا كفاية اسمته تعالى على احكام وقد صرح انه عليه
 السلام انك خائف فضاة ونفسي فيه محمد رسول الله ولا كفاية في فتح من القرآن
 بالام على جبهة من عطف ولم يقطع تجسده لا باس به لاكتشافه وانما كفاية كذا في
 الظهيرة وانما كفاية في الخط الفارسي اذا سمع كذا فلا فضل له ان يسكت عن القراءة
 وسمع كذا به وروا الاثر واذا سمع اسم النبي عليه السلام لا يجب عليه الصلوة فاذا فرغ
 من قراءة اية ان صلى ينبغي ان يلف في خروجه طهنة على النبي في حسن في السراجية المحض
 اذا صلي صار خلفا ينبغي ان يلف في خروجه طهنة ويدفن في مكان طاهر ويجوز ان يتم
 بالتسبيح وكذا في مجلس النفس الا اذا قصد الاعتبار والالتزام بكرة فعله للشارع
 فتح مناهج والترجيع بقراءة القرآن والاشباع اليه وقيل لا باس به وعن النبي صلى الله
 عليه وسلم انه كره رفع الصوت عند قراءة القرآن واجتازة والرفض والتذكير فالكفاية
 عند الغار الانزيمونة وجها وبكرة تصغير المحض وان يكتب بقلم دقيق وجاز تغشبه
 المحض ونقطة تير وبهم حسن وجاز تحليته لانه من تغشبه وصار كقش الحسنة فيزيهه
 عاد الذهب في غاية البيان وعلم هذا كفاية اسم السور وعد آلاي وكذا الدعا كج
 فلان لا لا صلا على الله ولا باس باه يسبح وجه عند الفراغ من الدعا هو الصحيح
 لور ووالاثر فيه سمع اسما من اسما يجب ان يلف بقوله سبح الله وكافرا
 ومنه سمع اسم الله السلام فانه يجعل عليه وان سمع في مجلس مرارا لا يجب عليه ان يجعل
 الامارة واحدة وقال بعضهم يجعل عليه في كل مرة وان سمعه وهو يقرأ القرآن وذكر الشافعي
 انه يجب عليه ان يجعل ولو سمع الفارسي لا فانه فلا فضل له ان يسكت عن القراءة وسمع
 الا فانه وان سمع عليه احد قبل لا يجب رد السلام على الفارسي وقيل يجب وهو اختيار
 الضيق الي النبي ولا يجب ايضا رد سلام الشافعي لانه سلام ليس بخفية بل للسلام
 فلا يجب الرد قبل سلام على رجل فرد عليه الجواب ولم يسمعه لا يلف عنه الفرح وبكرة
 انه يجعل على غير النبي وحده لا لوجع بينه عليه السلام وبين غيره وبكرة انه يقول الرجل
 في دعائه كجني يسكت في بعض النسخ لا ينبغي ولم يذكر لفظة الكراهية في اختلافه وعن

الامام ابى بكر بن الفضل البخاري سئل عن الفقير هل يعطى صلوة التسبيح قال لا لك طاعة
 العامة فقيل فلما الفقير يصليها قال هو عند من العامة ويكره الاشارة الى السلال
 عند رؤيته ويستحب عند رؤيته ان يكبر ثلثا ويهمل ثلثا ويقول بسلام خير ورشد امت
 بالله الذي خلقك ثلثا ثم يقول الحمد الذي وهب بشركه اوجاد بشركه اللهم صل على
 عليك بالامنة والايانة والسلامة والاسلام ويقراء عند قيام في ركعة الحمد مائة مرة
 السنة مما مائة مرة ولم ترضه ولم تنس وحملت عني مع تركك علي عذبتني وودعتني
 الى التوبة بعد جوانبي على محبتك اللهم اني استغفرك منه فاعف عني وما علمت في هذه
 فارضته وودعتني عليه الثواب اللهم تقبل مني ولا تقطع رجائي منك يا كريم ويقراء
 في غرة المحرم مرة اللهم انت الابرار القديم وهذه سنة جديدة اشكك العصاة فيها
 من السبيل والولاية والعدو على هذه النفس الامارة بالسوء والاعانة مما يغري ابليس
 ان في يا ذا الجلال والاكرام ويقراء في صفر كل يوم ثلث مرات اللهم فرضا في صفر واختمه في
 باخير الطم واصر في الشهر عا وعنه كاذب المسلمين جميعين برحمتك يا ارحم الراحمين ويقراء
 مرة اعود بالله من شر هذا الزمان ونسنة جديدة من شروا الزمان واعوذ بك لجان وجهك
 وبكمال قدرتك ان تجبرني في هذه السنة وفتني شر ما قضيت فيها واكرمني في الصفر يا كريم
 العطر واختمه بالسلامة والسعادة لي ولاهلي وانت ارحم الراحمين **فصل في البيع كونه البيع**
 عند اذان الجمعة والمراد به الاذان الاول الذي على الساعة وقال الطحاوي هو الذي عند المنبر
 بعد خروج الامام وكره الفيض بن صخره وذريرم كرم منه بخلاف الكبيرين كذا الزواجر
 وانه كانا صغيرين في السراجية ويكره بيع الطعام الا من عطف بالوطاة ولا بأس ببيع
 العصيدة ممن يعلم انه نخبه خمر في القنابة ويكره ان يلقى في الخناس وواو في بيضة وبيع
 بحساب الفضة كره النخس وهو ان يستام السعة بازبد من ثمنها ولا يريد شراء
 ليرغب غيره بالثمن الزايد وكره السوم على سوم غيره وهو ان يزد في الثمن بعد تراخي
 الحقن فدين بتمنه ولا بأس فيه قبل رضاء فانه بيع من يزد في شرح الطعام بهذا اذا
طلب الراغب الاول جنة اما اذا طلب بآدونه فلا يكره وكره بيع الحاضر لباذر زمان
التي في وصورته ان يبي البادر بالطعام الى مصرفه كالحاضر عن البادر في بيع الطعام
ويقال في السعر علم النكاح فانه من رهنه لانه لو تركه لبيع البادر بنفسه ورضخ في السعر
وكره التسعير بلا تعد فاحش اي لا يبيع احكامك لافوله عليه السلام لا تسعدوا فانه الله
السعر القابض انما وسط الزمان الحديث الا اذا تعد من باب الطعام على القيمة تعديا
فاحش فجنه لا بأس به كشورة اهل الجبرة وقدره والنخس بيع ما يبيع بضعف ما به
يشتره كاذابا عوا فقيرة الجانة وهو يشتر من نخس وكره احتكار قوت الادعي
والبرهية في بلد يضر باهل بخلاف ما اذا لم يضر باهل كانه المهر كبره واذا رنع حال الحكم
الى الحكم امره ببيع ما يفضل عن حاجته فانه امتنع باع عليه كانه باب نقصات
النقص كمنعني اجاب اي كايكره ان يفي بعض اهل البلد المحلوب من خارج البلد اليه
من الطعام في اي في بلد يضر باهل للشره ولانه فيه نصيب الامر على الحاضر فان

كان لا يضر فلا بأس به الا اذا ابتسح على الارض واستندى باقرنه الفقة لا يكره
غلا رضة ولا اختار جلوبه من بلاد اخرى وعنه اي يوسف كبره ذلك ايضا كذا عند محمد ان كان
يجلب من ذلك البلد الى مصر عادة هو اختار **فصل في اختار** هو سنة في الولوالجية قال
الامام شمس الائمة اكلوا في اختار سنة اذ قال قال بعضهم سنة وقال بعضهم واجب قال
بعضهم فريضة والصحيح انه سنة لا روى انه عليه السلام قال اختار سنة للرجال وسنة
مكرمة وكانت النساء تختار في رضة اصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم اهل مصر لو اجتمعوا
على ترك اختار يجازيهم الامام كما يجازيهم على ترك سائر السنن واول وقت غير معلوم قبل
سبع سنين فاذا اختاره وهو اصغر من ذلك فحسن وان كان فوق ذلك قليلا لا بأس
وابوجه لم يقدّر وقت اختار قال شمس الائمة اكلوا في وقت اختار من حين يتجمل الصبي
ذلك الى ان يبلغ في النهاية وقبل اول وقت اليوم السابع من ولادته او بعده الى ان
يتجمل له روى انه الحسن والحسين رضة الله عنهما يوم السابع ولكنه شاذ واوله عشرة
قال الفقيه ابو الليث وقال غيره من المشايخ اثني عشرة سنة نهاية وقت وعليه الفتوى
لانه هذا الذي مره يتصور فيها بوجع الفلام فانه الصبي اذا بلغ هذا المبلغ وقال اصحلت
بقيل قوله ويجزم بوجع وقت لا كذا في اختار وجاز تركه لكنه ولد مختار في الولوالجية صبي ولد
وهو يشبه المختار لا يقطع عنه شيء حتى يكون ما يوارر اختار في اختار حصة الصبي
لو كانت ظاهرة من رة فله مختار ولا يقطع جلدته ذكره الا في سنة حاز تركه ختانه و
يكون وقت عذرا والواجبات تسقط بالاعذار فالسنة اولى كسب لا يقطع عنه شيء
الضعيف اذا اسلم واخبر به النظر انه لا يقطع اختار تركه وقطع اكثر جلدته ختان
يعني اذا ختن الفلام ولم يقطع كل جلدته قالوا انه قطع اكثر من النصف يكون ختانا وكان
نصفه او دونه لا يكون ختانا في اختار والولوالجية **مستقرات** في التمار فانية ولا
باس بالاكحال يوم عاشوراء هو اختار في الظاهر بل هو مستحب لقوله عليه السلام من اتقى
يوم عاشوراء بالاعتقاد المروى لم يرد عنه انه في الخلافة ولا يوجب عن الفلام وعن كفاية
بربرانه ليس بواجب ولا سنة لكنه مباح وتفسير الفقيه انه يباح شاة يوم السابع من
ولادة ولده ويتخذ ختانه ويجلج رأس ولده وينبغي ان يشمت الى طلس اذا ذكر
عطاسه في مجلس في ثمت ورات ولا ينبغي اللعن على من يدين معاوية كذا الاجاب لعدم
البقيين بغير ما قد نهر النبي عليه السلام عن لعن اهل القبلة وعلى الشيخ الامام الراشد
قوام الدين الصفار عن ابيه انه يجوز اللعن على من يدين معاوية لا يجوز وجاز
على اجتهاد لقوله تعالى الا لغة الله على الظالمين ولا غيبة لظلم ولا اثم في السبي ولا غيبة
الا لعدم فاختار اهل قرية ليس بغيبة لانه لا يرب جميع اهلها فكان المراد بالظلم
وهو جلد رجل يبيع ويغير الكس بالبدن والفساد لا غيبة انه ذكر بما فيه فانه اعلم السخط
ليزوجه فلا اثم بذكر مساو في المسم على وجه الاجتهاد في الظاهرية وجاز بدعوة الامير
وبناء عن استخبار ينبغي ان لا يظلم خلافا لالحق اذا لم يخف القتل او تلف بعض مبد
او اخذ مال لقوله عليه السلام من ظلم عنده ظلم بما يرضيه بغير حق بغير الله تعالى قلب

الظلم ويسقط عليه في الحيط ولا بأس بالاختيار عن الاختار الحديثة في البلدة هو المختار
فيه من المصلحة يوم استماع الملايكة لضرب الغضب وغير ذلك لقوله عليه السلام استماع
اطهار محصية واجتوس عليها فسيق والنفذ بها كقوله واخذت تحول على الهندية في
اختار سنة كره اساك شتي من المعارف والملايكة في بيته وباتم وان كان لا يستحل لانه
امساك يكونه الا هو عادة سوروف بضرب في ليلة العوس للتشهير والاعلان في الكبرية
اذا لم يكن له جلاجل ولا يضرب على بيته النظرب قال عليه السلام اعلنوا النكاح ولو بال
وكذلك التقى في الدخيرة ومنهم من قال لا بأس في الاختار روى انه عليه السلام كان
جالسا في بيته يوم العيد وفي الدخيرة جارية ثمان بغنيان بالدف وتبنة العوس سنة
ومنه دعي فليجب والا اثم ولا يربح منها شيئا بل اذنه صاحبها ولا يعطى سائلا ولا
دعي الى وليته فيها لعب وغناة علم او لا لا يحضر وان لم يعلم او حدث بعد حضوره فان
كان مفقدا وقدر على البيع منع والا فخرج البنته وغير المقدرة له فقد واكحل جاز ولهم
اللعب بالنرد والسنطرخ والا ربعة عشر وكل له في التمار فانية قال بعض الناس
يباع اللعب بالنطرخ لما فيه من تشجيع الحاضر وتركه الا فلام وهو على عن ان نفي
رحم الله الا السبعة بالسوم والنجير والنجير والبغال والابل والافلام يكن بشرط الجمل
بعض الجليم وسكون العين ما يجعل في مفاصل السبع من طرف واحد او من طرف رجل
مالت لا سيقها وان شرط من كلا الجانبين يحرم كونه فارا الا ان يكون بينهما محلل عدل
لما ان سيقها اخذ منها وان سيقها لا يعطرها وفيها بينهما ابرها سبيع اخذ من الا
وحرم الكذب الا في احب لانه خدعة واث في الصبي بين اثنين وفي ارضاء الا اهل
والا في دفع الظلم عن الظلم وكره التعريف بالكذب الا الحاجة لا تقبل به عالم وسلطان
عادل وتكلمه ان تقبل به فبذلك قال بعضهم انه اراد به تعظيم المسم لا سلامة فلا بأس
والاولى ان لا يقبل ويكره الكفاية وجاز المصاحفة في الكفاية ويكره مصاحفة اهل البيت
ولا قبول يدينه من غالب حال حلال ولا اجابة دعوته في اختار فانه ليس مانعا زمان
السيئات وعلم المسم انه ينبغي احوام الحجاب وكذا قال صاحب الهداية في التبيين افر
وزمانه قبل ستمائة ولا خفاء انه الفساد والتغير بينه ان زيادة الزمان بعده عنه
عند النبوة في اختار ايضا قال الناطق اذا اهدر رجل الى ان شاء او اضافته ان كان
غالب حال المهدر من الحرام ينبغي ان لا يقبل الهدية ولا ياكل من طعامه عالم بخبرانه
حلال ورنه او استغفر من جفوه وان كان غلب حاله من الحلال لا بأس بانه يقبل الهدية
وباكل ما لم يتبين هذه انه حرام وفيه ايضا قاله الا بأس في القاي ان يقبل الصلوة
من ولي البلدة التي هو عليها فله هذا الولي او غيره في اختار سنة واجبة في مثل من
المسلم ان يشترى نسعة ثم ينفق ثمنه في اي حال من رجب وظهر على سلطان تقدم اليه
شي من الكاكون قاله ان اكل منها لا بأس به ان اشتراه بالتميز او لم يشتره الا ان
هذا الرجل لا يعلم انه غصب بعينه لانه لا يعلم في الاستخبار الا باخذ وان علم لا يعلم
انه ياكل منه ليكون تعبير على الغاصب في اخذ منه مستر اياه فيخذه عن الكرم طعام السلام

من الكفر في

طرس

والطه واخذوا منهم قال تجري عند اخذ والاكل فانه وقع في قلبه انه حلال يتناول
والا فلا في آخانه لو ان نصرة اخذ جازر لسلط مع علم ان السلط لا يأخذ ما غصب ان كان
السلط خاطرا لهم بعضا لا بأس به وانه وقع عين الغصب منه غير خاطم كجز
اخذه قال الفقيه ابو الليث هذا جواب يستقيم على قول ابي حنيفة لانه عنده اذا غصب
وراهم من قوم وخطب بعضا ببعض فغصب وقبض ايضا جواز شري بالاراهم المفضية
طحا ما لم يصف الشراء الى الغصب كلفه نقد التمنه منها حل لانه ما يملك ويؤكل غيره وانه انما
الشراء اليها ونقد التمنه منها بكرة ولا دخول في مسجد الحاروي انه عليه السلام انزل في غصب
في مسجد الشريف وهم كفار ولا انجست في اعتقاده فلا يؤخر الى تدوين المسجدة في الهداية
واختلاصة ولا بأس بان يدخل اهل الذمة المسجد الحرام في التنازل خاتمة وبه يفتي ولا عيب
لانه نوع من حرمه وما ينبغي عن ذلك ولا رد السلام عليه والنهي عنه البداية به وانه كان
المسلم محتاجا اليه لا بأس بالبدية ايضا كذا في اختلاصة وفي كفاية ولا يميز في الرد على قوله
وعليكم ولا اجابة دهونة في التنازل خاتمة مسلم دعاه نصراني الى داره ضيفا حل لانه
ينهب اليها في اختلاصة ولا بأس بالبدية الى ضيفا واهل الذمة وفي كذا في كفاية الاجابة
وانه كان الداعي هو دلالا بأس لانه لا يملك الى الذمة وبعض النصارى ياكل الخنزير في
اختلاصة الاكل والشرب من اواني المشركين مكره الاكل معهم مرة او مرتين لا بأس به اما الدوام
عليه فمكره ولا تغيب القوان في الاول واجبة وعنده ولا بأس به يعلم القوان او الفقه نص
لانه عسى يستند الى الاسلام الا انه لا بأس بالمشرك وان اغتسل ثم لا بأس به
وكره خصاء بني ادم وهذا مكره كس الخساية ذكره القاضي الامام الاسيحي في
في شرح الطحا وكره انه اختلاصة وكره استخدام الخساية لانه الرفعة في استخدامهم
حتي الكس على هذا الصنيع وهو مندوح كذا في الهداية وكره تطهير الاواني قبل لانه يرد
صنيفا في الرزق قال عليه السلام من فطر طفاره يوم الجمعة اعاده الله تعالى من البلاء الى
الجنة الاخرى ونجاة ثلثة ايام وبسبب انه يدنيه وانه رزق بها طائفة وكره تطهير
الشرب ايضا لمجاهاة الاواني في سراج كمن سقط سلاحه وبطل الشرب يكون
ايست في عين العدو وينبغي ان يأخذ من شرب حتى يصير قتل الحجاب في التنازل خاتمة وفي
الشرب بدعة وقيل سنة وخلق العانة سنة ونهف الا بطين كذا في حنيفة
المرأة شعرا لانه لو جمع احصاها لا يارب وانه خلق تشبهها بالرجال فهو مكره لانه ملة
وكبره انه يصير شعرا بلع غيرا واختاروا من ملة منها في البينة سالت ابا الفضل
عن خلق شعوره او طهره هل ذلك فقال هو ما ركن الادب وفي كذا في كفاية
بانه يفيض على الجنة فانه زاد على قبضة منها شئ بكرة وانه كان ما زاد وطول لا ترك في التفرقة
ولا بكرة نهف السبب الا علم وجه التفرقة في الحضرة ولا بأس باخذ الحجاب وشعر
وجهه عالم ينسب الحنيفة لا غضاب اللحية في الظهيرة ولا بأس بغضاب اللحية الحاروي
عن ابي بكر رضي الله عنه انه غصب لحيته حتى صار كانه هرام خرج والهرام للاب
والخرج الشوك وقبض ايضا قال النبي عليه السلام اذا اراد الله تعالى بجسد شر ابدا

بنف اللحية واكمل الطين في اختلاصة واكمل الطين مكره لانه منسب بغيره عند الله
فانه لم يكن الا اكل الطين ولا حصى البهايم وهو من خصيتها في آخانه ولا بأس بخصاء
السور ان كان مفرقا وانه يذبح الهرة اليهودية بالسكين وكتبها الى لا بكرة ايض
كلى البهايم ولا بأس بكلى الصبابة اذا كان لاله ولا انشاء الحبر على الخيل لانه عليه السلام
ركب البخله فلو كان هذا الفعل اما لما ركبه لافيه من نفع باب كذا في الهداية وقيل
اجواد ونكلم الشايع في قتل الخلة قال الصدر الشهيد واختار الفتوى انها ابتدأت
بالاوى فلا بأس بقتلها وانه لم يبتدأ بكرة قتلها وفي التنازل وبه تأخذ في التراجمة ولا
باس باق حطب فيه نخل في الظهيرة وقد نهى النبي عليه السلام من قتل الخلة والنخل و
العكوبة والهدود والصدرة في آخانه وبكرة ارق الخلة والعقوب بالدار ولا بأس بالدار
الضيق بالنسب لموت الدبر لانه فيه نفع الا في في اختلاصة ولا ينبغي ان يتخذ دارة
كلها الا كلبا بكرة ماله وفي الاقباس لا ينبغي ان يتخذ كلبا الا ان يخاف من اللصوص وغيرهم
وكره جعل الزانية في عنق عبده وتفسيره الطوى من الحديدة التي ينفذ من ان يركب راسه
وهو معتاد بين الظلمة قبله هو الام وحل تقيده صيانة لاله ولا بكرة الرثم وهو خطا في الذكر
يعقد في الاصبع افضل الكتب الجهاد في التجارة ثم الحوانة ثم الصنعة في الاختلاصة والكره في
على الزانية افضل من التجارة ومنه فرض وهو قد ركبها في نفسه وجار وقضا وديته
ومستحب وهو الزيادة عليه ليواسر به فقيرا او يجره قربا ومباح وهو الزيادة للغير
لاجل الضيف وعنده هو الام وهو يجمع للنفاق والبطل وانه كان حل في اختلاصة ولا بأس
بالتجارة في طريق الحج ذابها او جانيها في آخانه الظهيرة ولا بأس بجمع المال اذا جمع من
حلال لكن بشرط ان لا يتكبر به ولا يضيع به القوان ولا يجمع حتى الله فيه الحاروي ان
احد من شاة عبد الرحمن بن عوف رضي الله عنه صاحبها على عانة وعائين الف دينار
على ان يخرجه من اميرت وقد كانت طلقها في رضة واخلفت القيانة رضي الله تعالى
عنه في ميراثها ثم صاحبها على الشرط كانت له اربع سنوة واولاد فخطبها وبيع ثمنه
جواز منه التبرع وتبرع بجزء فضا حكا على نصف ذلك وهو جزء من اربعائة وستين
فهذا دليل على نكرة عبد الرحمن عوف وبساره ولكن مع هذا ترك الجمع والاستكثار
والنفاق في سبيل الله تعالى اولى وبكرة تمنى الموت لضيق العيشة وكذا لانه تمنى
لتغير الزمان وظهور المعاصر فيه فحالة الفروع فيها في اختلاصة وفي الفتاوى ولا اثم
في اسقاط الاله قبل ان يستبين خلفه ومدة استنباطه اخلق ونفخ الروح مقدرة
بأنة وعشرين يوما في التنازل خاتمة وفي البينة سالت علي بن احمد عن اسقاط الولد قبل
انه يصور فقال ما في الحرة فلا يجوز قولا واحدا وانما في الامة فقد اختلفوا فيه والصحيح
هو المنع رجلا اخذته الزانية في البيت يستحب الفراق الى الفضا في اختلاصة التبرع في
الكلوس والاكاء بشرط ان لا يتخذ الحرف التي يبيع بها الوق او يتخط بها ان كان حروجه
الكبر بكرة وانه كان للحاجة وبكرة اعطاه سكر في المسجد وقيل ان كان لا يتخطى ولا
الكس ولا يمر بين يدي المصلي لا بكرة قال ابو نصر العباسي في اخبرهم في مسجد رجلا

انه يغفر الله له قال بعض العلماء من تصدق بنفس يوم الجمعة ثم تصدق بعد ذلك باربعين
لم يكن كفارة ذلك النفس الواحد وعنه حلف بن ابيوب انه قال لو كنت قاضيا لا اقبل شهادة
من يتصدق علم هؤلاء في السجدة الجاثية قال ابو بكر بن اسمعيل هذا نفس واحد من
يتصدق قبل ان يغسل او بعد ما يغسل ذكر علي بن ابي حمزة انه سئل عن الرجل يصدق في اليوم
وغيره وكذلك في المصروف والكتب في السجدة الجاثية ويكره الرمي الى هدف نحو القبلة **كتاب**
الشربة الشربة لغة كل ما يبع بغير حرم اخر وان قلت وهي التي من ماء العنب ان
علي واشتد وقذف بالزبد وكره شرب ورد في اخر الامتناع طه والكراد بالكرامة هنا
اكره لانه فيه اجزاء اخر لكن جبرها لعدم الفاطح ولا يجر شارب بلا سكر كذا الطلاء وهو
ما حجب طبعه وذهب اخر من كتبته كذا في الهداية والكافز والسكر يفتح السين والكاف
وهو الذي من ماء الرطب وينقع الرطب اي الذي من ماء الرطب ان غلت اي الطلاء
والسكر والنقع واشتد وقذف بالزبد عند ابي حنيفة وعندنا حرم هذه الآية
بجود الاشتداد كما في الهداية وحرم هذه الاشياء دون حرمه اخر حتى لا يكمل خلها
ويكيف يستعمل اخر لانه هو منها اجتهادية وحرمه اخر قطعه ولا يجب اجد شربها حتى
يسكر ويجب شرب قطرة من اخر ونجاستها خفيفة في رواية غليظة في اخر ونجاسته
اخر غليظة في رواية واحدة وحل بنيد النمر وبنيد الرطب ان طبع او في طبعه وان غلى
واشتد وسكن من الغليظة عند ابي حنيفة وابي يوسف وعندهم حرام وحل الانتباذ
في الدباء والحنتم والحرفق والنفر وحل الخليلجان وهو ان يجمع بين ماء النمر والرطب
مطبوخا او في طبعه ويترك الى ان يغلي ويشد وحل بنيد العسل والنعيم والبرو
الشعر والذرة مطبوخا اي سوار طبع اوله وان سكر من هذه الاشياء بجود هو الاصح
كذا في التمهيد من الباب اذا اشتد في الهداية وقيل انه اخذ من لبن الرماح لا يجزى عن ابي
اعتبار الجاهل اذ هو من اوله من قاله والاصح انه يجزى لانه كرامة في لاني ابا حنيفة من قطع ما
اجرها او لا فترام فلا يتعد الى لبن وحل المثلث الغني وهو ما طبع من ماء العنب
حتى يذهب ثنائه وبقى ثلث وان غلت واشتد وسكنت من الغليظة ما لم يسكر
قال صدر الشريعة واذا سكر واحد منها كان القدم الاخير اما اتفاق لانه المفسد
انه شرب بل هو وطرب الكل فبذلك في اجتماع الصغير ان المثلث ما دام
حله فهو طاهر طاهر شربه واذا غلر واشتد فلهذا لا يستمر الطعام والنقدي و
التداوي دون التداوي ولو سكر منه يحد هذا عند ابي حنيفة وابي يوسف وعندهم حرام
بحسب حكمه في قليله وكثيره والذين نصب عليه الكراهية بعد ما ذهب ثنائه بالطبع حتى يروح ثم
يطبخ بطبخه ثم يوضع الى ان يغلي ويشد ويقذف بالزبد حكم المثلث بخلاف ما اذا
كان على العصير ثم يطبخ حتى يذهب ثنائه الكل وحل اخر سوار صارت خلا بنصفها
او بنصف طري فيها كاللحم والخبز ونحوها **كتاب الاضحية** قبل ستمين ما يذبح ايام
النحر اضحية لانه يذبح وقت الضحى سمية له بهم وقته يجب عند ابي حنيفة ومحمد وعنده
ابي يوسف في رواية وفي الخبر عنه انها سنة وقيل هو قوام وهو قول الثاني نفي علم

مسلم مقيم مؤسرا بعد الفطرة واعتبر آية الوقت للفقراء والفقير والولادة
واحدة في آحادية والغني فيها من له ما شاء درهم او درهمين ما في درهمين سكره
وفاديه وثيابة التي يلبسها واثاث البيت والمرأة يكون مؤسرة بالمال علم الزوج من العدة
اذا كان الزوج طليقا فلا عدة وهذا اذا كان الكفر مجعلا وان كان مؤجلا لا يكون مؤسرة
في خلاف جميعا ولو كان طليقا فيضي عنه ابوه او وصيه من ماله لا الاب من ماله نفسه عند ابي حنيفة
وابي يوسف لانهما قريب محضة بخلاف صدقة الفطرة لانه فيها معنى العتق خلافا لمحمد وزفر وهو
ذهب الى نفي في الهداية ويغني من ماله ويكمل ما اكتمه ويتبع ما بقي ما ينفع بعينه من
الات البيت ونحوه والعتقة واجبة في هذا بمنزلة العبي ايا الذين يبيع ويغني غيره
كالصبي فضيحة مشاة في آحادية الاضحية يجوز منه اربع من اجزاء الشاة والكفر والبقر و
الابل ذكرا وانثى كذا الجاهل ولا يجوز من الابل ذكرا وبقر الكفر الا الذي ومن الابل ما في قلب
خمس سنين وطعن في السنة السادسة وفي البقر ما في عليه سنين وطعن في الثالثة ومن
اكثر والغنم ما تمت له سنة وطعن في الثانية وجاز اجد من الضأن وهو الذي في قلبه
اكثر السنة والشي من الضأن افضل من الجوز والاني من الابل والبقر افضل من الذكر و
الذكر من المعز افضل وكذا الذكر من الضأن انه كان ذكرا في اخلاصه والنضحية بالذبيك
والدجاجة ايام التضحية تشبه بالضحى من كرهه لانه من رسوم الجوس حتى غني بن ثمر
كانت الزيادة على الواحدة تطوعا لا لحما الا عند البقر سليمة فلا يضي بالعباد والحوار
والعجفاء والعجاء التي لا يشر الى انسك ومقطوع اكثر الا ذنبا والذنب او الالبنة كذا
ويضي بالجوار ومكسور الفرج ولو اشتراها سليمة لم يغيب انه كان غنيا فعليه ان يقيم
غيره مقامها وانما فقير الجوار ذكرا ومنعت التضحية بالذرة المقصودة وضمنها لا الذرة
غلت رجلا في ذبح كل واحد منها اضحية صاحبه الجوار عنها استحق فانه ما فطر واحد
منها يفتنه صاحبه في ذبحه او تضحية سبع بدنة بعير او بقرة ويجوز البدنة غني ثلثة
او خمسة او ستة لانه لما جاز من سبعة فغنم ووزم اجوز وكما يصح انه يضي سبعة
بدنة يصح لواحد اشتد اك شدة في بدنة اشتد الا للتضحية استحسانا وفي القياس لا يجوز
وهو قول اخر وذهب كونه الاشارة قبل الشراء ليكون بعد عن الخلاف ويقسم اللحم في صورة
الاشراك وزنا لا جوارا لا اذا ضم معه من الكارعة وجدده فحذ تجوز صرفا للجنس الى نقل
الجنس في ايام النحر فاذا لم يجز يوم النحر وانما هو ايامه وهو ان في عشرة من الشهر ولو
مضت الايام ولم يبيع تصدق بالاضحية حية ولا بدخ الكسر قبل الصلوة واما اهل
السواد فينبذونه بعد النحر لانه لا صلوة عليهم ويكره التضحية والذبح في الليالي والافضل
انه يذبح الاضحية يوم انه كان بحسن الذبح والا فلا افضل انه يستعين بخيره وينبغي ان
يشهد له بنفسه لقوله عليه السلام لا طاعة رضى الله عنها قد مر من شهدى اضحية فانه
يفقر كذا بدل فطرة منه وما كذا ذنب ويكره ان يذبحها الكفاي لانه حمل هو قربة وانما
ليس من اهلها ولا يطلع احوال من يذبحها من كل من علم الاضحية ويعلم الاغنياء والفقراء
لانه متى جاز الحله وهو غير جاز ان يذبحها غنيا ويذبح لقوله عليه السلام كنت نهيتكم

ذرية

والاصحاح والتسمية المشهورة وهي بسم الله والله اكبر منقول عن ابن جبرين رضي الله عنهما والعمل
 البسب لا يفصل بين التسمية والذبح ذبح شاة بهار مع حلوان علم حيوتها في كثر النسفي
 ذبح شاة فتخرج او خرج الدم حلوا لا لان لم يدري حيوتها وان علم حلوان لم يتحرك ولم
 يخرج الدم في الثانية شاة مريضه او غرق بطنها ذئب وبق فيهما من الحيوة ما يبقى في المذبح
 بعد الذبح ذكر الطي وروى الفقيه ابو الليث ان مكس الحيوه معتبرة في قول في حقيقه حتى لو كان
 نحل والفنوي علم هذا القول **كتاب الوصايا** يستحب الوصية من ترك الامه عبد ومكاتب
 وان ترك وفاء لان الوصية معتبره واما ما ساء اهل الان يضيف الى العتق في بيع لان
 المانع هو حق الموالي وقد سقط به مكلف لانه صبي ولو كان مكنته او ان اضافها الى الا
 لانه ليس فيه اهل لتبرع كذا الا تصح من المجنون غير مستوف بالدين فانه وصية المكذوب لا تصح
 ان كان ذنبه خط الا ان يبرأه الغواة من الدين لا يجرى بآدونه الثلث ببار الوتره او
 استغاثتهم بانفسهم وذهب النقص منه فذكرها افضل عندنا منهم وعدم استغاثتهم
 بها وتصح الوصية به اي بالثلاث للجنبي وان لم يجزوا اي الوتره لا بما راد عليه اي على
 الثلث ولقد نكح عدا او خط ما بشره وتصح لانه بسبب عجز البئر والوارثه وقت
 الموت لانه لا اعتبار في كونه وارثا او غير وارث وقت الموت لانه وقت الوصية حتى لو
 اوصى لامرأة ثم تزوجها ماتت بطلت الوصية كذا الرتبة لها الما باجازتهم اي الوتره يكلم
 في الاولين و في الثانية في البرانية وان لم يكن له وارث يجوز باجازه السطح
 وان اجاز بعضهم وبرد البعض جاز بقدر حصته وبطل في حق الرد كذا في الهداية ويصح
 الوصية بالكل عند عدم اى الوتره لانه المانع من التصي يعلق حقهم فاذا انقضى فصح
 تصح بالثلاث المملوكه يكون وصيته بالعق فانه يخرج منه اي من الثلث فيمنع عتق
 مكره لا سعاية وان خرج بعضه عتق كله ايضا ولكن بها اي بالسعاية في قيمته لا الوصية
 له بعين من اعيانه حال او شي من الدارهم والدان غير المرسلة اي المطلقة كونهما ثلث
 او نصف او نحوهما في اخلصة قال الامام النسفي الاصح انه لا يصح كالوصية بالعيز وفي
 الكنية تحت الوصية بها وتصح للحمل وبه اي بالحمل بانه يقول اوجبت كحل صاريه هذه
 لفلان ان ولد الحمل لا قبل من مده اي مدة الحمل وهي ستة اشهر من وقت الوصية فان
 صحته وصية الحمل موقوفه على وجوده وانما ينعين وجوده اذا ولد في هذه المدة وتصح
 الوصية باحد اي الحمل وانه مع صحة الوصية بها والاشياء والعبرة في القول بالوصية
 والرد ما بعد موت الموالي لانه وقت ثبوت حكم بعد الموت فيبطل قبولها وردا قبل
 الموت حتى لو قال في حيوه الموالي لا قبل ثم قبل او قبل ثم رد بعد موته صح قبوله وردة عندنا
 خلافه لانه كذا في الثانية والكافي ويملكه اي الموالي به اي بالقبول قبل اي قبل
 موت الموالي ولا يملك بدونه ويملك ورثته ان مات الموالي قبل موت الموالي لا قبل
 وله اي الموالي الرجوع عنها اي الوصية قول لا يخرج جعت عما وصيت وحقا بانها باع او
 وبه او بني فيها او طبع الثوب او ذبح الشاة او نحو ذلك وليس يرجع كذا الوصية
 جميع الاله الموالي بها لانه تصح الوصية من مسلم لذي وبالعكس اي تصح وصية الذي

المسلم ويعتبر من الثلث ولا تصح لوارثه وتصح لذي من غير ثلثه ومنه مستأجر لا وارث له في
 دارنا لا احد منها اي من اهل بيته الذي يملكه وان اوصى ببعضه رد الباقي الى ورثته او
 بالثلث لرجل ويا اي اوصى بثلثه لاثني ولم يجزوا اي الوتره فالثلث بينهما نصفين
 كذا الوصية وصايا لا تصح بها الثلث والاشياء الورثه الوصية وان اوصى به اي بثلث ماله
 له وبالسدس لاثني او اي الثلث بينهما بينهما اي الموالي له بالثلث ثلثه والوصية له
 بالسدس ثلثه وان اوصى وان اوصى بثلثه ورايه او غنه فملك ثلثه له ما بقي كذا
 والكهولون وان بثلث رقيقه وبيانه قيل هذا اذا كانت الثياب مختلفة اما اذا كانت جنب
 واحدا ما بقي ودورة فملك ثلثه له ما بقي وان جمره بثمانه فأت الموالي له
 اي الموالي له الموجود فقط لا ما يستقبل الا اذا راد ابدان فحينئذ له ثلثه ما عاش كذا ان او
 بصوت غنه او بينها او ولد في الموالي له الموجود عند موت الموالي فقط لا ما يستقبل وان
 راده اي قوله ابدان او ان بثلث بثمانه له اخلصة واستقبله وان لم يقبله اي ابدان الاله ثلثه
 اسم بموجود عفا فلا يتناول المخدم الا بدلالة رادف واما الخلق فبثان وللموجود واما
 هو بعرضه الموجوده بعد اخرى عفا وان اوصى بثلثه عبده او سكنى داره ابدان او
 مدة معلومة استخدام وسكن وليس له ان يفرجها ولا للموالي له بالثلث استخدام العبد وسكنى
 الدار في الاصح ان خرجت ثلثه والاربعه بالثلث فبخدم الموالي له يوما والورثه يومين
 ويقسم عيرون الدار ثلثا او مهابا من حيث الزمان والاولى ولي ويموت الموالي له بعد
 العبد والدار الى الورثه اي ورثته الموالي وان باعه فولدت ولد بعد موت الموالي قبل القبول
 اي قبول الموالي له فقبل ثلثه لانه الام دخلت في الوصية اصابته والولد يتبع لاصاله بالام
 ان خرجت ثلثه والاربعه الثلث منها اي بثلثه وصيته او الام الام ثم ان فضل ثلثه من
 الثلث اخذه منه اي من الولد عند ما كذا في الكافي وان يبيت معين من دار مستعرة
 بين رجلين مثلا تقسم الدار فانه اصاب البيت معين خطا الموالي له فيها والآله قدره
 ذراعا وان اوصى بنصيب ابنه بطل لانه الوصية بما هو حق الابن بغيره لا تصح وان
 اوصى بثلثه اي مثل نصيب ابنه صح لانه مثل شئ غيره وان لورثته ولا جنبي له اي لجنبي
 عن نصف اي نصف الموالي به ولا شئ لهم وان اوصى لورثته فلا فله كمثل خط الانبيز
 وان بولده اي بولده فلا فله اي الذكر والانثى سواء اوصى بال معين قائم بخبره من الثلث
 فملك منه غير ثلثه لا يضمن لانه الموالي في هذا الوجه كالمودع والوصية في هذه في الوتره
 المودعة كذا في اخلصة وان بالثلث او الربع فملك قدر منه بثلث الحساب وبقية الخ
 لانه الموالي له في هذا الوجه كالشريك مع الوتره كذا في اخلصة وجاز الوصية بالثلث
 لانه موقوف فله اسلمين خلافا لابي يوسف كذا لا يجوز عند الوصية بغير ثلث
 اسلمين وثقاتهم كذا في اخلصة الوصية المخصوصة لا خصة ولو كانت لغرم غنيا
 لصحت التملك لهم لتعظيمهم والمطلقة كقوله ثلث مالي وصيته ونحوه للفقراء ولا على
 للمغنيين وانما صدقة وهر عليهم حرام وان عت كذا قال بالحكم من الفقراء والغنا
 لانه اكلام منها لا يصح الا بطريق التملك وهو لا يصح الا للمعسر والغني لا بغير ولا يصح ضاق

الكبير

ص

الثبت من الوصايا قدمت الفايض كالحج والذكوة والكفارات وان اخرجها الموصي وان
تسوت الوصايا في القوة قدم ما قدم الموصي من المال الموصي به بلح نيابة عنه بعد القسمة في
الوصي اولى بدمج حج ثبت الباقى من الشركة الوصية بجله الى موصع كذا باطل ولو جعل الوصى
بضمه ما انفق في الحلال بغير اذن الورثة وبان نصي عليه فلا باطل هو الاصح وبان بطلين
قبره او ثمن او يضر عليه قبله او بقراءة القرآن عنده اى عنده او يطعم الفقير بعد موته
هو الاصح او يدره مغلولة اليد او الرجل او يدره في سجن او في بيتة او يدره في قبر واحد باطل
الحلل في الخلاصة وجاز الوصية بان يدره في مقبرة كذا بغير فلال الزاهد ويراع شرط
انه لم يدره من تركه مؤنة الحلال في الخانية والخلصة عن حق مريض لم تطل مدة سنة وتبصر
وحى بان قدره لا يتجاوز فيه وميته في سنة الوارث بغير وقت الموت لا وقت الهبة
لانها وصية حكما حتى يتخذ من الثلث كذا في الهدية كاتر واهل ذى غيره وعقود عن ذم المالك
وعقود عن ذم المالك يعتبر في كل المال كذا في الخلاصة وكفالة ووقفه كالحق في كتاب الوقف
وصيته بغير من الثلث وان طال في كل المال كالوصي منه فانه هذا المرض كالوصية والمفقد
والمطلوب والاشل والمسدول كالمريض فانه مات قبل تمام سنة كانه لم يضر مرض الموت بغير
نصر فانه من الثلث والا فانه كل مال معتقل للسانه الذي يعقل ولا يقد رعل النكاح لضعفه
برأسه بوصية لم يجوزوا وصايا وصيته باسترته فانه لم يدره من قبل جازت كذا الكا
تعتبر استرته وكذا بانه وهو مروي عن ابي يوسف وروى محمد بن ابي حنيفة انه دام عقله
الى وقت الموت يجوز اقراره بالاشارة والاشهاد عليه لانه عجز عن النطق بوجه لا يبرح
زواله فلا كالا في سن في البرازية وعلية الفقه كالا في سن فانه يعتبر اشارته المحموده
ولا تعتبر انه لم تكن معهوده **باب الوصية** اوصى الى رجل فقبل عند الموصي ثم رد عنده برته
والا اى وان يرد عنده وان رده عند غيره لا يبرته وان سكت اى لم يقبل ولم يرد له
الرد بعد موته ولو بعد الرد قبل ان يتخذ اى قبل ان يجره القاضى عن الوصية حين قال لا
اقبل وبيع شئ من التركة قبل اوصى الى عبده وورثته مضارح عنده اى حنيفة خلافا لهما
كاذا كان فيهم كبر كذا صح انه اوصى الى عبده غيره ولكن اخرج كذا اذا اوصى الى كذا او كذا
الى عاخر عن القيام بامر الوصية وضم اليه اى كذا في كتاب القضاء فصح انه اوصى الى كذا
وكن لا يتفرع واحد بها بالتصرف دون الاقوال لو كان ارضا او الى كل واحد منها بالانفاق الا ان
يجهل الميت والخصومة في صدقة وقضاء دينه من جنسه وقسمه ما كان ويكون في جميع اموال
صاحبه لانها فيه ضرورة هذا عند ابي حنيفة ومحمد اى يوصى الى كذا في كذا او مطلقا وبيع
ما يوجب ملكا والا فانه تارك مؤنة الصغير والالتزام له وعقود عبده وتفقيه وصيته ورد
ودبقة حاكم العبد والوصية والودعة محيين ورد المفسد وبها عدا لا ينفرد
عند ابي حنيفة ونحوه فلا يابى يوسف سواد اوصى لهما معا او علم انفق قبله الاصح كذا في البر
لا يتفرع واحد بها بغير ودية الميت ولا بقبض الدين للميت لانه ذلك من باب الامانة
كذا في الخانية وليس لاحد بها بيع شئ من التركة لصاحبه عند ابي حنيفة ونحوه كذا في الخانية
لوصي اليتيمين ليس له بيع مال واحد من الاقوال لانه ان كان خيرا للاحد بها يكون سر الاقوال وان

منه فلا

مات احدها وادعى الى الوصى الا ان جاز له ان يتصرف في المال وروى عن ابي حنيفة انه لا يجوز
وينبغي القاضى ان يجعل ماله وصي المولى الى مولى الوصى عن العمل لا يعلم فلا يجوز ان
يجعل بغير علم فلا يدر عليه القولى وتقبض حواجه منها اى من الوصية الى سببته ولانها يجرى
منها منى مثا وتقبض اى تغيب لا وجه منها الى قدوم فلا يجرى من الوصية بقدر وجه
وعليه الفسور الى بلوغ ابنه وصي جمل جمل وصيا على ابنه فلا يدر على ابنه الا ان يكون
الا بغير شرط عند الكل وجعل اى الرجل وصيا في نوع محسن من التقوى كقضاء دينه وحل
الرجل الا ان وصيا في نوع اى لحفظ تركته وكل من كان وصيا فيها فكل واحد منها يكون وصيا في
المنع عن عند ابي حنيفة وادى بغير خلافا لحكمه فخذ كل واحد منها يكون وصيا فيما اوصى اليه
الحلل في الخانية في البرازية وصي انكاح كوصي الاب الا انه لا يجوز وصيا في نوع لا يصير وصيا في
الا انواع بخلاف وصي الاب لا تقبل شهادته للميت ولا للصغير حال ولو بعد العمل قبل الخفية
وتقبل عليه اى على الميت والمكبر اى بالمال اذ عر الوصى عينا من التركة بوجه القاضى عنه
الوصية لثمة الخانية كذا انه ادعى شيئا على الميت ولم يبرهن على الوصى المنسوب من ثمة
اى القاضى لم لا يجوز عن الوصية وبه اخذ المساج وعليه الفسور ولم يبره اى الميت
عنه اى عن الميت كذا في الخانية والخلصة بغير غريم الميت عن البينة والوصى يعلم بوضع
الوصى عنده اى الغريم قدره اى قدر الدين من النقد ان كان او يبيع منه بعض التركة
بحمد الغريم الودعة في الصورة الاولى او الثمة في الصورة الثانية فيقبض ذلك قصاصا
قال الفسور كذا في الخانية وجزء اوصى رجل الى احدها وترك مالا والوراثة عليه المهر لانه
ياخذ مهر ماله الصامت مسئلا لانه طهرت بجنس حقه ان كان والا لا يبيع ما صلح له اى
لا يبيع ويستوفى مهر ماله الثمة كذا في الخانية في البرازية بها انه اخذ مهر ماله من التركة لانه
وارثه لو دأبهم او دأبوا بغيره وبيع ما كان اصلح له وصيته من زوجها او لم يكن باع الوصى ماله
اى مال اليتيم من مفسد في الخانية وهو يعلم انه مفسد بانه لا يقدر على ادائه التمنه ينبغي
انه لا يجوز لانه بيع الوصى عنه يداش ان يكون استرطاك الا انه ادر التمنه قبل ان يقضى
القاضى بطلان البيع صح بوجه اى بوجه القاضى ثمة ايام فانه نقد فيها والاصح اى
ينسخ القاضى العقد كذا في البرازية سلم الوصى ماله امر اليتيم ثمة عالما انه ادر مفسدا
ضمنه الوصى لانه التسليم اليه مع علمه انه مبيع يبيع كذا في البرازية اى الوصى ارضه
الصبي فاذا ركب الصبي ليس له اى حصصه لفضل الاجارة **باب نفقات الوصى** الوصى
يتفق من مال الصبي في تعليم القرآن والادب ان كان ركبنا البيع للتعليم والا يكلف
قدر ما يقرأ في الصورة والصبي عنه وبودر صدقة فطره ان كان الصبر موصرا في قول
اى مسر وادى يوسف وفي القياس وهو قول محمد وزفر لا يجوز ذلك فانه يخل ضمنه كذا في الخانية
وبودر في نفقته بغير تمييز ولا تقييد وبسب فرجاله وبودر في مال اليتيم مضاربة
وبضاعة ويجعل به كلف امر مضاربة وبودر وبسب كذا في الخلاصة وغيره
ووجهه له اى اليتيم لا لنفسه ويحتمل به على اقلى لا علم المحسر لانه من الضرر وبه
به بینه وبدين نفسه عن في الصورة الثانية لا يملك المهر من في المهران ضمنه قيمته وبطلان

والمراد بالصبر نفسه فيبيع لانه
ينقض الاجارة

قد ارجحنا بغير اذكار الوصي فغير ما يكره من التيميم قد رآه لا بد منه وبرك وابتدأ في عمله
كما اذا ذهب في جناح التيميم قال الفقهاء بوالله هذا اذا كان الوصي حيا وجاز له ان يستأجر
وايه من التيميم ليركب في عمل التيميم كذا في الحاشية وبسبب اي مال التيميم وبسبب اي مال
وكانه ولو بغير تحت التيميم اي تقوم المحفوظين وهو الذي يتخلف فيه الكس والبيع
ولا يشتر بغير جنس ونسبة بحيث يباع مثله بذلك الاجل والفاش هو ما لا يباع مثل
هذا الحال بذلك الاجل ويباع على الكيفية الغائب ما جئني عليه التيميم والنفذ لا يبيعه حفظ
وان كان بعضه حضورا له بيع الغائب كذا في الحاشية وغيره كذا بيع العقار للدين بحيث لا يبي
غيره به فانه كان الدين قليلا لا يستوفى الزكاة يملك الوصي البيع بقدر الدين عند الكس ويملك
بيع الثاني ايضا عند التجنيز خلافا لما كذا في الحاشية في البرازية والفقهاء على قولهما او النفقة
اي نفقة الصغرة في الولو الجدية وبه يعني او الوصية المرسله اي المطلقة بانه قال قلت مالي
او ربعه مثلا وصية في كس بيع العقار ايضا او زيادة في عمل الفلانة او اسرافه الى قريبه
الى الخواب او لضعف قيمته هذه اعدار ستة ويوجب البصير وماله من رجل في الحاشية
ويوجب الوصي عيده ومساها ليعمل للموصي في قول النفقة قبل اذا استأجره باكثر من ايام مثله
كالبصير والسرا وداره كذا في الحاشية ولا يوجب الوصي صرف مساهمة من اي من التيميم في عمل
من اعماله كذا في الحاشية وليكتب عنه امر عيده وامته في الحاشية فصح اقراره بغير بدل
الكتابة ان كانت ثابتة بالبينه او بجم الغافل لانه ينفذ ولو علم حاله وبشروط امته لا
عيده ويشترط ان يدرى به من ماله امر مال التيميم لنفسه بملك ويباع ما يملك
لنفسه وراهم من ماله نفسه له اي للتيميم وراهمين وهو تفسير اخرى فسر كما به شمس الامة
السرخسي كذا في الحاشية وينفذ وصية الميت من ماله نفسه ويبرج مطلقا اي على كل
حال وعليه القبول كذا في الحاشية ويقضي به منه اي قال نفسه ويبرج كذا في الحاشية
ويوصي الى رجل اخر وهو اي الثاني وصي في الزكيات ويصانع بغير ماله ليدفعه على ماله
اجاز او التقلب عند الاختصار اي انه انظر دفعه على دفع بعض مال التيميم واكون في العمل
واجب في الحاشية الوصي اذا خاف القتل على نفسه او اتلاف عضو من اعضائه او خاف
انه يأخذ كل مال التيميم فدفع اليه شيئا من ماله لا يضمنه وان خاف على نفسه القيد او كسر او علم
انه يأخذ بعض ماله فدفع شيئا من ماله يضمنه وعليه الفسور ولا يصح كالموسط الظالم هذه في مال
التيميم واخذ بلا صنع من الوصير وينفذ لاجرة القاضي بغير وصي انفق عنه مال التيميم على
باب القاضي في الخصومات وما اعطى على وجه الاجارة لا يضمنه وما اعطى على وجه الرشوة
بضمنه كذا في الحاشية لا يضمنه وصي ماله امر مال التيميم ولا يضمنه ذلك ولا يضمنه ولا القاضي
ذلك لا يضمنه ولا يضمنه من علم الميت وبوصيته ولا يضمنه من الزكاة لرجل كونه اقرارا
على الغير الا ان يكون المهر وارثا فيصح في حقه كما قرئ كتاب الاقرار لانه اقراره في الحاشية
اقرار الوصي بغيره من الزكاة لا يضمنه ثم ادعاه للصغير لا يضمنه ولا يضمنه من الميت اذ كان
له بينة او اخصم مفر او القاضي بجمه اي ذلك الدين والاجارة الصليح لانه يخصم بغير اخصم
بقدر ما كان الصليح عن دين عليه امر علم الميت او علم التيميم ان كان القاضي قضيه له بحقه

الحاشية

فجئنا
الوكالة

فجئنا بجزء من ماله اسقاط بغير اخصم لخصم الكثرة وهو جائز والا فلا كما به اوجب
لا يعقده في الذخيرة ابراء القاضي عما وجب بعقده صحيح عندنا ومنه ولا يصح عندنا
يوسف كالصليح عما وجب لا يعقده ولا يقبل ان يبيع ماله او يبيعه للتيميم باكثر من ثمنه
كذا في البرازية **باب** جمع شديت بمعنى متفرقة والبيع واجازته والشفقة
والاجارة والصليح عن مال والا براء عن الدين مما يبطل بالشرط الفاسد ولا يصح تعيقه
كما سيأتي لانه فليكن من وجه يتردد باره وان كان فيه معن الاسقاط فيكون معتبرا بالتيميم
الا اذا علو بشرط كاتين وعمل الوكيل ككف فانه ليس مما يحلف به فلا يجوز تعيقه بشرط
والمرارعة والمعاينة كذا في فانهما اجارة فيكونان معا ومنه مال مال فيفسدان بالشرط
والاقرار والوقف كذا في فانه فيه يملك النفقة مما يبطل بالشرط الفاسد ولا يصح تعيقه
بالشرط لانه التعيق بالشرط المحض لا يجوز في التملكات لانه من باب الفار وان منه عن
وما هو من باب الاسقاط المحض الذي يحلف به يجوز تعيقه مطلقا وذلك مثل الطلاق
والعناق وما هو من باب الاطلاقات والولايات يجوز تعيقه بالشرط الملام وكذا التزويج
كقوله عليه السلام من قتل قتيلا فله سلبه وامره زيد بن حارثة في غزوة فقال ان قتل زيد
يخفف وان قتل جعفر يثقل الله به بن رواحة كذا قال الزبيدي والقوف والهيئة والسكاج في
الحاشية لا يصح تعيق السكاج بشرط ولا اضافته ولكن لا يبطل به بل يبطل الشرط كذا
المهبة والصدقة والكتابة بشرط متعارف وغير متعارف والطلاق والجمع بحال ودهو
والعناق بحال او بغير مال والكتابة ان لم يكن الشرط داخلا في صلب العقد او لو
نفسه بالكتابة كذا قال الزبيدي والرهين والا ببراء والوصية والشفقة والمصارفة
والنقضاء والامارة بخلاف الحكم فانه من القسم الاول وعمل القاضي والكتابة والوكالة
والوكالة في الحاشية الوكالة تقبل التعيق بالشرط اني شرط كذا والا فلا او اذ لم يجد
في التجارة ودعوة الولد والصليح عنه دم العبد واجازة فيها القصاص فانه الصليح
اذا كان عن قتل الخطأ واجازة التي فيها الارش كانه من القسم الاول كما قرئ والرد واجب
والرد بخيار الشرط كذا اذا قال المشتري ان لم ارد هذا الثوب اعجب عليك اليوم فقد رشت
بالعيب وكذا اذا قال الخبير اطلت خيار عذرا او اخيرا اكثر من ذلك يبطل الشرط والارد
بالعيب وخيار الشرط مالا يبطل بالشرط لانها اما متعارفات غير مالبة او متعارفات
او اسقاط والشرط الفاسد من باب الربوا وهو مختص بالمعاوضة الحاشية وانه غير كذا
كالسكاج والطلاق عن مال واتفق ونحو ذلك فيبطل الشرط ويصح نفيه فيه الا بمرارة
عليه السلام اجازة العسر وبطل الشرط ما يصح اضافته الى المستقبل الاجارة لانها يملك
المنافع ووجوده لا يتصور في الحال فيكون مضافا فزورة وقسمها معتبرا في الحاشية قال
شمس الامة السرخسي قال بعض اصحابنا اضاف الفسخ الى الخد وغيره من الاوقات صحيح ونفقة
بجي السنة وغير ذلك لا يصح والقصور على قوله والمرارعة فانهما اجارة وبغيرها تشرطها
والمعاينة اي المساقات ومصرها ان يقول دفعت اليك هذه الارض والاشجار والاربع
او العمل فيها بغير شرط هذا الوقت والمصارفة والوكالة فانهما من باب الاسقاطات

فله

فمن

والاطلاق فان الحكم والموكل سقط حقهما للمضارب والوكيل وهو المقرف والاسقاط
 يقبل التعليق والكفالة مثالها من باب الامتيازات فيصح انما فترها اليه وتعليقها بشرط ملابم
 بخلاف الوكالة حيث يصح تعليقها بالشروط المتعارف مطلقا والابصار والوصية فانها لا يقبل
 الا بعد الموت فيجوز تخليفه واصفاته والقضاء والامارة فانها تولية وتعتبر بخلافها
 ولا يصح التعليق مضاعفا وعليه القدر كذا في الامانة والطلاق والنفقة فانها من باب الاطلاق
 والاسقاط والوقف قبل الوقف لا يجوز تخليفه بالشروط على المتخار وانما يجوز اضافته الى
 الى ما بعد الموت اجموعه حيث ان الوصية التي يجوز اضافتها الى غيره كما ذكره قاضينا فينبغي
 ان لا يترك فيها جواز اضافته كما في كثر النسبي وفي الامارة ويصح الحاربه والا ذم في التجارة مضاعفا
 الى المستقيم وما لا يصح اضافته الى المستقيم البيع واجازته اذا عقد فصور كما اذا قال
 البيع غدا او نسخت فلو قال احد المتعاقدين نسخت البيع بعد مضي سنة استلزم البيع الفسخ كذا
 في العمادي والفتنة كما اذا قال اقسمت غدا هذه الدار على كذا والشركة والمهرية والمكاح والوقف
 والصلى على حال بخلاف الصلى على غير حال كدم العهد والابراء عن الدين كما اذا قال ابرأك غدا
 لي عليك لانه هذه الاشياء غيبكات وقد امكن تجيزها في الحال فلا حاجة الى الاضافة جاز
 بيع المتشاع واجازته كذا اجازته فيما يقسم لا فيما يقسم ولو من شريك وصدة كذا كونه
 وكذا اجازة وقفه عند خمد وعليه الفتور كما مر في كتاب الوقف لانه مطلقا والطاردي
 كالمقارن ولا اجازته فيما يقسم وفيما لا يقسم لانه شريك عند ابي حنيفة في الحانية وعليه
 الفتور وعندهما يصح مطلقا كما مر تفصيلا في كتاب الاجارة مؤنة الرد على الموهوب في الاجارة
 وعمل المستعير في العارية وعمل المودع في الوديعة وعمل المزارع في الرهن وعمل الخاضع في
 الوقف كما ذكر في محليها خيار الشرط يثبت في غايته البيع والاجارة والقسمة والصلى على
 حال والا صدق عليه اي عمل حال للرض لا للسيد والكتابة والرهن المراهن للمهرتين
 والتمتع بها اي للمرأة للزوج كذا في الفصول العارية قال ابن النجاشي في الاستبصار وزدت
 عليها في الشرع سبعة فصار ثمانية عشر الكفالة واحواله كافي البرازية والابراء عن
 الدين كافي اصول فخر الاسلام وتسلم التسعة بعد الطلبيين كما ذكره في الاسلام الغيب
 والوقف عمل قول ابي يوسف وامارة والمحاكمة الحاقا لها بالاجارة ولا بد من اختيار في
 سبعة المكاح والطلاق الا ائتمعت لها كالمهر واليمين والنذر والاقرار لا اقرار بعقد يقبل
 والعرف والسلم الفرق بين الزوجين ثمانية عشر سبعة منها تحتاج الى القضاء وستة
 لا قالوا الفرق بالحب والفرقة بالعتة والفرقة بخيار البذوق والفرقة بعدم الكفاءة
 والفرقة بنقصان المهر والفرقة بآباء الزوج الكافرة الاسلام وقد سلمت امرأته و
 الفرق باللعان فكما تحتاج الى القضاء ولا يفسخ العقد بفسخ المرأة وما لا يحتاج الى
 قضاء القاصر الفرق بين العتق والفرقة بالامانة والفرقة بالردة والفرقة بنبأين
 الدارين والفرقة بملك احد الزوجين صاحبه والفرقة بفساد المكاح كذا في المعينات
 خالف المستأجر لما امر به الموهوب ونعذرتم عاد الى الوفاق كما اذا استأجر دابة الى الجيرة
 مثلا فجاز بها الى الفاسية ثم ردوا الى عين فنفقت عنه كذا المستعير لو خالف لما امر

بالمعبر

به المغير ثم عاد الى الوفاق فملك العارية المستعير ثم ندم لو كان سائر عقد الفدية ضمن
 لا ودفعه اذا نكث فيه اختلف عاد امينا بخلاف المودع ان نعذر في الوديعة ثم رآه القدي
 بان كانت دابة فوكبها او ثوبا فلبسه او عبدا فاستخدمه او اودعها عند غيره ثم رآه
 فملك لا يضمن بخلاف لو اقر بعد حججده وامرته ان نعذر في الرهن ثم رآه القدر فملك
 لا يضمن وجاز لو خالف وكيل البيع بان استعمل الفسخ ثم عاد الى الوفاق وباعه كذا وكيل
 الحفظ والاجارة والاستيجار ولو خالف المضارب او المستبضع ورفع الحال لينفقه في حاجته
 ثم عاد الى الوفاق عاد مضاربا ومستبضا والشريك غنا او مفاوضة لو فاعله ثم قا
 عاد امينا الكل في الفصول العارية في الاستبارة اذا نعذر المدين ثم اراد لا يبرأ والنفقة
 كما استند واستأجر الماني الوكيل بالبيع او بالحفظ او بالاجارة او بالاستيجار والنفقة
 والمستبضع والشريك غنا او مفاوضة والمودع والمستعير الرهن وهن في الفصول الا
 خبر في الميسر والصلح بعد الصلح باطل كذا في جامع الفصولين لانه كل عقد اعيد وجدنا
 باطل في اخلاصة وفي المنسقي امراد الصلح الذي هو اسقاطا ما اذا كان الصلح على غير ثم وصلى
 على عوض افي فالتاني الاجابة والفسخ الاول كما مر في كتاب الصلح كذا الحوالة بعد الحوالة بالة
 كما في التفتيح كذا في القنية لا الشراء بعد الشراء لانه صحيح الملققة في جامع الفصولين وفيه
 في القنية بان يكون اكثر ثمانية الاول او اخر او ينسحق في الاول والا فلا ولا الكفالة بعد الكفالة
 لانها صحيحة لزادة المتوفى بخلاف الحوالة فانها نقل فلا يمتنع وانما الاجارة في المستأجر
 الاول فالتانية فسخ للملاوي كافي البرازية صح به المستند قبل الفسخ لانه المهرية لا يتم
 بالقبض ومتى امر الواهب به صح الامر لانه صادق ملكه فصار الموهوب له وكيل الواهب
 بالقبض فصار قبضه قبض الواهب كذا في الظهيرة والولولة الجنية وصح بيع الميراث قبل
 لانه لا يتوهم انفس في العقد بالملك وصح بيع المهر وبيع بدل الخلع وبيع بدل الصلح
 عن دم العهد بخلاف بدل الصلح عن دم الخطاء وصح بيع العقار لا يبيع المنقول قبل
 القبض اتفاقا وعليه الفتوى لانه الاجارة قيد للمجهول لا يصح اجارته اي اجار العقار
 قبل القبض اتفاقا وعليه الفتوى لانه الاجارة قيد للمجهول انما يقع وهو كالمنفق في احوال
 الرهائن كذا في الكافي ايمان مات مجهلا ضمنه ماتت بجهله الا انما طر اذ مات مجهلا
 غلات الوقف حيث لا يضمن بخلافه مال البدل فانه يضمنه كما مر في كتاب الوقف والخص
 اذ مات مجهلا اموال البائس عنده من اودعها في الولولة الجنية كذا في احد المتفقين اذ مات
 ولم يبين حال المال الذي فيه ولم يذكر القاضي والسلمة اذا وقع بعض الخيمة عند
 غار ثم مات ولم يبين عنده من اودعها كما مر في كتاب الوديعة في الاستبصار وزدت
 عليها مسائل الى الوصي اذ مات مجهلا حال التيمم لانه عليه كافي جامع الفصول
 والتانية الاب اذ مات مجهلا حال ابنة كافي جامع الفصولين ايضا والتانية اذ مات
 الوارث مجهلا ما اودع عند مورته والاربعة اذ مات مجهلا ما الفته الموع في بيته و
 اتحسنة اذ مات مجهلا ما وضعه ماله في بيته بغير علمه والسادسة اذ مات
 الصبي مجهلا ما اودع عنده مجهلا وهذه التسعة في تخيص اجماع الكبير للخطا فساد

خبرة
لانه

لبن

المتصرف يكون في عشرة مواضع الأول النكاح والواجب فيه الاقل من المسمى ومنه مهر
 المثل ان كان هناك نسبه وان لم يكن يجب مهر مثل بالغا مبلغ وان لم يكن البيع وهو مضمون
 بالقيمة وبالمثل ان كان متبعا وهذا عند المهر او الالهة او مال كان قايما فكل واحد
 منها حق النقص والثالث الاجارة والواجب فيها الاقل من المسمى ومنه اجرة المثل فان لم يكن هناك
 نسبه يجب كمال المثل في التجره والتمتع والرابع الرهن وهو رهن المثل والاربعين ان
 ينقصه ولو كان في يد المثلين يملك امانة عند كل من وفي المبيع الكبير ما يمل ان كان
 الاجارة والتمتع المثل والكل واحد منها النقص والسدس القرض وهو قرض اجارة وما كان
 متفقا وما والسدس بيع الهبة وانما مضمونة بالقيمة يوم القبض والثامن المضاربة والاربعون
 في يد المضارب والاساس الكفاية والواجب فيها الاكثر من المسمى ومنه القيمة والعاشر المزارعة
 والاربعون فيها لصاحب البذر فان كان البذر من قبل رب الارض فحليها من المثل العام والاربعون
 وان كان البذر من العامل فحليها من المثل الارض والاربعون له والباقي من مساهمة مواضعها
 كذا في الخلاصة المذكرة والقيمة لا يجتمع الا في مستثنى الاول اذا زنى بجارية بكر لاسانه
 يجب له نصف البكره في الاستبانه زنى بامة فغنى له والقيمة لا تختلف ولو زنى بكرة
 فغنى وجب له مع الدية والثانية اذا شرب خمرا فيجب له الدية والقيمة المثل كذا في المخطوط
 لا يجتمع المهر والا لا يجتمع مع الضمان والقطع لا يجب مع اي مع الضمان والعسر
 لا يجتمع مع الخراج في ارض والوصية لا يجتمع مع الهبة والوصية لا يجتمع مع الدية
 والحد لا يجتمع مع الرجم وزكوة الفطر لا يجتمع مع زكوة التجارة كذا في خزائن الفقهاء الا في
 والابراء لا يجتمعان الى القبول ويرتد بالرد لا يملك واحد ولاية على نفسه وليس لغيره
 ان ينعيه ولكن القول ان لا يقبل ضمانه لنفسه عن المنة وكذا التوكيل بالبيع يخفى لو قال رجل
 لاني وكلتك ببيع هذا فمست بعيره وكذا لو قال لا قبل بقطر وكذا التوقف على ان
 لا يجتمع ان القبول اذا استكت جاز ولو قال لا قبل بقطر وفي وقف الاصل قال لا يقبل ولو
 صدقه في هذا كله ثم رده لا يرتد كذا في الخلاصة كالف علم عقد لا يجتنب الا بالاجاب و
 القبول الثاني تسع فانه يجتنب بالاجاب وصدقه في الهبة والوصية والافرار والابراء والاربعون
 والصدقة والاعادة والقرض والكفالة لانه هذه العقود من قبيل التبرع فيتم بالتبرع الواحد
 لا يتولى العقد من الاجابة الثاني ما لم يبيع ماله من ابنة فمبايع الاب عمده مثلا من ابنة
 الصغير يقبل بعت عبد بهذا الف درهم من ابني ولا يجتمع الى قبول الا في ولا الى قوله قبلت
 كما في كتاب البيوع وفي شراء ماله ابنة لنفسه فانه يكتفى بلفظ واحد كذا في الثانية وفي بيع
 الوصي ماله من البيعة وفي شراء اي الوصي ماله اي مال البيعة كذا في البيع او الشراء غير
 هبة وتغيب اجرة مرفوعة ببيع مال الغير في كتاب البيوع وفي شراء مال البيعة للفقهاء
 بامر من القاضي وفي شراء العبد لنفسه من ماله بامره كذا في الثانية **المشورة** منه لم يوص
 في ديوان الخراج كالفائدة والعتار وطلبهم وانفقوا في ارض لادهم تبعا ولا يسلط
 بموت الاصل ثم في البرازية العطاء ولا يورث كذا في الاخيرس وايضا في عايعون
 اقراره بغير نكاح وطلاق وبيع وشراء ووصية وفود وقصاص عليه او كذا في بيان

خلاف

بخلاف معتقل النساء في مرض الموت الا في حد لغزو او لغيره ومعتقل النساء ان
 امتد له وعلمت اسارته فهو كالانثى كذا في الثانية الغائب ليست بجهة قالوا كذا في اما
 مستبين رسوم وهو كالنطق في الغائب والخاصة واما مستبين غير رسوم كالكسبة
 على احد رورق البحر وينوي فيه واما غير مستبين كالكسبة على المودع والماء ولا غيره
 به قال استك هذا الطريق فانه امن فطهره خلاف اي فسكه فاخذه الموصون كذا في قوله
 كل هذا الطعام فانه طيب فاكل فاذا هو رسوم فالت لا يضمن الا اذا زاد عليه قوله
 لو اخذ عاكث فانه ضامن في البرازية هذا بخلاف رواية القدوري فانه نص انه اذا
 قال من غصبك من الثمن فانه ضامن لم يضمن فانه ضامن لا يضمن وانما يصح ضمان
 السلامة في عقود المعاوضة في العجالة الاصل ان المذموم انما يبرع على الغار اذا
 حصل الغرور في ضمة المعاوضة او ضمة الفارضة السلامة للمذموم فانه ضامن لو قال
 الطحان لصاحب الحنطة اجعل الحنطة في الدلو فجعلها فذهب من ثمنه مائة فانه ضامن
 من المار والطحان كانه عالما به يضمن مائة فانه في ضمن العقد بخلاف المثل الاول
 لانه ضمة السلامة بحكم العقد وهذا العقد يقتضي السلامة سعي رجل الى
 سلطان ظالم بان فلانا يريد الجور يا بني او قال انه وجد مالا او قال عنده مال
 فلانا الغائب اوله مال كثير او صاحب ميرة او هو اي السلطان ممن يأخذ
 المال بهذه الكسبة بضمه السعير سوا كان صادقا فيما سعي او كذا قال ان يكون
 منطوقا او محسوبا لغيره وان قال انه ضمني او ظلمي وهو كاذب في ذلك
 كانه ضامن في الاستبانه وفي زمانا يغني بضمين السعير وهو قول المشافعي
 لكثرة السعاة في المحيط وهو قول احمد وعليه الفتوى من جهة المهر وهي من المثل التي
 خرجت عن قولهم اذا اجتمع المبايع والمنسب اضيف الحكم الى المبايع كذا في ضمة
 ان دل على مال انساني فاخذه الظالم وعليه الفتوى بخلاف السرقة كذا في
 الظهيرية حذر رجل رجلا كذا الى بلدة من البلاد عليه اكرامه حتى يرد به الى مكانه
 الذر حذر منه كذا اكرامه له حذر ومونة كذا في النكاح الثانية والاولا الجنية انتزع
 رجل منه يد رجل غيره الذر اخذه حتى حارب الغريم فانه يغزر بحكم الجنية فوط الى
 لا يضمن المال الذر على المذموم لانه لم ينفذ مالا كذا في الاول الجنية وغيره كذا في الجوز
 فقط له دعوى على رجل فلم يجده فامسك ايمه بالظلمة بفكره فانه منهم فغيب وهم
 وجسومهم وحضروهم وغورهم كذا في البيعة وجاز للعاجز عن استخراج الحق
 عن المطلوب ان يستعين بالوالي ومونة المصنف على الممتد في الاصل كذا في
 المضمرة في فخر طبر او باض او كمنس ظبي في ارض رجل فهو لمن اخذه لارتب
 الارض ان لم يبيها فله اي ان لم يبيها رب الارض ارضه لفرج الطير وغيره كذا
 صيد يعلق بشبكة منصوبة بالخفاف او دخل دارا اذا اغوى صاحبها باب
 الدار وكذا ادرهم نشر فوقع على ثوب انساني اذا اعده صاحبه له كف او كف
 بعد السقوط بخلاف ما اذا غسل الثوب فيها اي في ارض رجل حيث يكون العسل

والحيث رجل اقر له داره بداره ومنه حرم
 من المثل في هذا الرجل وترك هذه الدار وانا
 وادعى الابن ان العارة ميراث وادعى المأذون
 ان العارة والدارية قال الفقه الجوز
 كان الزوج عرا بداره قال له ميراث
 الفقه وبناتها وبنات المأذون ميراث
 كان الزوج عرا بداره ميراث الفقه
 ولا ان تزوم فبنته نصيب الابن ميراث
 لها من الميراث ودار ميراث ميراث ميراث
 ميراث ميراث ميراث ميراث ميراث ميراث
 وبعض صاحب الدار فانه ميراث ميراث
 الدار ان باعته ميراث ميراث ميراث ميراث

وان لم يجد في لانه من ريعها بخلاف النخل او ثبت فيها شجر فهو لصاحب الارض
كذلك لو اجتمع فيها شراب بغير ان الهاء غير رجل وارزوجه بانه بلا اذن من صاحب
ملك اي العارة له وان عرك به اي باذن من زوجته فله اي العارة للزوجة و
عليها النفقة اي نفقة العارة دين عليها الا اذا عركها باذنها لمها تجسد العارة
لها ولا شيء عليها لانه منقطع في النفقة لاهل الحلة او خال من الطير في دورهم
انه لم يضر في العارة وله بناء النطلة في هواء الطير انه لم يضر لكن انه حوصم قبل
البناء منعه منه وبعده يهدم لانه ولاية المظالمة بازالة الضر العام عن طريق
المسلمين بنيت الحرة ولا اعتبار برضا اهل الحلة في السكن كما فوق

مم مم

